

نقمَة النفط

كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم

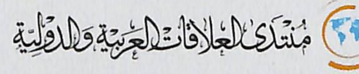
تأليف

مايكل روس

نقمة النفط

كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم

في هذا الكتاب جمع المؤلف قواعد بيانات عن الطاقة (النفط والغاز) من مائة وسبعين بلداً، فحللها وعالجها في كتاب يعد بحق مرجعاً ممتازاً لصناع القرار، والباحثين، والمهتمين بشؤون الطاقة وشؤون المنطقة على حد سواء. ويخلص روس إلى نتيجة مفادها أن "نقمة النفط" - التي تعيق حالياً مسار الديمقراطية، وتديم أطر المجتمع الأبوي/البطركي، وتهضم حقوق المرأة في البلدان المصدرة للنفط - ليست في نهاية المطاف حتمية، بل يمكن تجاوزها عبر مجموعة بدائل وعلاجات ناجعة، ويطرح تصوراته عنها.



الحي الثقافي (كتارا)، مبنى ٢٨
ص.ب: ١٢٢٣١ الدوحة - قطر
هاتف: ٤٤٠٨٠٤٥١ ٩٧٤+
٤٤٠٨٠٤٦٥ ٩٧٤+
فاكس: ٤٤٠٨٠٤٧٠ ٩٧٤+
info@fairforum.org
www.fairforum.org

السعر: ١٢ دولاراً

ISBN 978-9927-103-10-0



نقمة النفط

كيف تُشكّل الثروة النفطية تنمية الأمم



نقمة النفط

كيف تُشكِّل الثروة النفطية تنمية الأمم

مايكل إل. روس

ترجمة: محمد هيثم نشواتي



Michael L. Ross

The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations

Princeton University Press, 6 Oxford Street, Woodstock, Oxfordshire OX20 1TW.

عنوان الكتاب: نقمة النفط.

المؤلف: مايكل إل روس.

ترجمة: محمد هيثم نشواتي.

٤٣٢ صفحة - ١٦,٥× ٢٤ سم.

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٤٣٩/ ٢٠١٣.

الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978-9927-103-10-0.

الطبعة الأولى ٢٠١٤.

الإهداء

إلى تينا

المحتويات

قائمة الرسوم البيانية والتوضيحية

قائمة الجداول

مقدّمة

كل من يحلم بالعثور على كنز دفين أو الظفر بجائزة بطاقة يا نصيب يفترض أن الكسب المفاجئ وغير المرتقب سوف يجعله أيسر حالاً و أكثر غنىً. بيد أن اكتشاف موارد طبيعية ثمينة- بالنسبة لكثير من البلدان النامية- قد يكون له عواقب غريبة ومؤذية على الصعيد السياسي أحياناً. هذا الكتاب يوضح أصول هذا «الابتلاء» وطبيعته والسبل الممكنة لعلاجه.

لقد تغيرت أمور كثيرة مذ شرعتُ البحث في هذه القضية أواخر تسعينيات القرن العشرين. الدراسات الأقدم عهداً «لابتلاء» الثروات والموارد الطبيعية تركزت على انتعاشها المذهل في سبعينيات القرن العشرين، والذي نجم عنه كتل نقدية ضخمة جدا لكنه لم يتمخض إلا عن نزر يسير من النمو المستدام في معظم البلدان الغنية بالموارد. ومنذ عام ٢٠٠٠ شهدت أسعار المواد الخام انتعاشاً جديداً أدى إلى تدفق إيرادات ضخمة جديدة على البلدان المنتجة للمعادن، كما أدى إلى اهتمام جديد بالآثار الضارة لثروة الموارد. كذلك وفر الانتعاش الجديد للباحثين ثروة من المعطيات والبيانات الجديدة المتعلقة بالروابط القائمة بين الموارد الطبيعية والاقتصاد والسياسة.

تبدل المشهد السياسي أيضاً. فقد أقامت بلدان كثيرة مصدرة للنفط مؤسسات جديدة لإدارة الثروات التي انهمرت عليها بصورة مفاجئة. وبفضل

الضغوطات التي مارستها المنظمات غير الحكومية، عقدت اتفاقيات دولية جديدة للحد من تجارة الماس المستخدمة في تمويل الصراعات المسلحة في أفريقيا، ولتشجيع التعامل بشفافية مع مداخيل الموارد الطبيعية في قطاعات المعادن والنفط والغاز. كما تقبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- اللذان انتقدتُهما في تقرير أوكسفام (Oxfam report)* عام ٢٠٠١ لتمويلهما مشاريع تعدين قليلة النفع للفقراء- فكرة إدخال إصلاحات على قطاع استخراج المعادن.

عندما بدأت في إعداد هذا الكتاب عام٢٠٠٥، أعدت النظر في دراسات نشرتها سابقا وأشرت فيها إلى أن الثروات الناتجة عن الموارد الطبيعية تجعل البلاد المنتجة لها أقل ديمقراطية وأكثر ميلاً للحرب الأهلية. ما أربكني وأثار خجلي أنني اكتشفت وجود أغلاط ليست بالقليلة، وأمور غفلت عنها، وافتراضات يصعب الدفاع عنها. وبتشجيع من مشككين أذكياء حاذقين- أخص بالذكر منهم مايكل هرب، وستيفن هابر، وڤيكتور منالدو، وغفين رايت، وروبرت كونراد، ومايكل ألكسيف، وإروين بلت، وكريستينا برنشفايلر- عقدت العزم على إعادة النظر في المعلومات والبيانات التي كنت اعتمدتها فحصاً وتمحيصاً.

اكتشفت بعض المفاجآت. أمور كنت افترضت صحتها- كارتباط الثروة البترولية بنمو اقتصادي بطيء ومؤسسات حكومية ضعيفة- كانت على الأرجح خاطئة. بعض النتائج والمعطيات الأخرى صمدت وبقيت صحيحة، وإن يكن بصيغ معدلة. وبعض النماذج التي اعتقدت أنني فهمتها- كالعلاقة بين النفط والاستبداد، وبين النفط و الحرب الأهلية- كانت منقوصة. بدا أن للنفط تأثيراً أقوى وأشد ضرراً من أنواع الموارد الأخرى. وبدأت أعي دور عوامل كنت أغفلتها في هذا السياق- كتأثير الثروة النفطية على الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء، والتي كان لها بدورها تأثيرات واسعة النطاق على حقوقهن السياسية، وعلى النمو السكاني والنمو الاقتصادي طويل الأمد.

لعل أكبر المفاجآت كانت أن ابتلاء الموارد، كما نعرفه اليوم، هو ظاهرة

(*) لجنة أوكسفورد للإنقاذ من المجاعة (م).

جديدة. لقد ظلت البلدان الغنية بالنفط ردحاً طويلاً من الزمن مختلفة ومتميزة عن غيرها، مع أن الخلافات السياسية بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة له كانت قليلة نسبياً قبل ثمانينيات القرن العشرين. يبدو أن الاضطراب الحاد في أسواق الطاقة العالمية في سبعينيات القرن العشرين أحدث ظاهرة ابتلاء الموارد عبر إحداثه زيادة هائلة في حجم وتقلبات الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة للنفط. وهكذا عندما كونت فهماً أفضل لآليات ابتلاء الموارد طورت أفكارا جديدة للتخفيف من حدة تلك الظاهرة.

في سياق تأليف هذا الكتاب أنا مدين بالعرفان والامتنان لكثيرين. فقد تلقيت منحةً سخية من معهد ريفينيو ووتش (معهد مراقبة الدخل/ Revenue watch Institute) عام ٢٠٠٦، الأمر الذي مكنني من أن أركز جهودي حصريا على كتابة المؤلف الحالي لفترة تزيد عن السنة. لكن امتناني للمعهد يتخطى موضوع المنحة وصولاً إلى ما هو أبعد منها بكثير، إذ إن عملي في هيئته الاستشارية أتاح لي فهماً أشمل للتحديات التي تواجه البلدان الغنية بالموارد، وساعدني في تقدير العمل الرائع الذي تقوم به المنظمة في عشرات البلدان حق قدره. كما أتاح لي المعهد فرصة التواصل مع عشرات الخبراء المختصين، والباحثين، والناشطين الذين شاركوني برحابة صدر معارفهم وصداقاتهم. أذكر منهم: كارين ليساكرز، وأنتوني ريتشر، وجو بل، وأنتوني فينابلس، وبوب كونراد، وأنطوان هيوتي، وشاندرا كيرانا، وجولي مكارثي، وڤانيسا هرينغشو، وآخرين كثراً.

على مر السنين، أسعفني الحظ بلقاء بعض الباحثين الرواد الدارسين في حقلي الموارد وعلم السياسة، أذكر منهم : بيل أشر، وريتشارد أوتي، وآلان غيلب، وبيتر نور، وتيري كارل؛ آمل أن يكون بحثي قد اتخذ من أبحاثهم أساساً له. أعرب عن امتناني العميق لأحد الرواد البارزين، بول كوليير، فقد كان بحثه المتعلق بالموارد الطبيعية، والفقر، والاقتصاد السياسي ملهماً لي منذ انطلاقتي في عملي. لقد دعاني، عام ٢٠٠٠، لقضاء سنة في البنك الدولي بوصفي باحثاً زائراً، وعلى مر السنين حفزني ودفعني إلى الانخراط في مبادرات سياسية

وأكاديمية. إن بحثه، وكرمه، وصداقته عوامل شكلت هذا الكتاب، ووجهت مجراه بطرق لا تعد ولا تحصى. في عام ٢٠٠٩، أرسلت مسودة بدائية من هذا الكتاب لمجموعة من الزملاء كان كثير منهم من الكرم بمكان بحيث زودوني بردود أفعالهم الخالصة والقوية. اقتراحات بيير إنغلبرت، وكفين موريسون، وديشا جيرود، وأنطون هيوتي، وباتريك هلر، وهيروكي تايكيوتشي، ورانغنو تورفيك أفدت منها استفادةً عظيمة.

سعيت جاهداً للاستماع إلى ملاحظات اثنين من أصدقائي بصفة خاصة. ماكارتان همفريز وإيريك ويبلز- اثنان من أذكى علماء الاجتماع الّذين عرفتهم، وكل منهما أعمل فكره عميقاً في علم السياسة الخاص بثروة الموارد. كلاهما قدَّما لي اقتراحات مفصلة تفصيلاً رائعاً ولافتاً، وقد باتت اقتراحاتهما دليلاً جوهرياً استرشدت به وصولاً إلى مسودة الكتاب النهائية. كلاهما كان كريماً جواداً بوقته وصداقته.

أفدت إلى أبعد الحدود من مناقشة أجزاء من كتابي أثناء تأليفه مع باحثين وطلاب في معاهد كثيرة، أخص بالذكر منها: جامعة بريغهام يونغ، وجامعة جورجتاون، ومعهد ماساتشوستس للتقنية (MIT)، وكلية راند للدراسات العليا، وجامعة كاليفورنيا في سان دييغو، وجامعة بنسلفانيا، وجامعة ييل. منظمو منتدى لون ستار للأمن القومي- بخاصة يوجين غولز- كانوا من اللطف بمكان بحيث كرسوا فترة صباحية لتجزيء نسخة كتابي المخطوطة إلى أجزاء؛ حملتني رؤية مونيكا توفت التفصيلية المتسمة ببصيرة نافذة على إعادة النظر في كثير من الحجج التي سقتها. في جامعة بريغهام يونغ، منحني سكوت كوبر تغذيةً راجعة لا تقوم بثمن عن ما بات جزءاً جوهرياً من الحجج التي سقتها في الكتاب.

منذ عام ٢٠٠١، أتاحت لي جامعة كاليفورنيا الإفادة من مقر فكري رائع. قسم العلوم السياسية في الجامعة- الذي ترأسه على مدى العقد الأخير ببراعة واقتدار كل من مايك لوفتشي وإد كلر- كان ينبوعاً ثراً لزملاء رائعين وأصدقاء حميمين على حد سواء. أعرب عن امتناني، بخاصة ، لبربارا جيديس، ودان بوسنر، ودان تريسمان، وجيف لويس. لقد استرشدت بهم جميعاً عبر

حقل معرفي غريب وغير واضح المعالم فيما كنت أحاول إنجاز الكتاب. إلى ذلك، أتاحت لي جامعة لوس أنجلس الفرصة للعمل مع طلاب دراسات عليا متميزين، مد لي كثير منهم يد العون لإنجاز البحث الذي يقوي الحجج التي سقتها في الكتاب. من هؤلاء الطلاب ماك بونيانوندا، وإليزابت كارسون، وباشا مهدوي، وبريان مين، وجيف باريس، وأنوب سارباهي، وآني سركيسيان، وريسا توها. روث كارليتز، وباشا مهدوي، وإريك كرامون دققوا بعناية مسودة الكتاب قبل الأخيرة وأعانوني في جعلها أكثر اتساقاً وترابطاً.

على مدى عقدين من الزمن تقريباً كان توم بانشوف صديقاً لا غنى عنه ومستشاراً ناصحاً؛ أعانني بحكمته وتشجيعه لي على اجتياز أصعب مراحل تأليف الكتاب. أجزاء الكتاب الرئيسة انبثقت عن نقاشات مطولة مع أندرياس ويمر الذي ساعدتني تعليقاته المتنوعة وواسعة الطيف على مسودة أولى للكتاب في تحسين المخطوطة الحالية بشكل جذري. في مطبعة جامعة برينستون، شجعني محرر هذا الكتاب تشوك مايرز ووجهني منذ التجسيد الأول له، وكان كريما في تحمله إخلالي المتكرر بالمواعيد النهائية لتسليم الكتاب. ديمتري كارتنيكوف حول الرسوم البيانية التوضيحية الملتبسة والمشوشة في هذا الكتاب إلى أخرى أنيقة وبسيطة، كما حول سيندي ميلستين أسلوبي الأخرق في الكتابة الذي تعوزه رشاقة التعبير إلى آخَرَ سَلِسٍ مستساغ.

التقيت بزوجتي، تينا، بعد وقت قصير من انطلاقتي في تأليف هذا الكتاب. لم تساعدني تينا في شيء من البحث أو الكتابة. ولو لم نلتقِ- ولو لم نرزق بابننا الجميل، آدم- لكان من المحتمل أن أنجز الكتاب في وقت أقصر بقليل. لكنها منحتني حياةً أفضل من كل ما تخيلت، وإليها أهدي هذا الكتاب.

اختصارات البلدان

أفغانستان	AFG	الدنمارك	DNK
ألبانيا	ALB	جيبوتي	DJI
الجزائر	DZA	جمهورية الدومينيكان	DOM
أنغولا	AGO	الإكوادور	ECU
الأرجنتين	ARG	مصر	EGY
أرمينيا	ARM	السلفادور	SLV
أستراليا	AUS	غينيا الاستوائية	GNQ
النمسا	AUT	إريتريا	ERI
أذربيجان	AZE	إستونيا	EST
جزر البهاما	BHS	إثيوبيا	ETH
البحرين	BHR	فيجي	FJI
بنغلاديش	BGD	فنلندا	FIN
بربادوس	BRB	فرنسا	FRA
روسيا البيضاء	BLR	الجابون	GAB
بلجيكا	BEL	غامبيا	GMB
بليز	BLZ	جورجيا	GEO

بنين	BEN	ألمانيا	DEU
بوتان	BTN	غانا	GHA
بوليفيا	BOL	اليونان	GRC
البوسنة	BIH	غواتيمالا	GTM
بوتسوانا	BWA	غينيا	GIN
البرازيل	BRA	غينيا بيساو	GNB
بروناي	BRN	هايتي	HTI
بلغاريا	BGR	هندوراس	HND
بوركينا فاسو	BFA	المجر	HUN
بوروندي	BDI	أيسلندا	ISL
كمبوديا	KHM	الهند	IND
الكاميرون	CMR	إندونيسيا	IDN
كندا	CAN	إيران	IRN
الرأس الأخضر	CPV	العراق	RQ
إفريقيا الوسطى	CAF	إيرلندا	IRL
تشاد	TCD	إسرائيل	ISR
شيلي	يليش	إيطاليا	ITA
الصين	CHN	جامايكا	JAM
كولومبيا	COL	اليابان	JPN
جزر القمر	COM	الأردن	JOR
الكونغو ماركا ألمانيا	ZAR	كازاخستان	KAZ
جمهورية الكونغو	COG	كينيا	KEN
كوستاريكا	CRI	كوريا الشمالية	PRK
كوت ديفوار	CIV	كوريا الجنوبية	KOR
كرواتيا	يفيرهلا	الكويت	KWT

كوبا	CUB	جمهورية قرغيزستان	KGZ
قبرص	CYP	لاوس	LAO
جمهورية التشيك	CZE	لاتفيا	LVA
لبنان	LBN	البرتغال	PRT
ليسوتو	LSO	قطر	QAT
ليبريا	LBR	رومانيا	ROM
ليبيا	LBY	روسيا	RUS
ليتوانيا	LTU	رواندا	RWA
لوكسمبورج	LUX	السنغال	SEN
مقدونيا	MKD	صربيا	YUG
مالاوي	MWI	سنغافورة	SGP
ماليزيا	MYS	سيراليون	SLE
جزر المالديف	MDV	جمهورية سلوفاكيا	SVK
مالي	MLI	جزر سليمان	SLB
مالطا	MLT	الصومال	SOM
موريتانيا	MRT	جنوب أفريقيا	ايقيرفا بونج
موريشيوس	MUS	اسبانيا	ESP
المكسيك	MEX	سريلانكا	LKA
مولدوفا	MDA	السودان	SDN
منغوليا	MNG	سورينام	SUR
المغرب	MAR	سوازيلاند	SWZ
موزامبيق	MOZ	السويد	SWE
ميانمار	MMR	سويسرا	CHE
ناميبيا	NAM	سوريا	SYR

نيوزيلندا	NZL	تايوان	TWN
نيكاراغوا	NIC	طاجيكستان	TJK
النيجر	NER	تنزانيا	TZA
نيجيريا	NGA	تايلاند	THA
النرويج	NOR	توغو	TGO
عمان	OMN	ترينيداد	TTO
باكستان	PAK	تونس	TUN
بنما	PAN	تركيا	TUR
بابوا غينيا الجديدة	PNG	تركمانستان	TKM
بارغواي	PRY	أوغندا	UGA
بيرو	PER	أوكرانيا	UKR
الفلبين	PHL	بولندا	POL

الفصل الأول

المفارقة في ثروة الأمم

إنه رجس الشيطان. نحن غارقون في رجس الشيطان.

جوان بابلو بيريز ألفونسو، وزير نفط فنزويلي سابق.

أتمنى لو أنكم عثرتم على مياه

الملك إدريس السنوسي ملك ليبيا عند إخباره بأن اتحاد الشركات الأميركية اكتشف النفط في بلاده.

منذ عام ١٩٨٠، أضحت بلدان العالم النامي أكثر ثراءً وأكثر ديمقراطيةً وأكثر سلاماً. لكن ذلك لا ينطبق إلا على البلدان التي لا نفط لديها. أما دول النفط- المبعثرة عبر الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية- فهي ليست أكثر ثراءً أو ديمقراطيةً أو سلاماً مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود خلت. بعض تلك الدول أضحت في الواقع أسوأ حالاً، ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٦ تراجع دخل الفرد ٦٪ في فنزويلا، و٤٥٪ في الغابون، و٨٥٪ في العراق. وكثير من الدول المنتجة للنفط- مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا ونيجيريا والسودان والعراق مرةً أخرى- عانت حروباً أهليةً على مدى عقود من الزمن خلفت وراءها آثار جروح لا تندمل.

هذه العلل الاقتصادية والسياسية تشكل ما يسمى لعنة الموارد، أو بتعبير

أدق لعنة المعادن، لأن تلك العلل ليست نتاج أنواع أخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات، والمياه العذبة، والأراضي الزراعية الخصيبة. النفط واحد من أهم تلك المعادن، إذ يشكل أكثر من ٩٠٪ من تجارتها العالمية، ويتسبب بأعظم المشكلات لأكبر عدد من دول العالم. لعنة الموارد إذن هي لعنة النفط بامتياز[١].

قبل عام ١٩٨٠ لم يكن ثمة دلائل كثيرة على وجود لعنة الموارد. في بلدان العالم النامي، كانت الدول المنتجة للنفط والدول غير النفطية متساوية في احتمالات خضوعها لحكومات استبدادية واحتمالات معاناتها حروباً أهلية. اليوم، الدول النفطية أكثر عرضة للاستبداد من الدول غير النفطية بنسبة ٥٠٪، واحتمال معاناتها حروباً أهلية ضعف احتمال معاناة الدول غير النفطية. وهي إلى ذلك مجتمعات أكثر تكتماً وسرية، وأكثر تقلباً من الناحية المالية، وأقل عدالة في الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة للنساء. لقد أدت الجيولوجيا الجيدة إلى سياسات رديئة وفاسدة في هذه الدول على الأقل منذ عام ١٩٨٠.

وتتواجد تأثيرات هذا البلاء الأكثر إثارةً للقلق في الشرق الأوسط. فالمنطقة تحوي أكثر من نصف الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، لكنها تتخلف كثيراً عن باقي دول العالم في اللحاق بركب الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، والإصلاحات الاقتصادية. ويتركز كثير من ثروة المنطقة النفطية في بلدان ابتليت بحروب أهلية دامت عقوداً من الزمن، مثل العراق وإيران والجزائر. ويلقي كثير من المراقبين باللائمة في العلل التي تعانيها المنطقة على التقاليد الإسلامية أو الإرث الاستعماري، لكن الثروة النفطية في الواقع تبقى أساس كثير من العلل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط- وتمثل تحديات هائلة للإصلاحيين الديمقراطيين في المنطقة.

---

(١) أستخدمُ في هذا الكتاب مصطلح «النفط» للإشارة إلى النفط والغاز الطبيعي على حد سواء. كما أستخدم مصطلح «الثروة النفطية» و«الثروة البترولية» و«إنتاج النفط» و«دخل النفط» بصورة تبادلية (في الملحق ١, ١، أورد شرحاً لأسلوبي في تعريف قياس وقيمة إنتاج النفط والغاز في بلد ما، وأصنف بلاداً على أنها منتجة للنفط أو «دول نفطية» إذا كانت تنتج ما لا يقل عن ١٠٠ دولار للفرد الواحد من مواطنيها (في كل ٢٠٠٠ دولار) دخلاً متأتياً من النفط والغاز في سنة بعينها. في عام ٢٠٠٩، كان ثمة ست وخمسون دولة نفطية منتشرة في جميع مناطق العالم (انظر الجدول ١, ١).

ليس كل الدول التي لديها نفط عرضة للَّعنة. بلدان مثل النرويج وكندا وبريطانيا العظمى، ذات الدخول العالية والاقتصادات المتنوعة والمؤسسات الديمقراطية الراسخة، تستخرج الكثير من النفط ولا تعاني إلا القليل من التأثيرات السلبية. كذلك الولايات المتحدة- التي كانت عبر معظم تاريخها المنتج الرئيس للنفط في العالم، والمستهلك الرئيس أيضاً- كانت استثناءً في معظم الجوانب. الثروة النفطية غالباً ما تكون مشكلة للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، لكنها ليست كذلك بالنسبة للدول الغنية والصناعية. ويسبب هذا، للأسف، ما يمكن أن يسمى «مفارقة الثروة النفطية»: فالبلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً هي ذاتها الأقل احتمالاً في الاستفادة من هبتها الجيولوجية.

ولم يكن من المفترض أن تحدث لعنة الموارد أصلاً. ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كان خبراء الاقتصاد يعتقدون أن ثروة الموارد ستساعد الدول بدل إلحاق الضرر بها. كان يُعْتَقَدُ أن لدى الدول النامية وفرة في اليد العاملة، لكنها تعاني نقصاً في رأس المال الاستثماري، وأن تلك البلدان التي تنعم بثروة الموارد الطبيعية ستكون استثناء، إذ سيكون لديها ما يكفي من الإيرادات للاستثمار في الطرق والمدارس وغيرها من البنى التحتية التي تحتاجها لتسريع عملية التطور(١). وكان علماء السياسة أيضا يؤمنون بفضائل ثروة الموارد. فطبقاً لنظرية التحديث- التي شكلت الرأي السائد في التنمية السياسية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وأعيد إحياؤها لاحقاً في التسعينيات وفي العقد الأول من القرن الحالي- ستؤدي الزيادات الطارئة على دخل الفرد في بلد ما إلى تحسن نوعي يطال تقريباً كل مظاهر الوضع السياسي فيه، بما في ذلك فاعلية حكومته، ومسؤوليتها تجاه شعبها، وتحرر المرأة وحصولها على حقوقها السياسية(٢).

بقيت تلك الحكمة التقليدية صحيحة على وجه العموم في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي. لكن في السبعينيات تحديدا حدث خطأ ما في الدول النفطية.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، فاينر ١٩٥٢؛ ولويس ١٩٥٥؛ وشبنغلر ١٩٦٠؛ وواتكينز ١٩٦٣.

(٢) تشمل الأمثلة ليرنر ١٩٥٨؛ وليبست ١٩٥٩؛ وإنكلس وسميث ١٩٧٤؛ وأدسرا وبويكس وباين ٢٠٠٣؛ وإنغلهارت ونوريس ٢٠٠٣.

إن فهم لعنة الموارد أمر هام بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، لكنه مهم أيضا للبلدان التي تستورد النفط لتحرك به عجلات اقتصاداتها. ثمة من يحاجج في أن وجود النفط في بلاد قمعية تمزقها الصراعات مجرد مصادفة مزعجة، فحسب نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني: «المشكلة أن العناية الإلهية لم تر من المناسب وضع احتياطيات النفط والغاز حيث توجد حكومات ديمقراطية»[1]. المشكلة- طبعا- ليست في التدخل الإلهي. هذه البلدان تعاني حكماً استبدادياً، وصراعاً عنيفاً، واقتصاداً فوضوياً مشوشاً لأنها تنتج النفط- ولأن المستهلكين في الدول المستوردة يشترون النفط منها.

النفط هو أضخم صناعة في العالم. في عام ٢٠٠٩، ضُخَّ من باطن الأرض نفط وغاز تبلغ قيمتهما ٢,٣ تريليون دولار أمريكي. ويشكل النفط ومشتقاته ١٤,٢٪ من تجارة السلع في العالم[2]،ومن شبه المؤكد أن يستمر الطلب العالمي على النفط بالارتفاع في العقود القادمة، برغم وجود دليل دامغ على أن إحراق الوقود الأحفوري يزعزع استقرار المناخ على كوكب الأرض. ولتلبية هذا الطلب المتزايد، ينتشر إنتاج النفط وصولاً إلى البلدان الأشد فقراً في العالم.

في عام ٢٠٠١ طالب فريق عمل لجنة الطاقة الأميركية بقيادة تشيني بتنويع المصادر النفطية للولايات المتحدة، والحد من الاعتماد على الدول المضطربة سياسياً في الشرق الأوسط. لكن العثور على موردي نفط جدد من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لم يعزز أمن الطاقة الأميركي بل أدى ويؤدى إلى امتداد لعنة الموارد ووصولها إلى بلاد جديدة. إن مستوردي الطاقة لا يستطيعون مراوغة لعنة النفط والأجدر بهم المساعدة على حلها.

يلقي هذا الكتاب نظرة شاملة على العواقب السياسية والاقتصادية

(١) نقلاً عن ديفيد أغناطيوس، «النفط والسياسة في أميركا يمتزجان جيدا لدرجة تدعو إلى الريبة،» واشنطن بوست، ٣٠ تموز/ يوليو عام ٢٠٠٠.

(٢) شركة النفط البريطانية (BP) ٢٠١٠؛ الأمم المتحدة: كومتريد، قاعدة بيانات متاحة على الموقع الإلكتروني

http://comtrade.un.org/db/

للثروة النفطية، بخاصة في البلدان النامية[1]. وبتحليله بيانات حقبة امتدت خمسين عاماً، وشملت مئةً وسبعين بلداً في جميع أنحاء العالم، لا يجد الكتاب دلائل كافية على صحة بعض الادعاءات الواردة في دراسات سابقة- كالزعم بأن استخراج النفط يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي على نحو غير طبيعي، مثلاً، أو يجعل الحكومات أشد ضعفاً، أو أكثر فساداً، أو أقل فاعليةً[2]. فعلى بعض الجبهات، مثل خفض وفيات الأطفال، تفوقت الدولة النفطية النموذجية على الدولة النموذجية غير النفطية.

لكن هذا الكتاب يبين أيضا أنه منذ عام ١٩٨٠ تقريباً، أصبحت البلدان المنتجة للنفط في العالم النامي أقل ديمقراطيةً وأكثر تكتماً وسرية من مثيلاتها غير النفطية. كما ازدادت احتمالات معاناة البلدان النفطية من تمردات عنيفة، في حين أتاحت اقتصاداتها للنساء فرص عمل أقل ونفوذاً سياسياً أدنى. كذلك ابتليت هذه البلدان بمشكلة اقتصادية أكثر غموضاً. ففي حين حققت نمواً مماثلاً لمعدل النمو في البلدان الأخرى تقريباً، فإن معظمها لم ينمُ بالسرعة التي كان ينبغي أن ينمو بها، إذا ما أخذنا في الحسبان الثروات الطبيعية لهذه البلدان.

الجيولوجيا ليست قدراً . بعض الدول المنتجة للنفط أفلتت من هذه الاعتلالات، فقد حققت نيجيريا وإندونيسيا تحولات إلى الديمقراطية؛ واستخدمت المكسيك أعداداً كبيرةً من النساء في الاقتصاد وفي الوظائف الحكومية؛ وتفادت الإكوادور وكازاخستان حروباً أهليةً؛ وحققت عُمان وماليزيا نمواً اقتصادياً سريعاً ومطرداً ومنصفاً. يرمي الكتاب الحالي إلى شرح أسباب كون النفط، نموذجياً، لعنة؛ والأسباب التي جعلت بعض البلدان تتفادى لعنة النفط، وكيف يمكن لمزيد من البلدان أن تحول ثروات مواردها الطبيعية من نقمة إلى نعمة.

---

(١) يركز هذا الكتاب على النفط، لا على المعادن الأخرى. يبدو أن للنفط، من بين كل الموارد المعدنية الأخرى، التأثير الأقوى على سياسة البلد المضيف. هل تحمل المعادن الأخرى لعنةً مماثلة؟ هذا سؤال هام في كل الأحوال، إلا أنه يتجاوز نطاق هذا الكتاب.

(٢) كما أشير في المقدمة: أنا المذنب وأقر بخطأي. بعض دراساتي السابقة أيدت العديد من هذه الادعاءات.

ما الذي يسبب لعنة النفط؟

لماذا ينطوي النفط على تأثيرات غريبة من هذا القبيل على صحة الدولة الاقتصادية والسياسية؟ يلقي بعض المراقبين باللائمة على القوى الأجنبية التي تتدخل في البلدان الغنية بالنفط وتتلاعب بحكوماتها، في حين يلوم مراقبون آخرون شركات النفط العالمية التي تستغل هذه الموارد سعياً وراء تحقيق أرباح غير عادية.

تنطوي حجج كلا الفريقين على شيء من الحقيقة، لكن لا هذه ولا تلك قادرة على الصمود إذا ما أُخْضِعَتْ لفحص دقيق وإنعام نظر. لقد غزت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بصورة دورية بلاداً منتجة للنفط، أو دعمت انقلابات قامت فيها - أحدثها عهداً ليبيا - لكن احتمال غزوها بلادا لا نفط فيها كان قائماً على قدم المساواة[1].

في العقود الأخيرة، بدت دول كثيرة منتجة للنفط- مثل إيران وفنزويلا وروسيا والسودان وبورما- منيعة بصورة استثنائية ضد ضغوطات الدول الغربية، وصمدت في وجهها صموداً فاعلاً. مع ذلك ظلت هذه الدول تعاني المشكلات ذاتها التي تعانيها البلدان الأخرى الغنية بالنفط والأكثر انصياعاً لضغوطات الغرب.

على مدى حقبة كبيرة من القرن العشرين، كان لشركات نفط عالمية- مثل شل، وبريتيش بتروليوم، وإكسون، وموبيل- تأثير ملحوظ في مصير البلدان المنتجة للنفط في العالم النامي، وثمة ما يبرر توجيه اللوم لها في كثير من مشكلات تلك البلدان. إلا أن دور شركات النفط تضاءل بصورة حادة منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، عندما أممت غالبية البلدان النامية صناعاتها النفطية. إن كانت الشركات الأجنبية سبب المشكلة، ينبغي إذن أن يكون التأميم هو العلاج. مع ذلك، يبين الكتاب الحالي أن أحداث سبعينيات القرن العشرين، وبخاصة التأميم، فاقمت مشكلات دول النفط كثيراً بدل أن تحلها.

---

(١) فيما يتعلق بهذه القضية، انظر دي سويسا وغارتزكي ولين ٢٠٠٩؛ وكولجان ٢٠١٠؛ وسار باهي ٢٠٠٥.

مع أنهم لا يتفقون على أشياء كثيرة أخرى، يعزو معظم علماء الاجتماع لعنة النفط إلى حكومات الدول المنتجة له. كل الدراسات تقريبا تركز على مشكلة واحدة فقط من مجموع المشكلات المتصلة بالنفط- كضعف الأداء الاقتصادي، أو غياب الديمقراطية، أو الحروب الأهلية المتكررة بشكل غير اعتيادي. قدموا تفسيرات كثيرة لهذه المشكلات ملقين باللائمة على صلات مزعومة للنفط بالفساد، وانعدام المساواة، والسياسات قصيرة النظر، ومؤسسات الدولة التي جرى إضعافها عمدا.

كل هذه النظريات ونظريات أخرى مشابهة - منها ما هو قائم على أسس سليمة، ومنها ما هو خلاف ذلك - خضعت للبحث على نحو تفصيلي بين دفتي الكتاب الحالي. نقمة النفط يسوق الحجج على أن مشكلات دول النفط الاقتصادية والسياسية يمكن إرجاعها إلى الملكيات غير العادية لإيرادات النفط. بالطبع، من المؤكد أن كيفية استخدام الحكومات إيراداتها النفطية - هل تستخدم بحيث تستفيد منها القلة أم السواد الأعظم من الشعب - أمر هام، لكن سواء أكانت الحكومات تنفق هذه الأموال بحكمة أم تبددها بحماقة، فإن لعائدات النفط تأثيرات كثيرة في مصلحة بلد بعينه على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

عموما، هناك أربع صفات مميزة لعائدات النفط: حجمها، ومصدرها، واستقرارها، وسريتها[1]. وهذه الصفات المميزة ترتقي أو تسوء حالاً تبعا للقوة المتنامية لشركات النفط المملوكة من قبل الدولة.

قد يكون حجم إيرادات النفط هائلاً وينعكس طردا على حجم الحكومات. وسطيا، تبقى حكومات البلدان المنتجة للنفط أكبر حجماً بنسبة ٥٠٪ تقريباً (باعتباره جزءاً من اقتصادات بلدانها) من حكومات البلدان غير النفطية. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، يمكن أن يحدث اكتشاف النفط انفجاراً في الشؤون المالية للحكومات. على سبيل المثال، بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩ ازداد

---

(١) أكد باحثون آخرون أيضاً على أهمية عائدات النفط، برغم تركيزهم بصورة عامة على خصائص مختلفة . انظر، على سبيل المثال، كارل ١٩٩٧؛ وجنس ووانتشكون ٢٠٠٤، وموريسون ٢٠٠٧، ودانينغ ٢٠٠٨.

الإنفاق الحكومي الإجمالي بنسبة ٦٠٠٪ في أذربيجان، وبنسبة ٨٠٠٪ في غينيا الاستوائية. والحجم الهائل لهذه الإيرادات يسهل على الحكومات الاستبدادية أمر إسكات المعارضة، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى قيام حركات تمرد وعصيان عنيفة عندما يسعى مواطنو المناطق الغنية بالنفط في بلد ما للحصول على حصة أكبر من هذه العائدات الهائلة.

مع ذلك، لا يمكن لحجم العائدات وحده أن يسبب لعنة النفط. لدى كثير من البلدان الأوروبية الديمقراطية التي تنعم بالسلام حكومات أكبر حجماً من البلدان المنتجة للنفط والخاضعة لحكم استبدادي تمزقه الصراعات. مصدر هذه الإيرادات هام أيضاً، فالحكومات التي تستمد مواردها المالية من عائدات النفط لا تتمول عبر فرض الضرائب على مواطنيها، بل عبر بيع الأصول التي تملكها الدولة- أي عبر ثروة البلد النفطية. هذا يساعد في تفسير كون عدد كبير جداً من البلدان المنتجة للنفط بلاداً غير ديمقراطية: عندما تتمول الحكومات عبر فرضها ضرائب تصبح أكثر تقييداً من قِبَل مواطنيها؛ لكن عندما تتمول من عائدات النفط، تصبح أقل عرضةً للضغوطات العامة.

ثمة مشكلات أخرى يمكن ردها إلى استقرار عائدات النفط أو بالأحرى إلى عدم استقرارها. إن تقلب أسعار النفط العالمية، وارتفاع احتياطيات بلد ما وانخفاضها يمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة على صعيد تدبير الموارد المالية للحكومة. تنوء الحكومات تحت وطأة مهام نادراً ما تتمكن من تدبير أمرها بسبب عدم الاستقرار المالي، مما يساعد في تفسير سبب إهدارها المتكرر لثروة مواردها. وعدم استقرار الدخل يفاقم الصراعات الإقليمية أيضاً ويزيد من صعوبة توصل الحكومات والمتمردين إلى تسوية خلافاتهم.

أخيراً، تضاعف سرية عائدات النفط هذه المشكلات، إذ غالباً ما تتواطأ الحكومات مع شركات نفط عالمية لإخفاء صفقاتها وتعاملاتها التجارية، وتستخدم شركاتها النفطية الوطنية لإخفاء إيراداتها ونفقاتها على حد سواء. عندما كان صدام حسين رئيساً للعراق، كان ما يربو على نصف نفقات

حكومته يمر عبر شركة النفط الوطنية العراقية التي كانت ميزانيتها سريةً[1]. ثمة بلدان أخرى لديها ممارسات مماثلة. السرية سبب رئيس في شيوع تبديد عائدات النفط، وهي ما يمد الحكام المستبدين بالدعم اللازم الذي يمكنهم من البقاء في السلطة، حيث تمكنهم السرية من إخفاء الدليل على جشعهم وعدم كفاءتهم. والسرية هي سبب عناد المتمردين وتمنعهم عن إلقاء أسلحتهم لأنهم لا يثقون بالعروض التي تقدم إليهم من قبل الحكومة لاقتسام عائدات نفط بلدهم اقتساماً أكثر إنصافاً.

للنفط خصائص أخرى مزعجة. نموذجياً، عملية الاستخراج قليلة الفوائد المباشرة، ولكنها تتسبب بمشكلات اجتماعية وبيئية كثيرة للمجتمعات المحيطة بها. يَتطلب إنشاء مرافق النفط والغاز تكاليف ثابتة ضخمة، مما يجعلها عرضةً للابتزاز. وإذا ما أنتج النفط بكميات كبيرة يمكن أن يؤثر في سعر صرف العملة في بلد بعينه ويقلص حجم القطاعين الصناعي والزراعي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى حجب الفرص الاقتصادية عن النساء. يمكن أن تزودنا هذه الملامح بمزيد من الإيضاحات عن التأثيرات غير السوية للثروة النفطية، وسوف أناقشها في الفصول المقبلة من هذا الكتاب.

لكن الحقيقة السياسية الأكثر أهمية عن النفط- والسبب الذي يؤدي إلى متاعب جمة في كثير من البلدان النامية- هي أن العائدات التي يغدقها النفط على الحكومات من الضخامة بمكان، وهي لا تتأتى من الضرائب، وتتقلب على نحو لا يمكن التنبؤ به، ويمكن إخفاؤها بسهولة.

وضع النفط داخل التاريخ

لم تكن عائدات النفط تتصف دوماً بهذه الخصائص، ولم تكن الثروة النفطية دوماً نقمة.

حتى سبعينيات القرن العشرين، بدت البلدان المنتجة للنفط شبيهةً إلى حد بعيد ببقية بلدان العالم. فقد كان احتمال خضوعها لحكام استبداديين مماثلاً

(١) النصراوي ١٩٩٤.

لاحتمالات غيرها من الدول، وكان معدل الحروب الأهلية التي شهدتها مماثلاً لمعدلات البلدان الأخرى تقريباً، ولم تختلف نوعية الفرص التي تتيحها للنساء عن مثيلاتها في بلدان أخرى، في حين كانت معدلات النمو فيها مستقرةً وأعلى قليلاً من معدلات النمو في البلدان الاخرى. بعد سبعينيات القرن العشرين، كل هذا تغير.

كان السبب وراء انقلاب الحال بصفة عامة موجة التأميمات التي شهدتها صناعة النفط في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أحدث تحولاً في عائدات النفط طال حجمها، ومصادرها، ومدى تقلباتها. قبل سبعينيات القرن العشرين، كان عالم النفط خاضعاً لهيمنة حفنة من الشركات الضخمة- المعروفة على نطاق واسع باسم «الأخوات السبعة»- التي تواطأت لإحكام قبضتها على إمدادات العالم من النفط والحفاظ على سيطرتها المطلقة عليها[1]. فباستثناء عدد قليل من البلدان، كانت «الأخوات السبعة» تمتلك الشركات المحلية التابعة لها والعاملة في مجال استخراج النفط وتصديره في البلد المضيف، أو تهيمن عليها، وهذا ينسحب على معظم البلدان المنتجة للنفط. إلى ذلك، كانت تسيطر على شحن وتسويق كل نفط العالم تقريباً، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على ثبات الأسعار، والاستئثار بمعظم الأرباح لنفسها. القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ساعد في الحفاظ على هذا التدبير المستقر والجائر.

بالنسبة لحكومات الدول الغنية بالنفط مثل إيران والعراق والمملكة العربية السعودية وليبيا والجزائر ونيجيريا وإندونيسيا، كانت قوة هذه الشركات لا تطاق، إذ حرمتها من التحكم في أصول بلادها- ابتلعت أرباحها، وأرغمتها على استخراج كميات من النفط إما أقل أو أكثر من الكميات التي تعتقد أن استخراجها يخدم مصالح أمتها.

---

(١) الشركات السبعة هي: ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي (إكسون لاحقاً)، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (شيفرون لاحقاً)، وشركة النفط الأنغلو- إيرانية (شركة البترول البريطانية- BP- لاحقاً)، وموبيل، وتكساكو، وغلف، وشركة شل الملكية الهولندية. في عام ٢٠١٠، اندمجت هذه الشركات في أربع شركات تجارية متحدة هي: اكسون موبيل، وشركة البترول البريطانية، وشل، وشيفرون تكساكو- وما تزال ضمن أضخم شركات النفط التجارية العالمية.

في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، شهدت أسواق النفط العالمية تحولات عبر سلسلة من التطورات ذات الصلة الوثيقة بموضوع النفط. بدأت إمدادات النفط تنمو نمواً مطرداً، فيما فاق الطلب المتزايد الاكتشافات الجديدة. وشرع مصدرو النفط الرئيسون في الدول النامية يتواطؤون عبر منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC). كما أضحت الولايات المتحدة تعتمد بصورة متزايدة على الإمدادات الخارجية، وكان إنتاجها المحلي بدأ في الانخفاض في حين تزايد استهلاكها. علاوة على ذلك، انهار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، وهو النظام الذي كان أسهم سابقاً في الحفاظ على استقرار أسعار العملات.

الأمر الأكثر أهميةً هو أن كل الدول النامية المصدرة للنفط تقريباً أممت صناعاتها النفطية، وأسست شركات تملكها الدولة لإدارتها[1]. كان ينظر إلى التأميم في كل مكان بوصفه انتصاراً يخلد في احتفالات مجيدة. في العراق، مثلا، ذاع صيت مهندس عملية التأميم صدام حسين، الذي كان آنذاك الأمين العام المساعد لمجلس قيادة الثورة؛ وخلدت المكسيك الذكرى السنوية لمصادرة شركات النفط الأجنبية- عام ١٩٣٨، قبل أن تؤمم معظم البلدان الأخرى صناعاتها النفطية- بتحويلها إلى يوم عطلة وطنية.

بطريقة أو بأخرى، كان التأميم خطوة عملاقة إلى الأمام بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط. اكتسبت هذه البلدان مزيداً من السيطرة على ما لديها من أصول وطنية، وشرعت تستحوذ على نصيب أكبر بكثير من أرباح صناعتها. في سبعينيات القرن العشرين، كانت هذه البلدان قادرة أيضاً على رفع الأسعار العالمية إلى مستويات قياسية، الأمر الذي تسبب في نقل الثروة- على نحو غير مسبوق- من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة له.

أحدث التأميم تحولاً على صعيد الموارد المالية لدى الدول المنتجة للنفط. نما حجم إيرادات الحكومة نمواً دراماتيكيا، مما حقق للحكام مكاسب غير مسبوقة وغير متوقعة. وبدلاً من تحصيل الضرائب والرسوم من الشركات

---

(١) كوبرين ١٩٨٠؛ وفيكتور وهلتس وثربر ٢٠١١.

الأجنبية، أصبح بوسع الحكومات أن تتمول ذاتياً عبر بيع النفط بواسطة شركات النفط الوطنية - التي ساعدتها أيضاً في التستر على الإيرادات وإبقائها طيَّ الكتمان. بدأت أسعار النفط العالمية تتقلب، وشرعت تتقلب تبعاً لها الموارد المالية للحكومة بطرق لا يمكن التنبؤ بها.

جعلت الثورة التي شهدتها أسواقُ الطاقة حكومات البلدان الغنية بالنفط أكبر حجماً، وأكثر ثراءً وقوةً مما تخيلته في أي وقت مضى. أما على مواطنيها، فغالباً ما كانت العواقب كارثيةً. فالقوى التي كانت في ما مضى طوع بنان الشركات الأجنبية أصبحت تحت تصرف الحكومات، مما سهّل على الحكام إسكات المعارضة، وصد الضغوطات المطالبة بالديمقراطية. أشهرت الأقليات الإثنية في المناطق المنتجة للنفط السلاحَ قتالاً في سبيل الحصول على حصة أكبر من عائدات النفط من الحكومة. وأتاحت موجة الإيرادات العارمة، في كثير من الدول، فرص عمل ووظائف للرجال دون النساء. وفيما نعم المواطنون بنمو اقتصادي مزدهر في سبعينيات القرن العشرين، فإن معظم هذه المكاسب تبخرت وتلاشت بعد انهيار الأسعار في الثمانينيات.

تخوم النفط الجديدة

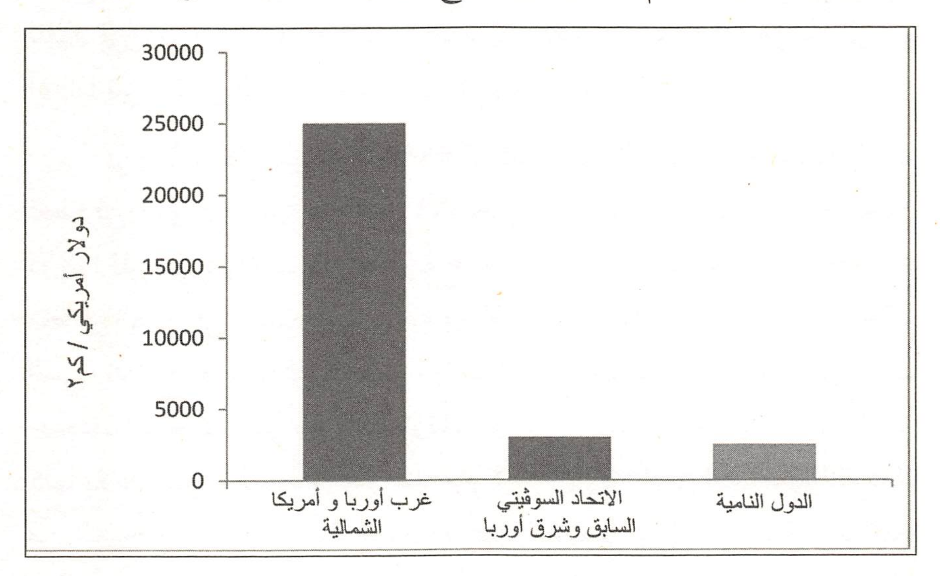
تتسبب التغيرات في أسواق الطاقة العالمية بانتشار لعنة النفط على نطاق أوسع. وإذا استمرت سياسات الطاقة القائمة حالياً، فسيزداد الطلب العالمي على النفط وأصناف الوقود السائلة الأخرى بنسبة تقدر بـ ٢٨٪، وعلى الغاز الطبيعي بنسبة ٤٤٪ تقريباً في السنوات الخمس والعشرين المقبلة. وفي حين تحتل الولايات المتحدة في الوقت الراهن المرتبة الأولى عالمياً على صعيد استيراد النفط، فإن معظم الطلب الجديد سيأتي من البلدان النامية، وعلى رأسها الصين والهند[١].

يزداد تنقيب الشركات عن النفط في البلدان ذات الدخل المنخفض تحديدا لتلبية هذا الطلب المتزايد. والمعروف تاريخياً أن النفط قد عُثِرَ ويُعثر

---

(١) إدارة معلومات الطاقة ٢٠١٠.

عليه في بلدان غنيةً أصلاً، فمنذ ولادة عصر النفط في منتصف القرن التاسع عشر، كان احتمال إنتاج البلاد الغنية للنفط يزيد بنسبة ٧٠٪ عن احتمال إنتاج البلدان الفقيرة له. ولا يرجع السبب في ذلك إلى تربع البلدان الغنية على قمة كميات أكبر من النفط، بل بسبب امتلاكها أموالاً أكثر تمكنها من تحديد مواقع وجود النفط والتنقيب عنه واستخراجه[١]. في الوقت الحالي تجتذب الدول الديمقراطية الغنية، التي تشمل أمريكا الشمالية وأوروبا، استثمارات أجنبية مباشرة في مجال استخراج المعادن تعادل عشرة أضعاف الاستثمارات التي تجتذبها بقية دول العالم للكيلو متر المربع الواحد. (انظر الشكل ١ , ١)



الشكل ١ , ١: الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية (٢٠٠٧)

تبين هذه الأرقام حجم رأس المال الأجنبي المستثمر مباشرة في مجال «النفط واستخراج المعادن واستثمار المناجم» عام ٢٠٠٧، محسوباً بالدولار الأمريكي لكل كيلو متر مربع من مناطق العمل.

المصدر: من حساب البيانات الواردة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد عام ٢٠٠٩، وبيانات البنك الدولي (بدون تاريخ).

---

(١) بين عامي ١٨٥٧– ٢٠٠٠، كان الدخل في ٦٣٪ من البلدان المنتجة للنفط في السنة التي بدأت فيها الإنتاج بحدود دخلها المتوسط قبل الإنتاج أو أعلى منه. انظر الملحق ١ , ١.

في الألفية الجديدة، بدأ هذا الأمر يتغير مع تحرك تخوم النفط نحو البلدان الأكثر فقراً. بعد صدمات أسعار النفط التي حدثت في سبعينيات القرن العشرين، كان عدد الدول المنتجة للنفط مستقراً نسبياً- يتراوح بين سبعة وثلاثين وأربعة وأربعين بلداً في الفترة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٨ (انظر الشكل ١,٢). وفي الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦، ارتفع عدد الدول النفطية من ثمانٍ وثلاثين دولة إلى مستوى قياسي بلغ سبعاً وخمسين دولة. كل منتجي النفط الجدد تقريباً كانوا من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وبينما ازداد عدد المنتجين تراجع متوسط الدخل تراجعاً حاداً- من أكثر من خمسة آلاف ومائتي دولار للفرد في عام ١٩٩٨ إلى ثلاثة آلاف دولار فقط عام ٢٠٠٤- مؤشراً إلى أن أعداداً متزايدة من البلدان تنضم إلى فئة الدول الفقيرة .

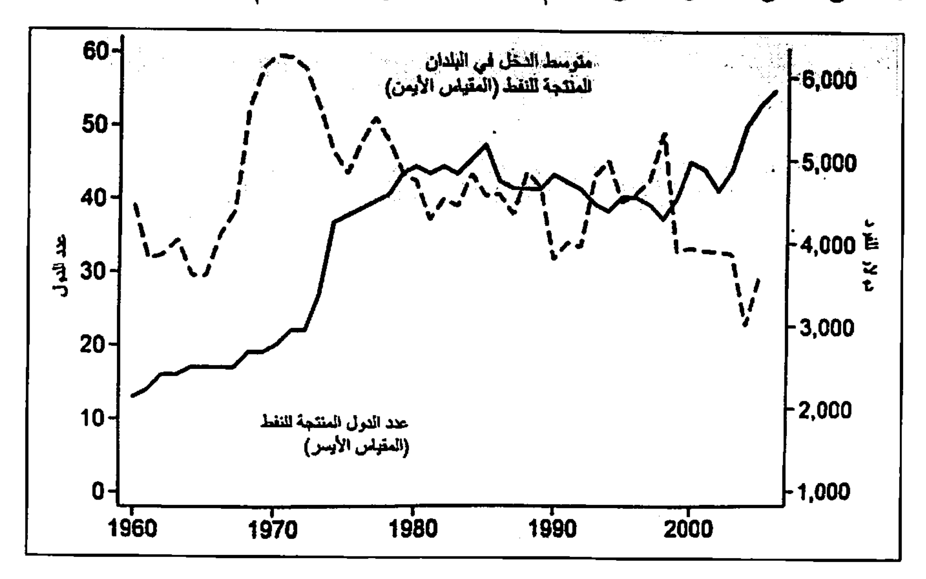
في كانون ثاني/ يناير عام ١٩٩٩، كان برميل النفط يباع بعشرة دولارات فقط؛ في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٨، سجل سعر النفط ارتفاعا قياسيا بلغ ١٤٥ دولاراً للبرميل الواحد. ونتيجة ارتفاع أسعار النفط، رأت بعض الشركات أن مخاطر العمل في بلدان فقيرة ونائية وخاضعة في معظمها إلى نمط من الحكم السيء تتراجع بصورة متزايدة مقارنة بالفوائد التي تجنيها من اكتشاف احتياطيات جديدة. أصبحت بيليز والبرازيل وتشاد وتيمور الشرقية وموريتانيا وموزامبيق كلها بلاداً مصدرة للنفط والغاز منذ عام ٢٠٠٤. وفي السنوات القليلة القادمة، من المرجح أن ترفد قائمة الدول المصدرة للنفط ما يقارب ستة عشر بلداً جديداً- جميعها تقريباً من البلدان الفقيرة ومعظمها في إفريقيا[١]. كما إن معظم إمدادات العالم الجديدة من الهيدروكربون في العقود القليلة المقبلة سوف تأتي من البلدان النامية[٢].

هذا يعني أن فيضاً من عائدات الهيدروكربون الجديدة بدأ يتدفق إلى

(١) البلاد التي يمكن أن تكون من مصدري النفط والغاز الجدد في السنوات القادمة تشمل: كوبا، وغانا، وغينيا بيساو، وغيانا، وإسرائيل، وليبيريا، ومالي، وسان تومي، وبرينسيبي، والسنغال، وسيرا ليون، وتنزانيا، وتوغو، وأوغندا. إندونيسيا وتونس كانتا مصدرتين سابقاً وأضحيتا مستوردتين ويمكن أن تصبحا من جديد مصدرتين للنفط أيضاً.

(٢) عن التدافع والتزاحم على موارد النفط في إفريقيا، انظر إدارة معلومات الطاقة ٢٠١٠.

أفقر بلدان العالم. لو لم يكن ثمة لعنة موارد، فستكون هذه أخباراً طيبةً على نحو مذهل: إنها فرصة فريدة في نوعها تاريخياً للإفلات من الفقر. لكن البلدان منخفضة الدخل والأكثر حاجة إلى المال هي أيضاً الأكثر عرضةً للإصابة بلعنة الموارد. وما لم يُتَّخَذْ تدبيرٌ ما، فإن هذه المكاسب والإيرادات ستلحق الأذى بالناس الذين يعيشون على تخوم النفط بدلاً من مساعدتهم.



الشكل ٢,١: عدد الدول المنتجة للنفط ومتوسط الدخل فيها (١٩٦٠-٢٠٠٦)

تبين هذه الأرقام عدد الدول المنتجة للنفط (الخط المتصل) ومتوسط الدخل فيها (الخط المتقطع). تُعَرف الدول بأنها منتجة للنفط إذا كانت تنتج من الغاز والنفط في سنة معينة على الأقل مائة دولار للفرد (من أصل مبلغ ثابت قدره ٢٠٠٠ دولار).

المصدر: من حساب بيانات شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم / BP) لعام ٢٠١٠؛ وبيانات البنك الدولي (بدون تاريخ).

استشراف المستقبل

أستهلُ تحليلي في الفصل الثاني بشرح أسباب اتصاف عائدات النفط بمثل هذه الخصائص الاستثنائية. ويمكن رد هذه الخصائص إلى السمات الاقتصادية التي تتميز بها الصناعة: ملكية الحكومات لاحتياطيات النفط والغاز، وحقيقة أن هذه الاحتياطيات يمكن أن تنضب، والحاجة إلى أموال ضخمة يتعين دفعها

مقدماً على صورة استثمارات ترمي إلى استخراج النفط، والأرباح الضخمة التي يمكن أن يجود بها النفط، والتأثير الضار الذي يمكن أن يلحقه استخراج النفط بأنواع أخرى من التجارة والأعمال لكونه سبباً في زيادة سعر صرف العملة، وقدرة مناطق النفط على العمل بوصفها جيوباً محصورة اقتصادياً، وحساسية أسعار النفط للتغيرات الطفيفة التي تطرأ على العرض والطلب.

كثير من هذه الخصائص ميز صناعة النفط منذ القرن التاسع عشر. إلا أن عائدات النفط تأطرت أيضاً عبر سلسلة من التطورات التي حدثت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين: إحكام القبضة على إمدادات الوقود الأحفوري العالمية، وزوال نظام بريتون وودز لأسعار صرف العملات الثابتة، وضعف قوة شركات النفط العالمية وصعود نجم منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وموجة التأميمات التي منحت حكومات الدول المنتجة للنفط ثراءً ونفوذاً غير مسبوقين. هذه التغيرات وغيرها جعلت عائدات النفط أكبر حجماً وأقل استقراراً من أي وقت مضى، وتساعد في تفسير سبب ظهور كثير من خصائص لعنة الموارد في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين دون غيرها.

يبين الفصل الثالث من هذا الكتاب كيف أعان حجم عائدات النفط ومصادرها وسريتها الحكومات الاستبدادية على الاحتفاظ بالسلطة. سوف يبدو بعض هذه القصة مألوفاً عند علماء السياسة، فحين يتعين على الحكام المستبدين تمويل أنفسهم عبر فرض الضرائب يُجَابَهون بمطالب ترمي إلى إخضاعهم إلى قدر أكبر من المساءلة. أما عندما يكون بوسعهم أن يتمولوا عبر بيعهم أصولاً تملكها الدولة، كالنفط والغاز، فإن هذا يمكنهم من مراوغة الضغوطات المطالبة بالديمقراطية. أضيفُ لهذه القصة المعيارية المألوفة بعض العناصر الجديدة، إذ أبين بوضوح، مستعيناً بأمثلة، أنه لم يكن للنفط إلا تأثيرات مناوئة للديمقراطية منذ أن حدثت عمليات التأميم في سبعينيات القرن العشرين؛ وأن النفط ينزع إلى إبقاء أنظمة الحكم الاستبدادية في السلطة، وإلى تقويض أنظمة الحكم الديمقراطية في البلاد منخفضة الدخل؛ وأن عائدات النفط فشلت في إحداث ضغوطات تدفع باتجاه الديمقراطية- بعض السبب في ذلك يكمن

في إبقاء عائدات النفط طي الكتمان؛ وفي أن القادة الاستبداديين أكثر حرصاً من القادة الديمقراطيين على إبقاء أسعار الوقود المحلية منخفضة، الأمر الذي ينطوي على مفارقة.

لتوضيح كيف يمكن للنفط أن يبقي الحكومات الاستبدادية في السلطة، يتطرق الفصل الثالث من هذا الكتاب إلى البحث في قضية الاتحاد السوڤياتي تحديدا. ولبيان كيف يمكن أن يؤدي النفط إلى تآكل المساءلة في الديمقراطيات الهشة، أستخدم مثال روسيا ما بعد انهيار الاتحاد السوڤياتي. وقد أضفت إلى الفصل الثالث ملحقا يتيح إلقاء نظرة فاحصة وأكثر دقةً على العلاقات الإحصائية الموجزة في هذا السياق.

بعض أبعاد لعنة الموارد مثيرة للدهشة. الفصل الرابع يشرح كيف خفضت الثروة النفطية الفرص السياسية والاقتصادية المتاحة للنساء في كثير من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل- ويشير إلى أن التخفيض الأكثر أهمية على هذا الصعيد كان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويرجع السبب في جانب منه إلى حجم عائدات النفط التي تنفقها الحكومات بطرق تحول دون انضمام النساء إلى القوة العاملة، ويعود في جانب آخر إلى قدرة إنتاج النفط على مزاحمة الصناعات التي من شأنها توظيف النساء وفتح سبل تؤدي أيضا إلى نيل المزيد من الحقوق الاقتصادية والسياسية. وتتجلى إحدى النتائج في أن التقدم الذي أحرزته النساء في الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً أقل من ذاك الذي أحرزنه في مناطق العالم الأخرى. يزعم بعض المراقبين أن الإسلام هو العائق الحقيقي دون تقدم النساء في الشرق الأوسط، وأُبَيِّنُ أن هذا لا يمكن أن يكون الحقيقة كاملةً، لأن النساء في بلدان الشرق الأوسط الفقيرة بالنفط أفضل حالاً من نساء المنطقة الغنية بالنفط.

ولتوضيح هذه الحجة أعقد مقارنة بين بلدان ثلاثة متشابهة في أمور كثيرة- الجزائر والمغرب وتونس- واحدة منها فقط (الجزائر) تنتج كميات ضخمة من النفط. لقد أبطأ النفط عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الجزائر،

في حين أن النساء في المغرب وتونس أحرزن مكاسب أكبر وبوتيرة أسرع بكثير. مرةً أخرى، يتيح الملحق الإحصائي رؤيةً متأنية وأكثر دقة للدلائل المعروضة.

منذ ثمانينيات القرن العشرين ضاعفت عائدات النفط أيضاً خطر الحرب الأهلية، كما يوضح الفصل الخامس. فبين مجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يبقى احتمال نشوب حرب أهلية في الدول المنتجة للنفط ضعف احتمال نشوبها في الدول غير المنتجة له. كان بعض هذه الصراعات محدوداً، كحركة الاستقلال في مقاطعة شينجيانغ الصينية أو انتفاضة زاباتيستا في المكسيك، في حين كان بعضها الآخر صراعات مدمرة مثل الحروب في أنغولا وكولومبيا والسودان.

يؤكد الفصل أن ثمة نوعين من الصراعات يغذيهما النفط: الحروب الانفصالية التي تشنها الأقليات المحرومة من حقوقها في المناطق المنتجة للنفط، والصراعات التي يقودها متمردون يتمولون عبر ابتزاز المال من صناعة النفط. ولاقتفاء أثر السبل التي تربط النفط بالتمرد، أفدتُ من دراسات تفصيلية لصراعات نشبت مؤخراً أو حدثت منذ عهد قريب في كولومبيا والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية ونيجيريا وإندونيسيا والسودان. وقد أوردت الروابط الإحصائية بين النفط والصراعات العنيفة في الملحق، مشفوعة بتوصيف بياني يتوخى المزيد من الدقة.

يتفحص الفصل السادس بعناية التأثيرات الاقتصادية لعائدات النفط وطريقة إدارة الحكومات لها. وتؤكد دراسات عديدة في هذا السياق أن النفط أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بصورة غير طبيعية في الدول النامية، لأن الثروة المعدنية تنزع إلى إلحاق الأذى بمؤسسات الدولة- كالإضرار بالفاعلية الإدارية، وزيادة الفساد، وتقويض سيادة القانون. قدر كبير من مزاعم «الحكمة التقليدية» هذه مغلوطٌ، فرغم أن النمو الاقتصادي في الدول النفطية كان متقلباً على نحو غير عادي، لم يكن هذا النمو على المدى الطويل لا أسرع ولا أبطأ مما هو عليه في باقي أنحاء العالم. وليس ثمة دليل يذكر على أن الثروة النفطية تنزع إلى إلحاق الضرر بمؤسسات الدولة. المزاعم المخالفة لذلك تستند نموذجياً

إلى ما يمكن تسميته بـ«مغالطة بيـڤيرلي هيلبيليز» و«مغالطة الأعباء المنفلتة من الرقابة»، وسنأتي على تفصيلهما.

ليست المشكلة الحقيقية أن النمو في دول النفط كان بطيئاً في حين كان ينبغي أن يكون «طبيعياً»، بل في أنه كان طبيعياً عندما كان ينبغي أن يكون أسرع من الطبيعي، نظراً للعائدات الهائلة التي راكمتها الحكومات. ثمة عاملان اثنان يمكن أن يساعدا في تفسير متوسط النمو المخيب للآمال هذا. العامل الأول فشل دول النفط في إحداث مزيد من الوظائف للنساء- الأمر الذي لو حدث لكان كفيلاً بتخفيض معدلات الإنجاب والنمو السكاني، وبالتالي زيادة دخل الفرد. أما العامل الثاني فيتجلى في عدم قدرة الحكومات على مواجهة التحديات التي أحدثها تقلب العوائد النفطية.

ولوجود لعنة النفط تأثيرات بعيدة المدى، وهو ما بحثته بشيء من التفصيل في الفصل الأخير، طارحا رؤى جديدة في أحد أقدم الألغاز في حقل الاقتصاد السياسي: كيف تتشكل الأمم بفعل بيئاتها الطبيعية؟ يحاجج علماء الاجتماع في أن البلدان تتأثر بشدة بمواقعها في القارات، وبالأمراض البيئية، وبإمكانية الوصول إلى البحر. يبين هذا الكتاب كيف يمكن أن يتشكل مسار التنمية أيضا، ضمن ظروف محددة، تبعاً للثروات الجيولوجية التي تتمتع بها دولة من الدول.

كذلك ينبغي أن تذكرنا لعنة النفط بأن المزيد من الدخل ليس دائما الأفضل، حتى بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، إذ يعتمد الأمر على مصادر الدخل، وكيفية تأثيره في السياسات التي تنتهجها الدولة. ويمكن أن يتيح لنا فهم لعنة النفط رؤى خاصة تحديدا لمنطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي تحظى بثروة نفطية هي الأعظم والأوفر في العالم، في حين تعاني بلدانها ضعفاً حاداً وتقصيراً صارخاً على صعيدي الديمقراطية والمساواة بين الجنسين على حد سواء. هذا لا يعني أن الحركات الساعية إلى تحقيق الديمقراطية وتلك المطالبة بالمساواة في الحقوق بين الجنسين محكوم عليها بالفشل. تأثيرات النفط بلا شك هائلة بيد أنها ليست عَصِيَّةً على التغيير: يمكن فعل الكثير لتغيير

تدفق عائدات النفط إلى الحكومات، وإخضاع إدارة النفط للإصلاحات يفتح الباب أمام قدر أعظم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يشرح الفصل الأخير من هذا الكتاب كيف يمكن للبلدان أن تخفف من حدة لعنة النفط عبر تغيير الخصائص المزعجة لعائداتها النفطية. ويصف مجموعة واسعة من الاستراتيجيات الهادفة إلى تغيير واقع إيرادات النفط تغييراً يتناول حجمها ومصادرها واستقرارها وسريتها، بدءاً من الأمور التي تخلو من التعقيد (استخراج النفط بوتيرة أبطأ)، وانتهاءً بالأمور غير الاعتيادية (استخدام عقود المقايضة، والقروض المقومة بالنفط، والخصخصة الجزئية). وبما أن هناك حدوداً لما يمكن تغييره على صعيد السجل الخاص بـ «الإيرادات»، فقد بحثت أيضاً في الأساليب التي تمكن الحكومات من إصلاح طرق إنفاقها لهذه العائدات.

ثمة علاج واحد قد ينفع في كل مكان: مزيد من الشفافية في أسلوب جمع الحكومات عائداتها النفطية وإدارتها وإنفاقها. فالمزيد من الشفافية يجبر الحكومات على أن تصبح أكثر قابلية للخضوع إلى المساءلة من قبل مواطنيها، ويحد من خطر نشوب صراعات عنيفة، ويقلص حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفساد. كما إن إجراء إصلاحات على الشفافية في البلدان المستوردة للنفط- التي يقبع طلبها النهم للوقود الأحفوري في جذر لعنة الموارد- قد يكون لها أيضاً تأثير قوي وفاعل.

الإصلاحات أكثر إلحاحاً في البلدان التي تقف على عتبات طفرات نفطية وشيكة. في كل بضعة أشهر، تكتشف آبار نفط وغاز جديدة في مكان ما من إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط. ويوجد الكثير منها في بلدان فقيرة، وغير ديمقراطية، ورديئة التأهيل على صعيد إدارة عائدات وموارد ضخمة. أما بالنسبة لمواطني هذه البلدان، فيعتبر الكتاب الحالي دليلاً إرشاديا لما حدث من أخطاء في الماضي، ولما يمكن عمله على نحو مختلف في المستقبل.

الملحق ١,١ : ملاحظة على المناهج والمقاييس

يسوق هذا الكتاب سلسلة من الحجج المتعلقة بتأثير عائدات نفط بلد ما في تنميته السياسية والاقتصادية. وهو يدعم ادعاءاته بمزيج من الأدلة الكمية والنوعية، واستناداً إلى أعمال قام بها باحثون آخرون.

يعتمد التحليل الكمي على معطيات وبيانات تم رصدها في كل البلدان منذ عام ١٩٦٠[1]. وبالطبع، ثمة حدود هامة للاستنتاجات السببية التي يمكن إقامتها باستخدام بيانات الرصد، بخاصة البيانات عبر-الوطنية (المتعلقة بدولتين أو أكثر). وبما أن الكتاب يعالج قضايا تستوجب استخدام تلك البيانات، فقد بذلت جهداً خاصاً للتخفيف من حدة بعض المشكلات التي يمكن أن تؤثر سلباً في الاستنتاجات القائمة عليها، كاستخدام المتغير السببي الذي يتأثر هو ذاته بمتغيرات أخرى في النموذج؛ والإجراءات الإحصائية المعقدة أكثر من اللازم وقليلة الشفافية؛ والروابط التي تعوزها المتانة ولا تعدو كونها مجرد شذوذ في البيانات، أو القرارت اعتباطية المنهجية، أو وجود حفنة من الملاحظات بالغة الأهمية والتأثير؛ وعدم وضوح المعالجات السببية التي تربط المتغيرات المفتاحية بعضها ببعض.

قياس النفط

الابتكار الأكثر أهمية في هذا الكتاب يتمثل بإجراء قياس أحسن لثروة النفط والغاز- قياس يتغلب على المشكلات الداخلية للمقاييس السابقة، ويمكن جمعه بطريقة شفافة وموثوقة، وهو متاح لكل البلدان على مر السنين.

---

(١) تشمل جميع البلدان المئة والسبعين التي كانت ذات سيادة عام ٢٠٠٠، ويزيد عدد سكان الواحد منها على ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. انضمت البلدان إلى مجموعة البيانات إما عام ١٩٦٠ أو في السنة الأولى لاستقلال كل منها، إن كانت خاضعةً للحكم الاستعماري في عام ١٩٦٠. استبعدتُ البلدان التي اختفت بين عامي ١٩٦٠- ٢٠٠٠ (ڤيتنام الجنوبية، واليمن الجنوبي، وألمانيا الشرقية)، وعاملت ألمانيا بوصفها الدولة الوريثة لألمانيا الغربية، وڤيتنام بوصفها الوريثة لـڤيتنام الشمالية، واليمن بوصفها الوريثة لليمنين الشمالي والجنوبي، وروسيا بوصفها الوريثة للاتحاد السوڤياتي.

معظم الدراسات الاستقصائية السابقة للعنة الموارد ارتكزت على اعتماد بلد بعينه على صادراته من الهيدروكربون- أي قيمة صادراته النفطية كجزء من ناتجه الإجمالي المحلي- باعتبار هذه الصادرات متغيراً مستقلاً[1]. إلا أن هذا المتغير يعاني قصورا من ناحيتين رئيستين- أحداهما مفهومية، والأخرى التحيز الذي يمكن أن يسبب علاقات زائفة بين النفط ومشكلات مثل الحكم الاستبدادي، والحرب الأهلية، وضعف الأداء الاقتصادي.

يتجلى الخلل المفهومي في الاكتفاء بحساب الكميات التي يتم تصديرها فقط، ويصعب فهم السبب في عدم حساب الوقود المباع محلياً. تكسب الحكومات عائدات نفط من المبيعات الداخلية والخارجية على حد سواء، وحتى عندما يباع الوقود محلياً بأسعار مدعومة فإن القيمة الحقيقية لهذا النفط- ومن ثَمَّ التكلفة التي تتكبدها الحكومة جراء هذا الدعم- ينبغي حسابها أيضا.

كذلك قد يكون المقياس متحيزا على نحو صاعد في البلدان الأشد فقراً، الأمر الذي يمكن أن ينتج روابط زائفة بين الاعتماد على تصدير النفط ومجموعة متنوعة من العلل الاقتصادية والسياسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الدخل المنخفضة. حتى إن كان ثمة دولتان متساويتان من حيث عدد السكان ومتماثلتان من حيث كميات النفط التي تنتجانها، فإن البسط (العدد الذي يعلو الخط في الأعداد الكسرية)- أي صادرات الدولة من النفط- سيكون أكبر في الدولة الأشد فقراً. تستهلك الدول المنتجة للنفط عادةً جزءاً من نفطها محلياً وتصدر الفائض منه، وتستهلك الدول الغنية كميات أكبر من النفط الذي تنتجه محليا، بينما تستهلك الدول الفقيرة كميات أقل، وعليه فهي تصدر كميات أكبر. على سبيل المثال، حسب نصيب الفرد الواحد، تنتج الولايات المتحدة من النفط أكثر مما تنتجه أنغولا أو نيجيريا، إلا أن أنغولا ونيجيريا تصدران نفطاً أكثر مما تصدر الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة أكثر ثراءً من أنغولا أو نيجيريا، وتستهلك كل نفطها المنتج

---

(١) للاطلاع على أمثلة، انظر ساكس ووارنر ١٩٩٥؛ وكولير وهوفلر ١٩٨٨؛ وروس ٢٠١٠ (الكتاب الأول في ثبت المراجع).

محلياً. لذلك عندما نقيس صادرات النفط في دولة ما، فإننا نقيس بشكل غير مباشر حجم الاقتصاد غير النفطي لتلك الدولة.

تحدث مشكلة مماثلة في المقام (مخرج الكسر في العدد الكسري)، فحتى إن كان ثمة بلدان يصدران كميات متماثلة من النفط، فإن البلد الأكثر فقراً سيحقق ناتجاً إجمالياً محلياً أقل، وبالتالي ستكون نسبة صادراته النفطية إلى الناتج الإجمالي المحلي أعلى. هذا الأمر يفتح الباب أمام مشكلات داخلية متعددة. على سبيل المثال، قد يسبب ارتفاع نسبة صادرات النفط إلى الناتج الإجمالي المحلي بطء النمو الاقتصادي (أو الفساد أو الحرب الأهلية)، لكنه قد يكون أيضاً نتاجاً لهذه العلل، إذ إنه ينزع إلى تقليص الناتج المحلي الإجمالي لبلد بعينه. هذا يجعل من الصعب تفسير الارتباطات بين نشوب الصراعات وبين الاعتماد على تصدير النفط، مثلا، فقد يتعزز كلا الأمرين على نحو مستقل بسبب فقر بلد ما، الأمر الذي تتمخض عنه علاقة زائفة.

للتغلب على هذه المشكلات، أقيس القيمة الإجمالية لإنتاج النفط والغاز بدل الاكتفاء بقياس الصادرات فقط، وأقسّم الناتج على عدد سكان البلد، وليس على صادراته الإجمالية أو ناتجه الإجمالي المحلي. المتغير الناتج، أو نصيب الفرد من دخل النفط، يمكن أن يستخدم لتقويم نسخة صارخة من لعنة النفط: هل قيمة إنتاج النفط في بلد ما- بصرف النظر عن مدى حُسْنِ إدارتها، وكيفية تأثيرها في باقي قطاعات الاقتصاد- تؤثر في سياسته؟

لمتغير دخل النفط أيضاً معنىً أكثر حدسا وبداهة من نسبة صادرات النفط إلى الناتج الإجمالي المحلي. إن كان ثمة بلدان متماثلان من حيث عدد السكان وينتجان كميات متماثلة من النفط والغاز- كأنغولا وهولندا مثلا- فسيكون لهما مستويان متماثلان من حيث نصيب الفرد من دخل النفط (في هذه الحالة، خمسمائة دولار للفرد تقريباً عام ٢٠٠٣). إذا أخضعناهما للقياس من ناحية نسب صادراتهما النفطية إلى الناتج الإجمالي المحلي، لوجدنا أن مقياس أنغولا (٠,٧٨٩) أعلى بكثير من مقياس هولندا (٠,٠٥٦)، لأن أنغولا أفقر من أن تستهلك كثيراً من نفطها الخاص (مما يجعل البسط في العدد الكسري

أكبر)، ولأن ناتجها الإجمالي المحلي أقل بكثير (مما يجعل المقام في العدد الكسري أصغر).

ولمتغير دخل النفط أيضاً موطنا ضعفٍ مهمّان. أولهما يتمثل في أن توزيع القيم بين الدول شديد التباين: معظم البلدان تنتج قليلاً من النفط أو لا تنتج نفطاً على الإطلاق، فيما ينتج قليل من البلدان كميات هائلة من النفط، الأمر الذي يمكن أن يخلق مشكلات لدى استخدامه في حالات الانكفاء. اتخذتُ تدابير متعددة للتخفيف من حدة هذه المشكلة، فاستعملتُ السجل الطبيعي لدخل النفط في حالة الانكفاء في الفصلين الثالث والخامس (علماً بأنني لم أستخدمه في الفصل الرابع لأسباب أشرحها في الملحق ١ , ٤)، لكي أجعل توزيع القيم أقل تبايناً. وبما أن سجل دخل النفط ما يزال ينطوي على توزيع غير طبيعي، أخضعت جميع استنتاجاتي في الفصول الثالث والرابع والخامس للاختبار من جديد مستخدماً مقياساً ثنائي التشعب لدخل النفط أصنف بموجبه البلدان على أنها منتجة للنفط عندما تحقق دخلاً لايقل عن مائة دولار للفرد (من كل ٢٠٠٠ دولار من الدخل الثابت) من الغاز والنفط في سنة محددة. واستخدمت في جميع الفصول جداول متقاطعة قسمت فيها البلدان من جديد إلى بلاد منتجة وغير منتجة للنفط، لأبين أن استنتاجاتي ليست مدفوعة بقيم مغالية في عدد قليل من الحالات.

العيب الثاني هو أن دخل النفط ليس متطابقاً مع فكرة الثروة النفطية في نظريتي، على الرغم من أنه يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً. معظم حججي التي سقتها توحي بأن النفط ضارٌّ سياسياً بسبب الإيرادات التي يدرها على الحكومات[1]. للأسف، سرية هذه الإيرادات تجعل قياسها من الصعوبة بمكان، باستثناء بعض البلدان في السنوات الأخيرة. لكن حتى لو أتيحت معلومات كاملة ودقيقة عن عائدات النفط، فإن هذا القياس يعاني عيباً ذاتياً: حجم إيرادات النفط في بلد ما

(١) ليست هذه مشكلة بالنسبة لجميع جوانب حجتي التي سقتها. في حالات قليلة، أجادل في أن الدخل المتولد من النفط يمكن أن يسبب مشكلات سواء تحول إلى إيرادات حكومية أم لم يتحول- عندما يزاحم صناعات توظف النساء عادةً (الفصل الرابع) أو عندما يسهل قيام حركات تمرد مسلحة عبر الابتزاز (الفصل الخامس). غولدمان ٢٠٠٨؛ وستيرن ١٩٨٠.

يتأثر بمؤسسات الحكومة وسياساتها، ولايمكن بالتالي اعتماده في تحديد التأثير الذي تسببه الثروة النفطية للإدارة القائمة عليها. كما اعتمدت على مقياس دخل النفط للحصول على مقياس للثروة النفطية يحقق مزيداً من الحياد والاستقلالية ويمكن أن ينسحب على عدد أكبر من البلدان ويغطي حقبةً زمنيةً أطولَ أمداً.

يمكن احتساب دخل النفط بيسر وسهولة لجميع البلدان وكل السنوات منذ عام ١٩٦٠. المعطيات المعتمدة في الكتاب الحالي مستمدة من بيانات إنتاج النفط والغاز منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠١، وهي متوفرة على موقع البنك الدولي للمؤشرات والاقتصاد البيئي على الشبكة العنكبوتية. أما أرقام ما بعد عام ٢٠٠١ فمستقاة من «التقرير الإحصائي لشركة النفط البريطانية عن الطاقة العالمية»، في حين أن بيانات إنتاج النفط والغاز قبل عام ١٩٧٠ وبعد عام ٢٠٠١ للبلدان التي لم يشملها تقرير شركة النفط البريطانية مستمدة من الكتاب السنوي للمعادن الذي أصدرته إدارة المسح الجيولوجي الأمريكي. أخذت البيانات عن إنتاج الاتحاد السوڤياتي- وهو ما لم يُقَسْ كما ينبغي في مجموعات أخرى من البيانات- من دراسات أجراها كل من مارشال جولدمان وجوناثان ستيرن، كما أفدت من بيانات أسعار النفط والغاز الصادرة عن «التقرير الإحصائي لشركة النفط البريطانية.»[١]

الجوانب الداخلية

لو كان دخل النفط موزعاً توزيعاً عشوائياً بين البلدان- وبالتالي متشكلاً بحق نتيجة أسباب تقع خارج نطاق الظروف الاقتصادية والسياسية لبلد بعينه- يسهل تحديد العلاقة السببية بين دخل النفط ونظام الحكم والإدارة في دولة ما، فالارتباطات الإحصائية المهمة بينهما توحي بقوة أن الأول (دخل النفط) يسبب الثاني (نظام الحكم والإدارة).

لسوء الحظ، توزيع دخل النفط ليس عشوائياً، الأمر الذي يقتضي فهم سبب تغيره من وقت لآخر ومن دولة لأخرى. متغير دخل النفط هو نتاج ثلاثة عوامل أساسية: الهبة الجيولوجية التي تحدد كمية ونوعية النفط اللتين يمكن استثمارهما

(١) يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية استثناءً جزئياً، فنظراً لدورها الفريد كـ"منتج مرجح" قد تمتلك القدرة على التأثير من جانب واحد في الأسعار العالمية في المدى القصير على الأقل.

والإفادة منهما في بلد ما؛ وحجم الاستثمارات الموظفة في استخراج النفط، التي تؤثر في الكمية المستكشفة والمستثمرة تجارياً في أي وقت؛ وسعر النفط الذي يحدد معدل الاستخراج والعوائد المالية التي تدرها مبيعات النفط. ينبغي ألا تتأثر الهبة الجيولوجية وسعر النفط العالمي بالمقومات الاقتصادية والسياسية لبلد ما، لكن اقتصاد البلد ونظام حكمه يؤثران في الاستثمارات الموظفة في استغلال النفط، إذ يرجح أن تجتذب البلدان الأكثر ثراءً وانفتاحاً على الاستثمار الأجنبي، والتي توفر سبل حماية أفضل للمستثمرين، مزيداً من الاستثمارات في قطاع النفط[١].

على الرغم من أن البيانات المتعلقة بالاستثمارات النفطية على المستوى القطري شحيحة ولا يُعَوَّلُ عليها، فإن البيانات على المستوى الإقليمي متاحة ومفيدة. في حين تغطي البلدان النامية ستين بالمائة من مساحة اليابسة في العالم تقريباً (باستثناء القارة القطبية الجنوبية)، فإنها لا تمتلك أكثر من ٢٠٪ من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات البترول والتعدين والمناجم في العالم. بالمقابل، تغطي الدول الديمقراطية الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية ونيوزيلندا وأستراليا ٢٥٪ فقط من مساحة اليابسة في العالم، لكنها تستحوذ على ٧٥٪ تقريباً من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التعدين عالميا[٢]. هذا يدل على أن ما لدى الدول الديمقراطية الغنية من استثمارات أجنبية مباشرة في جميع مجالات التعدين في الكيلومتر المربع الواحد يساوي تقريباً عشرة أضعاف ما لدى الدول النامية أو دول جنوب شرق أوروبا والاتحاد السوڤياتي السابق (انظر الرسم البياني ١ , ١). وهذا في الواقع يؤكد ميزة الاستثمار التي تتمتع بها الدول الديمقراطية الغنية. فبينما تعتمد الدول النامية اعتماداً كبيراً على

(١) خلص كريستيان دود وإرنستو شتاين (٢٠٠٧) إلى نتيجة مفادها أن البلدان التي تحظى بـ «مؤسسات أفضل"- بما في ذلك إحرازها نقاطاً أعلى وفقاً لمقاييس «فاعلية الحكومة » و« الجودة التنظيمية»- تجتذب استثمارات أجنبية مباشرة أكثر على نحو ملحوظ، على الرغم من أنهما لم يتطرقا للاستثمار في حقل النفط بصورة مستقلة. رباح الرزقي و ماركوس بروكتز (٢٠١٠) يبينان أنه كلما كان الفساد أكثر استشراء مال إنتاج النفط إلى الانخفاض.

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ٢٠٠٩ .

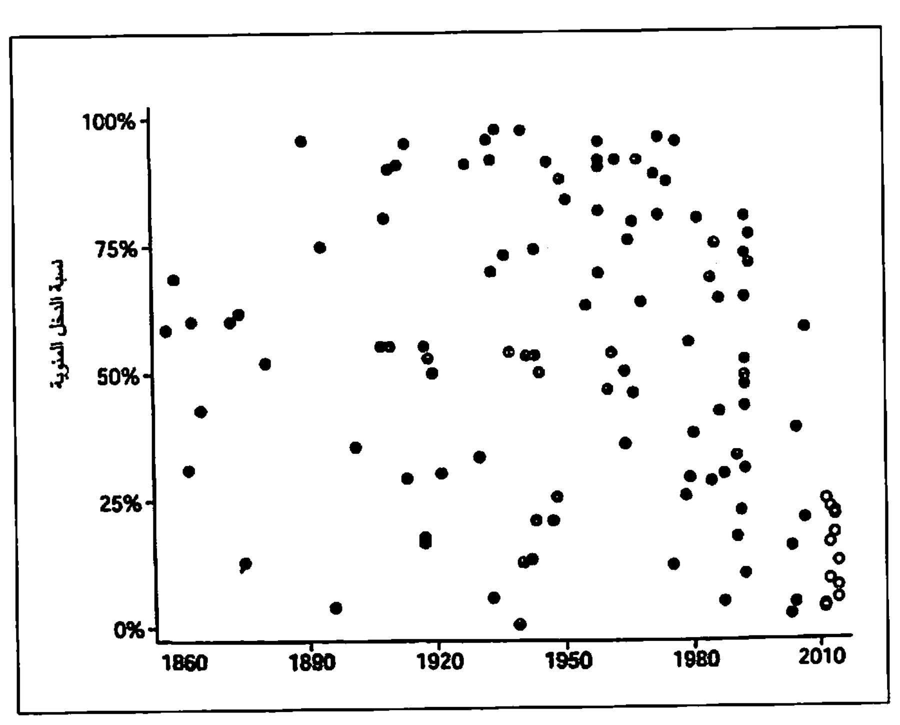
الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاعاتها النفطية، بما في ذلك تكلفة التكنولوجيا الغربية باهظة الثمن، تتوفر للدول الديمقراطية الغنية استثمارات محلية أكبر.

بما أن المناخ الاستثماري أفضل في البلدان المتقدمة صناعياً (والتي تنزع لأن تكون كذلك أكثر ديمقراطية، وسلمية، وإشراكاً للنساء في الحكم)، علينا أن نتوقع مستويات أعلى من دخل النفط في البلدان الأكثر ديمقراطيةً أيضا، طبعا إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة على حالها. وهذا يستتبع حكما أنه إذا ارتبطت المستويات الأعلى من دخل النفط بالاستبداد أو الحرب الأهلية أو غياب حقوق النساء، فمن غير المرجح أن تكون هذه العلاقات عرضية وزائفة بل قد تكبح التأثير الحقيقي للنفط.

ثمة طريقة أخرى للتحقق من تأثير الجوانب الخارجية بالنظر إلى أرجحية استخراج النفط من بلدان كانت غنيةً أو فقيرةً سلفاً وقبل أن تبدأ إنتاج النفط. يظهر الشكل ١,٣ الدخل الأولي لجميع البلدان المائة والثلاثة التي بدأت إنتاج النفط بين عامي ١٨٥٧ و ٢٠٠٩ نسبةً إلى بلدان أخرى في السنة ذاتها[1]. البلدان التي أدرجت علاماتها في الرسم البياني في مستوى يعلو الـ ٥٠ ٪ حسب المحور العمودي كانت دخولها أكثر من الدخل المتوسط، أما تلك التي أدرجت علاماتها تحت مستوى الـ ٥٠ ٪ حسب المحور ذاته فقد كانت دخولها أقل من الدخل المتوسط.

بدأ واحد وأربعون بلداً إنتاج النفط عندما كان الدخل فيها أقل من متوسط الدخل العالمي؛ واستهلت أربعة بلدان الإنتاج عندما كان مستوى الدخل فيها موافقاً لمستوى متوسط الدخل العالمي؛ فيما شرع أربعة وخمسون بلداً بالإنتاج عندما كان الدخل أعلى من مستوى متوسط الدخل العالمي. يشير هذا من جديد إلى أن استخراج النفط والغاز أرجح احتمالاً في بلدان كانت غنيةً قبل استخراجه، ولهذا السبب كان احتمال أن تكون ديمقراطيةً ومسالمةً أكثر رجحاناً. منذ عام ٢٠٠٠

(١) استخدمت دخل البلد الذي كانت منطقة استخراج النفط والغاز خاضعة له عندما بدأت عمليات الإنتاج، حتى إن انتقلت ملكية مناطق الاستخراج لاحقاً أو أصبحت مستقلةً. أعرب عن امتناني لستيف هابر و ڤيكتور مينالدو لإشراكي في بياناتهما المتعلقة باستهلال الإنتاج.



الشكل ٣, ١: دخول منتجي النفط الجدد بين عامي ١٨٥٧ - ٢٠١٥

تظهر العلامات الدائرية الصغيرة المدغمة دخل الفرد في البلدان سنة شروعها بإنتاج النفط أو الغاز معبراً عنه بوصفه قيمة مئوية محسوبة بالنسبة إلى جميع الدول ذات السيادة في تلك السنة. أما النقاط الجوفاء في الزاوية اليمنى السفلى من الرسم البياني فتمثل البلدان المتوقع بدء إنتاجها للنفط بين العامين ٢٠١٠-٢٠١٥.

المصدر: بيانات هابر وميناالدو ٢٠٠٩؛ وماديسون ٢٠٠٩.

تحديدا أضحت البلدان منخفضة الدخل أرجحَ كفةً على صعيد البدء في إنتاج النفط من البلدان مرتفعة الدخل، الأمر الذي يعكس تحرك تخوم النفط باتجاه البلدان الأشد فقراً. تشير الدوائر الصغيرة الجوفاء في الشكل ١, ٣ إلى البلدان المتوقع بدء إنتاجها بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، وجميع هذه البلدان ذات دخل منخفض.

ألمح بعض المشككين إلى أن القادة الاستبداديين أو قادة البلدان التي تعاني حروباً أهليةً هم أكثر استماتةً على الإيرادات النفطية، ويرجح أن ينتجوا

كميات أكبر من نظرائهم الأكثر ديمقراطيةً وسلميةً.[1] إذا استثنينا المملكة العربية السعودية، يصعب العثور على أمثلة لقادة لديهم القدرة على تعديل إنتاج نفط بلادهم متى شاؤوا. عموما، تتحدد معدلات إنتاج النفط بعاملين اثنين، أولهما الشروط الجيولوجية التي تحدد مدى سرعة استخراج النفط من باطن الارض؛ والثاني أسعار النفط التي تحدد الكمية التي يمكن بيعها بربحية من حقول هامشية تجارياً. لكن حتى إن تمكن الحكام من السيطرة على هذين العاملين، يتعين علينا أن نتوقع من القادة الديمقراطيين- الذين يواجهون منافسةً سياسية مستمرة ولديهم معدلات حسم مرتفعة- أن يكونوا مثل القادة الاستبداديين أو أكثر استماتة للحصول على الإيرادات.[2]

دخل النفط إذن لا يقع حقا خارج المقومات الاقتصادية والسياسية لبلد بعينه، بل ينبغي أن يكون منحازا إيجابيا في البلدان الأكثر ديمقراطيةً ومسالمةً واستقراراً- وينبغي بالتالي أن يكون منحازاً سلبيا ضد تَكَوُّنِ لعنة النفط.

---

(١) هابر ومينالدو ٢٠٠٩؛ وتسوي ٢٠١١.

(٢) في الواقع ، توصلت دراسة قام بها جيلبرت ميتكالف وكاترين ولفرام (٢٠١٠) إلى أن منتجي النفط الديمقراطيين ينزعون إلى استخراج احتياطياتهم بسرعة أكبر مما يفعل المنتجون غير الديمقراطيين.

الجدول ١,١

البلدان المنتجة للنفط والغاز عام ٢٠٠٩

تظهر هذه الارقام القيمة المقدرة للنفط والغاز المنتج لكل مواطن عام ٢٠٠٩ محسوبةً بالدولار المتداول حالياً

البلدان	دخل المواطن الواحد من النفط (عام٢٠٠٩/ بالدولار)
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	
قطر	٢٤,٩٤٠
❄ الكويت	١٩,٥٠٠
❄ الامارات العربية المتحدة	١٤,١٠٠
❄ عمان	٧,٩٥٠
❄ المملكة العربية السعودية	٧,٨٠٠
❄ ليبيا	٦,٤٢٠
❄ البحرين	٣,٧٢٠
❄ الجزائر	١,٩٣٠
❄ العراق	١,٧٨٠
❄ إيران	١,٦٠٠
❄ سوريا	٤٥٠
❄ اليمن	٢٧٠
❄ مصر	٢٦٠
❄ تونس	٢٥٠
أمريكا اللاتينية و منطقة الكاريبي	
❄ ترينيداد	٦,٢٥٠
❄ فنزويلا	٢,١٣٠
❄ الاكوادور	٨٢٠

❁ سورينام	٦٨٠
❁ المكسيك	٦١٠
❁ الأرجنتين	٥٣٠
❁ كولومبيا	٤٣٠
❁ بوليفيا	٢٧٠
❁ البرازيل	٢٤٠
❁ كوبا	١١٠
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	
❁ غينيا الاستوائية	١٢,٣١٠
❁ الجابون	٣,٨٩٠
❁ أنغولا	٢,٤٠٠
❁ جمهورية الكونجو	١,٩٤٠
❁ نيجيريا	٣٧٠
❁ السودان	٢٦٠
❁ تشاد	٢٣٠
❁ الكاميرون	١٠٠
أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا ونيوزيلندا	
❁ النرويج	١٣,٨١٠
❁ كندا	٢,٥٣٠
❁ الدنمارك	١,٢٧٠
❁ استراليا	٧٩٠
❁ الولايات المتحدة	٧٣٠
❁ هولندا	٦٧٠
❁ نيوزيلندا	٤٣٠

* رومانيا	١٧٠
* المملكة المتحدة	١٥٠
* كرواتيا	١٤٠
* أوكرانيا	١١٠
* جنوب شرق آسيا	
* بروناي	١١,٥٩٠
* تيمور الشرقية	١,٩١٠
* ماليزيا	٨٦٠
* إندونيسيا	١٤٠
* تايلاند	١٥٠
* بابوا غينيا الجديدة	١٢٠
الاتحاد السوفياتي السابق	
* تركمانستان	١,٨١٠
* روسيا	٢,٠٨٠
* كازاخستان	٢,٣٧٠
* أذربيجان	٢,٩٥٠
* أوزبكستان	٣٤٠
* أوكرانيا	١١٠

البلد المدرج إلى جانبه رمز النجمة * هو «بلد منتج للنفط منذ أمد بعيد.» ويدل هذا على أن البلد قد حقق دخلاً من إنتاج النفط والغاز لا تقل قيمته عن مائة دولار لكل مواطن (من دخل ثابت مقدر بـ ٢٠٠٠ دولار) وذلك عبر حقبة تغطي ثلثي الزمن على الأقل منذ عام ١٩٦٠. أما إن نال البلد استقلاله بعد عام ١٩٦٠، فالحقبة تغطي ثلثي الزمن منذ أن أضحى دولةً ذات سيادة.

المصادر: تستند هذه الحسابات إلى بيانات شركة البترول البريطانية (بريتيش بتروليوم) ٢٠١٠، والمسح الجيولوجي في الولايات المتحدة (بدون تاريخ)، والبنك الدولي (بدون تاريخ).

الشفافية ومتانة التحليل

يجادل الكتاب الحالي في أن الشفافية يمكن أن تشجع الحكومات على تحسين إدارة عائداتها النفطية، وقد تشجع أيضا علماء الاجتماع على توخي مزيد من الحيطة والحذر في تحليلاتهم. حاولت تحليل البيانات الواردة مستخدماً أبسط المناهج وأكثرها ملاءمةً وشفافيةً، بما في ذلك الرسوم البيانية النقطية، والجداول المتقاطعة، واختبارات اختلاف الدخل.[1] واستخدمت قدر الإمكان الجداول والرسوم البيانية لعرض البلدان التي تتفق مع نموذج معين والتي لا تتفق معه على حد سواء. كما بذلت جهداً خاصاً لتقليل استخدام المصطلحات الغامضة أو المبهمة إلى الحد الأدنى، ولجعل كل بياناتي متاحة لتدقيق الآخرين، أدرجتها على موقعي الإلكتروني:

http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/ross/

في ملحقات الفصول الثالث والرابع والخامس، استخدمت التحليل الارتدادي لأبين أن الادعاءات المفتاحية في كل فصل يمكن توضيحها أيضاً بأساليب أكثر حنكة وتطوراً. حتى في هذا المضمار حاولت أن أبقي نماذجي بسيطةً، مبدياً اهتمامي بتحذير كريستوفر أكين الذي ينبه فيه إلى أنه «في حال استخدام أكثر من ثلاث متغيرات مستقلة، لن يكون بوسع أحد تحليل البيانات بدقة كافية للتأكيد بأن مواصفات النموذج دقيقة وأن الافتراضات سليمة، فضلاً عن صحة مزاعم الباحث.»[2]

قد يتوصل الباحثون إلى استنتاجات مضللة عندما يعتري منظوماتِ بياناتهم نقص وعندما تكون الأحكام والملاحظات الناقصة «غير عشوائية.» لذلك بذلت جهداً خاصاً من أجل تكوين منظومات بيانات كاملة أو شبه كاملة. ونظرا لاستحالة الحصول على بيانات عن كل البلدان في الجداول الارتدادية

---

(١) حسب كريستوفر أكين (٢٠٠٢، الصفحة ٤٤٢)، «لم يظهر أي من التعميمات التجريبية الهامة في هذا الفرع المعرفي نتيجة بحث منهجي رفيع المستوى بل بقيت الأبحاث، دون استثناء تقريباً، وضعية وإحصائية مقترنة برسوم بيانية وجداول متقاطعة.» انظر أيضاً شابيرو ٢٠٠٥.

(٢) أكين٢٠٠٢، ص ٤٤٦.

أحيانا- البيانات الاقتصادية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل قبل عام ١٩٨٠ تحديدا نادرة جدا- فقد أدرجت في كل تقويم بياناً عن الجزء المفقود من الملاحظات.

أُخْضِعَتْ جميع النتائج الرئيسة التي توصلت إليها لمجموعة مترابطة من اختبارات المتانة بهدف معرفة ما إذا كانت الارتباطات قد اعتمدت على عدد قليل من الحالات المؤثرة، أو إن كانت استخدمت منظومات بيانات خاصة، أو إن أغفلت متغيرات ملتبسة (على الأقل تلك التي يمكن قياسها بسهولة)، أو إن تم التوصل إلى قرارات اعتباطية المنهجية. بما أن قسماً كبيراً من نفط العالم يتركز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينت كيف تتأثر النتائج الارتدادية التي توصلت إليها بتضمين متغير صنعي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، وعلى نحو أكثر صرامةً بإسقاط كل بلدان الشرق الأوسط من التحليل. معظم النتائج التي توصلت إليها صمدت واجتازت هذه الاختبارات، لكن بعضها فشل.

غالباً ما يتحدث علماء السياسة في تقاريرهم عن تأثير «كبير» لمتغيرهم التوضيحي الرئيس على متغيرهم التابع. لكن حساباتنا تبقى منطقيةً ومُسَوَّغَةً فقط إن كنا نقدر النموذج السببي الصحيح، وهذا ما لا نفعله؛ وإن كنا نقيس متغيراتنا بدرجة عالية من الدقة، وهذا ما لا نفعله أيضا في غالب الأحيان. عادة ما تكون هذه الأرقام حساسة للتغيّرات التي تطرأ على افتراضاتنا الأساسية، ويمكن أن تخلق انطباعاً زائفاً عن الدقة العلمية. وبما أنه من شبه المؤكد سلوك دخل النفط مسلكاً صاعداً في البلدان الأكثر غنىً واستقراراً والأرسخ ديمقراطيةً، فمن المحتمل أن تقلل تقديراتي من شأن التأثير الحقيقي للنفط.

رأيت أن تحقيق قدر أكبر من النزاهة والشفافية يقتضي، بالنسبة لمتغير بعينه، ذكر إذا ما كان للدول النفطية قيم مختلفة اختلافاً جوهرياً عن القيم في الدول غير النفطية، وماهية تلك الاختلافات. ويفترض أن يترك ذلك لدى القراء انطباعاً أولياً عن الأهمية العظيمة لتأثير النفط ويتجنب في الآن ذاته أية مزاعم مضللة.

فهم المعالجات السببية

طورت في الفصول من الثالث إلى السادس نماذج نظرية بسيطة لتوضيح حججي عن المعالجات السببية التي تربط النفط بنتائج مختلفة. يبدأ النموذج في الفصل الثالث بعاملين اثنين فقط– مجموعة من المواطنين الراغبين في تحسين أحوالهم المعيشية، وحاكم يرغب في الاحتفاظ بمنصبه– وذلك لأصور بوضوح أكبر كيفية تأثير العائدات النفطية في قدرة الحاكم على الاحتفاظ بالسلطة. في الفصل الرابع، عقدت مقارنة بين المواطنين الذكور و المواطنات الإناث، وبينت كيف يمكن أن يثبط ارتفاع دخل النفط همم النساء، ويحول دون التحاقهن بالقوى العاملة، ويبقيهن مهمشات اقتصادياً وسياسياً. في الفصل الخامس، يقسّم النموذج المدرج السكان إلى مجموعتين– مجموعة تعيش في المنطقة المنتجة للنفط في بلد معين، وأخرى تعيش خارجها– ويبين كيف يمكن أن تزيد الثروة النفطية احتمال نشوب تمرد مسلح في المنطقة المنتجة للنفط عندما يتدنى الدخل. أما الفصل السادس فيستخدم مجموعة نماذج أكثر مرونةً إلى حد ما– وضع وطور معظمها باحثون آخرون– وذلك بغية تسليط الضوء على عوامل يمكن أن تؤثر في قدرة الحاكم على إبرام مقايضات متداخلة زمنياً، ومن ثَمَّ إدارة تدفقات عائدات النفط المتقلبة عبر الزمن.

لا يمكن حتى لأفضل أنواع التحليل الإحصائي الوصول إلى أبعد من هذا حين نبحث تجريبياً في الآليات السببية. وتغدو المشكلة أكثر حدةً عند استخدامنا بيانات الرصد ووحدة التحليل لدينا كبيرةٌ ومبهمة كبلد بحاله.[1] لذلك استخدمت أيضاً دراسات حالة موجزة لأبين أن الارتباطات التي أوردتها ضمن البيانات عبر–الوطنية يمكن أن تفسر بشكل معقول النتائج على المستوى القطري، وأن تمعن النظر أكثر في المعالجات السنبية التي تربط دخل النفط بنتائج محددة. وتغطي دراسات الحالة المحددة طيفاً واسعاً من البلدان، بما فيها كولومبيا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وإندونيسيا ونيجيريا وكوريا

(١) للاطلاع على مناقشات هامة تتناول نقاط الضعف و القصور هذه ، راجع برادي وكولير ٢٠٠٤؛ وكينغ وتسنغ ٢٠٠٦، وبرجيفورسكي ٢٠٠٧.

الجنوبية والاتحاد السوفياتي وروسيا والسودان وولاية لويزيانا في الولايات المتحدة الأمريكية.

في الفصل الخامس من الكتاب، حيث قلت بأن لإنتاج النفط في بلد ما تأثير قد يلحق بالغ الضرر والأذى بالنساء، استخدمت أسلوب دراسة الحالة بمزيد من التأني فعقدت مقارنة بين ثلاث دول متشابهة في نواحٍ كثيرة (الجزائر والمغرب وتونس) لكن واحدةً منها فقط (الجزائر) تنتج كميات كبيرة من النفط. وقد بينت كيف أبطأ النفط التقدم الاقتصادي للنساء في الجزائر، فيما حققت النساء في كل من المغرب وتونس مكاسب بوتيرة أسرع بكثير.

ثمة أوجه قصور لكلا التحليلين الكمي والنوعي في الكتاب الحالي. آمل أن جعلي تحليلي أكثرَ شفافيةً سيساعد القراءَ على موازنة الأدلة بأنفسهم.

الفصل الثاني

المشكلة في إيرادات النفط

إن روح شعب ما، ومستواه الثقافي، وتركيبته الاجتماعية، والمآثر التي تصبو إليها سياساته- كل هذا وأكثر مكتوب في تاريخه المالي، مجرداً من كل العبارات. من يعرف كيف يصغي لرسالته هنا يميز صوت تاريخ العالم مدويا كالرعد وأوضح من أي مكان آخر.

جوزيف شومبيتر، «أزمة الدولة الضريبية»

كما يتأثر الناس بأنواع الطعام الذي يأكلون، كذلك تتأثر الحكومات بأنواع الإيرادات التي تجمعها. وبما أن معظم الحكومات تتلقى الإيرادات ذاتها عاماً تلو آخر، يسهل إغفال أهميتها. فقط عندما يكون ثمة تغيير حاد في هذه الإيرادات، كما الحال لدى اكتشاف النفط، تتضح الأهمية التحتية لهذه العائدات وتغدو أكثر جلاءً.

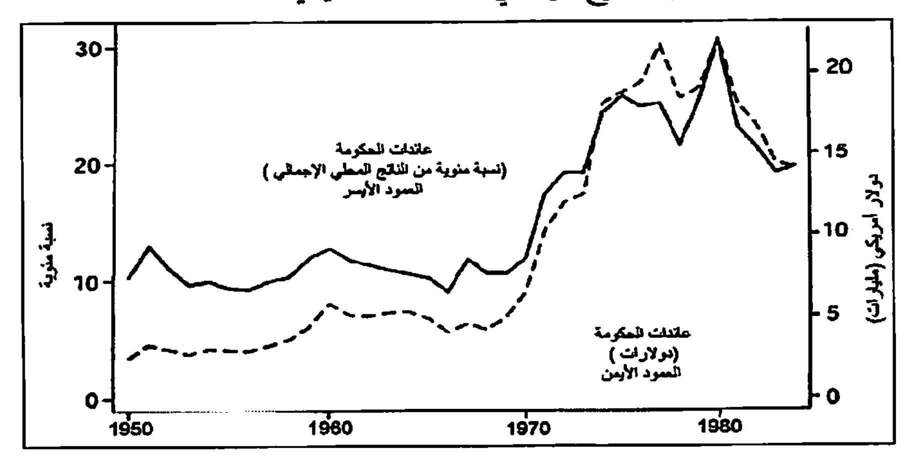
تتميز عائدات النفط على نحو استثنائي بحجمها الضخم، وبمواردها غير الاعتيادية، وبافتقارها إلى الاستقرار، وبسريتها. هذه السمات الأربع تعكس كلا من التنظيم التاريخي لصناعة النفط، والتغييرات الثورية التي شهدتها حقبة ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وأحدثت تحولاً في العالم المنتج للنفط .

حجم إيرادات النفط ومصدرها

تدر صناعة النفط على الحكومة إيرادات أكثر بكثير مما تدره أنواع

الصناعات الأخرى. وهذا يجعل حكومات البلدان المنتجة للنفط أكبر حجماً من حكومات بلدان مماثلة لا نفط لديها.

لنأخذ على سبيل المثال نيجيريا التي غدت منتجاً رئيساً للنفط بعد أن وضعت حرب بيافرا أوزارها أواخر ستينيات القرن العشرين (انظر الشكل ١ , ٢). نما حجم النفط الذي تنتجه نيجيريا ٣٨٠٪ في الفترة بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٧، فيما تضاعف السعر الحقيقي للنفط أربع مرات تقريباً. كما ارتفعت الإيرادات الإجمالية للحكومة النيجيرية- من النفط وجميع الموارد الأخرى- من ٤,٩ مليار دولار أمريكي إلى ٢١,٥ مليار دولار أمريكي على مدى هذه الأعوام الثمانية، بعد احتساب نسب التضخم. في الآن ذاته، ازداد الإنفاق الحكومي من ١٠ ٪ تقريباً إلى أكثر من ٢٥ ٪ من حجم الاقتصاد النيجيري. ولم يقتصر الأمر على توسع الحكومة النيجيرية بسرعة؛ بل تعداه إلى توسعها بوتيرة أسرع من باقي الاقتصاد النيجيري[١].



الشكل ١ , ٢ حجم الحكومة النيجيرية ١٩٥٠ - ١٩٨٤

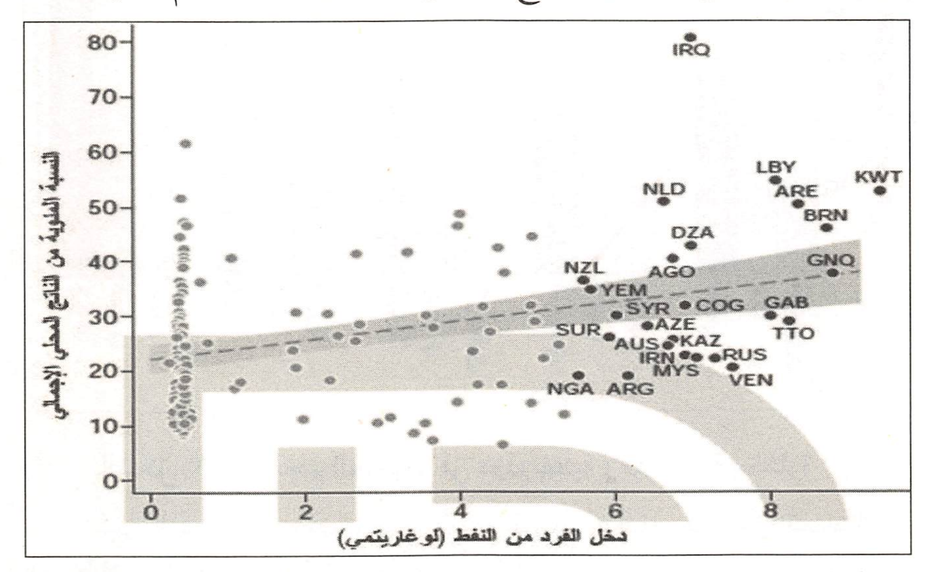
المصادر: أرقام إيرادات الحكومة محسوبة بالدولار الأمريكي مستمدة من كتاب بيفان وكولير وغنينغ ١٩٩٩؛ وأرقام إيرادات الحكومة كجزء من الناتج الإجمالي المحلي مأخوذة من كتاب هيستون وسمرز وآتين، بدون تاريخ، الجدول ٢ , ٦.

كذلك أصبحت أذربيجان وغينيا الاستوائية مصدرتين مهمتين للنفط أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط. وفي

(١) بيفان وكوليروغَنينغ ١٩٩٩.

الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩، ازداد الإنفاق الحكومي ٦٠٠ ٪ في أذربيجان و٨٠٠ ٪ في غينيا الاستوائية، بعد حساب معدل التضخم.[1]

يصعب قياس حجم الدولة الحقيقي بدقة في البلدان المنتجة للنفط، لأن الحكومات غالباً ما تخفي الحجم الحقيقي لعائداتها النفطية. لكن حتى البيانات الحكومية الرديئة- التي تقلل بشكل مؤكد تقريبا من الحجم الحقيقي لحكومات البلدان الغنية بالنفط- تقدم إيحاءات مهمة. يعرض الشكل ٢ , ٢ دخول النفط في ١٣٤ بلداً (على المحور الأفقي)، والحجم التقديري لحكومات تلك البلدان، باعتبار كل منها جزءاً من اقتصاد البلد (على المحور العمودي). وكما يشير الخط المائل المتجه نحو الأعلى، كلما ازداد انتاج دولة من النفط، ازداد معه حجم حكومته.



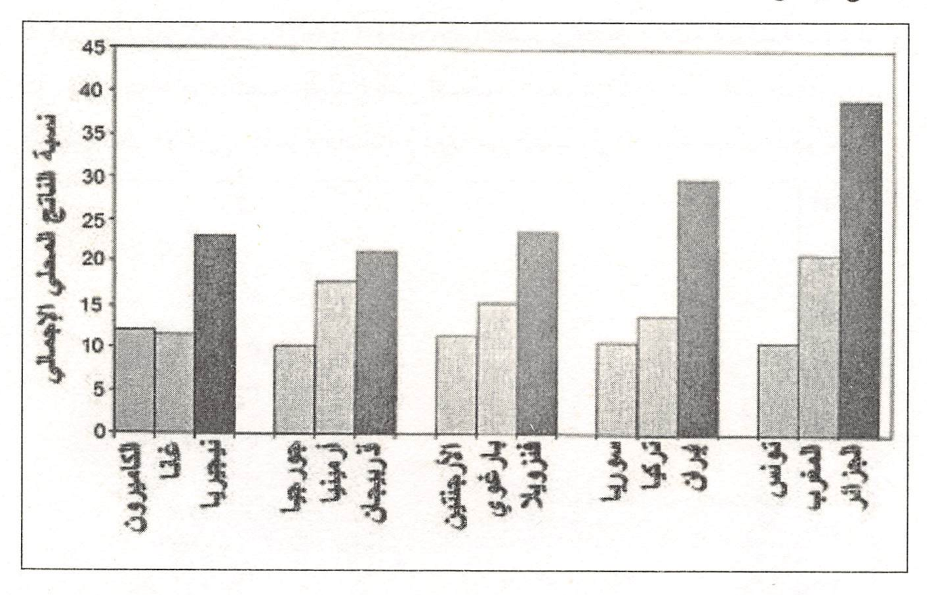
الشكل ٢ , ٢: النفط وحجم الحكومة

يبين المحور الرأسي حجم الإيرادات الحكومية باعتبارها جزءاً من الناتج الإجمالي المحلي لبلد معين.

المصدر: بيانات إيرادات الحكومة مستمدة من الفقرة الرابعة في تقارير صندوق النقد الدولي (للفترة بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٧). في أغلب الحالات الأرقام الواردة هي للسنة الأخيرة في البلدان التي تتوفر لها بيانات؛ وأرقام دخل النفط المدونة هي للسنة ذاتها.

(١) قبل حساب معدل التضخم، ازداد الإنفاق الحكومي في أذربيجان اثني عشر ضعفاً، وثلاثة عشر ضعفاً تقريباً في غينيا الاستوائية. تستند هذه التقديرات إلى صندوق النقد الدولي لعامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، حسب التقارير الواردة في المادة الرابعة المتعلقة بالبلدين.

ما حجم الاختلاف الذي يحدثه النفط؟ إحدى طرق الإجابة على هذا السؤال تتمثل في عقد مقارنة بين حكومات البلدان المنتجة للنفط وبين الدول المجاورة لها ذات الدخل المماثل لكن ليس لديها نفط (انظر الشكل ٣,٢). في هذه الأمثلة، يزيد حجم الحكومات المتمولة من النفط عن مثيلاتها غير النفطية بنسب تتراوح بين ١٦٪ (أذربيجان مقابل أرمينيا) و٢٥٠٪ (الجزائر مقابل تونس).



الشكل ٣,٢: حجم الحكومة في دول نفطية وغير نفطية مختارة

تبين المستطيلات حجم إسهام حكومة كل بلد بوصفه جزءاً من اقتصاد البلد. المستطيلات الأغمق لونا تشير إلى دول منتجة للنفط.

المصدر: بيانات إيرادات الحكومة مستمدة من الفقرة الرابعة من تقارير صندوق النقد الدولي عن أحدث السنوات الممكنة (بين عامي ١٩٩٧-٢٠٠٧) للبلدان التي تتوفر بيانات عنها.

ثمة طريقة أخرى للإجابة على هذا السؤال تتمثل في مقارنة حجم الحكومة في البلدان التي تجني دخلاً كبيراً من النفط (الذي حددته بمبلغ مائة دولار أمريكي للفرد الواحد في سنة بعينها من كل ٢٠٠٠ دولار أمريكي بوصفها دخلاً ثابتاً) بحجم الحكومة في البلدان التي تجني دخلاً أقل من النفط، وذلك

باستخدام وسيلة الجداول المتقاطعة البسيطة (انظر الجدول ١ , ٢). هنا أيضا، حكومات الدول المنتجة للنفط أكبر حجماً بكثير- وسطيا بنسبة ٤٥٪ تقريباً.[1]

الجدول ١ , ٢
حجم الحكومة (٢٠٠٣)

تظهر الأرقام إجمالي ايرادات الحكومة باعتبارها نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي			
	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
الدول ذات الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار)	٢١,٢	٢٧,٧	٦,٥**
الدول ذات الدخل المرتفع (أكثر من ٥٠٠٠ دولار)	٣٢,٨	٤٤,٦	١١,٨*
جميع البلاد	٢٣,٥	٣٣,٢	٩,٦**

* ذو دلالة مهمة عند ٥٪
** ذو دلالة مهمة عند ١٪

المصدر: تستند الحسابات الواردة إلى المادة الرابعة من تقارير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٣؛ بالنسبة للبلدان التي لم يعثر لها على حسابات، استخدمت أرقام آخر سنة متوفرة في تلك البيانات.

بفضل حجم هذه الإيرادات، للثروة النفطية أيضاً تأثير قوي في مصدر تمويل الحكومة. معظم الحكومات تتمول من الضرائب. لكن مع تنامي الثروة النفطية لبلد معين، تغدو حكومته أقل اتكالاً على الضرائب وأكثر اعتماداً على «الإيرادات غير الضريبية». يعرض الجدول ٢ , ٢ الصلة الرابطة بين صناعة النفط في بلد ما وبين اعتماد حكومته على الضرائب. في البلدان ذات الدخل

(١) في هذا الجدول و في الجداول اللاحقة جميعها مع الجداول المتقاطعة اختبارات استطلاع اختلاف الموارد القياسية لبيان ما إذا كانت الدول المنتجة للنفط مختلفة جوهرياً عن الدول غير المنتجة للنفط.

المنخفض والمرتفع على حد سواء، وفي الدول الاستبدادية والدول الديمقراطية معاً، تبقى حكومات الدول المنتجة للنفط أقل اعتماداً على الضرائب المفروضة على السلع والخدمات بنسبة ٣٠٪ من الدول غير المنتجة للنفط.

الجدول ٢,٢

الضرائب على السلع والخدمات (٢٠٠٢)

تبين الأرقام الضرائب والسلع والخدمات باعتبارها نسبة مئوية من إيرادات الحكومة			
	الدول غير المنتجة للنفط	**الدول المنتجة للنفط**	**الفارق**
الدول ذات الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار)	٣٢,٨	٢٤,٩	- ٧,٩**
الدول ذات الدخل المرتفع (أكثر من ٥٠٠٠ دولار)	٢٩,٦	٢٤,١	- ٥,٥*
جميع البلاد	٣١,٦	٢٤,٥	- ٧,١ ***

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪ في اختبار الضرائب أحادي الطرف

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

المصدر: الحسابات الواردة مستندة إلى بيانات صادرة عن البنك الدولي بدون تاريخ.

قد يبدو من غير المستغرب أن البلدان الأكثر اتكالاً على إيرادات النفط، تغدو أقل اعتماداً على الضرائب. لكن هذا يقلل من شأن إيرادات النفط وتأثيرها، خلافاً لواقع الحال. تدر صناعة النفط إيرادات أكثر من أية صناعات أخرى لها الحجم ذاته، وعندما تتلقى الحكومات إيرادات نفط أكثر تنزع إلى تحصيل إيرادات أقل من الضرائب. ونتيجة لذلك، لا يقتصر اعتماد حكومات البلدان

المنتجة للنفط على إيرادات النفط؛ بل تعتمد عليها على نحو غير متناسب، وتتحرر من الاعتماد على الضرائب على نحو غير متناسب أيضاً[1].

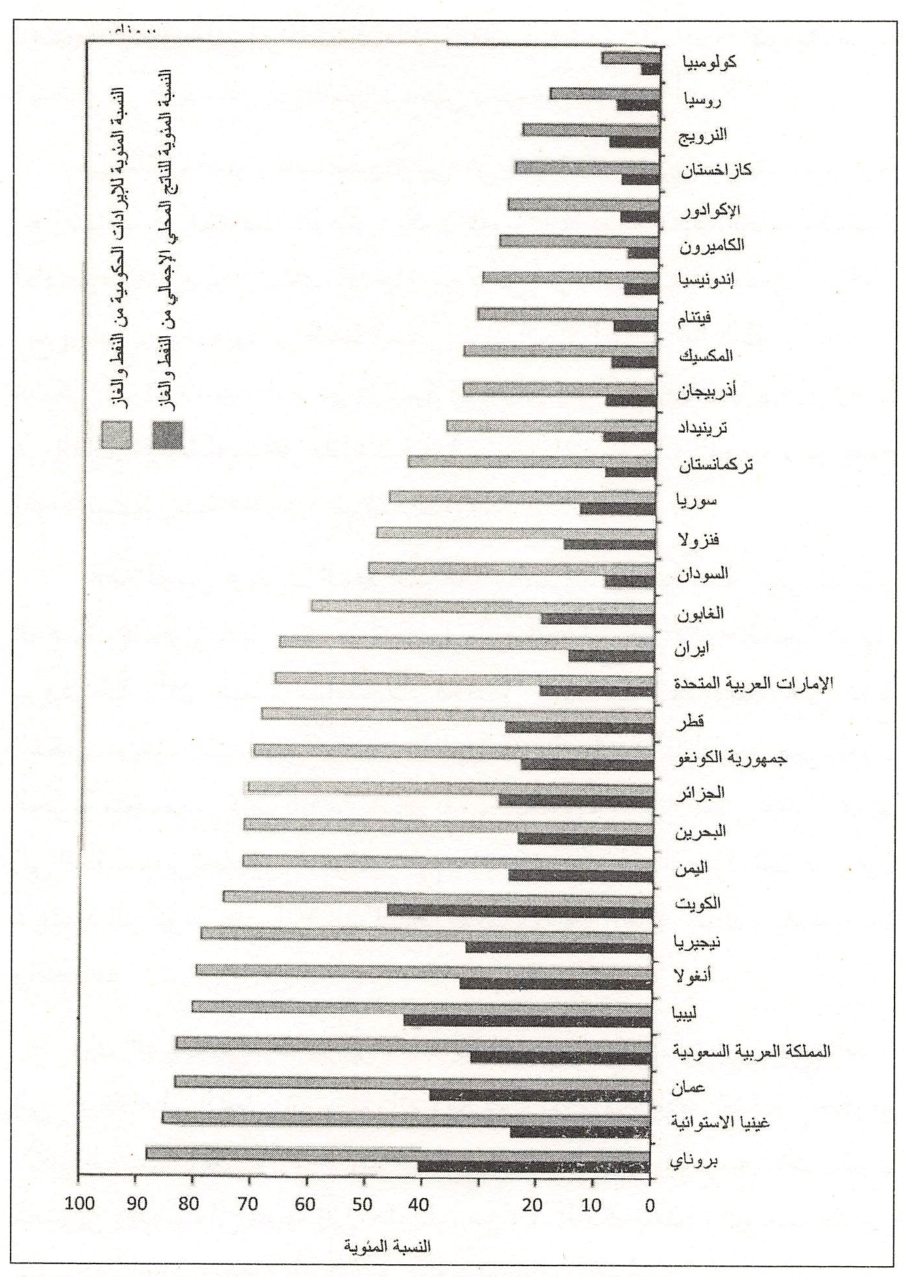
إن تلقت الحكومات تمويلاً من كل الصناعات على نحو يتناسب طردا مع إسهامها في الاقتصاد الوطني، يكون تمويل الحكومة عندها انعكاساً لتركيبة الاقتصاد. على سبيل المثال، إذا جاء ربع دخل أمة ما من النفط، فينبغي أن يكون ربع إيرادات حكومتها من النفط أيضا. بيد أن الحال ليست أبدا كذلك، كما يبين الشكل ٢,٤، بالنسبة للبلدان الرئيسة الواحدة والثلاثين الغنية بالهيدروكربون في العالم. وسطيا، يشكل قطاع النفط ١٩٪ من اقتصاد هذه الدول، لكنه يضخ أموالاً تسهم بنسبة ٥٤٪ من ميزانية الدولة.

العلاقة بين عائدات النفط المرتفعة والضرائب المنخفضة ينبغي ألا تثير الدهشة. فالحكومات تجد أن تحصيل إيراداتها من قطاعاتها النفطية أسهل بيروقراطياً وأكثر شعبية سياسيا من تحصيل الضرائب المفروضة على عامة الشعب. ويعد ذلك معقولاً اقتصاديا إلى حد ما على الأقل، لأنه حين تكون الخزينة متخمةً بإيرادات النفط، يصبح بوسع الحكومة تحويل بعض هذه الاموال إلى الشعب عبر تخفيض الضرائب. مع ذلك، كما نرى في الفصول اللاحقة، فإن لاعتماد الحكومة على إيرادات النفط عواقب بعيدة المدى تطال سياسة بلدها واقتصاده.

إن السبب في حجم إيرادات النفط ومصدرها المميَّزَيْن يرجع أصلا إلى طبيعة عالم النفط ذاته بمقوماته وملامحه غير الاعتيادية: ملكية الحكومة لاحتياطيات النفط؛ وأرباح صناعة النفط الاستثنائية منذ سبعينيات القرن العشرين والمستولى عليها إلى حد كبير من قبل الحكومات؛ والضعف النسبي لتأثير الصناعات النفطية المباشر في باقي قطاعات الاقتصاد.

---

(١) انظر بورنهورست وغوبتا وثورنتون ٢٠٠٩؛ وماك غوريك ٢٠١٠. هذا يعني أيضاً أن الحكومات يمكن أن تكون حتى أكبر حجماً مما هي عليه فيما لو أبقت الضرائب عند مستويات "طبيعية."



الشكل ٤ ,٢ النفط في الاقتصاد ولدى الحكومة، ٢٠٠٤

الخطوط ذات اللون الأدكن تبين قيمة النفط بوصفه جزءاً من الاقتصاد؛ الخطوط ذات اللون الفاتح تبين قيمة إيرادات النفط بوصفها جزءاً من جميع إيرادات الحكومة.

المصدر: بورنهورست، وغوبتا، وثورنتون ٢٠٠٩

ملكية الحكومة

في جميع الدول تقريباً، تمتلك الحكومات الاحتياطيات النفطية في بلدانها. وتؤثر ملكية الدولة في حجم إيرادات النفط ومصدرها على حد سواء، إذ تمنح هذه الملكية الحكومات ميزةً أكبر تمكنها من التحكم بإيرادات الصناعة، وتتيح لها تحصيل هذه الإيرادات بصورة مباشرة ودون الحاجة لفرض ضرائب على شركات القطاع الخاص[1].

وتتمتع الحكومات بميزة ملكية الثروات المعدنية منذ عهد الإمبراطورية الرومانية على الأقل، عندما كانت المناجم والثروة المعدنية ملكاً للدولة الرومانية بموجب حق الغلبة الإخضاع. وقد تجذر تقليد ملكية الدولة الروماني في أوروبا الحديثة منذ فجر تكوينها، غالباً عبر سلسة من المراسيم الملكية: في المنطقة الألمانية من قبل فريدريك الأول، الإمبراطور الروماني المقدس، في القرن الثاني عشر؛ وفي بريطانيا من قبل الملك ريتشارد الأول والملك جون أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر، وبموجب قانون عام ١٨٦٩ الذي أصدره البرلمان؛ وفي إسبانيا عبر مرسوم عام ١٣٨٣ الذي أصدره الملك ألفونسو الحادي عشر؛ وفي فرنسا بموجب تقاليد مغرقة في القدم دُوِّنَتْ في القانون النابليوني عام ١٨١٠.

هذا التراث ما يزال ينعكس في المصطلح الإنكليزي (ROYALTY)، ويعني حسب قاموس أوكسفورد الإنكليزي «الصلاحيات أو الحقوق أو الامتيازات» التي يتمتع بها الملك. كما يعني «دفعة مالية يسددها... منتج المعادن أو النفط أو الغاز الطبيعي لمالك الموقع.»

عندما بدأ العهد الحديث لإنتاج النفط أوائل القرن العشرين، كانت قد ترسخت في أوروبا ملكية الحكومة للمعادن الموجودة في باطن الأرض. وكان

---

(١) لأغراض ترمي إلى استكشاف مجريات الأمور، افترضت أن الحكومات تحصل كل إيراداتها النفطية عبر وسائل غير ضريبية، مثل حقوق الملكية، ورسوم الامتياز، والتحويلات المالية من شركاتها النفطية الوطنية. في الواقع، تكسب الحكومات أموالاً أيضاً من قطاعاتها النفطية عبر فرض ضرائب على الشركات الخاصة العاملة في مجال النفط،وسأعود إلى هذه النقطة في الفصل السابع من الكتاب.

التاج البريطاني قد خول نفسه للتو حق ملكية ودائع الذهب والفضة؛ وبإصداره قانون البترول عام ١٩١٨ تملك أيضا كل مخزونات الأرض من البترول.ومن أوروبا انتقل مبدأ الملكية السيادية عبر الحكم الاستعماري إلى الدساتير القانونية والتشريعية في مختلف بلدان العالم[١].

ليس هنالك إلا بلد وحيد اليوم يسمح بالملكية الخاصة لاحتياطيات النفط على نطاق واسع: الولايات المتحدة[٢].عندما تدفق المنقبون عن المعادن إلى كاليفورنيا إبَّان حمى البحث عن الذهب عام ١٨٤٩، لم يكن لدى الولايات المتحدة قوانين قابلة للتطبيق في مجال التعدين. ولحماية حقوقهم وضبط منازعاتهم، تَعَيَّنَ على العاملين في مجال التنقيب عن المعادن وضع قواعد خاصة بهم. اعترفت قوانين الولاية والقوانين الاتحادية تدريجياً بحقوق وقواعد التعدين والتنقيب المحلية، وسنت قوانين تكفل حق أي شخص أجرى تحسينات على منجم بشراء حق استثماره وملكيته من الحكومة لقاء سعر معقول. هذه المقاربة «من القاعدة-إلى-القمة» أدت إلى نشوء نظام مؤاتٍ للملكية الخاصة على نحو استثنائي وفريد في نوعه بين كبار منتجي النفط في العالم[٣].

---

(١) إليان ١٩٧٩؛ وبونيانوندا ٢٠٠٥ .

(٢) ليس جميع الاحتياطيات في الولايات المتحدة مملوكة من قبل القطاع الخاص. تملك الدولة الاحتياطيات النفطية الشاطئية التي تشكل ربع إنتاج الولايات المتحدة تقريباً. الاحتياطات الواقعة ضمن الأملاك العامة يمكن أن تكون مملوكة أيضاً من قبل الحكومة. جونز لونغ و وايتال ٢٠١٠ يلفتان الانتباه إلى وجود اختلافات هامة في أنماط الملكية فيما بين البلدان. سأعود إلى مسألة الملكية والخصخصة في الفصل الختامي من الكتاب .

(٣) في شأن تطور قوانين التعدين في الولايات المتحدة، راجع لايكاب ١٩٨٩. كما يشير غافن رايت وجيسي تشيلولستا (١١، ٢٠٠٤)، لا يعني هذا أن لدى الولايات المتحدة منظومة حقوق جيدة الأداء: انتقلت ملكية كثير من أفضل الأراضي التي تحتوي على ثروات معدنية في الولايات المتحدة إلى القطاع الخاص خارج إطار الإجراءات المنصوص عليها في القانون الاتحادي. تمت خصخصة ستة ملايين فدان تقريباً من الأراضي التي تحتوي على مناجم فحم بين عامي ١٨٧٣ و١٩٠٦، على سبيل المثال، باستخدام اسم أراضٍ زراعية تزييفاً وإخفاءً للحقيقة. معظم الأراضي التي تحتوي على خامات الحديد في مينيسوتا الشمالية وويسكونسن تمالحصول عليها احتيالاً وفقاً لأحكام قانون الاستثمار الذي تمنح بموجبه الحكومة الناس أراضي شريطة أن يزرعوها ويعيشوا فيها.

توليد الريع

في حين أن ملكية الحكومة مهمة، فقد تؤدي أو لا تؤدي إلى إيرادات غير ضريبية ضخمة. تمتلك الحكومات أحياناً أنواعاً أخرى من المشاريع قد تكون خاسرة، مثل مصانع الفولاذ ومصانع السيارات. لكن بفضل توفير النفط ربحا استثنائيا، فإن ملكية الدولة له تدر عليها ربحاً- أو ريعاً- مذهلاً.

في معظم الصناعات، عادةً ما تكسب الشركات ربحاً «عاديا» تحدده قوانين العرض والطلب. إذ كانت أرباحها أدنى من المعدل العادي بكثير، فإن بعضها تتخلى عن الصناعة وتخلي مكانها في السوق، الأمر الذي يرفع أرباح الشركات المتبقية إلى المستويات العادية. وإن كانت أرباحها أعلى من المعدل العادي بكثير، تدخل شركات جديدة سوق هذه الصناعة الرابحة لتنافس في الحصول على العائدات الاستثنائية، مما يقلص الأرباح إلى المستويات العادية. بيد أن الشركات العاملة في قطاع النفط تستطيع تحقيق ريع- أو أرباح كبيرة تتجاوز بمراحل تكاليف الإنتاج، بما فيها المعدل العادي للعوائد على رأس المال المستثمر.

ثمة شرطان عامان إذا ما تحققا يجعلان صناعة النفط، أو أي صناعة استخراجية أخرى، تولد ريعاً ضخما. أحدهما الجغرافيا المؤاتية التي تمكن بعض المنتجين من الحصول على نفط أرخص كلفةً وأفضل نوعاً من منافسيهم. بعض احتياطيات النفط منخفض الجودة نسبياً ومرتفع التكلفة، وهو بذلك يحقق أرباحاً عاديةً فقط. بعضها الآخر عالي الجودة ومنخفض التكلفة، ويولد بالتالي ريعا مميزاً للمالك[1]. وبما أن كميات النفط التي يمكن استخراجها بجودة عالية وتكلفة منخفضة محدودة، فإن الشركات الجديدة التي تدخل في مجال الأعمال النفطية لا تتمكن من تحقيق مثل هذا الريع بسهولة.

بوسع المنتجين أيضاً أن يكسبوا ريع «الندرة» عندما يكون الطلب على النفط آنيا أكثر من العرض. نظريا، يزداد عرض النفط حتى يلحق بالطلب في

(١) هذا النوع من الريع- الناتج عن اختلافات في طبيعة نوعية المنتج الأساسية أو في تكاليف إنتاجه- يسمى أحياناً الريع «الريكاردي» نسبةً إلى ديـفيد ريكاردو، أول عالم اقتصاد أعطاه هذا الوصف في القرن التاسع عشر.

نهاية المطاف، أو يتناقص الطلب وصولاً إلى نقطة يتلاءم فيها مع العرض. لكن هذه التعديلات قد تستغرق سنوات، إما لأن إمدادات النفط تصبح قليلة، أو حتى إن لم تكن قليلة فلأن مرونة سعر إمدادات النفط متبقى منخفضة نسبياً، ما يعني أن الأمر يستغرق المنتجين وقتاً طويلاً لضخ مزيد من النفط في السوق استجابةً إلى ارتفاع الأسعار.

يبين الشكل ٥,٢ الحجم الهائل لريع النفط عام ٢٠٠٨ في أكبر أحد عشر بلدا من مصدري النفط في العالم. تشير الخطوط السوداء إلى متوسط كلفة إنتاج البرميل الواحد، فيما تظهر الخطوط الرمادية السعر التقريبي للبرميل في السوق العالمية، تبعا لاختلافات نوعية النفط في كل بلد. في نهاية عام ٢٠٠٨ تراوح متوسط تكاليف استخراج البرميل الواحد بين ١,٨٠ دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية و٣١,٤٠ دولار أمريكي في كندا، في حين تراوحت الأسعار بين ٣٨ دولار أمريكي في كندا و٥٣ دولار أمريكي في نيجيريا. الفارق بين هذين الرقمين هو الريع الذي تراوح بين ستة دولارات أمريكية للبرميل الواحد في كندا و٤٢ دولارًا أمريكيًا للبرميل في نيجيريا[١].

لطالما أثار موضوع الريع اهتمام الباحثين. في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، أشار جون ستيوارت ميل إلى أن فكرة الريع تشكل:

> أحد مبادئ الاقتصاد السياسي الأساسية والأكثر أهمية؛ وما لم يتم فهمها، لا يمكن إعطاء تفسير منطقي لكثير من الظواهر الصناعية الأكثر تعقيداً، سيما وأن الدلائل على حقيقته ستتجلى بوضوح أكبر في المستقبل[٢].

---

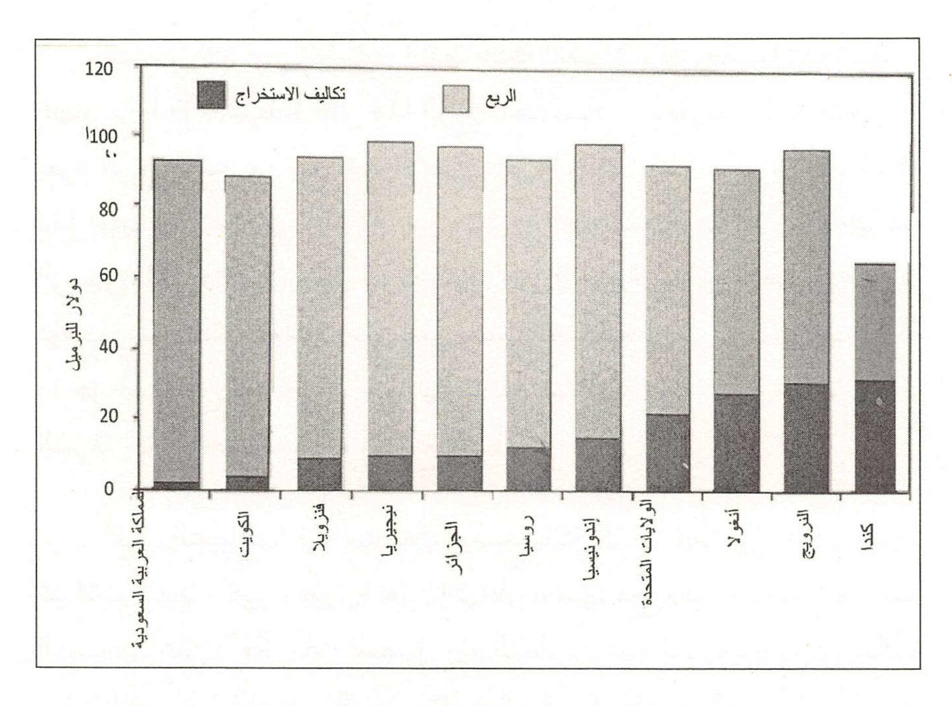
(١) الأمر الذي يقره جميع أصحاب الشأن هو أن تقديرات الريع تقريبية، وهذه الأرقام تستند إلى بيانات قدمها كل من كيرك هاملتون ومايكل كليمنز (عام ١٩٩٩)، وتم تحديثها لأخذ عامل التضخم في الحسبان.

(٢) ميل [١٨٤٨] ١٩٨٧، ١٦:٣. يحاجج كثير من علماء الاجتماع في أن السعي وراء الريع هو الجذر الذي يقوم عليه كثير من الشر، بما في ذلك النفايات الاقتصادية والفساد والعنف. انظر، على سبيل المثال، كروجر ١٩٧٤؛ وبوكانان وتوليسون وتولوك ١٩٨٠؛ وكولاندر ١٩٨٤.في كل الأحوال، يبقى إنشاء نظريات عن الريع أسهلمن اختبار شرعيتها.

يتشكل كثير من سياسات النفط نتيجة الصراع بين الحكومات وشركات النفط من أجل السيطرة على هذا الريع. تبعاً لمبادئ متعارف عليها، ينبغي أن يعود الريع الناتج عن بيع أحد الأصول إلى المالك. قد أستأجر، مثلا، شركة لنقل مجموعة عملاتي الذهبية، من مستودع أحد المصارف التي أودعتها فيه إلى بيتي، لكن ذلك لا يخول شركة النقل حق الاحتفاظ ببعض القطع الذهبية إذا دفعت رسوم النقل العادية. على نحو مماثل، قد تمنح إحدى الحكومات شركة ما حق استخراج نفط من الاحتياطيات التي تملكها الدولة، لكن هذا لا يخول الشركة حق الاحتفاظ بشيء من ريع النفط.

قبل التغييرات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كان حجم شركات النفط الكبير وقدرتها على التواطؤ بعضها مع بعض قد جعلا من شبه المستحيل على الحكومات تحصيل ريع النفط من هذه الشركات، مع أن ملكيته ترجع قانونا إلى الدولة. نظرياً، تستطيع الحكومات الاستعانة بمنافسة السوق لإرغام الشركات على دفع الريع- على سبيل المثال، عبر إعطاء حقوق الامتياز لمن يدفع أعلى سعر في مزاد علني. لكن شركات النفط الكبرى رفضت عملياً المزايدة في الأسعار بعضها ضد بعض، تاركة الحكومات المضيفة بلا خيار تقريباً سوى توقيع عقود غير مؤاتية.

كما تمتعت شركات النفط بميزة أخرى: حجمها وسريتها منحاها طرقاً لا تعد ولا تحصى لإخفاء إيراداتها عن الحكومة. كانت الشركات الكبرى متكاملة رأسياً، مما يعني تحكمها في كل مرحلة من تجارة النفط: ذات الكيان المتحد للشركة الكبرى في بلد ما كان يستخرج النفط الخام من باطن الأرض، وينقله إلى جميع أنحاء العالم، ويكرره مستخرجاً البنزين، ثم يضخه في نهاية المطاف في خزان وقود سيارة المستهلك في بلد آخر. كان هذا يسهّل على الشركات نسبياً أمر إخفاء الأرباح الإضافية عبر تحويل عملية التسعير- أي نقل إيراداتها من إحدى أذرع الشركة المتحدة الخاضعة قضائيا لسلطة الحكومة المضيفة إلى ذراع أخرى غير خاضعة لتلك السلطة.



الشكل ٥,٢: أسعار وريع النفط في بلدان مختارة (٢٠٠٨)

تمثل قمة المستطيلات سعر النفط المصدر من كل بلد في شهر كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٨، في حين تشير الأجزاء الأغمق إلى تكاليف الاستخراج، والأجزاء الفاتحة إلى الريع.

المصادر: أسعار النفط مستمدة من إدارة معلومات الطاقة على الموقع الإلكتروني:

http://www.eia.doe.gov .(2009/12/25)

معلومات تكاليف الاستخراج معدلة ومستمدة من كتاب هاملتون وكليمنس ١٩٩٩.

أتاح هذا لشركات النفط الكبرى كسب عوائد استثنائية على استثماراتها في البلدان غير الغربية. وفق أحد التقديرات، كانت شركات النفط الكبرى في منتصف خمسينيات القرن العشرين تحقق أرباحاً صافية تتراوح بين ٦٠٪ و٩٠٪ على استثماراتها في الشرق الاوسط وشرق آسيا، بعد حسم مدفوعاتها للحكومات المضيفة. وتوصلت دراسة أخرى أجرتها وزارة التجارة في الولايات المتحدة إلى أن شركات النفط الأميركية حققت في ستينيات القرن العشرين- بعد اقتطاع الضرائب- أرباحاً توازي خمسين بالمئة على عوائد القيمة الدفترية لاستثماراتها في منطقة الشرق الأوسط، و٢٩٪ من عوائد استثماراتها في

فنزويلا[1]. لقد حققت هذه الشركات بكل المعايير أرباحاً استثنائية من عملياتها في البلدان النامية.

انتزاع الريع

في خمسينيات القرن العشرين تملكت حكومات بلدان العالم النامي، اسمياً وظاهرياً، ثروات نفط أممها، لكن معظمها لم يتلق سوى جزء بسيط من ريعها. لم تتمكن تلك الحكومات، في أحيان كثيرة، حتى من التحكم في كميات النفط التي كانت تستخرج من أراضيها وتصدر إلى ما وراء البحار. كل هذا تغير جذريا عبر موجة التأميمات التي اجتاحت صناعة النفط العالمية في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

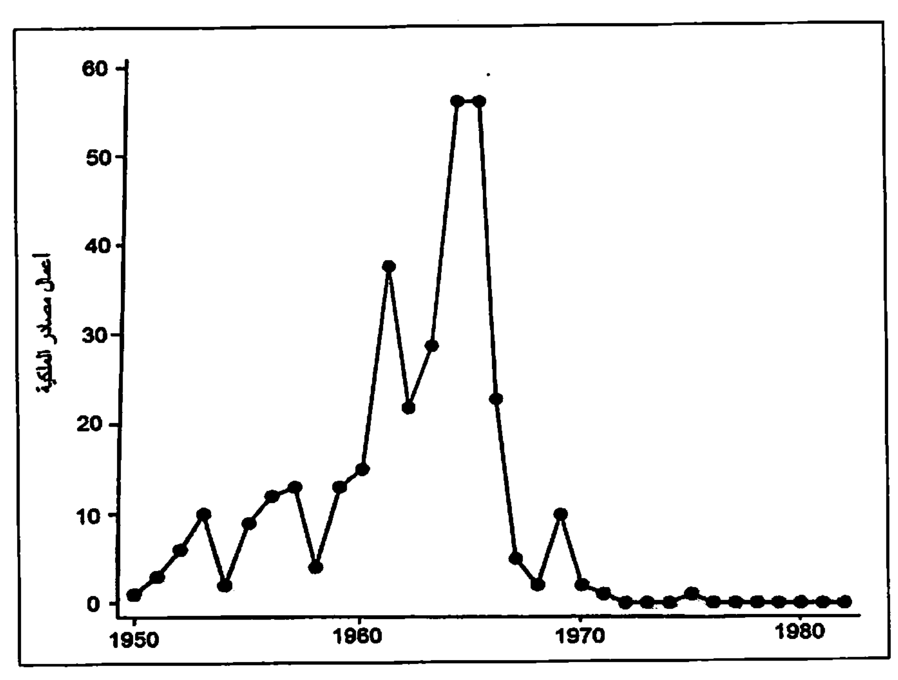
أولى الحكومات التي أممت إنتاجها النفطي كانت الأرجنتين (١٩١٠)، والاتحاد السوفياتي (١٩١٨)، وبوليفيا (١٩٣٧)، والمكسيك (١٩٣٨). لكن التأميمات قبل الحرب العالمية الثانية كانت من الندرة بمكان. وحتى في وقت متأخر كالخمسينيات، كانت الأخوات السبع تهيمن على ٩٨٪ من تجارة النفط العالمية، خارج الولايات المتحدة والكتلة الشيوعية[2].

بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠ تغير ميزان القوى بين شركات النفط والحكومات المضيفة على نحو دراماتيكي، فكما كتب المؤرخ الاقتصادي إديث بنروز عام ١٩٧٦:

> أعيد التفاوض مرارا بشأن امتيازات التنقيب والإنتاج التي منحت في الأيام الأولى، ودائما لمصلحة البلدان المنتجة. كانت الامتيازات الممنوحة سابقا تغطي قسماً كبيراً جداً من منطقة الحفر والتنقيب في بلد معين، فتم تقليص المساحة المسموح بالتنقيب فيها، وتطبيق أنظمة أشد صرامةً في ما يتعلق بمقتضيات الحفر وصيانة الخزانات ومسائل مشابهة كانت مطروحة على بساط البحث. كما أدخلت تحسينات على الترتيبات المالية بكل أنواعها أيضا لمصلحة البلدان المنتجة.[3]

---

(١) هارتشورن ١٩٦٢.
(٢) ليفي ١٩٨٢.
(٣) بنروز ١٩٧٦، ص: ١٩٨.



الشكل ٦ , ٢ مصادرة الحكومة لشركات النفط ١٩٦٠ - ١٩٩٣

يشير الخط إلى عدد «أعمال مصادرة الملكية" الهامة التي حدثت حول العالم خلال كل سنة تقويمية، ويمكن تعريف أشكالها المختلفة بـ "المصادرة الرسمية للملكية، والمبيعات القسرية، وإعادة التفاوض بشان عقود مبرمة، وتدخلات غير قانونية" في شؤون شركات النفط. وكان وارداً مع مرور الوقت خضوع شركة واحدة لعدة أشكال من أعمال مصادرة الملكية.
المصادر: كوبرين ١٩٨٠؛ وماينر ١٩٩٤.

تتوج التحول في موازين القوى من الشركات إلى الحكومات بموجة من المصادرات بلغت ذروتها بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٦ (انظر الشكل ٦ , ٢). في عام ١٩٨٠ ، كان جميع البلدان النامية تقريباً قد أمموا صناعاتهم النفطية وأسسوا شركات نفطية وطنية لإدارتها. وحسب ستيفن كوبرين، «كانت النتيجة الصافية تحولاً ثورياً في صناعة النفط الدولية.»[1] بعد عام ١٩٨٥، انخفض عدد المصادرات الجديدة انخفاضاً حاداً، لا بسبب تحول أصاب المشاعر بل لأن حكومات البلدان غير الغربية كانت قد صادرت معظم أصول قطاع النفط المتاحة.

(١) كوبرين ١٩٨٠، ص: ١٧. انظر أيضاً جوديس ١٩٨٠؛ وماينر ١٩٩٤.

أتاحت موجة التأميمات للحكومات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين انتزاع حصة أكبر من ريع النفط. وكان معظم كبار منتجي النفط توصلوا إلى تسويات مع شركات النفط العالمية في الخمسينيات على أساس المناصفة، الأمر الذي كان يفترض أن يمنح كل طرف نصف أرباح مبيعات النفط. لكن بفضل حجمها وبفضل التكامل الرأسي بينها، تمكنت الشركات بسهولة من إخفاء أرباحها وحجبها عن الحكومات المضيفة- مخلفةً الحكومات في حال من عدم اليقين فيما يتعلق بوفاء الشركات بالتزاماتها. حسب إحدى الدراسات، رفعت المصادرات حصة الحكومة من أرباح النفط من ٥٠٪ مطلع الستينيات إلى ٩٨٪ عام ١٩٧٤.[1]

أدى تنامي سيطرة الحكومات على صناعاتها النفطية إلى تعاظم تحكمها بوتيرة الإنتاج. وقد عملت «الأخوات السبعة» على خنق صناعة النفط العراقية على وجه التحديد. فعلى الرغم من احتياطياتها النفطية الضخمة - تحتل العراق المرتبة الثانية من حيث الاحتياطيات النفطية بعد المملكة العربية السعودية، وهي مماثلة لها من حيث التكلفة الرخيصة لاستخراج النفط- وضعت شركة النفط العراقية المملوكة من قبل الأجانب آنذاك قيوداً صارمةً على إنتاج النفط بغية منع أسعار النفط العالمية من التراجع، لكن بعد أن أممت الحكومة العراقية شركة النفط العراقية عام ١٩٧٢، ازداد إنتاج العراق أكثر من الضعف في غضون السنوات السبع اللاحقة.

ما الذي أدى إلى موجة التأميمات هذه؟

تمثل أحد العوامل في نهوض المشاعر القومية الذي واكب عملية التحرر من الاستعمار في بلدان العالم النامي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وتشابكت هذه المشاعر مع كراهية الشركات الأجنبية التي أسست فروعها المحلية في معظم الأحيان أثناء حقبة الحكم الاستعماري وكانت وثيقة الارتباط به، وهذا ما أكسب تأميم شركات النفط الأجنبية شعبيةً جماهيرية.

---

(١) مومر ٢٠٠٢.

في المكسيك، على سبيل المثال، استقبل الاستيلاء على شركات النفط الأجنبية عام ١٩٣٨ بحماس عارم إلى حد جعل تاريخه، يوم ١٨ آذار/ مارس، عطلة رسمية وعيداً وطنياً منذ ذلك الحين. في عام ١٩٥١، أُجبر رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق على تأميم شركة النفط الأنغلو-إيرانية التي تملكها بريطانيا بعد اغتيال سلفه الذي عارض التأميم. وهنا أيضا تحول يوم الاستيلاء على شركة النفط الأنغلو- إيرانية إلى عيد وطني خاص يخلده الإيرانيون باحتفالات عارمة.[١]

اكتسب الساسة المرتبطون بعمليات التأميم هذه شعبية واسعة أحيانا. في العراق، نظّم عملية الاستيلاء على الشركة البريطانية-العراقية للنفط نائب القائد العام لمجلس قيادة الثورة -صدام حسين- الذي لمّع صورته لدى الجماهير وعزز الدعم الشعبي لحزب البعث بتأميمه الشركة البريطانية. ووفقاً لما دونه أحد كتّاب سيرة حياته، أضحى تأميم شركة النفط البريطانية العراقية «بوابة صدام حسين إلى عالم الشهرة[٢]».

وفي ليبيا، بعد أن تولى معمر القذافي زمام السلطة عبر انقلاب عسكري عام ١٩٦٩ بوقت قصير، شرع يؤمم صناعة النفط في بلده . وقد أتاح له ذلك الحصول على سيل من الإيرادات الجديدة، مما مكنه من شراء ولاءات زعماء القبائل الأقوياء وتمويل برنامجه «الثوري.»

لكن مع كل الدعم الجماهيري الذي حظيت به، لم يكن لموجة التأميمات هذه أن ترى النور لولا حدوث تطور ثانٍ: تراجع قدرة شركات النفط الكبرى على المساومة. حتى بداية ستينيات القرن العشرين، لم يكن سوى عدد قليل من الحكومات يجرؤ على تحدي شركات النفط الكبرى التي كانت تحكم قبضتها على تجارة النفط العالمية. كانت أي حكومة تصر على بسط سيطرتها على صناعة نفط بلادها عاجزة عن بيع النفط إلى الخارج، لأن «الأخوات السبع» كانت تسيطر على كل قنوات التوزيع والتسويق تقريباً. والحكومات التي أممت صناعاتها النفطية دفعت ثمناً باهظاً لقاء ذلك. بعد أن أممت المكسيك صناعتها النفطية عام ١٩٣٨، مثلا، قاطعت الشركات العالمية نفطها الخام، وحرمتها من

(١) يرغين ١٩٩١، ص: ٤٦٣.

(٢) كافلين ٢٠٠٢، ص: ١٠٨.

استخدام الناقلات، ورفضت بيعها المواد المضافة الحيوية اللازمة لمعالجة البنزين.[1] وعندما أممت إيران شركة النفط الأنغلو-إيرانية عام ١٩٥١، تلقت صفعةً تمثلت بفرض حصار خانق عليها. وبعد عامين من رفضها الخضوع، أطيح بحكومة مصدق عبر انقلاب دبرته وقادته الولايات المتحدة الأمريكية والمخابرات البريطانية. أعيد الشاه إلى سدة الحكم فأبطل مفاعيل تأميم الشركة النفط الأنغلو-إيرانية بشكل فاعل وحقيقي.[2]

في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أخذت قدرة شركات النفط الكبرى على المساومة في التدهور. تمثل أحد الأسباب في بروز منتجي النفط «المستقلين» الذين قلصوا الحصة السوقية لشركات النفط الكبرى؛ وقد شملت قائمة منتجي النفط المستقلين: شركة غيتي للنفط، وشركة ستاندرد أويل أوف إنديانا، والشركة الإيطالية المملوكة من قبل الدولة، والاتحاد السوڤياتي نفسه. على القدر ذاته من الأهمية كان بروز شركات أصغر حجماً تمكنت من تزويد الحكومات بخدمات هندسية، وخدمات حفر واستكشاف وتنقيب تخصصية لم يكن الحصول عليها في الماضي ممكناً إلا عن طريق «الأخوات السبع.»

ثمة عامل آخر تجلى في تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» في ستينيات القرن العشرين. في البداية، تشارك أعضاء «أوبك» ببساطة المعلومات، التي كانت في السابق سريةً، بشأن تعاقداتهم مع شركات النفط. ومع مرور الوقت وضعوا استراتيجيات تفاوض منسقة أدت في نهاية المطاف إلى تحسين شروط تعاقداتهم.

أمر آخر كان على جانب من الأهمية أيضاً تمثل في عزوف القوى الغربية الكبرى- الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا- عن استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية في الخارج. فعلى الرغم من أن العملية الأمريكية-البريطانية المشتركة التي رمت إلى الإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣ كانت تُعَدُّ نجاحاً آنذاك، بيد أن العقدين اللاحقين شهدا انتكاسات عسكرية مهينة

(١) كراسنر ١٩٧٨.

(٢) مهدوي ٢٠١١.

للقوى الغربية الكبرى، ومنها فرنسا في ڤيتنام والجزائر، وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ في أزمة قناة السويس، والولايات المتحدة الأمريكية في ڤيتنام وكمبوديا. مع نهاية ستينيات القرن العشرين أضحت القوى الغربية الكبرى راغبةً عن إرسال قواتها إلى الخارج لحماية أنظمة حكم صديقة لها أو للإطاحة بأنظمة حكم معادية.

أخيراً، تحسن الموقف التفاوضي للحكومات المضيفة مع مرور الوقت بفضل الخصائص غير العادية لتجارة النفط. تتطلب الاستثمارات في مجال استخراج النفط رصد أموال ضخمة ينبغي دفعها سلفاً، وهذه الأموال تستخدم في شراء أصول ذات مواصفات عالية- مثل الامتيازات، والآبار، ومحطات الضخ، وخطوط الأنابيب التي لا يمكن نقلها إلى أماكن أخرى بسهولة أو استخدامها لأغراض أخرى. بمجرد أن تجهز الشركات هذه الاستثمارات يصبح أمر انسحابها من العمل مكلفاً للغاية، نظراً لأنه يتعين عليها في مثل هذه الحالة أن تخلف وراءها استثماراتها.

يسبب هذا الأمر للشركات ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد مشكلة «اتساق الوقت» . قبل الشروع بتنفيذ الاستثمارات الأولية، تكون الشركات في موقع قوي يسمح لها بالمساومة، ويكون بوسعها أن تفاوض الحكومات المضيفة على عقود مؤاتية للغاية. لكن بمجرد أن تنجز استثماراتها، تخسر الشركات قسطاً كبيراً من قدرتها على المساومة- تاركةً الحكومات المضيفة حرةً في إلغاء أي شروط من العقد لا تروق لها، دونما خوف من أن تسحب الشركات استثماراتها.[1]

طوال الفترة التي كان فيها لشركات النفط الكبرى السيطرة الحصرية على شحن النفط وتوزيعه، وعندما كانت مدعومة بالقوة العسكرية من قبل حكوماتها الوطنية، كانت شركات النفط تحتفظ بما يكفي من القدرة على المساومة لفرض عقودها على الحكومات. لكن عندما أدى صعود نجم شركات النفط المستقلة إلى كسر احتكار «الأخوات السبعة»، وعندما أضحت القوى الغربية راغبةً عن استخدام القوة في الخارج، لم يعد بالإمكان تقريباً فعل شيء للحيلولة دون فسخ الحكومات المضيفة عقودها مع شركات النفط الكبرى واستبدالها بشركات النفط الوطنية الخاصة بها.

---

(١) ريموند فيرنون (١٩٧١) يشير إلى هذه المشكلة على أنها « الصفقة الآيلة إلى زوال » .

منذ سبعينيات القرن العشرين، هيمنت شركات النفط الوطنية على إمدادات النفط العالمية. مجموعة صغيرة من البلدان- بخاصة المكسيك وليبيا- طردت الشركات الأجنبية والعمال الأجانب، وأدارت صناعاتها النفطية مستعينةً بقليل من المساعدة الدولية. لكن في معظم دول العالم بقي لشركات النفط العالمية دور تلعبه بفضل قدرتها على تأمين رأس المال، والمهارات التقنية، وشبكات التسويق العالمية.

الجدول ٣,٢

أكبر شركات النفط والغاز في العالم من حيث القيمة السوقية، ٢٠٠٥

المرتبة	الشركة	الملكية	الرسملة السوقية (مليار دولار أمريكي)
١	إكسون موبيل	قطاع خاص	٣٤٩,٥
٢	الشركة البريطانية للنفط	قطاع خاص	٢١٩,٨
٣	شل الملكية الهولندية	قطاع خاص	٢٠٨,٣
٤	غاز بروم (روسيا)	قطاع مشترك	١٦٠,٢
٥	توتال	قطاع خاص	١٥٤,٢
٦	الصينية للنفط	تابعة للدولة	١٤٦,٦
٧	شيفرون	قطاع خاص	١٢٧,٤
٨	إيني	قطاع خاص	١١١
٩	كونوكو فيلبس	قطاع خاص	٨٠,٧
١٠	بتروبراس (برازيل)	قطاع مشترك	٧٤,٧
١١	لوك أويل	قطاع خاص	٥٠,٥
١٢	شتات أويل (النرويج)	قطاع مشترك	٥٠,٣
١٣	سينوبك (الصين)	تابعة للدولة	٤٨,٧
١٤	سورغوتنفتي غاز (روسيا)	قطاع مشترك	٤٥,٨
١٥	أو إن دجي سي (الهند)	تابعة للدولة	٣٧,٢

المصدر: PFC للطاقة. متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.pfcenergy.com

اليوم تختلف العلاقات بين شركات النفط الوطنية والشركات الخاصة اختلافاً واسعاً من حيث الشكل.[1] في مجموعة صغيرة من البلدان- معظمها في الشرق الأوسط- تقوم شركات النفط الوطنية بإدارة صناعتها وتؤدي بنفسها مهام الرقابة التشغيلية اليومية، ولا تبرم مع الشركات العالمية سوى عقود خدمة لتنفيذ مهام محددة. في معظم البلدان الأخرى، وقعت الحكومات مع الشركات الأجنبية اتفاقيات امتياز، أو اتفاقات تقاسم الإنتاج، أو اتفاقات مشاريع مشتركة، مانحةً بذلك الشركات مزيداً من السيطرة والتحكم في العمليات اليومية.

تدير تجارة النفط حالياً مجموعة من شركات النفط الوطنية، وشركات القطاع الخاص، والشركات المختلطة التي تعود ملكيتها للقطاعين العام والخاص. ومعظم هذه الشركات كبيرٍ ومعقد بحيث تصعب معرفة قيمتها الحقيقية. في سوق الأوراق المالية يمكن قياس حجم الشركات المدرجة علنا بحساب القيمة السوقية لأسهمها المعلقة، وحسب هذا المقياس كانت أكبر شركات النفط في العالم عام ٢٠٠٥ بالترتيب: إكسون موبيل، والشركة البريطانية للنفط، وشركة شل الملكية الهولندية (انظر الجدول ٢,٣). بيد أن الشركات المملوكة بأكملها من قبل الدول ليست مدرجة بصورة علنية. إذا استخدمنا مقياسا بديلاً- يعتمد احتياطيات النفط المؤكدة لشركة معينة- تسع شركات من أكبر عشر شركات هي شركات نفط وطنية (انظر الجدول ٢,٤). أجريت دراسة عام ٢٠٠٣ توصلت إلى أن شركات النفط الوطنية تسيطر على ٨٠٪ من احتياطيات النفط العالمية وعلى ٧٥٪ من الإنتاج العالمي.[2]

---

(١) لمناقشة الصيغ العديدة التي يمكن أن تكون عليها هذه العقود، راجع جونستون ٢٠٠٧. يشير بول ستيفنز (٢٠٠٨) إلى أنه كان ثمة دورات تأميم للموارد، بخاصة في الشرق الأوسط .

(٢) ماكفرسون ٢٠٠٣.

الجدول ٤,٢

الاحتياطيات المؤكدة لأكبر شركات النفط والغاز في العالم (٢٠٠٥)

المرتبة	الشركة	الملكية	الاحتياطات النفطية/ بليون برميل
١	شركة أرامكو السعودية	تابعة للدولة	٢٦٢
٢	شركة النفط الإيرانية الوطنية	تابعة للدولة	١٢٥
٣	شركة النفط الوطنية العراقية	تابعة للدولة	١١٥
٤	مؤسسة البترول الكويتية	تابعة للدولة	١٠١
٥	شركة أبوظبي الوطنية للنفط	تابعة للدولة	٩٨
٦	بي دي فـي اس إيه (فنزويلا)	تابعة للدولة	٧٧
٧	شركة النفط الوطنية الليبية	تابعة للدولة	٣٩
٨	المؤسسة النيجيرية الوطنية للبترول	تابعة للدولة	٣٥
٩	لوك أويل	قطاع خاص	١٦,١
١٠	قطر للبترول	تابعة للدولة	١٥,٢
١١	رونسفت (روسيا)	تابعة للدولة	١٥
١٢	بيمكس (المكسيك)	تابعة للدولة	١٤,٦
١٣	سونا طراك (الجزائر)	تابعة للدولة	١١,٨
١٤	إكسون موبيل	قطاع خاص	١٠,٥
١٥	الشركة البريطانية للنفط	قطاع خاص	٩,٦

المصدر: تقرير إدارة معلومات الطاقة (EIA) لعام ٢٠٠٧

متوفر على الموقع الإلكتروني: http: / /www.eiadoe.gov/ company reports

أرقام الاحتياطيات النفطية تقريبية وتختلف قليلا حسب المصدر.

حتى قبل عمليات التأميم التي شهدتها خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كانت حكومات البلدان المنتجة للنفط تراكم عائدات نفط ضخمة وحتى هائلة أحياناً. لكن التحول إلى الملكية الوطنية مكن هذه الحكومات من السيطرة الكاملة على صناعاتها النفطية، والبدء بإحداث زيادات حادة في أسعار النفط والاستفادة منها منذ السبعينيات.

النفط والقطاع الخاص

قد يزيد النفط إيرادات الحكومة، لكن لماذا ينبغي أن يؤدي إلى نمو الدولة بوتيرة أسرع من نمو باقي القطاعات الاقتصادية؟ وكيف لا يؤدي إنتاج النفط إلى نمو سريع في القطاع الخاص يوازي نمو الدولة؟ في الواقع، تشير بعض النظريات التي لاقت رواجاً في خمسينيات وستينيات القرن العشرين إلى أن ازدهار الموارد ينتج، نموذجياً، نمط نمو متنوع في القطاع الخاص[1]. لكن فوائد القطاع الخاص من الطفرات النفطية تتأتى إلى حد كبير من زيادة الإنفاق الحكومي، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتفهم هذا السبب يساعد في تفسير لماذا يتسبب النفط بنمو الحكومة طردا مع نمو القطاع الخاص: النفط يعزز إيرادات الحكومة ويساعد على نموها، لكنه يساعد الصناعات الأخرى في القطاع الخاص بنسبة أقل بكثير- بل حتى قد يلحق الضرر بها.

ثمة ثلاث قوى تكمن وراء نمط النمو الغريب هذا. أُولاها امتلاك الحكومة لاحتياطيات النفط. لو أن ملكية الأصول القابعة في باطن الأرض لبلد ما تعود إلى القطاع الخاص، لكان استخراج النفط أثرى الشركات الخاصة بنسبة أكبر وأغنى الحكومات بنسبة أقل. إن حقوق سيادة الدولة على حقول النفط يحد من تأثير إنتاج النفط على القطاع الخاص.

ثاني هذه القوى الطبيعية «المحصورة» لمعظم مشاريع النفط. حتى عندما تسيطر الدولة على عمليات استخراج البترول ومعالجته ونقله، نتوقع أن تحفز هذه الأنشطة النمو في جوانب أخرى من اقتصاد البلد. لكن الأعمال النفطية تجري عادةً في أماكن محصورة. في بعض الحالات، تعمل شركات النفط في أماكن

---

(١) شبنغلر ١٩٦٠؛ نورث ١٩٥٥؛ وواتكينز ١٩٦٣.

مستقلة بذاتها ومعزولة جغرافياً بكل معنى الكلمة، مثل منصات الحفر البحرية للتنقيب عن النفط. بالطبع، هذا ليس صحيحاً دوماً، فقد تنتشر آلات ومعدات استخراج النفط على مساحات شاسعة تقدر بمئات أو آلاف الأميال أحياناً. حسب إحدى الدراسات، في عام ٢٠٠٦ كان لدى نيجيريا ٢٨٤٥أ٥ بئر نفط في البر والبحر، وخطوط أنابيب يبلغ طولها سبعة آلاف كيلو متر، و٢٧٥ محطة ضخ، وعشر محطات غاز، وعشر محطات تصدير، وأربع مصافٍ، وثلاث محطات تسييل غاز[1].مع ذلك، ماتزال عمليات إنتاج النفط تجري عموما في جيوب اقتصادية معزولة، الأمر الذي يعني أن تأثيراتها المباشرة على باقي الاقتصاد قليلة[2].

لتسليط الضوء على هذه المشكلة، لِنُلْقِ نظرةً سريعة على نموذج نشاط اقتصادي مختلف: التصنيع. يحفز النمو في قطاع التصنيع في بلد ما نمواً حتمياً في باقي الاقتصاد عبر مسارات ثلاثة على الأقل. من المؤكد أن موظفي هذا القطاع سيشترون سلعاً، ويدفعون أموالاً لقاء خدمات تنتجها وتؤديها شركات أخرى («تأثير التوظيف»)، وسوف يتعلم موظفوه مهارات بوسعهم أن يفيدوا منها في أعمال مستقبلية (تأثير «التعلم بواسطة العمل»)، وستشتري شركات التصنيع نفسها سلعاً من شركات أخرى، تستخدمها بوصفها مدخلات لمنتجاتها (تأثير الربط الإرجاعي). وقد أجريت دراسات في مجموعة واسعة النطاق من البلدان وثقّت حجم هذه التأثيرات الفيضية وأهميتها[3].

إلا أن أياً من هذه المسارات الثلاثة لا تعمل كما ينبغي في قطاع النفط لسببين اثنين:

السبب الأول هو أن التنقيب عن النفط وإنتاجه يتطلبان رأس مال شديد التركيز والتكثيف، كونه يستخدم الكثير من المعدات باهظة الثمن والقليل من

---

(١) لوبيك وواتس وليبشوتز ٢٠٠٧.

(٢) هذه المشكلة، والحاجة إلى «روابط مالية» لتحل محل الروابط المتقدمة والمتأخرة بين قطاع المعادن وباقي الاقتصاد، كان أول من بينها على نحو واضح هيرشمان ١٩٥٨.

(٣) يافوركيك ٢٠٠٤؛ وموران ٢٠٠٧. من الناحية النظرية، يمكن أن تنشئ الشركات أيضاً «روابط أمامية» عبر تزويدها صناعات أخرى بمدخلات إنتاج منخفضة التكلفة؛ الأمر الذي يجعلها أكثر قدرةً على المنافسة. من الناحية العملية، نادراً ما توصلت دراسات إلى أن لهذه الروابط كثيراً من التأثير.

القوة العاملة نسبياً[1]. المملكة العربية السعودية، مثلا، أكبر منتج للنفط في العالم، ويشكل النفط والغاز ٩٠٪ تقريباً من ناتجها الإجمالي المحلي، ومع ذلك فإن قطاع النفط والمعادن برمته يوظف ٦,١٪ فقط من اليد العاملة الفاعلة، و٣٥,٠٪ من عدد السكان الإجمالي[2]. ثم إن الإقبال المتزايد على الحفر في المواقع البحرية القريبة من الشواطئ جعل هذه الصناعة أكثر تطلباً لرأس المال المكثف والمركز، إذ قد يكلف بناء منصّة واحدة في المياه العميقة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، وقد يصل إيجاره إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً. وعندما تصبح المنصة جاهزة للعمل يتم تشغيلها بأقل من مئتي شخص، غالباً ما يكونون مغتربين يعيشون على متنها[3].

إحدى طرق قياس كثافة رأس المال المستثمر لشركة ما تكمن في تقسيم الاستثمارات الموظفة في الممتلكات والمعدات على عدد العمال المستخدمين. وقد توصلت دراسة أجريت مؤخراً عن الشركات الأمريكية العاملة في الخارج إلى أن شركات الغزل والنسيج تستثمر ما قيمته ١٣,٠٠٠ دولار أمريكي مقابل كل موظف لديها، الأمر الذي يجعلها الصناعة الأقل من حيث كثافة رأس المال الاستثماري، في حين تنفق شركات النفط والغاز ٣,٢ مليون دولار لقاء كل موظف تستخدمه، مما يجعلها بلا منازع الصناعة الأكثر تطلباً لكثافة رأس المال. (انظر الشكل ٢,٧)[4]. وبما أن قطاع النفط يوفر فرص عمل محلية قليلة نسبياً، فإن تأثير التوظيف والتعلم بواسطة العمل على حد سواء يميل لأن يكون ضئيلاً.

السبب الثاني هو أن الشركات المنتجة للنفط تشتري من الشركات المحلية مدخلات إنتاج قليلة نسبياً، وعليه فهي تولد روابط إرجاعية قليلة الإسهام في

(١) في الواقع، كان هذا أحد الأسباب التي جعلت النفط يتفوق على الفحم في خمسينيات القرن العشرين بوصفه المورد الرئيس للوقود. وبما أن إنتاج الفحم كان شديد الاعتماد على اليد العاملة، فقد كان أكثر عرضةً للإضرابات العمالية، ولهذا السبب كانت تتعطل الإمدادات.وقد شجعت الإضرابات التي كانت تقع وسط عمال مناجم الفحم في الولايات المتحدة وأوروبا مع بداية الحقبة التي أعقبت الحربكثيراً من المؤسسات على الاستعاضة عن الفحم بالنفط،كونه يتطلب عدداً اقل من العمال ويبقى أقل عرضةً للإضرابات. انظر يرغين ١٩٩١، ص: ٥٤٣-٤٥.

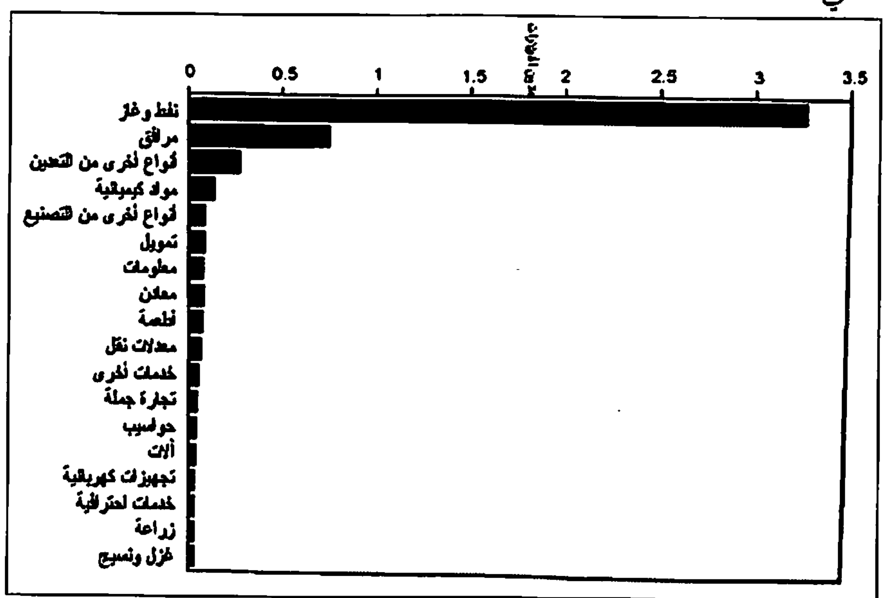
(٢) منظمة العمل الدولية ٢٠٠٥.

(٣) ويليامز ٢٠٠٦.

(٤) شولتز ٢٠٠٦.

الاقتصاد المحلي. كما تستخدم شركات النفط كثيراً من المعدات التي غالبا ما تكون شديدة التخصص، وباهظة التكاليف لكونها تصنع في الدول ذات الدخل المرتفع. معظم منصات الحفر في المياه العميقة، على سبيل المثال، تصنع في سنغافورة أو كوريا الجنوبية. بالنسبة لكثير من الشركات، الشيء المحلي الرئيس الذي تشتريه هو حق استخراج النفط، وهو ما تشتريه من الحكومة مباشرةً.

بفضل هاتين الخاصيتين، فإن تأثير إنتاج النفط- وتوسعاً، شركات النفط- على القطاع الخاص قد يكون ضئيلا إلى درجة مذهلة، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. في جمهورية الكونغو، مثلا، كان إنتاج النفط لفترة طويلة يشكل ثلث الاقتصاد تقريباً، لكن كما تشير دراسة أجراها صندوق النقد الدولي مؤخراً، لم يكن لإنتاج النفط تأثير مباشر على نمو الاقتصاد غير النفطي بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٤[1].



الشكل ٧,٢ نسبة رأس المال إلى عدد العمال في الصناعات الأساسية

تبين هذه الخطوط البيانية مبلغ المال (بملايين الدولارات الأمريكية) المستثمر لقاء كل موظف لدى المؤسسات الأمريكية العاملة فيما وراء البحار.

المصدر: شولتز ٢٠٠٦.

---

(١) بهاتشاريا وغورا ٢٠٠٦.

في كتابه عالم المواد الخام (Crude world)، يصف الصحافي بيتر ماس زيارة قام بها إلى منشأة غاز طبيعي في غينيا الاستوائية بلغت تكلفتها ملياراً ونصف المليار دولار أمريكي. شيدت المنشأة وأدارتها شركة ماراثون للنفط التي تتخذ من هيوستون مقراً لها، وجميع الموظفين والعاملين فيها تقريباً من الأجانب:

> المحطة- شأنها شأن كثير من منشآت النفط في العالم النامي- كان يمكن أن تكون مصدر سعادة غامرة للمجتمع المحلي بسبب ما كان يمكن أن تقدمه من فوائد للشركات الخاصة... لكن بدلاً من شرائها الإسمنت من شركة محلية في العاصمة مالبو، التي يحتمل ألا تسلمه في الوقت المحدد، بنت شركة ماراثون مصنعاً صغيراً لإنتاج الإسمنت في موقع إنشاء المحطة. وتم استيراد المواد الخام لبناء المصنع من الخارج، وسوف يصار إلى تفكيكه عند الانتهاء من عمليات البناء. والمقطورات التي عاش فيها (العمال الأجانب) كانت وحدات مسبقة الصنع- لم تستخدم في إنشائها مواد محلية، ولم يوظف لبنائها عمال محليون. كما كان للمنشأة شبكة هاتف خاصة بها تتصل عبر الأقمار الصناعية بشبكة هاتف الشركة في تكساس- إن التقطت سماعة الهاتف لإجراء مكالمة سيكون اتصالك عبر رمز منطقة هيوستون، ويكون اتصالك برقم هاتف محلي في مالابو مكالمةً دوليةً. وللمنشأة أيضا محطة توليد طاقة، ومحطة تنقية مياه، وشبكة صرف صحي خاصة بها. إن المحطة برمتها تقع خارج نطاق شبكة العلاقات المحلية[1].

أخيراً، غالباً ما يفشل النفط في تعزيز نمو القطاع الخاص بسبب «المرض الهولندي»، وهو مصطلح استحدثته مجلة الإيكونومست في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٧ لوصف تأثير صادرات الغاز الطبيعي على الاقتصاد الهولندي. غير أن الأعراض الأساسية للمرض لوحظت أول مرة في القرن التاسع عشر عقب استعار حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا عام ١٨٤٩، وفي أستراليا عام ١٨٥١.

---

(١) ماس ٢٠٠٩، ص: ٣٥-٣٦.

في حين جادل المصرفي ويليام نيومارش (والمفارقة أنه كان يكتب من حين لآخر في مجلة الإيكونومست) في أن طفرات تعدين الذهب سوف تحفز قطاعات أخرى في الاقتصادين الأميركي والأسترالي، قدم الخبير الاقتصادي الآيرلندي جون إليوت كيرنز نبوءةً مدهشة إذ قال: إن «الهجمة» على الذهب لن تفشل فقط في تحفيز باقي قطاعات الاقتصاد، كما يمكن أن نستخلص من تأثير ظاهرة المناطق المحصورة، بل سوف تضر بالمؤسسات والمجالات الاقتصادية الأخرى لأنها ستسبب انخفاضا في الإنتاج. لقد ثبت في آخر الأمر أن وجهة نظر كرنس كانت صحيحة، وقد زودت خبراء الاقتصاد بأوائل رؤاهم المتبصرة في طبيعة المرض الهولندي[1].

يستخدم الصحفيون أحياناً مصطَلَحَيْ المرض الهولندي و«لعنة الموارد» بشكل تبادلي للإشارة إلى كل المصاعب التي يمكن أن ترتبط بصادرات الموارد. بالنسبة لعلماء الاقتصاد، لمصطلح المرض الهولندي تعريف أضيق وأكثر تحديداً: إنه العملية التي تسبب طفرةً في قطاع الموارد الطبيعية لبلد ما وتحدث انخفاضاً في قطاعيه الصناعي والزراعي.

هذا الانخفاض نتاج عاملين اثنين. الأول «تأثير حركة الموارد»: عندما يزدهر قطاع الموارد، يجتذب القوى العاملة ورأس المال إليه ويبعدهما عن القطاعين الزراعي والصناعي، فيرفع تكاليف الإنتاج في كليهما. العامل الثاني «تأثير الإنفاق»: عندما تتدفق الأموال من قطاع النفط المزدهر إلى اقتصاد دولة ما، ترفع معها سعر الصرف الحقيقي للعملة. وبدوره يجعل سعر الصرف الحقيقي الأعلى استيراد السلع الزراعية والمواد المصنعة أرخص تكلفةً من تصنيعها محلياً.

نتيجة لذلك، قد يخسر القطاعان الصناعي والزراعي حصةً من السوق المحلية، بسبب منافسة المواد المستوردة والأرخص سعراً، فيصبح أمر المنافسة في الأسواق العالمية أشد صعوبةً، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وسعر صرف العملة الحقيقي. كل السلع والخدمات التي لا يمكن استيرادها (أي «السلع

(١) بوردو ١٩٧٥.

غير القابلة للمتاجرة» في قطاعات مثل البناء والأمن والتعليم) تبقى محمية من عوامل التأثير هذه ولا تعاني أي ضرر منها. لذلك، مع ثبات العوامل الاخرى، سوف يؤدي ازدهار صادرات الموارد إلى انخفاض نسبي في حجم قطاعي الزراعة والتصنيع[1].

ليس ثمة شك في أن المرض الهولندي مرض حقيقي. بعد الازدهار الذي شهدته سبعينيات القرن العشرين، ألحق المرض الهولندي الضرر بالقطاعين الصناعي والزراعي في كثير من البلدان المصدرة للنفط، ومنها الجزائر وكولومبيا والإكوادور ونيجيريا وترينيداد وفنزويلا[2]. في نيجيريا، تسبب المرض الهولندي في تخفيض قيمة المنتجات الزراعية منذ أوائل السبعينيات وحتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، فأنهك الصناعات المعتمدة على تصدير الكاكاو، وزيت النخيل، والمطاط[3].

في الجزائر، أدى ازدهار صادرات النفط إلى انخفاض صادرات المواد المصنعة مرتين- مرةً أواخر السبعينيات، وأخرى أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

من منظور اقتصادي محض، ليس المرض الهولندي مهلكاً بالقدر الذي يوحي به اسمه. وفقاً لنظرية الميزة المقارنة، إن ازدياد حجم صادرات النفط والغاز يفترض أن يزاحم أنواعاً أخرى من الصادرات، لأنه يستلزم تحولاً في الميزة المقارنة لبلد بعينه. إذا كان الدخل المتأتي من قطاع النفط أكبر من الدخل المفقود في قطاعي التصنيع و الزراعة- الأمر الذي يعد صحيحاً وفقاً لنماذج اقتصادية بسيطة- ينبغي أن يبقى البلد أكثر غنىً وأفضل حالاً[4].

على الرغم من ذلك، قد يكون المرض الهولندي مؤذياً وضاراً إن كان لإنتاج النفط تأثيرات ونتائج سلبية تتخطى حدوده، أو كان لقطاعي الزراعة

---

(١) كوردن ونيري ١٩٨٢؛ نيري فيجنبرغن ١٩٨٦.
(٢) جلب وآخرون ١٩٨٨؛ أوتي ١٩٩٠.
(٣) بيفان وكوليير وغنينغ ١٩٩٩.
(٤) ماتسين وتورفيك ٢٠٠٥.

والتصنيع نتائج إيجابية كبيرة تتجاوز عتبتيهما وقد لا تتجلى واضحةً في تحليل اقتصادي بسيط. إذا كان الأمر كذلك، ثم تلازمت في بلد ما ضخامة قطاع النفط مع صِغَرِ حجم القطاع الزراعي أو الصناعي فإن ذاك البلد قد يعاني بطرق أخرى- على سبيل المثال، عبر تعرضه لمزيد من التقلبات على الصعيد الاقتصادي، وتراجع على صعيد الديمقراطية، وقلة الفرص المتاحة للنساء، ومزيد من الصراعات العنيفة. بمجرد أن تدخل هذه المشكلات في المعادلة، يضحي المرض الهولندي أكثر إثارةً للقلق.

مع ذلك، لنلاحظ في الوقت الراهن كيف يؤثر المرض الهولندي في حجم الحكومة بوصفها جزءاً من الاقتصاد: بما أن الحكومات تملك عموما قطاعات النفط، فإن الثروة النفطية تؤدي إلى توسيع الحكومة. وحيث إن القطاعين الزراعي و الصناعي يكونان عادةً في حوزة القطاع الخاص، فإن الربحية المتدنية تقلل حجم القطاع الخاص.

يساعد المرض الهولندي في تحويل الأنشطة الاقتصادية لبلد ما من القطاع الخاص إلى الحكومة. ماذا عن قطاع رئيس آخر من قطاعات الاقتصاد- قطاع الخدمات؟ أثناء حدوث الطفرات النفطية، يميل قطاع الخدمات في بلد بعينه إلى الازدهار. وبما أنه يمد الاقتصاد بأشياء لا يمكن استيرادها بسهولة- مثل خدمات البناء والتشييد، والرعاية الصحية، ومحلات بيع التجزئة- ينبغي أن لا يتضرر قطاع الخدمات من ارتفاع سعر صرف العملة المحلية. في البلدان التي تحظى بثروة نفطية استثنائية، يتكون عادة معظم القطاع الخاص من شركات خدمات. حسب بيانات البنك الدولي لسنة ١٩٩٠- وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات كاملة نسبياً- كان ٥٦٪ من القوى العاملة في دول منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) موظفين في قطاع الخدمات، في حين بلغ المتوسط خارج دول المنظمة ٤٠٪[١]. في البلدان المنتجة للنفط، كثيراً ما تعتمد شركات الخدمات هذه على عقود تبرمها مع الحكومة- لبناء مشاريع تمولها الدولة مثل الطرق والجسور والمشافي وتوفير الخدمات لصناعة النفط.

---

(١) البنك الدولي ٢٠٠٤.

باختصار، يميل المرض الهولندي لجعل بعض الصناعات (الزراعة والتصنيع) أصغر حجماً وأكثر اعتماداً على مساعدة الحكومة، وصناعات أخرى (خدمات) أكبر حجماً، جزئيا عبر عقود تبرم مع الحكومة. وبالاشتراك مع تأثير المناطق المحصورة ، يساعد المرض الهولندي في تفسير السبب الذي يجعل ما تقدمه الثروة النفطية إلى أجزاء الاقتصاد الأخرى ضئيلاً إلى حد يبعث على الاستغراب، والسبب الذي يجعل الشركات القائمة أكثر اعتماداً على الحكومة.

استقرار إيرادات النفط:

السمة الثالثة من سمات إيرادات النفط هي عدم استقرارها، إذ يمكن أن ترتفع أو تنخفض على نحو غير متوقع. هذا التقلب هو نتاج مزيج من عوامل ثلاثة: التغيرات في أسعار النفط، والاختلافات في معدلات الإنتاج، والعقود التي تبرم بين الحكومات وشركات النفط، والتي يمكن أن تخفف حدة هذه التقلبات ويمكن أن تزيدها حدةً.

تغير الأسعار

في شهر يناير (كانون الثاني) من عام ١٨٦١، بعد اكتشاف النفط بزمن لا يكاد يبلغ السنة في تيتو سفيل، بنسلفانيا، بيع برميل النفط بعشرة دولارات؛ وعلى مدى الاثني عشر شهراً اللاحقة انخفض السعر بنسبة ٩٩٪، وصولاً إلى عشرة سنتات للبرميل[1]. منذ ذلك الحين ما انفكت أسعار النفط تتأرجح.

يمكن إرجاع معظم التقلبات التي تطرأ على السعر إلى حقيقة اقتصادية بسيطة: على المدى القصير، لا يتماشى العرض ولا الطلب على النفط مع مرونة سعره، وهذا يعني أنه لا يمكن للمستهلكين ولا للموردين أن يتكيفوا بسرعة مع التغيرات التي تطرأ على الأسعار بتغير كمية النفط إمداداً أو استهلاكاً. على سبيل المثال، عندما ترتفع الأسعار قد يستغرق المنتجين سنوات طويلة لاستخراج مزيد من النفط، لأن الاستثمارات التي ترصد وتنفق سلفاً ضخمة جداً، ويتطلب

---

(١) يرغين ١٩٩١.

الأمر الانتظار سنوات عديدة حتى تؤتي أُكُلَها[1]. كما يتطلب الأمر شهوراً أو سنوات من المستهلكين للحد من استخدامهم للوقود- بواسطة عزل منازلهم، مثلا، أو شراء مركبات أقل استهلاكا للوقود[2].

وبسبب أشكال عدم المرونة هذه، يمكن أن يكون لتغيير طفيف في العرض أو الطلب تأثير كبير في الأسعار. نقص بسيط في المعروض من النفط- ربما بسبب حدوث أعمال عنف غير متوقعة في العراق أو ليبيا أو نيجيريا- قد يتمخض عن ارتفاع كبير ومفاجئ في الأسعار. وعلى نحو مماثل، قد تسبب زيادة طفيفة في الطلب ارتفاعاً كبيرا في الأسعار. بل حتى توقع حدوث تغييرات يمكن أن يسبب تأرجحاً في الأسعار، و ذلك تبعاً لعمليات شراء أو بيع يقوم بها المضاربون في السوق. إن سعر النفط يبقى أكثر تقلباً من أسعار ٩٥٪ من كل المنتجات التي تباع في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

كان لأسواق النفط أيضاً فترات استقرار مديدة. يبين الشكل ٢,٨ كيف أن السعر السنوي لبرميل النفط، معدلاً تبعاً للتضخم، قد تغير بين عامي ١٨٦١ و٢٠٠٩. خلال القرن الأول من عمر هذه الصناعة، أضحت الأسعار تدريجياً أكثر ثباتاً، وحدثت حقبة الثبات الأطول بين عامي ١٩٣٥ و١٩٦٩، عندما كان السعر الحقيقي للنفط يتبدل ارتفاعاً أو انخفاضاً بمعدل متوسط يقدر بـ٩,٥ ٪ سنوياً، وكان ثمة عام واحد فقط يعد استثناءً من هذه الحقبة هو عام (١٩٤٧) عندما تغيرت الأسعار بما يزيد عن ٢٠٪. لكن منذ سبعينيات القرن العشرين، تغير سعر النفط بمعدل سنوي مقداره ٢٦,٥٪. قبل السبعينيات، لم يكلف أحد نفسه عناء التنبؤ بأسعار النفط، حيث كانت تتغير على نحو ضئيل غير جدير بالذكر؛ بعد عام ١٩٧٣، بات التنبؤ بسعر النفط عملاً رئيساً، وإن كان سجله شديد السوء[4].

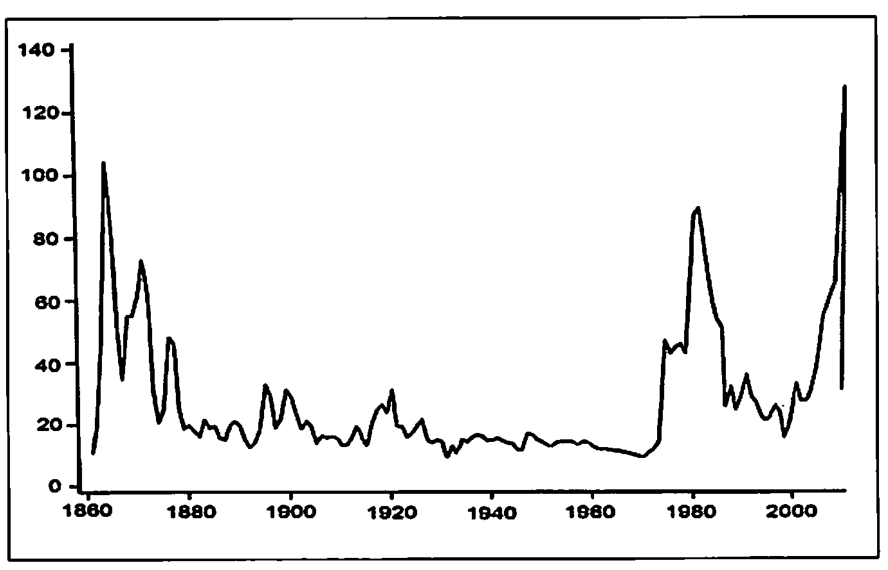
---

(١) إذا كان لدى موردي النفط طاقة إنتاجية غير مستغلة، بإمكانهم تزويد السوق بكميات إضافية من النفط بسرعة أكبر. لكن حتى هذا الأمر يمكن أن يستغرق إنجازه شهوراً بسبب ضغط الطلب الشديد على قطاعي التكرير والنقل.

(٢) سميث ٢٠٠٩.

(٣) انظر كيليان ٢٠٠٨؛ ورينيه ٢٠٠٧.

(٤) يشير بعض الاقتصاديين إلى أنه منذ العام ١٩٧٣، سارت أسعار النفط في ما يشبه «المشي العشوائي»- أي إن أفضل مؤشر لأسعار نفط العام القادم هو مؤشر أسعار العام الحالي، لكن حتى هذه التوقعات تبقى غير دقيقة إلى حد مذهل. انظر إنغل وفالديز ٢٠٠٠؛ وهاملتون ٢٠٠٨.



الشكل ٨,٢: سعر برميل النفط (١٨٦١-٢٠٠٩)

الأسعار المدونة هي بالسعر الثابت للدولار عام ٢٠٠٥

المصدر: الشركة البريطانية للنفط عام ٢٠١٠

عودة تقلبات سعر النفط إبان السبعينيات كانت نتاج ثلاثة عوامل. الأول موجة التأميمات التي اجتاحت البلدان المنتجة للنفط في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. منذ الثلاثينيات وحتى الستينيات، كانت الشركات التي سيطرت على تجارة النفط العالمية قادرة على الحفاظ على استقرار الأسعار العالمية عبر زيادة الإنتاج أو تخفيضه مواكبةً لمتغيرات الطَلب[1]. لما كان ثمة وفرة نفط عالمية في الستينيات، حّدت الشركات من الإنتاج في منطقة الخليج العربي، بخاصة في العراق، وقبلت بالحصول على أرباح أقل للحيلولة دون انهيار الأسعار. بيد أن القوة الصاعدة لحكومات البلدان المنتجة للنفط في الستينيات والسبعينيات حرمت هذه الشركات من تحكمها بإمدادات النفط العالمية، ومن ثَمَّ حرمتها من قدرتها على الحفاظ على استقرار الأسعار.

وتسببت موجة التأميمات التي شهدتها حقبة الستينيات والسبعينيات في جعل صناعة النفط- للمرة الأولى في القرن- أقل تكاملاً رأسياً. فالشركات

(١) ليفي ١٩٨٢.

العالمية التي تحكمت بالتسويق والشحن العالميين لم تعد تسيطر على الإنتاج، والشركات المملوكة من قبل الدولة باتت الآن تتحكم بالإنتاج وأضحت طليقة اليد وتتمتع بحرية بيع نفطها لمن يدفع أعلى سعر، مستفيدةً من ميزة «السوق الفورية» التي تتيح للمستثمرين شراء شحنات نفط فردية وبيعها[1]. ولأن قوى السوق، لا العقود طويلة الأمد، أصبحت تحدد أسعار النفط أكثر فأكثر، أضحت الأسعار قادرة على التقلب بحرية لتعكس التغيرات التي تطرأ على العرض والطلب.

العامل الثاني كان زوالِ نظام بريتون وودز لأسعار صرف العملات الثابتة. في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حد نظام بريتون وودز من التغيرات في قيم العملات الوطني، ومن ثم ساعد في كبح أسعار السلع الأساسية، التي كانت تُقَوَّمُ بالدولار عادةً. وعندما انهار نظام سعر الصرف الثابت عام ١٩٧١، بدأت قيمة الدولار تتقلب، مما جعل أسعار السلع الأساسية العالمية، المُقَوَّمَة بالدولار، أكثر تذبذبا[2].

أخيراً، كان ارتفاع وتيرة التقلب نتاجاً لقلة إمدادات النفط. من أربعينيات القرن العشرين إلى ستينياته، استطاع الإنتاج العالمي للنفط أن ينمو بسرعة توازي نمو الاستهلاك العالمي بفضل اكتشاف حقول نفط هائلة جديدة- جُلُّهَا في الشرق الأوسط. لكن في سبعينيات القرن العشرين، كانت الطاقة الإنتاجية للصناعة تتوسع ببطء أكبر، على الرغم من ازدياد الطلب على النفط وانتعاشه.

كان وضع الولايات المتحدة على وجه الخصوص مؤثراً. فمنذ ستينيات القرن التاسع عشر وحتى منتصف سبعينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط واستهلاكه أيضا على مستوى العالم[3]. لكن في شهر تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٠، بلغ إنتاج الولايات المتحدة

---

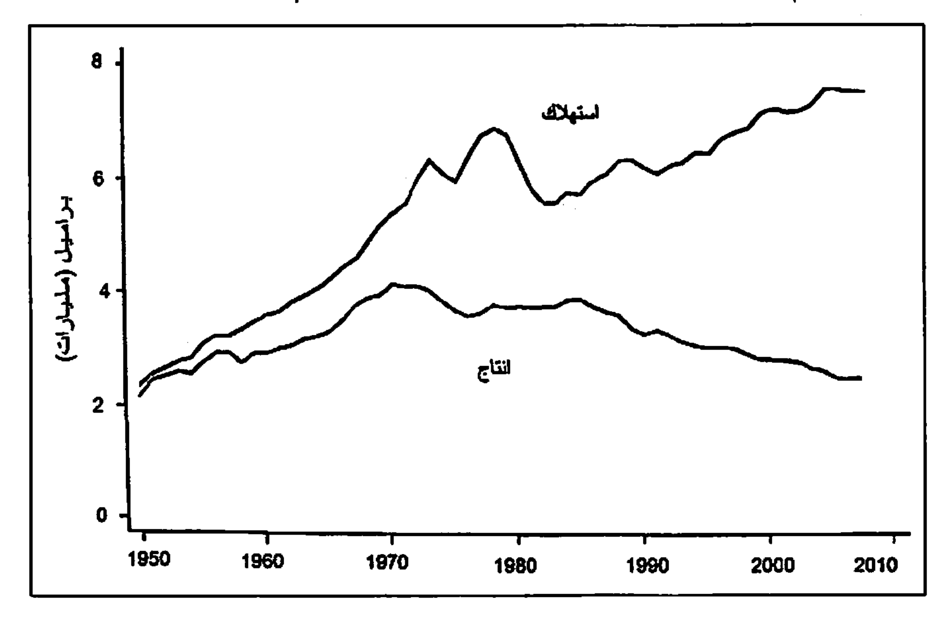
(١) يقدم ليوناردو موجري (٢٠٠٦) بياناً رفيع المستوى عن ظهور السوق الفورية.

(٢) كاشين وماكديرموت ٢٠٠٢.

(٣) باستثناء الفترة الوجيزة بين عامي ١٨٩٨-١٩٠١ حين تفوقت روسيا القيصرية على الولايات المتحدة إنتاجاً، حسب غولدمان ٢٠٠٨.

ذروته التاريخية ثم بدأ ينخفض انخفاضاً مطرداً، في حين واصل استهلاك الولايات المتحدة نموه التصاعدي بوتيرة سريعة (انظر الشكل ٩,٢). بدأت واردات الولايات المتحدة ترتفع نتيجةً لذلك، وقد تضاعفت فعليا بين عامي ١٩٦٩-١٩٧٣. حتى العام ١٩٧٠، كان لدى العالم طاقة إنتاجية فائضة تكفي لتلبية الطلب المتزايد بسلاسة؛ بعد عام ١٩٧٠، لم يعد بوسع منتجي النفط الاستجابة للطلب المتزايد عبر زيادة الإنتاج، فزادوا الأسعار بدلاً عن ذلك.

كل هذه القوى أتت مجتمعةً في العامين ١٩٧٣- ١٩٧٤، عندما تضاعف السعر الحقيقي للنفط ثلاث مرات، ثم تضاعف من جديد في العامين ١٩٧٨-١٩٧٩. ارتفع سعر النفط بمقياس العملة المعتمدة اليوم من ١,٨٠ دولار للبرميل عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٦ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٠.



الرسم البياني ٩,٢: إنتاج النفط واستهلاكه في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٤٧ - ٢٠٠٧

يبين الخطان استهلاك الولايات المتحدة (الخط العلوي) وإنتاجها (الخط السفلي) بمليارات البراميل سنوياً.

المصدر: إدارة معلومات الطاقة على الموقع الإلكتروني:http: //www.eia.doe.gov (٢٥/١٠/٢٠٠٩)

حسب مراقبين معاصرين، حدثت صدمة النفط ١٩٧٣-١٩٧٤ بسبب المقاطعة التي نظمها الأعضاء العرب في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ردا على حرب يوم الغفران بين إسرائيل وجيرانها. بيد أن هذا التفسير كان منقوصا، فقد حدثت المقاطعة العربية مرتين قبل ذلك- مرةً بعد أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦، وأخرى عقب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧- وكان تأثيرهما بسيطاً على الأسعار العالمية. كانت مقاطعة النفط العربية عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ مختلفة لأن شركات النفط العالمية كانت قد فقدت قدرتها على تعزيز الإنتاج في الحقول التي كانت ذات يوم تسيطر عليها، ولأن الولايات المتحدة كانت قد خسرت موقعها بوصفها المنتج المرجح في العالم[١].

في سبعينيات القرن العشرين، كان كثير من المشتغلين في رسم السياسات يعتقدون أن العالم قد دخل حقبة جديدة من ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً مزمناً. أكد تقرير نادي روما الصادر عام ١٩٧٢ تحت عنوان حدود النمو أن السلع الأولية ستصبح أكثر ندرة في العقود المقبلة، مانحاً البلدان الغنية بالموارد موقعاً مميزاً في النظام العالمي[٢].

وحسب الخبير الاقتصادي جون بي. لويس، جمد تقرير نادي روما «اهتمام المشتغلين بالشؤون العامة في العالم كما لم يفعل أي أمر آخر من قبل.» فقد ثبت على ما يبدو بطلان الحجج القديمة التي ساقتها مجموعة صغيرة من خبراء الاقتصاد في الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين عن مساوئ الثروة المعدنية[٣].

تبين أخيراً أن ما بدا وكأنه حقبة جديدة من ارتفاع أسعار النفط هو في الحقيقة حقبة جديدة من تقلب أسعار النفط. صحيح أن الأسعار في ارتفعت السبعينيات، لكن من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦ انخفض السعر الحقيقي للنفط بأكثر من

---

(١) تيترو ١٩٨٥.

(٢) ميدوز وآخرون ١٩٧٢

(٣) لويس ١٩٧٤، ص: ٦٩. انظر، على سبيل المثال، بريبسك ١٩٥٠؛ ونرسك ١٩٥٨؛ وليفين ١٩٦٠؛ وهيرشمان ١٩٥٨. يقدم روس ١٩٩٩ مراجعة لهذه الكتب ودراسات أخرى.

الثلثين، فيما خفضت الدول الغربية استهلاكها ورفعت الحكومة السعودية إنتاجها، ثم شهدت أسعار النفط استقراراً نسبياً مرة أخرى من سنة ١٩٨٦ حتى سنة ١٩٩٩.

حاجج بعض مراقبي الصناعة في أن صدمات النفط التي شهدتها حقبة السبعينيات وانهيار السعر المفاجئ أوائل الثمانينيات كانت مجرد طفرات واضطرابات. في عام ٢٠٠٠، كتب محللان رائدان الآتي: «تشير الاتجاهات طويلة الأمد إلى وجود فائض نفطي على المدى الطويل وإلى أن أسعار النفط ستكون منخفضة على مدى العقدين المقبلين»[1].

على الرغم من ذلك، انتعشت الأسعار مرةً أخرى في الألفية الجديدة، حيث ارتفعت من أقل من عشرة دولارات للبرميل في كانون ثاني/يناير عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ١٤٥ دولاراً للبرميل في تموز/يوليو عام ٢٠٠٨، قبل انهيارها إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل بعد خمسة أشهر فقط[2].

تغيير الإنتاج

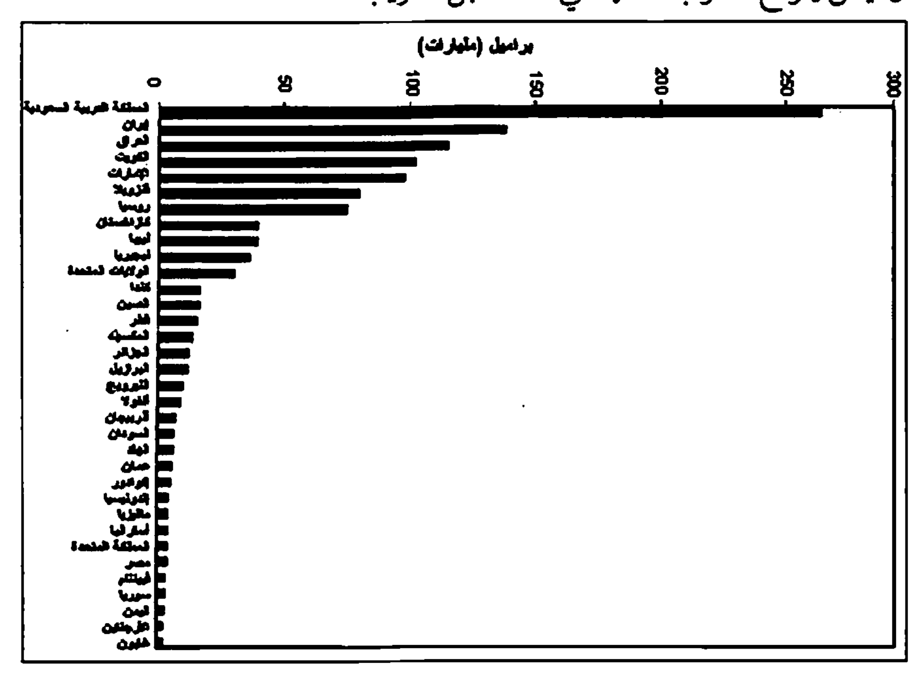
تتقلب العائدات النفطية لأمة من الأمم أيضاً تبعاً للتغييرات في الإنتاج. على سبيل المثال، عندما يبدأ بلد ما باستخراج النفط أو الغاز، يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاج إلى الحصول على فيض من العائدات الجديدة- الأمر الذي يمكن أن يربك قدرة الحكومة على استخدام تلك العائدات استخداماً يتسم بالحكمة، كما سيبين الفصل السادس من هذا الكتاب.

بطبيعة الحال، يمكن أن ينخفض الإنتاج أيضاً. بما أن لدى البلدان كميات محدودة من الاحتياطيات النفطية، سينخفض- على المدى الطويل- عدد البراميل التي تستخرجها من باطن الأرض، لكن لا يتعين على كل بلد غني

(١) جافي ومانينغ ٢٠٠٠.
(٢) هذه أسعار السوق الفورية لخام برنت بالدولار الراهن وفقاً لبيانات نشرت على الموقع الإلكتروني لإدارة معلومات الطاقة

http://www.eia.doe.gov(13/07/2010).

بالنفط أن يقلق بشأن احتمال نضوب النفط في المستقبل المنظور. تلك البلدان التي لديها أضخم الاحتياطيات، بما فيها المملكة العربية السعودية والكويت والعراق وإيران، لديها ما يكفي للحفاظ على إنتاجها لعقود عديدة، وربما حتى لقرون من الزمن (انظر الشكل ١٠ , ٢). لكن معظم البلدان المنتجة للنفط لديها احتياطيات أصغر حجماً يمكن أن يؤدي استنفادها ونضوبها إلى تدني الدخل. البلدان ذات الدخل المنخفض أساساً والتي تعتمد في الحصول على إيراداتها من قطاعاتها النفطية تواجه أشد الأخطار. عدد من الدول الرئيسة المنتجة للنفط والغاز، ومنها إندونيسيا والإكوادور والغابون، استنفذت معظم احتياطاتها النفطية في الثمانينيات والتسعينيات، على الرغم من أن كلاً منها أنقذت إلى حين من نضوب النفط بسبب اكتشافات لاحقة. بلدان أخرى مثل سوريا والبحرين واليمن يتوقع نضوب نفطها في المستقبل القريب.



الشكل ١٠ , ٢: الاحتياطيات المؤكدة ٢٠٠٥

تشير هذه الخطوط إلى الاحتياطيات النفطية المؤكدة، محسوبة بمليارات البراميل.

الرسم البياني لا يشمل الغاز الطبيعي

المصدر: الشركة البريطانية للنفط ٢٠١٠

تبقى التغيرات في إنتاج النفط من ناحية أقل إثارةً للقلق من التغييرات في الأسعار، لأنه يمكن توقعها سلفاً قبل سنوات من حدوثها، ولأنها لا تسبب المستوى ذاته من عدم اليقين. لكن من ناحية أخرى هي أكثر مدعاةً للقلق لأنها تسبب مشكلةً إضافيةً للحكومات- مشكلة التعويض عن استنفاذ أصول البلاد المعدنية.

البلدان التي يتأتى دخلها من استنفاذ مواردها الطبيعية تخضع لعمليات مختلفة اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تحصل على دخلها من إنتاج السلع والخدمات. ولتحقيق فهم أفضل لهذه الاختلافات، من المفيد التمييز بين الدخل والثروة. دخل فرد ما هو راتبه، أما ثروته فهي المال الذي ادخره. ودخل بلد من البلدان هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها في سنة معينة، في حين أن ثروته هي أصوله المتراكمة.

كل البلدان لديها أربعة أنواع من الثروة: رأس المال المادي الذي يتضمن طرقاً ومباني وبنية تحتية أخرى. ورأس المال البشري، وهذا يعني حجم القوة العاملة ونوعيتها وتعليمها. ورأس المال الاجتماعي، وهو يتكون من القيم المشتركة للبلد والمعايير والمنظمات المدنية. ورأس المال الطبيعي، ويتكون من أرض البلد وغاباته وثرواته المعدنية[1]. الرساميل المادية والبشرية والاجتماعية جميعها موارد قابلة للتجدد، وإذا ما اعتني بها اعتناءً ملائماً فإنها تدر دخلاً إلى أجل غير مسمى.

على العكس من ذلك، الدخل المتحقق من النفط يتأتى كله تقريباً من رأس المال الطبيعي لبلد معين[2]. بعض أنواع رأس المال الطبيعي، مثل التربة والغابات، يمكن أن يستدام عطاؤها إلى أجل غير محدود إذا ما اعتني بها كما ينبغي. لكن النفط مورد محدود ومتى استُثْمِرَ واستُنْفِذَ لا يمكن أن يتجدد. إنه

(١) هذه الفئات تتوافق تقريباً مع التقسيم الكلاسيكي لعوامل الإنتاج في «الأرض» (الموارد الطبيعية)، و"العمل" (رأس المال البشري والاجتماعي)، و"رأس المال" (رأس المال المادي).

(٢) بالمعنى الدقيق للكلمة، المال المكتسب من بيع المعادن لا ينبغي حتى أن يصنف بوصفه دخلاً، بل بوصفه عائدات ناجمة عن بيع أصول. للاطلاع على تحليل متبصر لهذه القضية ومعرفة كيف تؤدي غالباً إلى خلط بين الأمور، انظر هيل ٢٠٠٧.

نوع من أنواع الثروة غير القابلة للتجدد. عندما يستخرج بلد ما نفطه ويبيعه، فإنه يقلص بذلك مخزونه الإجمالي من رأس المال الطبيعي. ما لم يستبدل هذه الأصول بضروب أخرى من رأس المال، مثل الطرق والمدارس، فسوف يؤدي نضوب نفطه إلى انخفاض في دخل البلد.

عدم استقرار العائدات النفطية بسبب العقود

يمكن للتغيرات التي تطرأ على الأسعار والإنتاج أن تفسر جزئياً سبب عدم استقرار عائدات النفط، إلا أن العقود التي توقعها الحكومات مع شركات النفط تلعب دوراً أيضاً. تحدد العقود مقدار المال الناتج عن مبيعات النفط الذي تحصل عليه الحكومة، ومقدار المال الذي تحصل عليه الشركات التي تساعدها في استخراج نفطها وتكريره وشحنه. ويمكن لهذه العقود إما أن تخفف من حدة هذه التقلبات التي يسببها تغير الأسعار واختلاف معدلات الإنتاج أو أن تزيدها سوءاً[1].

لكي نفهم السبب في أهمية هذه العقود، من المفيد أن نفكر في سعر النفط بوصفه ذا مكونات ثابتة ومتغيرة في آنٍ معاً. لنتخيل أن سعر النفط يتقلب متراوحاً بين ٢٠-١٢٠ دولاراً للبرميل، مسجلاً مع مرور الوقت سعراً وسطياً قدره ٧٠ دولاراً للبرميل. المكون الثابت في السعر هو ٢٠ دولاراً- حيث إن السعر لا يهبط مطلقاً دون مستوى هذه النقطة- فيما العنصر المتغير يتراوح بين ٠ - ١٠٠ دولار، محققاً قيمةً وسطيةً قدرها ٥٠ دولاراً.

إذا وزع عقد ما الدخل الحاصل من حقل نفطي على هذين المكونين، فأي كيان يتلقى العنصر الثابت لن يعاني شيئاً من تقلب السعر، وأي كيان يتلقى العنصر المتغير سيعاني كل ما ينجم عن تقلب السعر. في الواقع، صاحب

(١) هذه العقود هي جزء من النظام الضريبي الإجمالي للبلد- أي مزيج من الضرائب وحقوق الملكية والرسوم الأخرى التي تجمع الحكومة منها إيراداتها. النظام الضريبي يؤثر أيضاً في استقرار الإيرادات الحكومية هذه، فالضرائب العقارية والضرائب القيمية تحقق تدفقاً مستقرا نسبياً من الإيرادات، في حين تحقق ضرائب الأرباح والدخل إيرادات أكثر تقلباً (بارما وكايزر ولو ومينا ٢٠٠١).

المكون المتغير سيعاني جراء التلقب أكثر مما يمكن أن يوحي به تغير السعر. فبينما يتفاوت السعر الإجمالي للنفط بضربه بعامل الضرب ٦ (من ٢٠ دولاراً إلى ١٢٠ دولاراً)، فإن المكون المتغير يمكن أن يتفاوت بضربه بعامل الضرب ١٠٠ (من دولار واحد إلى ١٠٠ دولار). على المدى الطويل، يدر المكون المتغير أكثر مما يدره المكون الثابت، لأن قيمته الوسطية هي ٥٠ دولاراً، لكن تأقلمه مع هذا التقلب يمكن أن يكون مكلفاً.

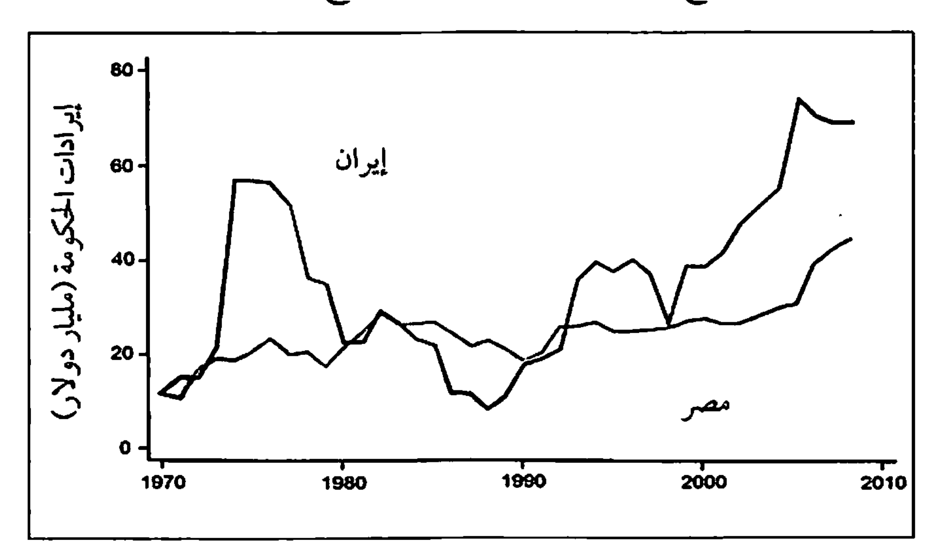
حتى خمسينيات القرن العشرين، كانت عقود النفط تعطي الحكومات حصة ثابتة تقريباً من عائدات النفط، وتمنح الشركات العالمية حصةً أكبر إلا أنها أكثر تفاوتا. وبينما كانت الشركات تحقق معظم المكاسب الناجمة عن استخراج النفط، فقد كانت أيضاً تواجه معظم الأخطار، بما فيها تلك المتصلة بتقلب السعر. على سبيل المثال، أبرم عقد عام ١٩٤٨ بين شركة غيتي للنفط وحكومة المملكة العربية السعودية أعطى الحكومة حصةً ثابتةً قدرها ٥٥ سنتاً عن كل برميل، بصرف النظر عن السعر العالمي- الذي كان في حينه دولارين للبرميل[1]. كسبت الحكومة السعودية دخلاً ثابتاً ومعروفاً سلفاً، لكنها فشلت في الحصول على الأرباح الأكبر غير المرتقبة عندما ارتفعت الأسعار. كانت شركة غيتي للنفط تكسب أحياناً أرباحاً ضخمة وغير مرتقبة، لكنها كانت تتعرض أيضاً لمخاطر تقلبات السعر. كان هذا أحد الأسباب الذي حدا بالشركات الكبرى للعمل بجد على تحقيق استقرار في الأسعار عبر زيادة الإنتاج أو تخفيضه، لأنها كانت تتحمل معظم تكاليف تقلبات الأسعار.

عندما أممت الحكومات قطاعاتها النفطية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، قلبت شروط هذه العقود إلى حد بعيد رأساً على عقب. تتلقى الشركات الأجنبية حالياً حصة ثابتة نسبياً من أرباح النفط، فيما تحصل الحكومات على حصة أكبر، إلا أنها أكثر تفاوتاً. وقد أظهرت دراسة أجريت على عقد نفط أنغولي أنه إذا ما ارتفع سعر النفط بنسبة ٥٠٪ فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في إيرادات الحكومة نسبتها ٨٢٪، في حين تزيد إيرادات شركة النفط العالمية بنسبة

(١) يرغين ١٩٩١.

٩٪ فقط، لكن انخفاض أسعار النفط يؤدي أيضا إلى انخفاض بالغ في إيرادات الحكومة.[١] بمعنى آخر، عندما تشهد سوق النفط طفرات، تستفيد الحكومات على نحو يفتقر إلى التناسب، وعندما تنهار الأسعار تخسر الحكومات أيضاً على نحو يفتقر إلى التناسب.[٢]

كذلك تؤثر العقود في استقرار الإيرادات بطرق أخرى. عندما ينجز عقد من العقود بصيغته النهائية، كثيراً ما تتلقى الحكومات «مكافأة توقيع» فورية هي بمثابة كسب غير متوقع يحدث مرةً واحدةً. تسترد الشركات تكلفة هذه المكافآت والاستثمارات الباكرة الأخرى عبر دفع ضرائب أو أتعاب أقل في سنوات الإنتاج الأولى. وبعد حصولها على مكافأة توقيع العقد، يمكن أن تحصل الحكومة بهذه الطريقة على دخل قليل من النفط على مدى السنوات القليلة اللاحقة- الأمر الذي يسبب حالة من التشوش في إيرادات الحكومة بين الطفرة والأزمة الاقتصادية، حتى مع بقاء الأسعار ومستويات الإنتاج ثابتة على حالها.



الشكل ١١ ,٢: إيرادات الحكومة في إيران ومصر ١٩٧٩- ٢٠٠٩

المصدر: مصرف مصر المركزي، تقارير سنوية: ومصرف إيران المركزي، تقارير سنوية.

(١) شاكسون ٢٠٠٥.

(٢) أورد مايكل شيفر ١٩٨٣ هذه النقطة منذ أمد بعيد، في تحليل العواقب الكارثية لكل من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية جراء تأميمهما لصناعة النحاس في بلديهما.

لا تتمتع الحكومات بقدرة كبيرة على التحكم بأسعار النفط، لكنها تتمتع بقدرة كبيرة على التحكم بالعقود النفطية. مع ذلك، وبدلاً من تصميم عقود تؤمن لها إيرادات مستقرة ، فإن معظم الحكومات حالياً توقع عقوداً تبدو مصممة لزعزعة استقرار إيراداتها إلى حد أبعد.

هذه السمات الثلاث مجتمعةً- تقلب الأسعار، وتغير وتائر الإنتاج، وعدم استقرار الإيرادات بسبب العقود- تجعل ميزانيات دول النفط متقلبة بصورة غير عادية. يعقد الشكل ١١ , ٢ مقارنة بين إيرادات حكومة إيران الغنية بالنفط وإيرادات حكومة مصر الفقيرة به. في عام ١٩٧٠، حصلت كل من حكومتي الدولتين إيرادات بلغت ١٢ مليار دولار تقريباً (حسب القيمة الثابتة للدولار عام ٢٠٠٩)، ومنذ ذلك الحين نمت إيرادات إيران بوتيرة أسرع، لكنها كانت أكثر تقلباً أيضاً- إذ تضاعفت إيراداتها أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤، ثم هبطت بنسبة تزيد عن ٨٠٪ بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٨، وارتفعت بسرعة مجددا لكن على نحو لا ناظمَ له بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٥. إيرادات مصر أيضاً نمت لكن بشكل أبطأ وأكثر سلاسة.

سرية إيرادات النفط

يسهل على الحكومات عادة إخفاء عائدات النفط. كثير من الدول الديمقراطية تعلن عن إيراداتها النفطية على الملأ: البرازيل ونيوزيلندا والنرويج وولاية ألاسكا الأمريكية هي نماذج للشفافية في التعامل مع الإيرادات النفطية.[١] لكن معظم الدول المنتجة للنفط غير الديمقراطية، وبعض الدول شبه الديمقراطية مثل إيران وفنزويلا، تفيد من الطبيعة الزلقة لإيرادات النفط لتحول دون إطلاع الرأي العام عليها. توصل أحد التحليلات إلى أن «السرية في الصناعات الاستخراجية أمر شائع لدرجة أنه حتى وقت قريب لم تشعر الدول ولا الشركات بأنها مجبرة على إعداد حجج للدفاع عنها.»[٢]

(١) انظر تقرير معهد مراقبة الإيرادات لعام ٢٠١٠.

(٢) روزنبلوم وميلز ٢٠٠٩، ص: ١٢.

ثمة صعوبة جوهرية فيما يتعلق بقياس السرية، إذ لا توجد وسيلة سهلة لتوثيق كم المال الذي تحجبه حكومة ما عن شعبها. مع ذلك، يبين الكثير من الدراسات أن تمويل البلاد الغنية بالموارد مبهم ويفتقر إلى الشفافية على نحو غير عادي.[1] ثمة تحليل أجري مؤخراً عن الكاميرون، على سبيل المثال، توصل إلى أن ٤٦٪ فقط من إيراداتها النفطية بين عامي ١٩٧٧ و٢٠٠٦ حُوِّلَتْ إلى الميزانية، في حين لم يمكن الاطلاع على بيانات محددة لسبل إنفاق الـ ٥٤٪ الباقية.[2] في عام ٢٠١٠، أجري مسح لسياسات الميزانية في أربعة وتسعين بلداً حول العالم، وتوصل إلى أن الميزانيات الوطنية للبلاد التي تعتمد في تمولها على النفط والغاز كانت أقل شفافية بصورة جوهرية من الميزانيات التابعة لبلاد أخرى.[3]

يمكن أن تعزى السرية الاستثنائية للدول النفطية جزئياً إلى استعمال تلك الدول حسابات خارج الميزانية تبقى طي الكتمان. والحكومات التي تتمول من إيرادات النفط تستخدم هذه الحسابات غالباً لتبقي القسم الأكبر من إنفاقاتها خارج نطاق السجلات، وقد تكون أحياناً مخفية ضمن ثنايا حسابات شركات النفط الوطنية التي تحجب سجلات مواردها المالية عن التدقيق العام. على سبيل المثال:

- استخدم الرئيس الإندونيسي الأسبق سوهارتو شركة النفط الوطنية، بترامينا، ليوزع سراً مساعدات مالية على مؤيديه قبل الإطاحة به عام ١٩٨٨. كانت

---

(١) بشأن سرية عائدات البترول وإساءة استخدامها في أنغولا وكمبوديا والكونغو برازفيل وغينيا الاستوائية وكازاخستان وتركمانستان، انظر تقارير أعدتها منظمة «غلوبال ويتنس» (الشاهد العالمي/ Global Witness)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في لندن. التقارير متاحة على الموقع الإلكتروني:

http://www.globalwitness.org

للاطلاع على مشكلات مماثلة في تشاد ونيجيريا، انظر تقارير منظمة غير حكومية أخرى هي منظمة «بيلش وات يو بي» («انشر ما تدفع/ Publish What You Pay)، على الموقع الإلكتروني:

http://www.publishwhatyoupay.org

(٢) غوتييه وزيوفاك ٢٠٠٩.

(٣) شراكة الميزانية الدولية ٢٠٠٨. سأشرح هذا المسح شرحاً وافياً في الفصل الثالث.

بترامينا في ذروتها تتحكم بثلث ميزانية الحكومة وكانت محمية ضد الكشف عن حركتها المالية للعلن.[١]

• أثناء حكم صدام حسين، كان أكثر من نصف ميزانية العراق الوطنية يمر عبر الشركة العراقية الوطنية للنفط التي كانت ميزانيتها سريةً تماما.[٢]

• في أذربيجان، يُبَدَّدُ نصف ميزانية الحكومة تقريباً عبر شركة النفط الوطنية المعروفة باسم «سوكار»، وحساباتها المالية الفعلية هي أيضاً سرية.

• تمر نسبة كبيرة من ميزانية الحكومة الأنغولية عبر شركتها الوطنية للنفط المعروفة باسم «سونانغول». لم يكشف النقاب مطلقاً عن حركة الشركة المالية، لكن تحليلا أجراه صندوق الدولي عام ١٩٩٥ أشار إلى أنها توازي ٤٠٪ تقريباً من الإنفاق الإجمالي للحكومة.[٣]

• اعتمد الحزب الثوري التأسيسي، الذي حكم المكسيك من عام ١٩٢٩ حتى عام ٢٠٠٠، اعتماداً شديداً على التمول من شركة النفط الوطنية (بيمكس/ الشركة المكسيكية للبترول).[٤] وأشارت التقارير إلى أن الشركة سربت خِلْسَةً، عبر اتحاد عمال النفط، أكثر من مائة مليون دولار لحملة إعادة انتخاب الحزب الثوري التأسيسي في انتخابات عام ٢٠٠٠.[٥] وقد سبق الانتخابات زيادة مفاجئة في الإنفاقات الاستنسابية (حسب ما يراه المنفق مناسباً) للشركة على «الجمعيات المدنية والمدارس والمؤسسات والمجمعات الزراعية وتعاونيات صيد الأسماك واتحادات العمال والإدارات البلدية» في مناطق مهمة سياسيا.[٦]

عندما اندلعت الحرب الأهلية في ليبيا أوائل عام ٢٠١١، تمكن العقيد

(١) كرواتش ١٩٧٨.
(٢) النصراوي ١٩٩٤.
(٣) هيومن رايتس ووتش ٢٠٠٤.
(٤) آشر ١٩٩٩؛ وغرين ٢٠١٠.
(٥) شرودر ٢٠٠٢.
(٦) حتى بعد تحول المكسيك إلى الديمقراطية عام ٢٠٠٠، ارتفعت تبرعات الشركة المكسيكية للبترول (بيمك) ارتفاعاً حاداً في سنوات الانتخابات (مورينو ٢٠٠٧).

معمر القذافي من الصمود في وجه العقوبات الدولية باستخدام «عشرات المليارات» من العملة النقدية التي كانت مودعة في مخابئ سرية في طرابلس لتمويل الموالين واستئجار المرتزقة. وفقاً لما أوردته صحيفة نيويورك تايمس، زَعَمَ مسؤولون في المخابرات أنه كان من الصعب التمييز بين أصول الحكومة الليبية، بما فيها مدخرات ثروتها السيادية، وبين أصول أسرة القذافي.[1]

في حين أن أكثر الأمثلة الصارخة على التمويل من خارج الميزانية يأتي من الحكومات الاستبدادية، يمكن أن تحدث المتلازمة ذاتها في الدول شبه الديمقراطية. تمرر الحكومة الإيرانية، مثلا، أرباح النفط إلى شخصيات بارزة ذات قوة ونفوذ سياسي عبر الـ«بونيادات»- وهي مؤسسات شبه حكومية قائمة اسمياً وظاهرياً خارج نطاق الحكومة ومعفاة من الكشف عن أنشطتها العامة.[2]

تقدم فنزويلا مثالا أفصح تعبيراً وأشد تأثيراً. في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، كانت شركة البترول الفنزويلية، المعروفة على نطاق واسع باسمها المختصر (PDVSA)، واحدة من أفضل شركات النفط الوطنية إدارة وأكثرها استقلالا سياسيا في العالم. في مطلع العقد الأول من القرن الحالي، جردها الرئيس هوغو شافيز من سلطتها المستقلة واستبدل كبار المسؤولين فيها بأتباعه الموالين. ثم عهد إليها بمسؤولية إدارة مجموعة جديدة من البرامج الاجتماعية ذات الارتباط الوثيق بماكينته السياسية. بحلول عام ٢٠٠٤، كان ما مقداره ثلثا ميزانية الشركة يذهب إلى البرامج الاجتماعية، لا إلى أنشطة لها علاقة بالبترول. ومع نمو برامجها الاجتماعية تدنت طردا شفافية الشركة، فتراجعت عمليات الكشف عن أوضاعها المالية تراجعاً حاداً بعد عام ٢٠٠٣، بحيث واجه المراقبون المستقلون صعوبات متزايدة في مراقبة أنشطتها.[3]

قد تكون شركات النفط الوطنية في الدول الديمقراطية الغربية فاسدةً بالقدر ذاته. في منتصف تسعينيات القرن العشرين، كشفت سلسلة من عمليات

---

(١) ريسن وليش بلو ٢٠١١.

(٢) برومبوغ والأهرام ٢٠٠٧؛ ومهداوي ٢٠١١.

(٣) ماريس وألتاميرانو ٢٠٠٧؛ ومجموعة الأزمات الدولية ٢٠٠٧.

التدقيق النقاب عن أن شركة فرنسا الوطنية للنفط، «إلف أكيتان»، كانت مورداً هاماً لتمويل حملات انتخابية لأحزاب سياسية، بخاصة حزب التجمع الديغولي من أجل الجمهورية. أورد جون هيلبرون الملاحظات الآتية:

> كشفت النيابة العامة النقاب عن وجود دليل على أن عدداً قليلاً من المديرين العاملين في شركة فرنسا الوطنية للنفط قد اختلسوا مبلغ ٤٠٠ مليون يورو تقريباً واستخدموها في تمويل حملات انتخابية، ورشوة سياسيين أجانب، وإثراء أنفسهم. في عام ٢٠٠٣، بدأت محاكمات سبعة وثلاثين شخصاً متورطين في الفضيحة، وشملت قائمة المتورطين عدداً من الوزراء السابقين، ورئيس المجلس الدستوري الفرنسي، إلى جانب المستشار الألماني السابق هيلموت كول، ورئيس الجابون عمر بونجو، والرئيس الكونغولي دنيس ساسو نغويسو.[١]

تساعد سمتان من سمات الصناعة النفطية التي نوقشت أعلاه في تفسير السبب الذي يجعل من السهولة بمكان إخفاء إيرادات النفط. بما أن ملكية احتياطيات النفط تعود للدولة، لا يمكن لشركات النفط العالمية الوصول إليها إلا بالتفاوض مع الحكومة حول عقود تفصيلية، وغالباً عبر شركات النفط الوطنية. هذه العقود شديدة التعقيد، لكنها تحدد في نهاية المطاف كم ستدفع الشركات.[٢] وبما أن شروط هذه العقود تكون سريةً عادةً، يكاد يستحيل على المراقبين معرفة حجم المدفوعات. وعلى الرغم من أنه بوسع الشركات العالمية الكشف عن المبالغ التي تدفعها للحكومات، إلا أنها نادراً ما تفعل.[٣] لو لم تكن احتياطيات النفط مملوكة من قبل الدولة لما كانت المفاوضات بشأنها ضروريةً، وفي هذه الحالة يكون بوسع الشركات شراء حقوق النفط بالطريقة ذاتها التي تشتري بها حقوق الأراضي، وتكون شركات النفط خاضعة لقوانين الضرائب نفسها التي تنسحب على الشركات الأخرى.

---

(١) هيلبرون ٢٠٠٥، ص: ٢٧٧.

(٢) جونستون ٢٠٠٧؛ ورادون ٢٠٠٧ .

(٣) منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٨.

السمة الثانية انتشار شركات النفط الوطنية التي سيطرت على الصناعة منذ سبعينيات القرن العشرين. كانت الشركات المملوكة من قبل الدولة بكل أنواعها- في مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات- أكثر شيوعاً حتى الثمانينيات. لكن في الثمانينيات والتسعينيات كانت غالبية البلدان قد خصخصت جزءاً كبيراً من الشركات المملوكة للدولة، التي كان ينظر إليها على نطاق واسع بأنها فاسدة وغير كفء وتستنزف موارد الحكومة. في الدول ذات الدخل المنخفض، تدنت نسبة إجمالي التوظيف واستخدام العمال في الشركات التي تملكها الدولة من ٢٠٪ عام ١٩٨٠ إلى ٩٪ عام ١٩٩٧. كما انخفضت النسبة من ١٣٪ إلى ٢٪ في البلدان ذات الدخل المتوسط.[١]

لكن لم يحدث تحول كبير نحو الخصخصة في صناعة النفط. في الواقع، أدى ارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من القرن الحالي إلى موجة تأميمات جديدة في فنزويلا وبوليفيا والإكوادور وروسيا.[٢] وفي كثير من البلدان غير الديمقراطية، بقيت شركات النفط الوطنية معفاة من الرقابة البرلمانية. بالطبع، دور البرلمانات في الدول غير الديمقراطية محدود بالفعل، لكن حتى معظم الحكومات الاستبدادية تحيل إلى برلماناتها وتقدم إلى شعوبها بيانات ميزانية عادي، باستثناء ميزانيات شركات النفط الوطنية التي تستبعد عادةً أو تلخص تلخيصاً شديد الإيجاز بحيث لا يكشف إلا قليل من شؤون تمويلها.

لو أن محاسبين طيبين كانوا يديرون حكومات العالم، لربما ما كان ثمة أهمية تذكر للخصائص غير العادية لإيرادات النفط. بيد أن الحكومات يسيطر عليها سياسيون نفعيون تعنيهم مصالحهم الشخصية ويتأثرون تأثيرا عميقا بكل أنواع الأموال والأرصدة الموضوعة تحت تصرفهم. لذلك تبرز الخصائص الغريبة في الدول ذات الإيرادات الهائلة، وغير المستقرة، والمبهمة، والتي لا تتأتى من الضرائب.

---

(١) غوريف ومتغينسون ٢٠٠٧.

(٢) غوريف وكولوتيلين وسونين ٢٠١٠؛ ودنكان ٢٠٠٦؛ وكريتشمار وكيرشنر وشريفزيانوفا ٢٠١٠.

الفصل الثالث

نفط أكثر، ديمقراطية أقل

المشكلة أن الرب الكريم لم ير من المناسب وضع احتياطيات النفط والغاز حيث توجد حكومات ديمقراطية.

نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني، ٢٠٠٠

في شهر كانون ثاني/ يناير عام ٢٠١١، اندلعت احتجاجات مؤيدة للديمقراطية في أنحاء الشرق الأوسط كافة. وكان لدى الشرق الأوسط على مدى عقود من الزمن ديمقراطية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، ونفط أكثر من أي منطقة أخرى في العالم أيضا. ليس هذا من قبيل المصادفة، فلطالما استخدم الحكام المتمولون من بيع النفط أموالهم النفطية (البترودولار) لترسيخ أنفسهم في السلطة وللحيلولة دون حدوث إصلاحات ديمقراطية. وعلى الرغم من أن المحتجين نزلوا إلى الشوارع في كل بلد عربي تقريباً، فقد وجدوا أنه من الأسهل بمكان الإطاحة بالحكام في البلاد الفقيرة بالنفط، مثل تونس ومصر، من الإطاحة بحكام البلاد الغنية بالنفط، مثل ليبيا والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية.

لم يكن النفط دوماً عائقاً يحول دون حدوث الديمقراطية. حتى سبعينيات القرن العشرين، كانت الدول المنتجة للنفط ديمقراطية- أو غير ديمقراطية-

مثلها في ذلك مثل الدول غير المنتجة للنفط. لكن منذ أواخر السبعينيات حتى أواخر التسعينيات، اجتاحت موجة من الديمقراطية العالم حاملة معها نسائم الحرية إلى كل بلدان هذا الكوكب تقريباً- ماعدا البلدان الغنية بالنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا والاتحاد السوفياتي السابق. منذ عام ١٩٨٠ حتى سنة ٢٠١١، ازدادت الفجوة الديمقراطية بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة للنفط عمقاً واتساعاً.

يشرح هذا الفصل من الكتاب كيف أبقى النفط الحكام المستبدين ممسكين بزمام السلطة عبر تمكينهم من زيادة الإنفاق، وتخفيض الضرائب، وشراء ولاء القوات المسلحة، وإخفاء فسادهم وعدم كفاءتهم. اعتراض النفط سبيل الحريات الديمقراطية ليس قدراً محتوماً، إذ لا تزال مجموعة محدودة من البلدان الغنية بالنفط تشهد تحولات نحو الديمقراطية- بما فيها المكسيك ونيجيريا في الآونة الأخيرة. لكن التحولات الديمقراطية في الدول النفطية- في الشرق الأوسط وما ورائه على حد سواء- كانت شديدة الندرة. النفط والديمقراطية لا يمتزجان بسهولة[1].

منابع الديمقراطية

لا يلقى أي موضوع اهتماماً أكثر من قبل علماء السياسة مما تلقاه الديمقراطية. لكن ليس ثمة إجماع حول الإجابات على كثير من الأسئلة الرئيسة

(١) لطالما كان طلاب دراسات السياسات الشرق أوسطية على دراية واسعة بتأثيرات النفط الضارة بمسألة تحمل الحكومة مسؤولياتها. وتتضمن الدراسات المهمة عن علاقة النفط بالحكم الاستبدادي الكتب التالية: مهداوي ١٩٧٠؛ إنتيليس ١٩٧٦؛ فيرست ١٩٨٠؛ ستوكبول ١٩٨٢؛ بيلاوي ولوتشياني ١٩٨٧؛ كريستال ١٩٩٠؛ براند ١٩٩٢؛ أندرسون ١٩٩٥؛ تشودري ١٩٩٧؛ فانديفال ١٩٩٨؛ أوكروليك ١٩٩٩؛ هيرب ١٩٩٩؛ لوي ٢٠٠٠. لكن أهم وأوسع الدراسات التي أجريت عن الديمقراطية العالمية على مدى سنوات عديدة لم تتطرق إلى موضوع النفط إلا لماما، وكانت غالباً ما تتجنب الحديث عن الشرق الأوسط بأكمله. انظر على سبيل المثال، أودونيل وشميتر ووايتهيد ١٩٨٦؛ ودياموند ولينز وليبست ١٩٨٨؛ وإنجلهارت ١٩٩٧؛ ويرجيفورسكي وآخرين ٢٠٠٠.

المرتبطة بها، ومنها: ما الذي يجعل الديكتاتوريات تتحول إلى الديمقراطية؟ وماالذي يجعل الديمقراطيات تتحول إلى الديكتاتورية؟ حتى الأسئلة البسيطة، مثل كيف ينبغي أن تُعَرَّفَ الديمقراطية وكيف ينبغي أن تقاس، تبقى مثار جدل واسع.

مع ذلك، يتفق الباحثون على بعض الأمور المفتاحية.

يوافق معظمهم، على الأرجح، آدم برجيفورسكي وزملاؤه في أنه كي يصبح بلد ما مؤهلاً للديمقراطية، يتعين عليه تحقيق أربعة شروط على الأقل: يجب أن يكون رئيس الحكومة التنفيذي منتخبا، سواءٌ كان رئيساً للدولة أم رئيسا لمجلس الوزراء؛ ويجب أن تكون الهيئة التشريعية للبلد منتخبة؛ ويتعين وجود حزبين سياسيين كبيرين على الأقل يكون بوسعهما التنافس بحرية في الانتخابات؛ وينبغي أن تهزم الحكومة التي تتولى زمام السلطة عبر الانتخابات وأن تستبدل بحكومة منتخبة تعقبها[1].

كما يتفق الباحثون على أن الدول الديمقراطية ازدادت عدداً تدريجياً مع مرور الوقت (انظر الشكل ١ ,٣). في سبعينيات القرن العشرين، كان هناك ثلاث ديكتاتوريات في العالم مقابل كل دولة ديمقراطيةً واحدة، لكن في أوائل التسعينيات تجاوز عددُ الدول الديمقراطية عددَ الديكتاتوريات. في الوقت الراهن ٦٠٪ من دول العالم تقريباً ديمقراطية.

يصعب تفسير هذه النزعة نحو الديمقراطية، والدراسات المختلفة تؤكد وجود أسباب مختلفة. إذا ما وضعنا قضية النفط جانباً فإن بعض العوامل الرئيسة هي:

- **الدخول المرتفعة:** ترى دراسات كثيرة أنه عندما تكون الدول الاستبدادية ذات دخول مرتفعة، يصبح أمر انتقالها إلى الديمقراطية أكثر رجحاناً[2].

---

(١) برجيفورسكي وآخرون ٢٠٠٠ .

(٢) ليبست ١٩٥٩؛ لوندريغان وبول ١٩٩٦؛ إبستاين وآخرون ٢٠٠٦.

• النمو الاقتصادي البطيء: وفقاً لبعض الباحثين، يزداد احتمال تحول الحكومات الاستبدادية إلى الديمقراطية لدى مواجهة أزمات اقتصادية[1].

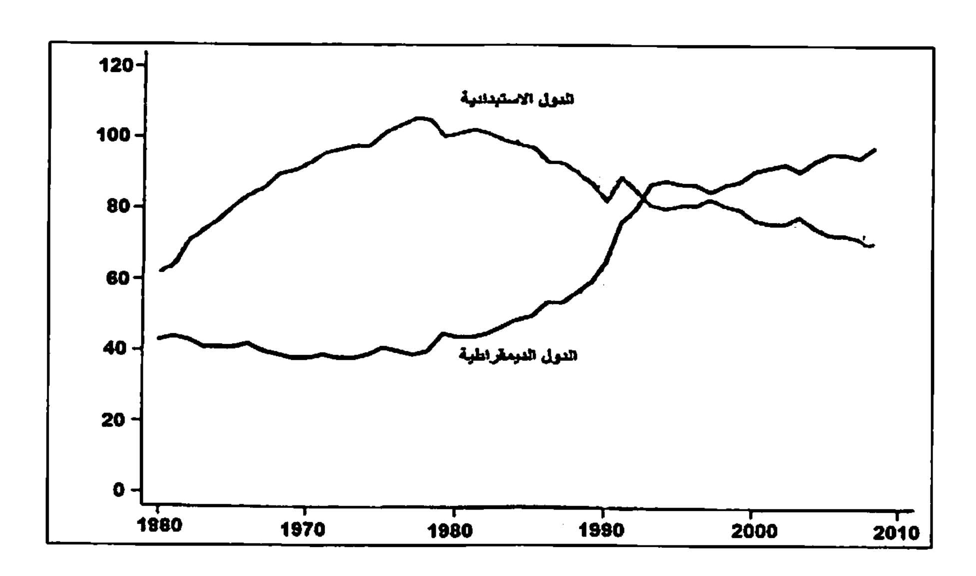
• التقارب الجغرافي والزمني: يرى صموئيل هنتنغتون أن التحولات الديمقراطية حدثت على شكل «موجات»، فكثيراً ما تحركت الدول المتجاورة نحو (أو بعيداً عن) الحكم الديمقراطي في الوقت ذاته تقريباً- كما حدث في أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين، وفي وسط وشرق أوروبا في التسعينيات، وحتى كما يحدث في أجزاء من الشرق الأوسط حالياً. وقد وثقت أحدث الدراسات وطورت تفسيرات لهذه التأثيرات الجماعية، مؤكدة أن تحول بلد إلى الديمقراطية يعزز احتمال خضوع جيرانه لتغييرات مماثلة في حال ثبات العوامل الأخرى[2].

• الثقافة الإسلامية: يحاجج كثيرون في أن الثقافة والتقاليد الإسلامية معوقات تحول دون تحقيق الديمقراطية، وأن هذا يفسر سبب بقاء كل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريباً غير ديمقراطية ردحاً طويلاً من الزمان[3].

لا تتفق كل الدراسات على أن هذه العوامل مهمة. ثمة كتب صدرت مؤخراً لـ كارليس بوا إضافةً إلى دارون أسيموغلو وروبنسون جيمس تؤكد على دور عدم المساواة؛ و دراسةٌ أجراها أسيموغلو وروبنسون وزميلاهما سيمون جونسون وبيير يارد تؤكد على نوعية الحكم الاستعماري وتراكم الخصوصيات التاريخية[4]. البحث في هذه المسألة نابض بالحياة ومثير للجدل.

---

(١) هاغارد وكوفمان ١٩٩٥؛ وبرجيفورسكي وآخرون ٢٠٠٠؛ وإبستاين وآخرون ٢٠٠٦.
(٢) هنتيغتون ١٩٩١؛ وأولوغلين وآخرون ١٩٩٨؛ وغلايتش وورد ٢٠٠٦.
(٣) سلامة ١٩٩٤؛ وهدسون ١٩٩٥؛ وميدلارسكي ١٩٩٨؛ وفيش ٢٠٠٢.
(٤) بوا ٢٠٠٣؛ أسيموغلو وروبنسون ٢٠٠٥؛ أسيموغلو وآخرون ٢٠٠٨.



الشكل ١ ,٣: عدد الدول الديمقراطية والدول الاستبدادية
بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٨

الخط الرمادي يشير إلى عدد الدول الاستبدادية في العالم ، الخط الأسود يشير إلى عدد الدول الديمقراطية

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠.

لماذا ينبغي أن يكون النفط قضية ذات شأن؟

حتى بعد أن نفسر كل العوامل التي ذكرناها، فإن النفط يحدث فرقاً. كلما ازداد النفط الذي ينتجه بلد استبدادي، قل احتمال تحوله إلى الديمقراطية. يبين الفصل الثاني من هذا الكتاب أن لإنتاج النفط تأثيراً قوياً على إيرادات الحكومة، لكن لماذا ينبغي أن تؤثر هذه الإيرادات في موضوع مُسَاْءَلَةِ الحكومة؟ للإجابة على هذا السؤال، نحتاج نظرية في الديمقراطية تفحص بعناية دور المسائل المالية.

علماء الاجتماع ضليعون في معرفة كيفية تلاعب السياسيين بموارد الحكومة المالية، وبكيفية استجابة المواطنين لتلاعبهم، بفضل دراسة دورات الميزانية السياسية. وتقيم دراسات عديدة الدليل على أن السياسات المالية للحكومات تنزع إلى التقلب بالترادف مع عملية الانتخابات، حيث يزيد

الساسة الإنفاق ويخفضون الضرائب للفوز بدعم الناخبين. لقد رصد باحثون هذه الدورات في مجموعة واسعة من الدول الديمقراطية، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكثر شيوعاً في الولايات المتقدمة صناعياً من سواها، وفي أمريكا اللاتينية. تحدث الدورات المالية في الدول الاستبدادية أيضاً، فحتى عندما لا تكون الانتخابات تنافسية يواظب الحكام المستبدون على استخدام الميزانية لتعزيز شعبيتهم وقت الانتخاب.(١)

تشير هذه الدراسات مجتمعة إلى أن المواطنين يميلون إلى دعم الحكومات التي يكون لديها ميزانيات أضخم وتفرض ضرائب أقل. لكن علام يدلنا هذا بشأن الدمقرطة؟

يمكننا استخلاص بعض الإشارات الإضافية من الدراسات التي تربط بين تحصيل الضرائب وظهور الحكومات الديمقراطية. يحاجج بعض الباحثين في أن زيادة الحكام المستبدين الضرائب تنزع إلى تحريك مطالب شعبية بتشكيل حكومات تمثيلية.(٢) ويأتي الدليل على هذا الرابط من المؤرخين الذين يشيرون إلى أن الحكومة التمثيلية نشأت مع بزوغ فجر أوروبا الحديثة عندما اضطر الملوك في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وهولندا والامبراطورية النمساوية-المجرية إلى التخلي عن جزء من سلطاتهم للبرلمانات، لقاء حقهم في فرض ضرائب جديدة.(٣)

يألف معظم مواطني الولايات المتحدة مثالا مختلفا. في المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة التي أصبحت الولايات المتحدة، حفزت معارضة الضرائب البريطانية- بخاصة قانون الطابع عام ١٧٦٥، الذي فرض ضريبة على كثير من المواد المطبوعة- الحركة من أجل الاستقلال. وعلى الرغم من أن الضريبة ألغيت في نهاية المطاف، فحقيقة أن الملك جورج «فرض علينا ضريبة

---

(١) بشأن دورات الموازنة في الولايات المتحدة، انظر تفت ١٩٧٨؛ وهيبز ١٩٨٧؛ وبشأن كونها أكثر شيوعاً في الدول المتقدمة صناعياً، انظر أليسينا وروبيني وكوهين ١٩٩٧؛ وفي أمريكا اللاتينية، انظر أميس ١٩٨٧؛ وفي الدول الاستبدادية، انظر بلوك ٢٠٠٢؛ وماغالوني ٢٠٠٦؛ وبليديس ٢٠٠٦.

(٢) برينان وبيوكانان ١٩٨٠؛ وبيتس وليان ١٩٨٥؛ ونورث ١٩٩٠.

(٣) انظر شومبيتر [١٩١٨]١٩٥٤؛ وهوفمان ونوربرغ ١٩٩٤؛ وموريسون ٢٠٠٩.

من دون موافقتنا» قد ورد ذكرها في إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦ بوصفها إحدى المظالم الرئيسة التي أثارت التمرد، وأدت في النهاية إلى تأسيس حكومة ذات سيادة تعهدت برعاية المبادئ الديمقراطية.[1]

بينت في دراسة أجريتها عام ٢٠٠٤ أن الدينامية ذاتها ما تزال سارية المفعول، وإن بنسخة معدلة. المطالبة الأصلية تشير إلى أن المواطنين يهتمون فقط بإبقاء الضرائب المفروضة عليهم منخفضة، وإلى أن الديكتاتور الذي يزيد الضرائب سوف يضطر إلى تحقيق الديمقراطية. لدى التدقيق بكل مستويات الضرائب في كل البلدان من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٩٧، لم أقف على ما يدعم هذا الزعم. بيد أن تحليلي الإحصائي وجد دليلاً يدعم زعماً معدلاً: إن المواطنين يعترضون على دفع ضرائب أعلى إن لم يحصلوا على فوائد تتناسب مع ما يدفعونه.

يشير هذا إلى أن المواطنين يهتمون بالضرائب المفروضة عليهم وبفوائد الحكومة على حد سواء. إنهم لا يرغبون، بالضرورة، في تخفيف أعباء الضرائب المفروضة عليهم، بصرف النظر عن عواقب ذلك على فوائدهم. كما أنهم لا يرغبون في أن تفيد حكومتهم فوائد قصوى بصرف النظر عن الضرائب التي يتعين عليهم دفعها. بدلاً من ذلك، هم يرغبون في تخفيض الضرائب التي ينبغي عليهم دفعها إلى الحد الأدنى، وزيادة الفوائد التي يتلقونها إلى الحد الأقصى في آن معاً. إن زادت الضرائب دون أن تزداد المزايا التي توفرها الحكومة لهم، أو إن انخفضت المزايا التي تؤمنها لهم دون أن تنخفض الضرائب، عندئذٍ يحتج المواطنون.

---

(١) انظر مورغان ومورغان ١٩٥٣؛ بايلين ١٩٦٧. على الرغم من أن عبارة «لا ضرائب من دون تمثيل» متماهية تماهياً وثيقاً مع الثورة الأمريكية- وتطبع اليوم على لوحات رخص السيارات في واشنطن العاصمة- فإنها لم تَرِدْ في إعلان الاستقلال أو في الدستور. استخدم جون آدمز العبارة في ما بات يعرف بـ «تعليمات بريتتري»، وهي بيان مهم صدر عن المؤتمر المناهض لقانون الطابع عام ١٩٦٥، لكن العبارة كانت للتو مستخدمة في إيرلندا على مدى عمر جيل كامل (مَكَلَخ ٢٠٠١). المفارقة أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة أصدرت عام ١٨٢٠ حكماً برفض الادعاء القائل «لا ضرائب بلا تمثيل» عندما قضت في دعوى لوخبورو-ضد-بليك بأن للحكومة الاتحادية الحق في فرض ضرائب على أراضي الولايات المتحدة التي ليس لها تمثيل في الكونغرس.

يشير هذا إلى أن المواطنين لا يريدون حكومة تحقق الحد الأدنى بل يرغبون في حكومة فاعلة- حكومة توفر لهم «الحد الأعلى من المكاسب» لقاء ما يدفعون من ضرائب. الحكومات الاستبدادية التي أبقت الضرائب منخفضةً، بوصفها تشكل نسبة مئوية من الإنفاق الحكومي، كان احتمال تجنبها التحولات الديمقراطية أكثر رجحاناً.[1]

فكرة أن ارتفاع الضرائب نسبةً إلى الإنفاق الحكومي يمكن أن يتمخض عنه ثورات تطالب بالديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة دورة الميزانية السياسية. كلتاهما تشيران إلى أن المواطنين سوف يدعمون الحكومات التي توفر لهم مزيداً من الفوائد والمزايا وتخفض الضرائب المفروضة عليهم. إن حدثت هذه الثورات المرتبطة بموضوع الضرائب في بلاد ديكتاتورية، فمن الممكن أن تحقق انتقالاً إلى الديمقراطية.

النظرية المالية بشأن الديمقراطية

يمكن لهذه الدراسات أن تسهم في إعلامنا عن تأثير ثروة النفط في الديمقراطية. بما أن النفط يعزز حجم الإيرادات، فهو يزيد عادة فوائد الحكومة ومزاياها. وبفضل موردها الاستثنائي- حيث إن هذه الإيرادات لا تتأتى من الضرائب- بوسع الحكومات أن تبقي الضرائب منخفضةً. سرية إيرادات النفط عامل مهم أيضاً. لكن حتى قبل تفحص دورها، لنلقِ نظرةً أكثر دقةً على المنطق الذي يربط بين الثروة النفطية لبلد من البلدان وبين مساءلة حكومته.

لجعل الجدل بشأن النفط والديمقراطية أكثر وضوحاً، من المفيد أن نستعمل نموذجاً غير رسمي- أي أن نشرح هذه الروابط في عالم متخيل مبسط.[2] يتضمن النموذج مجموعة من المواطنين الذين يعملون بصورة جماعية

---

(١) روس a ٢٠٠٤. بريان جونز وولتر ويليامز (٢٠٠٨) يبينان أن هذا النمط صحيح في الولايات المتحدة حالياً، إذ يعرب الناخبون عن مزيد من الدعم للحكومة عندما ترفع نسبة الضرائب على الفوائد، الأمر الذي يميل- لسوء الحظ- إلى تشجيع السياسيين على زيادة عجز الميزانية.

(٢) لمعالجة أكثر منهجية لهذه القضية تختلف عن الوصف الوارد هنا في نواحٍ مهمة، انظر موريسون ٢٠٠٩.

ويمكن أن يُعَامَلُوا بوصفهم عاملاً فرداً، وحاكماً يوجه الحكومة. في كل فصل من الفصول الثلاثة اللاحقة من هذا الكتاب أعزز هذا النموذج مستخدماً إياه لشرح كيف يمكن لإيرادات النفط أن تؤدي إلى نتائج أخرى مثل نشوب حرب أهلية، وتقليص الفرص المتاحة للنساء، وعدم كفاية السياسات الاقتصادية.

لنفترض أن الحاكم الذي يرمي إلى البقاء في السلطة يقود الحكومة. تحقيقاً لهذه الغاية، يستخدم الحاكم صلاحياته المالية لبناء دعم سياسي- عبر إنفاق المال على المحسوبية والمصالح العامة، مع إبقاء الضرائب منخفضة في آن معاً. إن أخفق الحاكم في تأمين الدعم الكافي، سوف يحل منافس محله، إما عبر الانتخابات إن كان البلد ديمقراطياً أو عبر تمرد شعبي إن كان الحكم في البلد ديكتاتورياً.

المواطنون معنيون برفاههم الاقتصادي حاضراً و مستقبلاً في آنٍ معاً. يتحدد دعمهم للحاكم بواسطة تأثير الحكومة في دخولهم: هم يفضلون حكومات تأخذ منهم شيئاً يسيراً (على صورة ضرائب) لكنها تغدق عليهم العطاء (مثل الرعاية وتحقيق مصالح عامة). إن أمنت الحكومة لهم مصالح ومزايا كبيرة وكلفتهم بدفع ضرائب منخفضة، عندئذٍ سوف يدعمون الحاكم. وإن زودتهم بمزايا قليلة وكلفتهم بدفع ضرائب مرتفعة سيحاولون استبداله.[1]

في ظل هذه الظروف، ماذا يحدث لحكومة استبدادية في بلد ليس لديه نفط؟ لنفترض الآن أن الحكومة لا تتوفر على فائض ولا تعاني عجزاً . بما أن كل إيرادات الحكومة تتأتى من تحصيل الضرائب، فإن نسبة الضرائب التي تجمعها إلى المزايا التي توزعها تكون واحداً لواحد. ولنفترض أنه عندما يكون الاقتصاد قوياً، تكون الحكومة قادرة على توفير فوائد ومزايا هي من الكِبَر بما يكفي، وتحصل ضرائب مخفضة إلى الحد الذي يرضي، ويفي بغرض تأمين

(١) النظريات التي تتناول الديمقراطية و التسلطية تركز عادة على توزيع موارد المحسوبية. انظر غاندي ولاست-أوكر ٢٠٠٩؛ وبوينودي مسكيتا وسميث ٢٠١٠. بعض الباحثين يدمجون في أبحاثهم أيضاً قدرة الحاكم المستبد على استخدام القمع العنيف- وهو عامل أغفلته. انظر وينتروب ٢٠٠٧.

دعم شعبي؛ لكن عندما يتباطأ الاقتصاد تجبر الدولة على تخفيض مستوى المزايا أو على زيادة الضرائب، الأمر الذي يؤدي بالحاكم إلى خسارته شعبيته.

إن كان هذا البلد المتخيل ديمقراطياً، يكون بوسع المواطنين استبدال الحزب الحاكم عبر الانتخابات؛ لكن إذا كان بلداً خاضعاً لحكم استبدادي، عندها لا يتوفر لديهم عملية دستورية لاستبدال الحاكم الذي يعارضون؛ الأمر الذي يعني أن عليهم اللجوء إلى الإضرابات أو المظاهرات أو أعمال الشغب لإجبار الزعيم على التنحي من السلطة.

إقصاء ديكتاتور لا يحول البلد الذي كان يحكمه، تلقائياً، إلى بلد ديمقراطي. لكن إن افترضنا أن المواطنين هم من النوع الذي يخطط للمستقبل ويتبنى خططاً وأفكاراً حديثة، يمكن أن يبحثوا عن وسائل لإقصاء الحكومات المستقبلية متى أضحت لا تحظى بشعبية، حالها حال من أقصي قبلها- بتعبير آخر، الدفع في سبيل تحقيق إصلاحات ديمقراطية. قد تنشأ الإصلاحات الديمقراطية أيضاً إن وافق ديكتاتور رديء الأداء على الحد من سلطاته تفادياً لعزله. مع مرور الوقت، لا بد من أن يؤدي ميل المواطنين نحو الإطاحة بالحكام المستبدين ذوي الأداء المتدني، والقلق الذي يساورهم بشأن أداء الحكام المستبدين المستقبليين، إلى عملية الدمقرطة.[1]

لنفكر ملياً الآن في تأثير النفط. يؤدي إنتاج النفط إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية- الأمر الذي يُمَكِّنُ الحكومات من تقديم فوائد ومزايا للمواطنين تفوق ما تجمعه منهم من ضرائب. في البلدان التي لا نفط لديها (أو ليس لديها إيرادات غير ضريبية من موارد أخرى)، يكون بوسع الحكومات تقديم فوائد ومزايا تفوق كلفتها إجمالي الضرائب التي تجمعها فقط بواسطة جعل الميزانية تعاني عجزاً- وهي استراتيجية يمكن أن تجدي نفعاً في وقت الانتخابات، لكنها عادةً ما تكون غير قابلة للاستدامة على المدى الطويل. إلا أن البلدان الغنية

---

(١) هناك طرق أخرى تشرح كيف يمكن أن يؤدي إقصاء ديكتاتور فاقد للتأييد الشعبي إلى تحول ديمقراطي- على سبيل المثال، في حال عدم وجود بديل صاحب شخصية بارزة يحظى بما يكفي من الدعم الشعبي أو قوة قسرية تعيد تأسيس الديكتاتورية (انظر أولسون ١٩٩٣).

بالنفط تستطيع أن تقدم فوائد ومزايا تفوق كلفتها الضرائب التي تجمعها إلى أجل غير مسمى، وهذا يتيح لها الحفاظ على الدعم الشعبي ويجنبها حدوث الثورات المطالبة بالديمقراطية. بينما تصبح الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لا نفط لديها تدريجياً ديمقراطية، فإن الدول الخاضعة لحكم استبدادي والتي لديها نفط تستطيع أن تبقى على حالها.[1]

حتى هذه النقطة، يقوم النموذج على افتراض مهمة: إن المواطنين يهتمون كثيراً بشأن كيفية استخدام الحكومة لإيراداتها الضريبية، لكنهم لا يبالون بشأن كيفية إنفاق الحكومة إيراداتها النفطية. هل هذا صحيح؟ من كان على دراية، كائناً من كان، بالبلدان الغنية بالنفط يعلم أن مواطنيها معنيون إلى حد الشغف بالحصول على نصيبهم العادل من هذه الإيرادات. يشير الفصل الثاني من هذا الكتاب إلى أن الناس في الدول الغنية بالنفط قد دعموا بقوة تأميم شركات النفط الأجنبية ليضمنوا عدم إرسال ريع النفط إلى خارج البلد. كما سنرى في الفصل الخامس أن المواطنين يحملون السلاح أحياناً من أجل الحصول على نصيب أكبر من هذه الإيرادات. يقول مايكل هرب في تحليله لمَلَكِيَّاتِ الخليج العربي:

يشار أحياناً إلى أن المواطنين في ممالك النفط يشعرون بالامتنان لحكامهم لمنحهم إياهم المال، وأن هذا الامتنان يترجم إلى دعم سياسي. لكن الامتنان ينجم عن تلقي هدية، في حين يعتقد عرب الخليج أنهم هم أنفسهم بوصفهم مواطنين، لا الأسر الحاكمة، يملكون النفط... لذلك لا يشعر الكثير منهم بامتنان كبير لتلقيهم شيئاً يعتقدون أنه ملكهم الخاص أصلا.[2]

يبدو أن معظم الناس في البلدان المنتجة للنفط يدركون أن لهم الحق في

---

(١) قد يبدو غريباً أن المواطنين يرغبون في مكافأة أو معاقبة حكامهم بسبب أحداث خارجة عن سيطرة الحكومة، مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط العالمية. على الرغم من ذلك، تشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى أن الناخبين يتصرفون على هذا النحو. كريستوفر آخن ولاري باتلرز (٢٠٠٤) يبينان أن ناخبي الولايات المتحدة يقل احتمال دعمهم لشاغلي المناصب بعد الفيضانات والجفاف وهجمات أسماك القرش، وكلها أحداث مؤسفة لا سلطان لأصحاب المناصب عليها.

(٢) هرب ١٩٩٩، ٢٤١

الإفادة من ثروة أمتهم المعدنية، وليس من المنطقي التظاهر بأنهم لا يكترثون.

قد لا يهتم الناس حقاً بإنفاقات حكومتهم نسبة إلى الضرائب التي تجبيها، لكنهم يهتمون بإنفاقاتها نسبة إلى الإيرادات. في البلدان التي لا نفط لديها، كل أموال الحكومة تأتي من الضرائب، ولذلك تكون نسبة إنفاقها من الإيرادات متطابقة مع نسبة إنفاقها من الضرائب، فيبقى النموذج الأصلي ثابتاً لايطاله التغيير. بيد أن المواطنين في البلدان المنتجة للنفط يعلمون أن لدى حكوماتهم مصدراً آخر للإيرادات، وهم معنيون بسبل إنفاقها. وإن كانوا يعتقدون أن ما تقدمه حكومتهم من خدمات قليل جداً، نظراً لحجم إيراداتها، فقد يثورون عليها.

لكن ثمة تضليل يراد به تشتيت الانتباه. الفصل الثاني من هذا الكتاب يوضح كيف أن إخفاء الحكومات إيرادات النفط أمر بغاية السهولة، كونها تتحدد بموجب عقود سرية، وغالباً ما يتم تمريرها عبر حسابات خارج الميزانية. يعلم المواطنون جيدا أن حكوماتهم تتلقى إيرادات نفطية، لكنهم لا يعلمون كم تبلغ.

حتى هذه النقطة، افترضت جدلا أن لدى المواطنين «معلومات كاملة» عن حكومتهم. لديهم فكرة جيدة عن ما تنفقه، وهذا منطقي، بما أنهم يستطيعون أن يراقبوا برامجها ومشاريعها؛ ولديهم فكرة جيدة عن ما تجمعه من ضرائب، وهذا منطقي أيضا، لأنه يتعين عليهم أن يدفعوا تلك الضرائب.[1]

مع ذلك، لا يستطيع المواطنون في البلدان المنتجة للنفط أن يراقبوا مباشرةً مقدار ما تحصّله حكومتهم من إيرادات نفطية، إذ ينبغي عليهم الاعتماد على حكومتهم وعلى وسائل الاعلام للحصول على تلك المعلومات. إن كانوا يعيشون في بلد ديمقراطي، قد تكون هذه المعلومات متاحة،[2] وإن كانوا

(١) بينما لا يستطيع الناس مراقبة بعضهم بعضاً بشأن الضرائب التي يدفعونها على الدخل، فإن بوسعهم أن يراقبوا المستوى العام للضرائب المفروضة على السلع والخدمات التي تشكل النسبة الأكبر من إيرادات الضرائب في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. الحديث العام الذي يدور بشأن العبء الضريبي المشترك غالباً ما يكون جزءاً من الثقافتين الشعبية والسياسية على حد سواء. انظر، على سبيل المثال ،سكوت ٩٧٦.

(٢) عن شفافية الحكومات الديمقراطية، انظر دوسندورف وفريلاند ٢٠٠٦.

يعيشون في ظل حكم استبدادي، بوسع الحكومة إخفاء جزء من هذه الإيرادات. وفي حال إخفاق المواطنين في معرفة حجم إيرادات حكومتهم من النفط، فقد يستنتجون استنتاجاً مغلوطاً يفيد بأن حكومتهم جيدة الأداء، تستخدم إيراداتها المتواضعة نسبياً لتقديم مجموعة كبيرة وسخية من السلع والخدمات. إذن،عبر إخفائها بعضاً من إيراداتها من النفط، تستطيع أنظمة الحكم الاستبدادية الغنية أن تزيد الإنفاق «المتخيل» نسبةً إلى الإيرادات.

ويمكن أن يستفيد كل الحكام المستبدين، سواء يملكون إيرادات نفطية أم لا، من السرية. لكن للحكام المستبدين في دول النفط فائدة أكبر من السرية، لأنها تتيح لهم خداع مواطنيهم على صعيد التقليل من حجم إيرادات الحكومة. وهذا يشير إلى أن الحكام المستبدين في دول النفط أكثر ميلاً لتمويه ميزانياتهم وفرض قيود مشددة على وسائل الإعلام من الحكام المستبدين في الدول غير النفطية.

باختصار، الحكام على وجه العموم، والحكام المستبدون على وجه التخصيص، يبقون ممسكين بزمام السلطة ما بقي مواطنوهم يعتقدون أن حكوماتهم تقدم كثيراً من الفوائد والمزايا بالنسبة للإيرادات التي تتلقاها. في البلدان غير النفطية، يعني هذا أنهم يتلقون فوائد ومزايا كافية لقاء الضرائب التي يدفعون، أما في بلاد النفط، فهذا يعني أنهم يتلقون فوائد ومزايا كافية لكن من الضرائب التي يدفعونها ومن إيرادات الحكومة من النفط في آن معاً. وبما أن المواطنين يستطيعون أن يراقبوا الضرائب لكن لا يستطيعون مراقبة إيرادات النفط، يمكن للحكام المستبدين في البلدان المنتجة للنفط أن يعززوا شعبيتهم عبر إخفاء جزء من إيراداتهم من النفط عن أعين الجمهور.

ماذا يحدث إن فقدت الحكومات قدرتها على إخفاء تدفق أموال النفط؟ قدر أكبر من الشفافية يمكن أن يثير انتفاضات مطالبة بالديمقراطية، إذا ما بدأ المواطنون يلاحظون أن الحاكم يهدر ثروة الأمة البترولية. ويعتمد أمر نجاح هذه الانتفاضات أو إخفاقها على عامل إضافي: ولاء القوات المسلحة. الدراسة التي أجراها ريتشارد سنايدر عام ١٩٩٢ عن الانتفاضات ضد «الأنظمة الاستبدادية الوراثية الجديدة» تشير إلى أن وحدة العسكر وولاءهم يقرران

مصير الثورات الشعبية.[1] هنا من جديد، يمكن لحجم إيرادات الدولة النفطية أن يساعد في إحباط محاولات التحول إلى الديمقراطية: عندما يحسن الحكام المستبدون تمويل الفوائد والمزايا التي تمنح لعناصر الجيش ويشرفون على توزيعها إشرافاً مباشراً، يتعزز احتمال احتفاظهم بدعم القوات المسلحة وإخماد أية حركات تمرد.

إلقاء نظرة على البيانات:

في ملحق هذا الفصل، استخدمت مجموعة من العمليات الارتدادية متعددة المتغيرات بغية إلقاء نظرة فاحصة على العلاقة الإحصائية بين النفط والديمقراطية. لكن الروابط الأساسية بين النفط والديمقراطية يمكن توضيحها باستخدام جداول متقاطعة ورسوم بيانية بسيطة. ثمة دليل قوي على أنه عندما يكون لدى أنظمة الحكم الاستبدادية مزيد من النفط، يقل احتمال تحول بلادها إلى الديمقراطية.

يبين الجدول ١,٣ النمط المركزي، وتظهر الأرقام المدرجة في خانات الجدول النسبة المئوية للدول الاستبدادية التي انتقلت إلى الديمقراطية على أساس المعدل المتوسط السنوي. العمود الأول يظهر الدول غير النفطية، ويظهر الثاني الدول النفطية، ويشير الثالث إلى الفارق.[2] كما يبين الصف الأول أن الدول الاستبدادية التي لا نفط لديها فرصة بنسبة ٢,٢٪ سنوياً للانتقال إلى الديمقراطية. أما الدول الاستبدادية التي لديها نفط ففرصتها ٢,١٪ فقط. الصفان الثاني والثالث يبينان أن النموذج يؤثر في الدول الغنية بالنفط والدول الفقيرة بالنفط على حد سواء، على الرغم من أنه يبلغ درجة الأهمية الإحصائية لدى الدول الفقيرة فقط.

---

(١) سنايدر ١٩٩٢ .

(٢) استخدمت قاعدة البيانات التي أعدها برجيفورسكي و آخرون ٢٠٠٠ - حدثها كل من شيبوب، و غاندي و ڤيرلاند عام ٢٠١٠ - لتحديد إذا ما كان بلد ما ديمقراطياً أم استبدادياً ، و متى يتحول من حالة إلى أخرى

الجدول ١,٣

التحولات إلى الديمقراطية

تبين هذه الأرقام النسبة المئوية للدول الإستبدادية التي أصبحت ديمقراطية على أساس المعدل المتوسط السنوي.			
	دول غير منتجة للنفط	دول منتجة للنفط	الفارق
كل البلاد و الأزمنة	٢,٢٢	١,١٩	-١,٠٢**
بحسب الدخل			
دخل منخفض (أقل من ٥٠٠٠$)	٢,٤١	١,٥٢	-٠,٨٩*
دخل مرتفع أكثر من (٥٠٠٠$)	١,٣٥	٠,٧٣	-٠,٦٣
بحسب الزمن			
١٩٦٠ – ٧٩	١,١٣	١,٣٣	٠,٢٠
١٩٨٠ – ٢٠٠٦	٣,١٨	١,١٤	-٢,٠٤***
بحسب المنطقة			
أمريكا اللاتينية	٤,٣٠	١١,٢٧	٦,٩٦***
كل المناطق الأخرى	١,٩٣	٠,٤٣	-١,٥٠***

* مهم عند ١٠٪ بحسب اختبار أحادي الطرف

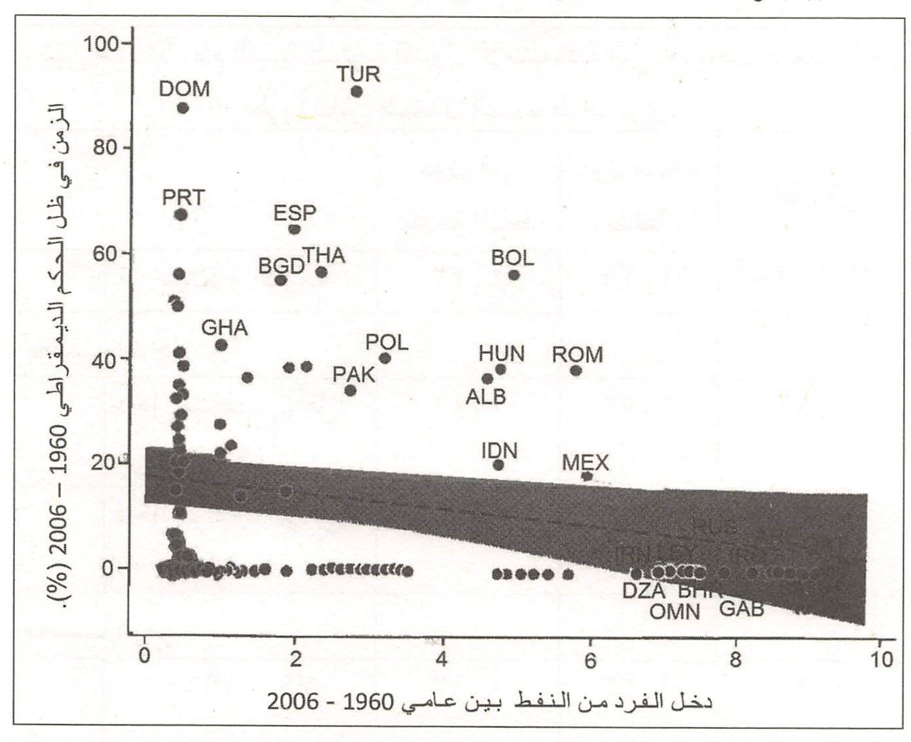
** مهم عند ٥٪

*** مهم عند ١٪

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠

تجادل بعض الدراسات في أن التأثير الصافي للثروة النفطية (أو الاعتماد على النفط) على الديمقراطية غامض وملتبس، ففي حين أن تلك الثروة قد تعيق التحولات الديمقراطية عبر بعض القنوات، فقد تشجع الدمقرطة وتعززها عبر

قنوات أخرى[1]. وتشير هذه الأرقام إلى أن تأثير النفط الصافي على الدمقرطة كان سلبياً بقوة.



الشكل ٢, ٣ النفط والتحولات إلى الديمقراطية ١٩٦٠ – ٢٠٠٠

تمثل كل نقطة بلداً كان تحت الحكم الاستبدادي عام ١٩٦٠، أو في السنة الأولى من الاستقلال إذا كان حقق استقلاله بعد عام ١٩٦٠. المحور العمودي يمثل النسبة المئوية لتاريخه اللاحق الذي عاش فيه في ظل حكم ديمقراطي. البلدان التي حققت أعلى نسب مئوية هي التي أحدثت تحولات إلى الديمقراطية في وقت باكر، وظلت ديمقراطية؛ أما البلدان التي أدرجت أسفل الرسم البياني فلم تحقق تحولات ديمقراطية على الإطلاق.

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفريلاند ٢٠١٠.

ثمة طريقة أخرى لإلقاء نظرة فاحصة على هذه المعطيات باستخدام الرسم البياني ذي النقاط المتناثرة الذي يتضمن كل البلدان التي تمكنت من تحقيق التحولات من النظم الاستبدادية إلى الديمقراطية بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٨، بما فيها جميع البلدان الأربعة والستين التي كانت خاضعة لحكم استبدادي عام ١٩٦٠،

---

(١) هرب ٢٠٠٤؛ ودنينغ ٢٠٠٨؛ وغولدبرغ وويبلس ومغوكييه ٢٠٠٩.

إضافةً إلى البلدان الخمسين التي أضحت مستقلةً بعد عام ١٩٦٠ وكانت خاضعةً لحكم استبدادي في سنة استقلالها الأولى. يعرض الشكل ٢,٣ دخل البترول لهذه البلدان المائة والأربعة عشر، إلى جانب تقدمها- أو افتقارها إلى التقدم- نحو الديمقراطية. القيم المدرجة على المحور الأفقي تمثل متوسط دخل هذه البلدان من النفط بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٨؛ والقيم المدرجة على المحور العمودي تدل على النسبة المئوية للزمن (منذ عام ١٩٦٠، أو منذ السنة الأولى لاستقلالها) الذي عاشته هذه البلدان التي كانت في البدء خاضعة لحكم سلطوي- في ظل حكومة ديمقراطية. تلك البلدان التي كانت دوماً خاضعة لحكم سلطوي أدرجت على الرسم البياني على مستوى الصفر، وتلك التي تحولت إلى الديمقراطية في مرحلة باكرة وظلت ديمقراطية حققت نتيجة على الرسم البياني تقارب المائة.

الجدول ٢,٣ التحولات الديمقراطية بين البلدان المنتجة للنفط (١٩٤٦- ٢٠١٠)

يمثل هذا الجدول بالترتيب البلدان التي لديها أكبر ثروة نفطية واستطاعت تحقيق التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي منذ عام ٩٤٦. يرمز إلى التحول الديمقراطي بكلمة «فشل» إذا عادت الدولة لاحقاً إلى الحكم الاستبدادي، ويرمز إليه بكلمة «نجاح» إذا بقيت الدولة ديمقراطيةً حتى عام ٢٠١٠. وتشير أرقام دخل النفط المدونة إلى ما كانت عليه الحال سنة التحول.

البلد	السنة	دخل النفط	الناتج
فنزويلا	١٩٥٨	١٧١٧	نجاح
نيجيريا	١٩٧٩	١٠٠٧	فشل
الإكوادور	١٩٧٩	٧٧٣	فشل
جمهورية الكونغو	١٩٩٢	٥٦٣	فشل
المكسيك	٢٠٠٠	٤٤٢	نجاح
الأرجنتين	١٩٨٣	٤٢٨	نجاح
البيرو	١٩٨٠	٣٣٦	فشل
بوليفيا	١٩٨٢	٣٠٧	نجاح
الإكوادور	٢٠٠٢	٢٨٠	نجاح
بوليفيا	١٩٧٩	٢٦٤	فشل

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠.

يبين الخط المائل بمنحنى منحدر العلاقة بين النفط وديمومة الاستبداد: كلما كان دخل نفط البلد أكبر، كان احتمال بقائه بلدا ديمقراطيا أو تحوله إلى بلد ديمقراطي أقل[1]. البلدان التي تحولت إلى الديمقراطية باكراً وبقيت ديمقراطية، مثل جمهورية الدومينيكان وتركيا والبرتغال وإسبانيا، كان لديها قليل من النفط أو لم يكن لديها نفط على الإطلاق. مجموعة صغيرة أخرى من الدول، مثل بوليفيا ورومانيا والمكسيك، كان لديها ثروة متواضعة من النفط والغاز وكانت تحولاتها إلى الديمقراطية أحدث عهداً (وأحياناً أكثر اضطراباً). لكن لم يحقق أي بلد يمتلك مستويات عالية من دخل النفط والغاز انتقالاً ناجحا نحو الديمقراطية بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٠.

لحسن الحظ، الثروة النفطية لا تحول بالضرورة دون تحقيق الديمقراطية. يدرج الجدول ٣,٢ أكبر عشر دول إنتاجاً للنفط، مرتبة حسب دخلها النفطي، تحولت من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي منذ عام ١٩٤٦. شغل تحول فنزويلا عام ١٩٥٨ المرتبة الأولى في القائمة، وتلتها في مسيرة الديمقرطية نيجيريا (١٩٧٩) والإكوادور(١٩٧٩) وجمهورية الكونغو (١٩٩٢)؛ وكل هذه التحولات أصيبت بنكسات لاحقاً. نيجيريا والإكوادور عادتا لاحقاً إلى الديمقراطية، لكن فقط بعد أن هبط دخل النفط فيهما إلى مستويات شديدة الانخفاض. يسلط هذا الضوء على السمة غير العادية لنجاح فنزويلا، فمنذ تحولها إلى الديمقراطية عام ١٩٥٨، لا توجد دولة يزيد دخلها النفطي عن دخل المكسيك عام ٢٠٠٠ نجحت في أن تصبح دولة ديمقراطية وظلت كذلك.

النفط والديمقراطية على مر الزمن

كما يبين الفصل الثاني من هذا الكتاب، كان ثمة زيادات هائلة في حجم عائدات النفط في سبعينيات القرن العشرين، بفضل الارتفاع الهائل للأسعار وتأميم شركات النفط الأجنبية على حد سواء. وقد تزامن ارتفاع عائدات النفط مع تدني الاحتمالات في أن تغدو دول النفط ديمقراطية.

---

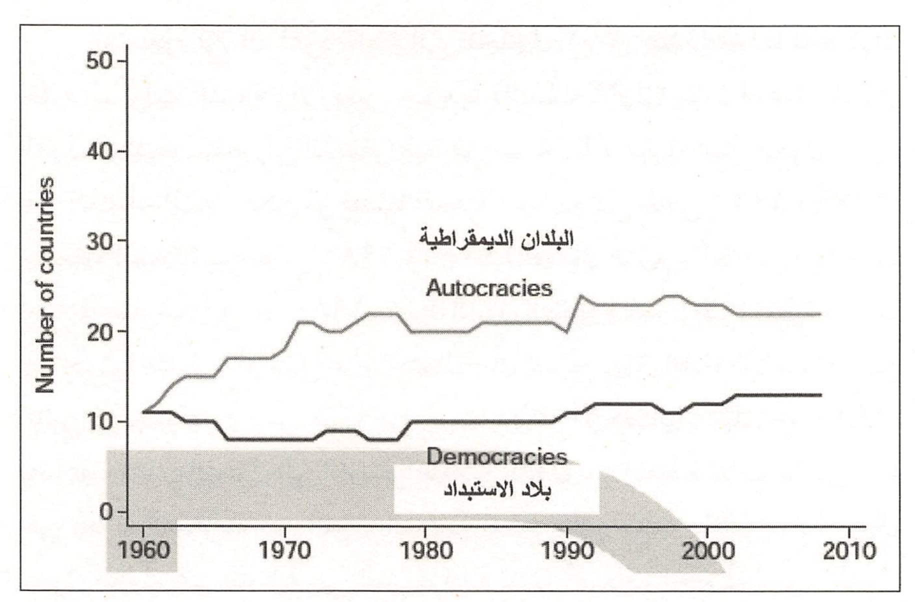
(١) المساحة المظللة تمثل فاصل الثقة الذي تبلغ نسبته ٩٥٪.

اسمحوا لي أن أعود قليلاً إلى الجدول ١,٣. عندما أخذنا بالحسبان حقبة السنوات السبعة والأربعين جميعها (الصف الأول)، كان احتمال تحول الدول المنتجة للنفط إلى الديمقراطية يقل بنسبة ٤٠٪ عن احتمال تحول الدول غير المنتجة للنفط. لكن لو فصلنا الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٩، والحقبة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٦ (الصفان الرابع والخامس)، لوجدنا اختلافاً صارخاً. قبل عام ١٩٨٠، كانت الدول النفطية والدول غير النفطية متماثلة من حيث احتمال- أو لنقل عدم احتمال- أن تصبح ديمقراطية؛ فالاختلاف بين هاتين المجموعتين ليس مهماً من حيث دلالته الإحصائية. منذ عام ١٩٨٠، تضاعف معدل التحول إلى الديمقراطية بين الدول غير النفطية ثلاث مرات، فيما بقي معدل الدمقرطة بين الدول المنتجة للنفط على حاله. والآن يبلغ احتمال تحول الدول غير النفطية إلى الديمقراطية ثلاثة أضعاف احتمال تحول الدول المنتجة للنفط تقريباً.

بوسعنا العودة إلى الجدول ١,٣ لنتبين أيضاً وجود زيادة مطردة في عدد الدول الديمقراطية منذ عام ١٩٧٠. عندما نفصل مجموعة الدول المنتجة للنفط على المدى الطويل عن باقي دول العالم- في الجدول ٣,٣- نرى نموذجاً شديد الاختلاف: فيما تحولت بقية دول العالم إلى الديمقراطية، كان التغير طفيفاً بين الدول المنتجة للنفط والغاز على المدى الطويل[١]. «الموجة الثالثة» من التحولات الديمقراطية التي احتفي بها في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين تركت معظم الدول النفطية على حالها الأولى، فتقريباً كل الزيادة في عدد الدول الديمقراطية في العالم منذ عام ١٩٧٩ جاءت من الدول غير النفطية.

---

(١) ينطوي التعميم بشأن مواصفات «دول النفط» أحياناً على شيء من المخاطرة، حيث إن العضوية في هذه المجموعة تتغير مع مرور الزمن. لتفادي هذه المشكلة، أركز دورياً على البلدان الخمسة والثلاثين التي يمكن أن تصنف بوصفها «دولاً منتجة للنفط على المدى الطويل». ورمزت للبلدان بعبارة «منتجة للنفط على المدى الطويل» إن كانت تدر دخلاً يصل إلى مئة دولار على الأقل لكل مواطن (من دخل ثابت قدره ٢٠٠٠ دولار) من دخل النفط وذلك على مدى ثلثي السنوات بين ١٩٦٠ و٢٠٠٦، أو إن أصبحت ذات سيادة بعد عام ١٩٦٠، لزمن يغطي ثلثي سنوات السيادة. وقد ميزت هذه البلدان المنتجةللنفطعليالمديالطويل بعلامات نجمية في الجدول ١,١،وألقيت نظرة فاحصة على أدائها الاقتصادي في الفصل السادس.



الشكل ٣,٣ عدد الدول الديمقراطية والاستبدادية المنتجة للنفط (١٩٦٠-٢٠٠٨)

تبين هذه الخطوط أنماط الحكومات في البلدان الخمسة والثلاثين المنتجة للنفط على المدى الطويل.

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفريلاند ٢٠١٠

هذا يعني أن الدول الغنية بالنفط شكلت نسبة تصاعدية من بقية الدول الاستبدادية في العالم، ففي عام ١٩٨٠ كانت نسبتها تزيد قليلاً عن ٢٥٪ (٢٧ من أصل١٠٣ دولة)، بينما زادت نسبتها عام ٢٠٠٨ عن ٤٠٪ (٣٠ من أصل ٧٤ دولة). بالنسبة لمؤيدي الديمقراطية والمدافعين عنها، لقد ازدادت تأثيرات النفط بروزاً وانعكست سلبا على الحريات العامة في العالم[١].

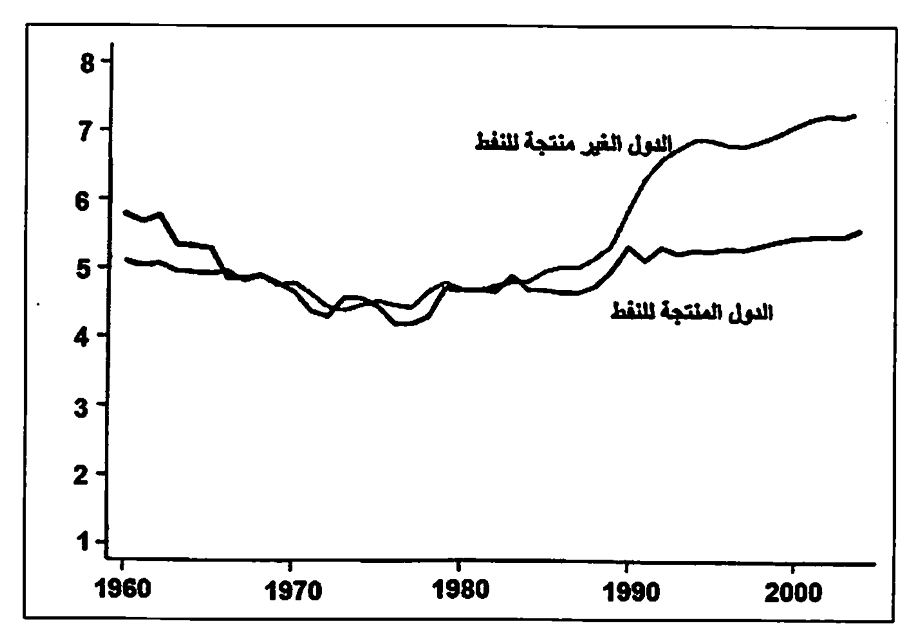
هل كان للنفط أي تأثيرات مناوئة للديمقراطية قبل عام ١٩٨٠؟ يصعب التأكد من هذا الأمر، فحسب التحليل الارتدادي في الملحق ١,٣، يعتمد الموضوع علىٰ كيفية قياس الديمقراطية. باستخدام مؤشر واحد، كان للنفط تأثيرات سلبية مهمة على الديمقراطية، لكنها أصبحت أكثر اعتدالاً بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ عندما كانت المتغيرات الاولى تحت السيطرة، في حين لم يكن للنفط أي تأثير على الإطلاق باستخدام مؤشر آخر[٢].

---

(١) انظر، على سبيل المثال ، دياموند ٢٠٠٨.

(٢) مارشال و جاغرز ٢٠٠٧؛ برجيفورسكي وآخرون ٢٠٠٠.

لعل الشكل ٣,٤ يقدم إجابةً أكثر بساطةً، إذ يعقد مقارنة بين متوسط النقاط التي أحرزتها الديمقراطية في البلدان المنتجة للنفط على المدى الطويل وبين متوسط النقاط التي أحرزتها كل البلاد الأخرى. نقاط الديمقراطية تتراوح من ١ إلى ١٠، مع العلم أن ارتفاع مستوى النقاط يشير إلى ديمقراطية أكبر. تستند الأرقام إلى مقياس يدعى «نظام الحكم ٤» (Polity IV)) ويستخدم. على نطاق واسع لتقدير مدى انتشار الحريات والديمقراطية[1]. حتى أوائل الثمانينيات، كانت النقاط التي تحرزها الدول النفطية والدول غير النفطية على صعيد الديمقراطية متطابقة تقريباً، لكن منذ تلك الفترة أخذت الفجوة تتسع على نحو مطرد.



الرسم البياني ٣,٤ مستويات الديمقراطية على مر السنين ١٩٦٠ - ٢٠٠٤

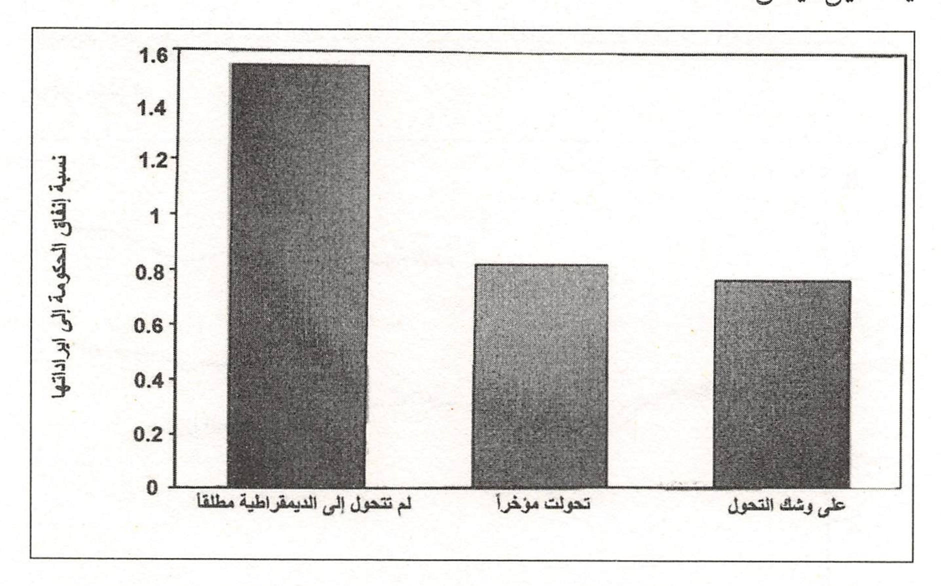
يبين الخطان متوسط النقاط التي أحرزتها البلدان المنتجة للنفط على المدى الطويل (الخط الأسود) والبلدان غير المنتجة للنفط (الخط الرمادي) على مقياس نظام الحكم. أعيد تنظيم المقياس بحيث أصبح يتدرج من ١ - ١٠، مع العلم أن الأرقام الأعلى تشير إلى ارتفاع نسبة الديمقراطية والحريات العامة.

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب مارشال وجاغرز ٢٠٠٧.

(١) مارشال وجاغرز ٢٠٠٧.

الإنفاق والإيرادات

توجد أيضاً بعض الدلائل على أن الدول الاستبدادية التي ترتفع فيها نسب الإنفاق الحكومي مقارنةً بالإيرادات تقل احتمالات تحولها إلى الديمقراطية. لسوء الحظ، يندر توفر أرقام دقيقة عن الإنفاق والإيرادات، مما يجعل هذه الحجة صعبة التقويم. وفقاً للنموذج، ما يهم أكثر هو القدرة على إدراك طبيعة الإيرادات الحكومية الحقيقية، لا الإيرادات الفعلية- وبدون إجراء مسوح يستحيل قياس هذه[1].



الشكل ٥ ,٣: نسب إنفاق الحكومة إلى إيراداتها في الأنظمة الاستبدادية ١٩٧٠ - ٢٠٠٨

تمثل هذه المستطيلات البيانية إنفاق الحكومة على الاستهلاك كما ورد بوصفه جزءاً من إيراداتها بحسب البيانات التي أوردتها. كل المقاييس هي لبلدان خاضعة لحكم استبدادي وتقارن بين بلدان لم تتحول مطلقاً إلى الديمقراطية (المستطيل الايسرالأيسر) ، و بلدان تحولت مؤخراً إلى الديمقراطية (المستطيل الأوسط)، وبلدان كانت على مسافة سنة واحدة من التحول إلى الديمقراطية (المستطيل الأيمن) .

المصادر: من حساب البيانات المالية للبنك الدولي، بدون تاريخ؛ وبيانات الديمقراطية الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠.

---

(١) أناقش مشكلات هذه البيانات بمزيد من الإسهاب في ملحق الفصل الثالث.

مع ذلك، تقدم البيانات المتوفرة عن الإيرادات والإنفاق الحكومي إيحاءات مهمة. يعقد الشكل ٥,٣ مقارنة بين نسب الإنفاق الحكومي مقارنةً بالإيرادات لدول استبدادية لم تتحول مطلقاً إلى الديمقراطية (العمود الأول) وبين النسب ذاتها في دول أصبحت لاحقاً ديمقراطية (العمود الثاني). في البلدان التي لم تتحول مطلقاً إلى الديمقراطية، بلغت النسب الضعف تقريبا، في حين أن نسب الإنفاق إلى الإيرادات لهذه المجموعة الثانية في العام الذي سبق تحولاتها إلى الديمقراطية (العمود الثالث) كانت حتى أكثر انخفاضاً.

هل الحكام المستبدون المدعومون بالنفط ينفقون حقاً هذه الإيرادات الإضافية لشراء الدعم الشعبي، أم تراها ببساطة تضيع ويبتلعها الفساد؟ إن سرية إيرادات النفط تجعل من هذا سؤالاً تصعب الإجابة عليه[1]، لكن ثمة دلائل معتبرة على أن الحكام المستبدين ينفقون أموالاً طائلةً لتلبية مطالب شعبية. البلدان التي يعد نصيب الفرد فيها من الثروة النفطية كبيراً، مثل ممالك شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط، توفر لمواطنيها مجموعة رائعة من المزايا، بما في ذلك التعليم المجاني الذي يتضمن حتى التعليم الجامعي، والرعاية الصحية المجانية، والمواد الغذائية المدعومة، والإسكان المدعوم. عندما انهارت أسعار النفط في ثمانينيات القرن العشرين، حاولت الحكومة السعودية رفع الضرائب وتخفيض كثير من أوجه الدعم، لكن بعد تعرضها لانتقادات شعبية على نطاق واسع، تراجعت عن التدبيرين كليهما[2]. وفي معرض استجابتها للانتفاضات الشعبية عام ٢٠١١، عرضت كل حكومات الشرق الأوسط تقريباً على مواطنيها إعانات جديدة. في الدول الغنية بالنفط، كانت هذه العروض أكثر سخاءً وعلى ما يبدو، خارج نطاق ليبيا، أكثر جدوى وفاعلية.

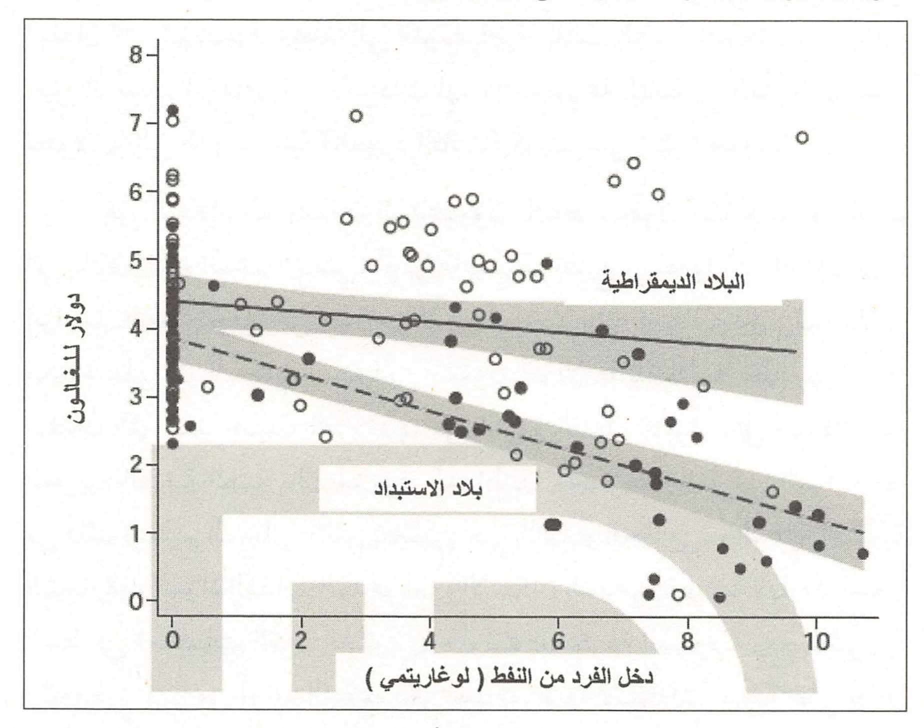
كثير من الحكومات التي تتمول من النفط تدعم أسعار الوقود، مع أن هذا الدعم قد يكون باهظ التكلفة ومدمرا اقتصادياً وكارثيا للبيئة. في إيران شبه

---

(١) قد يخفي تبديد الأموال في إنفاقات عامة- على مشاريع باهظة الكلفة لكنها عديمة الجدوى- فوائد ومزايا سياسية مهمة. انظر روبنسون وتورفيك ٢٠٠٥.

(٢) تشاودري ١٩٩٧. أسهمت عوامل عديدة أخرى إلى جانب النفط في بقاء النظام الملكي السعودي. انظر هرب ١٩٩٩؛ وهيرتوغ ٢٠١٠.

الديمقراطية، دعم البنزين والكهرباء يكلف الحكومة- في إيرادات كان يمكن أن تجمعها لو بيعت الطاقة بأسعار السوق- مبالغ غير عادية بلغت ٢٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي في العامين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أو ما يعادل ٣,٢٧٥ دولاراً أمريكياً تقريباً للأسرة المكونة من أربعة أفراد.[1]



الشكل ٦,٣: دخل النفط وأسعار البنزين (٢٠٠٦)

تمثل الدوائر الصغيرة المجوفة البلدان الديمقراطية، والدوائر الصغيرة الصماء البلدان الخاضعة لحكم استبدادي.

المصادر: من حساب بيانات أسعار البنزين التي أعدتها وكالة التعاون التقني الألمانية عام ٢٠٠٧؛ وبيانات الديمقراطية في كتاب شيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠.

إن رغبة المواطنين في الحصول على بنزين رخيص الثمن لا ينبغي أن تثير الاستغراب في البلدان المنتجة للنفط. لكن المثير للدهشة أن هذا الدعم

(١) صندوق النقد الدولي ٢٠٠٨.

يميل لأن يكون أكبر حجماً في الدول الاستبدادية- حيث يفترض أن تكون الحكومات أكثر عزلةً عن الرأي العام- منها في الدول الديمقراطية.

يعرض الشكل ٦, ٣ الارتباطات بين دخل النفط وأسعار البنزين في الدول الاستبدادية والدول الديمقراطية. يبين المحور الأفقي دخل البلد النفطي، بينما يبين المحور العمودي سعر (بالدولار) غالون البنزين عام ٢٠٠٦. تمثل الدوائر الصماء البلدان غير الديمقراطية، والدوائر الجوفاء البلاد الديمقراطية. في كلا نموذجي الدول، تميل البلدان التي تنتج نفطاً أكثر إلى دعم سعر الغاز بقدر أكبر. لكن الميل نحو الدعم أقوى بين الدول الاستبدادية (الخط الأسفل) التي تنزع إلى إبقاء أسعار البنزين عندها أكثر انخفاضاً. تمثل تركمانستان البلد الأكثر تطرفاً في هذا المضمار، حيث توجد حكومة قمعية إلى أبعد الحدود لكنها توفر البنزين لمواطنيها بسعر سِنْتَيْن فقط للغالون، إضافةً إلى الكهرباء مجاناً.

لماذا ينفق الحكام المستبدون بسخاء كبير على دعم الوقود؟ قد يتمثل أحد الأسباب في أن إلغاء الدعم قد يؤدي إلى إثارة مظاهرات عارمة يحتمل أن تعرض القادة الاستبداديين للخطر أكثر من القادة الديمقراطيين. في شهر أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٧، اندلعت احتجاجات في بورما بدأت بمسيرات ضد تخفيض الدعم للوقود سرعان ما تحولت إلى مظاهرات مناوئة للمجلس العسكري. وأحداث الشغب التي شهدتها الكاميرون في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٨ اندلعت احتجاجاً على رفع الدعم عن الوقود، إلا أنها تصاعدت متحولةً إلى حملة طالبت بإبطال تعديل دستوري يجيز للرئيس البقاء في منصبه. وفي نيسان/ إبريل عام ٢٠١٠، تجمعت الحشود في قيرغيزستان بدايةً للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود ثم أطاحت في نهاية المطاف برئيس الدولة. القادة المستبدون لديهم سبب وجيه لإبقاء أسعار الغاز منخفضة.

السرية

يبدو أن سرية الحكومة، على الرغم من صعوبة قياسها، تلعب دوراً خاصاً في إبقاء الحكام المتمولين من النفط في السلطة.

إحدى طرق قياس السرية المالية لبلد ما تكون باستخدام مؤشر الموازنة المفتوحة، الذي يقيس الشفافية المالية لخمس وثمانين حكومة وطنية، استناداً إلى تحليل إحدى وتسعين سمة بارزة وملحوظة من سمات ميزانياتها، بما فيها وتيرة الكشف عن الوثائق المهمة للموازنة، وشمولية هذه الوثائق، والدور الذي يلعبه مدققو حسابات الحكومة. تتدرج الحكومات في مؤشر الموازنة المفتوح على سجل نطاقه من صفر إلى مائة، وكلما ارتفع الرقم دل على أن الميزانية ذات شفافية أكبر.[1]

يبين الجدول ٣,٣ تصنيفات البلدان المنتجة وغير المنتجة للنفط عام ٢٠٠٨. على وجه الإجمال، كانت تصنيفات البلدان المنتجة للنفط مماثلة تقريباً لتصنيفات البلدان غير المنتجة. ولكن عندما ينظر إلى الدول الديمقراطية والدول الاستبدادية على نحو منفصل نجد نمطاً واضحاً: بين البلدان الاستبدادية، تبقى ميزانية الدول المنتجة للنفط أقل شفافيةً؛ أما بين البلدان الديمقراطية، فالدول المنتجة للنفط أكثر شفافية إلى حد ما، على الرغم من أن الفارق الأخير ليس مهما إحصائيا.

الجدول ٣,٣

شفافة الميزانية ، ٢٠٠٨

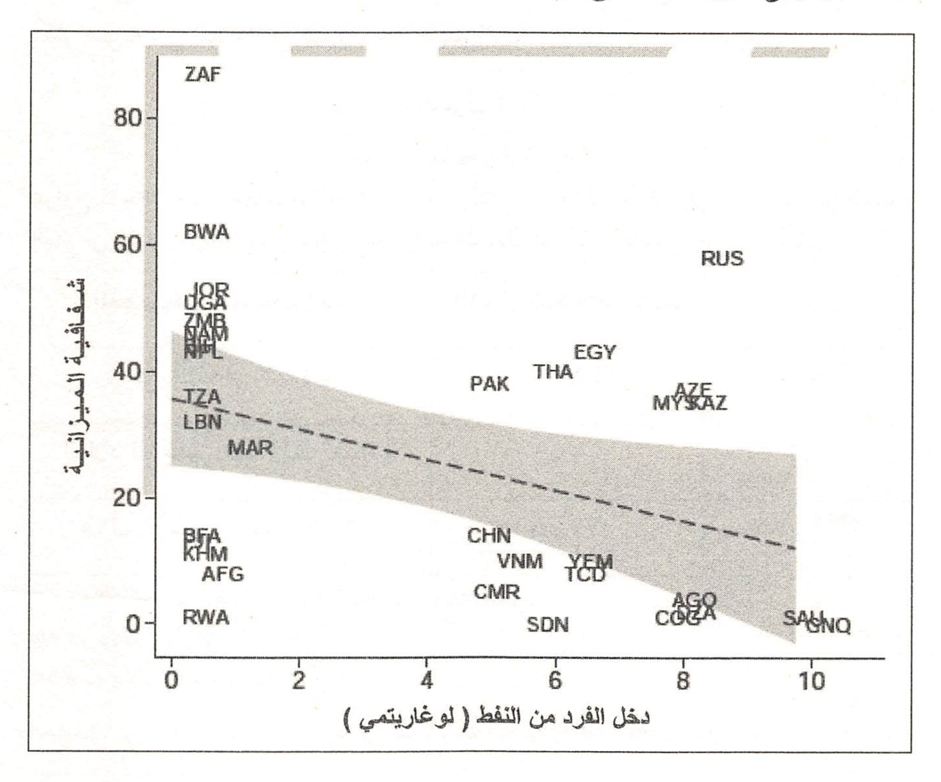
علامات شفافية الميزانية من صفر إلى مائة، العلامة الأعلى تشير إلى شفافية أكبر			
	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
كل البلدان	٣٩,٦	٣٩,٦	٠,٣
البلاد الديمقراطية فقط	٤٣,٣	٥٦,٥	١٣,٢
بلاد الاستبداد فقط	٣٣,٤	١٨,٩	-١٤,٥*

* ذو دلالة إحصائية عند ٥ ٪ وفقاً لاختبار ويلكوكسون مان ويتني ثنائي العينات.

المصدر : مستمدة من بيانات منظمة شراكة الميزانية الدولية ٢٠٠٨

(١) تقدم مؤسسة الشراكة الدولية للميزانية مؤشر الموازنة المفتوحة. لمزيد من المعلومات عن هذا المؤشر اللافت ، انظر الموقع: http://www.opebudgetindex.org

يدرج الشكل ٣,٧ بيانياً على المحور الرأسي النقاط التي أحرزتها الدول الاستبدادية على مقياس شفافية الميزانية، ويدرج على المحور العمودي دخلها من النفط. كلما تعاظمت الثروة النفطية، أضحت الميزانية أكثر سريةً. في الدول الإفريقية المنتجة للنفط تبدو سرية الميزانية واضحة وصارخة على نحو استثنائي: أربع من دول المنطقة الخمس الأكثر افتقاراً للشفافية- أنغولا وتشاد ونيجيريا والكاميرون- هي من الدول النفطية المهمة. أما الدول الخمس الأكثر شفافية- جنوب إفريقيا وبوتستوانا وزامبيا وأوغندا وناميبيا- فلديها القليل من النفط أو ليس لديها نفط على الإطلاق.



الشكل ٣,٧ : النفط وشفافية الميزانية في الدول الاستبدادية (٢٠٠٨)

يتضمن هذا الشكل البلدان الاستبدادية فقط.

تتدرج النقاط الممنوحة لمدى شفافية الميزانية بين ٠-١٠٠، وتشير النقاط الأعلى إلى شفافية أكبر.

المصدر: البيانات المتعلقة بشفافية الميزانية مستمدة من منظمة شراكة الميزانية الدولية ٢٠٠٨

يمكن فحص القيود المفروضة على وسائل الإعلام باستخدام مؤشر حرية الصحافة الذي يصنف جميع البلدان على مقياس من واحد (الرقابة الكاملة) إلى مائة (حرية الصحافة الكاملة)[1]. كما يبين الجدول ٤ , ٣، عندما ينظر إلى كل البلدان مجتمعةً - الديمقراطية و الاستبدادية على حد سواء - نجد أن حرية الصحافة أقل بكثير في الدول النفطية. أما عندما تُفْصَلُ الدول الديمقراطية عن دول الاستبداد ، فلا يوجد للثروة النفطية تأثير واضح على حرية الصحافة بين الدول الديمقراطية (الصف الثاني من الجدول)؛ أما بين دول الاستبداد، فالنفط يرتبط مع وجود قدر أكبر من الرقابة. الديكتاتوريات التي تتمول من النفط هي أكثر سريةً من تلك التي تتمول من الضرائب.

الجدول ٤ , ٣

حرية الصحافة ٢٠٠٦

تتراوح درجات حرية الصحافة من ١- ١٠٠، وتشير الدرجات الأعلى إلى قدر أكبر من الحرية. المقياس مستمد من المقياس الأصلي مقلوبا بحيث تدل الدرجات الأعلى على نتائج أفضل.

الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
كل البلدان ٥٤,٠	٤٤,٥	-٩,٥***
البلاد الديمقراطية فقط ٦٥,٧	٦٧,٠	١,٣
دول الاستبداد فقط ٣٥,٥	٢٥,٨	-٩,٧***

* ذو دلالة إحصائية عند ١٠٪ وفقاً لاختبار أحادي الطرف

** ذو دلالة إحصائية عند ٥٪

*** ذو دلالة إحصائية عند١٪

المصدر: من حساب البيانات الواردة في تقرير بيت الحرية (Freedom House) لعام ٢٠٠٧

---

(١) جورجي إيغوروف وسيرغي غورييف وكونستانتين سونين (٢٠٠٧) أنشؤوا لأول مرة رابطاً بين النفط والافتقار إلى حرية الصحافة. أنطوان هيوتي و روث كارليتز (٢٠٠٩) درسا بعناية ميل البلدان التي تعتمد على الموارد لأن تكون ميزانياتها أقل شفافيةً. مؤشر حرية الصحافة مصنف من قبل بيت الحرية (Freedom House)، و هو متاح على الموقع:

http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=16

وقد قلبت المقياس رأساً على عقب لجعله متسقاً مع مقاييس أخرى خاصة بنوعية الحكومة.

ثمة دليل إضافي على انفتاح الحكومة. تشير الحجة التي سقتها بشأن النفط والديمقراطية إلى أن الحكومات سوف تكون نسبياً أكثر حرصاً على الإعلان الرسمي عن حجم إنفاقها (لأن الإنفاق يتمتع بشعبية واسعة بين عامة المواطنين)، إلا أنها أشد ممانعةً للإعلان عن حجم الإيرادات التي تجمعها. كما تشير الحجة إلى أن دول النفط تحديدا أكثر كرهاً للكشف عن إيراداتها. يعرض الجدول ٥,٣ نسبة البلدان التي قدمت معلومات عن إيراداتها ونفقاتها في عام ٢٠٠٦- وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات مكتملة نسبياً من البنك الدولي. يبرز هنا نموذجان واضحان: الأول أن إعلان كل الدول عن نفقاتها أرجح من إعلانها عن إيراداتها: والثاني أنه حتى على الرغم من أن نسبة الدول المنتجة للنفط التي أعلنت عن نفقاتها كانت مرتفعة ومماثلة لنسبة الدول غير المنتجة للنفط، إلا أنها كانت جوهريا أكثر تكتماً بشأن إيراداتها.

الجدول ٥,٣

توفر البيانات المالية (٢٠٠٦)

تظهر الأرقام النسبة المئوية للبلدان التي زودت البنك الدولي ببيانات عن «إيرادات الحكومة» و«استهلاك الحكومة» لسنة ٢٠٠٦.

	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
بيانات عن إيرادات الحكومة	٦٤	٥٠	-١٤*
بيانات عن إنفاق الحكومة	٩٠	٨٩	-١

* ذو دلالة إحصائية عند ١٠٪ في اختبار ويلكوكسون- مان- ويتني ثنائي العينات.

المصدر: من حساب بيانات البنك الدولي، بدون تاريخ.

الدولة النفطية السوفياتية

تأتي الأمثلة الأكثر شهرة على الأنظمة الاستبدادية المدعومة بالنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمنطقة الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. مقارنة بهذه الدول، لا يعرف الكثير عن الاتحاد السوفياتي، مع أنه ثاني أكبر منتج للبترول في العالم على امتداد حقبة زمنية غطت جزءًا كبيراً من

تاريخه، ومع أن حكومته كانت تعتمد على عائدات النفط لتعزيز الدعم الشعبي في المراحل الحاسمة.

يوضح الفصل الثاني من هذا الكتاب كيف أن سيطرة معظم الحكومات الغنية بالنفط على صناعاتها النفطية كانت ضعيفة قبل سبعينيات القرن العشرين. لكن الاتحاد السوفياتي أمّم صناعته النفطية مباشرةً بعد الثورة الروسية عام ١٩١٧، وساعدت إيرادات النفط الناتجة عن هذا التـأميم الحكومات السوفياتية المتعاقبة على تمويل طيف واسع من المشاريع الاجتماعية، ودعم الاقتصاد السوفياتي الفاقد للفاعلية إلى حد بعيد. مع ذلك كان إنتاج النفط عاجزاً عن مواكبة توسع الاقتصاد، ومع أوائل خمسينيات القرن العشرين، وفقاً لأحد الخبراء، كانت إمدادات النفط المحدودة قد أصبحت أضعف نقطة في الاقتصاد السوفياتي.[1]

في الستينيات، حول اكتشاف آبار نفط جديدة وافرة الإنتاج في سيبيريا الاتحاد السوفياتي إلى مُصَدّر رئيس للنفط. عندما بدأت الأسعار ترتفع بعد عام ١٩٧٣، غص الكرملين فجأةً بالأموال، وشكل النفط ٨٠٪ من المكاسب السوفياتية من العملة الصعبة بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٥.

وفقاً للمؤرخ ستيفن كوتكين، استخدمت القيادة السوفياتية ما كسبته من النفط في السبعينيات وأوائل الثمانينيات لتمويل غزو أفغانستان، وتحصين حلفائها في أوروبا الشرقية، وتمويل بنية عسكرية ضخمة. محلياً، أنفقت أموال النفط في دفعِ رواتب أعلى ومنح امتيازات أفضل للنخبة السوفياتية دائمة التوسع. ومَوّلَ النفط شراء تكنولوجيا غربية لصناعة السيارات، وألياف صناعية، ومنتجات أخرى للمستهلكين، إضافةً إلى أعلاف غربية للماشية والحيوانات السوفياتية. في المستقبل، أضحى سكان الاتحاد السوفياتي ينظرون إلى الوراء و قد اعتراهم حنين إلى عهد]ليونيد[بريجنيف، متذكرين وفرة النقانق التي كانت متاحةً في متاجر الدولة بأسعار مدعومة. بدا النفط و كأنه أنقذ الاتحاد السوفياتي في السبعينيات، بيد أن كل ما فعله كان مجرد تأجيل القدر المحتوم.[2]

---

(١) هاسمان ١٩٥٣، ص: ١٠٩.

(٢) كوتكين ٢٠٠١، ص: ١٦.

بعد أن بلغ ارتفاع أسعار النفط ذروته عام ١٩٨٠، انخفضت الأسعار أكثر من ٧٠٪ في السنوات الست اللاحقة، وانخفضت معها الإيرادات السوفياتية من النفط؛ الأمر الذي سبب أزمة اقتصادية وسياسية أدت في نهاية المطاف إلى انهيار الحكم السوفياتي. وكما يشير كليفورد غادي وباري ايكس:

بني النظام السوفياتي بأكمله على افتراض وجود تيار مستمر من ريع الموارد المتاحة لمواصلة مسيرته. وبمجرد أن تأسست هذه البنية غير القابلة للحياة من حيث الجوهر كان لا بد من حقنها بالموارد على الدوام لإبقائها على قيد الحياة.[١]

في العامين ١٩٨٥- ١٩٨٦، حاول القادة السوفيات تعزيز الإيرادات عبر زيادة الإنتاج، لكن كان معظم الآبار ذات الإنتاج الوافر قد استغل بشكل جائر، وعلى الرغم من اتخاذ تدابير مستميتة، بدأ إنتاج النفط ينخفض جاعلاً الأزمة تتفاقم. من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩١، انخفض إنتاج النفط بنسبة ٢٥٪- بالتوازي مع ارتفاع متواضع للأسعار، مما جعل الحكومة تعاني نقصاً شديداً في العملة الصعبة.

ساعدت الأزمة الاقتصادية السوفياتية في إقناع ميخائيل غورباتشوف- الذي أصبح سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي في آذار/ مارس ١٩٨٥- بتبني أمرين معاً: إصلاحات اقتصادية ترخي قبضة الدولة المتحكمة بالاقتصاد (بيريسترويكا)، وإصلاحات سياسية تسمح بإجراء انتخابات تنافسية بالنسبة لكثير من الوظائف المحلية والوطنية، وبقدر أكبر من حرية الصحافة، وبمزيد من الحرية للجمعيات والاتحادات (غلاسنوست).

مع ذلك، بدون توفر ما يكفي من العملة الصعبة لتزويد المواطنين بالسلع الأساسية، خاصة المواد الغذائية، لا البيريسترويكا ولا الغلاسنوست كانا كافيين لاستمرار النظام السوفياتي.[٢] في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٠،

---

(١) غادي وإيكس ٢٠٠٥، ص: ٥٦٩.

(٢) يعتقد عدد من الباحثين الآن أن (البيريسترويكا) نفسها أدت إلى زوال الاتحاد السوفياتي. أعرب عن امتناني لـ دانييل تريسمان لإشارته إلى هذه النقطة.

انعقد لقاء ضم أعضاء مجلس الوزراء، وكبار المسؤولين في الحكم ناشد فيه بعضهم بعضاً التماس سبل زيادة إنتاج النفط درءاً للكارثة الاقتصادية والسياسية. يوري ماسليكوف، رئيس هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان) أوضح ما حدث:

نحن نفهم أن المورد الوحيد للعملة الصعبة هو النفط طبعاً، لذلك سأتقدم بهذا الاقتراح: أشعر أنه يتعين علينا... أن نتخذ أقصى التدابير التي ترمي إلى إنتاج كميات إضافية من النفط، مهما كانت حالة معدات الحفر و تجهيزاته... لدي إحساس داخلي يشعرني بأننا مالم نتخذ كل القرارات الضرورية الآن، فقد نمضي السنة المقبلة بطريقة لم تخطر لنا حتى في الخيال... قد تنتهي الأمور في البلاد الاشتراكية على نحو ينطوي على أخطار كبرى. وهذا سيؤدي بنا إلى انهيار حقيقي، لا بالنسبة لنا فقط، بل لنظامنا برمته.[1]

في غياب إيرادات نفطية لتمويل الاقتصاد الاشتراكي - وتزويد المواطنين، بغض النظر عن مدى افتقار العملية إلى الكفاءة والفاعلية، بكل المواد الأساسية تقريباً- تضاءلت سلطة الحكومة تدريجيا حتى كانون أول/ ديسمبر١٩٩١، حين انهارت تماماً. عندما بلغت صناعة النفط ذروتها عام ١٩٨٠، كان الاتحاد السوفياتي يحقق دخلاً من إنتاج النفط والغاز يبلغ ٣,١٠٠ دولار للفرد الواحد. انخفض هذا الدخل عام ١٩٩١ بمقدار الثلثين تقريباً وصولاً إلى ١,٠٥٠ دولارا للفرد.

المؤسف أن نهاية الاتحاد السوفياتي لا تعني نهاية الأزمة الاقتصادية لروسيا الحالية. عندما هبطت الأسعار إلى عشرة دولارات للبرميل عام ١٩٩٨، هبط دخل روسيا من النفط إلى حوالي ٤٧٥ دولارا للفرد - فاقداً حوالي ٨٥٪ تقريباً من قيمته حين بلغ الذروة عام ١٩٨٠- فأفلست الحكومة وتخلفت عن إيفاء ديون مستحقة بمليارات الدولارات لقاء قروض محلية.

الاستثناء الأمريكي اللاتيني

تظهر دراسة مهمة أعدها ثاد دانتغ أن أمريكا اللاتينية بدت غير متأثرة

(١) نقلاً عن غايدار ٢٠٠٨، ص: ١٦٤.

بقوى البترول المناوئة للديمقراطية.[1] تأمل من جديد الجدول ٢,٣، الذي يعرض أكبر عشر دول منتجة للنفط تحولت إلى الديمقراطية منذ عام ١٩٥٠. الدول الخمس التي حققت تحولاً ناجحاً إلى الديمقراطية كانت جميعها في أمريكا اللاتينية: فنزويلا (١٩٥٨) وبوليفيا (١٩٨٢) والأرجنتين (١٩٨٣) والمكسيك (٢٠٠٠) والإكوادور (٢٠٠٢). على النقيض من ذلك، كل البلاد المنتجة للنفط في أمريكا اللاتينية (شأنها شأن البلدان غير المنتجة للنفط فيها) هي الآن بلاد ديمقراطية. الجداول المتقاطعة في الصفوف السفلى من الجدول ١,٣ تحكي القصة ذاتها: في أمريكا اللاتينية، كان احتمال تحول الدول النفطية إلى الديمقراطية يزيد عن ضعفي احتماله في الدول غير النفطية، في حين أن احتمال تحول الدول غير النفطية إلى الديمقراطية في باقي دول العالم كان أكثر من أربعة أضعاف احتماله في البلدان النفطية.

هناك عدة طرق لتفسير أسباب شذوذ أمريكا اللاتينية عن القاعدة. يقول دانئغ إن النفط يعوق الديمقراطية فقط في البلدان التي لديها مستويات منخفضة من التفاوت الاجتماعي، أما في البلدان التي لديها مستويات مرتفعة من التفاوت الاجتماع، مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية، فإن النفط يُسَرّعُ وتيرة التحول إلى الديمقراطية عبر تخفيف حدة القلق لدى النخب الثرية من أن تؤدي الديمقراطية إلى مصادرة ملكياتهم الخاصة.[2]

هذا استنتاج مقنع لكن يصعب اختباره اختباراً دقيقاً بسبب ندرة البيانات العالمية عن التفاوت الاجتماعي، ولأن التفاوت الاجتماعي يقاس بطرائق تختلف من بلد لآخر. أضف إلى ذلك أن بيانات التفاوت الاجتماعي مفقودة بالنسبة لكثير من البلدان المنتجة للنفط في العالم، فكلما تعاظم دخل النفط في بلد من البلدان، قلت فيه المعلومات التي تكشف عن مستويات التفاوت الاجتماعي.[3]

قد يكون التفسير البديل أن النفط يعوق الديمقراطية فقط في البلدان

---

(١) دانينغ ٢٠٠٨.

(٢) المرجع ذاته (دانينغ ٢٠٠٨).

(٣) هذه سمة أخرى من سمات السرية غير العادية لدول النفط.

التي لا تتوفر لديها خبرة ديمقراطية سابقة.[1] وفقاً للنموذج المدرج في موضع سابق من هذا الفصل، يجعل النفط الحكام المستبدين أكثر شعبيةً لأن بوسعهم أن يخفوا الحجم الحقيقي لإيرادات حكومتهم من النفط إلى حد ما. إن كان البلد قد خبر حكماً ديمقراطياً في الماضي، فقد يجد الحكام المستبدون أن أمر إخفاء هذه الإيرادات هو أشد صعوبةً: فالمواطنون سوف يعلمون بالفعل الحجم الحقيقي لثروة بلدهم البترولية، من قدرتهم السابقة على الوصول إلى الصحافة الحرة، مما يجعلهم أكثر تشككاً في ادعاءات الحاكم المستبد.

إن كان هذا صحيحاً، فالثروة النفطية تحول دون تحقق التحولات الديمقراطية فقط في البلدان التي لم يخبر مواطنوها حكماً ديمقراطياً على الإطلاق. في الواقع، معظم الدول المنتجة للنفط في أمريكا اللاتينية، بما فيها الأرجنتين وبوليـڤيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والإكوادور والبيرو، تناوبت عليها في ما مضى حقب من الديمقراطية. المكسيك التي لم تخبر في السابق حكماً ديمقراطياً، كانت أبطأ بلدان تلك المنظومة في تحولها إلى الديمقراطية. الدولة الأضخم إنتاجاً للنفط في إفريقيا والتي حققت تحولاً ديمقراطياً، نيجيريا، كانت قد خبرت الديمقراطية في أول عهدها بوصفها دولة منتجة للنفط. هناك دليل إحصائي أيضاً في الملحق على أن خروج أمريكا اللاتينية عن القياس يمكن أن يعزى، جزئياً على الأقل، إلى الخبرة الديمقراطية السابقة التي تتوفر عليها غالبية دول أمريكا اللاتينية المنتجة للنفط. أياً كان السبب، فإن دانينغ محق: النفط مرتبط بمزيد من الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، وبديمقراطية أقل في بقية البلدان النامية في العالم.

هل تعوق/تضر الثروةُ النفطيةُ بالدول الديمقراطية؟

هل تتسبب الثروة النفطية في جعل الدول الديمقراطية أقل ديمقراطيةً؟ للوهلة الأولى، يبدو النموذج موحياً بـ«لا»: إن كان النفط يعزز شعبية الحكومة حيث ينبغي، إذن يجب أن يعزز الحكومات الاستبدادية والديمقراطية على حد

(١) أنا ممتن لـ توليا فاليتي لاقتراحها هذه الفكرة.

سواء. وقد توصلت دراسات إحصائية عديدة إلى أن إيرادات النفط تميل إلى مد يد العون للدول الديمقراطية لتبقى ديمقراطية.[1]

إلا أن نظرةً أكثر تفحصاً تشير إلى وجود جواب أكثر تعقيداً. وفقاً للنموذج، يساعد النفط في تعزيز أوضاع أصحاب المناصب والسلطة، بصرف النظر عن البلد سواء أكان استبدادياً أم ديمقراطياً. بوسعنا أن نفترض أن الحكام المستبدين المتمكنين في السلطة يرغبون في أن تبقى بلادهم استبدادية، حيث يعينهم ذلك على البقاء في السلطة. لكن أصحاب المناصب الديمقراطيين المتمكنين في السلطة قد لا يرغبون، بالضرورة، في بقاء بلادهم ديمقراطية، بل قد يحاولوا في الواقع البقاء في السلطة ردحاً أطول من الزمن عبر جعل بلادهم أكثر استبداداً.

لا يتحتم أن تكون كل الدول الديمقراطية عرضة هذا الخطر على حد سواء. تميل الدول الديمقراطية الغنية إلى وضع قيود أكثر فاعليةً على السلطة التنفيذية، ويرجع ذلك إلى التأثير الأكبر لبرلماناتها ومحاكمها، بينما تكون المجالس التشريعية والمحاكم والقيود المفروضة على السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية الأقل ثراءً عادة أضعف. في الدول الديمقراطية النفطية الغنية، يفترض أن تحول أنظمة الضوابط والتوازنات دون تجميع أصحاب المناصب كثيراً من السلطة بأيديهم، بحيث تكفل موازنة القوة الاقتصادية التي يأتي بها النفط إلى صاحب المنصب. لكن في الدول الديمقراطية الفقيرة ومتوسطة الدخل، يمكن أن تساعد الثروة النفطية أصحاب المناصب في مراكمة ما يكفي من النفوذ السياسي لتفكيك أنظمة الضوابط والتوازنات التي كان من شأنها إبقاء حكومتهم ديمقراطية .

ينطوي هذا الأمر على أن الثروة النفطية يمكن أن تجعل الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض أقل ديمقراطيةً. لكن ربما لا يوجد الكثير من الدول الديمقراطية المنتجة للنفط ذات دخل المنخفض والمتوسط لاختبار هذا الزعم بقدر كاف من الثقة. مع ذلك، ثمة دليل ضعيف يدعم هذا الزعم في الجدول ٦ ,٣، الذي يبين المعدل السنوي للفشل الديمقراطي- أي الاحتمال السنوي لتحول

(١) سميث ٢٠٠٧؛ وموريسون ٢٠٠٩.

الحكومات الديمقراطية إلى حكومات ديكتاتورية- في جميع البلدان من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٨. إجمالاً، كانت حالات الفشل الديمقراطي أقل شيوعاً في البلدان المنتجة للنفط، على الرغم من أن الفارق ليس مهماً إحصائيا (الصف الأول من الجدول). وحتى لدى تقسيمنا البلدان وفقاً لمعيار الثروة (الصفان الثاني والثالث من الجدول)، نجد أن حالات الفشل الديمقراطي في الدول النفطية لا تختلف جوهرياً عن حالات الفشل الديمقراطي في الدول غير النفطية.

ما زلنا بحاجة لتفسير عامل الوقت وفهمه. رأينا سابقاً أنه كان للنفط تأثيرات قوية مناوئة للديمقراطية بعد الأحداث التحويلية التي شهدتها حقبة سبعينيات القرن العشرين. يبين الصفان الرابع والخامس من الجدول أن حالات الفشل الديمقراطي كانت أقل حدوثاً وتواتراً في دول النفط من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٩. منذ عام ١٩٨٠، أضحت تلك الحالات أكثر تواتراً في دول النفط مسجلةً فارقاً طفيفاً، لكن هذا الفارق ليس مهماً إحصائيا هنا أيضا.

عندما نضع هذين العاملين معاً- أي حين ننظر إلى الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض منذ عام ١٩٨٠ (الصف السادس من الجدول)- تصبح حالات الفشل الديمقراطي أكثر حدوثاً بين الدول النفطية على نحو ملفت، على الرغم من أن الفارق يقف عند عتبة الأهمية الاحصائية لكنه لا يتخطاها، وذلك وفقاً لاختبار أحادي الطرف.

بينت في الملحق أنه بمجرد أن نتحكم بالمتغيرات الملتبسة، تصبح الصلة بين النفط وحالات الفشل الديمقراطي- بخاصة في البلاد ذات الدخل المنخفض، ولا سيما بعد عام ٩٨٠- ذات دلالة إحصائية.[١]

يبقى عدد الدول الديمقراطية المنتجة للنفط خارج إطار الدول الصناعية الغنية قليل، مما يصعب معه التأكد من أن هذه الارتباطات ذات مغزى. لكن على مستوى دراسة الحالة، هناك مؤشرات على أن النفط عزز قوة موقف

(١) يتساوق هذا مع العمل الذي أداه كل من نيثن جنسن وليونارد وانتشكون (٢٠٠٤)، الذي يبين أن النفط أدى في الواقع إلى حالات فشل ديمقراطي في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، ربما لأن مستويات الدخل في هذه المنطقة منخفضة نسبياً.

أصحاب المناصب المنتخبين ديمقراطياً، ومكنهم من إزالة القيود المفروضة على الديمقراطية.

الجدول ٦,٣

التحولات إلى الحكم الاستبدادي (١٩٦٠-٢٠٠٦)

تبين هذه الأرقام النسبة المئوية للبلدان التي تحولت من الحكم الديمقراطي إلى الحكم الاستبدادي في سنة معينة.			
	دول غير منتجة للنفط	دول منتجة للنفط	الفارق
كل البلاد و الأزمنة	١,٩	١,١٧	-٠,٧٢
بحسب الدخل			
دخل منخفض أقل من ٥٠٠٠ $	٣,٣٢	٢,٩٧	-٠,٣٥
دخل مرتفع أكثر من ٥٠٠٠ $	٠,٢٨	٠,٤٦	٠,١٨
بحسب الزمن			
١٩٦٠ - ٧٩	٣,٧	٠,٧٤	-٢,٩٥**
١٩٨٠ - ٢٠٠٨	١,٠٨	١,٣	٠,٢١
بحسب الدخل والفترة الزمنية			
دخل منخفض ١٩٨٠-٢٠٠٦	١,٨٦	٣,٣٣	١,٤٦

* ذو دلالة احصائية عند ١٠ ٪

** ذو دلالة احصائية عند ٥ ٪

*** ذو دلالة احصائية عند ١ ٪

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب شيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠.

أحد أكثر الأدلة إثارةً للدهشة يأتي من الولايات المتحدة. كثير من صناعة نفط الولايات المتحدة يتم تنظيمهُ من قبل الولايات، لا الحكومة الاتحادية، وهذا يعني أن بوسع حكومات الولايات أن تحصل على عائدات نفط ضخمة

ومهمة. إن كانت ثروة النفط والغاز قد مكنت ساسة الولايات المتحدة وعززت مكانتهم، فإنما يكون هذا أكثر جلاءً ووضوحاً على مستوى الولاية. توصلت الدراسات التي أعدها كل من إليس غولدبرغ ، وإريك ويبلس، وإريك مفوكييه، بالإضافة إلى جوستين ولفرز، إلى أن احتمالات إعادة انتخاب الحكام الحاليين للولايات التي لديها إيرادات نفط أكبر تبقى أكثر رجحاناً، وأنهم أكثر ميلاً لهزيمة خصومهم بفارق هوامش أكبر من أصوات الناخبين.[1]

قد تكون الحالة الأكثر تطرفاً هي تلك التي شهدتها حقبة بداية تكوين ولاية لويزيانا الأمريكية في عشرينيات القرن العشرين، حيث تهيأ لحاكم الولاية هيوي لونغ نفوذ سياسي غير مسبوق عبر تبنيه نوعاً من السياسة النفطية الشعبوية. فبعد زيادته الضرائب المفروضة على شركات النفط، استخدم لونغ الإيرادات الناجمة عن هذه الضرائب لتمويل إنشاء مشافٍ وطرق جديدة، وتأمين كتب مدرسية مجانية لتلاميذ المدارس، ورعاية المشرعين والسياسيين المحليين الذين أيدوه. منح سخاء الدولة لونغ شعبيةً كبيرة وصلاحيات استثنائية، بما في ذلك سلطة فرض الرقابة على الصحف غير المتعاطفة، وشل الحكومات المحلية مالياً في أجزاء الولاية التي تعارضه، والإشراف الشخصي على استخدام موظفي الولاية وفصلهم من العمل، بدءاً من نواب حاكم الولاية وصولاً إلى معلمي المدارس.[2] وبفضل عائدات نفط لويزيانا، أضحى نفوذ لونغ- وأقرباؤه الذين خلفوه في حكم الولاية- «أقرب إلى نفوذ ديكتاتوري أمريكيا الجنوبية منه إلى أي حاكم ولاية أمريكي آخر.»[3]

تآكل الديمقراطية في لويزيانا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين استبق تدهورها في بلاد ديمقراطية عديدة منخفضة الدخل في السنوات الأخيرة. وقد منح ازدهار أسعار النفط بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨ القادة

---

(١) غولد برغ وويبلس ومفوكييه ٢٠٠٩؛ وولفرز ٢٠٠٩.

(٢) وليامز ١٩٦٩.

(٣) كي ١٩٤٩، ص: ١٥٦. لمزيد من المعلومات عن تاريخ سياسة النفط في تكساس ولويزيانا، انظر غولدبرغ وويبلس ومفوكييه ٢٠٠٩.

المنتخبين شعبياً في دول عديدة غنية بالنفط القدرة على إزالة القيود المفروضة على سلطاتهم:

- في أذربيجان، رعى الرئيس إلهام علييف استفتاءً أجري في شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٩ بهدف إزالة فقرة من الدستور كانت ستجبره على التنحي. قاطعت المعارضة الاستفتاء الذي وافق عليه، وفقاً للحكومة، أكثر من ٩٠٪ من الناخبين.
- في نيجيريا، منحت الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٧ حزب الشعب الديمقراطي الحاكم انتصاراً ساحقاً، بما في ذلك رئاسة الجمهورية وأغلبية كبيرة في مجلسي النواب والشيوخ. وقد أفاد المراقبون المحليون والدوليون على حد سواء بحدوث عمليات تزوير واسعة النطاق لمصلحة حزب الشعب الديمقراطي، وحسب مجموعة الأزمات الدولية، كانت تلك الانتخابات الأكثر احتيالا وتزويرا في تاريخ البلد.[١]
- في إيران، يعتبر المراقبون- الأجانب والمحليون على حد سواء- إعادة انتخاب الرئيس الإيراني محمد أحمدي نجاد في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٩ «باطلة» بسبب المخالفات الواسعة في عملية التصويت. فقد اعتمدت حكومة أحمدي نجاد اعتماداً كبيراً على الحرس الثوري في قمع الاحتجاجات الناجمة عنها، وكانت الحكومة قد منحت مؤسسات تجارية يملكها الحرس الثوري عدداً كبيراً من العقود الحكومية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، بما فيها عدد من عقود النفط، دون طرحها في مناقصات علنية.[٢]
- في فنزويلا، استفاد الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز طوال العقد الماضي من ارتفاع أسعار النفط ووظفها في تمويل مشاريع زادت شعبيته بين جماهير الناخبين والأنصار الأساسيين، ومنهم الأسر ذات الدخل المنخفض والجيش. ثم أفاد من هذا الدعم في القضاء على أجهزة الرقابة المستقلة التي تستهدف سلطته- على

---

(١) انتخابات آذار / مارس ٢٠١١ كانت أكثر نزاهةً. للاطلاع على قضايا إفريقية أخرى، انظر بوسنر ويونغ ٢٠٠٧.

(٢) و هري وآخرون ٢٠٠٩.

سبيل المثال، عبر استبدال القضاة غير الموالين له في المحكمة العليا، وفرض قيود جديدة على وسائل الإعلام.[1] في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٩، فاز تشافيز في استفتاء وطني على إزالة فقرة من الدستور تحدد ولاية المسؤولين الحكوميين، الأمر الذي يمكنه من البقاء في منصبه زمناً غير محدود.

عودة إلى موضوع روسيا

تماماً كما تبين حالة الاتحاد السوفياتي كيف أن إيرادات النفط تستطيع إطالة أمد الحكم الاستبدادي، توضح حالة روسيا منذ عام ١٩٩٨ كيف يمكن لإيرادات النفط أن تهدد ديمقراطية ضعيفة عبر تعزيز شعبية صاحب منصب منتخب يزيل تدريجياً أجهزة الضبط والرقابة على سلطته.

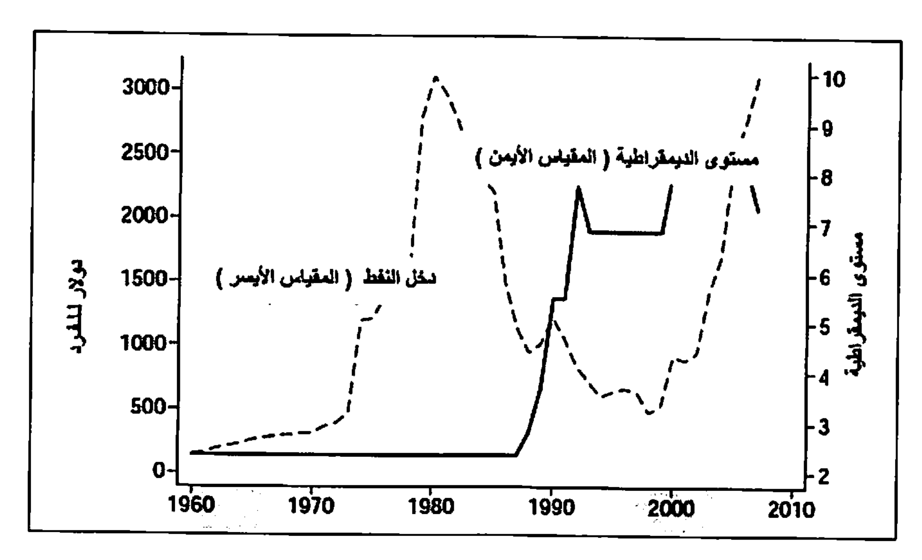
في روسيا، ساعد انخفاض عائدات النفط والغاز على التعجيل في الإعلان عن إفلاس الحكومة عام ١٩٩٨. إلا أن ضعف الحكومة المالي فتح الباب أيضاً أمام مزيد من الحريات المدنية، وحرية الصحافة، والتنافس السياسي الحقيقي- إن لم يكن أمام ديمقراطية كاملة فعلاً. بمجرد أن بدأت صناعة النفط الروسية تستعيد عافيتها في عام ٢٠٠٠، بدأت الديمقراطية في التدهور. يوضح الشكل ٣,٨ النموذج العام ويعرض مستوى ديمقراطية البلد إلى جانب دخلها من البترول بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٧.

بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦، ساعد قطاع بترول روسيا المزدهر في تعزيز انتعاش اقتصادي استثنائي ولافت: ارتفع الدخل الحقيقي بنسبة ٤٨٪، و تراجع معدل البطالة من ٩,٨٪ إلى ٦٪، وتضاعفت إيرادات الحكومة من النفط أكثر من سبع مرات من ١٤,٣ مليار دولار إلى ١٠٧ مليار دولار (بحسب القيمة الثابتة للدولار عام ٢٠٠٠).[2]

---

(١) مجموعة الأزمة الدولية ٢٠٠٧.

(٢) صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧. يستخدم بافو سني (٢٠٠٧) نماذج محاكاة الاقتصاد الروسي ليبين أن أسعار النفط والغاز المرتفعة هي المعول عليها في كثير من جوانب ازدهار روسيا الاقتصادي. لولا الطفرة الكبيرة التي طرأت على الأسعار، لكان نمو الناتج الإجمالي المحلي لروسيا عام ٢٠٠٦ أقل من ١٪ بدلاً من المستوى الذي بلغه فعليا، أي أكثر من ٦٪.



الشكل ٨,٣: النفط والديمقراطية في الاتحاد السوفياتي وروسيا ١٩٦٠-٢٠٠٧

يبين الخط المتصل مستويات الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي وروسيا، وفقاً لمجموعة بيانات «نظام الحكم ٤»، بينما يبين الخط المتقطع دخل الفرد من النفط، بالقيمة الثابتة للدولار عام ٢٠٠٠. ترجمت النقاط التي سجلتها مؤسسة «نظام الحكم ٤» إلى مقياس يتدرج من ١ إلى ١٠، حيث الرقم ١٠ يشير إلى ديمقراطية كاملة.

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب مارشال وجاغرز ٢٠٠٧.

لقد نجم جزء من نمو قطاع البترول عن تزايد الإنتاج، فقد ارتفع إنتاج النفط بنسبة ٤٣٪ وإنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ١٢٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦، لكن السبب في ازدهار الإيرادات يرجع بمعظمة إلى ارتفاع الأسعار. بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦ ، تضاعف سعر النفط وارتفع سعر الغاز الطبيعي أكثر من ١٥٠٪. وبفضل المكاسب الكبيرة غير المرتقبة لارتفاع الأسعار، دفعت روسيا ديونها القديمة كاملةً، وحلت فوائض محل العجز في الميزانية، وانخفض الحد الأعلى للضرائب المفروضة على الشركات من ٣٥٪ إلى ٢٤٪، والمعدل الأعلى للضرائب المفروضة على الأفراد من ٣٥٪ إلى ١٣٪.[1]

عكست هذه الميزانيات المرتفعة ومعدلات الضريبة المنخفضة قدرة

(١) قد لا يكون من الدقة توصيف هذه التغييرات على أنها «اقتطاعات ضريبية»، لكنها أدت إلى زيادة في العوائد الضريبية نتيجة اعتماد أساليب جباية أفضل. أنا ممتن لدان تريسمان في الإشارة إلى هذه النقطة وتوضيحها.

فلاديمير بوتين على إعادة تأكيد سيطرة الدولة على قطاع النفط الذي كان قد خصخص إلى حد بعيد مطلع التسعينيات.[1] أسهم وضع هذه الثروة الهائلة في عهدة القطاع الخاص في إضعاف الدولة الروسية التي وجدت أن من الصعب تحصيل الضرائب من الشركات الكبرى، وعليه كان يصعب تمويل الخدمات العامة وتحقيق التوازن في الميزانية. عادت الخصخصة أيضاً على أصحاب هذه الشركات بنفوذ سياسي كبير. كوَّن بوريس بيريزوفسكي، رئيس شركة سيبنفت العملاقة للنفط، إمبراطورية إعلامية وكان ضالعاً في صميم سياسات الكرملين. يقال إن ميخائيل خودوروكوفسكي، رئيس مجموعة يوكوس للنفط وأحد أثرى أثرياء العالم، عرض على حِزْبَيْ روسيا الليبراليين ، يابلوكو وسويوز برافيك سيل (اتحاد قوى اليمين)، مبلغ ١٠٠ مليون دولار ليعارضا بوتين معاً، و تصدى بنجاح لجهود بذلت في البرلمان بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ ترمي إلى زيادة الضرائب على منتجي النفط. عمدة نفتيوغانسك، حيث يوجد مقر إدارة وحدة الإنتاج الرئيسة لشركة يوكوس، قُتِلَ عقب انتقاده تخلف شركة يوكوس عن دفع الضرائب المستحقة عليها.[2]

بعد انشقاقه عن بوتين ووقوفه ضده، فرَّ بيريزوفسكي إلى لندن عام ٢٠٠١. وبعد سنتين اعتقلت الحكومة الروسية خودوروكوفسكي، وحكمت عليه آخر الأمر بالسجن مدة ثماني سنوات بسبب التهرب من دفع الضرائب والاحتيال، كما أجبرته على بيع شركة يوكوس- بسعر مخفض للغاية- لشركة روسنفت،و هي شركة نفط تديرها الدولة.[3] في عام ٢٠٠٦، أرغمت الدولة شركات نفط عالمية على التخلي عن مشروع ضخم في جزيرة سخالين لشركة غاز بروم الخاضعة لسيطرة الدولة. هذه التدابير وتدابير أخرى استردت قسماً مهمّا من ثروة روسيا من النفط والغاز إلى سلطة الدولة، إما مباشرةً عبر شركات تسيطر عليها الدولة أو بطريقة غير مباشرة عبر تنظيم حكومي أكثر فاعليةً.

---

(١) قبل أن يصبح سياسيا بفترة طويلة، طور بوتين أفكارا قوية حول كيفية إدارة روسيا لمواردها الطبيعية. انظر بالزار ٢٠٠٩.

(٢) غولدمان ٢٠٠٤ ؛ روتلاند ٢٠٠٦ .

(٣) مايرز و كريمر ٢٠٠٧ .

سيطرة الكرملين المتعاظمة على توزيع ريع النفط، إلى جانب ازدياد حجم هذا الريع ازدياداً هائلاً وسريعاً، منح بوتين ما يكفي من الدعم الشعبي لإلغاء عدد من الحريات السياسية التي أقرت في التسعينيات. فلدى تسلمه مهام منصبه كرئيس للوزراء في عام ٢٠٠٨- بعد أن حول منصب رئاسة الدولة إلى خلفه ديمتري ميدفيديف، الذي اختاره بعناية شديدة- فرض بوتين قيوداً على حرية الصحافة، وحد من حرية التجمع لمعارضي الحكومة، وأضعف البرلمان.

كما يشير مايكل ماكفول وكاثرين ستونر- فايس:

> مع تكدس أموال طائلة تجمعت على نحو سريع وغير مرتقب في خزائن الكرملين، شن بوتين حملة واسعة للقضاء على مصادر السلطة السياسية المستقلة أو استمالتها؛ ولم يكن ثمة أسباب كثيرة تدعو الكرملين إلى الخوف من العواقب الاقتصادية السلبية للاستيلاء على شركة مثل شركة يوكوس (شركة نفط رائدة تابعة للقطاع الخاص)، وكان لديه موارد وفيرة تمكنه من شراء المعارضين في وسائل الإعلام والمجتمع المدني أو قمعهم.[١]

أسهمت الطفرة النفطية الروسية في تدهور الديمقراطية في روسيا عبر زيادة موارد الحكومة المالية، على الأقل عندما أعاد بوتين فرض سلطة الدولة على الصناعة. وقد أتاح تدفق الإيرادات الغزير الناجم عن ذلك أن يعزز بوتين الإنفاق الحكومي ويخفض الضرائب في آنٍ معاً، مما ساعده في أن يحظى بشعبية عارمة: قبل تركه منصبه بفترة وجيزة، أظهرت استطلاعات للرأي أجراها مركز ليـڤادا الذي يحظى باحترام كبير أن ٨٥٪ من الجمهور راضٍ على أدائه.[٢] ومع بلوغ أسعار البترول مستويات قياسية، أفاد بوتين من شعبيته الشخصية في

(١) ماكفول وستونر- فايس ٢٠٠٨.

(٢) انظر الموقع الإلكتروني :

http://www. Russiavotes.org

قلب كثير من الإصلاحات الديمقراطية التي شهدتها حقبة التسعينيات رأساً على عقب، وفي جعل روسيا ترتد إلى عهد حكم الحزب الواحد.[١]

على الرغم من إنجرافها بعيداً عن الديمقراطية، بدت روسيا بطريقة ما استثناءً: حتى عام ٢٠١٠ كان لديها شفافية في الميزانية أكبر بكثير من أي دولة استبدادية أخرى منتجة للنفط. يبين الشكل ٣,٧ أن روسيا هي الدولة الوحيدة القادرة على الجمع بين الثروة النفطية الهائلة وقدر لا بأس به من شفافية الميزانية. للأسف، في نيسان/ أبريل عام ٢٠١٠ تلاشى كثير من هذه الشفافية عندما وقع بوتين، رئيس الوزراء آنذاك، مرسوماً علق بموجبه نشر المعلومات المتعلقة بأصول شركتي النفط الروسيتين، وإيراداتهما، ونفقاتهما الخاصة، ومواردهما المالية، بالإضافة إلى إيرادات الحكومة من النفط والغاز.[٢] وقد تقرر أن يبقى التعليق ساري المفعول حتى عام ٢٠١٣- أي إلى ما بعد انتخابات روسيا المقبلة.

في البلدان المنتجة للنفط، تبقى التحولات الديمقراطية غاية في الندرة. طبعا، لم تكن الثروة النفطية دوماً عائقاً أمام الديمقراطية، ويمكن أن تنحسر سلطاتها المعادية للديمقراطية في المستقبل. لكن، عموما، استأثر الحكام المستبدون، وليس المواطنين، بفوائد النفط ومزاياه السياسية في العقود الثلاثة الأخيرة.

---

(١) يختلف الباحثون بشأن دور البترول في السياسة الروسية المعاصرة. على سبيل المثال، يجادل إم. ستيفن فيش (٢٠٠٥) في أن نفط روسيا وغازها وثروتها المعدنية جعلت حكومتها أقل ديمقراطيةً، لكن لأسباب مختلفة إلى حد ما: كانت هذه الثروة السبب في وجود مستويات عالية من الفساد في حقبة التسعينيات، الأمر الذي أدى بالمواطنين إلى تفضيل حكومة أكثر استبداداً لكونها أكثر فاعلية في كبح جماح الفساد، وتسهيل قيام «دولانية اقتصادية» تمنحُ الحكومة سيطرة أكبر بكثير على الاقتصاد. أما حسب تريسمان (٢٠١٠)، فتأثير النفط في الديمقراطية الروسية كان بسيطاً جداً.

(٢) انظر:

http ://www.revenuewatch.org/news-article/Russia/Russia-suspends-most-oil-and-gas disclosures

الملحق ٣,١: التحليل الإحصائي للنفط والديمقراطية

يستخدم هذا الملحق ارتدادات ذات متغيرات متعددة لتوضيح الرابطة الإحصائية بين دخل النفط وثلاثة نتاجات- التحولات الديمقراطية، وحالات الفشل الديمقراطي، ودعم الديمقراطية.(١)

يشير النموذج في الفصل الثالث من الكتاب إلى الأنماط الخمسة الآتية التي يمكن سردها بوصفها فرضيات:

الفرضية ٣,١: عندما يكون دخل الفرد من النفط مرتفعاً لدى الحكومات الاستبدادية، يقل احتمال تحول هذه الحكومات إلى الديمقراطية.

الفرضية ٣,٢: ينبغي أن يكون احتمال إعاقة دخل النفط للديمقراطية أكثر رجحاناً بعد عام ١٩٨٠ منه قبل هذا العام.

الفرضية ٣,٣: عندما تكون نسب الإنفاق الحكومي في الدول الاستبدادية أعلى من إيرادات الحكومة المعلنة، يقل احتمال تحولها إلى الديمقراطية.

الفرضية ٣,٤: عندما تفرض الحكومات الاستبدادية الغنية بالنفط مزيداً من القيود على وسائل الإعلام وتكون ميزانياتها أقل شفافيةً، يقل احتمال تحولها إلى الديمقراطية.

الفرضية ٣,٥: يزيد احتمال تحول الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض إلى الحكم الاستبدادي عندما يكون دخل الفرد من النفط أكبر.

(١) هذا تحليل بسيط نسبياً. لمزيد من الدراسات المبتكرة عن النفط والديمقراطية، خصوصا الدراسات التي تستخدم المتغيرات الوسائلية لتقدير تأثيرات الثروة النفطية على الديمقراطية، انظر رامسي ٢٠٠٩؛ وتسوي ٢٠١١. دراسة أخرى مبتكرة أعدها إيون ماكغيرك (٢٠١٠)، مستخدما بيانات المستوى الجزئي من استطلاعات الرأي العام في خمسة عشر بلداً إفريقياً. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة ثروة الموارد الطبيعية أدت إلى إضعاف فرض الضرائب، وهذا أدى بدوره إلى تخفيف المطالبة بانتخابات حرة وعادلة.

التحولات الديمقراطية

لمعرفة إذا ما كان دخل بلد بعينه من النفط مرتبطاً باحتمال تحوله إلى الديمقراطية، استخدمتُ مقياسين بديلين لنموذج النظام: مقياس استبدادي-ديمقراطي ثنائي التفرع اختبرته بأداة تقدير لوغاريتمية؛ ومقياس من ٢١ نقطة اختبرته بمقدر المربعات الصغرى العادية.

تتيح لنا مقدرات احتمال الحد الأقصى تقدير احتمال وجود حالة منفصلة، مثلها في ذلك مثل المقدرات اللوغاريتمية. ويجعل هذا منها وسيلة مناسبة لتحديد إذا ما كان لدخل النفط ارتباط باحتمال أن تتحول دولة استبدادية إلى الديمقراطية. استخدمت نموذج مقدر المربعات الصغرى العادية لمعرفة إذا ما كان دخل النفط مرتبطاً بتغييرات أكثر غموضاً في أنواع النظام، وهو مفيد أيضا بوصفه اختباراً للمتانة. ما يعيب هذا النموذج (الاختبار بمقدر المربعات الصغرى العادية) هو أنه يستلزم اختبار الرابطة بين دخل النفط وأنظمة الحكم من كل الأنواع التي تتراوح من النظام الديمقراطي الكامل إلى النظام الاستبدادي الكامل. بناء على ذلك، لا نستطيع استخدامه للتمييز بين تأثير النفط في التحولات الديمقراطية وتأثيره في حالات الفشل الديمقراطي.[١]

المتغير التابع

المتغير التابع في التقديرات اللوغاريتمية هو التحول الديمقراطي، وهو متغير صنعي يأخذ القيمة «واحد» في السنة التي يتحول فيها بلد معين من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، والقيمة «صفر» في الأحوال الأخرى. وهو مستمد من مقياس ثنائي التفرع ديمقراطي-استبدادي طوره ووضحه توضيحاً تفصيلياً برجيفورسكي وزملاؤه، وجرى تحديثه من قبل كل من خوسيه شيبوب وجنيفر غاندي وجيمس فريلاند.[٢]

---

(١) أُشِيْرَ إلى موطن الضعف هذا أول مرة في كتاب أولفلدر ٢٠٠٧.

(٢) برجيفورسكي وآخرون ٢٠٠٠؛ وشيبوب وغاندي وفيرلاند ٢٠١٠. يعرف هؤلاء أنظمة الحكم بأنها ديمقراطية إذا استوفت الشروط الآتية: إذا كان الرئيس التنفيذي منتخباً، والهيئة التشريعية منتخبة شريطة وجود حزبين سياسيين على الأقل، وأن يمنى أحد الأحزاب الحاكمة على الاقل بهزيمة (في الانتخابات). يقتفي تحليلي من نواح كثيرة أثر تحليل جاي ألفلدر (٢٠٠٧)، الذي يستخدم تصميم تاريخ الحدث لاختبار فرضيتين اثنتين متماثلتين، بيد أنه طور مقياسه الخاص الاستبدادي-الديمقراطي ثنائي التفرع. مع ذلك تبقى نتائجنا الجوهرية متماثلة.

بالنسبة لتقديرات المربعات الصغرى العادية، المتغير التابع هو نظام الحكم المستمد من مجموعة بيانات نظام الحكم ٤، ويتراوح من -١٠ (الحكم الاستبدادي الكامل) إلى ١٠ (الحكم الديمقراطي الكامل).[1] لتبسيط التفسير، غيرت تنظيم مقياس القيم وجعلته يتدرج من ١ إلى ١٠، بحيث تشير القيم الأعلى إلى مزيد من الديمقراطية. البيانات المستمدة من كتاب شيبوب وغاندي وفريلاند ومن مجموعة بيانات نظام الحكم على حد سواء تغطي جميع البلدان المائة والسبعين التي كانت ذات سيادة في عام ٢٠٠٠، ويزيد تعداد سكان كل منها عن ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. التقديرات اللوغاريتمية تغطي السنوات من ١٩٦٠-٢٠٠٦، فيما تغطي تقديرات المربعات الصغرى العادية السنوات من ١٩٦٠-٢٠٠٤.

المتغيرات المستقلة ومتغيرات الضبط

المتغير المستقل الذي يعنينا هو اللوغاريتم الطبيعي لدخل الفرد من النفط في بلد معين. ويدل دخل النفط (لوغاريتم) على قيمة إنتاج النفط والغاز في دخل ثابت مقداره ٢٠٠٠ دولار مقسماً على عدد السكان المقدر في منتصف السنة (آخر شهر حزيران/ يونيو) وقد قدمت له شرحاً وافياً في الملحق ١,١. بما أن توزيع دخل النفط عبر البلدان شديد التخالف (غير متماثل)- معظم البلدان في أي سنة محددة لا تنتج نفطاً أو غازاً - فقد اعتمدت قيمته اللوغاريتمية بدلاً من قيمته الحقيقية.

في كلا النموذجين اللوغاريتمي ونموذج مقدر المربعات الصغرى العادية، أدخلت الدخل المتغير الذي يقيس اللوغاريتم الطبيعي لدخل الفرد استناداً إلى بيانات مستمدة من مؤشرات تنمية العالم، والحالات التي لا تتوافر بيانات عنها تمت تغطيتها بأرقام مستمدة من جداول بن العالمية.[2] معظم الدراسات السابقة التي تناولت التحول إلى الديمقراطية أشارت إلى أن الدخل هو عامل حاسم:

(١) مارشال وجاغرز ٢٠٠٧.

(٢) هستون وسامرز وآتون، بدون تاريخ.

عندما يرتفع الدخل، يزداد بارتفاعه احتمال أن تصبح الدولة ديمقراطية.[1]

يتضمن النموذج اللوغاريتمي أيضاً متغيراً لتفسير تبعية الديمومة. وديمومة نظام الحكم هو اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات المستمرة منذ عام ١٩٤٦ التي قضاها بلد من البلدان في ظل حكم استبداد؛ يمثل هذا النموذج معدل الخطر الجوهري الكامن. في حقل المتانة، بينت أن النتائج غير متأثرة بالافتراضات المختلفة المتعلقة بمعدل الخطر.

للحد من الارتباط التسلسلي في نموذج المربعات الصغرى العادية، استخدمت عملية الانحدار الذاتي ١، وأدخلت المتغير التابع النوعي بوصفه متغير ضبط، واستعملت فقط الملاحظات الواردة في كل سنة خامسة، بصرف النظر عن السنوات من الاولى إلى الرابعة، ابتداءً من عام ١٩٦٠.[2]

تتضمن النماذج اللوغاريتمية ونماذج المربعات الصغرى العادية على حد سواء سلسلة من النماذج الزمنية- نموذجًا واحدًا لكل خمس سنوات، ابتداءً من عام ١٩٦٠، للتحكم بالأنماط الزمنية والصدمات المتزامنة.

بعد استكشاف النموذج الأساسي الذي يتضمن مُتَغَيِّرَيْ ضبط اثنين فقط (التزاماً «بقاعدة آخن ذات المتغيرات الثلاثة»، على الأقل في حال عدم حساب النماذج الزمنية)، أضفت ثلاثة عناصر ضبط لمعرفة إذا ما كانت النتائج متينة نسبة إلى ما تتضمنه.[3] الهدف من المتغير الأول هو تفسير التاريخ السابق للديمقراطية في بلد معين. أشارت دراسات عديدة إلى أنه عندما تتوافر لدى

(١) لندرجان وبول ١٩٩٦؛ وبوا وستوكس ٢٠٠٣؛ وإيبستاين وآخرون ٢٠٠٦. بما أن دخل بلد معين يتأثر بثروته النفطية، فإن إدخاله في النموذج قد يفضي إلى تقديرات منحازة للتأثير الحقيقي للنفط. أوصّف نسخةً أكثر تعميماً لهذه المشكلة في الفصل السادس تحت اسم "مغالطة بيفرلي هلبيليس". ولأني سبق وقدمت شرحاً للعلاقة ثنائية المتغير العشوائي بين النفط والديمقراطية في الفصل الثالث (باستخدام اختبارات اختلاف الوسائل والرسوم البيانية المنقطة)، أنا أقل اهتماماً بشأن هذا الانحياز هنا.

(٢) انظر أسيموغلو وآخرين ٢٠٠٨؛ وأسلاكسن ٢٠١٠.

(٣) آخن ٢٠٠٢.

الدول خبرة سابقة بالديمقراطية، فهذا يعزز تحولها لاحقاً إلى الديمقراطية.[1] يأخذ المتغير النوعي لما قبل الديمقراطية القيمة «١» إن كان بلد معين قد أمضى سنةً واحدةً على الأقل في ظل حكم ديمقراطي منذ عام ١٩٤٦.

المتغير الثاني هو النمو الاقتصادي، الذي يقاس بوصفه تغييراً حولياً في دخل الفرد لبلد بعينه. وفقاً لدراسات عديدة، يساعد النمو الاقتصادي في صمود حكومات الاستبداد وإطالة أمد بقائها.[2]

عنصر الضبط الإضافي الثالث هو متغير السكان المسلمين، الذي يمثل نسبة المسلمين إلى عدد سكان بلد معين. وهذا العنصر مستمد من عمل ديفيد باريت وجورج كوريان وتود جونسون، و قد غطوا القيم الخاصة بالبلدان التي لا تتوفر بيانات عنها استناداً إلى بيانات مستمدة من الفيس بوك العالمي عبر الإنترنت.[3] يحاجج باحثون عديدون في أن البلدان التي لديها أعداد كبيرة من السكان المسلمين يقل احتمال تحولها إلى الديمقراطية.[4]

جميع المتغيرات المدرجة في الجانب الأيمن من الجدول (باستثناء النماذج الزمنية، والفترة السابقة للديمقراطية) متخلفة إما سنة واحدة (في النماذج اللوغاريتمية) أو فترة واحدة مدتها خمس سنوات (في نماذج المربعات الصغرى العادية). وقد أجريت الارتدادات مع المعادل الحسابي ١,١١.

النتائج

يعرض الجدول ٣,٧ نتائج التقديرات اللوغاريتمية. ولتبسيط العرض، حذفت من الجدول الثوابت والنماذج الزمنية.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، غاسنبر ولاملا وفيرلاند ٢٠٠٨.

(٢) هاغارد وكوفمان ١٩٩٥؛ وبرجيفورسكي وآخرون ٢٠٠٠؛ وإيبستاين وآخرون ٢٠٠٦؛ وغاسنبر ولاملا وفيرلاند ٢٠٠٨.

(٣) انظر باريت وكوريان وجونسون ٢٠٠١؛ والموقع الإلكتروني http://www.cia.gov/library/publications/the-world-facebook

(٤) ميدلارسكي ١٩٩٨؛ وفيش ٢٠٠٢؛ ودونو وروست ٢٠٠٤.

يتضمن العمود «١» متغيري ضبط اثنين فقط، في حين أن المعاملات هي في الاتجاهات المتوقعة، ولا يوجد أي متغير بلغ حداً جعله ذا قيمة إحصائية. يتضمن العمود رقم «٢» دخل النفط الذي يرتبط سلباً مع احتمال التحول الديمقراطي ويعد ذا دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥. وهذا يتفق مع الفرضية ٣,١ التي تنص على أن المستويات الأعلى من دخل النفط تقلل من احتمال التحول إلى الديمقراطية. في العمودين رقم «٣» و«٤»، نظرت إلى الحقبتين: الأولى الممتدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩، والثانية الممتدة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٦ على نحو فصلت فيه بينهما. في الحقبة الأولى (العمود رقم «٣»)، ينخفض حجم مُعَامِل دخل النفط انخفاضاً حاداً ويفقد كل الأهمية الإحصائية. في الحقبة الثانية، معامل دخل النفط يستعيد حجمه وأهميته الإحصائية. يتفق هذا مع الفرضية٣,٢ التي تشير إلى أن تأثير النفط المناوئ للديمقراطية قد نما منذ سبعينيات القرن العشرين.[1]

(١) ربع الملاحظات تقريباً للحقبة الممتدة من ١٩٦٠- ١٩٧٩ مفقودة. ويرجع سبب ذلك، في المقام الأول، إلى فقدان بيانات الدخل. مشكلة البيانات المفقودة مثيرة للقلق في الأعمدة الثالث والسادس والسابع من الجدول ٣,٨ على حد سواء. وبما أنه من شبه المؤكد أن هذه البيانات المفقودة ليست عشوائية فقد تؤثر في تحيز النتائج التي توصلت إليها على نحو يصعب التنبؤ به.

الجدول ٣,٧

التحولات إلى الديمقراطية ١٩٦٠-٢٠٠٦

يبين هذا الجدول التقديرات اللوغاريتمية لاحتمال أن تخضع دولة استبدادية ما إلى تحول ديمقراطي في سنة معينة. كل المتغيرات باستثناء الزمن السابق للديمقراطية تؤشر إلى سنة واحدة. ويتضمن كل تقدير سلسلة نماذج تغطي فترة خمس سنوات (غير مبينة). أغلاط معيار المتانة مدرجة حيث وجدت بين قوسين.

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
الدخل (لوغاريتمي)	٠,١٣٩ (٠,١٥٠)	٠,٣٣٢* (٠,١٧١)	٠,٤٠٦ (٠,٢٥٤)	٠,١٢٤ (٠,١٣٤)	٠,٢٥٦ (٠,١٦٨)	٠,٢٢٥ (٠,١٦٢)
ديمومة نظام الحكم	-٠,٠٠١٧٤ (٠,١٧٨)	-٠,٠٤٥٧ (٠,١٨١)	-٠,١٢٢ (٠,٣٠٣)	-٠,٤٣٨*** (٠,١٤١)	٠,٠٠٩٦٤ (٠,١٨١)	٠,٣٨٧* (٠,٢٢٩)
دخل النفط (لوغاريتمي)	—	-٠,١٧٩** (٠,٠٧٨٧)	-٠,٠٧٨٣ (٠,١١٤)	-٠,١٢٩** (٠,٠٥٩٤)	-٠,٢٩٢** (٠,٠٩٢١)	-٠,١٩٧** (٠,٠٨٩٧)
دخل النفط (لوغاريتمي)× أمريكا اللاتينية	—	—	—	—	٠,٦٧٣*** (٠,١٥٢)	٠,٤١٥*** (٠,١٤٣)
ما قبل الديمقراطية	—	—	—	—	—	١,٩١٥*** (٠,٤٦٥)
النمو الاقتصادي	—	—	—	—	—	-٠,٥٣٦*** (٠,٠١٦٨)
السكان المسلمون	—	—	—	—	—	-٠,٧٢٠ (٠,٥٥١)
السنوات	كل	كل	١٩٦٠-٧٩	١٩٨٠-٢٠٠٦	كل	كل
عدد البلدان	١٢٥	١٢٥	٨٩	١٢١	١٢٥	١٢٥
الملاحظات	٣,٦٣٩	٣,٥٠٧	١,٢٩٧	٢,٢١٠	٣,٥٠٧	٣,٤٢٢
الملاحظات المفقودة	١٠,٥٪	١٣,٧٪	٢٣,٥٪	٦,٦٪	١٣,٧٪	١٥,٨٪

* ذو دلالة احصائية عند ١٠٪

** ذو دلالة احصائية عند ٥ ٪

*** ذو دلالة احصائية عند ١ ٪

يتضمن العمود رقم «٥» متغيراً يؤدي إلى التفاعل بين دخل النفط ونموذج أمريكا اللاتينية، وذلك لاستكشاف ما خلص إليه دانينغ من أن النفط

عجل بالدمقرطة في أمريكا اللاتينية في حين أنه أعاقها في أمكنة أخرى.[١] المتغير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٠١ , ٠، بما يتفق مع ما ذهب إليه دانينغ وأكده. إلى ذلك، يستوجب تضمين هذا المتغير نمو القيمة المطلقة والأهمية الإحصائية لمتغير دخل النفط على حد سواء- وهذا يشير إلى أنه عندما تفسر تأثيرات النفط المعززة للديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نجد أن تأثيرات النفط المعوقة للديمقراطية في باقي دول العالم هي أكبر مما قُدِّرَ سابقاً.

يبين العمود رقم «٦» النموذج عندما يتضمن عناصر الضبط الثلاثة الأخرى- ما قبل الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، والسكان المسلمون. متغيرا ما قبل الديمقراطية والنمو الاقتصادي مترابطان ترابطاً كبيراً مع التحولات الديمقراطية في الاتجاهات المتوقعة، وإدراجهما يؤدي إلى انخفاض مُعَامِل دخل النفط بنسبة الثلث تقريباً، إلا أن دخل النفط يبقى مترابطاً ترابطاً جوهرياً مع التحولات الديمقراطية.

يبين الجدول ٨ , ٣ نتائج التقدير من نماذج المربعات الصغرى العادية.[٢] العمود الأول يتضمن الدخل فقط والمتغير التابع النوعي؛ وكلاهما بالغا الأهمية، شأنهما شأن النماذج الزمنية (غير المبينة). في العمود رقم «٢»، أضفت دخل النفط، وهو أيضاً بالغ الأهمية ويرتبط سلباً مع نظام الحكم، ويتفق مع الفرضية H3.1.

العمودان رقم «٣» ورقم «٤» يغطيان الحقبتين الزمنيتين المتعاقبتين ١٩٦٠- ١٩٨٠ و١٩٨٥-٢٠٠٤. ويرتبط دخل النفط ارتباطاً وثيقاً مع نظام الحكم في الحقبتين الزمنيتين كلتيهما، على الرغم من أن حجم معامل دخل النفط في الحقبة الثانية أكبر منه في الحقبة الأولى بنسبة ٥٠٪ تقريباً. يتوافق هذه مع الصيغة ٢ , ٣ التي تشير إلى أن تأثيرات النفط المناوئة للديمقراطية نمت بعد حقبة السبعينيات.

---

(١) لأنه ليس ثمة سبب وجيه يدعونا لتوقع أن تكون دول أمريكا اللاتينية متميزة من نواح أخرى، لم أجعل النموذج يشتمل على نمط أمريكا اللاتينية. لو أُدرِجَ في النموذج، أو في نموذج مقدر المربعات الصغرى العادية (الجدول ٨ , ٣، العمود رقم «٥») لما كان أدى إلى التوصل إلى دلالة ذات أهمية إحصائية، وتضمينه في النموذج يعد ذات تأثير طفيف أو عديم التأثير في المتغيرات الأخرى.

(٢) نموذج المربعات الصغرى العادية شديد الشبه بنموذج المربعات الصغرى المعتمد في كتاب روس ٢٠٠١، الذي يحتوي أيضاً على متغير تابع نوعي، ومجموعة مماثلة من متغيرات الضبط، وسلسلة من النماذج الزمنية، ومدة زمنية تغطي خمس سنوات بالنسبة لمتغيرات الجانب الأيمن من الجدول. يوجد ثلاثة اختلافات أساسية: البيانات الآن تغطي عدداً أكبر من البلدان (١٧٠ بدلاً ١١٣)، وعدداً أكبر من السنوات (١٩٦٠-٢٠٠٤ بدلاً من ١٩٧١-١٩٩٧)؛ والمتغير السببي الآن هو دخل النفط (لوغاريتمي) بدلاً من صادرات النفط بوصفها تشكل جزءاً من الناتج الإجمالي المحلي؛ وبدلاً من استخدام ملاحظات سنوية، اعتمد تسجيل ملاحظات لكل خامس سنة للحد من الترابط الأوتوماتيكي.

الجدول ٨,٣
مستويات الديمقراطية ١٩٦٠ - ٢٠٠٤

يبين هذا الجدول المُعامِلات الارتدادية للمربعات الصغرى العادية. المتغير التابع هو النقاط التي يحرزها نظام حكم بلد معين، وقد أعيد تنظيم مقياسها هنا ليندرج من ١ - ١٠. الملاحظات مدونة على فترات تفصل بين إحداها والأخرى خمس سنوات. كل التقديرات تتضمن متغيراً تابعاً نوعياً ومجموعة من النماذج الزمنية (غير مبينة) تستخدم عملية الانحدار الذاتي (١). كل المتغيرات التفسيرية الأخرى مخصصة لفترة زمنية واحدة. أغلاط معيار المتانة كل منها مدرج بين قوسين.

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
نظام الحكم	***٠,٦٥٢ (٠,٠٢٣٢)	***٠,٦٢٠ (٠,٠٢٣٦)	***٠,٦٩٨ (٠,٠٣٥٥)	***٠,٦٩٧ (٠,٠٢٧٠)	***٠,٦١٦ (٠,٠٢٣٥)	***٠,٤٣٢ (٠,٠٢٨٩)	***٠,١٥١ (٠,٠٣٦٩)
الدخل	***٠,٣٤٨ (٠,٠٥٢٩)	***٠,٥٠٨ (٠,٠٥٩٠)	***٠,٤٨٧ (٠,٠٩٠٤)	***٠,٣٥٤ (٠,٠٦٣٦)	***٠,٥١٨ (٠,٠٥٧٧)	***٠,٤٣٩ (٠,٠٦٤٩)	٠,٠٦٢٨- (٠,٢٦٦)
دخل النفط (لوغاريتمي)	—	***٠,١٦٥ (٠,٠٢٨٧)	**٠,١٠٠- (٠,٠٤٥٥)	***٠,١٥٢- (٠,٠٢٩٨)	***٠,٢٠٥- (٠,٠٢٩٧)	***٠,١٣٦- (٠,٠٣٥٢)	٠,٠٧٥٥- (٠,٠٨٣٢)
دخل النفط (لوغاريتمي)* أميركا اللاتينية	—	—	—	—	***٠,٢٢٣- (٠,٠٥١٥)	٠,٠٩٦١ (٠,٠٥٩٠)	***٠,٥٧٠ (٠,١٩٩)
ما قبل الديقمراطية	—	—	—	—	—	***١,٤٧٤ (٠,١٩٢)	—
النمو الاقتصادي	—	—	—	—	—	٠,٥٥٨- (٠,٨٠٧)	—
السكان المسلمون	—	—	—	—	—	***١,٠٢٢ (٠,٢٥٦)	—
تأثيرات ثابتة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم
السنوات	١٩٦٠- ٢٠٠٤	١٩٦٠- ٢٠٠٤	١٩٦٠-٨٠	١٩٨٥- ٢٠٠٤	١٩٦٠- ٢٠٠٤	١٩٦٠-٢٠٠٤	١٩٦٠- ٢٠٠٤
عدد البلدان	١٧٠	١٧٠	١٢٤	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٦٧
الملاحظات	١,٠٣٢	١,٠٣٢	٤١٤	٦١٨	١,٠٣٢	٩٠٣	٨٦٢
الملاحظات المفقودة	٪ ١٤,١	٪ ١٤,١	٪ ٨,٧	٪ ١٤,١	٪ ٢٤,٩	٪ ٢٤,٩	٪ ٢٨,٣

* ذو دلالة إحصائية عند ١٠ ٪ ** ذو دلالة إحصائية عند ٥ ٪ *** ذو دلالة إحصائية عند ١ ٪

يتضمن العمود رقم «٥» في النموذج مصطلح تفاعل «دخل النفط*أمريكا اللاتينية» ليبين من جديد تأثير دانينغ. إنه مترابط ترابطاً إيجابياً مع نظام الحكم، وإدراجه مرة أخرى يزيد حجم مُعَامِلِ دخل النفط. في العمود رقم «٦»، إضافة ثلاثة متغيرات تحكم إضافية يزيد حجم مُعَامِلِ دخل النفط بنسبة الثلث تقريباً، بيد أن دخل النفط يبقى وثيق الارتباط بالنقاط الأكثر انخفاضاً التي يحرزها نظام الحكم. إدراج عناصر تحكم أخرى- لاسيما ما قبل الديمقراطية- يسبب هبوطاً أيضاً في حجم مُعَامِلِ «دخل النفط*أمريكا اللاتينية» بنسبة تزيد على ٥٠٪ ويخسر أهمية إحصائية. ويتفق هذا مع الحجة التي سقتها وتفيد بأنه يحتمل أن يكون النفط قد سرع وتيرة التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، لأن لهذه الدول خبرة سابقة بالديمقراطية، الأمر الذي آل إلى تقويض دعائم سرية الإيرادات التي تعد عامل تأثير لا غنى عنه في كبح الديمقراطية في دول النفط.

عندما تُدْرَجُ التأثيرات الثابتة للبلد (العمود رقم «٧»)، يفقد دخل النفط أهمية إحصائية- شأنه في ذلك شأن الدخل والفترات الزمنية. ثمة طرق عديدة لشرح هذه النتيجة. قد يكون لدخل النفط تاثيرات بعيدة المدى في نوع نظام الحكم، وهو ما يتجلى بيسر وسهولة عبر عقد المقارنات الوطنية المتقاطعة، إلا أن كشفه على المدى القصير أصعب منالاً، ولهذا لا يتكشف في الارتباطات التي تنعقد داخل البلد.[1] يعكس هذا علة معروفة عن نماذج التأثيرات الثابتة: إنها تجعل من الصعب الكشف عن الارتباطات عندما يتغير المتغير التابع بوتيرة بطيئة- شأنه شأن متغير نظام الحكم.[2] ولمعالجة هذه المشكلة، يقترح سيلجي أسلاكسن استخدام نظام مقدر مراحل الوسيلة المعممة الذي يفوق أداؤه أداء مقدر الاختلاف الأول الأكثر شيوعاً في محاكاة مونت كارلو. عندما تتغير

---

(١) ثمة دراسة أعدها جيفري كونغان (B٢٠١٠) تشير إلى أنه بينما يلحق دخل النفط الضرر بالديمقراطية على المدى الطويل، فإن تقلبات دخل النفط على المدى القصير تعد ذات تأثير مباشر ضئيل.

(٢) بيك وكاتز وتكر ١٩٩٨.

المتغيرات الأساسية بوتيرة بطيئة.[1] باستخدام هذا المقدر، توصل أسلاكسن إلى أن دخل النفط في بلد ما مترابط حقاً مع نظام الحكم الاستبدادي، حتى في ظل وجود تأثيرات البلد الثابتة.

ثمة بحث أجراه كل من ستيفن هابر وفيكتور منالدو خلص إلى أن العلاقة بين الثروة النفطية والديمقراطية تختفي في النماذج التي تتضمن التأثيرات الثابتة للبلد إلى جانب المتغير التابع النوعي، وتستخدم مُقَدِّرَ أريلانو- بوند.[2] يشير أسلاكسن إلى أنه عندما تكون المتغيرات الأساسية- مثل دخل النفط والديمقراطية- شديدة التواصل ومستمرة، عندما يعاني مُقَدِّرُ أريلانو-بوند مشكلة ضعف الأدوات، ويعد دون مُقَدِّرِ نظام بلونديل-بوند مستوىً وأداءً.

حالات الفشل الديمقراطي

المتغيرات المدرجة في النموذج المكرس لحالات الفشل الديمقراطي شبيهة بتلك المدرجة في النموذج المكرس لحالات الانتقال الديمقراطي: المتغير التابع، وهو هنا الفشل الديمقراطي، متغير صنعي يشير إلى التحول من الحكم الديمقراطي إلى الحكم الاستبدادي، وهو مرة أخرى مستمد من مجموعة بيانات شيبوب-غاندي-فيرلاند. يتضمن النموذج الأساسي عناصر ضبط للوغاريتم دخل الفرد ومتغيراً لتفسير تبعية الديمومة (ديمومة نظام الحكم)، وهو اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات المستمرة (منذ عام ١٩٤٦) التي قضاها بلد بعينه في ظل حكم ديمقراطي.

بما أن حالات الفشل الديمقراطي نادرة الحدوث- التحول من الديمقراطية إلى الحكم الاستبدادي اقتصر منذ عام ١٩٦٠ حتى سنة ٢٠٠٦ على خمسين حالة من أصل ٢,٨١٦ سنة بلد محتملة- فإن استعمال مُقَدِّر

---

(١) أسلاكن ٢٠١٠؛ وبلوندل وبوند ١٩٩٨. توصل كل من تشارلوت فرغر (٢٠٠٩) وتريسمان (٢٠١٠) أيضاً إلى أن النفط مرتبط بقدر أقل من الديمقراطية في النماذج ذات التأثير الثابت.

(٢) هابر وميناالدو ٢٠٠٩.

لوجيستي معياري يمكن أن يؤدي إلى تقديرات منحرفة. لذلك استخدمت مُقَدِّر لوغاريتم الأحداث النادرة الذي طوره كل من غراي كينغ ولايغ زينغ، وجمعت الأغلاط المعيارية بحسب البلد.[1]

في التقديرات المدرجة في الجدول ٣,٩ ، يقتصر العمود «١» على إظهار المتغيرات التابعة. يبدو أن الدخل وديمومة النظام كلاهما يقللان احتمال إخفاق الديمقراطية. ويتضمن العمود «٢» متغير دخل النفط الذي يترابط إيجابياً مع حالات الفشل الديمقراطي، ويعد ذا أهمية إحصائية عند مستوى ٠,٠٥. وفقاً للفرضية ٣,٥، ينبغي أن يرتبط النفط مع احتمال الإخفاق الديمقراطي في البلدان منخفضة الدخل، دون البلدان مرتفعة الدخل. لعرض هذا النموذج في العمودين رقم «٣» و «٤»، تفحصت بعناية وعلى نحو منفصل البلدان التي يقل دخلها عن ٥,٠٠٠ دولار للفرد (العمود رقم «٣»)، والبلدان التي يزيد دخل الفرد فيها على ٥,٠٠٠ دولار (العمود رقم «٤»). ينحصر ترابط دخل النفط باحتمال الفشل الديمقراطي في البلدان ذات الدخل المنخفض.

إن كانت قوى النفط المناوئة للديمقراطية تنمو مع مرور الوقت كما توحي الحالة في الفرضية ٣,٢، فقد كان لدخل النفط تأثير أشد بعد عام ١٩٨٠ مما كان عليه قبل عام ١٩٨٠.

قدرت النموذج المدرج في العمود رقم ٥ باستخدام بيانات عن الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩ فقط، انسجاماً مع الفرضية التي تفيد بأن دخل النفط مرتبط بالإخفاقات الديمقراطية منذ عام ١٩٨٠ فقط.

---

(١) كينغ و زينغ ٢٠٠١. لوغاريتم الأحداث النادرة يمكن أن يكون مناسباً أيضاً لتقدير احتمال حدوث تحولات ديمقراطية تعد نادرة مقارنةً بغيرها. لدى إعادة تقويم النماذج المدرجة في الجدول ٣,٧ مع لوغاريتم الأحداث النادرة، كانت النتائج متطابقة تقريباً.

الجدول ٣,٩

التحولات إلى الاستبدادية ١٩٦٠-٢٠٠٦

يبين هذا الجدول التقديرات اللوغاريتمية للتحول إلى الحكم الاستبدادي في سنة معينة. كل المتغيرات التفسيرية متأخرة مدة سنة واحدة والأغلاط المعيارية مجموعة بحسب البلد. أغلاط معيار المتانة؛ كل منها مدرج بين قوسين.

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
ديمومة نظام الحكم (لوغاريتم)	-٠,٣٤٢** (٠,١٦٨)	-٠,٣٤٢** (٠,١٦٩)	-٠,٢٤٠ (٠,١٦٤)	-٠,٨٩٢** (٠,٤٥٢)	-٠,٤١٧* (٠,٢٤٢)	-٠,٢٨٠ (٠,٢٠٩)
الدخل (لوغاريتم)	-٠,٦٤١*** (٠,١٤٢)	-٠,٧١٧*** (٠,١٤٤)	-٠,٥٨٠*** (٠,١٧٧)	-٢,٤٨٠*** (٠,٦٥١)	-٠,٦٨٩*** (٠,١٧٢)	-٠,٩٦٠*** (٠,٢١٨)
دخل النفط (لوغاريتم)	—	٠,١٢١** (٠,٠٥٦٤)	٠,١١٣* (٠,٠٦٣٠)	٠,١٢٩ (٠,١٧٤)	٠,٠٩٤٩ (٠,١١٧)	٠,٢٤٢*** (٠,٠٧٥٢)
مجموعة الدخل	جميع	جميع	دون ٥,٠٠٠ $	أكثر ٥,٠٠٠ $	جميع	جميع
السنوات	جميع	جميع	جميع	جميع	١٩٦٠ - ٧٩	١٩٨٠ - ٢٠٠٦
عدد البلدان	١٠٥	١٠٥	٧٦	٤٦	٦٠	١٠٣
الملاحظات	٢,٦٧٣	٢,٦٧٣	١,٣٠١	١,٣٧٢	٧٢٨	١,٩٤٥
الملاحظات المفقودة	١,٦ ٪	١,٦ ٪	~ ٢٪	~ ١٪	٤,٧ ٪	٠,٤ ٪

* ذو دلالة إحصائية عند ١٠٪

** ذو دلالة إحصائية عند ٥ ٪

*** ذو دلالة إحصائية عند ١ ٪

المتانة

يلخص الجدول ٣,١٠ سلسلة من اختبارات المتانة لكل واحد من هذه النماذج الثلاثة: النموذج اللوغاريتمي يتنبأ بالنقاط التي يحرزها نظام الحكم

(العمود رقم «٢»)، والنموذج اللوغاريتمي للأحداث النادرة يتنبأ بحالات الفشل الديمقراطي (العمود رقم «٣»).

الجدول ٣,١٠

الديمقراطية: اختبارات المتانة

هذه الأرقام هي معامِلات متغير دخل النفط في كل نموذج من النماذج المشروحة.
انظر النص للوقوف على التفاصيل.

	التحولات إلى الديمقراطية	مستويات الديمقراطية	التحولات إلى الاستبداد
النموذج الرئيسي	-٠,٢٩٢***	-٠,٢٠٥***	٠,٢٤٢***
ديمومة نظام الحكم البسيط	-٠,٢٩٣***	ـــــ	٠,٢٥٥***
إضافة مربع نظام الحكم	-٠,٢٩٤***	ـــــ	٠,٢٦٥***
دخل النفط ثنائي التفرع	-١,٨٨***	-١,٠٤***	١,٠٣**
إسقاط البلدان الرئيسية	-٠,٢٢٩**	-٠,١٥٢***	٠,٢١٦**
إسقاط كل الشرق الأوسط	-٠,١٧٩*	-٠,١٢٣***	٠,٢٤٢***
إضافة النماذج الإقليمية	-٠,١٦٠*	-٠,١٣٨***	٠,٢٣٠**

* ذو دلالة إحصائية عند ١٠٪

** ذو دلالة إحصائية عند ٥ ٪

*** ذو دلالة إحصائية عند ١ ٪

يعرض كل عمود قيم مُعَامِلِ دخل النفط وأهميته الإحصائية في ظل ظروف مختلفة.

يبين الصف الاول معامل دخل النفط في كل نموذج من النماذج الرئيسة. النموذج الرئيس للتنبؤ بالتحولات الديمقراطية مسحوب من الجدول ٣,٧، العمود رقم «٥»، ويتضمن عناصر ضبط للدخل، وديمومة نظام الحكم، ودخل نفط - أمريكا اللاتينية، ومجموعة من الفترات الزمنية. النموذج الرئيس لتقدير نظام الحكم مستمد من العمود رقم «٥» من الجدول ٣,٨، وهو مماثل تقريباً للنموذج اللوغاريتمي، إلا أنه يتضمن المتغير التابع المتأخر بدلاً من ديمومة

نظام الحكم تعويضاً عن تبعية الديمومة. النموذج اللوغاريتمي للأحداث النادرة الذي يقدر احتمال حدوث حالات الفشل الديمقراطي مستمد من العمود رقم «٦» من الجدول ٣,٩، ويتضمن عناصر الضبط للدخل، وديمومة نظام الحكم، ويقتصر على الحقبة الممتدة من ١٩٨٠-٢٠٠٦.[1] في نموذجي اللوغاريتم الأساسي ولوغاريتم الأحداث النادرة كليهما، استخدمت معدل خطر القاعدة (ديمومة نظام الحكم، مقيسةً بوصفها اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات الحكم الاستبدادي المستمر أو الحكم الديمقراطي المستمر) وهو اعتباطي إلى حد ما.

بعد ذلك، في الصف الثاني من الجدول، استبدلت متغير ديمومة نظام الحكم السابق بعدد بسيط من السنوات المستمرة للحكم الاستبدادي أو الحكم الديمقراطي؛ ثم أضفت في الصف الثالث متغيراً آخر لكل نموذج يقيس مربع عدد السنوات المستمرة للحكم الاستبدادي أو الحكم الديمقراطي، لتعليل وجود تأثير لاخطي محتمل.

ظلت معاملات دخل النفط كبيرة وذات أهمية إحصائية. يمكن أن تكون هذه النتائج متحيزة بسبب التوزيع غير العادي لمتغير دخل النفط، على الرغم من أنني أستخدم دوماً قيمته اللوغاريتمية. في الصف رقم «٤» من الجدول، حاولت أن أجرب نسخة ثنائية التفرع من دخل النفط؛ هذه النسخة تأخذ القيمة «١» عندما تكسب البلدان أكثر من مائة دولار للفرد الواحد من دخل النفط (باستخدام دخل ثابت يقدر ٢٠٠٠ دولار سنوياً)، وتأخذ القيمة «٥» في الأحوال الأخرى. في النماذج الثلاثة جميعها، يرتبط المتغير الصنعي جوهرياً بقدر أقل من الديمقراطية. قد تكون الصلات بين النفط والديمقراطية مسيرة من قبل عدد قليل من البلدان الغنية بالنفط ولا تمثل نموذجاً عالمياً أوسع انتشاراً. لمعرفة إذا ما كان هذا ينسحب على النماذج التي تتنبأ بالتحولات الديمقراطية وبنظام

---

(١) لدى اختباره مع مجموعة البيانات الكاملة للحقبة الواقعة بين عامي ١٩٦٠- ٢٠٠٦، تبين أن الترابط بين دخل النفط وحالات الفشل الديمقراطي هو أقل متانةً. حصر النموذجين الآخرين في الحقبة الممتدة من ١٩٨٠- ٢٠٠٦ يزيد حجم معاملات دخل النفط ولا يؤثر في متانتها.

الحكم، أسقطت من الصف رقم «٥» من الجدول كل الملاحظات المتعلقة بالدول السبعة المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان واليمن. بقي دخل النفط ذا أهمية إحصائية في النموذجين كليهما، على الرغم من أن المعاملات هبطت بنسبة ٢٥٪ تقريباً.

بالنسبة للنموذج المتنبئ بالفشل الديمقراطي، أسقطت من الجدول البلدان الثلاثة التي تحظى بأعلى نسب من دخل النفط حيث منيت الديمقراطية بالفشل منذ عام ١٩٨٠، وهي: الكونغو برازافيل (حيث فشلت الديمقراطية عام ١٩٩٧) والإكوادور (حيث منيت الديمقراطية بالفشل عام ٢٠٠٠) ونيجيريا (حيث أخفقت الديمقراطية عام ١٩٨٣). هبط حجم مُعَامِلِ دخل النفط بنسبة ١٥٪، لكنه مع ذلك ظل يشكل دلالة إحصائية مهمة عند مستوى ٠,٠٥.

لا يزال من الممكن أن يكون الارتباط بين النفط والدكتاتوريات غير سببي، بل هو نتاج تركيز الثروة النفطية في الشرق الأوسط، حيث اتفق أن تكون الديمقراطية أيضاً نادرة. في الصف رقم «٦» من الجدول، تحققتُ من وجود هذا الاحتمال عبر إسقاط جميع الدول الشرق الأوسط من مجموعة البيانات. بقيت متغيرات النفط جميعها ذات دلالة إحصائية. في الصف السابع، استخدمت مقاربة مختلفة، مضيفاً إلى النماذج سلسلة من المتغيرات الصنعية لست مناطق من العالم: الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وأمريكا اللاتينية، وآسيا (بما فيها شرق آسيا، وجنوبها، وجنوبها الشرقي)، والاتحاد السوفياتي السابق، والدول التقليدية في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا). ظل دخل النفط وثيق الارتباط بقدر أقل من الديمقراطية، على الرغم من أنه بلغ في نموذج التحولات الديمقراطية المستوى ٠,١٠ فقط.

تشير هذه الاختبارات إلى أن العلاقة بين دخل النفط ونمط نظام الحكم

في بلد ما متينة بطرق عديدة مهمة، فهي لم تتبدل من جراء التعديلات المعقولة في معدل الخطر الأساسي، ولا عقب حذف الدول المؤثرة من مجموعة البيانات، ولا نتيجة لاستخدام مقياس ثنائي التفرع لدخل النفط، ولا إثر إدراج النماذج الإقليمية.

الآليات السببية

يشير الفصل الثالث من هذا الكتاب إلى أن دخل النفط مرتبط باستبدادية الحكم عبر مسارين: عبر تسببه بنسبة إنفاق حكومي مرتفعة قياساً بإيرادات الحكومة، وعبر إفضائه إلى مزيد من السرية الحكومية، بما فيها الافتقار إلى شفافية الميزانية والقيود المفروضة على وسائل الإعلام.

الآلية الأولى أصعب قياساً، إذ تبقى البيانات عالية الجودة المتعلقة بإيرادات الحكومة ونفقاتها على حد سواء من الندرة بمكان، بخاصة بالنسبة للدول الغنية بالنفط، ويشير النموذج إلى أن إيرادات الحكومة التي يمكن رصدها، لا الإيرادات الفعلية، هي ما يهم- لكن هذه الإيرادات القابلة للرصد لا يمكن قياسها بدون إجراء مسوحات متزامنة. أما الارقام الرسمية المتعلقة بإنفاق الحكومة الاستهلاكي وبإيراداتها فمتاحة بالنسبة لكثير من البلدان عبر «مؤشرات التنمية العالمية»، على الرغم من أن دقتها مشكوك فيها، وأن الملاحظات المتعلقة بعدد كبير من البلدان والسنوات مفقودة. مع ذلك، قد يكون من المفيد البحث في هذه البيانات التي يعتريها نقص ويشوبها خلل. بينت في الشكل ٥ ,٣ أن البلدان التي تحولت في نهاية المطاف إلى الديمقراطية كان إنفاقها يفوق إيراداتها نسبة إلى تلك التي لم تتحول. للأسف، لا يمكن استعمال متغير نسبة الإنفاق إلى الإيرادات في النموذج اللوغاريتمي لأن البيانات شحيحة جداً. في العينة منخفضة عدد البلدان والسنوات التي يتوفر لها متغير، لم يعد دخل النفط مترابطاً فيها مع التحولات الديمقراطية.

يمكن استخدام المتغير في نموذج المربعات الصغرى العادية فقط مع

مقطع مُسْتَعْرِض[1] (لا ضمن جدول) للبلدان. ولكي أزيد عدد الملاحظات الخاصة ببلد من البلدان، تبينت نسبة القيم المتوسطة للإنفاق مقابل الإيرادات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، مستخدماً تلك السنوات لأن بياناتها ليست مفقودة. من أجل تحقيق الاتساق، استخدمت أيضاً متوسط القيم للأعوام من ٢٠٠٠-٢٠٠٤ للمتغيرات الأخرى (الدخل ودخل النفط ونظام الحكم). نسبة الإنفاق إلى الإيراد الناتجة متاحة لمائة وأحد عشر بلداً من أصل المائة والسبعين بلداً المحتملة. ثلث البيانات تقريباً مفقود، ولا تزال ندرة المؤشرات مشكلة. كما يبين الجدول ٣,٥، لا ترغب دول النفط على وجه الخصوص بنشر بيانات إيراداتها، مما يشير إلى أن فقدان البيانات ليس اعتباطيا ويرجح أن يجعل تقديراتي منحازة.

يظهر العمود رقم «١» في الجدول ٣,١١ النموذج الأساسي الذي يقتصر محتواه على معدل الإنفاق نسبةً إلى الإيرادات، حيث تتوفر الملاحظات الخاصة به. نسبة الإنفاق إلى الإيرادات مضافة إلى النموذج المدرج في العمود رقم «٢»، وهي مترابطة ترابطاً جوهرياً وسلبياً مع نظام الحكم: كلما ازداد إنفاق الحكومة نسبةً إلى إيراداتها، كانت تلك الحكومة أقل ديمقراطيةً. فيما يتفق هذا مع الفرضية ٣,٣، لا تتفق معها سمة أخرى من سمات التقدير، ولا تقلل إضافة نسبة الإنفاق إلى الإيرادات في النموذج حجم مُعَامِلِ دخل النفط أو أهميته. فيما يمكن أن يشير هذا إلى عيب يعتري النموذج، فإن نسبة الإنفاق إلى الاستهلاك تعد مؤشراً شديد الضعف على صعيد استخلاص استنتاجات قوية- بخاصة لأن التقدير يستند إلى مَقْطَعٍ مُسْتَعْرِضٍ للبلدان.

---

(١) عينة يراد منها إعطاء صورة نموذجية عن الكل (م).

الجدول ١١,٣

التحولات إلى الديمقراطية: الآليات السببية

يبين هذا الجدول المُعامِلات الارتدادية للمربعات الصغرى العادية، حيث المتغير التابع هو النقاط التي يحرزها نظام الحكم في دولة ما. في العمودين رقم "١" و"٢"، قيم البلد هي القيم المتوسطة للحقبة الممتدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤؛ وفي العمودين رقم "٣" و"٤"، القيم هي للعام ٢٠٠٤ فقط. التقديرات في العمودين رقم "٥" و"٦"، التي تستخدم البيانات الوطنية لمقطع السلسلة الزمنية، المتغيرات التفسيرية فيها معدة لسنة واحدة فقط، وتتضمن متغيراً تابعاً متأخراً (غير مُبيَّن). أغلاط المتانة كل منها مدرج بين قوسين.

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
الدخل (لوغاريتمي)	***٠,٧٥٦ (٠,١١٨)	***٠,٦٣٠ (٠,١٣٢)	***٠,٩٨٨ (٠,١٧١)	***٠,٥٩٥ (٠,١٩١)	***٠,٠٥٤٩ (٠,٠١٥١)	***٠,٠٥٢٧ (٠,٠١٥١)
دخل النفط (لوغاريتمي)	***٠,٢٤٨- (٠,١١٠)	**٠,٢٥٣- (٠,١١١)	**٠,٢٦٠- (٠,١٠٣)	***٠,٤٤١١ (٠,١٥٦)	***٠,٠٢٤٠- (٠,٠٠٨٢٤)	٠,٠١٥٦ (٠,٠١٥٥)
نسبة الإنفاق الحكومي إلى الإيرادات	—	**١,٩٤٩- (٠,٩١٦)	—	—	—	—
دخل النفط (لوغاريتمي)* شفافية الميزانية	—	—	—	***٠,٠١٠٠- (٠,٠٠١٩٩)	—	—
دخل النفط (لوغاريتمي)* حرية الصحافة	—	—	—	—	—	***٠,٧٧٢- (٠,٢٥٥)
السنوات	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٠-٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	١٩٩٠-٢٠٠٤	١٩٩٠-٢٠٠٤
عدد البلدان	١١١	١١١	٨٣	٨٣	١٦٨	١٦٨
الملاحظات	١١١	١١١	٨٣	٨٣	١,٦٥٨	١,٦٥٨
الملاحظات المفقودة	٪٣٤,٧	٪٣٤,٧	٪٥١,٢	٪٥١,٢	٪٣٣,٩	٪٣٣,٩
الجذر التربيعي	٠,١٩٥	٠,٢٢٣	٠,٢٤٠	٠,٤٠٥	٠,٩٥٤	٠,٩٥٤

* ذو دلالة إحصائية عند ١٠٪

** ذو دلالة إحصائية عند ٥ ٪

*** ذو دلالة إحصائية عند ١ ٪

يصعب أيضاً قياس السرية الحكومية. تبعاً للفرضية ٤,٣، يبقى احتمال تحول البلاد الخاضعة لحكم ديكتاتوري يستمد دعمه من النفط إلى الديمقراطية أقل احتمالاً لأن ميزانياتها أكثر غموضاً، ولكونها تفرض قيوداً أكبر على وسائل الإعلام. أفضل مقياس متاح لشفافية الإيرادات هو مؤشر الميزانية المفتوح (the Open Budget index) الموصوف في الفصل الثالث، والذي يصنف البلدان وفق مقياس يتدرج من صفر إلى مائة استناداً إلى شفافية وثائق ميزانية الحكومة المركزية. لسوء الحظ، المؤشر متوفر لما يصل إلى ثلاثة وثمانين بلداً فقط، ولزمن يغطي سنةً أو سنتين، ابتداءً من عام ٢٠٠٦. مرة أخرى، ندرة البيانات ينبغي أن تدفعنا إلى توخي الحيطة والحذر في استدلالاتنا.

يبين العمودان الثالث والرابع من الجدول ٣,١١ تقديرين للمربعات الصغرى العادية بالنظر إلى المتغير الذي يؤدي إلى التفاعل بين دخل النفط وشفافية الميزانية، علاوة على النقاط التي يحرزها نظام الحكم في بلد معين. استخدمت مصطلح التفاعل لأن الفرضية تشير إلى أن الافتقار إلى الشفافية في ظل وجود ثروة نفطية يتمخض عن تأثيرات خاصة مثبطة للديمقراطية. ولكي أجعل النتائج أسهل تفسيراً، عكست المقياس الأصلي لمؤشر الميزانية المفتوح بحيث أضحت الدرجات الأعلى تشير إلى قدر أقل من الشفافية. إذن، تشير القيم المرتفعة لمصطلح التفاعل إلى قدر أكبر من النفط وقدر أقل من الشفافية، ويفترض أن يكون لكليهما تأثيرات مناوئة للديمقراطية.

يصور العمود الثالث النموذج الأساسي قبل إضافة مصطلح التفاعل، بالاقتصار على استخدام ملاحظات عن البلدان الثلاثة والثمانين المصنفة بواسطة مؤشر الموازنة المفتوح في عام ٢٠٠٨. ويبين العمود الرابع النموذج ذاته والملاحظات نفسها، بعد إضافة مصطلح التفاعل. اتساقاً مع الفرضية، يرتبط مصطلح التفاعل ترابطاً سلبياً مع نظام الحكم، ولإدراجه تأثير قوي في مُعَامِلِ دخل النفط- حيث يجعله يغير العلامات من سلبية جوهرياً إلى إيجابية جوهرياً. هذا يشير إلى أن دخل النفط يلحق الضرر بالديمقراطية فقط مع قدر أكبر من سرية الميزانية.[١]

(١) إضافة شفافية الميزانية على نحو منفصل، بوصفها متغير ضبط إضافياً، لا ينتج عنها تأثير كبير في هذه النتائج.

يمكن قياس نوع مختلف من الشفافية السياسية بواسطة مؤشر حرية الصحافة الذي أعدته وطورته مؤسسة بيت الحرية (Freedom House)، والذي يقوم حرية وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والإلكترونية (الإنترنت) على مقياس يتدرج من واحد إلى مائة. خلافا لمتغيري نسبة الإنفاق إلى الإيرادات، وشفافية ميزانية دخل النفط، تتوفر البيانات المتعلقة بحرية وسائل الإعلام لكل البلدان تقريباً في مجموعة البيانات وتشمل أرقاماً سنوية منذ عام ١٩٩٠. يجعل هذا استخدام نموذج المربعات الصغرى العادية للسلسلة الزمنية الدُّولية أمراً ممكناً[١].

كما فعلت أعلاه، عكست مؤشر حرية الصحافة بحيث أضحت الدرجات الأعلى تشير إلى قدر أقل من الحرية، ثم جعلت هذا يتفاعل مع دخل النفط. في العمود الخامس من الجدول ٣,١١، بينت ارتداد المربعات الصغرى العادية التي تتضمن متغيرات الضبط فقط- الدخل، ودخل النفط، والمتغير التابع المتأخر- وتستخدم عملية «الانحدار الذاتي١» بغية التعامل الناجح مع الترابط الذاتي. تغطي هذه البيانات ١٦٨ بلداً من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٤. كذلك أضفت إلى العمود السادس مصطلح التفاعل، وهو مترابط سلباً مع نظام الحكم، ولإدراجه من جديد تأثير كبير في قياس دخل النفط ، إذ يجعل المُعَامِلَ يعكس العلامات ويفقد أهمية إحصائية. يشير هذا ثانية إلى أن دخل النفط ينحصر ارتباطه بقدر أقل من الديمقراطية عندما يقترن بسرية الحكومة الاستثنائية.[٢]

تقدم هذه التقديرات دعماً محدوداً للفرضية ٣,٣ التي تسلط الضوء على أهمية معدل الإنفاق الحكومي نسبةً إلى الإيرادات. وتوفر دعماً أقوى إلى حد ما للفرضية ٣,٤ التي تؤكد على دور سرية الحكومة. لكن النوعية الرديئة لمؤشرات الإنفاق والإيرادات، والعدد الكبير للبلدان المفقودة من هذه المؤشرات ومن

(١) بما أن البيانات لا تغطي سوى خمسة عشر عاماً (١٩٩٠-٢٠٠٤)، استخدمت الملاحظات السنوية في هذا النموذج بدلاً من استقاء الملاحظات من كل سنة خامسة، كما فعلت في النموذج الأساسي (الجدول ٣,٨). في حين أن هذا يزيد عدد الملاحظات لكل بلد، فإنه يزيد أيضاً صعوبة تخفيف حدة الترابط التسلسلي.

(٢) إضافة حرية الصحافة بوصفها عنصر تحكم إضافياً لها تأثير طفيف في هذه النتائج.

بيانات شفافية الميزانية على حد سواء يجعلان من الصعوب بمكان الوثوق بهذه النتائج. البيانات المتوفرة عن حرية الصحافة أشمل وأكمل، ويمكن تأويلها بقدر أكبر من الثقة نوعا ما: لدى وضعها في نموذج المربعات الصغرى العادية البسيط، تنسجم النتائج مع الادعاء القائل بأنه في البلدان المنتجة للنفط، تلعب سرية الحكومة دوراً خاصاً في إعاقة الديمقراطية.

تشير هذه التقديرات إلى أن معظم الفرضيات المدرجة في الفصل الثالث من هذا الكتاب- جميعها باستثناء الفرضية ٣,٣- تنسجم مع النماذج المدرجة في البيانات الآتية:

- في دول الحكم الاستبدادي، ترتبط زيادة عائدات النفط بانخفاض فرصة التحول إلى الديمقراطية.
- في الدول الديمقراطية منخفضة الدخل، ترتبط زيادة دخل النفط بتعزيز فرصة التحول إلى الحكم الاستبدادي.
- لم تضح معالم هذين النموذجين إلا منذ عام ١٩٨٠ تقريباً.
- أمريكا اللاتينية حالة استثنائية، ففي هذه المنطقة يرتبط دخل النفط مع زيادة احتمال التحول إلى الديمقراطية.
- تبدو سرية الحكومة مسؤولةً عن شطر كبير من تأثيرات النفط المثبطة للديمقراطية.

الارتباطات الأكثر أهمية- بين دخل النفط ومقاييس الديمقراطية- هي متينة أيضاً إلى حد معقول ومقبول، بخاصة عندما نفسر حالة أمريكا اللاتينية التي شذت عن القاعدة، وعندما نركز على الحقبة التي أعقبت عام ١٩٨٠.

يوجد أيضاً دعم محدود للفرضية المتبقية: تنزع البلدان التي تكون نسب إنفاق حكوماتها أعلى من إيراداتها لأن تكون أقل ديمقراطيةً، على الرغم من أنه لا يمكن عقد صلة بين هذا النموذج وبين ارتباط النفط بالاستبداد. ندرة ورداءة البيانات المتعلقة بإيرادات الحكومة وإنفاقها، وغياب التدابير التي تفضي إلى الإطلاع على إيرادات الحكومة يجعلان من الصعب استخلاص استنتاجات قوية بشأن هذه الفرضية- إيجابية كانت أم سلبية.

الفصل الرابع

النفط يديم النظام الأبوي

الإفادة من قدرات النساء العربيات عبر مشاركتهن الاقتصادية والسياسية تبقى الأدنى في العالم بمقياس الكم، كما هو مثبت عبر حصة النساء المخفضة للغاية في البرلمانات، والحكومات، والقوى العاملة، وفي النزعة الرامية إلى تأنيث البطالة.. المجتمع كله يعاني عندما يكون شطر كبير من قوته الكامنة معوقاً ومقموعاً، الأمر الذي يتمخض عن مستويات دخل أقل انخفاضاً للأسرة، ومستويات معيشة متدنية.

تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٢

عندما تغدو البلاد أكثر ثراءً وأيسر حالاً، تحظى النساء عادة بمزيد من الفرص- فرص اقتصادية في ميادين العمل، وفرص سياسية ليؤدين أعمالاً في القطاع الحكومي على حد سواء. إلا أن هذا لم يحدث في بلاد اغتنت ببيع البترول، ففوائد الطفرات النفطية تعود عادةً على الرجال.

كان هذا التأثير هو الأقوى في الشرق الأوسط، حيث النساء اللائي ينخرطن فيه في سوق العمل وفي البرلمانات على حد سواء أقل عدداً من مثيلاتهن في أي منطقة أخرى في العالم. غالباً ما يلقى باللائمة بشأن الأوضاع

المتردية لنساء الشرق الأوسط على إرث المنطقة الإسلامي، أو العربي، بيد أن هذا التفسير مغلوط أو على الأقل منقوص.

كل المجتمعات تقريباً كانت إلى عهد قريب تحكمها تقاليد «أبوية» قوية. منذ مائة سنة خلت، كان كثير من الثقافات التقليدية في أمريكا اللاتينية، وفي شرق آسيا، وفي جنوبها أبوياً بقدر ما هي عليه ثقافات الشرق الأوسط حالياً، بل وربما كانت أكثر منها خضوعاً للنظام الأبوي. بيد أن النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وجنوبها، أدى إلى تحسن أحوال النساء فيها بوتيرة سريعة، فيما لم تحقق معدلات نمو مماثلة أو أعلى في الشرق الأوسط إلا مكاسب قليلة نسبياً للنساء. لماذا أضعف النمو الاقتصادي قوة الثقافة الأبوية في مناطق أخرى لكن ليس في الشرق الأوسط؟

يشرح هذا الفصل من الكتاب الأسباب التي تجعل النمو المرتكز إلى التصنيع يجذب النساء للالتحاق بالقوى العاملة ويؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين الإناث وتقويتهن. النمو المستند إلى بيع النفط والغاز، على العكس من ذلك، لا يتمخض عن مزيد من فرص العمل للنساء، ويمكن أن يسد السبيل إلى المساواة في الحقوق بين الجنسين.

تقوية النساء: الخلفية

عندما تغدو البلدان الفقيرة أكثر ثراءً، غالباً ما تتغير حياة النساء فيها تغيراً جوهرياً: النساء ينخرطن في المدارس بأعداد أكبر، وينجبن أطفالاً أقل، ويصبحن أكثر نشاطاً وفاعلية في المعترك السياسي الوطني. ويمكن القول إن التغيير الأكثر أهمية- التغيير الذي يساعد على إطلاق الحريات الأخرى- هو دخولهن سوق العمل.

لطالما أشار المنظرون الاجتماعيون إلى أن الانضمام إلى القوى العاملة ينطوي على تأثير تحويلي في حياة النساء وفي المجتمعات التي يعشن فيها.[1]

---

(١) انظر، على سبيل المثال، إنجلز ١٨٨٤ ١٩٧٨. لاستعراض ممتاز للروابط بين مشاركة القوة العاملة الأنثوية والتمثيل السياسي الأنثوي، انظر إيفرسن وروزنبلوث (٢٠٠٨).

وثمة دراسات عديدة تدعم هذا الرأي. عندما يثق الآباء بأن بناتهم سيسهمن في نهاية المطاف بزيادة دخل الأسرة، يزداد احتمال إبقائهم إياهن في المدارس، وإنفاقهم أموالاً على رعايتهن صحياً. نتيجة لذلك، عندما يصبح مزيد من فرص العمل متاحاً للنساء، فإنه يؤدي عادة إلى زيادة في عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس.[1] وجود وظائف أيضاً يشجع النساء على تأجيل الزواج إلى وقت لاحق، وهذا يتمخض بدوره عن عدد أقل من الأطفال- وبالتالي تكوين الأسر النووية الأصغر حجماً التي تتميز بها المجتمعات الحديثة ذات الدخل المرتفع.[2]

وقد يكون لتوفر فرص عمل النساء أيضاً تأثيرات أوسع نطاقاً على العلاقات بين الجنسين. توصلت دراسات أجريت عن عاملات في صناعة النسيج في بنغلاديش- يأتين عادة من مناطق ريفية فقيرة، ويستخدمن عادة عندما يكن شابات وعازبات- إلى أن العمل في المصانع يساعدهن في اكتساب الثقة بالنفس، وفي تطوير شبكات اجتماعية جديدة، واكتساب معلومات جديدة عن الصحة ومنع الحمل، وفي معرفة كيفية التعامل والتفاوض مع الرجال.[3] عندما يكون للنساء المتزوجات في إندونيسيا مورد دخل مستقل، يصبح لهن تأثير أكبر في قرارات الأسرة المتعلقة بفترة ما قبل الإنجاب وصحة الطفل.[4]

كما إن انخراط النساء في القوى العاملة يضعهن على الطريق المؤدية إلى إحراز مزيد من التأثير السياسي. هناك دراسة أميركية مهمة أجراها كل من نانسي بيرنز وشلوزمان كاي وسيدني فربا على امتداد عقد من الزمن، توصلت إلى أن انخراط النساء في وظائف خارج بيوتهن يدفعهن إلى البدء بتبادل الأحاديث والنقاشات مع زملاء العمل، مما يثير اهتمامهن بالشأن السياسي؛ وإلى الانضمام لشبكات نسائية غير رسمية تمكنهن من العمل بصورة جماعية؛ وإلى مواجهة

(١) مايكل ١٩٨٥.
(٢) بروستر وريندفوس ٢٠٠٠.
(٣) أمين وآخرون ١٩٩٨؛ كبير ومحمود ٢٠٠٤.
(٤) توماس وكونتريراس وفرانكنبرغ ٢٠٠٢.

التمييز الجندري الذي تعانيه المرأة، مما يحفزهن على اتخاذ تدابير عملية في هذا الشأن.[1]

وجدت دراسات أخرى نموذجاً مشابهاً في كثير من البلدان النامية. حسب براديب شبير، تطوّر النساء الهنديات اللواتي يعملن خارْج المنزل شعورا جديدا بالهوية يزيد من احتمال مشاركتهن بالعمل السياسي والتصويت للمرشحات تحديداً.[2] ويبين فالانتين موغادام أن النساء اللاتي انخرطن على نطاق واسع في أعمال ووظائف في مصانع الكثير من البلدان- بما فيها غواتيمالا وتايوان وهونغ كونغ والهند وإندونيسيا وتونس والمغرب- أسسن منظمات لحماية مصالحهن، وغالباً ما تكون هذه منظمات ضغط تسعى إلى تحقيق إصلاحات أوسع نطاقاً فيما يتعلق بأوضاع النساء.[3]

تشير هذه الدراسات ودراسات أخرى إلى أن الانضمام إلى القوى العاملة يمكن أن يعزز التأثير السياسي للمرأة عبر قنوات ثلاثة على الأقل: على الصعيد الفردي، عبر التأثير في الآراء السياسية للنساء وهوياتهن؛ وعلى الصعيد الاجتماعي، عبر الجمع بين النساء في أماكن العمل وإفساح المجال أمامهن لتكوين شبكات سياسية؛ وعلى الصعيد الاقتصادي، بتعزيز دورهن في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي بالقادة السياسيين إلى إيلاء مصالحهن مزيداً من الاهتمام.

فيما يعد كل العمل هاماً، ليس لكل الوظائف التأثيرات ذاتها في أوضاع ومكانة النساء. يبدو أن العمل خارج القطاع الزراعي وفي القطاع الرسمي ذو أهمية أكبر. في الدول النامية، يعمل الكثير من النساء في الزراعة، لكن غالباً ما تكون هذه الأعمال في مزارع تملكها الأسر أو تديرها، وعليه فالعمل في هذه المزارع لا يحقق لهن استقلالاً اقتصادياً ولا يمنحهن صوتاً سياسياً.[4] تبدو

(١) بيرنز وشولزمان وفربا ٢٠٠١. انظر أيضاً سابيرو ١٩٨٣.

(٢) شبير ٢٠٠٣.

(٣) موغادام ١٩٩٩.

(٤) أوكيس وألماكيست ١٩٩٣؛ وماتلاند ١٩٩٨.

الأعمال في مجال التجارة الزراعية أكثر أهمية، إن كانت توفي النساء أجورهن.[1] لكن يبدو أن الأعمال خارج القطاع الزراعي وفي القطاع الرسمي تحديدا تحقق أكثر النتائج قوة وتأثيراً على صعيد المساواة بين الجنسين.

لم لا يعملن؟

لماذا تلتحق النساء بالقوى العاملة في بعض البلدان دون سواها؟

أحد الأسباب التحيز ضد المرأة– وقد يكون هذا التحيز متجذراً في ثقافة البلد حينا، وحينا في قوانينه، وأحيانا أخرى في الأمرين كليهما. في الحالات الأكثر حدة، يحول التحيز ضد المرأة دون تشجيعها على العمل، سواء من قبل الأقارب الذين لا يريدون لهن التفاعل أو حتى التعامل مع الغرباء، أو من قبل القوانين التي تقيد بشدة الفرص الاقتصادية المتاحة لهن.

من الناحية النظرية، تمكن إزالة هذه العقبات عبر إصلاحات تنفذها الحكومة– على سبيل المثال، بسن قوانين ووضعها موضع التنفيذ الفعلي بحيث تتيح للنساء السفر بحرية دون الحصول على موافقة أحد الأقارب الذكور، وتمنع أرباب العمل من التمييز ضد النساء، وتمنح المرأة إجازات أمومة سخية. بيد أن هذا يبرز عقبة ثانية: غالباً ما يكون تأثير النساء السياسي ضئيلاً، ولذلك لا يستطعن إقناع المشرعين بسن قوانين إصلاحية وإكسابها قوة النفاذ. لسوء الحظ، غالباً ما يكون مسارا التهميش الاقتصادي والتهميش السياسي متلازمين: دون حصولهن على وظائف وفرص عمل، يكون تأثير النساء السياسي أقل؛ ودون تأثير سياسي، يكون حصولهن على وظائف وفرص عمل أصعب منالاً. كيف تتخلص النساء من هذا الفخ في الوقت الذي يفتقرن فيه للقوتين السياسية والاقتصادية في آن معاً؟

تساعد القيادة المستنيرة في هذا المجال أحياناً. ثمة دليل متنام على أن الحصص النسبية الانتخابية – القوانين التي تخصص للنساء عدداً معيناً من المقاعد في المجالس التشريعية المحلية أو الوطنية – قد تكون ذات تأثير قوي

(١) أندرسون وإسواران ٢٠٠٥.

في تعزيز النفوذ السياسي.[1] والمؤسسات السياسية أيضا مهمة: شغل النساء وظائف مهمة في البلدان ذات التمثيل النسبي أكثر رجحاناً منه في البلدان التي تعتمد الأغلبية-الأكثرية.[2]

أخيراً يمكن لتنظيم الاقتصاد أن يحدث فارقاً أحياناً- خاصة من حيث وجود المصانع الاستغلالية. منذ الأيام الأولى للثورة الصناعية، ملايين النساء انضممن إلى القوى العاملة وانخرطن في أعمال متدنية الأجور في مصانع تنتج المنسوجات، والملابس، والسلع الرخيصة الأخرى التي لا تحصى للأسواق العالمية. في سنة ١٨٩٠، شغلت النساء أكثر من نصف الوظائف في صناعة المنسوجات، واليوم أكثر من ٨٠٪ من العاملين في صناعة المنسوجات والملابس في العالم هم من النساء.[3] ثمة أسباب عديدة لشجب المصانع الاستغلالية، التي قد تكون أحيانا أماكن عمل وحشية ولا إنسانية، مع أنها قد تكون أيضاً الخطوة الأولى الحاسمة على طريق تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ثمة أربعة أسباب تجعل تلك الصناعات ذات العمالة الكثيفة قنوات لعبور العاملات الجديدات. أولاً، لأنها لا تتطلب قوة بدنية كبيرة، وليس للرجال فيها أفضلية طبيعية. ثانياً، لأنها تتطلب قدراً أقل من التدريب وعدداً محدودا من المهارات التخصصية، الأمر الذي يجعلها جذابة للنساء اللاتي يتركن قوة العمل دورياً لتربية الأطفال أو للعناية بالأقارب.[4] ثالثاً، لأن المصانع التي تنتج بضائع للتصدير غالباً ما تملكها أو تديرها شركات أجنبية هي- لأسباب قانونية أو ثقافية- أقل ميلاً للتمييز ضد النساء في مجال التوظيف. أخيراً، لأن هذه الشركات تبيع منتجاتها في السوق العالمية حيث تكون المنافسة حامية الوطيس وهوامش الربح قليلة؛ مما يدفعها إلى البحث عن الأيدي العاملة الأرخص أجراً. النساء عادة ما يكن المستهدفات للتشغيل والتوظيف بسبب استعدادهن للعمل بأجور أدنى من التي يتقاضاها الرجال، ولكونهن أكثر مرونة وموثوقية.

---

(١) بالديز ٢٠٠٤؛ تريب وكانغ ٢٠٠٨؛ بهافناني ٢٠٠٩.

(٢) إيفرسن وروزنبلوت ٢٠٠٨.

(٣) البنك الدولي ٢٠١١

(٤) إيفرسن وروزنبلوت ٢٠٠٦.

على النقيض من ذلك، من الأرجح أن توظف المصانع رجالا في الأعمال التي تتطلب قوة بدنية أكبر أو سنوات عديدة من التدريب المستمر، أو إذا كانت السلع المنتجة تستهدف الأسواق المحلية، بخاصة عندما تكون المنافسة على صعيد الأسعار أقل.

النساء والعمل والسياسة في كوريا الجنوبية

توضح حالة كوريا الجنوبية- وهي بلد لا نفط لديه- كيف يمكن للمصانع ذات التوجه التصديري أن تجتذب النساء نحو سوق العمل، وتؤدي إلى تآكل مؤسسات وقوانين النظام الأبوي.

مع بداية القرن العشرين، كانت كوريا الجنوبية ترزح تحت أكثر الثقافات الأبوية تعصباً في العالم. كانت البنات يفصلن عن الأولاد في سن السادسة، ولم تكن النساء يمنحن أسماءهن الخاصة بهن، ولا يسمح لهن بدخول الشوارع في سيؤول أثناء النهار. في عام ١٩٣٠، بلغت نسبة الأمية بين النساء الكوريات ٩٠٪.[1]

عندما بدأت كوريا الجنوبية التصنيع عام ١٩٦٠، شرعت النساء الكوريات بالعمل في المصانع التي كانت تنتج البضائع والسلع المعدة للتصدير، بما فيها المنسوجات والملابس والبلاستيك والإلكترونيات والأحذية والأطباق. كانت أجورهن المتدنية دون نصف أجور الرجال- ما جعلهن جذابات لأرباب العمل وساعد في تعزيز الازدهار الاقتصادي لكوريا. في عام ١٩٧٥، تحقق ٧٠٪ من مكاسب الصادرات الكورية من صناعات تهيمن عليها النساء. ومع نمو الصادرات، نمت حصة النساء في القوى العاملة- مرتفعة بنسبة ٥٠٪ بين عامي ١٩٦٠-١٩٨٠.[2]

على الرغم من وجود منظمات نسائية في كوريا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، إلا أنها كانت محافظة اجتماعياً وخاضعة

(١) بارك ١٩٩٠.

(٢) بارك ١٩٩٣؛ والبنك الدولي ٢٠٠٥.

لرعاية الحكومة. وكان الرجال يرأسونها عادة، كما كان تركيزها منصباً على العمل الخيري، وحماية المستهلك، وتكريس حصص دراسية لتعليم ربات البيوت والعرائس المقبلات على الزواج.[1] مع بداية حقبة السبعينيات، بدأت النساء العاملات في قطاع الصناعات التصديرية تحشيد قواهن لتغيير حقوق العمل والمساواة بين الجنسين على حد سواء، مع أن الحكومة الكورية الجنوبية، التي كانت آنذاك في ظل حكم استبدادي، لم تبد قدراً كبيراً من الاهتمام بهمومهن.

في عام ١٩٨٧، أفادت القائمات على تنظيم الشؤون النقابية للنساء من الانفتاح الديمقراطي لكوريا الجنوبية في تأسيس الجمعيات المتحدة للنساء الكوريات. خلافاً لما كانت عليه منظمات النساء السابقة، عملت هذه الجمعيات على تحسين ظروف العمل وتعزيز حقوق النساء، واتخاذ مواقف أكثر صدامية في تعاملها مع الحكومة.[2] في الوقت ذاته، شرع مزيد من المجموعات النسائية الأكثر تقليدية يبدي اهتماماً أقوى بحقوق المرأة.[3]

في منتصف التسعينيات، بدأت المنظمات النسائية تدفع باتجاه تحقيق تمثيل أكبر للمرأة في كل المستويات الحكومية. وعلى الرغم من التقاليد الأبوية القوية، حققت هذه المنظمات مكاسب جوهرية كبيرة: ارتفع عدد النائبات المنتخبات في الجمعية الوطنية (البرلمان) من ثماني نائبات بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٦ إلى ست عشرة نائبة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٤، كما ازدادت نسبة التمثيل النسائي في اللجان الحكومية لرسم السياسات من ٨,٥٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٧,٦٪ عام ٢٠٠١؛ وارتفعت نسبة العاملات في السلك القضائي من ٣,٩٪ عام ١٩٨٥ إلى ٨,٣٪ عام ٢٠٠١.[4]

---

(١) يون ٢٠٠٣.

(٢) مون ٢٠٠٢. لعبت النساء أيضاً دوراً هاماً في الحركة الرامية إلى تحقيق الديمقراطية في كوريا الجنوبية. انظر نام ٢٠٠٠.

(٣) بالي ١٩٩٠.

(٤) يون ٢٠٠٣.

وقد أدت قوة جماعات الضغط التابعة للحركة النسائية والعدد المتنامي للنساء العاملات في القطاع الحكومي إلى سلسلة من الإصلاحات البارزة، بما فيها مرسوم المساواة بين الجنسين في التوظيف (١٩٨٧)، وإعادة النظر في قوانين العائلة (١٩٨٩)، ومرسوم رعاية الأم-الطفل (١٩٨٩)، وإطار مرسوم تطوير المرأة (١٩٩٥)، وقانون يشترط على الأحزاب السياسية التعهد بتخصيص ٣٠٪ على الأقل من مقاعد دوائرهم الانتخابية الوطنية للنساء (٢٠٠٠).[1] وهكذا، باجتذابه النساء إلى القوة العاملة، ساعد التصنيع الموجه للتصدير المرأة الكورية الجنوبية على إيجاد موطئ قدم لها في الحكومة، وفتح الباب أمام هذه التغييرات التاريخية.

نظرية تمكين النساء

في ظل ظروف معينة، قد يكون لإنتاج النفط آثار وخيمة على دور المرأة في المجتمع. ولتوضيح هذا التأثير، يجب أن نضيف بعض العناصر الجديدة إلى نموذج السياسة المدرج رسمه البياني في الفصل الثالث. لنفترض أن في بلدنا المتخيل مواطنين نساء ورجالاً على حد سواء؛ وأنهم بدلاً من أن يتصرفوا بوصفهم أفراداً، يتصرفون بوصفهم عائلات؛ وأن عمل النساء خارج المنزل مصدر حيوي للسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لنفترض أيضاً أن عدد النساء في القوى العاملة يتحدد بعاملين. الأول: توفر النساء اللاتي يرغبن في الحصول على العمل، فليس كل النساء يرغبن في العمل خارج المنزل. لنتذكر أن المواطنين الآن هم أعضاء أسر، لذا يتصرفون وفق ما تقتضيه مصالح أسرهم، لا وفق ما تقتضيه مصالحهم فقط. في أغلب المجتمعات، يكون الرجال المورد الأساسي لدخل العائلات، فيما تلتمس النساء الوظائف فقط عندما تحتاج عائلاتهن دخلاً ثانياً. في العائلات ذات الدخل المتدني، تكون النساء على الأرجح أكثر ميلاً لالتماس الوظائف، حتى عندما تكون الأجور متدنية، بينما في

---

(١) بارك ١٩٩٣؛ ويون ٢٠٠٣.

العائلات ذات الدخل الأعلى، يكون بحثهن عن عمل أقل رجحاناً، ويعملن فقط عندما تكون الأجور جيدة نسبياً.

العامل الثاني: هو الطلب على اليد العاملة النسائية. في بلدان عديدة، يمتنع أرباب الأعمال عن تشغيل النساء في جميع الأعمال باستثناء نزر يسير منها.[1] وللفت الانتباه إلى أحد أكثر الأنماط شيوعاً، دعونا نتخيل أيضاً أن النساء يقبلن العمل فقط في المصانع الاستغلالية- أي معامل المواد الموجهة للتصدير، والتي تستخدم اليد العاملة الرخيصة لإنتاج المنسوجات والملابس والبضائع الأخرى المصنعة أو المعالجة المعدة للتصدير.

باختصار، في نموذجنا المعدل، تكتسب النساء قوة اقتصادية وسياسية بحصولهن على عمل خارج المنازل؛ ويكن أكثر ميلاً لشغل هذه الوظائف عندما تحتاج عائلاتهن دخلاً إضافياً؛ وتكون المصانع التي تنتج سلعاً رخيصة معدة للتصدير الأماكن الوحيدة التي تقبلهن للعمل فيها. فيما يحتمل أن تنسحب الفرضيتان الأولى والثانية على كل البلدان، فإن الفرضية الأخيرة تصح غالباً في البلدان ذات الثقافات الأبوية القوية التي تقيد فرص عمل النساء وتحد منها- كما كان واقع الحال في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وفي شرق آسيا في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وفي بلدان عديدة شمال إفريقية وشرق أوسطية حالياً.

كيف يؤثر النفط في النساء

في ظل هذه الشروط قد يكون للنفط تأثير معاكس لتأثير التصنيع: بينما يجتذب التصنيع النساء من البيوت إلى القوى العاملة، فإن الثروة النفطية تشجعهن على البقاء في البيوت، مغلقةً بذلك ممراً رئيساً نحو تمكين النساء اقتصادياً وسياسياً.[2]

---

(١) هورتون ١٩٩٩.

(٢) للاطلاع على مزيد من الشرح المفصل عن هذه العملية، انظر روس ٢٠٠٨. يقدم كتاب إليزابيث هيرمان فريديريكسين (٢٠٠٧) نموذجاً أكثر اكتمالاً ووضوحاً للنفط، والمرض الهولندي، وتوظيف النساء، وقد اعتمدت عليه بشكل غير مباشر هنا.

يفترض أن يكون لارتفاع دخل النفط تأثيران- أحدهما يتعلق بالعرض والآخر بالطلب على القوى العاملة النسائية. يلخص الجدول ١,٤ هاتين الرابطتين. نعلم من الفصل الثاني أن الحجم الاستثنائي للإيرادات النفطية يؤدي إلى ميزانيات حكومية ضخمة جداً. ويوضح الفصل الثالث أن الحكام يوزعون معظم هذا الدخل على العائلات في مجتمعاتهم- عبر تقديم الوظائف الحكومية، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والإعانات المالية، والاستقطاعات الضريبية- لشراء الدعم السياسي. وقد تجعل هذه التحويلات الحكومية الحياة اليومية مريحة أكثر، لكنها قد تثبط أيضاً عزيمة النساء في السعي للعمل خارج المنزل، بالتقليل من حاجة أسرهن إلى دخل ثان. إن الحجم الكبير للإيرادات النفطية الحكومية، حين يتحول إلى الأسر والعوائل في المجتمع، يقلل عرض النساء الباحثات عن أعمال ووظائف.

يمكن للنفط أيضاً أن يخفض الطلب على عمل النساء بتقليص عدد الوظائف في مصانع المنتجات المعدة للتصدير. يشرح الفصل الثاني كيف يمكن أن تؤدي الثروة النفطية إلى المرض الهولندي الذي يسبب ارتفاعاً في سعر صرف العملة المحلية للبلد، وفقدان القطاعين الزراعي والصناعي فيها أسواقهما الخارجية. مع ذلك، قد تبقى مصانع المنتجات المعدة للسوق المحلية على قيد الحياة في حال تلقيها دعما حكوميا. لكن أصناف المصانع التي تستخدم نساءً على الأرجح هي الشركات ذات التوجه التصديري التي تعتمد على العمالة رخيصة الأجر، والمرض الهولندي كفيل بجعلها غير مربحة.

على الرغم من أن الطفرات النفطية توفر فرص عمل جديدة، فإن معظمها في القطاع الخدمي بما فيه قطاع البناء والتشييد، وأسواق البيع بالمفرق، والقطاع الحكومي. إن تمكنت النساء من إيجاد فرص عمل في هذه القطاعات، سيسلمن من الضرر. فإن لم يتمكن من ذلك، فإن صناعة النفط المزدهرة ستؤدي إلى إخراجهن من القوى العاملة، أو ستعوق انضمامهن إليها في المقام الأول.

الشكل ١ ,٤: كيف يمكن أن يؤثر إنتاج النفط في أوضاع المرأة

مزيد من دخل النفط

المرض الهولندي ← عدد أقل من مصانع المنتجات المعدة للتصدير عدد أقل من فرص العمل للنساء

مزيد من التحويلات الحكومية ← عدد أقل من النساء الساعيات إلى الحصول على عمل

← عدد أقل من النساء في صفوف القوى العاملة

← تأثير سياسي أقل للمرأة

باختصار، سيرتفع حجم عائدات النفط، وستزداد الميزانيات الحكومية، لذلك ستحول التحويلات المالية للعائلات دون سعي النساء للحصول على فرص عمل، وسيؤدي النفط إلى خسارة مكون أساسي من القطاع الخاص- التصنيع الموجه للتصدير متدني أجور اليد العاملة- الذي لو كان الأمر خلاف ذلك لكان اجتذب النساء إلى القوى العاملة. مزيد من النفط يؤدي إلى رواتب أقل للنساء، ولأن الانخراط في القوى العاملة طريق حاسم لبلوغ السلطة السياسية، فالثروة النفطية تقلل أيضاً من تأثير النساء في الحكومة.

لا ينسحب هذا النموذج على كل البلدان الغنية بالنفط، لذلك ليست كلها عرضة هذه المشكلات. بوسع النساء في بلدان غربية عديدة إيجاد فرص عمل بسرعة في قطاع الخدمات أو في القطاع الحكومي. في النرويج، على سبيل المثال، أحدثت الطفرة النفطية في سبعينيات القرن العشرين فرص عمل جديدة في الخدمات الطبية والاجتماعية التي كانت تشغلها نساء على الأغلب. حتى في بعض البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط والمتدني، مثل كولومبيا وسوريا

وماليزيا والمكسيك، يعمل كثير من النساء في وظائف خدمية وحكومية، ولم تسبب لهن ثروة بلادهن النفطية ضرراً. لكن في البلدان التي تواجه فيها النساء عوائق تحول دون عملهن في القطاع الخدمي، الثروة النفطية مسؤولة عن إعاقة تقدم النساء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

كثير من هذه البلدان قائم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد خلصت دراسة أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٤ إلى أن أربعة عشر بلداً من بلدان المنطقة السبعة عشر تفرض قيوداً قانونية على أنواع الأعمال التي يمكن للنساء أن يحصلن عليها، وعلى توقيت عملهن وعدد ساعاته. ستة بلدان منها أيضاً تحظر سفر المرأة دون إذن زوجها أو الذكر الوصي عليها.[١]

صعبت هذه القيود بصورة غير عادية على نساء الشرق الأوسط تحديدا الحصول على عمل في القطاع الخدمي،[٢] إذ غالباً ما يتم استثناء النساء الشرق أوسطيات من الوظائف التي تتضمن نشاطاً عاماً وتفترض مسبقا الاختلاط بالرجال والتواصل معهم.[٣] يحول هذا بقوة دون عمل النساء في مجال البيع بالتجزئة- أحد أكبر القطاعات الخدمية- عدا المحال التي يكون جميع زبائنها من النساء، وغالباً ما يبقيهن خارج نطاق العمل في مجال التعليم والصحة، إلا عندما يكن في محيط عمل يقتصر على النساء.[٤] في معظم البلدان الشرق أوسطية، استبعدت النساء أيضاً من شغل وظائف في مجال الصناعة السياحية التي تشكل في بلاد مثل مصر قسماً كبيراً من القطاع الخدمي، وذلك بسبب

---

(١) البنك الدولي ٢٠٠٤.

(٢) على الرغم من كون الموضوع أضعف توثيقاً، يبدو أن النساء في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى يعانين أيضاً مشكلات من نوع خاص في الحصول على وظائف في القطاع الخدمي. وفقاً لدراسة أجرتها الأمم المتحدة (١٩٩١) - وهي لسوء الحظ أحدث دراسة تمكنت من العثور عليها - تعمل نساء كثيرات في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي في قطاع الخدمات، ورغم أن أعدادهن أقل في منطقة المحيط الهادي الآسيوية، لكنها مع ذلك ذات دلالة مهمة، بينما تبقى أعداد النساء اللاتي حصلن على وظائف في قطاع الخدمات في دول جنوب الصحراء الإفريقيا الكبرى قليلة.

(٣) يوسف ١٩٧١.

(٤) آنكر ١٩٩٧؛ البنك الدولي ٢٠٠٤.

عوائق ثقافية وقانونية تمنع السفر غير المراقب، إضافة إلى منع الاتصال بالرجال خارج نطاق الأسرة.[1] كذلك صناعة البناء في الشرق الأوسط- كما هي في معظم المناطق الأخرى- نادراً ما تستخدم النساء.

النفط والنساء حول العالم:

أحرزت النساء تقدماً اقتصادياً وسياسياً كبيراً في كل بلدان العالم تقريباً منذ ستينيات القرن العشرين. كان تقدمهن أبطأ في بعض المناطق منه في مناطق أخرى، ويمكن للبترول أن يساعد في تفسير الأسباب، بخاصة منذ سبعينيات القرن العشرين.

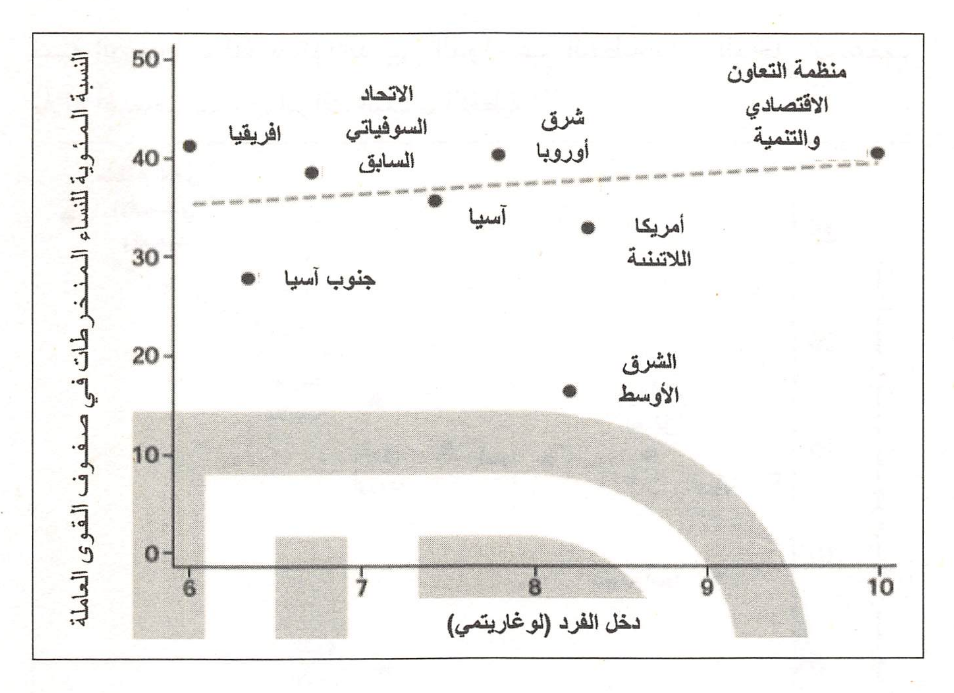
يوضح الشكلان ٢,٤ و٣,٤ تباين واقع النساء نجاحاً وفشلاً من حيث انضمامهن إلى القوى العاملة وحصولهن على مقاعد في البرلمان في مناطق مختلفة من العالم. وكما تشير الخطوط المائلة باتجاه الأعلى، يبقى أداء النساء أفضل في البلاد الغنية (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) منه في البلاد الفقيرة. أما الشرق الأوسط فهو الاستثناء الكبير: على الرغم من كونه ثاني أغنى منطقة في العالم، فإن عدد النساء الملتحقات بالقوى العاملة وبالبرلمان فيه أقل من أي مكان آخر في العالم.

يمكن أن تساعد الثروة النفطية في تفسير شذوذ الشرق الأوسط وخروجه عن القياس. يبين الجدول ١,٤ النسبة المئوية للقوى النسائية العاملة في البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط على حد سواء.[2] إجمالاً، نسبة النساء العاملات في البلدان النفطية أقل بكثير- أقل بنسبة ١٤٪- من النساء العاملات في البلدان غير النفطية. وينسحب النموذج على الدول الغنية والفقيرة في آن معاً، إلا أنه أقوى في الدول الغنية، مما يعكس الفجوة الكبيرة بين البلدان التي أثرت من تحولها إلى التصنيع (في أوروبا وأمريكا الشمالية) والدول التي أثرت من بيع أصولها من النفط والغاز الطبيعي (في الشرق الأوسط).

---

(١) أسعد وأرنتز ٢٠٠٥.

(٢) كانت هذه أحدث سنة توفرت بيانات عنها لمعظم البلدان.



الشكل ٢ , ٤ نسبة النساء في القوى العاملة حسب المنطقة ١٩٩٣-٢٠٠٢

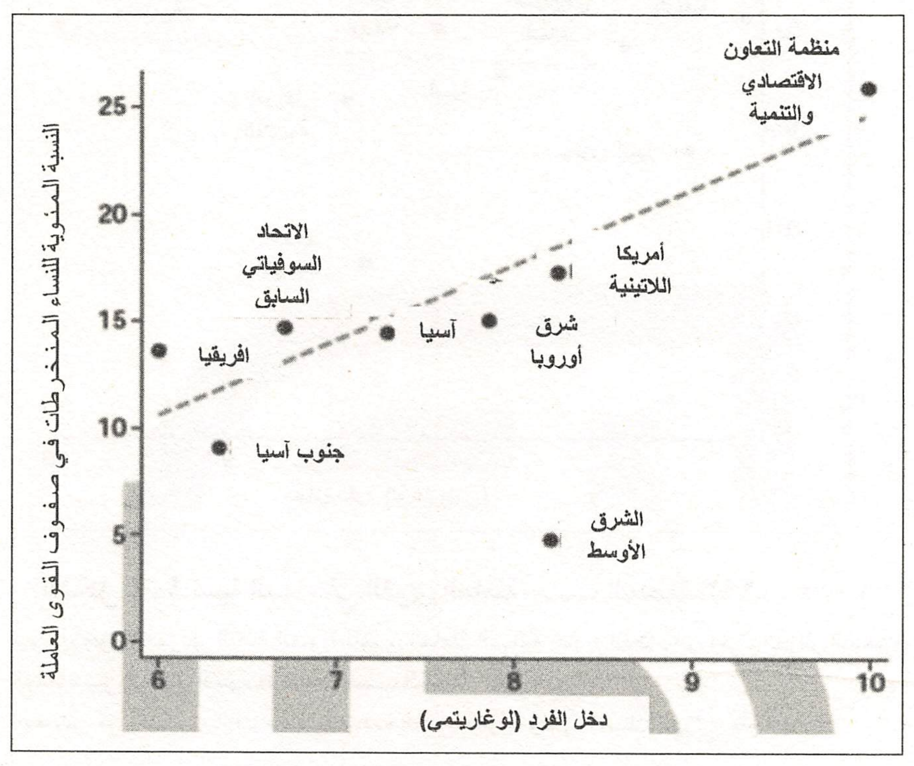
يبين المحور العمودي النسبة المئوية للقوى العاملة النسائية خارج القطاع الزراعي. الدوائر الصغيرة الصماء تبين المعدل المتوسط للبلد بحسب المنطقة.

المصدر: من حساب بيانات جمعتها منظمة العمل الدولية ونشرها البنك الدولي عام ٢٠٠٥.

الفجوة أكبر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يقل عدد النساء العاملات فيهما بنسبة ٢٣٪ تقريباً في الدول المنتجة للنفط عنه في الدول غير النفطية. الدول النفطية في باقي مناطق العالم النامي لديها عدد أقل من النساء العاملات، على الرغم من أن الفارق أقل بكثير.

أحد اسباب هذه الفجوة هو أن الدول غير النفطية تصدر قدراً أكبر من البضائع المصنعة، وبناء على ذلك تتوفر فيها فرص عمل أكثر للنساء في المصانع. لنأخذ في الحسبان، على سبيل المثال، صناعات المنسوجات والألبسة، حيث يشكل العنصر النسائي فيها الغالبية الساحقة من اليد العاملة. كما يبين الجدول ٢ , ٤، تصدر الدول غير النفطية الغنية والفقيرة على حد سواء منسوجات وملابس أكثر بكثير مما تصدر الدول النفطية الغنية والفقيرة. وتفوق

نسبة الصادرات للفرد الواحد بين الدول غير النفطية ذات الدخل المنخفض ثلاثة أضعاف نسبة صادرات البلدان النفطية.[1]



الشكل ٣, ٤ نسبة النساء في البرلمان بحسب المنطقة ٢٠٠٢

يبين المحور العمودي النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها نساء في الفروع الأوسع تمثيلاً من الهيئات التشريعية في البرلمان. تبين كل دائرة صغيرة صماء المعدل المتوسط للبلد في منطقة معينة.

المصدر: من حساب بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني: http//ipu.org/wmn-e/world.htm

يقل عدد النساء في الحكومة أيضاً بصورة ملحوظة في الدول النفطية. يبين الشكل ٣, ٤ النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء- وهو مقياس

(١) عندما ينظر إلى الدول الغنية والفقيرة مجتمعة، في الصف الأسفل من الرسم البياني ٢, ٤، يبدو أن الدول النفطية تصدر منسوجات أكثر مما تصدر الدول غير النفطية. هذا فقط لأن الدول النفطية تميل لأن تكون أكثر ثراء، والبلاد الأكثر ثراء تصدر منسوجات أكثر مما تصدر البلدان الأفقر. عندما تفرز البلاد في مجموعات على أساس الدخل، في الصفين الأول والثاني يصبح، تأثير النفط في الصادرات النسيجية واضحاً.

بسيط للقوة السياسية للمرأة- في الدول النفطية وغير النفطية على حد سواء. يبقى عدد المشرعات الإناث في الدول النفطية الفقيرة والغنية على حد سواء أقل منه في الدول غير النفطية الغنية والفقيرة، على الرغم من أن الاختلاف في العدد يعد ذا دلالة إحصائية مهمة بين الدول الفقيرة فقط. وتتركز تأثيرات النفط على نحو صارخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعادل نسبة النساء اللاتي يشغلن مقاعد في برلمانات الدول غير النفطية ثلاثة أضعاف نسبة النساء البرلمانيات في الدول المنتجة للنفط في هاتين المنطقتين. في باقي دول العالم، الرابطة بين البترول والمشرّعات الإناث ليست ذات دلالة إحصائية مهمة.

الجدول ١,٤ مشاركة الإناث في القوى العاملة ٢٠٠٢

تبين هذه الأرقام النسبة المئوية للقوى العاملة الرسمية التي تتشكل من مواطنات

بموجب الدخل	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
دخل منخفض (أقل من ٣٠٠٠ دولار)	٤١,٨	٣٨,٤	-٣,٤**
دخل مرتفع (أكثر من ٥٠٠٠ دولار)	٤١,٣	٣٣,٢	-٧,١***
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣٠,٦	٢٣,٥	-٧,١**
كل البلدان الأخرى	٤٢,٠	٤١,٥	-٠,٦
كل البلدان النامية	٤٢,١	٤٠,١	-٢,٠*
كل الدول	٤١,٦	٣٥,٩	-٥,٨***

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪ بحسب اختبار أحادي الطرف

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

المصدر: من حساب بيانات جمعتها منظمة العمل الدولية ونشرها البنك الدولي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥

الجدول ٢,٤ صادرات المنسوجات والألبسة ٢٠٠٢

تشير هذه الأرقام إلى قيمة صادرات المنسوجات والألبسة للفرد الواحد

بموجب الدخل	الدول غير المنتجة	الدول المنتجة للنفط	الفارق
دخل منخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار)	٦٥,٦	٢٢,٥	-٤٣,١*
دخل مرتفع (أكثر من ٥٠٠٠ دولار)	٢٥٢	٢١٠	-٤١,٩
كل الدول	١١٥	١٢٢	٦,٥

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪ بحسب اختبار أحادي الطرف

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

المصدر: من حساب بيانات وردت في كتاب فريمان وأستندورب ٢٠٠٩.

الجدول ٣,٤ المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء ٢٠٠٢

تبين هذه الأرقام النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها نساء في الفروع الأوسع تمثيلاً من البرلمان

بموجب الدخل	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
دخل منخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار)	١٣,٩	١١,٠	-٢,٩*
دخل مرتفع (أكثر من ٥٠٠٠ دولار)	٢٠,١	١٦,٠	-٤,٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١٠,٤	٣,٠	-٧,٥***
كل البلدان الأخرى	١٥,٧	١٧,٦	١,٩
كل البلدان النامية	١٤,٣	١٣,٩	-٠,٤
كل الدول	١٥,٥	١٣,٣	-٢,٢

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪ بحسب اختبار أحادي الطرف

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

المصدر: من حساب بيانات جمعها الاتحاد البرلماني الدولي، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني:
http//ipu.org/wmn-e/world.htm

استقصيت هذه النماذج الأساسية بمزيد من التروي في الملحق ١ ,٤، مستخدماً التحليل الارتدادي للتحقق من عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في أحوال النساء، مثل دخل البلد، ومستوى الديمقراطية فيه، والعوامل الإقليمية والتاريخية والثقافية، بما فيها وجود الإسلام. يشير تحليلي الأولي إلى أنه عندما تتوفر البلدان على مزيد من النفط، تميل لأن تكون أعداد النساء العاملات فيها خارج المنازل أقل، في حال تساوت سائر الأمور الأخرى. كذلك يشير تحليلي الأولي بدرجة أكبر إلى أن الثروة النفطية تخفض عدد النساء اللاتي يشغلن مقاعد في البرلمان. أوضح أيضاً أن تأثير النفط على وضع المرأة يتزايد منذ سبعينيات القرن العشرين، على الرغم من أن تبيان هذا النموذج أشد صعوبة.[١]

لا تتوفر أرقام عن البرلمانيات قبل عام ١٩٩٥، الأمر الذي يصعب معه الحكم بما إذا كانت تأثيرات النفط في التمكين السياسي للنساء قد نمت أيضاً. علاوة على ذلك، ثمة نزعة عالمية مؤخرا نحو تمكين الإناث سياسياً، وهذا أدى إلى زيادة عدد المشّرعات في أكثر من ثلاثة أرباع بلدان العالم، بما فيها البلدان الغنية بالنفط. إلا أن المكتسبات في الدول الغنية بالنفط كانت أبطأ وتيرة منها في الدول الفقيرة بالنفط: بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢، ازداد تمثيل المرأة في برلمانات الدول الفقيرة بالنفط بنسبة ٥٪، فيما ازداد في الدول الغنية بالنفط بنسبة ٢,٩٪ فقط. على الرغم من أن الغالبية الساحقة من الدول أظهرت زيادات في التمثيل البرلماني الأنثوي، فإن الدول الغنية بالنفط مثل الجزائر وروسيا وكازاخستان- وكل منها نعِمَ بزيادة حادة في إيرادات النفط- شهدت انخفاضاً في التمثيل البرلماني النسائي.

داخل منطقة الشرق الأوسط

كيف لنا أن نتأكد من أن النساء في الشرق الأوسط اعترض سبيلهن النفط، لا الإسلام، أو التاريخ والثقافة المميزان للمنطقة؟ إحدى طرق السبر الأعمق

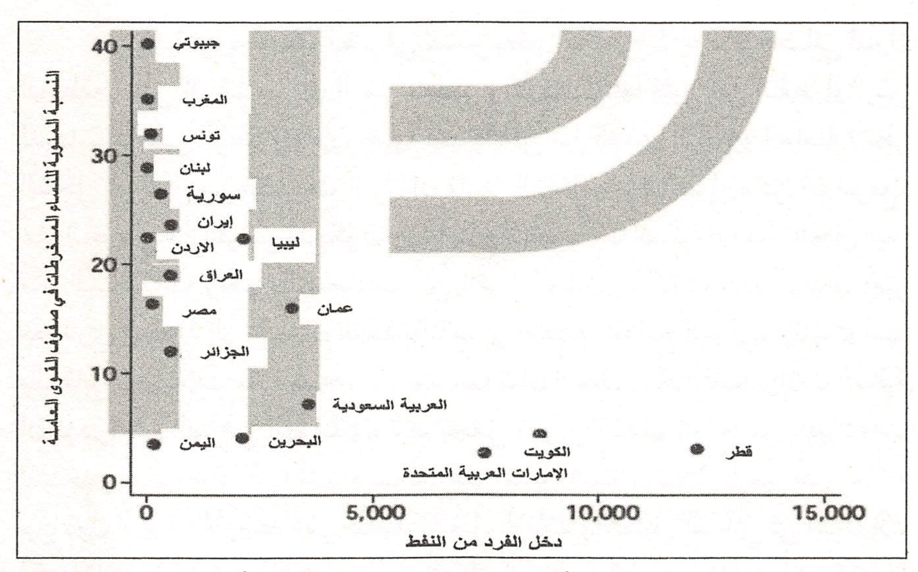
(١) هذا جزئياً بسبب الاتجاهات العالمية القوية على صعيد مشاركة النساء في القوى العاملة، والتي يجب التحقق منها، وبسبب العلاقة المتوازية بين الدخل ومشاركة النساء في القوى العاملة. هذه المشكلات مشروحة في ملحق هذا الفصل.

لغور هذه القضية تتمثل في تفحص أحوال النساء داخل منطقة الشرق الأوسط عن كثب. لبلدان المنطقة دين مشترك، ولهم (على وجه العموم) ثقافة مشتركة. لو كان الدين أو الثقافة مصدر المشكلة، لكان يفترض أن تعيش النساء في كل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقية الأحوال المتردية ذاتها تقريباً اقتصادياً وسياسياً.

لكن ليست هذه هي الحال، فثمة تفاوت صارخ في أحوال المرأة عبر المنطقة. في بعض البلدان تشكل النساء أكثر من ربع القوى العاملة، فيما لا يبلغن نسبة ٥٪ في بلدان أخرى؛ وفي بعض تلك البلدان، اكتسبت النساء حق الاقتراع في أربعينيات القرن العشرين، فيما لم يكتسبنه في بلدان أخرى حتى في عام ٢٠١٠؛ في بعض الحكومات، تشغل النساء أكثر من ٢٠٪ من مجموع المقاعد البرلمانية، فيما لم تشغل في بلدان أخرى أي مقعد. ما الذي يمكن أن يفسر هذه الاختلافات؟

خلافاً للدين والثقافة الراسخين، يتباين إنتاج النفط كثيراً عبر المنطقة- وهو شديد الارتباط بأحوال النساء. الرسوم البيانية ٤,٤ و٤,٥ و٤,٦ تعتمد أسلوب النقاط المبعثرة التي توضح العلاقة بين الثروة النفطية لبلد ما وبين المقاييس المختلفة لأحوال الإناث.

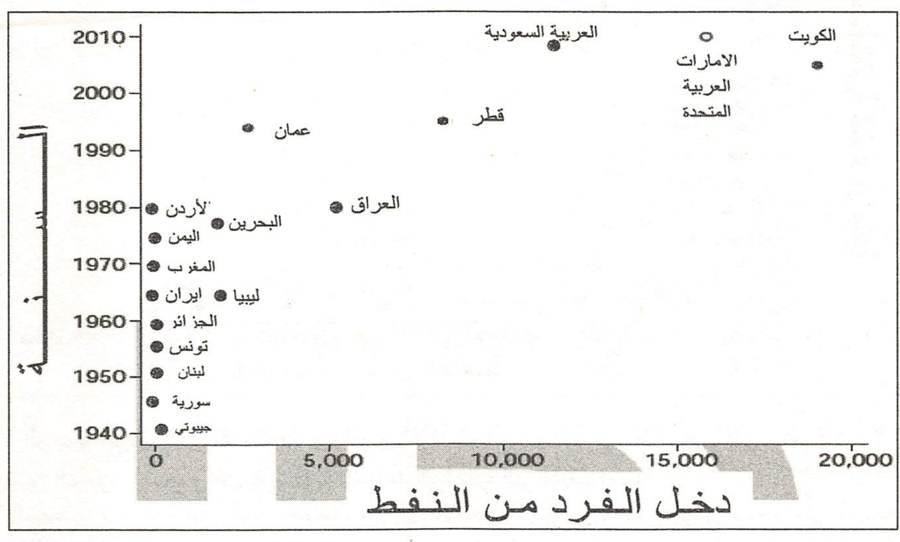
على وجه العموم، الدول الأغنى بالنفط (المملكة العربية السعودية، والعراق، وليبيا، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وعمان) لديها أعداد أقل من القوى النسائية العاملة خارج القطاع الزراعي، وهي الأكثر تردداً في منح النساء حق الاقتراع، ولديها أقل أعداد النساء اللاتي يشغلن مقاعد في برلماناتها. الدول التي لديها قليل من النفط أو التي ليس لديها نفط على الإطلاق (المغرب، وتونس، ولبنان، وسوريا، وجيبوتي) كانت بين أوائل الدول التي منحت النساء حق الاقتراع، وتميل لأن يكون لديها أعداد أكبر من القوى النسائية العاملة، ومن النساء اللاتي يشغلن مقاعد في البرلمانات، وهي أكمل اعترافاً بحقوق المرأة وإقراراً لها.



الشكل ٤,٤ النفط ومشاركة المرأة في القوى العاملة في الشرق الأوسط، ١٩٩٣-٢٠٠٢

تشير الأرقام المدرجة على المحور العمودي إلى النسبة المئوية للقوى النسائية العاملة خارج القطاع الزراعي، وهو المعدل لحقبة تزيد عن عشر سنوات

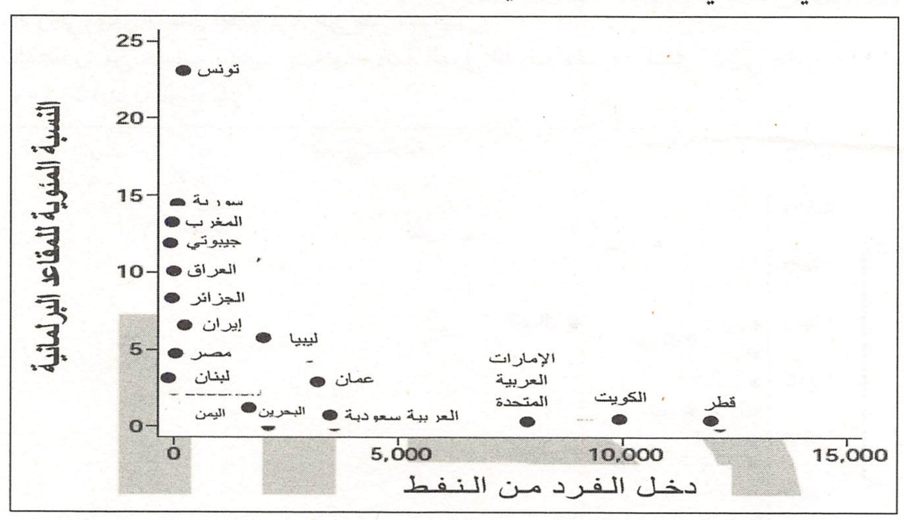
المصدر: من حساب بيانات جمعتها منظمة العمل الدولية ونشرها البنك الدولي عامي ٢٠٠٤، و٢٠٠٥ (بدون تاريخ نشر).



الشكل ٤,٥ النفط وحق الاقتراع للإناث في الشرق الأوسط، ١٩٤٠-٢٠١٠

سنة الاقتراع هي السنة التي سمح فيها للنساء لأول مرة بالتصويت. المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لا تمنحان النساء حق الإقتراع، وقد أدرجتا هنا على أنهما منحتا حق التصويت للنساء عام ٢٠١٠ كي لا تستبعدا من الرسم البياني.

تساعد الثروة النفطية أيضا في تفسير بعض مظاهر الشذوذ الإحصائي لدول المنطقة. على الرغم من أن اليمن ومصر والأردن لديها قليل من النفط أو ليس لديها نفط على الإطلاق، فإن لديها أعداداً أقل من القوى النسائية العاملة (انظر الشكل ٤ , ٤) ومن عضوات البرلمان (انظر الشكل ٦ , ٤) مما يمكن أن نتوقع. هذا الخروج عن القياس قد يكون جزئياً نتاج التحويلات المالية للعمالة الخارجية. منذ السبعينيات وحتى التسعينيات من القرن العشرين، كانت هذه البلدان أكبر مصدري العمالة إلى البلدان الغنية بالنفط في منطقة الخليج العربي، وتلقت منها بالمقابل تحويلات مالية ضخمة.[1] وشأنها شأن النفط، يمكن للتحويلات المالية أن تؤدي إلى المرض الهولندي، مما يجعل تطوير البلدان أنواعاً من الصناعات تستخدم النساء عادة أمراً أشد صعوبة. على سبيل المثال، تحتل اليمن أدنى مرتبة بين دول الشرق الأوسط على صعيد تشغيل الإناث والتمثيل النسائي في البرلمان، لكنها تلقت أيضا تحويلات مالية من عمالتها الخارجية (بوصفها جزءاً من ناتجها الإجمالي المحلي) تفوق ما تلقاه أي بلد آخر.



الرسم البياني ٦ , ٤ النفط ومقاعد الإناث البرلمانية في الشرق الأوسط ٢٠٠٢

يبين المحور العمودي النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء

المصدر: محسوبة من بيانات جمعت من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني السابق.

(١) بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢ شكلت تحويلات العمالة الخارجية ما بين ٣٪ إلى ١٣٪ من ناتج مصر الإجمالي المحلي، وما بين ١٠٪ إلى ٣١٪ من ناتج الأردن الإجمالي المحلي، وما بين ٢٢٪ إلى ٦٩٪ من ناتج اليمن الإجمالي المحلي، ولعل الحوالات غير الرسمية أكثر بكثير مما ذكر. انظر شكري ١٩٨٦.

مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس

لا بد من التسليم بأن هذه النماذج قد تعكس ببساطة الظروف في مجموعة قليلة من البلدان في شبه الجزيرة العربية التي توفرت بمحض الصدفة على ثروة نفطية غير عادية وعلى تمييز غير عادي ضد النساء في آن معاً. كيف لنا أن نعرف أن المسؤولية تقع على عاتق النفط حقاً؟

إحدى سبل معالجة هذه المسألة تكمن في النظر إلى بلدان شرق أوسطية خارج نطاق الخليج العربي، لنرى إذا ما كان النفط يرتبط سببياً بظروف النساء السيئة. نود من منظور مثالي أن نقارن هذه البلدان ببلاد تماثلها تاريخاً وثقافة، لكن تختلف عنها في مستويات الثروة النفطية. قد يكون خير ما نضعه موضع مقارنة مع هذه البلدان ثلاثة بلاد شمال إفريقية متجاورة: الجزائر والمغرب وتونس. البلاد الثلاثة جميعها كانت مستعمرات فرنسية، ونالت استقلالها أواخر خمسينيات القرن العشرين أو مطلع الستينيات منه، ومنحت النساء حق الاقتراع بعيد الاستقلال، وجميعها ذات أغلبية ساحقة من المسلمين. مع ذلك في الجزائر، المشاركة النسائية في القوى العاملة والتمثيل السياسي النسائي كلاهما منخفضان نسبياً؛ فيما هما في المغرب وتونس مرتفعان نسبياً (انظر الجدول ٤ , ٤).

الجدول ٤ , ٤ مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس

الأرقام هي لعام ٢٠٠٣ ما لم يشر إلى خلاف ذلك الدخل، ودخل النفط، وصادرات المنسوجات والألبسة محسوبة على أساس مبلغ ثابت قدره ٢٠٠٠ دولار أمريكي

معلومات ضرورية	الجزائر	المغرب	تونس
السكان (مليون)	٣١,٨	٣٠,١	٩,٩
السكان المسلمون	٩٧	٩٨	٩٩
دخل الفرد	١,٩١٥	١,٢٧٨	٢,٢١٤

النفط مقابل التصنيع

دخل الفرد من النفط	١,٠٣٧	٠	١٢١
صادرات المنسوجات للفرد الواحد	٠,٠٩	٩٤	٢٨٧

أوضاع الإناث

مشاركة الإناث في القوى العاملة	**١٢	**٢٦	**٢٥
المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	*٦,٢	*١٠,٨	*٢٢,٨
مؤشر المساواة في الحقوق بين الجنسين	٢,٨	٣,١	٣,٢

* أرقام عام ٢٠٠٢

** العمل غير الزراعي فقط، الأرقام عن سنة ٢٠٠٠

انظر ليفاني ٢٠٠٧

يمكن أن يعزى معظم هذه الاختلافات إلى النفط: المغرب وتونس تتوفران على قليل منه نسبياً، فيما تملك الجزائر كثيراً من النفط. مع وجود قليل من النفط أو مع عدم وجوده مطلقاً، تبقى اليد العاملة في المغرب وتونس رخيصة الأجر بالمعايير الدولية. بدءاً من عام ١٩٧٠ تقريباً، أفاد كلا البلدين من ميزة انخفاض أجور اليد العاملة في تطوير صناعات النسيج المعدة للتصدير.

في المغرب وتونس كلتيهما، لعبت هذه الصناعات دوراً رئيساً في اجتذاب النساء إلى مضمار القوى العاملة. في المغرب، على سبيل المثال، بدأت الحكومة في تشجيع تصدير المنسوجات والألبسة الجاهزة إلى أوروبا عام ١٩٦٩، آملة في أن يؤدي هذا إلى تخفيض نسبة البطالة عند الرجال. وعلى الرغم من أن صناعة النسيج نمت بسرعة، فإن الشركات جدت في طلب النساء

غير المتزوجات واستخدمتهن، ذلك لأنهن يمكن أن يقبلن بأجور منخفضة. وتمكنت هذه الشركات عبر حفاظها على خفض تكاليف اليد العاملة من المنافسة في السوق الأوروبية. في عام ١٩٨٠، كان النساء يشكلن ٧٥٪ من القوى العاملة في صناعات النسيج في المغرب، علماً بأن الرجال واظبوا على تفوقهم عددياً على النساء في المصانع التي كانت تنتج منسوجات للسوق المحلية.[١]

عانت صناعة النسيج المغربية ركوداً أواخر سبعينيات القرن العشرين عندما أغلقت أوروبا أسواقها. لكن بعدما أجرت الحكومة إصلاحات هيكلية أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، نمت هذه الصناعة بوتيرة سريعة مجددا حتى أصبحت مورد صادرات المغرب الرئيس عام ٢٠٠٤، وأسهمت في ثلاثة أرباع النمو على صعيد توظيف الإناث في التسعينيات.[٢]

سلكت صناعة النسيج التونسية مساراً مماثلاً إلى حد بعيد، فتوسعت منذ عام ١٩٧٠ تقريباً عبر زيادة الصادرات، والاعتماد على اليد العاملة الأنثوية منخفضة الأجر، وتحمل التغييرات في السياسات التجارية الأوروبية.[٣] في الوقت الحالي، حققت المغرب وتونس أعلى معدلين على صعيد مشاركة القوى النسائية العاملة في الشرق الأوسط.

أسهم ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في اليد العاملة المغربية والتونسية في حركة المساواة بين الجنسين القوية والنشطة في كلا البلدين. خلافاً لبلدان شرق أوسطية أخرى، يوجد في المغرب وتونس منظمات نسائية تركز اهتمامها على قضايا عمالة الإناث، بما في ذلك حق الحصول على إجازة أمومة، ورفع الحد الأدنى لسن العمل، ومكافحة التحرش الجنسي، والحصول على حقوق للعاملات المحليات.[٤]

في تونس، بدأت الحركة النسائية بميزة مهمة: بعد الاستقلال بوقت قصير، أقر الرئيس الحبيب بورقيبه قانون العائلة الوطنية الذي منح النساء قدراً

(١) جويكس ١٩٨٢.
(٢) أسعد ٢٠٠٤.
(٣) بود ١٩٩٧؛ ووايت ٢٠٠١.
(٤) موغادام ١٩٩٩.

أكبر من المساواة في الزواج، وفتح الباب أمام إدخال تحسينات كبيرة في مجالي التعليم والتوظيف الأنثويين. إلا أن قوانين العائلة المغربية كانت محافظة أكثر بكثير، ولم تصب المجموعات النسائية إلا قليلاً من النجاح على صعيد إصلاح تلك القوانين في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.[١]

كان في المغرب عدد قليل من المنظمات النسائية في الخمسينيات والستينيات، لكن هذه المجموعات كان يرأسها رجال، وكانت تركز اهتمامها على الأعمال الاجتماعية والخيرية. منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٤، قفز عدد الجمعيات النسائية من خمس إلى اثنتين وثلاثين جمعية، وشرع كثير منها يركز اهتمامه على حقوق المرأة.

بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، جمع ائتلاف للجمعيات النسائية (بما فيها نقابات عمالية) ما يربو على مليون توقيع على عريضة تدعو إلى إصلاح قوانين الأسرة ومنح النساء حقوقاً جديدة في الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال. حشد الإسلامويون المحافظون أتباعهم للحيلولة دون صدور أي قوانين جديدة، في حين رفضت الأحزاب السياسية المغربية- حتى أحزاب المعارضة العلمانية- دعم حملة العريضة. مع ذلك، بقيت الحملة تمارس ضغوطاً قوية على الملك الحسن الثاني، الذي ساند في نهاية المطاف حزمة إصلاحات أكثر اعتدالاً.[٢]

في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأخير من القرن العشرين، ظلت المجموعات النسائية المغربية تواجه معارضة قوية وحتى تهديدات بالقتل. ومع ذلك، أدت ضغوطاتها إلى تحقيق مزيد من الإصلاحات، بما فيها مجموعة قوانين عمل جديدة تعترف بالمساواة بين الجنسين في ميادين العمل، وتجّرم التحرش الجنسي، وتتضمن إصلاحاً أكثر اكتمالاً لقوانين الأسرة، وتخصص حصة غير رسمية للإناث في البرلمان عبر الأحزاب السياسية مقدارها ٢٠٪. هذه التدابير الجديدة، إلى جانب قوة القواعد الشعبية للحركة النسائية، أدت إلى مضاعفة أعداد النساء المرشحات لشغل مقاعد في مجالس الإدارة المحلية ثلاث مرات

(١) تشاراد ٢٠٠١.

(٢) براند ١٩٩٨؛ وورث ٢٠٠٥.

من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢، وإلى زيادة في نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء من ٠٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٨,١٠٪ عام ٢٠٠٣.[١]

في تونس، كانت المجموعات النسائية أكثر نجاحاً، إذ رفعت نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء من ٦,٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٨,٢٢٪ عام ٢٠٠٢، وهو أعلى معدل في الشرق الأوسط، وأعلى من معدلات بلاد غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا[٢].

تقدم الجزائر الغنية بالنفط تناقضا صارخا مع المغرب الفقير بالنفط. قد يتوقع المراقب الساذج أن يكون عدد النساء في القوى العاملة الجزائرية وفي البرلمان الجزائري أكبر من مثيله في المغرب. فالمغاربة محافظون أكثر من الجزائريين في رؤاهم الدينية؛ ودخل الجزائريين أعلى بفارق كبير؛ وقد تعاقبت على الجزائر سلسلة من الحكومات الاشتراكية، بينما يحكم المغرب نظام ملكي له جذور قبلية قوية.[٣]

مع ذلك لدى الجزائر عدد أقل من النساء في القوى العاملة خارج القطاع الزراعي، وعدد أقل من النساء اللائي يشغلن مقاعد برلمانية، وضوابط وقوانين أقل لحماية حقوق المساواة بين الجنسين من تلك المتاحة في المغرب أو تونس.

يعزى السبب في المكانة الأدنى للنساء الجزائريات جزئياً على أقل تقدير إلى القوى الاقتصادية، بخاصة صناعة النفط الجزائرية. لطالما استند الاقتصاد الجزائري إلى استخراج النفط والغاز: بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٣، أتى نصف الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر من النفط. كما عانى الاقتصاد الجزائري أيضاً من المرض الهولندي: منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين على الأقل، كان القطاع الاقتصادي القابل للتبادل (الزراعة والتصنيع) صغيراً على نحو غير عادي، وقطاعها غير القابل للتبادل (التشييد والخدمات) كبيراً على نحو غير عادي أيضا بالنسبة لبلد بحجم الجزائر ودخلها.

(١) البنك الدولي ٢٠٠٤.

(٢) موغادام ١٩٩٩؛ والبنك الدولي ٢٠٠٤.

(٣) بلايديس ولينزر ٢٠٠٨.

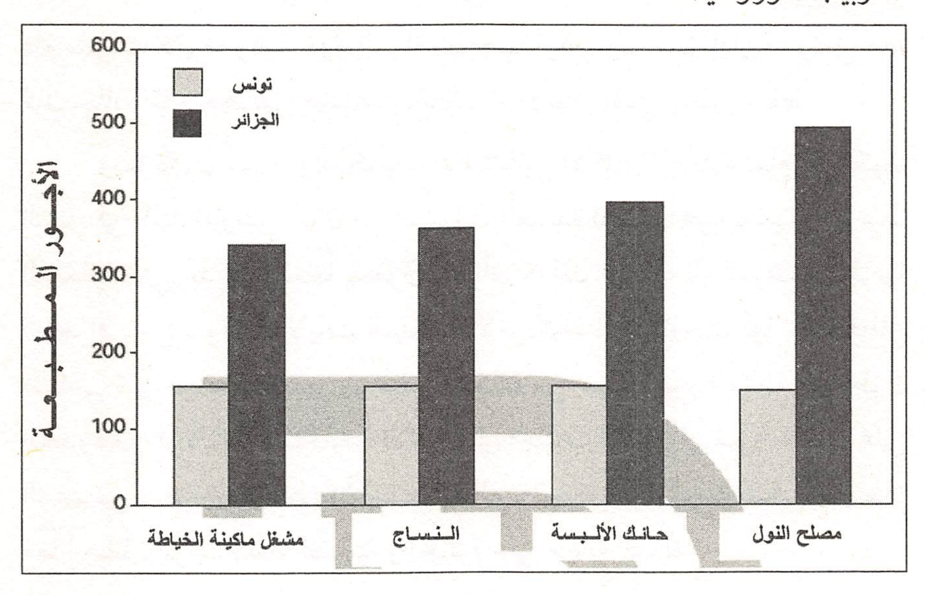
في تسعينيات القرن العشرين، أطلقت الحكومة الجزائرية مبادرة لتنويع قطاع التصدير، يحدوها أمل في منافسة تونس والمغرب. لكن بسبب المرض الهولندي، كانت تكاليف عمالتها باهظة جداً. في صناعة المنسوجات، مثلا، كانت أجور مشغلي آلات الخياطة، وعمال الغزل، والنساجين، وصانعي الأقمشة الجزائريين أكثر بضعفين إلى ثلاثة أضعاف من أجور نظرائهم التونسيين (انظر الشكل ٧, ٤).[1] وبسبب عدم قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية، بقي قطاع الصناعة الجزائري محمياً جداً، وصغيراً، وموجهاً بتركيز كبير نحو احتياجات السوق المحلية.[2] بالنتيجة، كان هناك طلب قليل نسبياً للعمل متدني الأجر في القطاع الصناعي.

لو كان للمغرب وتونس قطاعان نفطيان كبيران، كما حال الجزائر، لما أصبحتا بلدين مصدرين رئيسين للمنسوجات، إذ كان المرض الهولندي قد جعل تكاليف العمالة فيهما عالية جداً. ولولا وجود قطاعات صناعية كبيرة وموجهة للتصدير لكانت نساء المغرب وتونس أبطأ التحاقاً بالقوى العاملة، ولكانت فرصهن في التنظيم والإصلاحات الرئيسة أقل احتمالاً- بخاصة في المغرب التي افتقرت إلى قيادة تونس المنفتحة والمتنورة.

في ظل ظروف معينة، يمكن لاستخراج النفط والغاز أن يقلص دور النساء في القوى العاملة، إلى جانب إضعافه احتمال تشكيلهن تأثيراً سياسياً تراكميا ومتصاعدا. ودون وجود أعداد كبيرة من النساء المشاركات في الحياة الاقتصادية والسياسية لبلد ما، ستبقى المؤسسات الأبوية التقليدية على حالها دون أن تعترض سبيلها أية تحديات. باختصار، النفط قادر على إدامة النظام الأبوي المستبد. وهذه الدينامية يمكن أن تساعد في تفسير ضعف تأثير النساء- إلى حد يثير الاستغراب- في الدول الغنية بالنفط والغاز والمعادن في الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية والكويت وعمان والجزائر وليبيا)، وربما أيضاً في أمريكا اللاتينية (تشيلي)، وفي الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية

(١) استناداً إلى بيانات فريمان وأوستيندورب ٢٠٠٩. لم تتضمن هذا الدراسة أرقاماً عن المغرب.
(٢) أوتي ٢٠٠٣.

الكبرى (بوتسوانا والغابون وموريتانيا ونيجيريا)، وفي الاتحاد السوفياتي السابق (أذربيجان وروسيا).[1]



الرسم البياني ٤,٧ أجور عمال النسيج في تونس والجزائر ١٩٨٧-١٩٩١

تمثل هذه الأرقام معدل الأجر القياسي لكل حرفة، في الجزائر (المستطيلات الغامقة) وفي تونس (المستطيلات الفاتحة). بيانات معدلات الأجور لمثبتي أنوال النسيج كانت متاحة فقط بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٩.

المصدر: فريمان وأوستندورب ٢٠٠٩

لا تلحق الثروة النفطية الأذى بالضرورة بوضع النساء، فالأمر يعتمد على ما إذا أتيحت للنساء فرص العمل في القطاع الخدمي الذي ينمو عادة مترادفاً مع إيرادات النفط. ثمة سبعة بلدان أنتجت كميات كبيرة من النفط والغاز، بيد أنها واظبت مع ذلك على تحقيق تقدم على صعيد المساواة في الحقوق بين الجنسين، وهو تقدم أسرع وتيرة من المتوقع استناداً إلى دخل كل منها: النرويج، ونيوزيلندا، وأستراليا، وأوزباكستان، وتركمانستان، وسوريا، والمكسيك. في البلدان الثلاثة الأولى، بوسع النساء العمل في كل المجالات الاقتصادية- وليس

(١) للاطلاع على سلسلة من الانتقادات الموجهة إلى دراسة أجريتها سابقاً عن النفط والنساء، إلى جانب ردي عليها، انظر مجلة السياسة والجندر، عدد كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٩.

فقط في مجال التصنيع- لذلك لم يؤد ارتفاع صادرات النفط إلى انخفاض فرص العمل للنساء. دولتا آسيا الوسطى تأثرتا بشدة بالحكم السوفياتي الذي دام سنوات كثيرة، وعزز دور المرأة بموجب أوامر ومراسيم إدارية. ولعل هذا كان بمثابة لقاح حصنهن ضد استبداد النظام الأبوي الذي يحفزه النفط.

ربما تكون سوريا والمكسيك الاستثنائين الأكثر إثارة للاهتمام: قد تكون النساء في كلتا الدولتين أفدن من السنوات العديدة لحكم أحزاب يسار-الوسط العلمانية التي أبدت اهتماماً بحقوق المرأة. كذلك كسبت المكسيك من قربها الجغرافي من سوق الولايات المتحدة الأمريكية، التي أتاحت لها تنمية قطاع صناعي كبير موجه للتصدير ورخيص التكلفة من حيث أجور العمالة على طول الحدود مع الولايات المتحدة - الأمر الذي اجتذب النساء إلى سوق العمل على الرغم من تدفق ريع النفط. إن حسن الطالع والحكومة الملتزمة يمكن أن يبطلا معاً أحياناً تأثيرات النفط السلبية والجائرة على مكانة المرأة.

الملحق ٤،١ تحليل إحصائي للنفط ووضع المرأة

يصف هذا الملحق بعض الظروف التي يكون فيها دخل النفط مرتبطاً إحصائياً بمشاركة الإناث في القوى العاملة وبتمثيل المرأة في الحكومة. يمكن اختزال الفكرة الرئيسة للفصل الرابع من هذا الكتاب في فرضيتين:

الفرضية ٤,١: عندما تقصى النساء عن الوظائف في القطاعين الخدمي والحكومي، سيؤدي ارتفاع قيمة الإنتاج النفطي إلى تقليص مشاركة الإناث في القوى العاملة.

الفرضية ٤,٢: عندما تقصى النساء عن الوظائف في القطاعين الخدمي والحكومي، سيؤدي ارتفاع قيمة الإنتاج النفطي إلى تقليص التأثير السياسي للإناث.

إذا ما اندمج هذا النموذج مع الحجة التي سيقت في الفصل الثاني- بأن التأثيرات السياسية للنفط نمت بقوة أكبر منذ السبعينيات- أستطيع أن أصوغ فرضية ثالثة:

الفرضية ٤,٣: تأثيرات دخل النفط على المرأة بعد عام ١٩٨٠ أكبر منها قبله.

البيانات والمناهج

أنجزت مجموعتين من التقديرات لشرح هذه النماذج: تستخدم الأولى بيانات مستعرضة المقطع (عينة يراد بها إعطاء صورة نموذجية عن الكل) مشتركة من حيث حدوثها ضمن السلسلة الزمنية ذاتها (متزامنة) لكل الدول بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٢، وتركز اهتمامها في التغييرات الحاصلة داخل البلدان على مر الزمن، وتستخدم الثانية بيانات دولية فقط وتركز اهتمامها في الاختلافات بين الدول. استخدمت المنهجين كليهما من أجل تفحص العلاقة بين دخل نفط بلد معين ومشاركة القوى العاملة الأنثوية. بما أن بيانات التمثيل السياسي الأنثوي متاحة عن السنوات الأخيرة فقط، لا يمكنني أن أتفحص التغييرات الحاصلة ضمن البلدان عبر الزمن لكن ما أستطيع فعله هو النظر إلى التغييرات الحاصلة عبر البلدان فقط.

باستخدام البيانات مستعرضة المقطع المشتركة من حيث حدوثها ضمن السلسلة الزمنية ذاتها، أنا معني أساساً بالتغييرات الحاصلة ضمن البلدان على مر الزمن. وددت أيضاً أن أرى كيف تؤثر التغييرات الواردة في متغيراتي المستقلة على متغيري التابع. لذلك استخدمت نموذج الاختلافات الأولى مع التأثيرات الثابتة للبلد، وهو ما يمكن أن يكتب على النحو الآتي:

$$Y_{i,t}-Y_{i,t-1}=\alpha_i+\beta(x_{i,t-1}-x_{i,t-2})+(\varepsilon_{i,t}-\varepsilon_{i,t-1})$$

بحيث ترمز (i) إلى البلد، و(T) إلى السنة، و(X) إلى سلسلة المتغيرات التفسيرية، والمتغيرات المدرجة في الجانب الأيمن متأخرة سنة واحدة.

نموذج الاختلافات الأولى مع التأثيرات الثابتة يتوفر على بعض الخصائص المفيدة. نماذج المربعات الصغرى العادية المعيارية تنظر في إذا ما كان مستوى المتغير التفسيري مرتبطاً بمستوى المتغير التابع.

نموذج الاختلافات الأولى ينظر في إذا ما كانت التغييرات في المتغير التفسيري مرتبطة بالمتغيرات القائمة في المتغير التابع. ولأنه يركز في التغييرات،

لا في المستويات، يساعد النموذج في تفسير عدم التجانس الموجود في بلد بعينه. كما يساعد في تصحيح الانحراف في المتغير التابع: الزيادة المطردة للمشاركة الأنثوية في القوى العاملة بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٢، إن لم تؤخذ في الحسبان، يمكن أن ينتج عنها تقديرات منحازة للمتغيرات التفسيرية. يشتمل النموذج على تأثيرات ثابتة للبلد بهدف إفساح المجال أمام المشاركة الأنثوية في القوى العاملة لتتباين من بلد لآخر. استخدمت عملية الانحدار الذاتي ١ للمساعدة في موازنة أي ترابط تلقائي متبقي.

عيب نموذج الاختلافات الأولى مع التأثيرات الثابتة أنه لا يقول أي شيء عن تأثير العوامل التي تتباين كثيراً من بلد لآخر، بيد أنها تتغير قليلاً داخل البلدان على مر الزمن، مثل التقاليد الدينية لبلد ما أو وجودة في منطقة أرحب مساحة. استخدمت الاختبارات الدُّوَلية للوقوف على دور هذه المتغيرات الثابتة و«البطيئة».

بالنسبة للتقديرات الدولية، استخدمت مقدراً بينياً لمقارنة القيم المتوسطة للمتغيرات التفسيرية بالقيم المتوسطة للمتغير التابع، على مدى حقبة زمنية محددة، ويمكن أن تكتب على النحو الآتي:

$$\bar{Y}_i = \alpha + \beta\,\bar{x}_i + \varepsilon_i$$

حيث تشير (i) إلى البلد، و(x) إلى سلسلة المتغيرات التفسيرية، والقيم هي القيم المتوسطة على مدى عدة سنوات. استخدام القيمة المتوسطة لكل متغير على مدى حقبة من الزمن يساعد أيضاً في تقليل خطأ القياس. أخذت القيم المتوسطة للمتغيرات على مدى أحدث عشر سنوات ماضية ممكنة حصلت على بيانات عن تمكين الإناث تتعلق بها ١٩٩٣-٢٠٠٢.

المتغيرات التابعة

ثمة متغيران تابعان اثنان، أحدهما المشاركة الأنثوية في القوى العاملة، التي تشير إلى جزء من القوى العاملة الأساسية التي تتشكل من مواطنات.

ويستند هذا المتغير إلى بيانات جمعت من قبل منظمة العمل الدولية من مسوحات وطنية وتعدادات، وصدرت عن البنك الدولي ضمن مؤشرات التنمية الدولية. في المتغير ثلاثة أوجه قصور ملحوظة: تتباين البلدان في طريقة تعريفها لمقياس مشاركة القوى العاملة؛ بعض البلدان تعد العمال الأجانب بوصفهم جزءاً من القوى العاملة، فيما لا تعدهم بلدان أخرى كذلك؛ والمقياس لا يميز العمل في القطاعين غير الزراعي والزراعي، وهذا أمر إشكالي لأن العمل في القطاع الزراعي يمكن أن يتضمن عملاً في الوحدة المنزلية.

يمكن معالجة المشكلة الأولى باستخدام نموذج الاختلافات الأولى مع التأثيرات الثابتة، حيث إنها تقيس التغييرات عبر الزمن ضمن البلدان، لا الاختلافات فيما بينها. ما دامت البلدان تعرف «القوى العاملة الانثوية» على نحو مطرد على مر الزمن، فإن الاختلافات من بلد لآخر في القياس يفترض أن لا تحيز التقديرات بأي طريقة واضحة. مع ذلك، هذه القضية تسبب مشكلات للتقديرات الدولية، وينبغي أن تجعلنا نتوخى الحذر عند تفسيرنا لها.

يمكن أن تعالج المشكلتان الأخريان بطرح رقم الإناث العاملات في الحقل الزراعي والعمال والأجانب من مشاركة القوى العاملة.[1] بما أن التعديلات يمكن إجراؤها للسنوات الأخيرة فقط- البيانات المتوفرة عن حقبة ما قبل عام ١٩٩٠ ضئيلة- فإن المقاييس المصححة يمكن استخدامها في التقديرات الدولية فقط، لا في تقديرات الاختلافات الأولى.

المتغير التابع الآخر هو التأثير السياسي الأنثوي الذي عمدت إلى قياسه بوصفه جزءاً من مقاعد برلمان كل بلد (أو المجلس الأدنى في الأنظمة ذات المجلسين التشريعيين) شغلته نساء في عام ٢٠٠٢. سميت هذا المتغير: متغير مقاعد الإناث.[2]

---

(١) للاطلاع على بيانات عن العاملات الزراعيات، انظر البنك الدولي ٢٠٠٥. وللاطلاع على بيانات عن العاملات الأجنبيات، انظر البنك الدولي ٢٠٠٤ـ٢٠٠٥.

(٢) جمعت البيانات من قبل الاتحاد البرلماني العالمي وهي متاحة على الموقع الألكتروني: http://www.ipu.org/wmne/world-arc.htm.

على الرغم من أن متغير مقاعد الإناث بوصفه مقياساً للتأثير السياسي الأنثوي يفتقر إلى الإتقان إلا أنه يوجد دليل على أنه كلما ازداد عدد النساء اللاتي يشغلن مقاعد في المجالس التشريعية، تعززت المعرفة السياسية وازداد اهتمام ومشاركة النساء الأخريات.[1] ثمة دليل أيضاً على أن المشرعات يساندن سياسات مختلفة عن تلك التي يساندها نظراؤهن من الرجال.[2] وهنالك دراسات عالمية أخرى لنفوذ المرأة السياسي تستخدم المقياس ذاته.[3] على الرغم من أن نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء تتأثر بالحصص الممنوحة للمرأة، فإن هذا لا يقلل من شأن المقاعد النسائية بوصفها مؤشراً للتأثير السياسي الأنثوي. حيث إن قرار سن المحاصصة الجندرية ذاته يعد عادة علامة على وجود التأثير الأنثوي.[4] لأن المقياس متاح فقط للسنوات الأخيرة، بوسعي استخدامه للتحليل (الدولي) فقط.

المتغير المستقل

في فصول الكتاب الأخرى متغيري التابع هو اللوغاريتم الطبيعي لدخل الفرد من النفط. في هذا الفصل استخدمت دخل الفرد النفطي بدون التحويل اللوغاريتمي. حجتي في ذلك ليست نظرية بل هي عملية براغماتية: دخل النفط مرتبط بقوة بأوضاع النساء، لكن لوغاريتم دخل النفط ليس كذلك. يتيح النموذج النظري المدرج في الفصل الرابع قدراً ضئيلاً من الإرشاد بشأن مقياس دخل النفط الذي يتعين أن يكون أكثر بروزاً. ويعقل أن تكون العلاقات بين دخل النفط ومقاييس أوضاع الإناث طولية تقريباً. إذا كان الأمر كذلك، فإن دخل النفط هو المقياس الأكثر ملاءمة. وبما أن توزيع دخل النفط شديد الانحياز، يوجد خطر يتمثل في أن تكون أية علاقة قابلة للتأثر أكثر مما ينبغي بعدد قليل من الملاحظات مع قيم كبيرة. لمعرفة إذا ما كان هذا مشكلة، استخدمت عدة

---

(١) هانسين ١٩٩٧؛ وبيرنز وشلوزمان وفربا ٢٠٠١.

(٢) تشاتوبادياي ودوفلو ٢٠٠٤.

(٣) انظر، على سبيل المثال، رينولدز ١٩٩٩؛ وإنجلهارت ونوريس ٢٠٠٣.

(٤) كول ٢٠٠١؛ وبالدير ٢٠٠٤.

اختبارات متانة موصوفة أدناه. في التقديرات الدولية، دخل النفط ولوغاريتم دخل النفط كلاهما مرتبطان بمدى المشاركة الأنثوية في القوى العاملة، إلا أن دخل النفط وحده هو المرتبط مع مقاعد الإناث (في المجالس التشريعية..)

قد تكون كمية النفط التي ينتجها بلد بعينه مرتبطة بأوضاع النساء لأسباب تتخطى تلك الأسباب الموصوفة في الفصل. يلاحظ الملحق ١,١ أن إنتاج النفط يرتفع عندما يستثمر مزيد من المال في الاستخراج، وهذه الاستثمارات تكون أكبر في البلدان التي تكون أكثر ثراء، وأرسخ استقراراً، ولديها حكومات أفضل نوعية وأداء. لكن هذه الروابط يمكن أن تحيز متغير دخل النفط لجهة عدم تأكيد الفرضيات، حيث إن البلدان التي تتوفر على ظروف أفضل بالنسبة للنساء (أي البلدان الأكثر ثراء والأكثر محاكاة للنموذج الغربي) تجتذب مزيداً من الاستثمار، وعليه تميل لإنتاج مزيد من النفط.

متغيرات التحكم

يتضمن نموذج المشاركة الأنثوية في القوى العاملة الأساسية عنصري تحكم لعاملين آخرين. الأول هو دخل البلد، الذي ينبغي أن يكون له علاقة متوازية مع مشاركة القوى العاملة الأنثوية نتيجة التأثيرات المعاكسة لدخل النفط المتزايد على أجور الإناث (الأمر الذي يشجع مشاركة الإناث في العمل) ودخل الأسرة غير المكتسب (الأمر الذي يحبط مشاركة الإناث في العمل).[1] صغت هذا التأثير بتضمين دخل الفرد اللوغاريتمي ومربع لوغاريتم الدخل في الارتدادات بالنسبة لمشاركة الإناث في القوى العاملة. عنصر التحكم الثاني هو سن العمل، وهو نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وأربع وستين سنة، ويفترض أن تؤثر تأثيراً مباشراً في عدد النساء في القوى العاملة.

اختبرت متانة نموذج الاختلافات الأولى بطرق عديدة موضحة أدناه. تفحصت أيضاً متانة النموذج الدولي بإدراج ثلاثة عوامل أخرى ثابتة نسبياً قد تؤثر في مشاركة الإناث في القوى العاملة:

---

(١) مامين وباكسون ٢٠٠٠.

- الشرق الأوسط، وهو متغير صنعي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا السبع عشرة.
- السكان المسلمون، وهو المتغير الذي يقيس المسلمين بوصفهم جزءاً من سكان كل بلد.
- الشيوعية، وهي متغير صنعي للدول الأربع والثلاثين التي كان لها أنظمة قانونية شيوعية في حقبة من تاريخها منذ عام ١٩٦٠. وقد أدرج هذا المتغير لرصد التأثير الدائم للسياسات الشيوعية في عمالة الإناث.

يتضمن النموذج الأساسي الذي يشرح المقاعد الأنثوية (في المجالس التشريعية) عناصر ضبط للدخل وللشرق الأوسط على حد سواء. أخذت في الحسبان أيضاً متانة النموذج لدى إدراج السكان المسلمين، ومقياسين لمؤسسات الدولة السياسية: نظام الحكم، وهو مقياس نموذج نظام الحكم في بلد معين، وقد وظف في الملحق ١, ٣؛ والتمثيل النسبي، وهو متغير صنعي للدول التي يصار إلى اختيار برلماناتها وفقاً للتمثيل النسبي. أشارت دراسات سابقة إلى أن انتخاب النساء لشغل مقاعد في البرلمان أكثر رجحاناً في ظل النظم الانتخابية ذات التمثيل النسبي.[1]

النتائج

لتبسيط العروض، لم أبين الثوابت أو نماذج السنة الصنعية (عند استخدامها). كما أنني عايرت دخل النفط بآلاف الدولارات الثابتة وهي الدخل من النفط للفرد الواحد (٢٠٠٠ دولار سنوياً).

مشاركة الإناث في القوى العاملة

يعرض الجدول ٥, ٤ نتائج تقديرات الاختلافات الأولى. المتغير التابع هو التغير السنوي في مشاركة الإناث في القوى العاملة. يبين العمود الأول أن متغيرات التحكم-الدخل، ومربع الدخل، وسن العمل - ترتبط ارتباطاً مهم

(١) انظر رينولدز ١٩٩٩؛ وتريب وكانغ ٢٠٠٨؛ وإيفرسون وروزنبلوت ٢٠٠٨.

الدلالة مع مشاركة الإناث في القوى العاملة في الاتجاهات المتوقعة. في العمود الثاني، أضفت دخل النفط إلى النموذج؛ إنه يرتبط ارتباطاً سلبياً مع المشاركة الأنثوية في القوى العاملة وهو ذو دلالة مهمة إحصائياً عند المستوى ٠,٠١. ويتساوق هذا مع الفرضية ٤,١ التي تشير إلى أن زيادات الإيرادات النفطية تؤدي إلى نقصان مشاركة الإناث في القوى العاملة.

الأعمدة المتبقية في الجدول ٤,٥ تظهر نتائج ستة اختبارات للمتانة في العمود ٣. أسقطت التأثيرات الثابتة للبلد، خشية من احتمال أن تؤدي معالجة الانحدار الذاتي مع التأثيرات الثابتة إلى تقديرات متحيزة.[1] يبقى دخل النفط ذا دلالة بالغة الأهمية، وحجم المعامل يتغير قليلاً. استخدمت إجراءً بديلاً للتحقق من الترابط التلقائي في النموذج المبين في العمود الرابع، موظفاً سلسلة من النماذج الصنعية لسنة بدلاً من عملية الانحدار الذاتي ١؛ ظلت النتائج من حيث الجوهر دون تغيير.

تشير الرافعة مقابل الرسم البياني التربيعي المتبقي إلى أن الملاحظات من بلدين، السعودية والكويت، لها تأثير قوي في هذه النتائج. في العمود ٥، أسقطت كل الملاحظات المتعلقة بهذين البلدين من العينة. على الرغم من أن القيمة المطلقة للمعامل انخفضت ٢٥٪ تقريباً مقارنة بالنموذج الأساسي في العمود ٢، يبقى دخل النفط مرتبطاً ارتباطاً هام الدلالة مع مشاركة الإناث في القوى العاملة.

أجريت اختباراً أشد صرامة للنموذج في العمود ٦، حيث أسقطت كل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من العينة، ففقد دخل النفط بذلك أهميته الإحصائية. في العمود ٧، أدخلت ملاحظات فقط من البلدان السبعة عشر من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فاستعاد دخل النفط هنا أهميته. أخيراً في العمود ٨ استبدلت دخل النفط بلوغاريتم دخل النفط، وكما لاحظت آنفاً، إنه مرتبط سلبياً مع مشاركة الإناث في القوى العاملة، إلا أنه ليس ذا دلالة مهمة إحصائياً.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، اريانو وبوند ١٩٩١

الجدول ٥ ,٤

مشاركة الإناث في القوى العاملة ١٩٦٠-٢٠٠٢

يبين هذا الجدول معاملات ارتداد المربعات الصغرى العادية. كل المتغيرات التفسيرية معدة بحسب الاختلافات الأولى ومتأخرة سنة واحدة. في العمود رقم (٤) استخدمت نماذج سنوية (غير مبينة) بدلاً من عملية الانحدار الذاتي ١.

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
الدخل (لوغاريتمي)	*٠,١٥٤- (٠,١٠٥)	**٠,٢٥٠- (٠,١٠٦)	**٠,٢٦٦- (٠,١٠٥)	*٠,٢٤٤- (٠,١٧٠)	٠,٠٣٣- (٠,٠٨٦٠)	٠,٠٠٢٧- (٠,٠٨٦٠)	٠,٤٧٦- (٠,١٠٧)	*٠,١٥٤- (٠,١٠٥)
الدخل (لوغاريتمي) مربع	*٠,٠١٣٥ (٠,٠٠٧٦٠)	**٠,٠٢١٥ (٠,٠٠٧٧٦)	**٠,٠٢٢٥ (٠,٠٠٧٦٦)	*٠,٠١١٣ (٠,٠١٢٢)	٠,٠٠٣٤ (٠,٠٠٦٣٣)	٠,٠٠٠٣٨ (٠,٠٠٨٣٥)	٠,٣٩٧ (٠,٠٤٣٨)	***٠,٠١٣٤ (٠,٠٠٧٦٢)
سن العمل	***٠,٠٨٢٢ (٠,٠١٨٤)	**٠,٠٨٠٦ (٠,٠١٨٤)	***٠,٠٨٢٣ (٠,٠١٦١)	**٠,١٣٤ (٠,٠٠٩٧٦)	***٠,٤٦٨ (٠,٠١٧٨)	*٠,٠٣٧١ (٠,٠١٩٩)	**٠,١٩٠ (٠,٠٤٢٤)	***٠,٠٨٢٢ (٠,٠١٨٤)
دخل النفط	--	***٠,٠٠٥١٢- (٠,٠٠١٠٥)	***٠,٠٠٥٤٥- (٠,٠٠١٠٢)	***٠,٠٠٩٦٨- (٠,٠٠١٩٠)	***٠,٠٠٣٩٥- (٠,٠٠٩٩٩)	٠,٠٠٧٢ (٠,٠٠٢٩٧)	**٠,٠٠٥٥٦- (٠,٠٠٢٤٦)	--
دخل النفط (لوغاريتمي)	--	--	--	--	--	--	--	٠,٠٠٠٣٩٣- (٠,٠٠٤٥٣)
التأثيرات الثابتة	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
البلدان المشمولة	الجميع	الجميع	الجميع	الجميع	الجميع ما عد السعودية	بدون الشرق الأوسط	الشرق الأوسط فقط	الجميع
عدد البلدان	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٦	١٥١	١٧	١٦٨
الملاحظات	٥,٣٦٩	٥,٥٦٩	٥,٧٣٧	٥,٧٣٧	٥,٥٠٢	٥,٠٢٨	٥٤١	٥,٥٦٩
الملاحظات المفقودة	٪٠٠,٩	٪٠٠,٩	٪٩,٣	٪٩,٣	٪١١,٩	٪١٠,٣	٪٢٤,٤	٪١١,٩
الارتداد - مربع	٠,٠٦٧	٠,٠٧٢	٠,٠٧١	٠,٠٩١	٠,٠٧١	٠,٠٥٨	٠,٠٦١	٠,٠٦٧

في الجدول ٦ , ٤، قسمت العينة زمنياً لتقصي الزعم الوارد في الفرضية ٣ , ٤ والقائل إن تأثيرات النفط ازدادت بعد سبعينيات القرن العشرين. ليس دخل النفط مرتبطاً ارتباطاً مهما بمشاركة الإناث في القوى العاملة من عام ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٩ (العمود ١)، إلا أنه مرتبط ارتباطاً قوياً بها منذ سنة ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٢ (العمود ٢). في العمودين الثالث والرابع، تفحصت من جديد هاتين الحقبتين الزمنيتين، إلا أنني جعلت ما أدرجت فيهما يقتصر على البلدان القائمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط. بينما يرتبط دخل النفط ارتباطاً هاماً بمشاركة الإناث في القوى العاملة في كلتا الحقبتين، فإن معامل دخل النفط كان أكبر بحوالي تسعة أضعاف في الحقبة الأخيرة (١٩٨٠-٢٠٠٢) منه في الحقبة السابقة (١٩٦٠-١٩٧٩). في باقي أنحاء العالم، يرتبط دخل النفط إيجاباً مع مشاركة الإناث في القوى العاملة منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٩، إلا أنه يرتبط سلبياً بها منذ سنة ١٩٨٠ حتى سنة ٢٠٠٢. هذه التقديرات متساوقة مع الفرضية ٣ , ٤، التي تقول: إن النفط قلص المشاركة الأنثوية في القوى العاملة بعد عام ١٩٨٠ في الشرق الأوسط وباقي أرجاء العالم على حد سواء.

يرتبط دخل النفط أيضاً بانخفاض مستوى مشاركة الإناث في القوى العاملة في التقديرات الدولية (الجدول ٧ , ٤). يظهر العمود الأول متغيرات التحكم فقط، وفي العمود الثاني أضفت متغير دخل النفط المرتبط ارتباطاً سلبياً مع مشاركة الإناث في القوى العاملة. وضعت ثلاثة متغيرات تحكم إضافية في النموذج المدرج في العمود الثالث. إدراج هذه المتغيرات جعل مُعامل دخل النفط ينخفض ٥٠٪ تقريباً، بيد أنه ظل مرتبطاً ارتباطاً هاماً بمشاركة الإناث في القوى العاملة

الجدول ٦,٤

مشاركة القوة العاملة النسوية قبل عام ١٩٨٠ وبعده

يبين هذا الجدول معاملات ارتداد المربعات الصغرى العادية. كل المتغيرات التفسيرية مدرجة في الاختلافات الأولى، ومتأخرة سنة واحدة. أنماط المتانة المعيارية مدرجة بين أقواس.

	١	٢	٣	٤	٥	٦
الدخل (لوغاريتمي)	٠,٠٤٥٩ (٠,١٢١)	-٠,٤٠٦*** (٠,١٥٣)	٠,١١٦ (٠,٢٧٠)	٠,٦٠٧ (١,٣٧٣)	٠,١٦٧ (٠,١٤١)	-٠,٠١٢٤ (٠,١٥١)
الدخل (لوغاريتمي) مربع	-٠,٠٠٤٠٧ (٠,٠٠٨٩٤)	٠,٠٣٥*** (٠,٠١١١)	-٠,٠٠٦٩٩ (٠,٠١٧٨)	-٠,٠٠٥٤٩ (٠,٠٧٧٠)	-٠,٠١٥٠ (٠,٠١١٠)	٠,٠٠١٣٢ (٠,٠١١٩)
سن العمل	٠,٠٢٠٢ (٠,٠٢٣٠)	٠,١٠٨*** (٠,٠٢٠٨)	-٠,١٠٣*** (٠,٠٣٧٣)	٠,٢٨٦*** (٠,٠٥٥٤)	٠,٠٥٧٥** (٠,٠٢٦٤)	٠,٠٣٣٩ (٠,٠٢٢٨)
دخل النفط	-٠,٠٠٠٧١ (٠,٠٠٠٩٧)	-٠,٠١٣٢*** (٠,٠٠٢٤٥)	-٠,٠١٤٧** (٠,٠٠٠٧٠٧)	-٠,٠١٣٦** (٠,٠٠٦٧٠)	٠,٠٢٨٣*** (٠,٠٠٧٤٧)	-٠,٠١٩١*** (٠,٠٠٥٢٢)

السنوات	١٩٦٠-٧٩	١٩٨٠-٢٠٠٣	١٩٦٠-٧٩	١٩٨٠-٢٠٠٣	١٩٦٠-٧٩	١٩٨٠-٢٠٠٣
البلدان المشمولة	الجميع	الجميع	الشرق الأوسط فقط	الشرق الأوسط فقط	غير الشرق الأوسط	غير الشرق الأوسط
عدد البلدان	١٢٢	١٦٨	١٤	١٧	١٠٨	١٥١
الملاحظات	١,٩٣٨	٣,٥٠٥	١٧٨	٣٤٩	١,٧٦٠	٣,١٥٦
الملاحظات المفقودة	٪١٨,٥	٪٨,٣	٪٣٤,٦	٪١٨,٨	٪١٧,٥	٪٦,٩
الارتداد - مربع	٠,٠٦٠	٠,٠٩٣	٠,٠٣٦	٠,٩٨.	٠,٠٧٥	٠,٠٦٠

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

في العمود الرابع، نظرت إلى إذا ما كان لدخل النفط تأثير خاص في الشرق الأوسط بإضافة متغير يجمع تفاعل دخل النفط مع نموذج الشرق الأوسط، وهو ذو دلالة بالغة الأهمية، إذ يجعل متغير دخل النفط يبدل سماته ويفقد أهميته الإحصائية.

تتساوق النتائج المدرجة في الجداول ٤,٥ ، ٤,٦ ، ٤,٧ ، على نطاق واسع مع الفرضية ٤,١ التي تشير إلى أنه في بعض نماذج البلدان- السائدة جدلا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- يفترض أن تؤدي زيادة دخل النفط إلى انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة. النموذج يصح عبر البلدان في السنوات الأخيرة، وضمن البلاد على مر الزمن على حد سواء، وفي الشرق الأوسط وباقي أنحاء العالم (منذ عام ١٩٨٠). أظهرت اختبارات المتانة أن النموذج الأساسي لم يتأثر بطرق بديلة للتخفيف من شدة الارتباط الذاتي. وبما أن الرابطة لا تتماسك لدى استخدام لوغاريتم دخل النفط، فإن هذا يمكن أن يشير إلى وجود علاقة خطية بين النفط وتوظيف الإناث.

الجدول ٤,٧

مشاركة الإناث في القوى العاملة ١٩٩٣-٢٠٠٢

يبين هذا الجدول معاملات ارتداد المربعات الصغرى العادية. كل المتغيرات مدرجة حسب المعدل المتوسط للحقبة الممتدة من ١٩٩٣-٢٠٠٢. أنماط المتانة المعيارية مدرجة بين الأقواس.

	١	٢	٣	٤
الدخل (لوغاريتمي)	-١٥,٠٤** (٦,٥٥٠)	-١٨,٥٠*** (٦,٢٩٣)	-١٣,٠٢** (٦,١١٨)	-١٤,٢٢** (٦,١٩٦)
الدخل (لوغاريتمي) مربع	٠,٩٢٦** (٠,٤٠٢)	١,٢١٠*** (٠,٣٨٣)	٠,٩٧٣** (٠,٣٧٤)	١,٠٢٠*** (٠,٣٧٦)
سن العمل	-٠,٠٢٦٤ (٠,٢١٨)	٠,٠٠٠١٤٤ (٠,١٩٦)	-٠,٦٣٦*** (٠,٢٣٦)	-٠,٥٢٩** (٠,٢٤٠)
دخل النفط	--	-١,٤١*** (٠,٦٠٥)	-١,٤١*** (٠,٤٢١)	٠,١٩٣ (٠,٣٥٧)
الكتلة الشيوعية	--	--	٨,٢٤٨*** (٢,٩٠٢)	٧,٧٣١*** (٢,٩٠١)
الشرق الأوسط	--	--	-١١,٨٠*** (٤,٢٦٢)	-٨,٩٧٤** (٤,٥١٩)
الإسلام	--	--	-٤,٥٨٠ (٣,٦٠٤)	-٥,١٢٧ (٣,٦٢١)
دخل النفط / الشرق الأوسط	--	--	--	-٢,٤٢*** (٠,٦٨٣)
عدد البلدان	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨
الملاحظات	١٦٨	١٦٨	١٦٨	١٦٨
الملاحظات المفقودة	٪١,٢	٪١,٢	٪١,٢	٪١,٢
الارتداد – مربع	٠,٠٦٠	٠,٢١	٠,٦٢	٠,٤٤

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

ثمة أيضاً ما يدعم الفرضية ٤,٣ التي تشير إلى أن تأثيرات النفط في النساء نمت بشدة منذ سبعينيات القرن العشرين في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم على حد سواء.

تمثيل المرأة في المجالس النيابية والمؤسسات السياسية

يبين الجدول ٤,٨ نتائج الارتدادات الدولية على المقاعد النيابية للإناث، ويوضح أن متغيري التحكم- الدخل والشرق الأوسط- مرتبطان ارتباطاً مهم الدلالة مع مقاعد النساء في الاتجاهات المتوقعة. أضفت دخل النفط إلى النموذج المدرج في العمود الثاني، وهو مرتبط ارتباطاً ذا دلالة مهمة بمستويات أدنى من مقاعد الإناث، وإدراجه يسبب انخفاضاً نسبته ٢٠٪ تقريباً في مُعَامِل الشرق الأوسط. في العمود الثالث، أدرجت السكان المسلمين بوصفهم متغير تحكم، وهو ليس مرتبطاً ارتباطاً مهمة مع مقاعد الإناث، وإدراجه يسبب تغييراً طفيفاً في مُعَامل دخل النفط.

يتضمن النموذج المدرج في العمود الرابع مشاركة الإناث في القوى العاملة، وهي تظهر ارتباطاً قوياً وإيجابياً مع مقاعد النساء، وتخفض إضافتها إلى النموذج معامل دخل النفط بنسبة ٣٠٪ تقريباً وتجعله يفقد أهميته الإحصائية. يتساوق هذا مع الحجة التي سيقت في الفصل الرابع وتشير إلى أن النفط يقلص التأثير السياسي للمرأة لأنه يخفض عدد النساء في القوى العاملة. العمودان الخامس والسادس يظهران أن متغير دخل النفط متين لدى إدراج عنصري تحكم وضبط للمؤسسات السياسية التي يمكن أن تؤثر في التمثيل السياسي الأنثوي: نظام الحكم والتمثيل النسبي.

بعض النتائج الإضافية لم تُعرَض إلا أن ملاحظتها مفيدة. متغير قياس حجم المنطقة لم يكن يعتد به إحصائياً، وكذا لم يكن يعتد بالمتغير الذي يقيس الهجرة ويحتمل تأثيره في التمثيل الأنثوي. ثمة عامل آخر قد يؤثر في التمثيل السياسي الأنثوي- وجود قوائم انتخابية مغلقة- وهو ما كان متاحاً عن ثمان وثمانين دولة فقط، ولم يكن دخل النفط مرتبطاً بمقاعد النساء في العينة

المقتطعة. عندما كانت العينة موزعة بين بلدان الشرق الأوسط وبلدان غير شرق أوسطية، كان دخل النفط غير مرتبط مع مقاعد الإناث في كلتا المجموعتين، وفشل مصطلح تفاعل دخل النفط مع نموذج الشرق الأوسط في التوصل إلى أهمية إحصائية على الرغم من أن إدراجه كان سبباً في جعل دخل النفط يفقد الأهمية الإحصائية، ربما بسبب الخطية المشتركة بينهما.

تتوافق هذه النتائج عموماً مع الفرضية ٢, ٤، التي تشير إلى أن دخل البترول سيقلل التأثير السياسي للمرأة في ظل ظروف معينة. النتائج متساوقة أيضاً مع جزء أساسي من النموذج المدرج في الفصل الرابع، الذي يفيد بأن البترول يقلل عدد النساء في الهيئات التشريعية لأنه يقلص وجودهن في القوى العاملة.

الجدول ٨, ٤

المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء، ٢٠٠٢

يبين الجدول معاملات ارتداد المربعات الصغرى العادية. أغلاط المتانة مدرجة بين أقواس

	١	٢	٣	٤	٥	٦
الدخل (لوغاريتمي)	١,٩١٦*** (٠,٥٠٤)	٢,٢٤٦*** (٠,٥١٣)	١,٩٥٥*** (٠,٥٧٨)	٢,٠١٢*** (٠,٥٤٣)	٢,٣٤٩*** (٠,٥٨٢)	٢,١٩٥*** (٠,٥٤٩)
الشرق الأوسط	-١٢,٢٢*** (١,٩١٣)	-٩,٨١٧*** (٢,١١١)	٦,٩٠٤*** (٢,٦٥٤)	-٢,٧٨٦ (٢,٩٦٧)	-٨١٣٢*** (٢,٦٨٩)	-٨,٧١٢*** (٢,٥٣٨)
دخل النفط	--	-١,٢٤٢** (٠,٥٥٤)	-١,١٣٩** (٠,٥٣٨)	-٠,٨٠١ (٠,٥٣٧)	-١,٣٧٣** (٠,٦١٧)	-١,٢٢٩** (٠,٥٧٤)
الإسلام	--	--	-٤,٠٧١ (٢,٤٩٤)	-٢,٩٥٩ (٢,٤٤٧)	-٥,٠٨٤* (٢,٧١١)	-٤٠٧٠ (٢,٦٦٩)
مشاركة الإناث في القوى العاملة	--	--	--	٠,٢٨٤*** (٠,٠٧٣٦)	--	--
نظام الحكم	--	--	--	--	-٠,٢١٦ (٠,١٦٣)	-٠,٤٣٠*** (٠,١٥٩)
التمثيل النسبي	--	--	--	--	--	٦,٢٦٩*** (١,٤٦٧)

عدد البلدان	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢
الملاحظات	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢	١٦٢
الملاحظات المفقودة	٤,٧٪	٤,٧٪	٤,٧٪	٤,٧٪	٤,٧٪	٤,٧٪
الارتداد - مربع	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٣٣	٠,٢٧	٠,٣٤

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

المتانة

كنت عرضت نتائج اختبارات عدة لنموذج الاختلافات الأولى في الجدول ٤,٥. ويعرض الجدول ٤,٩ نتائج بعض الاختبارات الإضافية للنماذج الدُّوَلية، مشيراً إلى مُعَاملات دخل النفط وأهميتها الإحصائية وفقاً للشروط الآتية:

في النماذج الأساسية المعروضة في الجدول ٤,٧، العمود الثاني، والجدول ٤,٨، العمود الثاني.

عندما يستبدل المقياس المستمر لدخل النفط بمقياس ثنائي التفرع مشيراً إلى البلدان التي تنتج دخلاً من النفط لا يقل عن مائة دولار للفرد الواحد (باستخدام دخل ثابت مقداره ألفا دولار).

عندما يستبدل دخل النفط بلوغاريتم دخل النفط.

عندما يسقط من العينة البلَدان اللذان يبدو أن لهما أكبر تأثير في الروابط الدولية- وهما وفقاً للرافعة مقابل الرسم البياني التربيعي المتبقي الكويت وقطر.

عندما تسقط جميع بلدان الشرق الأوسط من العينة.

عندما تضاف إلى النماذج الأساسية النماذج الإقليمية لأمريكا اللاتينية، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وشرق آسيا، والاتحاد السوفياتي السابق، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الجدول ٩ , ٤

تمكين الإناث: اختبارات المتانة

هذه الأرقام هي معاملات متغير دخل النفط في كل نموذج من النماذج الموصوفة. انظر النص للاطلاع على التفاصيل.

	مشاركة الإناث في القوى العاملة	مقاعد الإناث
النموذج الأساسي	-٣,٠٤***	-١,٢٤**
النفط ثنائي التفرع	-٦,٤٥***	-١,٤٤
لوغاريتم دخل النفط	-١,٢٩***	-٠,٣١٠
إسقاط بلاد رئيسة	-٢,٦٦**	-١,٤١
إسقاط الشرق الأوسط	٠,١٠٢	-٠,٨٨٣
النماذج الإقليمية	-٢,٥٧***	-٠,٩١٧

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عند ١٪

يبقى دخل النفط مرتبطاً مع المشاركة الأنثوية في القوى العاملة في أربعة من هذه الاختبارات الخمسة. تفقد الرابطة أهميتها الإحصائية فقط عندما تسقط من العينة جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن أن يشير هذا إلى الظروف التي تبعاً لها يمكن أن يؤثر دخل النفط في مشاركة الإناث في القوى العاملة- في المجتمعات التي تواجه النساء فيها تمييزاً قوياً في القطاع الذي لا ينتج سلعاً قابلة للتداول والمتاجرة- وهذه الظروف غالباً ما توجد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تبدو العلاقة بين دخل النفط ومقاعد الإناث أكثر هشاشة. العلاقة متينة لدى إدراج عنصري التحكم للسكان المسلمين، والمؤسسات السياسية (الجدول ٨ , ٤، العمودان الخامس والسادس)، والتأثيرات الإقليمية. بيد أنها تفقد أهميتها الإحصائية لدى استبعاد الكويت وقطر من العينة، أو عندما يتم إسقاط كل البلدان الشرق أوسطية، أو عندما يستبدل دخل النفط إما بمقياس ثنائي التفرع أو بلوغاريتم دخل النفط.

ربما لا ينبغي استغراب كون العلاقة بين دخل النفط ومقاعد النساء أقل متانة من العلاقة بين دخل النفط ومشاركة الإناث في القوى العاملة. يشير النموذج إلى أن دخل النفط مرتبط بعدد النساء في القوى العاملة ارتباطاً مباشراً، إلا أن ارتباطه بالتأثير السياسي الأنثوي غير مباشر فقط، عبر تأثيره في المشاركة الأنثوية في القوى العاملة. مع ذلك، تعد المتانة المحدودة لهذا الرابط نقطة ضعف مهمة تعتري حجتي التي سقتها بشأن تأثير إنتاج النفط في التمثيل السياسي الأنثوي.

توضح هذه الارتدادات بعض الظروف التي يرتبط تبعاً لها دخل نفط بلد معين بالأوضاع الاقتصادية والسياسية للمواطنات. تعتبر هذه الروابط متينة من بعض النواحي، فالارتباط بين دخل النفط والمشاركة الأنثوية في القوة العاملة واضح داخل البلدان على مر الزمن وفيما بين البلدان. ويبقى الرابط قائماً حتى بعد استبعاد البلدين الأقوى تأثيراً من العينة، وإدراج عنصري الضبط والتحكم للتأثيرات الإقليمية وتأثير السكان المسلمين. اتساقاً مع الفرضية ٣,٤ أضحى تأثير النفط أقوى بكثير منذ عام ١٩٨٠ تقريباً، والرابطة بين النفط وتمكين الإناث أكثر متانة في منطقة الشرق الأوسط منها في باقي أنحاء العالم.

تبقى العلاقة بين دخل النفط والمقاعد النيابية التي تشغلها النساء أقل مرونة. على الرغم من أنها متينة لدى إدراج عناصر التحكم للسكان المسلمين، والمؤسسات السياسية، والتأثيرات الإقليمية، إلا أنها لا تقوى على البقاء لدى استبعاد البلدين الأشد تأثيراً أو التغييرات في طرق وأساليب قياس دخل النفط. في هذه النقطة، رصدت التأثيرات الضارة للنفط في الشرق الأوسط فقط. وقد يتفق هذا مع النموذج المدرج في الفصل الرابع، إذا كانت البلدان– حيث تستبعد النساء من القطاع الخدمي– متركزة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مع ذلك تضع هذه النتائج قيوداً صارمة على تعميم ادعائي بشأن الثروة النفطية والفرص المتاحة للنساء.

الفصل الخامس

العنف القائم على النفط

الضرورة الأولى والأكثر حتمية في الحرب هي المال، لأن المال يعني كل شيء آخر- الرجال، والبنادق، والذخيرة.

إيدا تاربيل، التعرفة في عصرنا.

الحرب الأهلية أكبر كارثة يمكن أن تحدق ببلد من البلدان. بين عامي ١٩٤٥-١٩٩٩، توفي أكثر من ستة عشر مليون إنسان في حروب أهلية،[١] والخبير الاقتصادي بول كولير على حق في وصفه الحرب الأهلية بأنها «تطور في الاتجاه المعاكس.»[٢]

منذ أوائل التسعينيات، كان احتمال تعرض البلاد النفطية لحروب أهلية يزيد بنسبة ٥٠٪ عن احتمال تعرض البلاد الأخرى لها. أما بين البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، فيزيد احتمال تعرض الدول النفطية لحروب أهلية بمعدل الضعف. وعلى الرغم من أن معظم الصراعات المرتبطة بالنفط صغيرة، إلا أن بعضها- مثل الحروب الأخيرة في العراق وأنغولا والسودان- كانت أكثر دمويةً. الحقيقة أن خطر اندلاع حروب أهلية ترتكز على البترول سيبقى في ازدياد ما دام النفط يستخرج من البلاد الأشد فقراً.

(١) فيرون وليتين ٢٠٠٣.

(٢) كولير ٢٠٠٧، ص: ٢٧.

من الأهمية بمكان إدراك دور النفط في الحروب الأهلية من منظور أعم. الحروب الأهلية نادرة الحدوث والحمد لله، حتى بين البلاد المنتجة للنفط. وعندما تقع الدول المنتجة للنفط فريسةً للحرب الأهلية، لا يكون النفط مطلقاً العامل الوحيد؛ بل لا يكون حتى العامل الأكثر أهمية أحياناً. مع ذلك، تبقى الحرب الأهلية أسرع الطرق وأكثرها كارثيةً ليحول بلد ما ثروته النفطية من نعمة إلى نقمة.

الحرب الأهلية: معلومات أساسية

منذ أواخر التسعينيات، كان ثمة فيض من الأبحاث الجديدة التي تناولت أسباب الحرب الأهلية وعواقبها. ويتفق معظم الباحثين الآن على بعض الحقائق الأساسية.[1]

أولاً: معظم حروب العالم الآن تجري داخل الدول لا فيما بينها. من عام ١٩٨٩-٢٠٠٦، سجل نشوب ١٢٢ نزاعاً مسلحاً حول العالم؛ ١١٥ منها كانت حروباً أهلية، وسبعة منها فقط كانت حروباً بين دول. في عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، لم يكن ثمة حروب دولية، لكن شهد ذاك العام ستاً وثلاثين حرباً أهلية.

ثانياً: تندرج الحروب الأهلية في فئتين عريضتين: حروب انفصالية تدور رحاها من أجل الاستقلال الإقليمي، وحروب حكومية تدور من أجل السيطرة

(١) للوقوف على ملاحظات سابقة عن البحوث المتعلقة بالموارد الطبيعية والحروب الأهلية، انظر روس 2004b، 2006a. وللاطلاع على معاينات أكثر اشتمالاً لدراسة الحرب الأهلية، انظر والتر 2002؛ وكاليفاس 2007؛ وبلاتمان وميغيل 2008. استخدمت مصطلحات "الحرب الأهلية"، و"الصراع العنيف"، و"الصراع المسلح" استخداماً تبادلياً للإشارة إلى الصراعات الصغيرة (وتعرف بأنها تلك التي تسبب من 25 إلى 1000 حالة وفاة نتيجة المعارك في سنة تقويمية معينة) والصراعات الكبرى (وتعرف بأنها تلك التي تسبب ألف حالة وفاة على الاقل نتيجة المعارك في سنة تقويمية معينة). لكي تعرف حرب ما على أنها حرب أهلية، يجب أن تكون الحكومة أحد أطرافها المتنازعة. للاطلاع على تعريف الحروب الأهلية، انظر سامبانيس 2004. بيانات الحرب الأهلية لهذا القسم مستمدة من "قاعدة بيانات الصراع المسلح". انظر جليديتش وآخرين 2002؛ وهاربوم ووهوغبلاد ووالنشتاين 2007. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن قاعدة البيانات هذه، بما فيها تعريفات أكثر تفصيلاً للصراع، يمكنك زيارة الموقع الإلكتروني:

www.ucdp.uu.se

على الحكومة المركزية. بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦، كان ٣٠٪ تقريباً من الحروب الأهلية في العالم حروباً انفصالية، و٧٠٪ حروباً حكومية.

يوجد اختلافات مهمة بين الفئتين. تميل الحروب الانفصالية لأن تدوم زمناً أطول من ديمومة الحروب الحكومية، مع أنها تؤدي عادة إلى عدد أقل من الضحايا.[١] وفي حين توجد الحروب الحكومية في جميع أنحاء العالم، فإن الحروب الانفصالية شائعة في بعض المناطق (مثل جنوب آسيا وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى) وغير موجودة تقريباً في مناطق أخرى (مثل أمريكا اللاتينية).

ثالثاً: منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، أضحى العالم أكثر أمناً وسلاماً. من عام ١٩٩٢-٢٠٠٧، انخفض العدد الإجمالي للصراعات الأهلية من اثنين وخمسين إلى أربعة وثلاثين صراعا، كما انخفض عدد الصراعات الكبرى من ثمانية عشر إلى خمسة صراعات فقط. كذلك انخفض عدد الحروب الانفصالية والحكومية انخفاضاً كبيراً، حيث انخفضت الحروب الانفصالية من ثمان وعشرين إلى ثماني عشرة، والحكومية من أربع وعشرين إلى ست عشرة حربا. تلك الصراعات التي ما تزال قائمة يمكن أن تبقى مروعة- مثل المذبحة التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية- لكن إجمالاً، يبقى العالم أكثر سلاماً الآن مما كان عليه في أوائل التسعينيات.

أخيراً: إلى جانب النفط، حدد باحثون عدداً من العوامل التي يبدو أنها تزيد احتمال بدء اندلاع الحروب الأهلية، وتتضمن هذه العوامل:

- الدخل المنخفض للفرد، الأمر الذي يشير إلى أن ما يملكه الناس وما يخافون أن يخسروه إذا حملوا السلاح قليل جداً.[٢]
- النمو الاقتصادي البطيء، بما في ذلك الصدامات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد.[٣]

---

(١) فيرون ٢٠٠٤.

(٢) فيرون وليتين ٢٠٠٣؛ وكولبير وهوفلير ٢٠٠٤.

(٣) ميغل وساتياناث وسيرجينتي ٢٠٠٤.

- عدد السكان الكبير، ما يجعل السيطرة على المنطقة التي يعيشون فيها أكثر صعوبة ويزيد احتمال وجود حركات انفصالية.[١]
- وجود جيران غير ديمقراطيين ينزعون إلى الحرب ويمكن أن تنتشر مشكلاتهم عبر الحدود وتثير الاضطرابات.[٢]

مناطق جبلية تسهل على المتمردين الإفلات من الأسر.[٣]

- وجود الماس الذي يستطيع المتمردون استعماله أحياناً من أجل تمويل عملياتهم.[٤]

الحروب الأهلية أكثر شيوعاً أيضاً في دول نالت استقلالها لتوها، ربما لأن حكوماتها لا تستطيع من فورها تكريس النظام وردع المناوئين. معدل تكرار النزاعات المسلحة بعد توقفها مرتفع أيضاً. وفقاً لإحدى الدراسات، فرصة تجدد الصراع، خلال خمسة أعوام من توقفه، هي واحد من خمسة.[٥] وقد فحص باحثون عوامل أخرى عديدة بعناية، بما فيها التنوع الديني والإثني، وعدم المساواة، والديمقراطية، والاضطراب السياسي، بيد أن تأثيراتها كانت أصعب فرزاً وتصنيفاً.[٦]

---

(١) فيرون وليتين ٢٠٠٣؛ وهيغر وسامبانيس ٢٠٠٦.

(٢) سامبانيس ٢٠٠١؛ غليديتش ٢٠٠٢.

(٣) فيرون وليتين ٢٠٠٣.

(٤) لوبيلون ٢٠٠١؛ وروس ٢٠٠٣، 2006a؛ وهمفريس ٢٠٠٥؛ ولوجالا، وغليديتش وغيلمور ٢٠٠٥.

(٥) كولير وآخرون ٢٠٠٣.

(٦) تساعد هذه العوامل في تفسير أسباب بدء الحروب الأهلية. لكن لا يعرف إلا القليل عن أسباب تباين هذه الصراعات في ديمومتها وفي فتكها وتدميرها. بعض الصراعات، مثل التمرد الذي حدث في بورما، دام طويلاً إلا أنه حصد أعداداً قليلة من الضحايا. صراعات أخرى، مثل الحرب الأهلية الرواندية ١٩٩٤، كانت قصيرة الأمد لكنها فتاكة إلى حد مروع. عوامل مختلفة في كل بعد من أبعاد هذه الصراعات. الأشياء التي تسبب بداية الصراع يمكن أن تكون مختلفة عن تلك التي تسبب استمراره. وهذه، بدورها، يمكن أن تكون مختلفة عن تلك التي تجعل الحرب فتاكة ومروعة. للاطلاع على معلومات عن ديمومة الحروب الأهلية وضراوتها، انظر كولير وهوفلر وسودربوم ٢٠٠٤؛ وكاليفاس ٢٠٠٧؛ وهمفريس وفاينشتاين ٢٠٠٦؛ وفاينشتاين ٢٠٠٧؛ ولوجالا ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

نظرية الحرب الأهلية

لماذا يثير النفط صراعاً عنيفاً؟

دعوني مرة أخرى أستعرض الخطوط العريضة لنظرية أوسع، ثم أبين دور النفط فيها. كما فعلت سابقاً، أبدأ بمواطنين يريدون مزيداً من الدخل، وحاكماً يريد أن يبقى في السلطة. سبق لي أن سلطت كثيراً من الضوء على الطرق التي تؤثر عبرها إيرادات النفط في الحكومات، بجعلها أكبر حجماً (الفصل الثاني)، وأقل عرضةً للمساءلة (الفصل الثالث)، وتغلب عليها سيطرة الرجال (الفصل الرابع). لا يوجد من هذه السمات ما يجعل البلاد أكثر ميلاً نحو الحرب، لأن النفط يثير حروباً أهلية بصورة أساسية عبر تأثيره في المواطنين، لا في الدولة.

تقع الحروب الأهلية عندما تقاتل الحكومة جيشاً متمرداً. ويتضمن نموذجي في الواقع واحداً من هذه العناصر- حكومة- ونستطيع أن نفترض بثقة كبيرة أن الحكومة ستحارب إذا ما واجهت تمرداً، لأن هدف الحاكم هو البقاء في السلطة. ولكن ماذا عن جيش المتمردين؟ من أجل شرح الحرب الأهلية، علينا أن نشرح الأسباب التي تدعو مجموعة من المواطنين إلى تشكيل حركة تمرد وتحدي الحكومة.[1]

ثمة تفسير شائع يتمثل بنوع من التظلم- مثل عدم المساواة، أو القمع، أو التمييز ضد أقلية إثنية. لكن لنتذكر أن مواطنينا لا يكترثون لموضوع الصواب والخطأ، بل يهتمون فقط بدخلهم، وسوف يلتحقون بتمرد أو يدعمونه فقط إذا كانت فوائده الاقتصادية تفوق تكاليفه.

بالنسبة لكل مجند محتمل، التكلفة الاقتصادية الأكثر أهمية هي تكلفة الانضمام إلى جيش المتمردين- أي كلفة التخلي عن العمل الذي يقوم به في

---

(١) الفكر الرئيسة في هذا النموذج مستخلصة من العمل الريادي لـ بول كولير وأنكي هوفلر (٢٠٠٤). حجتهما لا تخلو من نقاط ضعف- وكنت قد أشرت إلى بعضها في دراسات سابقة (روس 2006a 2004 b)- لكن مجموعة متزايدة من الأدلة، بما فيها الأدلة التي سيقت في هذا الفصل، يبدو أنها تدعم كثيراً من مزاعمها.

حياته المدنية.[1] في البلدان الفقيرة، حيث الوظائف المدنية شحيحة وأجور العمل قليلة، تكون التكلفة ضئيلة، في حين ترتفع في البلدان الأكثر ثراءً حيث تدر الأعمال والوظائف ربحاً أوفر. إن تساوت سائر الأمور الأخرى، يزيد احتمال تشكيل جيوش المتمردين في البلدان الفقيرة عندما يكون ما لدى جيل الشباب القليل ولا يخشون ضياعه.

المال الذي يمكن أن يكسبه الجندي يمثل الفوائد المادية، وهنالك سبيلان أمام جيوش المتمردين لجمع الأموال: يمكن أن يعتمدوا على التبرعات (بما في ذلك الغذاء، والمأوى) من المواطنين الذين يدعمونهم؛ أو يمكن أن ينخرطوا في أنشطة إجرامية تدر أرباحاً مثل الابتزاز، والاختطاف، وبيع السلع المهربة والمحظورة.[2] يمكن أن نفكر في متمردين يعتمدون على تبرعات بوصفها موجهة لتحقيق «هدف المتمردين» الذين يقاتلون لمصلحة مجتمع أكبر ويعتمدون على النوايا الحسنة لإخوانهم المواطنين؛ ويمكن أن نفكر في متمردين يجمعون المال عبر الجريمة بوصفهم «متمردين جشعين» ينهبون إخوانهم المواطنين، ولهم قدر ضئيل من الدعم الشعبي، وينظرون إلى التمرد بوصفه وسيلةً للإثراء.[3]

يقول بعض الباحثين: قد تتمثل حوافز المتمردين أيضاً بالغنائم التي يأملون كسبها إذا ما هزموا الحكومة وصادروا أصولها وممتلكاتها- وهو ما يعرف باسم تأثير «الثروة المأمولة». لكن آفاق المستقبل بعد سنوات عديدة من

---

(١) ثمة دعم جيد لهذا الادعاء من دراسات عن الجريمة، إذ يقل احتمال انخراط الناس في أنشطة إجرامية عندما تكون الأجور أعلى. انظر غروغير ١٩٩٨؛ وغولد ووإينبرغ ومستراد ٢٠٠٢.

(٢) قبل أوائل التسعينيات، تموّلت حركات تمرد عديدة من هبات قدمتها قوى عظمى وحلفاء لها، بوصفها جزءاً من الحرب الباردة. التمويل الخارجي انخفض انخفاضاً حاداً منذ ذلك الحين، وفي الوقت الراهن يبدو أن الدور الذي يضطلع به التمويل الخارجي ضئيل أو معدوم في معظم حركات التمرد.

(٣) تستند هذه الفئات إلى أخرى أشار إليها جيريمي أينشتاين (٢٠٠٧)، وهي المنظمات المتمردة «الناشطة»، وأعضاؤها ملتزمون بأهداف غير مادية، وهم شديدو الانضباط، ويستخدمون العنف بصورة انتقائية؛ والمنظمات المتمردة «الانتهازية»، وجنودها يلتمسون أرباحاً قصيرة الأمد، وهي ضعيفة الانضباط، وتستخدم العنف العشوائي.

القتال لن تساعد المتمردين على شراء المواد الغذائية، والمعدات، والأسلحة التي يحتاجونها من أجل البقاء على قيد الحياة.

مع ذلك، يمكن أن يحصل المتمردون على دعم مالي من مدنيين يعتقدون أنهم سيستفيدون من النصر: قد تكون المجتمعات المحلية مستعدة لاستئجار ميليشيات يجعلها نجاحها أكثر ثراءً. خلافاً للجنود، لدى المدنيين وظائف وأعمال ومن ثم دخل يستطيعون أن يسحبوا منه ليتبرعوا للمتمردين. حتى إن أدرك المواطنون أن احتمالات النصر بعيدة، إذا كانت الفوائد التي يتوقعونها من النصر كبيرة بما يكفي، قد يكونون على استعداد لتقديم إسهامات صغيرة- كما يفعل أناس يبتاعون بطاقات يانصيب أملاً في أن تؤتي رهاناتهم الصغيرة أكلها في يوم من الأيام.

يشير هذا إلى أن ثمة شرطين ينبغي أن يتحققا من أجل تشكيل جيش للمتمردين: ينبغي أن تكون التكاليف منخفضة بما فيه الكفاية، أي يجب أن يكون البلد فقيراً نسبياً، ويجب أن تكون الفوائد مرتفعة بما فيه الكفاية، الأمر الذي يعني أن المتمردين إما أن يتمولوا من مواطنين يأملون في أن تزدهر أحوالهم من جراء انتصار التمرد، أو أن يتمولوا من أنشطتهم الإجرامية.

دور النفط

بالنسبة للمواطنين، يمكن أن يؤثر النفط في تكاليف وفوائد الانضمام إلى التمرد على حد سواء.

يمكن أن يؤثر النفط في تكاليف التمرد عبر تأثيره في دخل المواطنين. إذا أقمنا الافتراض البسيط بأن نفطاً أكثر يفضي إلى دخل أعلى- إن لم يكن عبر الوظائف وفرص العمل فعبر فوائد حكومية أكبر- يفترض أن يجعل ذلك أيضا أمر تجنيد الجنود أشد صعوبة على المتمردين، ويقلل بالتالي خطر نشوب حرب أهلية.[1]

---

(١) إن أدت الثروة النفطية، بدلاً من ذلك، إلى الحصول على دخل أدنى، ربما بسبب سوء الإدارة الكارثي، فهي بذلك تعزز خطر نشوب صراع مسلح. إلا أنني أوضحت في الفصل السادس من هذا الكتاب أن الثروة النفطية لا تؤدي عادة إلى تخفيض مستوى الدخل.

للأسف، يمكن للنفط أيضاً أن يعزز فوائد الانضمام إلى جيش المتمردين. لمعرفة كيف يمكن أن يحدث هذا، يجب عليّ أن أخفف بعض افتراضات النموذج. واظبت حتى الآن إلى حد بعيد على افتراض أن كل المواطنين سواسية: إنهم جميعاً يتلقون من الحكومة فوائد متماثلة ودعماً جماعياً، أو يعارضونها استناداً إلى حجم هذه الفوائد. دعوني ألزم الافتراض الذي يفضي إلى أنهم جميعاً يتلقون مزايا متماثلة، لكن على أن أقسم السكان إلى مجموعتين: مواطنين في المنطقة المنتجة للنفط، ومواطنين في باقي أرجاء البلد.

المواطنون الموجودون في باقي أرجاء البلد يتعين عليهم أن يواظبوا على دعم الحكومة الغنية بالنفط، كما فعلوا في الفصل الثالث، لأنها تفرض عليهم ضرائب منخفضة وتمنحهم مزايا كبيرة. إلا أن المواطنين القاطنين في منطقة منتجة للنفط سيكونون الآن أفضل حالاً إن هم أقاموا دولتهم المستقلة، لأنها ستزود كل مقيم بحصة أكبر من الثروة النفطية تفوق الحصة التي يتلقاها حالياً. بتقديمهم تبرعات المصالح الشخصية لمجموعات المتمردين، يستطيع السكان المحليون أن يمولوا «تمرداً موجهاً نحو هدف» من شأنه أن يشجع استقلال منطقتهم.[1]

ماذا لو توقعت الحكومة المركزية قيام حركة استقلال؟ هل إعطاء السكان المحليين حصة أكبر من إيرادات منطقتهم البترولية يحبط التمرد؟ حكومات عديدة تتبع هذه الاستراتيجية بتخصيص حصة غير متكافئة من إيرادات مناطق الثروات المعدنية للحكومات المحلية.[2] لكن هذه التدابير لا تكفي دوماً. ما لم تكن الحكومة المركزية مستعدة للتنازل عن كل إيرادات المنطقة البترولية للحكومة المحلية، يبقى السكان المحليون أكثر ثراءً إن كانوا مستقلين.

---

(١) يمكن أن يمنح الاستقلال السكان المحليين أيضاً القدرة على تقليل تكاليف استضافة الصناعة النفطية، بما فيها مشكلات اجتماعية وبيئية تجلبها الصناعات البترولية معها. للوقوف على نماذج اقتصادية للانفصال، راجع بيوكانان وفيث ١٩٨٧؛ وبولتون وورلاند ١٩٩٧؛ وأليسينا وسبولاوري ١٩٩٧.

(٢) أحمد وموتو ٢٠٠٣؛ وبروسيو ٢٠٠٣.

والحكومة التي تتيح للسكان المحليين الاحتفاظ بكل إيرادات نفط منطقتهم تخسر دعم باقي سكان البلد، حيث يبقى الناس راغبين في خفض الضرائب وزيادة الفوائد التي يحصلون عليها.

يمكن للنفط حتى أن يشعل فتيل حروب انفصالية لا يطلق فيها السكان المحليون الطلقة الأولى. في أي صراع، يمكن أن يعمل كلا الجانبين بصورة استراتيجية، أي أن يتصرف كل فريق منهما على نحو يتحسب فيه لما يمكن أن يفعله خصمه. يمكن أن يتصرف الانفصاليون استراتيجياً بدفع الأمور من أجل تحقيق الاستقلال متوقعين الحصول على الثروة النفطية مستقبلاً. ويمكن أن تتصرف الحكومات استراتيجياً بشن حملات تتوسل القمع والإرهاب تحسباً واستباقا لإحباط الحركات الاستقلالية. هذا القمع الوقائي نفسه يمكن أن يشعل فتيل صراع انفصالي.

بما أن النفط يؤثر مبدئياً في المواطنين، لا في الدولة، قد تبدو الأمور وكأنه ليس لإيرادات الحكومة دور يذكر في هذا النموذج، مع أن حجم هذه الإيرادات وسريتها هما ما يجعلان النفط خطيراً. لنتخيل أن بلداً ما يكتشف نوعاً جديداً من النفط له خصائص اقتصادية غريبة. بالنسبة للناس الذين يعيشون في منطقة إنتاج النفط، ينتج هذا النوع الفوائد الاقتصادية ذاتها التي ينتجها النفط الطبيعي، ويوفر لمجموعة صغيرة من المواطنين على الاقل فرص عمل، ويعزز الأعمال والتجارة المحلية، لكنه لا يحقق إيرادات للحكومة. بما أن السكان المحليين باتوا فعلاً ينعمون بكل الفوائد التي تقدمها الصناعة النفطية، فإن دوافعهم الانفصالية تضمحل. يمكن أن تثير ثروتهم النفطية الاستحقاقات الانفصالية بصورة طفيفة- يمكن أن تساعد السكان المحليين في إبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم والساعين لتحقيق الرخاء من مناطقهم- كما أنها يمكن أن تزيد أيضاً تكاليف التمرد، لأن الصناعة النفطية ترفع مستويات الدخل في المنطقة المنتجة للنفط، ومن ثم تثني عزيمة السكان المحليين على حمل السلاح، فبدون إيرادات حكومية كبيرة ستكون فوائد السكان المحليين قليلة نسبياً من الاستقلال.

يمكن أن تؤدي سرية الإيرادات أيضاً إلى إشعال فتيل الصراع عبر جعل أمر التوصل إلى عقد صفقة بين الانفصاليين والحكومة لتقاسم الإيرادات أشد صعوبةً. لنتخيل حدوث اضطرابات في منطقة منتجة للنفط ترغب الحكومة المركزية في إخضاعها بتقديم حصة من الإيرادات إلى السكان المحليين. سيفضل السكان المحليون قبول العرض بدلاً من القتال، لكن فقط إذا كانوا يعتقدون أن الحكومة ستفي بوعودها. ولأن الحجم الحقيقي للإيرادات يبقى سريا- لا يعرفه السكان المحليون بل تعرفه الحكومة فقط- فإن السكان المحليين يخشون من أن يكونوا فريسة الغش والخديعة. حتى إن كانت خطة الحكومة تبدو سخية، فإن السكان المحليين لن يعدوها ذات مصداقية. الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تجعل السكان المحليين واثقين من أنهم سيحصلون على نصيب عادل من الإيرادات النفطية تتحقق إن هم أصبحوا مستقلين؛ ولذلك يقررون القتال.[١]

حتى الآن تفحصت فقط التمردات الانفصالية والموجهة نحو هدف- تدفع إليه مصالح مجتمع طويلة الأمد. لكن وجود المنشآت النفطية في مكان مجاور يمكن أيضاً أن يثير مصالح لتحريك تمردات انطلاقاً من الطمع والجشع- لكلا الفريقين الانفصالي والحكومي- على الرغم من أن أسبابها لا علاقة لها بإيرادات الحكومة. في التمرد القائم على الطمع، يجني المتمردون أرباحاً من الجريمة، وتنبني دوافعهم على فرص ربح المال من النفط المسروق، والحصول على فديات لتحرير عمال نفط يخطفونهم، وابتزاز شركات النفط التي تدفع لهم الأموال في محاولة لتجنب التعرض لهذه الأشكال وغيرها من التخريب المتعمد لممتلكاتها بهدف تعطيل صناعتها. بوسع المتمردين أيضاً أن يستهدفوا

(١) هذا السيناريو مستمد من رأي طوره (بكثير من التفصيل والصرامة) جيمس فيرون (٢٠٠٤) لشرح أسباب كون الحروب الأهلية في المناطق الغنية بالموارد تبدو أنها تستغرق زمناً طويلاً بصورة غير عادية. بينما يشير فيرون إلى أن تقلبات الموارد ستؤدي إلى تقويض مصداقية الحكومة، أركز أنا أكثر على سرية هذه الإيرادات: إذا كان بوسع المتمردين أن يرصدوا تقلبات الإيرادات، سيصبح التقلب عقبة أصغر حجماً وأقل شأناً في طريق السلام. باربرا والتر (٢٠٠٢) طورت نموذجاً أعم وأشمل عن الالتزام الجديد بالثقة في التمردات الانفصالية.

أنواعاً أخرى من الأعمال التجارية، إلا أن صناعة النفط هي مجال «ابتزاز مؤات» على نحو غير عادي لثلاثة أسباب:[1]

السبب الأول موقع المنشآت النفطية: المنشآت النفطية أكثر ميلاً من غيرها من المؤسسات الكبيرة للعمل في أماكن مخاطرها الأمنية عالية. معظم شركات التصنيع الكبيرة تتجنب المناطق المُفقَرَة حيث تكون الحكومة غير قادرة على توفير الأمن. إلا أن الشركات البترولية لا تستطيع جعل عملياتها تقتصر على المناطق المستقرة والمسيطر عليها تماماً من قبل الحكومة. يجب عليها أن تسعى وراء النفط حتى عندما يؤدي بها إلى أماكن شديدة الفقر وغير مستقرة سياسياً، مثل دلتا النيجر في نيجيريا، ومنطقة أراوكا الكولومبية، ومحافظة مأرب في اليمن.

لأنه يتوجب على شركات النفط أحياناً العمل في بيئات صعبة، تُعد قدرة الصناعة على العمل في أماكن محصورة- وقد ورد ذكر هذا في الفصل الثاني- ميزة، لأنها تتيح لشركات النفط القدرة على البقاء والاستمرار في ظل ظروف من شأنها أن تدمر معظم الشركات الأخرى. غير أن تمكين شركات النفط من العمل في مناطق غير مستقرة يرجح أيضاً احتمال تماسها المباشر مع متمردين مصممين على جمع الأموال.[2]

السبب الثاني: لدى شركات النفط حافز قوي جداً للبقاء والاستمرار- حتى في مواجهة الخطر- بفضل استثماراتها الضخمة في الأصول الثابتة التي لا يمكن أن تباع بسهولة أو أن تنقل إلى الخارج. يوضح الفصل الثاني أنه يمكن لشركات البترول أن تجازف في توظيف مليارات الدولارات في مشروع قبل

---

(١) أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية تزود المتمردين بأنواع مختلفة من الفرص الاقتصادية. في البلدان الفقيرة - بخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب شرق آسيا - استخدم المتمردون الأحجار الكريمة والأخشاب للتمويل، جزئياً لأنها سهلة الاستغلال نسبياً: يمكن جمعها بواسطة عمال غير مهرة بالرفوش والدلاء، أو المناشير والشاحنات. انظر لوبيون ٢٠٠٥، ٢٠٠١؛ وروس ٢٠٠٣، 2004c.

(٢) هذا يعني أنه يجب علينا أن نكون حريصين بصفة خاصة حيال الربط بين إنتاج النفط والعنف السياسي. يوجد دليل مقنع على أن إنتاج النفط يميل لأن يكون سبباً في نشوب حروب أهلية. لكن هذا الربط يعكس في بعض الأحيان أيضاً استعداداً غير عادي من قبل الشركات الاستخراجية للعمل في مناطق غير مستقرة سياسياً، الأمر الذي يضعها في خضم صراعات ليس لها أي دور في تكوينها.

أن تستخرج برميل النفط الأول، لكن حالما ينجز بناء المنشأة، تكون كلفة تمرير كل برميل نفط لاحق عبر خط الأنابيب إلى مصفاة التكرير زهيدة. يعطي هذا الشركات البترولية دافعاً قوياً للبقاء في أماكنها بحيث تتمكن من استرداد استثماراتها الأولية ومن ثم تنعم بالأرباح الضخمة الناجمة عن المنشآت التي اكتمل تجهيزها. عندما تلوذ أنواع الشركات الأخرى بالفرار، يكون لدى شركات النفط حوافز قوية للصمود في مواقعها. وهذا يجعلها أكثر استعداداً لعقد صفقات مع الجيش أو المتمردين لحماية مرافقها- مفاقمةً بذلك مظالم كانت تبددت لولاها.

أخيراً، تكسب شركات النفط ريوعاً، بخلاف الشركات الصناعية الأخرى، بخاصة تلك التي تبيع منتجاتها في أسواق تنافسية، ومن ثم تكون هوامش ربحها بسيطة ويزيد احتمال إقفالها منشآتها نهائياً قبل أن تتكبد أعباء نفقات أمنية كبيرة. بما أن شركات النفط تكسب ريوعاً، يمكنها أن تتحمل أعباء النفقات الأمنية التي تتمخض عن العمل في مناطق خطرة: يمكنها استئجار وحدات عسكرية خاصة لحراسة منشآتها (كما هي الحال في إندونيسيا، وكولومبيا، واليمن)؛ وبوسعها أن تدفع فديات مالية أكبر عندما يختطف موظفوها (كما حصل في نيجيريا، وكولومبيا)؛ وتستطيع حتى أن تدفع الأموال لتفادي هجمات المتمردين والعصابات الإجرامية والقرويين العدائيين (كما حصل في نيجيريا والعراق والسودان وكولومبيا). دون حصولها على الريوع، ما كان لشركات النفط أن تتحمل هذه النفقات. لسوء الحظ، هذه الريوع- إلى جانب استعداد شركات النفط للدخول إلى مناطق خطرة، ومن ثم الصمود في مجابهة الخطر- تجعل شركات النفط والغاز أهدافاً ممتازة للابتزاز.

إجمالاً، يشير النموذج إلى أن تفشي حركات التمرد أرجح احتمالاً في البلدان الفقيرة منها في البلاد الغنية، وفي الحالات التي يتوفر فيها للمتمردين تمويل كافٍ إما من داعمين محليين أو من أنشطة إجرامية تدر عليهم أرباحاً. للثروة النفطية تأثيران متناقضان: تستطيع أن تردع المتمردين عن طريق رفع مستويات الدخل، الأمر الذي يثبط همم الناس للانضمام إلى حركات التمرد؛

وتستطيع أن تغري حركات التمرد بجعل الاستقلال مربحاً في المناطق المنتجة للنفط وبجعل جمع الأموال بالنسبة للمتمردين أسهل منالاً.

أي هذين التأثيرين يمكن أن تكون له الغلبة؟ تأثيرات النفط التي تحد من الصراع سوف تنتشر عبر السكان بأسرهم، إذ تولد مستويات أعلى من الدخل للمواطنين في كل مكان، مع أن تبعاتها المثيرة للصراع ستتركز في المنطقة المنتجة للنفط. يفترض في كل دولار ناتج عن إيرادات نفط جديدة أن يؤدي إلى زيادة صغيرة في مستويات دخل المدنيين في كل مكان، لكن التمويل المحتمل للمتمردين في المناطق الغنية بالنفط سيكون أكبر بكثير في بلد منخفض الدخل. يشير هذا إلى أن النفط يمكن أن يزيد الفوائد المحتملة للتمرد أكثر من زيادته التكاليف المحتملة، لكن حصرا للناس القاطنين في المنطقة المنتجة للنفط.[1]

يشير النموذج أيضاً إلى أن كمية محددة من النفط تشكل خطراً أكبر في البلاد الفقيرة عنه في البلدان الغنية. في بلد فقير، سوف تنتج بئر تدر مائة دولار للفرد من دخل النفط زيادة كبيرة نسبياً في مستويات دخل المدنيين والمتمردين، وسيكون لها تأثير كبير في حوافزهم. في بلد غني، الكمية ذاتها سوف تنتج زيادة أقل بكثير في مستويات الدخل، وبناء على ذلك ستكون ذات تأثير أقل.

إذا افترضنا وجود عائدات هامشية متناقصة على الدخل - أي إن كل دولار إضافي، بعد نقطة محددة، سيقلل من رضا المتمردين المحتملين أكثر فأكثر- سوف تفوق تكاليف التمرد على نحو متزايد فوائده المحتملة مع ازدياد ثراء البلد. إن كان لدى بلد معين ما يكفي من النفط لرفعه فوق عتبة محددة فسوف تتقلص مخاطر نشوب النزاع، مما يشير إلى وجود علاقة على شكل «حرف U» بين ثروة النفط وخطر الحرب الأهلية: سوف يزيد ارتفاع منسوب الثروة خطر نشوب الصراعات وصولاً إلى نقطة معينة، في

(١) يقول بيير إنجلبرت (٢٠٠٩) إنه على الصعيد الوطني، قد تكون للثروة النفطية أحياناً تأثيرات تحد من الصراع. ويشير إلى أن دول إفريقيا الضعيفة تدبرت أمرها ونجحت في البقاء جزئياً لأن النخب السياسية الوطنية كانت قادرة على ترجمة إيرادات الموارد الطبيعية و«الريوع السيادية الأخرى» إلى حوافز تربط النخب المحلية بالدولة.

حين يقلل من خطر نشوب الصراعات بعد تلك النقطة.[1]

مع مرور الزمن، تغيرت بعض الظروف التي كانت تؤدي إلى نشوب حركات تمرد قائمة على النفط. نمت إيرادات النفط الحكومية نمواً كبيراً في السبعينيات، مما جعل تشكيل سكان المناطق المنتجة للنفط حكوماتهم السيادية الخاصة بهم أكثر ربحيةً. كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات إلى ارسال شركات النفط إلى مناطق أكثر بعداً وأقل استقرارا- على سبيل المثال، في إندونيسيا وكولومبيا ونيجيريا والسودان واليمن- الأمر الذي مهد الطريق لارتفاع منسوب التمردات الموجهة نحو هدف محدد وتلك القائمة على الطمع والجشع على حد سواء. إذا ما تساوت سائر الأمور الأخرى، فإن نشوء حركات التمرد القائمة على النفط يفترض أنها ازدادت رجحاناً بعد حقبة السبعينيات.

الجدول ٥-١

الحروب الأهلية ١٩٦٠-٢٠٠٦

تبين هذه الأرقام النسبة المئوية للبلدان التي شهدت حرباً أهلية جديدة في سنة معينة.

الإجمالي	بلاد غير منتجة للنفط	بلاد منتجة للنفط	الفارق
كل الدول والأزمنة	٢,٨	٣,٩	١,٠**
بموجب الدخل دخل منخفض (أقل من ٥٠٠٠ دولار)	٣,٨	٦,٨	٣,٠***
دخل مرتفع (أكثر من ٥٠٠٠ دولار)	١,٢	١,٤	٠,٢
بموجب المدة ١٩٦٠-٨٩	٢,٤	٢,٧	٠,٢
١٩٩٠-٢٠٠٦	٣,٦	٥,٣	١,٧**

* ذو دلالة مهمة عند ١٠٪ في اختبار أحادي الطرف

* ذو دلالة مهمة عند ٥٪

* ذو دلالة مهمة عند ١٪

المصدر: الحسابات مستمدة من بيانات وردت عند غليديتش وآخرين ٢٠٠٢.

---

(١) القول بوجود علاقة على شكل حرف U بين النفط والصراع كان قد سبق إليه كل من كولير وهوفلير ٢٠٠٤؛ وباسيدو وليه ٢٠٠٩، وإن يكن لأسباب مختلفة قليلا.

الأنماط العالمية للصراع

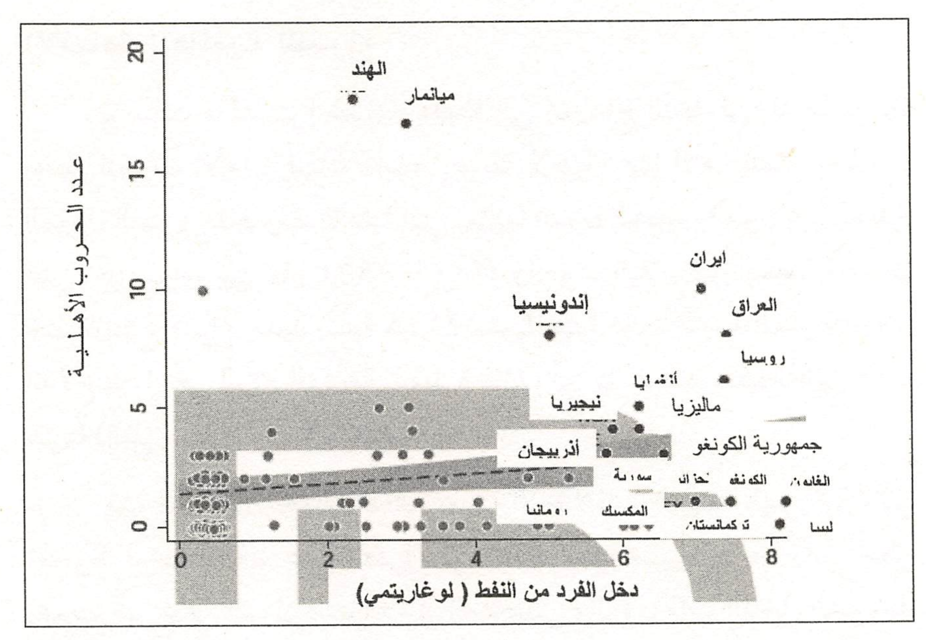
توصلت دراسات إحصائية عديدة إلى أن إنتاج النفط في بلد ما مرتبط بخطر الحرب الأهلية فيها.[1] أبسط طريقة لإظهار هذا الأمر تتمثل بحساب المعدل السنوي للحروب الأهلية التي تعانيها الدول النفطية والدول غير النفطية على حد سواء. بين عام ١٩٦٠-٢٠٠٦، واجهت البلاد غير النفطية احتمال خطر اندلاع صراع جديد بنسبة ٢,٨٪ سنوياً، فيما كانت النسبة السنوية لخطر اندلاع صراع في البلاد المنتجة للنفط ٣,٩٪، أي كانت النسبة فيها أعلى ٤٠٪ تقريباً (انظر الجدول ٥,١، الصف واحد).

هذه الأرقام الإجمالية تخفي بعض الاختلافات المهمة. ليس ثمة تأثير ملحوظ لوجود النفط على الصراع في البلاد الغنية نسبياً، إلا أنه يعزز خطر نشوب صراع في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط بنسبة ٨٠٪ تقريباً (انظر الجدول ٥,١، الصفان اثنان وثلاثة).

نستطيع أيضاً أن ننظر إلى معطيات الرسوم البيانية ذات النقاط المبعثرة، حيث يعرض الشكل ٥,١ كافة البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تبعاً لدخل كل منها من النفط (في المحور الأفقي)، وعدد الصراعات التي كابدتها بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦ (في المحور العمودي). لنتذكر أنه إذا كان النفط من الوفرة بحيث يرفع البلد إلى فئة الدخل المرتفع (على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية)، فإنه سيحد من خطر نشوب حرب أهلية. استثنيت هذه الحالات بقصر النظر على البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل- ومن ثم كان الناتج خطاً مائلاً يتجه نحو الأعلى، مشيراً إلى أنه بين هذه البلدان، ترتبط زيادة الدخل المتأتية من البترول بمزيد من الصراعات المتكررة.

---

(١) انظر، على سبيل المثال، كولير وهوفلير ٢٠٠٤؛ وفيرون وليتين ٢٠٠٣؛ وفيرون ٢٠٠٤؛ ودي سويسا ٢٠٠٢؛ ودي سويسا ونيومير ٢٠٠٥؛ وهمفريس ٢٠٠٥؛ ولوجالا ورود وثيم ٢٠٠٥؛ وروس 2006a؛ ولوجالا 2010.



الشكل ١, ٥

النفط والحروب الأهلية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط ١٩٦٠-٢٠٠٦

يبين المحور العمودي عدد الحروب الأهلية الواضحة (صغيرها وكبيرها) في كل بلد بين ١٩٦٠-٢٠٠٦.

يشتمل الرسم البياني على البلدان التي يبلغ متوسط دخلها على مدى الحقبة الزمنية كلها أقل من ٥٠٠٠ دولار للفرد (في ٢٠٠٠ دولار).

المصدر: من حساب بيانات الصراع الواردة في كتاب غليديتش وآخرين ٢٠٠٢.

يدرج الجدول ٢, ٥ الدول السبعة المنتجة للنفط بين عام ١٩٦٠-٢٠٠٦ التي عانت معظم سنوات الصراع.[١] ويبدو واضحا أن ليس هناك منطقة واحدة تهيمن على القائمة، فمشكلة النفط والصراع لا تقتصر على إفريقيا أو الشرق الأوسط أو أوراسيا.

---

(١) أحصيت فقط الصراعات التي نشبت في السنوات التي كان يحصل فيها بلد معين على دخل للفرد من النفط والغاز يقدر بمائة دولار على الأقل. على سبيل المثال، كان مجموع سنوات الصراع المسلح التي شهدتها نيجيريا بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦ ست سنوات، لكنها شهدت صراعاً مسلحاً واحداً منذ أن أضحت منتجاً رئيساً للنفط عام ١٩٧٣.

الجدول ٢, ٥

أكثر الدول المنتجة للنفط والغاز عرضة للصراع بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦

هذه هي البلدان المنتجة للنفط التي شهدت أطول سنوات الحرب الأهلية بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦. في العمودين الثالث والرابع، تم إحصاء الصراعات بوصفها أحداثاً منفصلة إن تخللتها سنتان أو أكثر لم تشهد فيها عنفاً. في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، اعتبر صراع إيرلندا الشمالية حربين منفصلتين: واحدة نشبت بين عامي ١٩٦١-١٩٩١، والثانية عام ١٩٩٨.

	سنوات الصراع	سنوات الصراع الكبير	عدد الصراعات الحكومية	عدد الصراعات الانفصالية
العراق	٣٧	٢١	٥	٣
أنغولا	٢٦	٢٤	٢	٣
إيران	٢٤	١٠	٥	٥
الجزائر	١٦	٩	١	٠
روسيا	١٤	٦	١	٥
المملكة المتحدة	١٣	٠	٠	٢
الكونغو	٦	٢	٣	٠

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب غليديتش وآخرون ٢٠٠٢

تحتل العراق وإيران على التوالي المرتبتين الأولى والثالثة في القائمة، وربما ثمة أسباب إضافية جعلتهما أكثر عرضة للصراع- علاوة على تلك التي جرى توصيفها في النموذج. في العشرينيات من القرن الماضي، رسمت

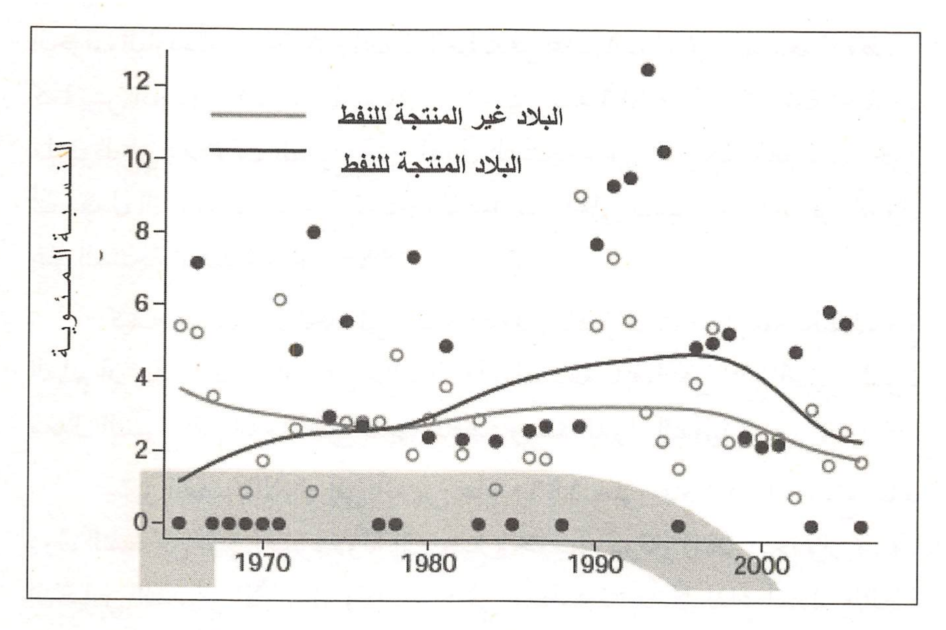
بريطانيا وفرنسا حدود إيران والعراق- اللتين كانتا آنذاك خاضعتين للحكم الاستعماري- لضمان وصولهما إلى نفط المنطقة. وقد أدى هذا إلى إيجاد دول غنية بالنفط والغاز، لكنها تعاني انقسامات إثنية حادة جعلتها، بصورة استثنائية، عرضة حروب أهلية. كما أن ضم مناطق تقطنها الإثنية الكردية إلى كلا الدولتين أدى إلى قيام عنف انفصالي مستمر. كذلك واجهت إيران عنفاً انفصالياً متقطعاً في مناطق تسكن فيها أقليات أذرية وعربية، في حين شهد العراق صراعاً مزمناً بين سكانه الشيعة والسنة. وقد خاض كلا البلدين حروباً متعددة من أجل السيطرة على الحكومة المركزية، ولعبت الثروة النفطية دوراً مركزياً في تأسيسهما بوصفهما دولتين، وهذا يمكن أن يساعد في تفسير العنف المتكرر والمؤسف.[١]

تغييرات عبر الزمن

ارتفع معدل نشوب الحروب الأهلية ارتفاعاً شديداً بعد عام ١٩٨٠، ولفهم أسباب ذلك، من المفيد إلقاء نظرة على ثلاثة مكونات لهذا الاتجاه.

أولاً: ازداد معدل الصراعات الجديدة في الدول المنتجة للنفط ازدياداً مطرداً منذ منتصف الستينيات حتى بداية التسعينيات، ثم انخفض بعد ذلك (انظر الشكل ٢, ٥). ويعكس هذا النموذج، جزئياً، ميلاً عالمياً أوسع لحدوث حروب أهلية، فقد ازدادت هذه الحروب بوتيرة أعلى من الستينيات إلى التسعينيات، ثم انخفضت باضطراد حتى عام ٢٠٠٥ تقريباً. لكن ولو أخذنا هذا النموذج العالمي في الحسبان، فقد ازدادت الصراعات سرعة على نحو استثنائي في العالم المنتج للنفط من منتصف الستينيات حتى منتصف التسعينيات. قبل عام

(١) بينت في الملحق 5.2، أن العلاقة بين النفط والحرب الأهلية تبقى قوية حتى عندما يستثنى هذان البلدان من البيانات.



الشكل ٥-٢:

البلدان النفطية وغير النفطية التي شهدت صراعات جديدة ١٩٦٥-٢٠٠٦.

تبين هذه الخطوط النسبة المئوية للبلدان النفطية (الدوائر الصغيرة المصمتة) وغير النفطية (الدوائر الصغيرة الجوفاء) التي شهدت حروباً أهلية جديدة في سنة معينة.

تعد البلاد منتجة للنفط إن هي أنتجت ما لا يقل عن مائة دولار دخلاً من النفط للفرد الواحد، من أصل دخل ثابت مقداره ٢٠٠٠ دولار. الخطان منحنيان منخفضان.

المصدر: محسوبة من بيانات الصراع الواردة عند غليديتش وآخرين ٢٠٠٢.

١٩٨٠ أو نحو ذلك، كان خطر نشوب صراع في الدول المنتجة للنفط أقل احتمالاً، ومنذ عام ١٩٨٠ ازداد هذا الاحتمال.(١)

ثمة طريقة أخرى لرؤية هذا الاتجاه عبر تقسيم الحقبة الزمنية إلى قسمين. بينما بدأت معدلات الصراع تتباين بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة في عام ١٩٨٩، أضحت الفجوة أكثر وضوحاً بعد عام ١٩٩٠ عندما أدت نهاية

---

(١) لا يعني هذا بالضرورة أن ليس للنفط تأثيرات سببت الصراع قبل عام ١٩٨٠. التحليل الأكثر دقة (المدرج في الملحق 5.1) ليس حاسماً في هذا السياق. وعلى الرغم من أن النفط أسهم بشكل معتدل في زيادة خطر الصراع في بلد ما قبل عام 1980، فإن هذا الخطر قابله نمو اقتصادي أسرع ومستويات دخل أعلى في الدول المنتجة للنفط آنذاك.

الحرب الباردة إلى انخفاض أعمال العنف في عالم الدول غير المنتجة للنفط.[1]
كما يبين الجدول ١,٥، منذ عام ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨٩، لم يكن ثمة اختلاف ملحوظ في معدلات الصراع بين الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط، في حين أن معدل الصراع في الدول المنتجة للنفط كان أعلى بنسبة ٥٠٪ عنه في الدول غير المنتجة للنفط منذ عام ١٩٩٠.

كيف أثر هذا الاتجاه في العدد الفعلي للصراعات المرتبطة بالنفط، مع العلم أن عدد الصراعات في عالم الدول المنتجة للنفط هو نتاج أمرين اثنين: معدل الصراع في الدول التي لديها النفط، وعدد الدول النفطية.

يشير الفصل الأول إلى أنه من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٦، ارتفع عدد دول النفط من اثنتي عشرة دولة إلى سبع وخمسين دولة. (انظر الجدول ٢,١، المقياس المدرج الأيسر). وكان هذا في معظمه نتاجاً لارتفاع أسعار النفط، الذي قفز من أقل من ثمانية دولارات إلى أكثر من خمسة وخمسين دولاراً للبرميل الواحد، بعد الأخذ في الحسبان معدل التضخم. كان ذلك أيضاً نتيجةً للانتشار الجغرافي النفطي، ففي الحقبة ذاتها، ازداد عدد البلدان التي أنتجت طناً مترياً من النفط للفرد الواحد (٧,٣ برميل تقريباً) من تسعة عشر بلداً إلى ثلاثين.

تغير نوع الدول التي تنتج نفطاً وغازاً أيضاً مع مرور الزمن. كانت مستويات دخل معظم المنتجين الجدد أقل من مستويات دخل المنتجين الذين سبقوهم إلى الإنتاج: فيما ارتفع عدد الدول المنتجة للنفط، انخفض متوسط الدخل من أكثر من ستة آلاف دولار أمريكي للفرد عام ١٩٧٠ إلى أقل بقليل من ثلاثة آلاف دولار أمريكي للفرد عام ٢٠٠٤ (انظر الشكل ١-٢، المقياس المدرج الأيمن). وبالتأكيد أدى انتشار استخراج البترول من بلدان أكثر ثراءً إلى بلدان أقل غنى- حيث الثروة النفطية أكثر خطورة- إلى زيادة معدل الصراع في عالم الدول المنتجة للنفط إلى حد تجاوز أي اتجاهات أخرى.[2]

---

(١) كاليفاس وبالسيلس ٢٠١٠.

(٢) هذا سبب إضافي يدعو لتوخي الحذر بشأن ربط النفط بالصراع. إجمالاً، على أية حال، مازالت دول النفط غنية نسبياً. بلغ متوسط الدخل للدول غير النفطية في عام ٢٠٠٤ حوالى ١٣٣٠ دولاراً أمريكياً، أي أقل من نصف متوسط الدخل في الدول النفطية.

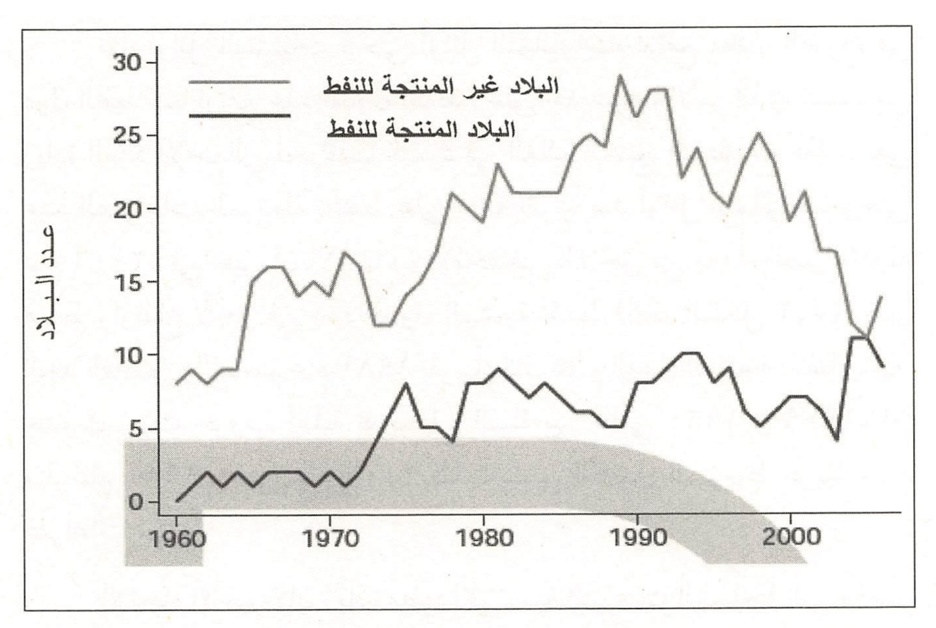
منذ أوائل الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات، ارتفع معدل الصراع في دول النفط كما ارتفع عدد الدول النفطية على حد سواء، الأمر الذي تسبب في زيادة العدد الإجمالي لحركات التمرد في العالم المنتج للنفط. مع ذلك، بقي عدد الصراعات المرتبطة بالنفط على حاله تقريباً منذ أوائل الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٦، في حين أن الارتفاع والانخفاض اللاحق في معدل الصراع قابلة هبوط وارتفاع لاحق في عدد الدول المنتجة للنفط (انظر الشكل ٥,٣). ظهر الحد الفاصل والحاسم عام ١٩٨٠ تقريباً: كان عالم الدول المنتجة للنفط يشهد حدوث ثلاث حروب أهلية تقريباً في السنة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٩، أما منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٦ فقد أضحى المعدل المتوسط تقريباً ٧,٥ صراعات سنوياً.[1]

الاتجاه الأخير كان زيادة مطردة في نسبة النزاعات المسلحة التي وقعت في بلدان منتجة للنفط في العالم. فيما بقي عدد الصراعات في الدول غير المنتجة للنفط على حاله منذ أوائل الثمانينيات، انخفض عدد الصراعات في الدول غير المنتجة للنفط انخفاضاً شديداً في الحقبة ذاتها- من ثمانية وعشرين صراعاً عام ١٩٩٢ إلى أربعة عشر صراعاً فقط عام ٢٠٠٦.

يسترعي هذا النموذج قدرا أكبر من الاهتمام إذا ركزنا على الحروب الأهلية الكبيرة - تلك التي تسبب إحداها موت ألف إنسان أو أكثر سنوياً من جراء المعارك. منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٦، انخفض عدد الحروب الأهلية الكبيرة بين جميع الدول من سبع عشرة حرباً إلى خمسة حروب- وهو انخفاض حاد تتجاوز نسبته ٧٠٪. لكن كل هذا التغيير حدث في الدول غير النفطية، حيث انخفض عدد الحروب الأهلية الكبيرة من أربع عشرة حرباً إلى حربين اثنتين. أما عدد الحروب الأهلية الكبرى في دول النفطية - وبرغم تقلبه من سنة إلى أخرى- فقد بقي ثابتاً تقريباً، حوالي ثلاثة حروب سنوياً.

---

(١) لاحظوا أنني أشير هنا وفي الشكلين 5.4 و 5.5 إلى عدد الحروب الأهلية الدائرة بينما أركز في موضع آخر على عدد الحروب الأهلية الجديدة. للاطلاع على دراسة متميزة عن العلاقة بين النفط وديمومة الصراع، انظر لوجالا ٢٠١٠.



الشكل ٣, ٥: عدد الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط التي عانت صراعات دائرة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦.

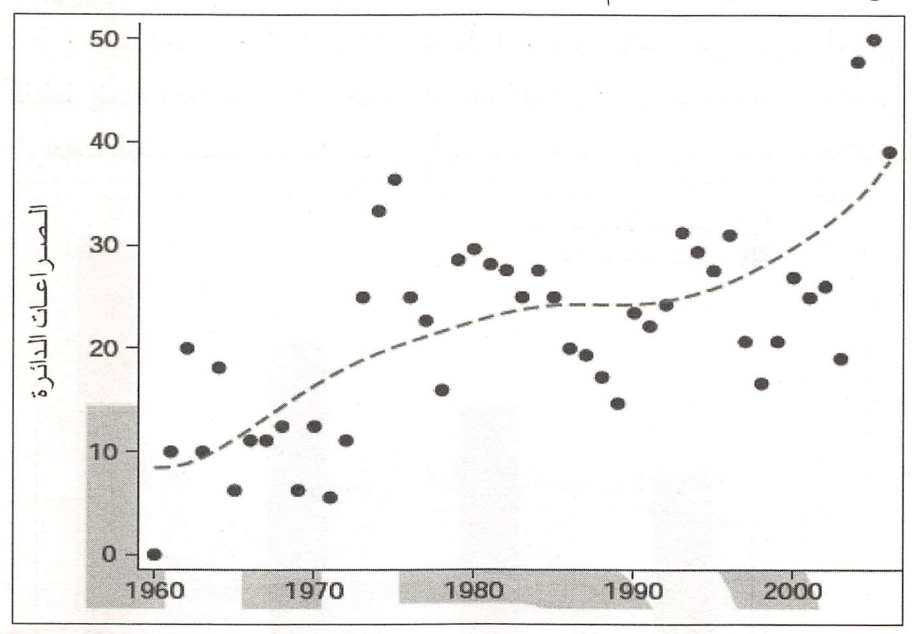
تشير هذه الخطوط إلى عدد البلدان التي تدور فيها حروب أهلية كل سنة. يمثل الخط القاتم البلدان المنتجة للنفط، والخط الفاتح البلدان غير المنتجة للنفط. البلدان مصنفة بوصفها بلداناً منتجة للنفط إذا كانت تتلقى مائة دولار أمريكي على الأقل دخلاً من النفط لكل فرد في دخل ثابت يقدر بـ ٢٠٠٠ دولار أمريكي.

المصدر: من حساب بيانات الصراع الواردة في كتاب غليديتش وآخرين ٢٠٠٢.

بالمجمل، تفسر هذه الاتجاهات الثلاثة أسباب حدوث النسبة المتزايدة من الصراعات المسلحة في العالم في دول غنية بالنفط- جزئياً لأن الدول النفطية أضحت أكثر ميلاً إلى الصراع، ومن ناحية لأن دول النفط أضحت أكثر عدداً، ومن ناحية أخرى لأن الدول غير النفطية أصبحت أقل عدداً وأقل ميلاً للصراع. يبين الشكل ٤, ٥ هذا الاتجاه: من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٦، ارتفعت نسبة صراعات العالم التي اندلعت في دول منتجة للنفط من أقل من ١٠٪ إلى ٤٠٪ تقريباً.

ما هو حجم تأثير النفط في خطر نشوب حرب أهلية؟ ثمة طريقة بسيطة لمعالجة هذه المسألة تتمثل بعقد مقارنة مرة أخرى بين معدلات الصراع في البلدان المنتجة للنفط مع باقي دول العالم، في ظل ظروف مختلفة (انظر الشكل ٥-٥). منذ عام ١٩٦٠، كان معدل الصراع في الدول النفطية أعلى بنسبة ٤٠٪

تقريباً من باقي البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة؛ وأعلى بنسبة ٥٠٪ تقريباً منذ نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩٠. أما بين البلدان ذات مستويات الدخل المنخفض فكانت أعلى بنسبة ٧٥٪ تقريباً منذ عام ١٩٦٠، وأعلى بمعدل يزيد عن الضعف تقريباً منذ عام ١٩٩٠.



الرسم البياني ٤,٥:

النسبة المئوية للصراعات الدائرة في بلاد لديها نفط، ١٩٦٠-٢٠٠٦

تبين هذه الأرقام النسبة المئوية لصراعات العالم المسلحة التي حدثت في بلاد منتجة للنفط الخط منحنٍ

المصدر: من حساب بيانات الصراع الواردة في كتاب غليديتش وآخرين ٢٠٠٢.

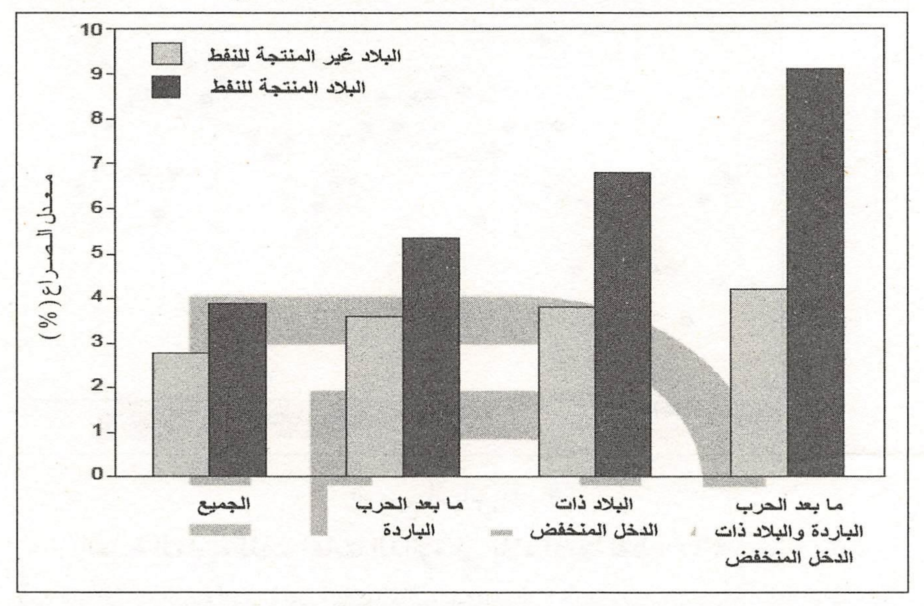
كيف يثير النفط الصراع؟

ليس من السهل الحديث عن الطريقة التي يؤدي عبرها النفط إلى نشوب صراع. مجرد ملاحظة أن بلداً ما يستخرج نفطاً ويعاني حرباً أهلية في آن معاً لا تشي إلا بشيء يسير عن العلاقة بين هذين العاملين. الحروب الأهلية أيضاً أحداث نادرة، مما يجعل دراستها دراسة منهجية أمراً صعباً، فهي تقع عادة في أشد البلدان فقراً حيث تكون البيانات شحيحة ولا يمكن الوثوق بها. مع ذلك، ثمة دلائل مقنعة من دراسة حالات واقعية تفيد بأن البترول شجع النزعات

الانفصالية، وكان مورد تمويل مهما للمتمردين على حد سواء. ويشير اختبار بسيط إلى أن كثيراً من الحجج البديلة التي تساق عن أسباب الحروب الأهلية القائمة على النفط لا يمكن أن تكون صحيحة.

حجج بديلة

تفيد إحدى المقولات الشائعة بأن الحروب الأهلية في الدول المنتجة للنفط إنما تندلع بفعل تأثير جاذبية النفط: كلما راكمت الحكومات مزيداً من إيرادات النفط أضحت أهدافاً مربحة أكثر بالنسبة للمتمردين.[1] ثمة مشكلات



الشكل ٥,٥:

معدلات الصراع السنوية في البلدان المنتجة وغير المنتجة للنفط (١٩٦٠-٢٠٠٦)

تمثل المستطيلات السوداء معدلات الصراع السنوية بين الدول المنتجة للنفط، والمستطيلات الرمادية معدلات الصراع السنوية بين الدول غير المنتجة للنفط. وتغطي البيانات إما كامل الحقبة الزمنية بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦، أو حقبة «ما بعد الحرب الباردة» وتمتد بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٦. البلدان ذات الدخل المنخفض هي تلك التي تحقق أقل من ٥٠٠٠ دولار أمريكي للفرد في دخل ثابت قدره ٢٠٠٠ دولار. كل الاختلافات بين الدول النفطية والدول غير النفطية هي ذات دلالة إحصائية مهمة في اختبارات تي (T-Test).

المصدر: من حساب بيانات الصراع الواردة في كتاب غليديتش وآخرين ٢٠٠٢.

---

(١) حسب جيمس فيرون (٢٠٠٥، ص: ٤٨٧)، «إن إمكانات الثراء السهلة من النفط تجعل الدولة جائزةً أكثر إغراءً مقارنة بالعمل في الاقتصاد العادي.» انظر أيضاً دي سويسا ٢٠٠٢؛ ولوبيون ٢٠٠٥؛ وبيسلي وبيرسون ٢٠١٠.

عدة في هذا الزعم، ففرص النصر القليلة ومخاطر التعرض للقتل في الوقت ذاته ينبغي أن تحد من إغراء ثروة الدولة النفطية بالنسبة للمتمردين الجشعين. ثم إن الحلم بغنائم مستقبلية لا يمكنه أن يدفع التكاليف اليومية لدعم جيش متمرد- وهي تكاليف غالباً ما يكون تكبدها على مدى سنوات عديدة.[1]

ثمة مقولة ثانية منتشرة على نطاق واسع تفيد بأن الثروة النفطية تضعف الدولة وتجعلها أكثر عرضة لعصيان مسلح يتوسل العنف. يشير فيرون إلى أنه:

> تقل حوافز تطوير نظم التحكم والكفاءة الإدارية في أراضي الدول التي تتوفر على إيرادات نفط مرتفعة. ففي حين تساعد الإيرادات النفطية الدولة ضد المتمردين، بتوفير مزيد من الموارد المالية، فإنها تميل إلى جعل قدرات الدولة الإدارية والبيروقراطية أقل كفاءة على نحو ملحوظ، مقارنة ببلاد أخرى تتوفر على دخل مماثل للفرد.[2]

هاتان النظريتان وثيقتا الصلة إحداهما بالأخرى: وفقاً لمقولة جاذبية النفط، سوف يهاجم المتمردون الدول الغنية بالنفط لأن الفوائد أكبر؛ ووفقاً لمقولة «الدولة الضعيفة»، سوف يهاجم المتمردون الحكومة لأن تكاليف هزيمتها أقل.

---

(١) توجد مجموعة استثناءات صغيرة لكنها حاسمة أناقشها أدناه. على سبيل المثال، في الحرب التي دارت عام ١٩٩٧ في الكونغو برازافيل ومحاولة الانقلاب التي وقعت في غينيا الاستوائية في آذار/ مارس عام ٢٠٠٤، كان المتمردون يتلقون الدعم والمساندة من مستثمرين غربيين يأملون في الاستحواذ على حصة من الغنائم في نهاية المطاف.

(٢) فيرون ٢٠٠٥. يلاحظ فيرون وجود علاقة إحصائية بين صادرات الوقود (باعتبارها نسبة من الناتج الإجمالي المحلي) ومقياس «الرقابة الحكومية على العقود» المستمد من مسوحات المستثمر. بعد التحقق من الدخل، يتبين أن الدول التي لديها مزيد من صادرات الوقود يزيد احتمال تنصلها من عقودها المبرمة مع المستثمرين. والمعروف أن التنصل من العقود قد لا يكون مؤشراً جيداً على قوة الدولة أو قدرتها على الحيلولة دون وقوع حرب أهلية. يشير الفصل الثاني إلى أن كل الدول المنتجة للنفط تقريباً في العالم النامي تنصلت من العقود التي أبرمتها مع شركات نفط أجنبية في الستينيات والسبعينيات عندما أممت صناعاتها البترولية. العلاقات بين النفط وتدابير المؤسسات الحكومية بما فيها الرقابة الحكومية على العقود، قد تكون مضللة أيضاً تبعاً للمشكلات التي سأشرحها في الفصل السادس.

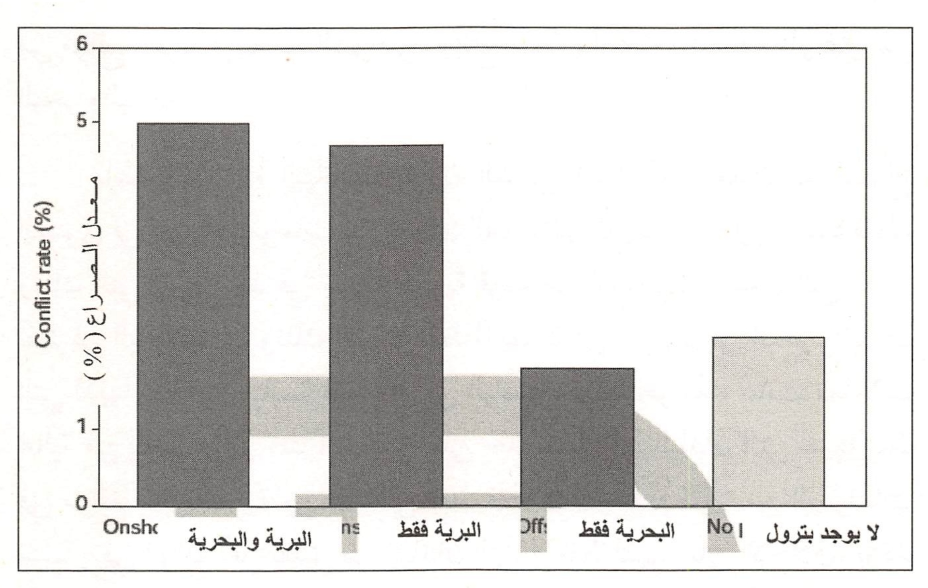
أخيراً، يشير بعض المراقبين إلى أن النفط يؤدي إلى صراع مسلح عبر تشجيع التدخلات العسكرية الخارجية، مثل الحروب الأهلية التي أنزلت الكوارث بالعراق بعد كلتا الحملتين العسكريتين اللتين قادتهما الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣. لطالما تدخلت القوى العظمى في بلدان منتجة للنفط- حكمتها بوصفها مستعمرات، وفي وقت لاحق، نصّبت فيها حكومات مناصرة لها ووفرت لها الحماية. لكن، بغض النظر عن تدخلاتها في العراق عام ٢٠٠٣ وفي ليبيا عام ٢٠١١، تراجع احتمال تدخل القوى العظمى في بلدان منتجة للنفط منذ أوائل الستينيات، علماً بأن معدل الصراع في عالم الدول المنتجة للنفط قد ازداد.[1]

لهذه الحجج الثلاثة سمة مشتركة، إذ تشير جميعها ضمناً إلى أن موقع آبار النفط والغاز لبلد من البلدان ليس ذا شأن. إن كانت هذه الحجج محقة فيما ذهبت إليه، إذن ينبغي أن يكون للثروة البترولية التأثيرات المحفزة على الصراع ذاتها، سواء أكانت على اليابسة أم في البحر- أي زيادة جاذبية الدولة بسبب وجود النفط فيها، أو إضعاف قدرة الحكومة في الدفاع عن نفسها، أو جذب التدخل الأجنبي. بالمقارنة، إن كان النفط ضاراً لأنه يشجع الانفصال أو يمول المتمردين، إذن كان ينبغي أن يؤدي إلى صراع فقط عندما يكتشف على اليابسة. إن عثر عليه في مياه البحر القريبة من الشواطئ، فلا يمكن أن يزعم أحقيتهم فيه انفصاليون محليون ولا يمكن أن يتعرض لهجوم من قبل متمردين متعطشين للمال.[2]

---

(١) سارياهي ٢٠٠٥؛ ودوسويسا وغارتزكي ولين ٢٠٠٩.

(٢) هنالك بعض الاستثناءات الجزئية. ثمة حركات انفصالية قليلة حفزتها الاحتياطيات البترولية القابعة في المياه القريبة - كما هي الحال في آتشيه، في إندونيسيا- على الاقل إن كان البترول يعالج على اليابسة قريباً من منطقتهم. وقد هاجم مسلحون نيجيريون في الآونة الأخيرة معدات وتجهيزات نفطية في مياه البحر القريبة من الشاطئ. مع رخص أسعار الزوارق السريعة وأجهزة الملاحة البحرية، قد تصبح المعدات والتجهيزات النفطية القائمة في مواقع بحرية قريبة من الشاطئ أوثق ارتباطاً بالصراعات العنيفة.



الشكل ٦,٥:

معدلات الصراع السنوية استناداً إلى موقع البترول (٪) ١٩٦٠-٢٠٠٦

تبين هذه المستطيلات معدلات الصراع السنوي بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٦ في البلدان التي تنتج نفطاً من اليابسة والبحر معاً، والبلدان التي تنتج نفطاً من اليابسة القريبة من الشاطئ فقط، والبلدان التي تنتج بترولاً من المياه الشاطئية فقط، أو البلدان التي لا تنتج بترولاً على الإطلاق.

المصدر: من حساب بيانات الصراع الواردة في كتاب غليديتش وآخرين ٢٠٠٢، وبيانات مواقع إنتاج النفط الواردة في كتاب لوجالا ومرود وثيم ٢٠٠٧، وبيانات هيئة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة (بدون تاريخ).

يمكن اختبار هذه المزاعم بفضل قاعدة بيانات مواقع آبار النفط والغاز التي أعدها الباحثون النرويجيون بايفي لوجالا، وجان كتيل رود، ونادجا ثيم.[1] بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٦، حسب هذه البيانات، أنتج خمسة وتسعون بلداً بين وقت وآخر نفطاً أو غازاً من اليابسة، وأنتج ثمانية وخمسون بلداً نفطاً أو غازاً

(١) لوجالا و رود و ثيم ٢٠٠٧. أضفت ثمانية بلدان لمجموعة بياناتهم، استناداً إلى معلومات مستمدة من المسح الجيولوجي للولايات المتحدة (دون تاريخ) وتقارير البلدان من إدارة معلومات الطاقة وهي متاحة على الموقع الإلكتروني:

http://tonot.eia.doe.gov/country/

من مواقع بحرية قريبة من الشواطئ، وأنتج سبعة وأربعون بلداً نفطا أو غازا من البحر والبر معاً.

باستخدام هذه البيانات، يقارن الشكل ٥,٦ أيضا معدلات الصراع السنوي في أربع مجموعات من الدول: الدول التي لديها نفط على اليابسة فقط، وتلك التي لديها نفط في مواقع بحرية قريبة من الشاطئ، والدول التي لديها نفط في البحر والبر، وتلك التي لا نفط لديها لا في البر ولا في البحر. البلدان التي لديها نفط في اليابسة فقط، أو في اليابسة وفي البحر معاً، عانت معدلات عالية من الصراع في كلتا الحالتين على حد سواء. أما البلدان التي لديها نفط في مواقع بحرية قريبة من الشاطئ فقط فقد عانت عدداً قليلاً من الصراعات نسبياً- في الواقع أقل بقليل من البلدان التي لا نفط لديها على الإطلاق. يؤكد تحليل الارتداد في الملحق ٥-١ هذا النموذج: ليس لإنتاج النفط من مواقع بحرية قريبة من الشاطئ في بلد ما تأثير في خطر الصراع فيه.

تتفق هذه البيانات إلى حد بعيد مع نتاج بحث جديد توصل إلى أن ثمة ارتباطاً قوياً داخل البلدان بين موقع الثروة النفطية وموقع الصراع المسلح. عندما يعثر على النفط في منطقة نزاع، بخاصة إن كانت المنطقة فقيرة نسبياً،[١] يزداد احتمال تفجر الصراعات التي غالبا ما تدوم زمنًا أطول ويكون عدد ضحاياها أكبر.[٢]

تشير الدراسات إلى أن موقع النفط مهم- وهذا يعني أن النفط يؤدي إلى نشوب الصراعات عبر التأثير في سلوك المتمردين، لا الحكومات.

النزعة الانفصالية القائمة على النفط

يدرج الجدول ٥,٣ ستة عشر صراعاً انفصالياً اندلعت في مناطق غنية

(١) دوبي وفارغاس ٢٠٠٩؛ وأوستباي ونورداس ورود ٢٠٠٩.

(٢) لوجالا ٢٠٠٩، ٢٠١٠؛ وبوهوغ وغيتس ولوجالا ٢٠٠٢.

بالبترول بين عامي ١٩٦٠-٢٠١٠.[1] ثمة نمطان جديران بالذكر، أولهما خطر النزعة الانفصالية التي تستمد وقودها من الموارد، وهو أشد وطأة على البلاد الفقيرة منه على البلاد الغنية. الصراعات الستة عشر جميعها اندلعت في بلدان دخل الفرد فيها أقل من ١٠٠ , ٢ دولار، فيما اندلع أحد عشر صراعاً منها في بلدان دخل الفرد فيها أقل من ١٠٠٠ دولار. البلدان التي يزيد دخل الفرد فيها على ٢١٠٠ دولار- أي التي دخلها قريب من مستوى الدخل في الأردن أو السلفادور- يبدو أنها تواجه خطراً أقل بكثير قياساً بالحروب الانفصالية المرتبطة بالنفط.

ثانيهما: أن خمسة عشر صراعاً من الصراعات الستة عشر اندلعت في مناطق تقطنها تقليدياً أقليات إثنية أو دينية.[2] يشير هذا ضمناً إلى أن ثروة الموارد الطبيعية منفردةً غير كافية لبدء صراع انفصالي؛ وهي أكثر خطورة حين

(١) ثمانية من هذه الصراعات اندلعت في دول نفطية- أي إن تلك الدول كانت تنتج دخلاً لا يقل عن ١٠٠ دولار للفرد في سنة الصراع الأولى. في ست من هذه الحالات الثمانية، كان استخراج البترول جارياً بالفعل في المنطقة الانفصالية (أنغولا، منطقة كردستان الإيرانية، منطقة عربستان الإيرانية، العراق، نيجيريا، دلتا النيجر، وروسيا). في حالتين اثنتين، كان استخراج البترول يجري في أنحاء أخرى من البلد، وعلى وشك البدء في المنطقة التي اندفع فيها التمرد (إندونيسيا واليمن). الصراعات الثمانية الأخرى اندلعت في مناطق غنية بالبترول من بلدان لم تتخط عتبة المائة دولار دخلاً للفرد- إما لأن النفط كان قد اكتشف لكنه لم يستخرج بعد (في بنغلاديش التي كانت ما تزال باكستانية، وتلال شيتاغونغ البنغالية، وفي بيافرا النيجيرية، وفي السودان) أو لأن النفط كان شحيحاً نسبياً على الصعيد الوطني، على الرغم من أنه كان وفيراً في المنطقة الانفصالية (في الصين، والهند، وبلوشستان الباكستانية، وتركيا).

المثير للاهتمام أنه لم يجر أي من هذه الصراعات في أمريكا اللاتينية. النفط في أمريكا اللاتينية مرتبط إحصائياً بالصراعات الحكومية، لا بالصراعات الانفصالية. ليس هذا لأن البترول الأمريكي اللاتيني له مواصفات باسيفيكية غير عادية؛ بل، لأن المنطقة تتفرد في كونها منيعة وعصية على الانفصال، ولم تشهد تاريخيا صراعات انفصالية منذ ما يربو على القرن. لمزيد من المعلومات عن الخروج الأمريكي اللاتيني عن القياس، انظر روس ٢٠١٠.

أنواع أخرى من الثروة المعدنية، بما فيها الذهب والنحاس، ارتبطت أحياناً بحركات انفصالية في مناطق شديدة الفقر- على سبيل المثال، في جزيرة بابوا غينيا الجديدة في بوغانفيل، وفي مقاطعة بابوا الغربية في إندونيسيا. انظر روس 2004c.

(٢) الاستثناء الوحيد في هذه المجموعة كان الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن عام ١٩٩٤، عندما قاتل الحزب الاشتراكي اليمني في سبيل إعادة تأسيس استقلال اليمن الجنوبي، الذي أصبح جزءاً من جمهورية اليمن الموحدة عام ١٩٩٠. المنطقة التي طالب بها الانفصاليون تتضمن احتياطيات بترولية اكتشفت مؤخراً في منطقة حضرموت.

تمتزج بمظالم عرقية أو دينية قائمة سابقاً. بينما يركز نموذجي عن الحرب الأهلية على دور السمات الاقتصادية للنفط- ويستبعد عمداً المظالم العرقية- فإنه في العالم الواقعي، يبدو أن الانقسامات العرقية تلعب دوراً حاسماً في التوجهات الانفصالية القائمة على البترول.

الجدول ٣,٥: الصراعات الانفصالية في مناطق منتجة للنفط ١٩٦٠-٢٠١٠

يبين هذا الجدول الصراعات الانفصالية التي اندلعت بين عامي ١٩٦٠ و٢٠١٠، وخاضت فيها جماعات مسلحة في مناطق منتجة للنفط حروباً من أجل نيل الاستقلال. دخل البلد المدرج في الجدول هو دخل السنة التي بدأ فيها الصراع أو أقرب سنة توفرت بيانات عنها. الأرقام المدونة محسوبة نسبة إلى دخل ثابت للفرد الواحد مقداره ٢٠٠٠ دولار.

البلد	سنوات الصراع	دخل البلد $	المنطقة
أنغولا	١٩٧٥-٢٠٠٧	١,٠٧٣	كابيندا
بنغلاديش	١٩٧٤-٩٢	٢٤٣	مرتفعات شيتاغونغ
الصين	١٩٩١	٤٢٢	شينغيانغ
الهند	١٩٩٠	٣١٧	آسام
إندونيسيا	١٩٧٥-٢٠٠٥	٣٠٣	آتشيه
إيران	١٩٦٦	١,٠٥٣	كردستان
إيران	١٩٧٩-٨٠	١,٧٤٧	عربستان
العراق	١٩٦١	٢,٩٦١	كردستان
نيجيريا	١٩٦٧-١٩٧٠	٢٦٧	بيافرا
نيجيريا	٢٠٠٤	٤٣٨	دلتا النيجر
باكستان	١٩٧١	٢٧٥	بنغلاديش
باكستان	١٩٧٤-٧٧	٢٨٠	بلوشستان
روسيا	١٩٩٩-٢٠٠١	١,٦١٣	الشيشان
السودان	١٩٨٣-٢٠٠٥	٢٩٣	الجنوب
تركيا	١٩٨٤	٢,٠٩١	كردستان
اليمن	١٩٩٤	٤٤٣	الجنوب

المصادر: من حساب بيانات الصراع الواردة في كتاب غليديتش وآخرين (٢٠٠٢)؛ وبيانات الدخل في الواردة في تقرير البنك الدولي ٢٠١٠. الأرقام المفقودة مستمدة من ماديسون ٢٠٠٩.

كيف لنا أن نعرف إن كان الذين يقودون حركات التمرد هذه هم المتمردين الذين يضعون نصب أعينهم هدفاً ويقاتلون بروح إيثارية في سبيل تحقيق الاستقلال، أم المتمردين الجشعين الذين كانت تزدهر أحوالهم من جراء الابتزاز؟ تتمثل إحدى الطرق لمعرفة ذلك في النظر إلى التوقيت. في حين أن معظم الصراعات المدرجة في الجدول ٣,٥ بدأت بعد الشروع بإنتاج النفط، فقد اندلعت الحروب في بنغلاديش، ونيجيريا (بيافرا)، وإندونيسيا، والسودان، واليمن بعد اكتشاف النفط، لكن قبل أن يستخرج ويستثمر- عندما كان النهب ما يزال صعباً أو مستحيلاً. ثمة دراسة معدة بدقة استثنائية من قبل لوجالا تبين أن مجرد اكتشاف احتياطيات النفط والغاز ينزع إلى جعل الصراعات في المنطقة المحيطة تدوم زمناً أطول حتى إن لم يبدأ الإنتاج.[١]

إن إلقاء نظرة فاحصة على حربين اثنتين من هذه الحروب- في مقاطعة أتشيه في إندونيسيا وفي جنوب السودان- يفسر كيف يمكن لثروة النفط والغاز أن تحفز الحركة الانفصالية حتى عندما لا يكون ثمة مجال لعمليات نهب. الحالتان تسلطان الضوء على طريقتين بديلتين يمكن للنفط أن يثير بهما النزعة الانفصالية: في الحالة الإندونيسية، عبر الحض على تشكيل جيش انفصالي؛ وفي الحالة السودانية عبر القمع الاستباقي للحكومة.

النزعة الانفصالية في آتشيه

آتشيه مقاطعة تقع عند الحافة الشمالية من جزيرة سومطرة، على حدود إندونيسيا الشمالية الغربية، وتسكنها أغلبية ساحقة من المسلمين، شأنها شأن سائر أنحاء إندونيسيا، مع أن الآتشيين يميلون لأن يكونوا أكثر تقىً وورعاً، ويتكلمون لغة فريدة خاصة بهم. لآتشيه أيضاً تاريخ من العنف السياسي. في القرن التاسع عشر، أبدت سلطنة آتشيه المستقلة أشرس مقاومة في مواجهة الحكم الاستعماري الهولندي في إندونيسيا، ولم يتم إخضاعها إلا بعد ثلاثين سنة من الحرب الوحشية (١٨٧٣-١٩٠٣).على الرغم من أن الشعب الآتشي

---

(١) لوجالا ٢٠١٠.

أيد تأييداً واسعاً قيام الجمهورية الإندونيسية أواخر أربعينيات القرن العشرين، كانت آتشيه مكان الانتفاضة التي دارت أحداثها بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٢، ودعت إلى مزيد من الاستقلال الذاتي المحلي وإعطاء الإسلام دوراً أقوى في الحكومة الوطنية.

كان أول ظهور لحركة استقلال آتشيه- المعروفة على نطاق واسع باسم حركة حرية آتشيه- عام ١٩٧٦، قبل أشهر قليلة من بدء منشأة جديدة كبيرة استخراج احتياطيات غاز المنطقة الطبيعي. شجب بيان المنظمة المتضمن «إعلان الاستقلال» الحكومة الإندونيسية (والجاويين الذين يهيمنون عليها) بسبب «استعمارهم» آتشيه وسرقتهم إيرادات الغاز- على الرغم من أنها لم تعترض على مشروع الغاز الطبيعي نفسه. في الواقع، مؤسس حركة استقلال آتشيه، حسن دي تيرو، كان رجل أعمال وقد فشل قبل سنوات قليلة من تأسيس الحركة في جهوده الرامية إلى الحصول على عقد عمل في منشأة الغاز.[١]

عبر العقدين الأول والثاني من عمرها، كانت حركة استقلال آتشيه ذات نشاط متقطع فقط. معظم تمويل الحركة جاء من الديكتاتور الليبي معمر القذافي الذي دعم حركات راديكالية في كثير من البلدان الموالية للغرب. منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٩، اقتصر معظم عمل حركة استقلال آتشيه على توزيع كراسات ورفع رايات آتشيه.[٢] من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٩، اتخذ قادة حركة استقلال آتشيه من ليبيا منفى لهم، وكان حضورهم في إندونيسيا لا يكاد يذكر أو لم يكن لهم حضور فعلي فيها.

في عام ١٩٨٩، تلقى ما بين مائة وخمسين إلى ثمانمائة مقاتل تدريبات في ليبيا ثم تسللوا إلى آتشيه من ماليزيا وسنغافورة معلنين بدء التجسيد الثاني لحركة استقلال آتشيه. كانت الحركة حينها أكثر جرأة ومبادرة بفضل حجمها الأكبر وتدريبها الأفضل على حد سواء. هاجمت في البداية وحدات من الجيش والشرطة الإندونيسية فقط، لكن بعد ذلك وسعت أهدافها لتشمل سلطات

(١) سيامسودين ١٩٨٤؛ وروبنسون ١٩٩٨.

(٢) سيامسودين ١٩٨٤؛ هيورث ١٩٨٦.

مدنية وممتلكات تجارية ومخبرين مشتبهًا بتعاملهم مع الحكومة، ومقيمين من غير الآتشيين.[1]

كان رد الحكومة قاسياً. في حزيران/يونيو عام ١٩٩٠، أعلن الرئيس سوهارتو الأحكام العرفية في آتشيه وأمر بإرسال ستة آلاف جندي إضافي إلى المنطقة. في نهاية عام ١٩٩١، كثير من القادة الميدانيين لحركة استقلال آتشيه إما ألقي القبض عليهم أو قتلوا. بيد أن وحشية الحكومة تمخضت عن كراهية عميقة تجاه جاكرتا، وأسهمت في نهاية المطاف في إحياء حركة استقلال آتشيه عام ١٩٩٩.

بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨، كان ثمة دلائل قليلة على وجود نشاط لحركة استقلال آتشيه في آتشيه، وكان كثير من السكان المحليين يعتقدون أن الحركة لم تعد قائمة. بعد ذلك في أوائل عام ١٩٩٩، عادت الحركة إلى الظهور من جديد وبدأت تنمو بسرعة أكبر من أي وقت مضى. في منتصف عام ٢٠٠١، كان لدى الحركة من ألفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل نظامي، وثلاثة عشر ألفاً إلى أربعة وعشرين ألفاً من القوات الرديفة (الميليشيات) الإضافية؛ وقيل إنها في أوج قوتها كانت تسيطر على ٨٠٪ من قرى آتشيه.[2]

لماذا نمت حركة استقلال آتشيه بسرعة فائقة بعد عام ١٩٩٩ بعد ثلاثة وعشرين عاماً من النشاط المتفرق منخفض المستوى؟ أحد العوامل التي أدت إلى عودة الحركة كان سقوط الدكتاتور، سوهارتو، في عام ١٩٩٨؛ والانفتاح الديمقراطي الذي أعقب سقوطه في إندونيسيا. أرخى هذا قبضة الجيش على المنطقة، ومكن وسائل إعلام آتشيه التي كانت قد تحررت حديثاً من تقديم تغطية إخبارية عاجلة عن الإعدامات، والتعذيب، والاغتصاب، والسرقات التي ارتكبتها الحكومة على مدى العقد السابق. العامل الثاني كان الأزمة المالية الآسيوية، التي تسببت في انكماش الاقتصاد الإندونيسي بنسبة ١٧,٨٪ في سنة ١٩٩٨، ثم في نموه بنسبة ٠٤٪ فقط في عام ١٩٩٩.

---

(١) روبنسون ١٩٩٨.

(٢) مجموعة الأزمة الدولية ٢٠٠١.

أبرزت هذه التطورات الحجج القديمة لحركة استقلال آتشيه بشأن الفوائد الاقتصادية للاستقلال. وبعيد عودة الحركة، ظهر متحدثون باسمها وانتشرتْ كتيبات تسوق البراهين على أن نخبة «الجاويين» في إندونيسيا كانت تسرق ثروة آتشيه الطبيعية، وعلى أنه إذا ما أضحت آتشيه مستقلة فإنها ستكون ثرية ثراء بروناي، السلطنة الإسلامية الغنية بالنفط التي تقع على جزيرة بورنيو المجاورة. كان هذا زعماً شديد الجاذبية، فدخل الفرد في بروناي كان أكثر عشرين مرة تقريباً من دخل الفرد في إندونيسيا. لكن هذا الزعم لم يكن صحيحاً أيضاً، فحتى في ظل أكثر الافتراضات كرماً وسخاءً، يمكن أن يزيد الاستقلال دخل الآتشيين في أحسن الأحوال ٥٠٪- لا ٢٠٠٠٪.

كانت السنوات الختامية الستة لحركة تمرد آتشيه الأكثر دموية، وربما تكون خلفت وراءها عشرة آلاف قتيل. بعد سنوات من الجمود السياسي، عاد الجانبان إلى طاولة التفاوض بعد وقت قصير من التسونامي الكارثي الذي حدث في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤ وألحق بآتشيه خراباً ودماراً. وضع الاتفاق الذي أبرم في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥ نهاية للحرب، وأعطى آتشيه حكماً ذاتياً واسعاً إلى جانب منحها سبعين بالمائة من جميع الإيرادات الراهنة والمستقبلية لمشاريع النفط والغاز.[٣] ربما كانت التسوية أسهل إنجازاً بسبب النضوب الوشيك لاحتياطيات الغاز الطبيعي في آتشيه، الأمر الذي حرر الحكومة من خوفها من أن الحكم الذاتي المحلي من شأنه أن يحرم جاكارتا من إيرادات مهمة وكبيرة.

ثروة آتشيه من الغاز الطبيعي لم تكن إلا واحداً من عوامل عدة أسهمت في حركة التمرد، ففي العقدين الأول والثاني من إنتاج الغاز، لم تشكل حركة استقلال آتشيه إلا مصدر إزعاج طفيف للحكومة. الثقافة المميزة للمنطقة، والأزمة الاقتصادية، وقسوة الحكم العسكري، وسقوط سوهارتو كانت كلها عوامل مهمة أيضاً.

مع ذلك، لعبت الصناعة النفطية في آتشيه دوراً حاسماً. مثات الأقليات

---

(٣) لمزيد من التفاصيل عن قضية آتشيه، انظر كيل ١٩٩٥؛ روس ٢٠٠٥؛ أسبينال ٢٠٠٧.

العرقية والدينية في إندونيسيا تأثرت أيضاً بالديكتاتورية العسكرية، وبالأزمة الاقتصادية، وبسقوط سوهارتو؛ لكن الآتشيين وحدهم دعموا في نهاية المطاف حركة استقلال عنفية كبيرة.[1] وأحد الأسباب الرئيسة تمثل في أن ما يكفي من الآتشيين اعتقدوا أن الاستقلال سوف يتيح لهم الحصول على الإيرادات التي كانت تذهب إلى الحكومة المركزية، وعلى الوظائف التي كانت تذهب إلى مهاجرين غير آتشيين. حتى على الرغم من أن حركة استقلال آتشيه لم تشارك في نهب الموارد، فقد ساعدت ثروة آتشيه من الغاز الطبيعي في التسبب بالحرب الأهلية عبر توليدها دعماً للاستقلال على نطاق واسع بمجرد أن توفرت الشروط الأخرى لذلك.

القمع الوقائي في جنوب السودان

بدأ الصراع في آتشيه بحركة استقلال أطلقت الطلقة الأولى في حرب استمرت ثلاثين عاماً. لكن أحياناً يمكن أن تؤدي ثروة الموارد إلى صراعات انفصالية تأخذ فيها الحكومة زمام المبادرة، عندما تتوقع الحكومة مثلاً حدوث ضغوطات انفصالية في منطقة غنية بالنفط فتعمد إلى قمع السكان المحليين قمعاً وقائياً.

في عام ١٩٨٣، وضع الرئيس السوداني جعفر النميري حقول النفط المكتشفة حديثاً في جنوب البلاد تحت ولاية سلطة الشمال وقرر بناء مصفاة نفط في الشمال بدلاً من الجنوب. أسهمت هذه التحركات في انهيار هدنة صمدت أحد عشر عاماً بين الشمال ذي الأغلبية المسلمة والجنوب ذي الأغلبية المسيحية والأرواحية.[2] اتهمت المجموعة المتمردة الرئيسة، الجيش الشعبي

---

(١) شهدت إندونيسيا ما بعد ١٩٩٨ حركتي استقلال مهمتين: إحداهما بابوا الغربية الغنية بالمعادن، والأخرى تيمور الشرقية - هي مستعمرة برتغالية سابقة أصبحت مستقلة في عام ١٩٧٥، واجتاحتها إندونيسيا بعد ذلك بوقت قصير. عقب استفتاء أجري برعاية الأمم المتحدة عام ١٩٩٩، أصبحت تيمور الشرقية دولة ذات سيادة في عام ٢٠٠٢.

(٢) الأرواحية أو حيوية المادة مذهب يؤمن بأن لكل ما في الكون روحاً، بما فيها الظواهر المادية كالنبات والجماد، وأن الكون نفسه روح (م).

لتحرير السودان، الشمال بسرقة موارد الجنوب، بما فيها النفط؛ وطالبت الحكومة بوقف العمل في مشروع مد خط أنابيب يرمي إلى نقل النفط من الجنوب إلى مصافي التكرير في الشمال. وفي شهر شباط/ فبراير عام ١٩٨٤، شن الجيش الشعبي هجوماً على قاعدة تنقيب عن النفط مما أدى إلى توقف المشروع.[١]

مع ذلك، لم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان من أشعل فتيل الصراع بل تدابير الحكومة السودانية- التي توقعت مسبقا أن النفط سيعزز المشاعر المؤيدة لاستقلال جنوب البلاد. كما كانت الحكومة مسؤولة أيضاً عن بعض أكثر فظائع الحرب وحشيةً، عندما لجأت بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ إلى الإعدامات السريعة، والاغتصاب، وتنفيذ هجمات برية، واستخدام طائرات الهليكوبتر الحربية، والقصف من ارتفاعات شاهقة لإجبار عشرات الآلاف من الناس على ترك منازلهم في المناطق التي اكتشف فيها النفط ولما يكن قد استغل بعد.[٢]

على سبيل المثال، في نيسان/ أبريل عام ١٩٩٩، اكتشفت شركة لوندين للنفط (وهي شركة سويدية) احتياطياً نفطياً ضخماً في مدينة ثارجاث، فعمدت القوات الحكومية إلى تشريد عشرات الآلاف من السكان المحليين بعد شهر من تاريخ الاكتشاف، تحسباً لصراعات محتملة. مع ذلك، عندما اندلع القتال بعد عشرة أشهر علقت شركة لوندين للنفط عملياتها، فيما عمدت الحكومة إلى استخدام القصف الجوي، وإحراق القرى، والإعدامات السريعة لإفراغ المناطق المحيطة بحقل النفط من سكانها. بعد ذلك بوقت قصير استأنفت شركة لوندين للنفط أعمال التشييد والبناء.[٣]

وقع الجانبان اتفاق سلام في شهر كانون ثاني/ يناير عام ٢٠٠٥ بعد ما يزيد على عقدين من الصراع العنيف، ثم أصبح جنوب السودان كله دولة مستقلة عقب استفتاء شعبي أجري في كانون ثاني/ يناير عام ٢٠١١. مع أن معظم آبار

---

(١) أوبلانس ٢٠٠٠؛ وأندرسون ١٩٩٩.

(٢) منظمة العفو الدولية ٢٠٠٠.

(٣) منظمة المعونة المسيحية ٢٠٠١.

النفط آلت ملكيتها إلى جنوب السودان، فإن دولة الجنوب تعتمد على خطوط أنابيب السودان لتصدير بترولها، مما يتيح لحكومة الخرطوم الحصول على حصة من ريع النفط. وهكذا، كما الحال في آتشيه، ساعدت الوساطة الدولية في حل صراع دام عقوداً وغالباً ما كان يتفاقم بسبب الثروة النفطية.

العنف المتمول من النفط

توجد أيضاً دلائل قوية مستمدة من دراسة حالات تفصيلية تؤكد أن النفط يؤدي إلى الصراع عبر السلب والنهب. أثناء الحرب الباردة، مولت قوى عظمى وحلفاء لها حركات تمرد عديدة؛ ومنذ نهاية الحرب الباردة، ازداد اعتماد المتمردين على الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية، بخاصة الأحجار الكريمة والأخشاب والنفط.[1]

اكتشف المتمردون ثلاث طرق لجمع الأموال من مرافقهم النفطية المحلية: عبر سرقة النفط ذاته، وعبر الابتزاز وعمليات الخطف، وعبر بيع حقوق النفط المستقبلية لمستثمرين أجانب. وتوضح حركات التمرد في نيجيريا، وكولومبيا، والكونغو برازافيل، بالإضافة إلى حركة التمرد التي قامت منذ عهد قريب في غينيا الاستوائية، استراتيجيات جمع الأموال هذه.

سرقة النفط في نيجيريا:

يتم الأسلوب الأول في سرقة النفط ذاته إما عبر عمل فتحات في خطوط الأنابيب (يعرف أيضاً باسم «التزود بالوقود»)، أو باختطاف شاحنات النفط أو ناقلاته، ومن ثم بيع النفط المسروق في السوق السوداء.[2] وقد تكون سرقات النفط تافهة أو ضخمة، ففي عام ٢٠٠٦ وحده، حصل متمردون عراقيون على مبلغ يتراوح بين خمسة وعشرين مليوناً ومائة مليون دولار من تهريب النفط

(١) كين ١٩٩٨؛ وروس 2006a؛ وكاليفاس وبالسيلس ٢٠١٠.

(٢) افترضتُ في مقالة عن الموارد الطبيعية والحرب الأهلية أن النفط لم يكن نسبياً قابلاً للسلب والنهب مقارنة بموارد مثل الأخشاب والماس الغريني (روس ٢٠٠٣). منذ ذلك الحين، أثبت المتمردون في نيجيريا والعراق خلاف ما ذهبت إليه. أنا ممتن لمايكل واتس (٢٠٠٧) لإشارته إلى هذا الأمر.

ومن أنشطة أخرى مرتبطة به.[١] لكن ربما لم تصل سرقة النفط في أي مكان إلى مستوى أضخم مما كانت عليه في نيجيريا.

لدلتا نهر النيجر تاريخ طويل ومعقد من الفقر، وقمع الدولة، والتناحرات الإثنية، والعنف المنظم.[٢] ومنذ أواسط ستينيات القرن العشرين، عرفت المنطقة ثلاث حلقات من النزوع إلى القتال والتمرد. في الحلقتين الأولى والثانية، كانت الثروة البترولية هي التي أعطت الأقليات المحلية حافزاً لدعم الجماعات المقاتلة من أجل تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال، كما ساعدت في تمويل ميليشيات مناوئة للحكومة في الآونة الأخيرة عبر سرقة النفط والابتزاز على حد سواء.

دلتا نهر النيجر موطن شعوب يربو عددها عن عشرين مليون نسمة، وتمتد على مساحة تقدر بسبعين ألف كيلو متر مربع- أي ما يعادل مساحة آيرلندا تقريباً، أو مساحة ولاية فيرجينيا الغربية في الولايات المتحدة. تغطي المستنقعات والأنهار والغابات الاستوائية معظم أراضي المنطقة، وتعد الدلتا منذ أمد بعيد واحدة من أفقر مناطق نيجيريا وأكثرها تشظياً عرقياً. بين عامي ١٦٥٠ و١٨٠٠، ربما كان ربع عبيد إفريقيا الغربية الذين أرسلوا إلى الأمريكتين قد شحنوا في سفن أبحرت من دلتا النيجر. بعد ذلك أصبحت دلتا النيجر مورداً رئيساً لزيت النخيل، الذي كان ينتج في ظل ظروف مروعة أثناء الحكم البريطاني.

أول حلقات العنف الرئيسة في المنطقة بعد استقلال نيجيريا كانت الحرب الانفصالية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠. كان هذا الصراع في جانب منه ناجماً عن التوترات الإثنية التي ما انفكت تتصاعد منذ الاستقلال بين سكان المنطقة الإغبو وغير-الإغبو. لكن الثروة النفطية أسهمت في تأجيج الصراع، فالاعتقاد بأن دولة إغبو المستقلة (بيافرا) ستكون مزدهرة كان متأثراً بالوعي المتنامي لحجم احتياطيات المنطقة النفطية. في عام ١٩٦٧، أصدر الحاكم الإقليمي تعليمات لحكومته بجمع كل الإيرادات النفطية التابعة لمنطقته والاحتفاظ بها بدلاً من

(١) بيرنز وسمبل ٢٠٠٦.

(٢) يستند هذا القسم إلى تقارير صادرة عن مجموعة الأزمة الدولية 2006a، 2006b؛ وواتس ١٩٩٧؛ وأوساغي ١٩٩٤؛ وأوميجي ٢٠٠٦

إرسالها للحكومة الاتحادية. تمثل رد فعل الحكومة الاتحادية بإنشاء ثلاث ولايات جديدة في الدلتا، وعرضت على جماعات من الأقليات التي تعيش في المنطقة مزيداً من الثروة ومن الحكم الذاتي، لكنها حرمت شعب الإغبو من إيرادات النفط التي كان يفتقر إليها ويجد في طلبها. رد الحاكم بإعلان استقلال بيافرا مشكلاً بذلك بداية حرب كارثية دامت ثلاث سنوات.

في التسعينيات، أصبحت الدلتا مورداً لمعظم ثروة نيجيريا النفطية التي زودت الحكومة بأغلب موارد تمويلها، وبكل صادرات نيجيريا تقريباً. مع ذلك، بقيت الدلتا واحدة من أفقر مناطق الدولة. وفقاً لمسح أجرته الحكومة عام ١٩٩٦، كان معدل الفقر في الدلتا ٥٨,٢٪ وهو أعلى معدل فقر في نيجيريا؛ كما كانت معدلات محو الأمية، والحصول على الخدمات الصحية، والمياه الصالحة للاستهلاك الآدمي منخفضة على نحو غير عادي.

المزج بين الفقر المحلي المستحكم مع الصناعة البترولية المزدهرة أدى إلى نوبة ثانية من العنف السياسي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥. مرة أخرى، لعب النزاع بشأن إيرادات النفط دوراً حاسماً. حوالي عام ١٩٩٠، بدأت حركة «إحياء شعب أوغوني» وعدة مجموعات متحالفة معها تسوق الحجج والبراهين على أن تنمية نفط المنطقة أدت إلى تدهور بيئي، ومشكلات صحية، وتدهور مناطق صيد الأسماك، وإلى «إبادة جماعية» استهدفت شعب أوغوني. طالبت الحركة الحكومة الاتحادية بإعطاء شعب أوغوني «حصة عادلة» من الموارد الاقتصادية لأراضي أوغوني، وذهبت الجماعات المتحالفة إلى ما هو أبعد من ذلك، مؤكدة على حق تقرير المصير ومطالبة بالسيطرة الكاملة على حقوق النفط في أراضيها التقليدية.

في كانون ثاني/ ديسمبر عام ١٩٩٢، طلب قادة حركة إحياء شعب أوغوني عشرة مليارات دولار من شركات النفط العاملة في أراضي أوغوني، فضلاً عن إعادة البيئة إلى ما كانت عليه وتدابير أخرى. كما هددوا بعرقلة عمليات الشركات إن هي فشلت في تلبية هذه الطلبات في غضون ثلاثين يوماً. ردت الحكومة باتخاذ إجراءات عسكرية صارمة لفرض النظام. ثم اندلعت

بعد عدة أشهر اشتباكات عنيفة بين الأوغونيين والأندونيين المجاورين لهم- بتحريض من الحكومة حسب اعتقاد الأوغونيون. في عام ١٩٩٤، ألقي القبض على قائد حركة إحياء شعب أوغوني وثمانية آخرين قدموا للمحاكمة وأعدموا عام ١٩٩٥.

لم يؤثر موت قادة الحركة البتة في علاج أمراض دلتا النيجر. منذ عام ١٩٩٧، اتسمت المنطقة بوقوع صراعات متقطعة بين الميليشيات المسلحة والقوات الحكومية، وبين الميليشيات ذاتها. وقد تباينت أهداف هذه الميليشيات: بعضها دعا إلى انفصال كامل؛ فيما طالبت أخرى بمزيد من إيرادات النفط، لكن لم تطالب بالاستقلال؛ ومنها ما لا يزال يقوم بعمليات إجرامية على نطاق واسع لكن دون أن يكون لها هدف سياسي واضح.

المجموعات المسلحة- وأبرزها الحركة من أجل تحرير دلتا النيجر- جمعت مبالغ مالية كبيرة، بعضها عن طريق الابتزاز وبعضها الآخر عبر سرقة النفط. ما جعل الابتزاز ممكناً هو شن هجمات كاسحة على البنى التحتية البترولية في دلتا النيجر. قدرت شركة البترول النيجيرية الوطنية المملوكة من قبل الدولة أنه بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣ تعرضت منشآتها للتخريب أربعمائة مرة، وأن خسائرها تزيد على مليار دولار سنوياً. أثناء عمليات الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٣، أفادت شركة شيفرون أن الأضرار التي لحقت ببنيتها التحتية تقدر بخمسمائة مليون دولار.

لتجنب مزيد من التخريب، تدفع شركات عديدة حالياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة أموالاً لعناصر الميليشيات. غالباً ما تكون لدى الشركات الغربية قواعد تحظر هذه الأنواع من المدفوعات؛ لذلك يدفعونها خفية تحت ستار «عقود مراقبة» مع مجموعات من الشباب من أجل حماية خطوط الأنابيب، ومحطات الضخ، والآبار، وغيرها من المنشآت. وقد أفادت مجموعة الأزمة الدولية بالآتي:

في آذار/مارس، بعد عدة أشهر من توقيع [قائد الميليشيا الحجي دوكوبو] آساري وجماعته اتفاقا مع السلطات النيجرية نالوا بموجبه عفواً عن

الجرائم السابقة، أخبر نائبه العلي هورسفال باحثاً في مجموعة الأزمة الدولية أنه حصل على أكثر من ٧٠٠٠ دولار شهرياً من شركة شل بموجب عقود أبرمتها مع شركته، دوكوايي للخدمات الأمنية، يقدم بموجبها خدمات المراقبة، والأمن، والتنمية المجتمعية- إضافة إلى تخديم آبار النفط، كتصليح المولدات الكهربائية، وهي خدمات أقر بعدم قدرته على توفيرها. قال أيضاً إنه كان قد أبرم عقوداً مع مقاولي خدمات النفط، وهي شركات داغيو، ونيسكو، ويلبروس، وآخرين. عندما سئل: كيف حظي قائد أكثر الجماعات المسلحة مرهوبة الجانب في دلتا النيجر آنذاك بتوقيع عقود مع شركات نفط أجنبية؟ أجاب: «لو لم يرغبوا بذلك لقاتلتهم.»

جمع بعض الميليشيات أموالاً أيضاً من السرقة ومن بيع النفط. وفقاً لتقرير آخر صادر عن مجموعة الأزمة الدولية.

يقدر خبراء الصناعة أن نيجيريا تخسر يومياً ما بين ٧٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠٠ برميل عبر التزود غير المشروع بالوقود، أي ما يعادل إنتاج بلد كامل من صغار منتجي النفط. في تقريرها السنوي الأخير، الصادر في أواخر آب/ أغسطس ٢٠٠٦، قدرت شركة شل نيجيريا الخسارات الناجمة عن التزود غير المشروع بالوقود من ٢٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ برميل يومياً، هبوطاً من ٤٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ برميل يومياً وهي الخسارات المقدرة عام ٢٠٠٤.[١]

يُحمّل النفط المسروق في بواخر وقاطرات تجلبه إلى سفن وشاحنات تبيعه بدورها إلى مصافي تكرير مختلفة حول العالم. وغالباً ما يلعب موظفو الحكومة دوراً مهما في هذه الشحنات عبر توفيرهم مرافقين لها أو السماح لها بالمرور عبر نقاط التفتيش.

في أوائل عام ٢٠٠٦، كان نفط نيجيريا الخام («الخفيف الممتاز») يباع في الأسواق العالمية بسعر ستين دولاراً تقريباً للبرميل الواحد. واستناداً إلى هذا السعر، تبلغ قيمة السرقة اليومية التي تقدر بأربعين ألف برميل حوالي

---

(١) مجموعة الأزمة الدولية 2006a، 2006

٤ , ٢ مليون دولار أي ما يعادل ٨٧٦ مليون دولار سنوياً. كان قسم كبير من هذه العائدات يذهب لجماعات مسلحة تقاتل الحكومة- الأمر الذي أسهم في جعل هذا الصراع واحداً من أعقد صراعات العالم.

الابتزاز والاختطاف في كولومبيا

يمكن أن يدر بيع النفط المسروق أرباحاً ضخمة جداً، لكن فقط عندما يكون لدى المتمردين جهاز أمن متطور وبنية تحتية تمكنهم من جمع النفط، ونقله براً أو عبر المياه، وقدرة على تجاوز موظفي الجمارك أو المسؤولين عن الحدود، وبيعه إلى مشترين متواطئين. في نيجريا والعراق، اعتمدت هذه الأنشطة على تواطؤ مسؤولين حكوميين أو على مشاركتهم الفاعلة. عندما يكون المتمردون من الضعف أو الفقر بمكان بحيث لا يكون بوسعهم أن يسرقوا النفط أو أن يسوقوه بأنفسهم، يبقى بوسعهم جمع المال عبر الابتزاز، أو الخطف وطلب فدية لتحرير الموظفين المخطوفين العاملين لدى الشركات العاملة في مجال النفط.

الابتزاز والاختطاف لعبا دوراً رئيساً في صراع كولومبيا، وساعدا في تحويله من تمرد منخفض المستوى أوائل الثمانينيات إلى حرب أهلية كاملة أوائل العقد الأخير من القرن العشرين. تنتج كولومبيا كميات متواضعة من النفط، فقد بلغ دخل الفرد من النفط والغاز عام ٢٠٠٦ حوالي ثلاثمائة دولار، وهو ما يشكل ١٢٪ تقريباً من الناتج الإجمالي المحلي. بدأ الصراع الراهن أواسط ستينيات القرن العشرين، عندما تشكلت مجموعتان متمردتان رئيستان - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وجيش التحرير الوطني الأصغر حجماً- بدعم من الاتحاد السوفياتي وكوبا على التعاقب.[1]

في الستينيات والسبعينيات، شنت هذه المجموعة وغيرها من المجموعات اليسارية حرب عصابات منخفضة المستوى ضد الدولة الكولومبية. لم يلعب

(١) تستند هذه الرواية عن النزاع الكولومبي إلى دراسات تشيرنك ٢٠٠٥؛ وبيرس ٢٠٠٥؛ والحركة المسيحية للسلام (هولندا) ٢٠٠١.

النفط دوراً واضحاً في الصراع، لكن الوضع بدأ يتغير منذ عام ١٩٨٣ تقريباً، عندما اكتشفت شركة أوكسيدنتال البترولية حقل نفط كبيراً في ولاية أراوكا الجنوبية، حيث كان لجيش التحرير الوطني حضور متواضع. في ذلك الحين، كان جيش التحرير الوطني صغير الحجم، فقد دُمِّرَ تدميراً شاملاً تقريباً جراء هزيمة عسكرية كبيرة عام ١٩٧٣، وفي نهاية السبعينيات تقلص حجمه ربما إلى أربعين عنصراً مسلحاً.

في عام ١٩٨٤، بدأت شركة ألمانية، هي شركة مانسمان إيه دجي، بناء خط أنابيب يبلغ طوله ١٨٤ ميلاً لنقل النفط من أراوكا إلى الساحل الكاريبي. بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء العمل، شن جيش التحرير الوطني الهجمات الأربع الأولى على المشروع، وتبع ذلك اختطاف ثلاثة عمال بناء وسلسلة من الإضرابات العمالية. وفقاً لمدير المشروع السابق، نصحت شركة النفط المملوكة للدولة (إيكوبترول) وشركة أوكسيدنتال للنفط على حد سواء شركة مانسمان بالتوصل إلى تفاهم مع المتمردين، فدفعت مانسمان مبلغاً كبيراً من المال لجيش التحرير الوطني- عدة ملايين من الدولارات على الأقل أو ربما أكثر من ذلك بكثير- ثم أكملت بناء خط الأنابيب وفق الجدول الزمني المقرر.

كانت تكتيكات جيش التحرير الوطني ناجحة جداً، ففي أواخر عام ١٩٨٦ استخدم شعار «استيقظي كولومبيا.. إنهم يسرقون النفط»، واستأنف هجماته على شبكة أنابيب النفط التي اكتمل بناؤها. بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠١، فجر جيش التحرير الوطني خط الأنابيب ١١٩ مرة. وكانت أساليب الابتزاز التي اتبعها هذا الجيش، بما فيها اختطاف عمال النفط، تدر أرباحاً ضخمة، الأمر الذي حدا بمجموعات أخرى إلى الانضمام إليه. وقد ضمت هذه المجموعات جماعات شبه عسكرية من الجناح اليميني عمدت إلى ابتزاز المال من مقاولي النفط ومن مسؤولين محليين، كما ضمت جماعات يسارية كالقوات المسلحة الثورية لكولومبيا التي كانت بالفعل تتربح من الاتجار بالمخدرات. ما إن أصبحت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا القوة المهيمنة في أراوكا عام ٢٠٠١، حتى تعرض خط الأنابيب للتفجير ١٧٠ مرة، وهو رقم قياسي.

بفضل المال الذي حصل عليه جيش التحرير الوطني من عمليات الاختطاف وتفجير خط الأنابيب، نما حجمه وازداد نفوذه. في عام ١٩٨٣، كان لجيش التحرير الوطني ثلاث جبهات نشطة فقط، في حين أضحت عام ١٩٨٦ إحدى عشرة جبهة. وقبل أن يبدأ شن حملة القصف والتفجير، كان عديد هذا الجيش أربعين مسلحاً فقط، في حين أضحى عددهم أواخر التسعينيات ثلاثة آلاف عنصر تقريباً.

الابتزاز الذي يقوم به المتمردون لا يحكي سوى جزء من الحكاية: المنظمات شبه العسكرية المرتبطة بالحكومة أيضاً تجمع أموالاً عن طريق الابتزاز المرتكز إلى النفط. ثمة دراسة مبتكرة شملت تسعمائة بلدية كولومبية بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٥، أجراها الخبيران الاقتصاديان أويندريلا ديوب وخوان فارغاس، توصلت إلى أن البلديات المنتجة للنفط كانت أكثر عرضة للعنف من الجماعات شبه العسكرية، بخاصة عندما تكون أسعار النفط مرتفعة.[1] وقد دعمت الأرباح غير المشروعة المتأتية من النفط وتجارة المخدرات كلا الجانبين في كولومبيا، وساعدت في تحويل التمرد منخفض المستوى في الستينيات والسبعينيات إلى حرب أهلية واسعة النطاق حالياً.

العقود الآجلة للغنائم النفطية في الكونغو برازافيل

أخيراً، بات المتمردون يستخدمون بين الفينة والأخرى وسيلة أكثر تطوراً لجمع المال من النفط، وذلك ببيع ما يمكن تسميته « العقود الآجلة للغنائم» النفطية. عندما يكون القادة المتمردون متشعبي العلاقات ويتوفرون على فرصة جيدة لإحراز النصر، يبيعون أحياناً حق استخراج النفط الذي يأملون بالسيطرة عليه في نهاية المطاف. المتمردون لا يبيعون نفطاً فعلياً ولا يبتزون أموالاً من منتجي نفط بلدهم، بل يبيعون حقوقاً مستقبلية لامتيازات نفطية لا تسترد قيمتها إلا حين ينتصر المتمردون. بمعنى آخر، يبيع المتمردون فعلياً الحقوق المستقبلية أو العقود الآجلة للغنائم النفطية.

---

(١) دوبي وفارغاس ٢٠٠٩.

لبيع العقود النفطية الآجلة سمة خطرة وذاتية التحقق. إن كان ثمة مجموعة متمردة غير قادرة على تحقيق هذه المبيعات، فقد لا يكون لديها المال الذي يمكنها من الاستئثار بهذه الغنيمة لنفسها، وبيع حق الموارد المستقبلي يجعل الاستيلاء عليها ممكناً. دون وجود مشترٍ للموارد التي تأمل الجماعة المتمردة أن تستولي عليها، فإن عدوان المتمردين - وربما نشوب الصراع ذاته- قد يصبح أقل احتمالاً.

ساعدت الأموال المتأتية من بيع الحقوق المستقبلية في إشعال فتيل الحرب الأهلية في الكونغو برازافيل (التي تعرف أيضاً باسم جمهورية الكونغو) أوائل شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٩٧. الكونغو برازافيل مستعمرة فرنسية سابقة كانت مصدراً رئيساً للنفط منذ عام ١٩٧٤، وحكمتها على مدى معظم تاريخها حكومات استبدادية. تقدمت الكونغو برازافيل تدريجياً نحو الحكم الديمقراطي أوائل التسعينيات، وعانت منذ ذلك الحين ثلاثة صراعات ذات مستوى منخفض (في الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٤، و١٩٩٩، و٢٠٠٢) وحرباً أهلية كبرى في العامين ١٩٩٧-١٩٩٨.

بدأت الحرب الأهلية في الكونغو برازافيل (١٩٩٧-١٩٩٨) عندما أرسل الرئيس الكونغولي باسكال ليسوبا قوات حكومية لتطويق المجمع الخاص بمنافسه الأساسي، دينيس ساسو- نغويسو.[١] كان ساسو- رئيس جمهورية الكونغو بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٢- يطمح بأن يكون رئيساً مرة أخرى، وكان مرشحاً لخوض الانتخابات الوشيكة. اندلعت الحرب الأهلية عندما اشتبكت القوات الحكومية الموالية لرئيس ليسوبا مع ميليشيات الرئيس الأسبق ساسو خارج المجمع الخاص به.

مول ساسو الميليشيات الخاصة به جزئياً عبر بيع الحقوق المستقبلية لاستغلال احتياطيات النفط في جمهورية الكونغو. وكان تلقى قبيل اندلاع الصراع مساعدة كبيرة من شركة النفط الفرنسية إلف أكيتين (التي تعرف حالياً

(١) للاطلاع على بيان أكثر اكتمالاً عن دور النفط في صراعات الكونغو برازافيل، بما فيها الصراعات التي نشبت قبل العامين ١٩٩٧-١٩٩٨ وبعدهما، انظر كتاب إنجلبرت وورون ٢٠٠٤.

باسم توتال). أشار بعض المراقبين إلى أن ساسو تلقى مبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي نقداً، فيما ذكر آخرون أن شركة إلف إكيتين ساعدته في شراء الأسلحة.[1]

كان لدى شركة إلف أكيتين أسباب تجارية «وجيهة» لشراء عقود نفطية آجلة من ساسو. فخلال فترة حكمه بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٢، كان ساسو على علاقة حميمية مع شركة إلف أكيتين ومع الحكومة الفرنسية على حد سواء، وقد أتاح للشركة حينها فرصة السيطرة الحصرية تقريباً على صناعة النفط في الكونغو. عندما تولى الرئيس الجديد ليسوبا زمام السلطة عام ١٩٩٢، بدأ بفتح صناعة النفط أمام شركات أخرى، بما فيها أوكسيدنتال للبترول، وإكسون، وشل، وشيفرون. كما أحالت حكومة ليسوبا إلى البرلمان مشروع قانون من شأنه أن يتيح للشركات الأجنبية إمكانية أكبر للوصول إلى النفط الكونغولي والتصرف فيه. لذلك دعمت شركة إلف أكيتين محاولة ساسو في أن يحل محل ليسوبا من أجل استعادة وضعها المهيمن في صناعة النفط.

اتضح في النهاية أنه استثمار ينم عن دهاء من قبل شركة إلف أكيتين. بعد حرب دامية دامت أربعة أشهر، أطاح ساسو بليسوبا، وعلق العمل بتشريع كان مفعوله وشيك السريان، مانحاً شركة إلف أكيتين مرة أخرى وضعاً مهيمناً في الصناعة النفطية.[2] استفاد ساسو أيضاً: بعد هزيمة الحكومة في الحرب الأهلية

---

(١) غالوي وغروبني ١٩٩٧؛ انظر أيضاً صحيفتي جوهانسبرغ ميل والغاريان، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٧.

(٢) قد يتساءل مراقبون قدامى لإفريقيا الفرانكوفونية عما إذا كانت شركة إلف أكيتين حقاً تساند ساسو لأسباب تجارية أم كانت تعمل نيابة عن المصالح السياسية للحكومة الفرنسية. حتى عام ١٩٩٤، كانت شركة إلف أكيتين مملوكة من قبل الدولة، وكانت تعمل مع الحكومة عن كثب بغية تعزيز المصالح السياسية الفرنسية في إفريقيا، بيد أنها خصخصت في عام ١٩٩٤، واعتمدت قيادتها الجديدة موقفاً أكثر تجارية تجاه الحكومات الأجنبية. على الرغم من أن تورط شركة إلف أكيتين في حرب الكونغو أضحى محل تمحيص وتدقيق من وسائل الإعلام والمحاكم الفرنسية والبلجيكية على حد سواء، إلا أنه لم تتوفر أدلة على أن شركة إلف أكيتين دعمت ساسو نيابة عن الحكومة الفرنسية أو بناء على توجيهات منها.

لم يكن ساسو اللاعب الأوحد في الصراع الكونغولي الذي تطلع إلى سوق الغنائم المستقبلية. ما إن اندلع القتال في حزيران/يونيو ١٩٩٧ حتى أصبح ليسوبا، الذي كان رئيس الكونغو حينذاك، في حاجة ماسة للأسلحة من أجل إخماد التمرد. في تموز يوليو عام ١٩٩٧، تقربت =

التي نشبت بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، أصبح رئيساً للدولة مرة أخرى وأجهز على تجربة الكونغو الديمقراطية. أعيد انتخابه بأغلبية ساحقة رئيساً للدولة في العامين ٢٠٠٢، ٢٠٠٩، عندما قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسة التصويت أو منعت من الترشح.

كم هائل من الأموال النقدية في غينيا الاستوائية

يمكن أن تؤدي الغنائم الآجلة أيضاً إلى أنواع أخرى من الأذى المتعمد. في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٤، حاول مرتزقة أجانب الإطاحة بحكومة غينيا الاستوائية الغنية بالنفط. تم إلقاء القبض على المتآمرين عشية المحاولة الانقلابية، فلم يؤد الأمر إلى نشوب حرب أهلية، مع أنها كانت وشيكة. ونظرا لأن عدداً من الضالعين قدموا للمحاكمة، أصبح بين أيدينا صورة كاملة، نادراً ما تتوفر، عن تمويل هذه العملية- الذي جاء من كم هائل من الأموال النقدية، تم جمعها من بيع العقود النفطية الآجلة.[1]

غينيا الاستوائية مستعمرة إسبانية سابقة حكمها منذ عام ١٩٧٩ تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو الذي أطاح بعمه في انقلاب عسكري. وعلى الرغم من أنها لم تشهد حرباً أهلية في تاريخها، فالبلد مغرق في الفساد وغير ديمقراطي، وبعد اكتشاف النفط في عام ١٩٩٦، أصبحت أيضاً أحد أكبر منتجي النفط في إفريقيا.

= حكومة ليسوبا من جاك سيغوليت، الذي عمل زمناً طويلاً خبيراً مالياً لشركة إلف أكيتين لدى بنك فيبا الفرنسي. وفقاً لمقابلة أجراها لاحقاً مع صحيفة بلجيكية، قال سيغوليت:

في أواخر يوليو (تموز) ١٩٩٧ كان مسؤولون كونغوليون عاكفين على استجوابي بشأن إمكانية ترتيب تمويل سابق يشمل نفطاً خاماً. إن كنت أتذكر كما ينبغي، كانوا بحاجة إلى خمسين مليون دولار أمريكي. وكان اهتمامي منصباً على معرفة عدد براميل النفط التي كانت بحوزتهم. أفادوا أن بوسعهم الحصول على ١٠٠٠٠ برميل يومياً يحتمل أن تزداد لاحقاً وصولاً إلى ١٥٠٠٠ برميل يومياً في تشرين أول/ أكتوبر. أعددت عقداً تقليدياً لنفط خام، دون أن أعرف من يمكن أن يكون المشتري (نقلاً من كتاب لالماند ٢٠٠١).

لحسن الحظ، لم يتمكن ليسوبا من العثور على أحد يشتري هذه العقود الآجلة. كان يخسر الحرب بسرعة، وربما كان الرهان على احتمال كسبه الحرب مخاطرة كبيرة جداً. لو أنه نجح لكان من المحتمل أن تكون الحرب أطول أمداً وأكثر كلفةً.

(١) البيان اللاحق مبني على ما ورد عند كل من روبرتس ٢٠٠٦؛ وبارنت وبرايت وسميث ٢٠٠٤.

لم ينظم محاولة الانقلاب عام ٢٠٠٤ ضباط عسكريون مارقون أو المعارضة سياسية بل فريق من الأجانب بقيادة سايمون مان، وهو مرتزق بريطاني ذائع الصيت يتخذ من جنوب إفريقيا مقراً له. أسس مان شركتين أمنيتين- إكزيكيوتف أوتكمز وساندلاين إنترناشيونال- كلتاهما أمدتا الحروب الأهلية في سيراليون وأنغولا في التسعينيات بقوات المرتزقة.

في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٤، اتخذ مان التدابير اللازمة لينقل جواً خمسة وستين مرتزقاً أجنبياً من زيمبابويه إلى غينيا الاستوائية. بمجرد وصوله إلى غينيا الاستوائية، كان فريقه يخطط للالتحاق بخمسة عشر مرتزقاً جنوب إفريقيين وأرمن كانوا في البلد، وذلك من أجل خلع أوبيانغ واستبداله بسيفيرو موتو- وهو سياسي معارض يعيش في المنفى.

أخطرت السلطات في غينيا الاستوائية وزيمبابويه بالأمر، وتم تفادي الانقلاب في اللحظة الأخيرة. ألقي القبض على كل من كان على متن الطائرة في هراري، عاصمة زيمبابويه، واعتقل المتآمرون الآخرون في غينيا الاستوائية. حكم على مان بالسجن سبع سنوات في زيمبابويه، وعلى زملائه المرتزقة بالسجن اثني عشر شهراً. في عام ٢٠٠٨، سلم مان إلى غينيا الاستوائية وحكم عليه بالسجن أربعة وثلاثين عاماً، ثم أفرج عنه بعفو رئاسي بعد سنة.

كانت محاولة الانقلاب معقدة لوجيستياً ولم تكن لتقع بدون تمويل كبير. وقد مولت مجموعة من رجال الأعمال البريطانيين والجنوب أفريقيين المؤامرة مستخدمين حسابات مصرفية خارجية في جزر فيرجن وغيرنسي البريطانية لإخفاء معاملاتهم. جمع المستثمرون ما بين ثلاثة ملايين إلى أربعة عشر مليون دولار- لم يتضح المبلغ الإجمالي مطلقاً- وتوقعوا أن يسدد المبلغ من إيرادات نفط غينيا الاستوائية. وعِد بعضهم بالحصول على عشرة أضعاف المبلغ الذي دفعوه في غضون عشرة أسابيع فقط، فيما كان آخرون يخططون لتأسيس شركاتهم النفطية الخاصة لكي يحظوا بالحصول على امتيازات ثمينة تمكنهم من الوصول إلى نفط غينيا الاستوائية. قيل إن الرئيس المستقبلي موتو وعد مان بمبلغ ستة عشر مليون دولار أمريكي ومجموعة من العقود الحكومية

ذات المكاسب الوافرة. كما وعد المرتزقة بالحصول على مكافآت كبيرة إذا ما تمت العملية بنجاح. وعلى الرغم من أن معظم الممولين ظلوا مجهولين، فإن مارك تاتشر- نجل رئيسة الوزراء السابقة، مارغريت تاتشر- اعترف بتهمة المساعدة في تمويل المؤامرة الإنقلابية لدى محاكمته في جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٥، وحكم عليه مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية كبيرة.

جمع ساسو في الكونغو برازافيل ومان في غينيا الاستوائية الأموال لمشاريعهما عبر بيع حقوق الحصول مستقبلا على عائدات نفطية أملا في الحصول عليها. لو أنهما استهدفا حكومات دون هذه الأصول، لوجدا أن من الأصعب أو ربما من المستحيل جمع ما يكفي لتمويل هجماتهما. لقد وفر لهما بيع الغنائم المستقبلية وسيلة لجعل ثروة الحكومة النفطية تنقلب ضدها.[1]

قد تكون الرابطة بين الثروة النفطية والصراع مضللة: شركات النفط وشركات التعدين الأخرى تعمل أحياناً في مناطق غير مستقرة حيث يكون خطر الصراع مرتفعاً لتوه. إلا أن إنتاج النفط ينزع بالتأكيد إلى زيادة خطر الحرب الأهلية، بخاصة في البلدان ذات الدخلين المنخفض والمتوسط، لا سيما منذ عام ١٩٨٩.

معظم الصراعات المرتبطة بالنفط تبقى صغيرة نسبياً. بعضها- مثل الصراعات التي نشبت مؤخراً في كولومبيا ومنطقة دلتا النيجر- تخوض غمارها مجموعات تبدو أشبه بعصابات ابتزاز تتوسل التهديد والإيذاء منها بحركات تحرر. بعض الصراعات الأخرى كان كفاحاً حقيقياً أصيلاً من أجل تقرير المصير، مثل تلك التي خاضتها حركات الاستقلال في كردستان العراق، وجنوب السودان، ومقاطعة آتشيه في إندونيسيا.

لم يكن البترول مطلقاً مصدر الصراع الوحيد، ولم يجعل الصراع أمراً محتوماً على الإطلاق. منذ السبعينيات، نصف البلدان المنتجة للنفط تقريباً بقيت بعيدة عن مختلف أشكال الصراع. لسوء الحظ، مجموعة أخرى من

(١) لمزيد من المعلومات عن تجارة الغنائم الآجلة وللاطلاع على أمثلة من هذه الصفقات في قطاع الماس، انظر روس 2005a.

البلدان الأحدث إنتاجاً للنفط في العالم هي ذات دخل منخفض ومعدلات خطر الصراع فيها مرتفعة حتى قبل إنتاجها للنفط، بخاصة في إفريقيا، وحوض بحر قزوين، وجنوب شرق آسيا. الكثير منها لا يمتلك من النفط إلا ما يبقى لعقد أو عقدين، وإذا استسلمت للحرب الأهلية فإنها سوف تبدد أي أمل في استخدام ثروتها البترولية لتفادي الفقر والنجاة منه.

الملحق ١,٥: تحليل إحصائي للنفط والصراع المدني

يصف هذا الملحق سلسلة من الارتدادات اللوجيستية التي تستكشف العلاقة بين دخل البترول واحتمال نشوب حرب أهلية.

أربع فرضيات قابلة للاختبار يمكن استخلاصها من نموذج الصراع المدرج في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

الفرضية ١ , ٥: كلما زاد دخل الفرد من نفط بلد ما، زاد احتمال بدء حرب أهلية.

الفرضية ٢ , ٥: كلما انخفض دخل الفرد في بلد ما، زاد تأثير النفط في احتمال نشوب صراع.

الفرضية ٣ , ٥: يفترض أن يكون معدل الحروب الأهلية في البلدان المنتجة للنفط أعلى بعد عام ١٩٨٠ منه قبل ذلك التاريخ.

الفرضية ٤ , ٥: إذا كان النفط مستخرجاً من مواقع بحرية قريبة من الشواطئ، فإنه لن يزيد خطر نشوب صراع.

بما أن متغيري التابع- بداية الحرب الأهلية- هو ثنائي التفرع، استخدمت الارتدادات اللوجيستية لتقدير نماذجي. ما دامت بدايات الحروب الأهلية أحداثاً نادرة - بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٦، نشب ١٩٣ صراعاً فقط من هذا القبيل في ٦,٢٠٠ سنة (مجموع سنوات إجمالي البلدان في الحقبة الزمنية المذكورة)- تبقى النتائج اللوغاريتيمة متطابقة تقريباً مع تلك الناجمة عن المقدر اللوغاريتمي للأحداث النادرة عند كينغ- زنغ. لذلك أحبذ استخدام اللوغاريتم نظراً لأنه مألوف أكثر لدى الباحثين الآخرين.

لمعالجة مشكلة التبعية الزمانية- حقيقة أنه بالنسبة لبلد بعينه، تترابط ملاحظات كثيرة إحصائياً على مر الزمن- اتبعت نصيحة كل من ناثانيل بيك، وجوناثان كاتز، وريتشارد تاكر بإضافة ثلاث شرائح مكعبة لكل نموذج، مع الأخذ بالحسبان عدد السنوات منذ نهاية الصراع السابق في البلد ذاته.[1] وقد غطيت كل المتغيرات التفسيرية بحقبة زمنية واحدة للتخفيف من حدة المعطيات المغيبة، ومن أجل تجميع الأنماط المعيارية بحسب البلد.

المتغير التابع

المتغير التابع الرئيس هو اندلاع الصراع، وأنشأتُه استناداً إلى (النسخة المعدلة ٤) من مجموعة بيانات الصراع المسلح الصادرة عام ٢٠٠٧، وهي مجموعة البيانات الأكثر شمولية وشفافية في هذا السياق. يعرف معدّو مجموعة البيانات الصراع بوصفه «تعارض يفضي إلى نزاع حول حكومة و/ أو أرض، حيث يؤدي استخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما على الأقل الحكومة، إلى مقتل خمسة وعشرين شخصاً على الأقل في سنة تقويمية (ميلادية) واحدة نتيجة المعارك ذات الصلة بالصراع.» بما أنني أركز على الصراعات المحلية لا الدولية فقد قصرت تحليلي على أحداث ما يدعوه معدو مجموعة البيانات «النموذج ٣» (الصراع داخل الدولة) و«النموذج ٤» (الصراع المدوّل داخل الدولة).[2]

استخدمت هذه البيانات لإعداد متغير يسمى بداية الحرب الأهلية، ويأخذ القيمة «واحد» أثناء الفترة التي يستهل فيها الصراع، والقيمة «صفر» في الحالات الأخرى. واكتفيت بتشميل الصراعات التي تبدأ بعد سنتين متعاقبتين من السلام أو أكثر للمساعدة في تجنب الإحصاءات المزدوجة للصراعات الدائرة التي تهمد مؤقتاً.[3]

---

(١) بيك وكاتز وتكر ١٩٩٨. في مجموعة أقدم عهداً من التقديرات (روس 2006a)، بينت أن الطريقة البديلة لمعالجة التبعية الزمانية (فيرون ولبتين 2003) تمخضت عن نتائج متطابقة تقريباً.

(٢) غليديتش وآخرون ٢٠٠٢.

(٣) بما فيها الصراعات التي تبدأ بعد سنة واحدة فقط من السلام لا يكون لها أي تأثير تقريباً على النتائج.

استخدمت أيضاً مجموعة بيانات «الصراع المسلح» لإنشاء متغيرات لقياس ثلاثة مكونات فرعية لبداية الحرب الأهلية: بداية الصراعات للسيطرة على الحكومة الوطنية (بداية الصراع الحكومي)، وبداية الصراعات على الأراضي (بداية الصراع الانفصالي)، وبداية صراع الحروب الأهلية الكبرى (بداية الصراع الكبير). شأني شأن الباحثين الآخرين، عرفت الصراعات المذكورة أخيراً بوصفها الصراعات التي تسبب ألف حالة وفاة على الأقل لأسباب تتعلق بالمعارك في سنة تقويمية (ميلادية) معينة. فكرت ملياً أيضاً إن كانت النتائج التي سأتوصل إليها صحيحة وثابتة إذا ما استخدمت الترميزات البديلة للحرب الأهلية التي وضعها كل من جيمس فيرون وديفيد ليتين إضافة إلى نيكولاس سامبانيس.[1]

المتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم

كما في الفصل الثالث، متغيري المستقل هو لوغاريتم دخل الفرد من النفط.

لا يوجد نموذج واحد من نماذج الحروب الأولية محل اتفاق بين الباحثين، وهذا يجعل من الصعب تحديد المجموعة المناسبة من عناصر التحكيم. هارفارد هيرغ وزملاؤه، وفيرون وليتين، وكولبير وأنكي هوفلير، ولارس إريل سدرمان، وأندرياس فيمر، وبريان مين، وباحثون آخرون بارزون حددوا عوامل خطر معقولة عديدة.[2] أظهرت اختبارات أجريت من قبل كل من فيرون سامبانيس، وهيغر وسامبانيس أن بعض المتغيرات المستخدمة على نطاق واسع ليست متينة بالنسبة للتغييرات التي تطرأ على مواصفات النموذج، وللحقبة الزمنية التي تغطيها العينة، ولديمومة كل ملاحظة (أي، إذا ما كانت ملاحظات البلد مجموعة في حقب زمنية

---

(١) فيرون وليتين ٢٠٠٣، وسامبانيس ٢٠٠٤.

(٢) غيغر وآخرون ٢٠٠١؛ فيرون وليتين ٢٠٠٣؛ كولير وهوفلير ٢٠٠٤؛ سدرمان، ومين، وفيمر ٢٠١٠.

يتألف كل منها من سنة واحدة أو في حقب زمنية يتألف كل منها من خمس سنوات)، ولتعريف الحرب الأهلية.[1]

يبدو أن عناصر التنبؤ الأكثر متانة للحرب الأهلية هي مستوى الدخل وحجم السكان؛ أما العناصر الأقل متانة نوعاً ما فهي نموذج الحكم (الاستبدادي جزئياً والديمقراطي جزئياً في آن معاً- يظهر هذا النموذج أعلى درجة من مخاطر الصراع)، وإذا ما كانت الدولة قد استقلت حديثاً أم لا.[2] ثمة عوامل أخرى يمكن أن تعزز خطر نشوب حرب أهلية منها: الاضطراب السياسي حديث العهد، والقدر الأقل من النمو الاقتصادي، والتهميش الإثني، ووجود تضاريس جبلية، ووجود أقاليم متباعدة جغرافياً، ووجود دول مجاورة غير ديمقراطية تنزع إلى الحرب.

بدأت بتطوير «نموذج أساسي» يتضمن دخل النفط فقط ومتغيرين تفسيريين يبدو أنهما الأقوى ارتباطاً بالحرب الأهلية وهما: الدخل والسكان. أضفت لاحقاً إلى النموذج المتغيرات التفسيرية الأخرى المستخدمة في نموذج الحرب الأهلية الأصيل الذي ابتكره فيرون وليتين، بما فيها كل العوامل المذكورة آنفاً لاختبار المتانة.

النتائج

يعرض الجدول ٤,٥ نتائج التقديرات التي تكون فيها بداية الحرب الأهلية المتغير التابع. يبين العمود الأول أن متغيري التحكم- الدخل والسكان- كليهما مرتبط ارتباطاً مهما ببداية الحرب الأهلية في الاتجاه المتوقع: الدول ذات الدخل الأقل وعدد السكان الأكبر هي أكثر عرضة للحرب الأهلية.

في العمود الثاني، يرتبط دخل النفط إيجاباً مع بداية الحرب الأهلية، ويعتبر ذا دلالة إحصائية مهمة عند المستوى $P = 0.01$، وينسجم مع الفرضية ١,٥ وهي أبسط نسخة من الزعم القائل: «النفط يسبب الحرب الأهلية».

---

(١) فيرون ٢٠٠٥، سامبانيس ٢٠٠٤؛ هيغر وسامبانيس ٢٠٠٦.

(٢) انظر، على أي حال، سيدرمان، وهغ، وكريبس ٢٠١٠.

وزعت العينة تبعاً للدخل على العمودين ثلاثة وأربعة. دخل النفط مرتبط ارتباطاً مهما ببداية الحرب الأهلية في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط (الدول التي يكون دخل الفرد فيها أقل من ٥٠٠٠ دولار أمريكي في دخل ثابت يقدر بـ ٢٠٠٠ دولار أمريكي)، لكن لا بين الدول ذات الدخل المرتفع (حيث يكون دخل الفرد فيها أكثر من ٥٠٠٠ دولار أمريكي).

في العمود الخامس، استخدمت مصطلحاً تفاعلياً [خمس الدخل دخل نفطي («لوغاريتمي»)] بوصفه طريقة بديلة لمعرفة إذا ما كانت تأثيرات دخل النفط تتباين تبعاً للدخل الإجمالي لبلد بعينه. بدلاً من استخدام مصطلح التفاعل، استخدمت خمس الدخل لجعل تفسير المُعامل أكثر سهولة: إنه متغير عدد أصلي مقدر بواحد إلى خمسة بحيث تشير «الخمسة» إلى أدنى خمس ويشير «الواحد» إلى أعلى خمس. هذا يعني أن مصطلح التفاعل الأكبر- الذي يشير إلى وجود مزيد من النفط، أو مستويات أقل من الدخل، أو إلى الأمرين كليهما- يفترض أن يكون مرتبطاً على نحو لا لبس فيه بمستوى أعلى من خطر نشوب حرب أهلية إن كانت الفرضية ٢,٥ صحيحة منطقياً. مصطلح التفاعل الداخلي إيجابي وبالغ الأهمية، إذ يوحي بأن تأثيرات النفط تعتمد على مستوى الدخل الإجمالي لبلد بذاته.[1] النتائج في الأعمدة ٣ و٤ و٥ تتسق مع الفرضية ٢,٥ التي تنص على أن للنفط تأثيراً أكبر في الحروب الأهلية في البلاد الفقيرة منه في البلاد الغنية.

في الجدول ٥,٥ وزعت عينة البلدان إلى حقبتين زمنيتين اثنتين: حقبة الحرب الباردة من عام ١٩٦٠-١٩٨٩ (العمود واحد) وحقبة ما بعد الحرب الباردة من عام ١٩٩٠-٢٠٠٦ (العمود اثنان). يعد متغير دخل النفط وثيق الصلة ببدء الحرب الأهلية في الحقبة الأخيرة فقط، ومعامل هذا المتغير في الحقبة الثانية أكبر ثلاث مرات منه في الحقبة الأولى. يتساوق هذا مع الفرضية

(١) لم أدخل دخل النفط ومصطلح التفاعل الداخلي في النموذج ذاته. عندما يدخلان معاً بصورة متزامنة، كلاهما يفشل في تحقيق دلالة إحصائية مهمة، ربما بسبب تسامتهما (وقوعهما على الخط ذاته).

٣,٥ التي تشير إلى أن تأثيرات دخل النفط التي تحث على الصراع ازدادت نمواً منذ عام ١٩٨٢.[1]

الجدول ٤,٥: بدايات الحروب الأهلية ١٩٦٠-٢٠٠٦

يظهر هذا الجدول التقديرات اللوغاريتيمية لاحتمال اندلاع حرب أهلية جديدة في سنة معينة. المتغير التابع هو بداية الحرب الأهلية. ويتضمن كل تقدير متغيراً يقيس السنوات منذ نشوب الصراع السابق، وثلاث شرائح مكعبة لتصحيح التبعية الزمانية (غير مبينة). كل المتغيرات التفسيرية متأخرة مدة سنة، والأنماط المعيارية القوية مدرجة ضمن أقواس.

	١	٢	٣	٤	٥
الدخل (لوغاريتمي)	-٠,٣١٦*** (٠,٠٦١٠)	-٠,٤٤٤*** (٠,٠٦٩٠)	-٠,٢٨٠*** (٠,٠٩٧٩)	-٠,٥٣٣*** (٠,١٨١)	-٠,٤١٠*** (٠,٠٦٥٣)
السكان (لوغاريتمي)	٠,٣١٤*** (٠,٠٧٢٥)	٠,٢٥٨*** (٠,٠٧٧٦)	٠,٢٥٥*** (٠,٠٨٧٨)	٠,٤٨٧*** (٠,١٨١)	٠,٢٤٧*** (٠,٠٧٧٨)
دخل النفط (لوغاريتمي)	--	٠,١٣٣*** (٠,٠٣٨٣)	٠,١٢٤*** (٠,٠٤٢٥)	٠,١٤٦ (٠,٠٩١٠)	--
الدخل نفط الدخل لوغاريتمي	--	--	--	--	٠,١٠٨*** (٠,٠٣١٦)
مجموعة الدخل	All	All	Below ٥,٠٠٠$	Above ٥,٠٠٠$	All
البلدان	١٦٩	١٦٩	١٤٠	١٦٩	١٦٩
الملاحظات	٦,٤٢٦	٦,٤٢٦	٤,٥٥٤	١,٨٧٢	٦,٣٨٢
الملاحظات المفقودة	٪٦,٧	٪٦,٧	٪١٠,٦	٪٣,٩	٪٦,٨

* ذو دلالة مهمة عن ١٠٪
** ذو دلالة مهمة عند ٥٪
*** ذو دلالة مهمة عن ١٪

(١) على الرغم من أن معدل حدوث الصراع في الدول النفطية ارتفع بثبات منذ السبعينيات حتى أواسط التسعينيات (انظر الرسم البياني ٢,٥)، لم يصبح مختلفاً اختلافاً ذا دلالة إحصائية مهمة عن معدل الصراع في باقي دول العالم حتى عام ١٩٩٠ تقريباً.

إن مجرد ارتباط دخل النفط ببداية الحرب الأهلية لا يعني أنه يؤثر في الصراعات الانفصالية والحكومية على حد سواء. في العمودين ثلاثة وأربعة، تفحصت كل نوع من أنواع الصراع على نحو منفصل: دخل النفط وثيق الصلة بنوعي الصراع كليهما، ومُعَامِلاَتُ دخل النفط متشابهة إلى حد مذهل.

ثمة غموض آخر هو الصراعات ذات المستوى المنخفض- تلك التي تتمخض عن موت ما بين خمسة وعشرين شخصاً إلى ألف شخص سنوياً جراء أسباب تتعلق بالمعارك- وهي متضمنة في المتغير التابع. قد يكون النفط مرتبطاً فقط بالصراعات الصغيرة دون الحروب الأهلية الكبيرة. لمعرفة إذا ما كان الأمر كذلك، قدرت النموذج الأساسي مرة أخرى في العمود رقم خمسة، لكن باستخدام بداية الصراع الرئيس بوصفه متغيراً تابعاً. متغير دخل النفط يقصر قليلاً عن بلوغ الدلالة ذات الأهمية الإحصائية إذ يقف عند عتبتها. في العمود رقم ستة، قدرت النموذج ذاته إلا أنه يتضمن فقط ملاحظات عن حقبة ما بعد الحرب الباردة. الآن يصبح النفط ذا دلالة مهمة إحصائياً.

في العمود رقم سبعة، تفحصت بعناية وعلى نحو منفصل تأثير إنتاج النفط من البر ومن البحر عبر إنشاء متغيرين وهميين جديدين، أحدهما للبلدان المنتجة للنفط من البر والتي تدر دخلاً من النفط للفرد الواحد لا يقل عن مائة دولار أمريكي؛ والثاني للبلدان المنتجة للنفط من البحر والتي تتجاوز العتبة ذاتها.[1]

متغير النفط المستخرج من البحر قريب من الصفر، ولا يعتد به إحصائياً. معامل النفط المستخرج من البر أكبر عشر مرات ويعتد به إحصائياً. يبدو أن إنتاج النفط المستخرج من البر مرتبط فقط بالحرب الأهلية، وهذا يتساوق مع

(١) استخدمت المتغيرات الوهمية بسبب عدم توفر بيانات عن الإنتاج البحري والإنتاج البري من النفط في البلدان التي تتوفر عليهما معاً. يمكن الاطلاع على بيانات عن مواقع آبار النفط والغاز عند لوجالا ورود وثيم ٢٠٠٤. جرى سد النقص الناجم عن الملاحظات المفقودة حول ثمانية بلدان باستخدام بيانات صادرة عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (بدون تاريخ) وتقارير البلدان الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة، وهي متاحة عبر الموقع الإلكتروني:
http:/tonto.eia.doe.gov/country/.

الفرضية ٤,٥ التي تنص على أن النفط المستخرج من البحر لا يؤدي إلى نشوب صراع عنيف.

المتانة

يحتمل أن تكون هذه النتائج مدفوعة بعدد قليل من الحالات المؤثرة، أو الخصائص المميزة لمنطقة واحدة، أو المنطقة الغنية بالنفط، أو الطرق التي تعرف بها مجموعة بيانات الصراع المسلح «الحرب الأهلية»، أو بانحياز المتغير المحذوف.

يدرج الجدول ٥,٦ نتائج سبعة اختبارات متانة مصممة لمعالجة هذه الشؤون، وقد تم إجراؤها على النماذج الثلاثة المرتبطة بالفرضيات الثلاث الأولى- ربط دخل النفط بالصراع في كل الدول والحقب الزمنية، وبالبلدان في حقبة ما بعد عام ١٩٨٩ فقط، وبالدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط حصرا.

تعرض كل خلية مُعَامِل دخل النفط ودلالته المهمة إحصائياً بموجب الظروف الآتية:

١- النموذج الأساسي، متضمناً الدخل والسكان فقط بوصفهما عنصرَيْ تحكم.

٢- النموذج الأساسي، لكن مع مقياس ثنائي التفرع لدخل النفط- للدلالة على البلدان التي تنتج ما لا يقل عن مائة دولار أمريكي دخلاً من النفط للفرد الواحد من دخل ثابت مقداره ٢٠٠٠ دولار- الأمر الذي يمكن أن يساعد في الحد من انحراف مقياس الدخل (اللوغاريتمي).

٣- النموذج الأساسي بعد إسقاط كل الملاحظات المتعلقة بإيران والعراق من مجموعة البيانات. بين كل دول النفط، لهاتين الدولتين أكبر عدد من اندلاعات الصراع بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦، وكما أشرت في الفصل الخامس من هذا الكتاب، يمكن القول إن التاريخ الاستعماري للعراق وإيران جعل منهما حالتين خاصتين وعرضة للصراع على نحو غير عادي.

٤- النموذج الأساسي بعد إسقاط البلدان الشرق أوسطية من مجموعة البيانات.

٥- النموذج الأساسي، إضافة إلى المتغيرات الوهمية لأربع مناطق عالمية-

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، وآسيا- باستخدام تعريف البنك الدولي لهذه المناطق.

٦- النموذج الأساسي، إضافة إلى كل متغيرات التحكم الواردة في نموذج فيرون وليتين: الديمقراطية، والديمقراطية المقيسة قياساً يظهر مدى الانحراف، والتفتت الإثني، والانقسام تبعاً للأديان، والتضاريس الجبلية، والأراضي البعيدة جغرافياً، وعدم الاستقرار السياسي.

٧- النموذج الأساسي باستخدام مقياس بديل لاندلاع الحروب الأهلية مستمد من مجموعة بيانات الحرب الأهلية الواردة عند فيرون وليتين، التي تستخدم تعريفاً أكثر تحديداً ودقة للحرب الأهلية، ومن ثم تستبعد الصراعات ذات المستوى المنخفض. بما أن مجموعة بيانات فيرون-ليتين الأصلية تنتهي عند العام ١٩٩٩، ولاتشمل في مجموعة بياناتها عن الصراع المسلح خمسة عشر بلداً، استقيت ملاحظات من الأخير (ليتين) بالنسبة للدول الخمس عشرة المفقودة ملاحظاتها وبالنسبة لجميع الدول بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦، وأضفتها إلى مجموعة بيانات فيرون- ليتين.[١]

٨- النموذج الأساسي مع مقياس بديل آخر لاندلاع الحروب الأهلية، مستمد من مجموعة بيانات سامبانيس للحرب الأهلية. بما أن مجموعة سامبانيس الأصلية تنتهي في العام ١٩٩٩ ولا تغطي مجموعة بياناتها عن «الصراع المسلح» ثمانية بلدان، فقد استقيت الملاحظات من مجموعة بيانات «الصراع المسلح» للدول الثمان المفقودة ملاحظاتها ولكافة الدول بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٦، واستخدمتها لسد النقص في متغير اندلاع الحروب الأهلية عند سامبانيس.[٢]

---

(١) الدول الخمس عشرة المفقودة من مجموعة بيانات فيرون-ليتين الأصلية والتي أضيفت إلى النسخة المزيدة هي: جزر الباهاما، وبلي، وبربادوس، وبروناي، وجزر القمر، والرأس الأخضر، وجمهورية التشيك، وغينيا الاستوائية، وأيسلندا، ولكسمبورغ، وجزر المالديف، ومالطا، وجزر سليمان، وسورينام، واليمن.

(٢) الدول الثمان المفقودة ملاحظاتها من مجموعة بيانات سامبانيس الأصلية والتي أضيفت إلى النسخة المزيدة هي: بروناي، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا (١٩٩٥-١٩٩٩ فقط)، ومدغشقر، وجزر المالديف، وصربيا، وفيتنام، واليمن.

الجدول ٥,٥: الحروب الانفصالية والحكومية والحروب الأهلية الكبرى ١٩٦٠-٢٠٠٦

يصور هذا الجدول التقديرات اللوغاريتمية لاحتمال اندلاع حرب أهلية جديدة في سنة بعينها. يتضمن كل تقدير متغيراً يقيس السنوات منذ اندلاع الصراع السابق وثلاث شرائح مكعبة لتصحيح التبعية الزمانية (غير مبينة). كل المتغيرات التفسيرية متأخرة سنة واحدة. أغلاط المعيار المتين مدرجة بين أقواس.

المتغير التابع	كل البلدان	كل الصراعات	الصرعات الانفصالية	الصراعات الحكومية	الصراعات الكبرى	الصراعات الكبرى	كل الصراعات
الدخل (لوغاريتمي)	-٠,٢٩٧*** (٠,٠٧٢٧)	-٠,٦٣٦*** (٠,١٢٤)	-٠,٤٥٧*** (٠,١٧٤)	-٠,٤٢٧*** (٠,٠٧٤٢)	-.٣٢٦*** (٠,٠٩٧٤)	-٠,٥١٢*** (٠,١٥٥)	-٠,٤٠٥*** (٠,٠٦٤٨)
السكان (لوغاريتمي)	٠,٢٥٩*** (٠,٠٨٤٩)	٠,٢٥٦*** (٠,٠٨٤٨)	٠,٥٣٧*** (٠,١٠٩)	٠,٠٤٩٣ (٠,٠٥٤٩)	٠,٢٥٢*** (٠,٠٧٤٥)	٠,٢٠٣*** (٠,٠٩٧٠)	٠,٢٧٦*** (٠,٠٧٨٥)
دخل النفط (لوغاريتمي)	٠,٠٥٩٥ (٠,٠٤٧٠)	٠,٢٠٦*** (٠,٠٥٦٠)	٠,١٣٥*** (٠,٠٤٣٨)	٠,١٣٨*** (٠,٠٤٣٨)	٠,٠٩٦٠ (٠,٠٦٤٢)	٠,١٦٠** (٠,٠٧٤٤)	--
النفط المستخرج من البحر	--	--	--	--	--	--	٠,٠٤٥٠ (٠,٣٤١)
النفط المستخرج من اليابسة	--	--	--	--	--	--	٠,٤٥٥** (٠,٢٦٦)
السنوات	١٩٦٠-٨٩	١٩٩٠-٢٠٠٦	١٩٦٠-٢٠٠٦	١٩٦٠-٢٠٠٦	١٩٦٠-٢٠٠٦	١٩٩٠-٢٠٠٦	١٩٦٠-٢٠٠٦
البلدان	١٤٤	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩	١٦٩
الملاحظات	٣,٦١٨	٢,٨٠٨	٦,٤٢٦	٦,٤٢٦	٦,٤٢٦	٢,٨٠٨	٦,١٤٩
الملاحظات المفقودة	٩,٠٪	٢,١٪	٦,٧٪	٦,٧٪	٦,٧٪	٢,١٪	١٠,٢٪

* ذو دلالة مهمة عن ١٠٪   ** ذو دلالة مهمة عند ٥٪   *** ذو دلالة مهمة عن ١٪

الجدول ٦,٥: اندلاعات الحرب الأهلية- اختبارات المتانة

هذه الأرقام هي معاملات متغير دخل النفط في كل نموذج من النماذج الموصوفة. انظر النص للاطلاع على التفاصيل.

	كل الدول والحقب الزمنية	١٩٩٠-٢٠٠٦	الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط
النموذج الأساسي	٠,١٣٣***	٠,٢٠٧***	٠,١٢٤***
النفط ثنائي التفرع	٠,٧٠٤***	٠,٩٦٥***	٠,٦٥٧***
إسقاط إيران والعراق	٠,٠٩٩**	٠,١٨٢***	٠,٠٩٧**
إسقاط كل الشرق الأوسط	٠,١٢٤***	٠,٢١٣***	٠,١١٧**
النماذج الإقليمية	٠,١١٨***	٠,٢٠٠***	٠,١١١
عناصر تحكم فيرون – ليتين	٠,١٠٩***	٠,١٦٥***	٠,٠٩٦**
الحروب الأهلية فيرون – ليتين	٠,٠٨٩*	٠,١٩٤***	٠,٠٧٥
الحروب الاهلية فيرون – ليتين	٠,٠٩٠*	٠,١٢٩*	٠,٠٨٧

* ذو دلالة مهمة عن ١٠٪

** ذو دلالة مهمة عند ٥٪

*** ذو دلالة مهمة عن ١٪

تبقى الرابطة بين النفط والصراع متينة بالنسبة لكل من هذه الاختبارات للحقبة الكاملة الممتدة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦، إضافة إلى حقبة ما بعد الحرب الباردة. مُعَامِلات دخل النفط أكبر على نحو مطرد في حقبة ما بعد الحرب الباردة. والرابطة بين النفط والصراع أقل متانة بين الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط، وتفقد دلالتها المهمة إحصائياً (وإن كانت بالكاد تفعل بهامش ضئيل جدا) عند استخدام ترميزات الحرب الأهلية عند فيرون-ليتين أو عند سامبانيس- ربما لأنها تتجاهل الصراعات الأصغر حجماً.

في مجموعات النماذج الثلاثة، يبقى دخل النفط وثيق الارتباط باندلاع الحروب الأهلية عندما نسقط من حسباننا العراق وإيران إضافة إلى كل البلدان الشرق أوسطية. إضافة نماذج إقليمية وهمية كان تأثيره ضئيلا نسبياً في دخل النفط.

بالمجمل، تشير هذه التقديرات إلى أن دخل النفط مرتبط باندلاعات الصراع في ظل مجموعة من الشروط المؤاتية. وهي متساوقة أيضاً مع ثلاث من فرضيات الفصل الأربع- ربط دخل النفط باحتمال أكبر لنشوب حرب أهلية، بخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض، وعندما يكون الإنتاج من اليابسة. فيما يبدو أن خصائص النفط المحفزة للصراع قد نمت مع مرور الوقت، فإن التقسيم إلى حقبتي ما قبل ١٩٨٠ وما بعدها أقل أهمية من التقسيم إلى حقبتي ما قبل ١٩٩٠ وما بعدها.

تنسحب الرابطة بين دخل النفط واندلاعات الحرب الأهلية على الصراعات الحكومية والصراعات الانفصالية على حد سواء. كما تنسحب أيضاً على الصراعات الكبرى، لكن في حقبة ما بعد الحرب الباردة فقط. وتشير سلسلة من اختبارات المتانة إلى أن هذه الرابطة ليست نتاج عدد صغير من البلدان المؤثرة، أو إقليم منفرد، أو قرارات ترميزية مميزة لمجموعة بيانات الصراع المسلح، أو إهمال معيار المتغيرات المدرجة في الجانب الأيمن.

الفصل السادس

النفط، والنمو الاقتصادي، والمؤسسات السياسية

الازدهار المحموم يتبعه بسرعة مفاجئة انهيار شامل
بول فرانكل، أساسيات البترول، ١٩٤٦

في الخمسينيات والستينيات، كان معظم علماء الاجتماع يعتقدون أن ثروة الموارد مفيدة للنمو الاقتصادي: بدا أن للدول الإفريقية الغنية بالمعادن مستقبلاً واعداً، وأن دول شرق آسيا التي تفتقر إلى المعادن ستواجه صعوبات كبيرة. لكن في منتصف التسعينيات بدا أن العكس هو الصحيح: لقد نعمت دول شرق آسيا الفقيرة بالمعادن بنمو قوي دام عقوداً من الزمن، فيما عانت معظم دول إفريقيا الغنية بالموارد فشلاً تنمويا ذريعا. أما دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط- والتي نعمت حتى منتصف السبعينيات بنمو مذهل- فقد أمضت معظم الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين وهي تسجل تراجعات. في عام ٢٠٠٥، كانت نصف الدول الأعضاء في «أوبك» على الأقل أفقر حالاً مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً من ذلك التاريخ. بدأ خبراء الاقتصاد يحاججون في أن ثروة الموارد الطبيعية عموماً، وثروة النفط بخاصة، يمكن أن تحد من النمو الاقتصادي في العالم النامي- على نحو ينطوي على مفارقة- وذلك عبر إطلاق «الفساد، وضعف الحكم والإدارة، والسعي الحثيث وراء الريع،]أو[النهب.[1]

(١) سالا-أي-مارتين وسوبرامانيان ٢٠٠٣، ص: ٤.

قدر كبير من هذه الحكمة التقليدية مغلوط فيه: لا يؤدي النفط عادة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، أو عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي، أو مستويات الفساد الصارخة، أو تدني التنمية البشرية إلى أدنى الحدود. كان النمو الاقتصادي في دول النفط مضطرباً، إلا أنه لم يكن أبطأ ولا أسرع من النمو الاقتصادي في الدول الأخرى. اللغز الحقيقي يكمن في السؤال عن السبب الذي جعل دول النفط تحقق معدلات نمو عادية، في الوقت الذي كان يتعين عليها فيه أن تحقق نمواً اقتصادياً أسرع من العادي، إذا أخذنا بالحسبان ثرواتها الطبيعية الهائلة.

هل عانت دول النفط نمواً اقتصادياً بطيئاً؟

تزعم دراسات مؤثرة عديدة أن الثروة النفطية هي لعنة اقتصادية: كلما ازداد النفط الذي تستخرجه البلدان، تباطأ النمو الاقتصادي فيها.[1] وقد ركزت معظم الدراسات على الحقبة الممتدة من السبعينيات إلى التسعينيات، عندما كانت الدول المنتجة للنفط في الواقع تعاني اضطرابات. لكن إذا نظرنا على مدى حقبة أطول، نجد أن النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط لم يكن بطيئاً على نحو غير عادي، على الرغم من أنه كان متقلباً تقلباً غير عادي.

يلخص الجدول١ ,٦ معدلات نصيب الفرد من النمو في الدول المنتجة وغير المنتجة للنفط على حد سواء بين العامين ١٩٦٠-٢٠٠٦. على مدى الحقبة كلها، نمت الدول المنتجة للنفط بالمعدل ذاته تقريباً الذي نمت فيه

---

(١) الورقة الأكثر أهمية في هذا الموضوع قدمها خبيرا الاقتصاد جيفري ساكس وأندرو وارنر (١٩٩٥). استناداً إلى بحث أقدم عهداً قام به آلان غلب وزملاؤه (١٩٨٨)، وريتشارد أوتي (١٩٩٠)، درس ساكس وورنر معدلات نمو ٩٧ دولة ووجدا أن الدول الأكثر اعتمادا على صادرات الموارد الطبيعية عام ١٩٧١ عانت معدلات نمو بطيئة بشكل غير طبيعي في السنوات الثمان عشرة اللاحقة.ـوقد بقيت العلاقة المتبادلة بينهما مهمة حتى بعد أن ثبت المؤلفان طائفة واسعة من المتغيرات المتعلقة بالنمو. للاطلاع على إسهامات مهمة في هذا الحوار، انظر مانزانز وريغوبون (٢٠٠٧)؛ سالا-آي- مارتن وسوبرامانيان (٢٠٠٣)؛ وبابيراكيس وغيرلا (٢٠٠٤)؛ وروبنسون وتورفيك وفيردير (٢٠٠٦)؛ وميلهوم وموين وتورفيك (٢٠٠٦)؛ وكولير وغوديريس (٢٠٠٩). ويتضمن المشككون مؤخرا برنزشفيلر وبتل (٢٠٠٨)؛ وأليكسيف وكونراد (٢٠٠٩). للاطلاع على مراجعات لهذه الأدبيات، انظر روس (١٩٩٩)؛ ستيفنز وديتشه (٢٠٠٨)؛ وويك وبتل (٢٠٠٩)؛ وفرانكل (٢٠١٠).

البلدان الأخرى، وفي العالم النامي تحديدا، كانت معدلات النمو متطابقة تقريباً- أعلى بقليل من ١,٥٪ سنوياً.

الجدول ١,٦: النمو الاقتصادي للفرد ١٩٦٠-٢٠٠٦

كل البلدان	الدول غير المنتجة	الدول المنتجة	الاختلاف
١٩٦٠-٢٠٠٦	١,٧٦	١,٦٧	٠,٠٩
١٩٦٠-٧٣	٢,٧٧	٤,٥	***١,٧٢
١٩٧٤-٨٩	١,١٤	٠,٢٢	***٠,٩٣
١٩٩٠-٢٠٠٦	١,٤٥	٢,٠٤	**٠,٥٩
البلدان النامية حصراً			
١٩٦٠-٢٠٠٦	١,٥٦	١,٥٤	٠,٠٢
١٩٦٠-٧٣	٢,٣٤	٤,٦٧	***٢,٣٣
١٩٧٤-٨٩	٠,٩٧	٠,٣٨	***١,٣٥
١٩٩٠-٢٠٠٦	١,٤٢	٢,٢٤	***٠,٨٢

* ذو دلالة إحصائية مهمة عند ١٠٪ في اختبار أحادي الطرف

** ذو دلالة إحصائية مهمة عند عند ٥ ٪

*** ذو دلالة إحصائية مهمة عند ١٪

لكن إذا قسمنا هذه السنوات السبع والأربعين إلى فترات ثلاث أقصر أمداً، نصبح إزاء نموذج مذهل: لقد تعاقبت على الدول المنتجة للنفط نوبات من النمو الاقتصادي تراوحت من السرعة الفائقة إلى البطء الشديد. منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣، نمت الدول المنتجة للنفط أسرع من البلدان الأخرى؛ ومن سنة ١٩٧٤-١٩٨٩، نمت بوتيرة بطيئة؛ ثم من ١٩٩٠-٢٠٠٦، نمت من جديد بوتيرة أسرع. إذا أسقطنا من حسابنا البلدان المتقدمة صناعياً، نجد أن الفجوة بين دول النفط وكل الدول الأخرى- في زمن الرخاء وزمن الشدة على حد سواء- ازدادت اتساعاً.

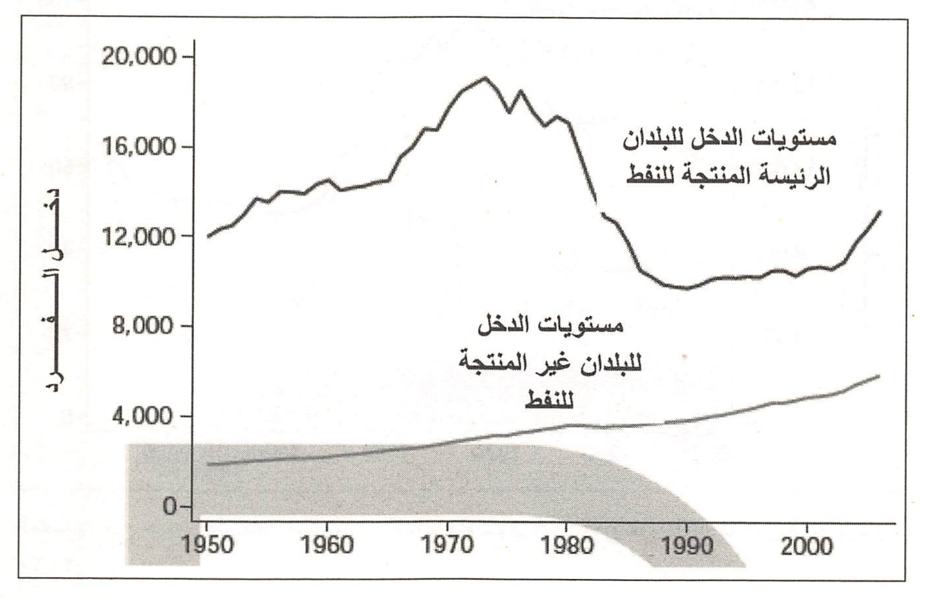
بوسعنا أن نتفحص أيضاً الانحراف المعياري لمعدلات النمو هذه، كي نطلع على الحجم المعياري للتقلبات التي شهدها النمو من سنة إلى أخرى. بين كل بلدان العالم، كان الانحراف المعياري للنمو أعلى في البلاد المنتجة للنفط عنه في البلدان غير المنتجة بنسبة ٤٠٪ تقريباً؛ وبين الدول النامية كان أعلى في الدول المنتجة للنفط بنسبة تتجاوز ٦٠٪.

ثمة طريقة أخرى لتقصي التأثيرات الاقتصادية للنفط تتمثل في تعقب الثروات الاقتصادية لبلدان العالم النامي الرئيسة المنتجة للنفط سنةً فسنة- البلدان الثلاثة عشر التي كانت تنتج وسطياً ألف دولار أمريكي، على الاقل، من دخل النفط والغاز للفرد الواحد أثناء حقبة السبعينيات والثمانينيات، والتي كانت ثرواتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأصولها النفطية (انظر الشكل ١,٦).[1] كانت هذه الدول في الخمسينيات أكثر ثراء من غيرها من البلدان النامية بستة أضعاف تقريباً. على مدى العقدين اللاحقين لتلك الحقبة، اتسعت الفجوة أكثر بين هذه الدول وبقية دول العالم النامي، وقد بلغت ذروتها إبان الصدمة النفطية الأولى في عام ١٩٧٣-١٩٧٤. لكن في الفترة بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٩، هبط دخل الفرد في هذه الدول بمعدل ٤٧٪؛ وفي عام ١٩٩٠، كانت أربع دول منها (العراق، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) أشد فقراً مما كانت عليه في الخمسينيات إذا ما اتخذ دخل الفرد مقياساً.

(١) في الستينات والسبعينات والثمانينيات، كانت أكبر ثلاث عشرة دولة منتجة للنفط في العالم النامي استناداً إلى قاعدة دخل الفرد فيها هي الجزائر، والبحرين، والغابون، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وترينيداد، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا. كانت بروناي تنتج كميات مماثلة من النفط تقريباً، لكنها لم توفر بيانات موثوقة عن سجل نموها. لفهم المسار المنحني للدول الغنية بالنفط في العالم النامي، يبقى النظر إلى هذه المجموعة من البلدان أفضل من النظر إلى مجموعة الدول المصدرة «للنفط (أوبك)، لأن أوبك تستثني بعض البلدان الغنية بالنفط (مثل البحرين، وعمان، وترينيداد)، لكنها تشمل بلداناً أكثر تواضعاً من حيث تصديرها للنفط (مثل الإكوادور وإندونيسيا ونيجيريا).»

الشكل ١,٦: دخل الدول الرئيسة المنتجة للنفط، ١٩٥٠-٢٠٠٦

يبين الخط الأسود مستوى متوسط دخل الفرد في أكبر البلدان الثلاثة عشر المنتجة للنفط في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، خارج نطاق أمريكا الشمالية وأوروبا، وهي: الجزائر، والبحرين، والغابون، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وترينيداد، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا. كانت بروناوي تنتج كميات مماثلة من النفط، لكن لا تتوفر بيانات موثوقة عن سجل نموها. الخط فاتح اللون يتضمن كل الدول النامية الأخرى. يقاس الدخل استناداً إلى القيمة الثابتة للدولار عام ٢٠٠٧.

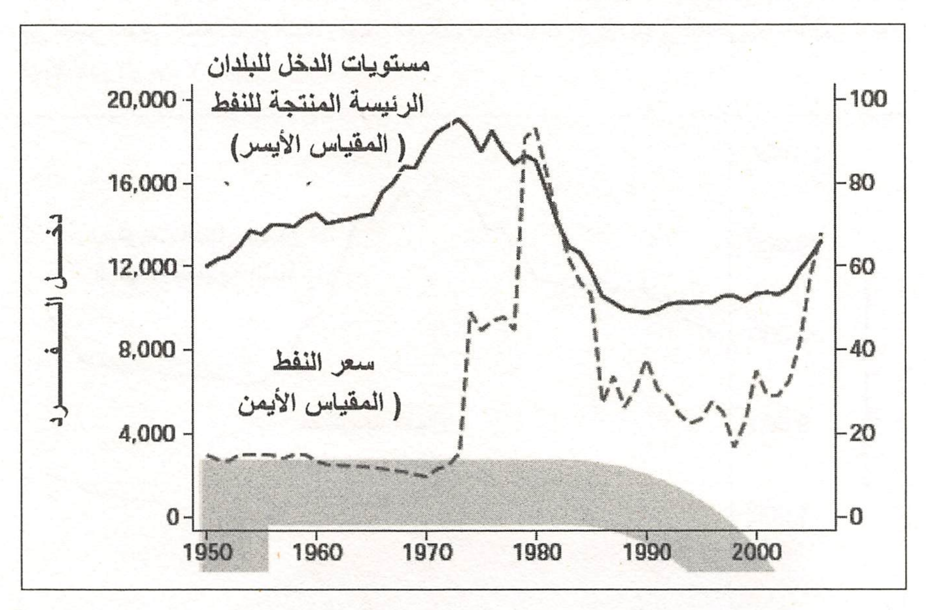


المصدر: المعلومات مستمدة من بيانات أوردها ماديسون ٢٠٠٩.

كان هذا، جزئياً، بسبب ارتباط اقتصاداتها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط في العالم. يظهر الشكل ٦,٢ من جديد متوسط دخل الفرد في البلدان النفطية الثلاثة عشر بين عامي ١٩٥٠-٢٠٠٦، لكن الآن بوضع (معدلات الدخل) إلى جانب سعر النفط (جميع الأرقام معايرة وفق السعر الثابت للدولار عام ٢٠٠٧). بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٣، عندما كان السعر الحقيقي للنفط باقياً على حاله دون تغيير تقريباً، نعمت كل هذه الدول بنمو قوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ وكانت ليبيا أكثر الدول نمواً، حيث ارتفع دخل الفرد فيها بنسبة ٦٧٨٪.

الشكل ٢-٦: الدخل في الدول الرئيسة المنتجة للنفط وأسعار النفط ١٩٥٠-٢٠٠٦

يبين الخط المتصل متوسط دخل الفرد في أكبر ثلاثة عشر بلداً إنتاجاً للنفط والغاز في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، خارج نطاق أمريكا الشمالية وأوروبا. ويبين الخط المتقطع سعر برميل النفط بالقيمة الثابتة للدولار عام ٢٠٠٧.



المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب ماديسون ٢٠٠٩؛ وتقرير الشركة البريطانية للبترول ٢٠١٠.

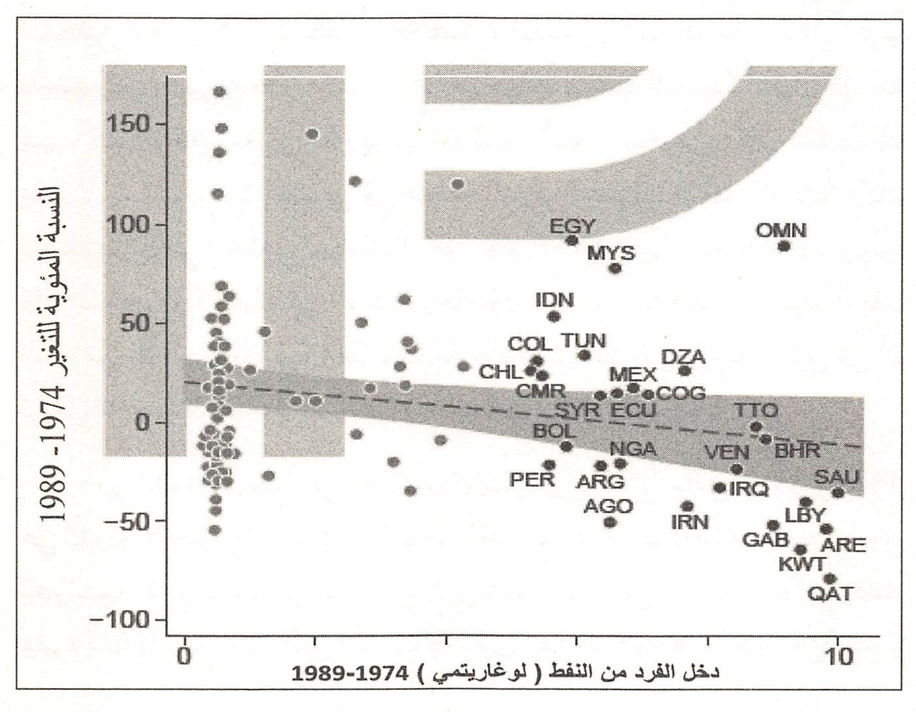
إلا أن معدلات النمو بدأت تتعثر في السبعينيات، عندما تضاعف السعر الحقيقي للنفط أكثر من تسع مرات. كل الدول الرئيسة المنتجة للنفط تقريباً عانت مشكلات ومتاعب في إدارتها للمكاسب المفاجئة الضخمة والأموال الطائلة التي تلقتها، على الرغم من أن استراتيجيات تلك الدول كانت متنوعة. بعض أكبر هذه الدول إنتاجاً- بما فيها العراق وفنزويلا والكويت وقطر والبحرين- حاولت أن تبطئ معدلات نموها وصولاً إلى مستويات تسهل إدارتها والتعامل معها عبر تخفيض إنتاج النفط. فيما حافظت دول أخرى على معدلات إنتاجها أو زادته بغية تمويل برامج تنموية طموحة.

بين العامين ١٩٨٠-١٩٨٦، انخفض السعر الحقيقي للنفط وصولاً إلى

خسارته أكثر من ثلثي القيمة التي كان قد بلغها، فيما خفضت الدول الغربية استهلاكها وعززت المملكة العربية السعودية إنتاجها. أدى انهيار الأسعار إلى تدهور مفاجئ في اقتصادات الدول الرئيسة المنتجة للنفط. يبين الشكل ٦,٣ التغير الذي طرأ على دخل الفرد في كل الدول النامية بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٩ (على المحور العمودي)، إلى جانب متوسط دخل الفرد من النفط والغاز (على المحور الأفقي). على وجه العموم، كان هبوط مستوى دخل الفرد يتناسب عكساً مع حجم إنتاج النفط. خمسة من البلدان المنتجة للنفط- أنغولا والغابون والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة- شهدت هبوطاً في دخل الفرد تجاوز ٥٠٪. على امتداد الأعوام الستة عشر هذه كان البترول لعنةً اقتصادية، إذ كان الانحدار الاقتصادي يتناسب عكساً مع ازدياد إنتاج النفط في تلك البلدان.

الشكل ٣-٦: التغييرات في دخل الفرد (١٩٧٤-١٩٨٩)

يشير المحور العمودي إلى نسبة التغيير المئوي في دخل الفرد لكل بلد من ١٩٧٤-١٩٨٩، ويتضمن الشكل كل البلدان النامية.



المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب ماديسون ٢٠٠٩.

بالطبع، لم تعانِ كل الدول. الدولتان المنتجتان للنفط اللتان كانتا الأكثر نجاحاً على الصعيد الاقتصادي أثناء حقبة هبوط الأسعار بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٩ هما عمان وماليزيا، حيث ازداد دخل الفرد في الأولى بنسبة ٨٩٪، وفي الثانية بنسبة ٧٨٪. في الشكل ٣-٦، تظهر عمان وماليزيا في النقطتين الأقرب مكاناً إلى الزاوية اليمنى العليا، وقد جمعتا دخل النفط المرتفع مع النمو الاقتصادي العالي. لماذا أبلت عمان وماليزيا بلاءً حسناً؟

كانت القيادة الحكومية عاملاً مهماً. الحكومة الماليزية تحديدا استحقت الثناء لبنائها اقتصاداً جيد التنوع، وقطاعاً صناعياً قوياً، بفضل السياسات الاقتصادية البارعة وهبة النفط التي كانت أصغر من أن تسبب مشكلات جدية من المرض الهولندي في آن معاً.[1]

لكن عمان وماليزيا تمتعتا بميزة أخرى: كانتا قادرتين على التعويض عن انهيار أسعار النفط بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٦ عبر زيادة إنتاجهما (انظر الشكلين ٤-٦ و ٥-٦). كان سجلاهما الاقتصاديان القويان على الأقل جزئياً ناجمين عن حسن الحظ، حيث إن الاحتياطيات النفطية الجديدة أعطت كل أمة منهما القدرة على تعزيز إنتاجها فيما كانت الأسعار تنخفض. كان هذا ممكناً فقط لأنهما لم تكونا عضوين في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وكان بوسعهما بالتالي تجاهل سياساتها. من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٩، وبينما كان المنتجون الأعضاء في (أوبك) يحاولون الحد من إنتاجهم أو تقييده لوقف انخفاض الأسعار العالمية وعكس مسارها، كانت عمان وماليزيا حرتين في أن تزيدا إنتاجهما من النفط بنسبة ١٣٠٪ لعمان و١١٠٪ لماليزيا.

بين الدول الأعضاء في (أوبك)، كانت إندونيسيا بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩ هي الدولة الأفضل أداءً، حيث حققت نمواً قدره ٥٤٪. عزت دراسات عديدة سجل إندونيسيا القوي نسبياً إلى سياساتها التي تتسم بمزيد من الحكمة، بما في ذلك وتيرة إنفاقها المدروسة التي اتسمت بالتروي زمن البحبوحة الناجمة عن ازدهار

---

(١) عابدين ٢٠٠١.

أسعار النفط، وإلى حجم استثماراتها الأكبر في القطاع الزراعي، وإلى سياستها الصارمة التي رمت إلى الحفاظ على توازن الميزانية وعلى عملة قابلة للتحويل.[1]

كل هذه العوامل كانت أموراً ذات شأن. لكن من الأهمية بمكان أن نتذكر أنه على أساس دخل الفرد، كان إنتاج إندونيسيا من النفط والغاز أقل من إنتاج أي دولة أخرى من الدول الأعضاء في (أوبك). في عام ١٩٨٠، الذي كان عام الذروة بالنسبة لها، كسبت أندونيسيا ٣٣٣ دولاراً دخلاً للفرد من النفط والغاز- وهو أقل من نصف دخل النفط لثاني أكبر منتج، الإكوادور، و١٪ تقريباً من دخل المملكة العربية السعودية من النفط. وبما أن إندونيسيا لم تنعم بالمكاسب الهائلة التي نعمت بها أخواتها من أعضاء (أوبك) في السبعينيات، كانت معاناتها الناجمة عن تراجع أسعار النفط في الثمانينيات أقل. بمعنى آخر، كانت معاناتها من لعنة النفط أقل لأن ما تملكه من النفط كان أقل حجما.

على الرغم من السجلات القوية لهذه الدول الثلاث، كانت الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٩ كارثية بالنسبة لمعظم الدول المنتجة للنفط، وأدت بكثير من خبراء النفط إلى استنتاج أن ثروة الموارد الطبيعية عموماً، والبترول على وجه الخصوص، آفة اقتصادية. كان أول من استخدم مصطلح لعنة الموارد مطبوعاً الجغرافي الاقتصادي ريتشارد أوتي عام ١٩٩٣، ثم شاع استخدامه بعد ذلك لتوصيف المفارقة في الاعتلالات الاقتصادية للبلدان الغنية بالموارد.[2] لكن معظم هذه الدراسات كانت قصيرة النظر أو غطت فترة زمنية محدودة. التحليل الإبداعي الذي أجراه كل من جيفري ساكس وآندرو وارنر، على سبيل المثال، خلص إلى أن وفرة الموارد كانت لعنة فعلا، إلا أن تحليلهما اقتصر على حقبة كئيبة بين عامي ١٩٧١-١٩٨٩. الدراسات العديدة اللاحقة للعنة الموارد غطت تقريباً الحقبة ذاتها وانتهت إلى الاستنتاج عينه.

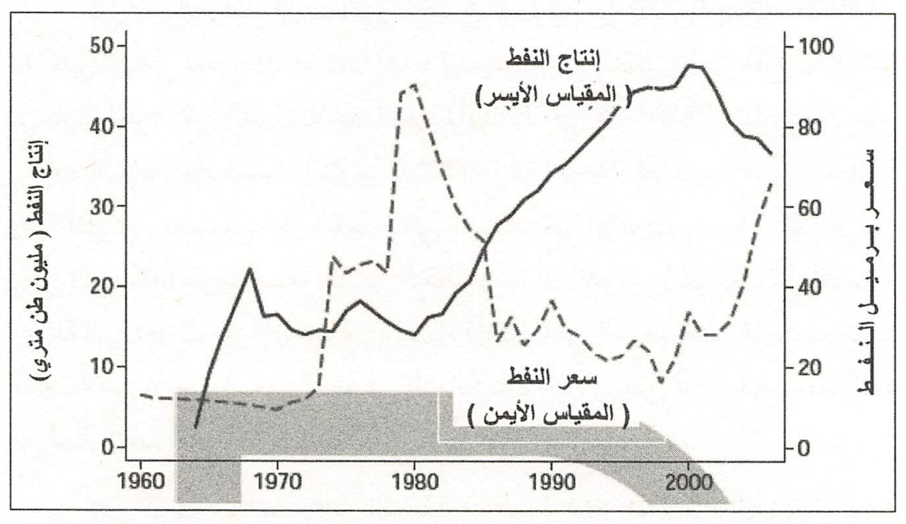
---

(١) انظر بيفان، وكولير، وغنينغ ١٩٩٤، لويس ٢٠٠٧. يشير أندروروسر ٢٠٠٧ إلى عوامل بنيوية، أكثر اتساعاً أثرت في نجاح إندونيسيا، بما فيها الحرب الباردة وموقع إندونيسيا في الاقتصاد العالمي.

(٢) على الرغم من أن أوتي يمكن أن يكون أول باحث استخدم «لعنة الموارد»، في مادة مطبوعة، غير أنه لم يدع أنه هو من ابتكر المصطلح. أشار إلى أن آخرين استخدموا هذا المصطلح استخداماً غير رسمي قبل أن يجعله عنواناً فرعياً في كتابه الذي أصدره عام ١٩٩٣.

الشكل ٤-٦: إنتاج النفط في عمان وأسعار النفط العالمية (١٩٦٠-٢٠٠٦)

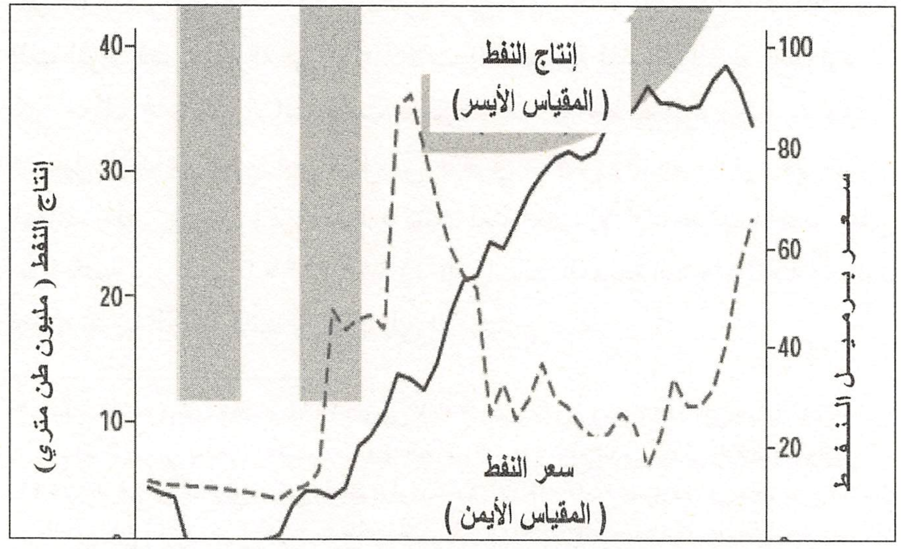
يمثل الخط المتصل إنتاج النفط بملايين الأطنان المترية، ويمثل الخط المتقطع أسعار النفط بسعر الصرف الثابت للدولار عام ٢٠٠٧.



المصادر: المسح الجيولوجي للولايات المتحدة (بدون تاريخ)؛ تقرير الشركة البريطانية للنفط (٢٠١٠).

الشكل ٥-٦: إنتاج النفط في ماليزيا وأسعار النفط العالمية (١٩٦٠-٢٠٠٦)

يمثل الخط المتصل إنتاج النفط بملايين الأطنان المترية، ويمثل الخط المتقطع أسعار النفط بسعر الصرف الثابت للدولار عام ٢٠٠٧.



المصادر: المسح الجيولوجي للولايات المتحدة (بدون تاريخ)؛ تقرير الشركة البريطانية للنفط (٢٠١٠).

بعد ملامستها القاع هبوطاً حوالي عام ١٩٨٩، أبلت دول النفط بلاءً حسناً نسبياً من جديد. بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٦ نمت اقتصادات الدول المنتجة للنفط بوتيرة أسرع من باقي اقتصادات دول العالم بنسبة ٤٠٪ تقريباً، وبنسبة ٥٥٪ خارج دول أوروبا وأمريكا الشمالية. لدى حساب المعدل المتوسط على مدى كامل الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦، سجلت الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة معدلات نمو متماثلة تقريباً.

ما جعل دول النفط مختلفة عن غيرها عبر نصف القرن الفائت ليس النمو الاقتصادي الأدنى مرتبة بل التقلبات الاقتصادية المتزايدة. لو لم تمر عليها سنوات التعاسة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩، لكانت تفوقت دول البترول أداءً على الدول التي لا بترول لديها تفوقاً كبيراً، بخاصة في العالم النامي.

يشير هذا في المتوسط إلى أن البترول- حتى بالنسبة للبلدان النامية- لم يكن لعنةً اقتصاديةً بالمعنى الدقيق للمصطلح: النفط لم يجعل الدول أفقر مما يمكن أن تكون عليه لو لم يكن لديها نفط. لو كان النفط حقاً لعنة اقتصادية، لكانت البلدان التي يعد دخل الفرد فيها من الثروة النفطية هو الأعلى- مثل المملكة العربية السعودية وليبيا وفنزويلا والغابون- من أفقر بلدان العالم. لكنها في الواقع أغنى بكثير من البلدان المجاورة لها التي لديها قليل من النفط أو التي لا تملك نفطاً إطلاقاً.

بالطبع، قد لا يدلنا معدل نمو البلد كثيراً على صلاح حال السكان، فقد لا يفعل النمو الناجم عن استخراج النفط الكثير للتخفيف من حدة الفقر أو تحسين حياة الناس. لعل المقياس الأفضل هو معدل وفيات الأطفال في بلد بعينه، الذي يمكن أن يقدم تفسيراً وافياً لظروف الناس المعيشية من الفئات ذات الدخل الأكثر انخفاضاً، بما في ذلك حصولهم على المياه النظيفة، والصرف الصحي، والتغذية، والتعليم، والرعاية الصحية للأمهات ومواليدهن. البيانات المتعلقة بوفيات الأطفال متاحة بالنسبة لمعظم البلدان منذ عام ١٩٧٠ تقريباً.

يحدد الشكل ٦-٦ موقع كل البلدان وفقاً لكميات النفط والغاز التي تنتجها، واختلاف معدلات وفيات الأطفال فيها، بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣.[١] ثمة نماذج ثلاثة بارزة وجديرة بالذكر: أولاً، على المستوى العالمي، ترتبط وفرة النفط بتحسن صحة الأطفال بوتيرة أسرع. ولم يكن هذا الأمر مجرد نتاج لنمو اقتصادي أسرع، فحتى عندما تساوت معدلات نمو الدخل، حققت البلدان التي لديها وفرة من النفط وسطيا تقدماً أفضل في مجال الرعاية الصحية للأطفال.

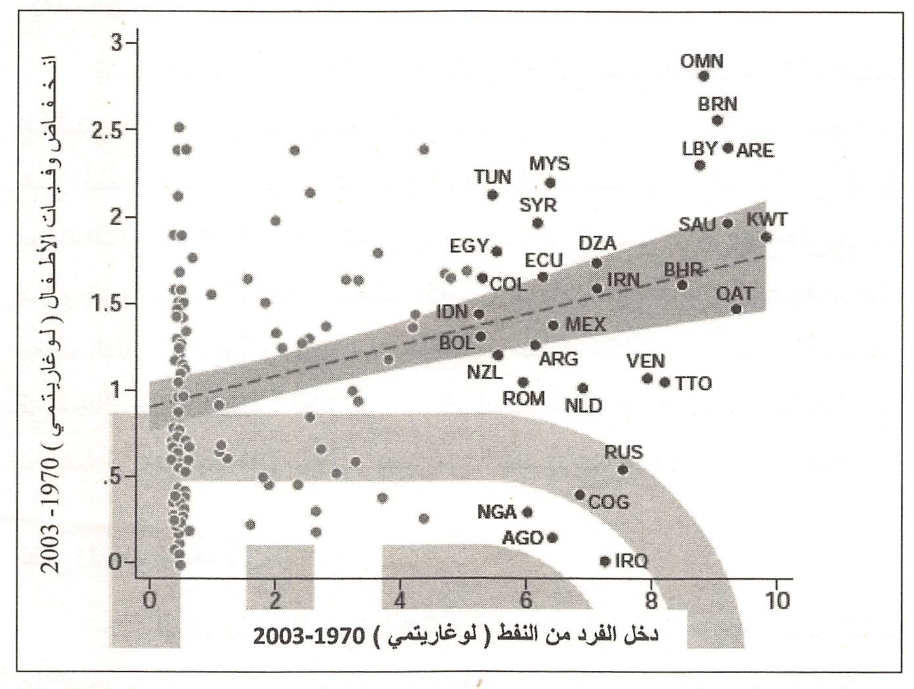
ثانياً: كان ثمة تباين كبير في أداء الدول الغنية بالنفط، وكان أداء كل منها مرتبطاً تقريباً بمنطقته. الرابطة العالمية بين النفط وبين التحسينات التي طرأت على معدلات نمو الأطفال كانت تعزى كلياً إلى السجلات القوية للبلدان الشرق أوسطية، وقد أدرجت في الزاوية العليا اليمنى من الشكل ٦ ,٦- لاسيما عمان والإمارات العربية المتحدة وليبيا، وبدرجة أقل المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والجزائر وإيران.[٢] إذا ما أزيلت هذه الدول من المشهد، فإن التأثيرات الصحية المفيدة للثروة البترولية ستختفي.

(١) قلبت المقياس على المحور y بحيث أضحت الأرقام الأعلى تشير إلى نتاجات أفضل – في هذه الحالة انخفاضات أسرع في معدلات وفيات الأطفال.

(٢) البلد الوحيد غير الشرق أوسطي الذي شغل مكانة في الزاوية العليا اليمنى للرسم البياني كان بروناي (البلد الصغير جداً). المثير للاهتمام هو أن بروناي بلد مشابه لبلدان الخليج العربي الغنية بالنفط مثل الكويت وقطر، فهو صغير، والأغلبية الساحقة من سكانه يعتنقون الإسلام، ويحكمه ملك تقليدي.

الشكل ٦-٦: التغييرات في معدلات وفيات الأطفال ١٩٧٠ - ٢٠٠٣.

تشير الأرقام المدرجة على المحور العمودي إلى مدى انخفاض معدلات وفيات الأطفال في بلد محدد بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣، وتشير الأرقام الأعلى إلى مزيد من الانخفاض. يقيس الشكل التغييرات في اللوغاريتم الطبيعي لمعدلات وفيات الأطفال بدلاً من قياس التغيير المطلق في معدلات وفيات الأطفال- نظرا لأن الدول ذات المعدلات الأولية الأكثر انخفاضاً تظهر بالضرورة قدراً أقل من التحسينات.



المصدر: من حساب البيانات الصادرة عن البنك الدولي (بدون تاريخ).

تندرج الدول الإفريقية المنتجة للنفط- أنغولا ونيجيريا والكونغو برازافيل- في أقصى الطرف الآخر، إذ لم تحقق أي مكاسب تقريباً على صعيد الرعاية الإنسانية برغم ثرواتها النفطية. وفي الوسط بين الطرفين تقع بلدان أمريكا اللاتينية، مسجلة معدلات رعاية صحية متوسطة (كما هي الحال في الإكوادور والمكسيك والأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا)، أو أقل من المعدل بقليل (كما هي الحال في فنزويلا وترينيداد).[1]

---

(١) هذا التباين في النتائج يؤكد قيمة الدراسات التي تحاول أن تشرح التباينات في المسارات المنحنية لدول النفط. انظر ملحم وموين وتورفيك ٢٠٠٦؛ وسميث ٢٠٠٧؛ ولونغ وفاينثال ٢٠١٠.

أخيراً، الدول الخمس الأسوأ أداءً- العراق ونيجيريا وروسيا والكونغو برازافيل وأنغولا، وقد أدرجت مجتمعة في الربع الأدنى الأيمن من أسفل الشكل- عانت جميعها عنفاً متفشياً. وبصرف النظر عن كيفية تأثيرها في النمو الاقتصادي، يمكن للثروة النفطية أن تلحق الضرر بالرفاه الاجتماعي عندما تؤدي إلى عنف واسع النطاق.

تشير هذه الأرقام إلى أن الثروة النفطية لم تكن لعنةً اقتصاديةً وفقاً لتوصيفها التقليدي إذا ما نظر إليها مجتمعة، فهي لم تؤد إلى إبطاء معياري النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إلى ذلك، يبدو أن احتمال تحسين النمو الممول من النفط لحياة الناس مماثل لاحتمال تحسينها من قبل أنواع النمو الأخرى- على الرغم من وجود تباين هائل على صعيد مكاسب الرفاهية بين الدول المنتجة للنفط. معظم البلدان الشرق أوسطية المنتجة للنفط حققت مكاسب سريعة ولافتة للنظر في مجال صحة الطفل. لكن بين البلدان المنتجة للنفط التي يستبد بها الصراع، بخاصة في إفريقيا، كان ثمة نزر يسير من التحسينات، هذا إن وجدت أصلاً.

لغز النمو «العادي»

حتى لو لم تكن الثروة النفطية ضارة، يبدو أن دولاً عديدة منتجة للنفط عانت صيغة أقل حدةً من لعنة الموارد: فهي ليست موسرة كما ينبغي أن تكون، إذا ما أخذنا بالحسبان ثرواتها الجيولوجية. إذا نمت دول النفط بالوتيرة الإجمالية ذاتها التي نمت بها الدول غير النفطية، فإن هذا يعني أنها لم تكسب أي ميزة من أصولها العظيمة الكامنة في باطن الأرض. هذا يشير إلى حدوث خطأ ما، فالنظرية الاقتصادية الأساسية تنبئنا بأن البلدان التي لديها رأسمال أكبر- ومن ثم لديها مزيد من المال تستثمره في مصلحة شعوبها وبناها التحتية- ينبغي أن تنمو بوتيرة أسرع. المكاسب الضخمة غير المرتقبة هي نوع من رأس المال، وكان ينبغي أن يحقق رأس المال هذا مستويات أعلى من النمو الذي يموله الاستثمار. لماذا كانت معدلات نمو البلدان المنتجة للنفط متوسطة، في حين كان ينبغي أن تكون فوق المتوسط؟

الديمقراطية

يربط كثير من المراقبين سجلات نمو الدول المنتجة للنفط المخيبة للآمال بافتقارها إلى الديمقراطية. في بادئ الأمر يبدو المنطق سليماً: النفط يجعل الحكومات أقل عرضة للمساءلة، وهذا بدوره يجعل القادة السياسيين أقل ميلاً لتعزيز الرفاه الاجتماعي. وبتحررهم من تدقيق الناخبين، يصبح الساسة أيضا قصيري النظر وقليلي التبصر، فحسب دراسة بالغة الأهمية أجراها حسين مهدوي بعنوان «دول الريع»، يكرس الساسة «القسم الأكبر من مواردهم لحراسة الوضع الراهن بحرص وحذر شديدين»، بدل أن يستثمروا في التنمية الاقتصادية.[1]

إحدى الطرق البسيطة لمعرفة إذا ما كانت الديمقراطية عاملا مهما في هذا السياق تتمثل في النظر إلى سجلات البلدان التي واظبت على إنتاج النفط على مدى سنوات عديدة- أي البلدان المنتجة للنفط على المدى الطويل والمدرجة أسماؤها في الجدول ١-١ في الفصل الثالث. يدرج الجدول ٢-٦ أسماء البلدان الثمانية والعشرين المنتجة للنفط على المدى الطويل، جميعها خارج نطاق أوروبا وأمريكا الشمالية، مصنفة تبعاً لمتوسط معدلات نموها السنوية بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٦ (أو في السنة الأولى لاستقلالها إن كانت استقلت بعد عام ١٩٦٠). ويدرج الجدول أيضاً الجزء من هذه الحقبة الذي كان فيه لهذه البلدان حكومات ديمقراطية وحروب أهلية مستمرة. تتراوح هذه الأرقام من صفر (حيث لا يوجد سنوات من الديمقراطية ولا سنوات من الحرب الأهلية) إلى واحد (ديمقراطية كل سنة وحرب أهلية كل سنة). كذلك يدرج الجدول لغرض المقارنة الأرقام الوسطية لكل البلدان خارج نطاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أربعة فقط من هذه البلدان الثمانية والعشرين كانت ديمقراطية على مدى أكثر من نصف الزمن منذ عام ١٩٦٠ (ترينيداد والأرجنتين والإكوادور وفنزويلا). من هذه البلاد الأربعة، بلد واحد فقط مدرج بين البلدان العشرة الأفضل أداءً (ترينيداد)، وبلد آخر مدرج ضمن البلدان الأسوأ أداءً (فنزويلا)،

---

(١) مهدوي ١٩٧٠،٤٤٢.

والبلدان الآخران يأخذان موقعيهما في الوسط. ثمة أربعة بلدان أخرى عاشت فترات أقصر من الديمقراطية (المكسيك ورومانيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو)، بيد أنها تتجمع جميعها في الوسط. لا يبدو أن ثمة ميزة نمو واضحة ترتبط بوجود حكم ديمقراطي، فبعض الحكام المستبدين يخربون اقتصادات بلدانهم، إلا أن آخرين يوظفون استثمارات ذكية على صعيد النمو طويل الأمد.

ما ينطبق على دول النفط ينسحب على وجه أكثر تعميماً على باقي دول العالم، إذ لم تتوصل معظم الدراسات العابرة للبلدان إلى أدلة كثيرة على أن الديمقراطية تعزز النمو الاقتصادي، على الرغم من عدم وجود إجماع في الرأي بشأن هذه القضية.[1] يحاجج بعض المحللين في أن الديمقراطية، سواءً عززت النمو أم لم تعززه، تحسن مستوى رفاهية المواطن العادي.[2] لكن، لسوء الحظ، تعتمد هذه الدراسات على مجموعات بيانات منقوصة تتجاهل سجلات أنظمة استبدادية جيدة الأداء والإدارة. عندما تؤخذ هذه النقاط بالحسبان، تغدو «الميزة الديمقراطية» أضعف أو تختفي تماماً.[3] من الناحية النظرية، ينبغي أن تكون الحكومات الديمقراطية أكثر انتباهاً لاحتياجات مواطنيها للرفاهية والخدمات الاجتماعية؛ أما على صعيد الممارسة العملية فغالباً ما تفشل الحكومات الديمقراطية في تحقيق ذلك.

لا يعني هذا أن الديمقراطية عديمة القيمة، فهي توفر للناس مزيداً من الفرص، والكرامة، وتتيح لهم قدراً أكبر من الحرية ليعيشوا حياتهم وفقاً لاختيارهم. ويحاجج الفصل الختامي من هذا الكتاب في أن الشفافية والمساءلة يمكن أن تمدا يد العون للبلدان للتخلص من بعض الاعتلالات السياسية الناجمة عن الثروة النفطية. لكن من الناحية التاريخية، لم يكن أداء الحكومات الديمقراطية أفضل بكثير من أداء الحكومات غير الديمقراطية على صعيد تحويل ثرواتها النفطية إلى نمو اقتصادي مستدام.

---

(١) بارو ١٩٩٧؛ وتافاريس وفاشيارج ٢٠٠١؛ وغرينغ وثاكر وألفارو ٢٠٠٥.
(٢) هالبرين وسيغل وواينشتاين ٢٠٠٥؛ وبوينودي مسكيتا وآخرون ٢٠٠٣؛ وليك وباوم ٢٠٠٧.
(٣) روس b2006.

الجدول ٢-٦: النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط على المدى الطويل (١٩٦٠-٢٠٠٦)

أسماء البلدان الثمانية والعشرين (خارج نطاق أمريكا الشمالية وأوروبا) التي واظبت على إنتاج النفط أو الغاز منذ عام ١٩٦٠، أو في السنة الأولى لاستقلالها إن كانت استقلت بعد عام ١٩٦٠، مصنفةً تبعاً لمعدل نمو دخل الفرد السنوي. يبين الجدول أيضاً الجزء من هذه الحقبة الذي كان فيه لهذه البلدان حكومات ديمقراطية وحروب أهلية مستمرة. كذلك يدرج الجدول لغرض المقارنة الأرقام الوسطية لكل البلدان خارج نطاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

البلـــد	النمو السنوي	ديمقراطية	حروب أهلية
عمان	٥,٥٦	٠	٠,٠٩
ماليزيا	٤,١٣	٠	٠,١٧
إيران	٢,٨٥	٠	٠,٥١
أذربيجان	٢,٧٩	٠	٠,١١
ترينيداد	٢,٦١	١	٠,٠٢
سوريا	٢,٣٦	٠	٠,١١
كازاخستان	٢,٢٦	٠	٠
المكسيك	٢,٠٣	٠,١٥	٠,٠٤
السعودية	١,٩٨	٠	٠,٠٢
البحرين	١,٩٣	٠	٠
رومانيا	١,٨٩	٠,٣٦	٠,٠٢
المعدل المتوسط للبلدان التي لا تنتمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١,٥٦	٠,٣١	٠,١٦
ليبيا	١,٥٤	٠	٠
نيجيريا	١,٤٥	٠,٣٨	٠,١٣

البلـــد	النمو السنوي	ديمقراطية	حروب أهلية
الأرجنتين	١,٣٥	٠,٦٨	٠,١٣
الجزائر	١,٣٤	٠	٠,٣٤
الإكوادور	١,١٧	٠,٦٢	٠
جمهورية الكونغو	١,٠٩	٠,١٧	٠,١٣
أنغولا	٠,٥٨	٠	٠,٦٢
أوزباكستان	٠,٥١	٠	٠,٠٤
الاتحاد السوفييتي/ روسيا	٠,٣٥	٠	٠,٣
الغابون	٠,٢٢	٠	٠,٠٢
تركمانستان	٠,١٥	٠	٠
فنزويلا	٠,١١	١	٠,٠٤
بروناي	٠,٤٨	٠	٠
الإمارات	٠,٦٤	٠	٠
الكويت	٠,٨٦	٠	٠
العراق	-١,٠٣	٠	٠,٧٩
قطر	-١,٥١	٠	٠

المصادر: من حساب البيانات الاقتصادية الواردة في كتاب ماديسون ٢٠٠٩؛ وبيانات الديمقراطية في كتاب شيبوب وغاندي وفريلاند ٢٠١٠؛ وبيانات الصراع في كتاب غليديتش وآخرون ٢٠٠٢.

الحرب الأهلية

إذا كان النفط يؤدي إلى مزيد من الحروب الأهلية المتكررة والمتعاقبة، وإن كانت الحروب الأهلية ضارة اقتصادياً، ربما تفسر التمردات العنيفة سبب فشل الدول المنتجة للنفط في تحقيق النمو بوتيرة أسرع.

يصح هذا إلى حد مؤلم في عدد قليل من البلدان، فالجزائر وأنغولا والكونغو برازافيل وإيران والعراق ونيجيريا وروسيا عانت جميعها صراعات مدمرة (أهلية ودولية على حد سواء) استنزفت مواردها التي كان يمكن أن تعزز نموها لو كانت الأمور خلاف ذلك.

لكن الحروب الأهلية تبقى أكثر ندرة من سجلات النمو العادية المخيبة للآمال في معظم دول النفط. لنلقِ نظرة من جديد إلى الجدول ٢-٦. بين الدول العشر ذات السجلات الأكثر سوءاً، اثنتان منها فقط (روسيا والعراق) عانت فترات مؤثرة من الحروب الأهلية. بين الدول العشر ذات السجلات الأفضل، أربع منها (ماليزيا وإيران وأذربيجان وسوريا) عانت فترات مؤثرة من النزاع المسلح، إلا أنها تدبرت أمرها ونجحت في تحقيق نمو أعلى من المعدل المتوسط. لهذا يمكن أن يفسر الصراع المسلح عدداً محدوداً من الإخفاقات الكارثية، إلا أن ما يشي به عن الأداء الاقتصادي لمعظم الدول الغنية بالنفط قليل إلى درجة تثير الاستغراب.

النساء والنمو السكاني

التفسير الأقوى لمعدلات النمو الأبطأ من المتوقع يتمثل في أن الثروة البترولية تميل إلى تضييق الخناق على الفرص المتاحة للنساء، كما هو موضح في الفصل الرابع. إحدى العواقب الناجمة عن ذلك تتمثل في أن معدلات الخصوبة عند النساء في البلدان الغنية بالنفط مرتفعة على نحو غير عادي، الأمر الذي يؤدي إلى نمو سكاني أسرع ونمو اقتصادي أبطأ للفرد. لو أن النمو السكاني جرى بوتيرة أبطأ، لكانت البلدان المنتجة للنفط نمت بسرعة أكبر.

لطالما لاحظ علماء الاجتماع أن النساء عندما يعملن خارج منازلهن، يملن لإنجاب عدد أقل من الأطفال.[1] هذا أحد الأسباب التي تجعل النمو السكاني في البلاد الغنية أبطأ وتيرة منه في البلدان الفقيرة. في الاقتصادات الأكثر تقدماً، تحظى النساء بفرص أكبر لكسب دخولهن الخاصة بهن، وكلما

(١) انظر، على سبيل المثال، بروستر وريندفوس ٢٠٠٠.

كانت الفرص المتاحة لهن في سوق العمل أفضل، يتأخر زواجهن ويقل عدد الأطفال الذين يخترن أن ينجبنهم. وبما أن فرص النساء المتاحة للعمل خارج المنزل أقل في الدول الغنية بالنفط، يتزوجن عادة في سن باكرة وينجبن عدداً أكبر من الأطفال.

إبقاء النساء خارج نطاق القوى العاملة يعزز أيضاً النمو السكاني عبر طريق ثانية: تشجيع الهجرة المفرطة. عندما يتجاوز الطلب على العمال عدد المواطنين الذكور الذين هم في سن العمل، يكون أمام الدول خياران اثنان: إما أن توظف مزيداً من النساء أو أن تستقدم عمالاً ذكوراً من خارج البلاد. يشير الفصل الرابع من هذا الكتاب إلا أن بلداناً عديدة غنية بالنفط، بخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اختارت المسار الثاني- استقدام العمال الأجانب بدلاً من توظيف مواطناتها.

المزيج من ارتفاع معدلي الخصوبة والهجرة المفرطة يؤدي عادة إلى نمو سكاني سريع. في البلاد التي يعتمد نموها الاقتصادي على التصنيع، ينخفض النمو السكاني بسرعة؛ وفي البلاد التي يتمول نموها الاقتصادي من بيع النفط، تتراجع معدلات النمو السكاني ببطء أشد أو لا تتراجع مطلقاً. ولا ينطبق هذا على منطقة الخليج العربي فقط بل ينسحب أيضاً على شمال إفريقيا (ليبيا والجزائر)، وإفريقيا (الغابون وجمهورية الكونغو)، وأمريكا اللاتينية (فنزويلا وترينيداد).[١]

لهذا النمط عواقب اقتصادية بعيدة المدى. في الاقتصاد الذي يعتمد على صادرات النفط، كلما زادت سرعة نمو السكان في بلد ما، انخفض نصيب الفرد فيه من الدخل، وعليه فإن إبقاء النساء خارج نطاق القوى العاملة أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي للفرد في دول النفط.

---

(١) لاحظ أن إنتاج النفط في بلد ما ليس له تأثير مطلقاً على ما يبدو في معدل الخصوبة والولادة: زيادة البترول لا ترتبط طردا بمعدل خصوبة أعلى ونمو سكاني أسرع. مع ذلك، لا يبدو هذا مجرد تأثير ظاهرة «بيفرلي هيلبيليس» (الذي سأورد شرحاً له أدناه)، فقد بقيت معدلات الولادة في الدول الغنية بالنفط مرتفعة ارتفاعاً غير سوي حتى بعد انقضاء أجيال على ارتفاع معدلات الدخل. لمزيد من المعلومات عن هذه القضية، انظر جمال وآخرين ٢٠١٠.

بمجرد أن نتحكم بتأثيرات النمو السكاني، يتحسن الأداء الاقتصادي لدول النفط بشكل واضح.[1] ثمة طريقة بسيطة لفعل هذا تتمثل بالنظر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي لبلد ما بدلاً من النظر إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، في الكويت، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٠٠ دولار أمريكي تقريباً عام ١٩٥٠ إلى ١٣,٢٠٠ دولار أمريكي فقط عام ٢٠٠٦- انخفاض بنسبة تزيد على ٥٠٪- وهو أمر يبدو كارثياً. لكن السبب في هذا يرجع فقط إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الكلي للكويت، الذي بلغ ٧٦٠٪، كانت قد تجاوزته قفزة مذهلة مماثلة في النمو السكاني الإجمالي بلغت ١٦٦٠٪. لو كان سكان الكويت نموا بنسبة أقرب إلى المعدل الطبيعي- أي نسبة قريبة من معدل نمو السكان في الدول النامية عبر الحقبة الزمنية ذاتها- لكان نصيب الفرد من النمو أكثر إثارة للإعجاب بمراحل.

يشبه الجدول ٣-٦ الجدول ١-٦، إلا أنه يقارن بين البلدان على أساس نمو الناتج الإجمالي المحلي الكلي، بدلاً من الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد. يوجد بعض الاختلافات المثيرة للدهشة بين الجدولين، ففي الجدول ١-٦، لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين دول النفط والدول غير النفطية في نمو دخولها المحلية الإجمالية للفرد على مدى الحقبة الكاملة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٦. بيد أن الجدول ٣-٦ يبين أن الدول النفطية سجلت نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي الكلي أعلى بكثير من النمو الذي سجلته الدول غير النفطية عبر الحقبة الزمنية ذاتها.

---

(١) يفيد أنكا كوتيت وكيفين توسي بأنهما توصلا إلى نتيجة مماثلة – يؤدي ريع النفط إلى معدلات ولادة أعلى، ونمو سكاني أسرع، وبالتالي إلى تباطؤ نمو دخل الفرد.

الجدول ٣-٦: النمو الاقتصادي السنوي (١٩٦٠-٢٠٠٦)

يعرض هذا الجدول النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي الكلي، فيما يبين الجدول ٦,١ النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي.

كل البلاد	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الفارق
١٩٦٠-٢٠٠٦	٣,٧٢	٤,٠٥	٠,٣٣**
١٩٦٠-٧٣	٥,٠٦	٨,٢١	٣,١٥***
١٩٧٤-٨٩	٣,٢٥	٢,٨٣	٠,٤٢* -
١٩٩٠-٢٠٠٦	٣,٠٢	٣,٨١	٠,٧٩***
الدول النامية فقط			
١٩٦٠-٢٠٠٦	٣,٩٧	٤,٦٣	٠,٦٦***
١٩٦٠-٧٣	٤,٩٦	٩,٠٧	٤,١١***
١٩٧٤-٨٩	٣,٤٣	٢,٩٥	٠,٤٨* -
١٩٩٠-٢٠٠٦	٣,٥٨	٤,٦٢	١,٠٥***

* ذو دلالة إحصائية مهمة عند ١٠٪ في اختبار أحادي الطرف.

** ذو دلالة إحصائية مهمة عند ٥٪

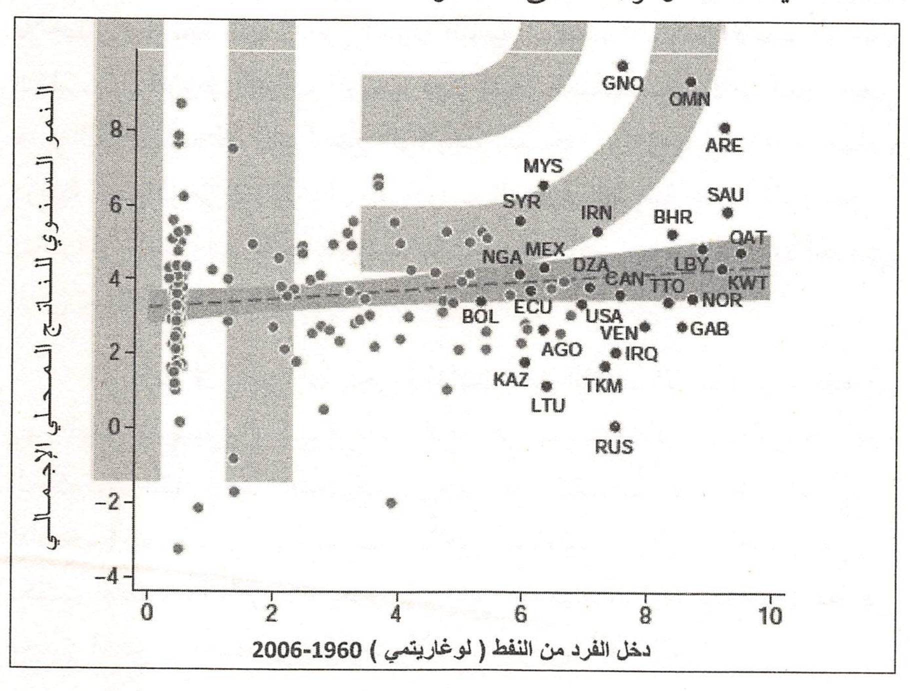
*** ذو دلالة إحصائية مهمة عند ١٪

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب ماديسون ٢٠٠٩.

حقق أداء الدول النفطية تحسناً في كل من الحقب الثلاث لدى قياسه استناداً إلى نمو الدخل الكلي: لقد تفوقت الدول النفطية على الدول غير النفطية بهامش أوسع بكثير عندما كانت الأحوال السائدة حسنة بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٤ وعامي ١٩٩٠-٢٠٠٦، وتخلفت عنها بهامش بسيط عندما كانت الأحوال السائدة سيئة بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٩.

بوسعنا أن نرى النمط الإجمالي ذاته في الرسم البياني ذي النقاط المبعثرة. يقارن الشكل ٧-٦ بين كل البلدان من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٦، وفقاً لنمو نواتجها المحلية الإجمالية الكلية ودخل كل منها من النفط: البلدان

التي لديها نفط أكثر نموها أسرع بفارق كبير. النموذج الأكثر وضوحاً هو روسيا التي تدمر اقتصادها جراء انهيار الاتحاد السوفياتي. لولا تأثيرات النفط الضارة بعمل النساء، لفاقت الدول الغنية بالنفط الدول التي لا نفط لديها أداءً، ولكانت حسنت حياة النساء والرجال على حد سواء.



الشكل ٧-٦: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الكلي (١٩٦٠-٢٠٠٦)

تبين هذه الأرقام المعدل الوسطي لنمو الناتج الإجمالي المحلي سنويا في كل البلدان من عام ١٩٦٠-٢٠٠٦.

المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب ماديسون ٢٠٠٩.

مشكلة التقلبات:

العائق الثاني الذي يحول دون تحقيق نمو أسرع وتيرة هو سياسات الحكومة غير المناسبة- بخاصة السياسات التي تفشل في تعويض تقلبات إيرادات النفط.

يوضح الفصل الثاني مدى تقلب عائدات النفط، بخاصة منذ أوائل السبعينيات. يمكن لهذا التقلب أن يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي عبر إيجاد

حالة من عدم اليقين بشأن المستقبل، وهذه الحالة تحبط بدورها إقدام القطاع الخاص على الاستثمار.[1] التقلب أكثر إضراراً بالدول ذات الدخل المنخفض منه بالدول ذات الدخل المرتفع، ويكمن السبب جزئياً في أن أسواقها المالية أقل تطوراً، وعليه فهي أقل قدرةً على مساعدة المستثمرين في تجنب التعرض للأخطار والوقاية منها.[2] في الدول النامية المصدرة للسلع الأساسية، حال التقلب في شروط التجارة تاريخياً دون إقبال المستثمرين، الأمر الذي جعل هذه البلدان تتخلف كثيراً عن الولايات المتحدة وأوروبا.[3] وقد توصلت دراسة أجريت مؤخراً إلى أن لصادرات الموارد الطبيعية عادةً تأثيراً إيجابياً مباشراً في النمو، بيد أن لها تأثيراً سلبياً غير مباشر أكبر نتيجة التقلب الاقتصادي الذي تخلقه.[4]

مع ذلك لا يمكن أن ينحى باللائمة على التقلب الاقتصادي وحده في بطء النمو: ما يسبب التقلب في دول النفط هو تقلبات إيرادات الحكومة. ولدى الحكومات القدرة على التخفيف من حدة هذه التقلبات، نظريا على الأقل. لو أدار خيرة المحاسبين الحكومات بدلاً من السياسيين في البلاد الغنية بالموارد، لكانت اقتصاداتها أكثر ثباتاً بكثير. إن فشل الحكومات المتمولة من النفط في تحقيق استقرار اقتصاداتها هو أحد الألغاز المركزية للعنة الموارد.

الطريقة الأساسية التي يمكن بواسطتها تخفيف حدة التقلبات معروفة منذ عهد التوراة، عندما ادخر فرعون مصر- عملاً بمشورة يوسف- جزءاً من إنتاج الحبوب في مملكته أثناء سنوات الرخاء السبع ليقيت شعبه في السنوات السبع العجاف. في اللغة الاقتصادية، تبنى فرعون سياسات لمواجهة التقلبات الدورية- أي سياسات تقوم على ادخار جزء من الفائض أثناء مرحلة الطفرة واستخدامه أثناء مرحلة الإفلاس الاقتصادي.

---

(١) رامي ورامي ١٩٩٥؛ أسيموغلو وآخرون ٢٠٠٣.

(٢) لوايز وآخرون ٢٠٠٧.

(٣) بلاتمان وهوانغ وويليامسون ٢٠٠٧.

(٤) فان دير بلويج وبوليهيك ٢٠٠٩.

بالنسبة للبلدان التي تعتمد على موارد آيلة للنضوب، مثل البترول، من الأهمية بمكان توخي الحذر في استخدام هذا الفائض. يلاحظ الفصل الثاني من الكتاب الحالي أن استنزاف احتياطيات النفط يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة. ولمواجهة التباطؤ الاقتصادي الذي ينجم عنه، يمكن للحكومات أن تستثمر جزءاً من إيرادات مواردها في أصول أكثر استدامة، مثل الرأسمال المادي (البنية التحتية)، أو الرأسمال البشري (التعليم)، أو حتى استثمار أصولها المالية خارج البلاد. بوسع البلد المنتج للنفط الذي يتبع هذه الاستراتيجية أن يعوض عن خسارته أصوله الطبيعية عبر تجميع أنواع أخرى من الأصول- عملياً، مقايضة الثروة الكامنة في باطن الأرض بالثروة فوقها. أما إذا اكتفى البلد باستهلاك ثروته النفطية بدلاً من استثمارها، فإن الأجيال القادمة ستعاني عندما ينضب النفط.

يعرف هذا المبدأ بقاعدة هارتويك- عندما تعتمد بلاد على موارد غير متجددة، يتعين عليها أن تستثمر جزءاً معيناً من إيراداتها في ضروب من الثروة أكثر استدامة.[1] البلدان التي تتبع قاعدة هارتويك بوسعها أن تزداد ثراءً على مر الزمن، حتى أثناء استنزافها رأسمالها الطبيعي. ينبغي عليها أيضاً أن تمتلك اقتصادات أكثر تنوعاً أثناء تحول رأسمالها الطبيعي إلى أنواع أخرى من رأس المال.

لحسن الحظ، مهمتا الحكومة هاتان- التخفيف من حدة تقلب الإيرادات، واستثمارها في أصول مستدامة- تمضيان يداً بيد.[2] الاستثمار أمر بالغ الأهمية، لكن لا يمكن أن يتحقق فجأة وفي وقت واحد، فلكل اقتصاد قدرة محدودة على استيعاب استثمارات جديدة، عادةً ما تكون محكومة بقانون تناقص العوائد.[3]* على سبيل المثال، إن حاولت إحدى الحكومات بناء قدر هائل من البنية التحتية بسرعة فائقة، سوف يؤدي بها ذلك إلى سوء التخطيط، وتراخي الرقابة،

(١) هارتويك ١٩٩٧.

(٢) على الرغم من أن هاتين المهمتين متمايزتان (مغايرة إحداهما للأخرى) فقد جمعتهما معاً لأغراض هذه المناقشة.

(٣) قانون يقول بأن زيادة رأس المال في عمل ما أكثر مما ينبغي لا تنشأ عنها زيادة في الأرباح (م).

والبناء الرديء غير المطابق للمواصفات، والأسعار المبالغ فيها. عندما تتلقى الحكومات مكاسب ضخمة وغير مرتقبة، ينصحها خبراء الاقتصاد بالاكتفاء بالاستثمارات المحلية التي تحقق لها نسبة عالية بما يكفي من الإيراد، وأن تدخر الأموال المتبقية لكي تستخدمها في مواجهة التقلبات الدورية.[1]

تقريباً كل الحكومات الغنية بالنفط تعترف بأهمية السياسات الرامية لمواجهة التقلبات الدورية، لكنها نادراً ما تنجح في تنفيذها.

وفقاً لدراسات مهمة عديدة، فشل الكثير من أكبر الدول إنتاجاً للنفط في تطبيق سياسات مالية قادرة على مواجهة التقلبات الدورية في حقبة السبعينيات والثمانينيات، فأهدرت بذلك جزءاً كبيراً من مكاسبها الهائلة غير المرتقبة. في تحليله الشامل لكل من الجزائر والإكوادور وإيران ونيجيريا وترينيداد وفنزويلا، توصل آلان غيلب إلى أنه أثناء صدمتي النفط اللتين حدثتا بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ وعامي ١٩٧٨-١٩٧٩، ازداد الإنفاق بوتيرة أسرع من ازدياد الإيرادات في خمس من هذه الدول الست- جميعها باستثناء ترينيداد الصغير جداً.[2] كما أكدت دراسة أوتي عن مجموعة متداخلة من الدول المصدرة للنفط (نيجيريا وإندونيسيا وترينيداد وفنزويلا) أن أداء جميع حكوماتها كان هزيلا.[3]

يعترف الساسة أحياناً بصعوبة إدارة الإيرادات الضخمة. في منتصف السبعينيات، حذر الرئيس المكسيكي خوسيه لوبيزبورتيلو مواطنيه قائلاً: «إن القدرة على هضم النقد شبيه بقدرة الجسم الإنساني على الهضم. أنتم لا تستطيعون أن تأكلوا أكثر مما يمكنكم هضمه وإلا يصيبكم المرض. الأمر ذاته ينسحب على الاقتصاد.»[4] بيد أن الحكومات نادراً ما تمارس ضبط النفس هذا؛ بل تدع حجم احتياطياتها فعلياً يحدد حجم ميزانياتها الوطنية. في الواقع، ساعد لوبيز بورتيلو في

---

(١) انظر، على سبيل المثال، همفريز وساكس وستيغليتز ٢٠٠٧؛ وكولير وآخرين ٢٠٠٩؛ وجيلب وغراسمان ٢٠١٠.

(٢) غلب وزملاء مشاركون ١٩٨٨

(٣) أوتي ١٩٩٠.

(٤) نقلاً عن يرغين ١٩٩١، ص:٦٦٧.

مضاعفة إنتاج المكسيك من النفط أربع مرات تقريباً بين عامي ١٩٧٢-١٩٨٠، في الوقت الذي كانت الأسعار ترتفع إلى حدودها القصوى فكانت النتيجة وفرة مفاجئة في الإيرادات أدت إلى أزمة المكسيك الاقتصادية عام ١٩٨٢.

هل تعلمت دول النفط من أغلاط سياساتها في السبعينيات والثمانينيات؟ للوهلة الأولى يبدو أن الجواب «نعم». منذ مطلع التسعينيات، أنشأت دول نفطية عديدة صناديق مالية خاصة لتستعين بها في إدارة إيرادات مواردها سواء في مواجهة التقلبات الدورية، أو في استثمارات تعوضية عن النضوب المستقبلي، أو في كليهما. على الرغم من ذلك، فإن النظرة الفاحصة تبين أن هذه الصناديق المالية كانت عديمة الفاعلية إلى حد مذهل. انتهكت حكومات عديدة القواعد التي وضعتها هي ذاتها بشأن إيداع الأموال في صناديق الموارد أو سحبها منها؛ فيما أحدثت حكومات أخرى ثغرات كان من شأنها تقويض فاعلية صناديقها. توصلت دراستان أجراهما مؤخراً الصندوق الدولي- الذي يفضل عادة إنشاء هذه الصناديق- إلى أنه لا يوجد دليل بيّن على أن هذه الصناديق ساعدت الحكومات في تحسين أدائها المالي.[١] وخلصت دراسة ثالثة أجراها صندوق النقد الدولي وشملت ثماني دول إفريقية منتجة للنفط إلى أنه حتى في ظل افتراضات مؤاتية للغاية، انتهجت حكومات تلك الدول سياسات لم تكن قابلة للاستدامة مالياً.[٢]

كذلك وجدت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن دولاً بترولية عديدة لم تقدم استثمارات كبيرة إلى الحد الذي يلبي متطلبات قاعدة هارتويك، بل استخدمت بدلاً من ذلك إيراداتها النفطية في أمور استهلاكية، مفوتة فرصة زيادة دخلها وتنويع اقتصاداتها. لو أن نيجيريا والغابون اتبعتا قاعدة هارتويك بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٥، لكانتا أكثر ثراءً مما هما عليه الآن بثلاثة أضعاف تقريباً، ولكانت فنزويلا وترينيداد أكثر ثراءً مما هما عليه الآن بضعفين ونصف تقريباً.[٣]

(١) صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧؛ ديفيس وآخرون ٢٠٠٣.

(٢) يورك و زان ٢٠٠٩.

(٣) هاملتون وروتا وتاجيبايفا ٢٠٠٥.

الإنفاق المفرط في سرعته للأموال الضخمة وغير المرتقبة الناجمة عن بيع الموارد ليس مشكلة جديدة، كما أنه لا يقتصر على النفط. وأحد الأمثلة التاريخية الصارخة عن ذلك البيرو في القرن التاسع عشر، التي كانت المورد الرائد على مستوى العالم لذرق الطيور البحرية (سماد مجفف من مخلفات الطيور البحرية)- الذي كان في ذلك الوقت سماداً تجارياً قيماً. من عام ١٨٤٠ حتى عام ١٨٧٩، قدمت حفنة من الجزر الصغيرة المتناثرة قبالة ساحل البيرو للعالم حاجته من ذرق الطيور البحرية، وقد كانت البلد الوحيد تقريباً الذي يؤمن إمداد العالم بما يحتاجه من هذه المادة. كان ذرق الطيور البحرية سهل الاستخراج: يجرف من المنحدرات ويرمى به فوق مزالق خشبية تؤدي به مباشرة إلى عنابر السفن الجاهزة لتحميله. كانت تكاليف العمالة منخفضة، لأن القوى العاملة كانت تتألف من العبيد، والأسرى، والفارين من الجيش، والحمالين الصينيين المستقدمين وفق شروط عمل شبيهة بشروط الاسترقاق.[١]

بفضل احتكارها شبه الكامل للإمدادات العالمية، وتكاليف العمالة المنخفضة إلى درجة مروعة، منحت طفرة ذرق الطيور الحكومة البيروفية مكاسب كبيرة لم تكن متوقعة. بين عامي ١٨٤٦ و١٩٧٣، قفزت إيرادات الحكومة خمسة أضعاف، لكن إنفاق الحكومة ارتفع في الحقبة ذاتها إلى ثمانية أضعاف، مما أدى إلى ديون خارجية لا يمكن احتمالها. في عام ١٨٧٦، حين أوشكت إمدادات ذرق الطيور على النفاد، أشهرت الحكومة البيروفية الإفلاس.[٢]

شرح السياسات الفاشلة

إذا كان فرعون بحسب العهد القديم قادراً على تنمية الموارد وتعزيزها في سنوات الخصب ليفيد منها في السنوات العجاف، فلماذا لا تستطيع الدول المنتجة للنفط أن تحقق الأمر ذاته في الوقت الراهن؟

(١) كانت الشروط مرهقة بحيث نادراً ما كان يمر يوم دون أن تسجل محاولة انتحار بين العمال. لمعالجة مشكلة نقص العمالة عام ١٩٨٢، اختطف المقاولون نحو ألف مواطن من سكان جزيرة الفصح - أي ثلث سكان الجزيرة تقريباً. على الرغم من أن الحكومتين الفرنسية والبريطانية أجبرتا أخيراً الحكومة البيروفية على إعادة سكان جزيرة الفصح عام ١٨٦٣، كان من نجوا من المحنة وعادوا إلى بلدهم أحياءً خمسة عشر شخصاً فقط.

(٢) يستند هذا التقرير إلى ليفين ١٩٦٠؛ وهنت ١٩٨٥.

ثمة إجابة واحدة محتملة تتمثل في أن المؤسسات الحكومية ذاتها تضررت من عائدات النفط. إن كان النفط يجعل الحكومات أقل فاعلية، فبوسعه إضعاف قدرتها في المثابرة على انتهاج سياسات ترمي إلى مواجهة التقلبات الدورية- حالها في ذلك إلى حد ما حال الطبيب الذي أوهنه المرض، فأنّى له أن يعالج مرضاه كما ينبغي؟

هناك طرق عدة لحدوث ذلك. قد يكون تقلب الإيرادات أفضى إلى تحديد أفق التخطيط الحكومي، مما يؤدي إلى تخريب المشاريع الاستثمارية الكبرى. وبما أن تقلبات الإيرادات تؤدي إلى تقلبات في ميزانيات الحكومة، فإن المشاريع التي يتطلب تنفيذها سنين عديدة- مثل تحسين المستوى الصحي، أو التعليم، أو البنية التحتية المادية في البلد- تكون عرضة لدرجة عالية من خطر تعليقها أو إلغائها عندما تنخفض الإيرادات. المسؤولون الحكوميون الذين يتوقعون حدوث هذه المشكلة قد يتصدون لها عبر تجنب اعتماد برامج طويلة الأمد إلى جانب تسريع وتيرة الإنفاق قبل أن تتلاشى أموالهم.

ثمة متهم آخر محتمل هو ما يمكن تسميته «الإجهاد البيروقراطي المفرط»، وهذا يعني توسع إيرادات الحكومة بسرعة أكبر من قدرتها على إدارتها على نحو مجد. معظم الحكومات تشعر بالقلق إذا كان لديها القليل جداً، لا الكثير جداً، من المال. بيد أن البلدان الغنية بالموارد تتلقى أحياناً أموالاً طائلة تربك قدرتها البيروقراطية، وتفاقم الخطر المتمثل بسوء استخدامها.[1]

---

(١) تكون الهيئات الحكومية التي تدير قطاع الموارد المزدهر تحديدا عرضة لفرط الإجهاد البيروقراطي. وبما أن لها سلطة على الموارد التي تصبح فجأة ذات قيمة كبيرة، فقد تصاب الحكومات بما أسميته في كتاب سابق حمى «الاستيلاء على الريع». يحدث الاستيلاء على الريع عندما يتجاهل الساسة القيود المؤسسية كلياً بغية إحكام قبضتهم على طريقة تخصيص الموارد القيمة وتنظيمها- الأمر الذي يمنحهم القدرة على استخدامها في المحسوبيات أو الفساد (روس ٢٠٠١).
تقدم مدغشقر مثالاً حديث العهد على ذلك. حتى عام ٢٠٠٥، كانت الحكومة تمنح حقوق التعدين بطريقة تجعلها على مسافة واحدة من جميع الشركات المحتمل انخراطها في هذا المجال، وذلك عبر هيئة صممت لمنع النفوذ السياسي ولتعزيز الشفافية. بيد أن هذا النظام بدأ بالانهيار عام ٢٠٠٦ في مواجهة ارتفاع أسعار المعادن. نقلت سلطة منح تصاريح التنقيب من مكتب التعدين المستقل السابق إلى أشخاص عينوا تعييناً سياسياً تجاهلوا قانون مدغشقر الخاص بالتعدين، وتخلوا عن تدابير مثل العطاءات التنافسية التي عززت الشفافية، ومنحوا بدلاً من ذلك تراخيص التنقيب عبر عملية تقديرية، وغامضة وتكاد وصمة الفساد أن تكون دامغة فيها (كايرز ٢٠١٠).

في الأيام الأولى لحكمه، كان بوسع ابن سعود، الملك المؤسس للمملكة العربية السعودية، حمل خزانته الوطنية كاملة في عِدْلَيْ سرج راحلته. وبعد أن اكتشف المنقبون النفط في عام ١٩٣٨، غمرت حكومة ابن سعود عشرات ملايين - سرعان ما أصبحت عشرات مليارات- الدولارات من إيرادات النفط. كانت الحكومة ضعيفة في إدارة هذه الأموال،[١] وقد أدى التوسع الهائج في الدولة السعودية في خمسينيات القرن العشرين إلى فوضى إدارية عارمة. حسب ستيفن هيرتوغ:

بقدر ما كانت المؤسسات مهمة، غالباً ما كانت العمليات التي يخطط لها يوماً فيوماً تنفذ على نحو مستقل إلى حد ما، من قبل وزارات تدار كما لو كانت إقطاعات شخصية. وكان التوسع الإداري العشوائي والطبيعة الشخصانية للسلطة يعنيان أن التنسيق بين الأقسام الإدارية مفقود إلى حد بعيد، مع وجود مؤسسات مختلفة غالباً ما تصدر قرارات متناقضة وتشريعات تفتقر إلى الوضوح. فحتى عهد قريب (عام ١٩٥٢ تحديدا)، كان هناك ستة كيانات مختلفة يفترض أنها مسؤولة عن التخطيط الاقتصادي في المملكة.[٢]

يزعم باحثون عديدون زعماً أكثر تطرفا مفاده أن الثروة البترولية تؤدي إلى قيام «مؤسسات سيئة»، تجعل الحكومات أشد ضعفاً، وأكثر فساداً، وأقل كفاءة، وأقل قدرة في الحفاظ على سياسات مالية حكيمة. يؤكد كيرين عزيز تشودري، مثلا، أن الريع النفطي يعيق عملية تطوير بيروقراطية دولة مؤثرة وفاعلة، وهذا بدوره يترك الدول «ضعيفة» وغير قادرة على تطوير سياسات اقتصادية سليمة.[٣] وفي كتابها المؤثر: **مفارقة الوفرة**، تذهب تيري لين كارل إلى القول: إن الإيرادات المتأتية من البترول تضعف سلطة الدولة عبر التسبب بتشكيل «سيكولوجية ريعية»، وإحداث نوبات «هوس بترولي»، و«مضاعفة فرص السلطات العامة والمصالح الخاصة على حد سواء للانخراط في عمليات التماس الريع.»[٤] وقد

(١) يرغين ١٩٩١.

(٢) هيرتوغ ٢٠٠٧، ص: ٥٤٦.

(٣) شودري ١٩٨٩.

(٤) كارل ١٩٧٩، الصفحات: ١٥ و٥٧ و٦٧.

طور كل من تيموثي بيسلي وتورستن بيرسون نموذجاً رسمياً يوضح كيف يثبط ريع الموارد همم الساسة للاستثمار في تعزيز القدرة البيروقراطية للدولة، الأمر الذي يتركها ضعيفة وغير قادرة على تعزيز نمو القطاع الخاص،[1] وقد توصلت عشرات الدراسات الأخرى إلى خلاصات مشابهة.[2]

قد تكون هذه المزاعم على حق، لكن يصعب التحقق من صحتها. وعلماء الاجتماع معروفون بالتمحيص الشديد في تعريف «المؤسسات» وقياسها، مما يجعل تزوير هذه المزاعم صعباً أيضا. في كل الأحوال، وإلى الحد الذي يمكن فيه اختبار هذه الحجج، فهي لا تتناسب مع الأدلة المتوفرة بشكل جيد.

لو كان استخراج النفط مؤذياً للمؤسسات الحكومية، لكان ينبغي أن نرصد علاقة سلبية بين دخل نفط بلد معين ونوعية حكومته. بما أننا نفتقر عادة لمقاييس تقييم الأداء الفعلي لحكومة ما، غالباً ما يعتمد علماء الاجتماع على مقاييس أداء انتقائية يمكن ملاحظتها. لقد جمع البنك الدولي أهم هذه المقاييس المنتقاة بعناية فائقة، استناداً إلى بيانات مستمدة من هيئات تقويم المخاطر التجارية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات العون المتعددة. وتشير الأرقام الأعلى إلى نتائج أفضل، مثل «فاعلية حكومية» أكبر و»سيطرة على الفساد» أفضل.[3]

في الجدول ٤-٦،.يقارن الصف الأول بين فاعلية الحكومة المنظورة في الدول النفطية وفاعلية الحكومة المنظورة في الدول غير النفطية عام ٢٠٠٦. سجلت الدول المنتجة للنفط نتائج أفضل بقدر طفيف، على الرغم من أن الاختلافات ليست ذات دلالات إحصائية. ويقارن الصف الثاني بين نتائج السيطرة على الفساد في كلتا مجموعتي الدول. مرة أخرى، سجلت الدول المنتجة للنفط نتائج أفضل، ولكن ليس بدرجة مهمة.

---

(١) بيسلي وبيرسون ٢٠١٠.

(٢) انظر أيضاً مهدوي ١٩٧٠؛ وليت وفايدمان ١٩٩٩؛ وإيشام وآخرين ٢٠٠٥؛ وبولت ودامينا وديكون ٢٠٠٥. لاستعراض ممتاز لهذه الحجج، انظر ويك وبولت ٢٠٠٩.

(٣) كوفمان وكراي ٢٠٠٨. للأسف، تبدو آراء الخبراء عن الفساد أشبه بتنبؤات متواضعة وهزيلة بالنسبة إلى الفساد الفعلي. انظر، على سبيل المثال، أولكن ٢٠٠٩؛ ورزا فيندراكوتو و روبود ٢٠١٠.

الجدول ٤,٦ جودة الحكومة المنظورة، ١٩٩٦-٢٠٠٦.

تشير الأرقام الأعلى إلى جودة حكومية أفضل - أي فاعلية أكبر وسيطرة أفضل على الفساد. تتراوح نتائج البلد على صعيد فاعلية الحكومة من ٢,١٦ إلى ٢,٢٢؛ وتتراوح النتائج الخاصة بالسيطرة على الفساد من ٠,٧٦ إلى ٢,٥٣.

	الدول غير المنتجة للنفط	الدول المنتجة للنفط	الاختلاف
مستوى فاعلية الحكومة ٢٠٠٦	-٠,١٢٠	٠,٠٠٧	٠,٠١٢٧
مستوى التحكم بالفساد ٢٠٠٦	-٠,١٣٢	٠,٠٢٦	٠,١٠٧
التغيير في فاعلية الحكومة ١٩٩٦-٢٠٠٦	-٠,٠٠٣	٠,٠٧٧	٠,٠٧٣
التغير في التحكم في الفساد ١٩٩٦-٢٠٠٦	-٠,٠٣٧	٠,٠٢٢	٠,٠٥٩

ذو دلالة إحصائية عند ١٠٪ في اختبار أحادي الطرف
ذو دلالة إحصائية عند ٥٪
ذو دلالة إحصائية عند ١٪
المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب كوفمان وكاراي ٢٠٠٨.

بوسعنا أيضاً النظر إلى التغييرات في جودة الحكومة ذاتها لا التغييرات على مستويات الدخل. يشير بعض النظريات إلى أن جودة الحكومة تتضرر بسبب التغييرات التي تطرأ على دخلها من النفط - أي بسبب ازدهار إيرادات النفط - في مقابل مستوى دخلها النفطي المعهود.[1] وتفحص التغييرات هو أيضاً طريقة سهلة لمراقبة العوامل الثابتة التي قد تؤثر أيضاً في جودة الحكومة، وفي إخفاء التأثير الحقيقي للبترول.

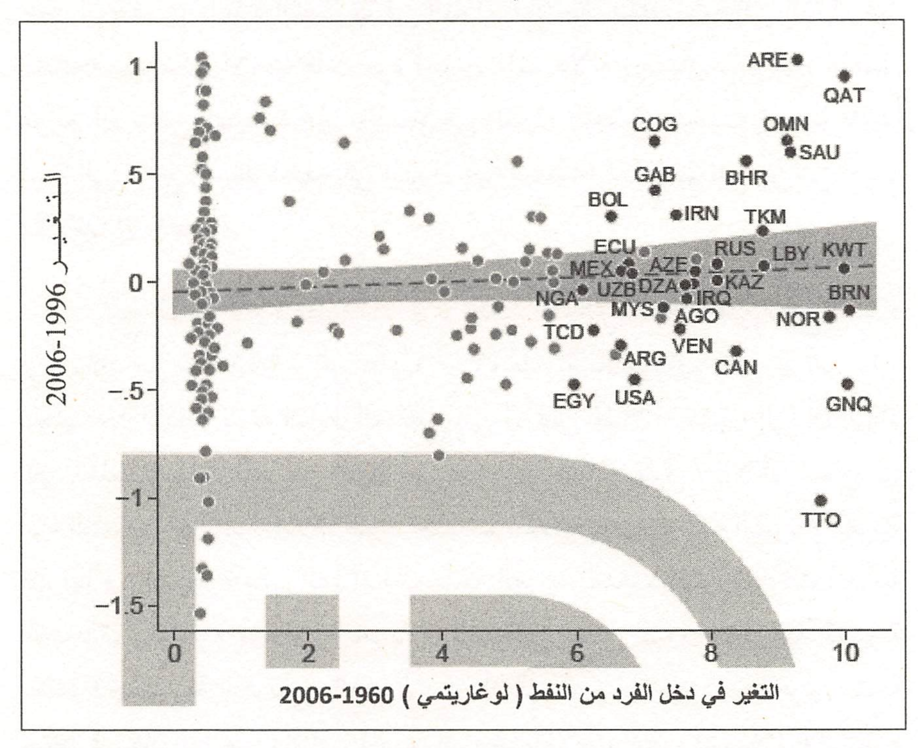
(١) تورنل ولن ١٩٩٩.

يبين الصف الثالث كيف تغيرت نتائج فاعلية الحكومة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦ - أي عبر الحقبة التي نعم فيها كل منتجي الهيدروكربونات بزيادات ضخمة في الإيرادات الناجمة عن الارتفاع المفرط في الأسعار. في حين انخفضت فاعلية الحكومة في الدول المنتجة للنفط نسبة إلى الدول غير المنتجة، لم تكن الاختلافات مرة أخرى ذات دلالة إحصائية. يوضح الفصل الرابع أن نتائج السيطرة على الفساد في الدول النفطية تحسنت تحسناً طفيفاً نسبة إلى نتائج السيطرة عليه في الدول غير النفطية، لكنها لم تتحسن من حيث دلالاتها الإحصائية.

يتيح الشكل ٦,٨ نظرة أكثر قرباً للتغييرات التي طرأت على نتائج الفساد في البلاد من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦، مقارنة بالتغييرات التي طرأت على دخلها من النفط. يتجه الخط المتقطع إلى الأعلى قليلاً - مشيرا إلى أن البلاد التي تملك كميات أكبر من النفط أصبحت أقل فساداً بقليل - إلا أن مستويات أداء البلدان اختلفت اختلافاً كبيراً. حسنت خمس دول في شبه الجزيرة العربية قدرتها في السيطرة على الفساد (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، والبحرين)، كما فعل بعض الدول الإفريقية المنتجة للنفط (جمهورية الكونغو والغابون). ازداد الفساد سوءاً في دول أخرى منتجة للنفط في كلا العالمين، النامي (ترينيداد، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا)، والمتقدم (النرويج، وكندا، وهولندا، والولايات المتحدة) على حد سواء. الدليل على أن إيرادات النفط تنزع إلى الإضرار بجودة الحومة دليل واه.

الشكل ٨-٦ التغيرات في السيطرة على الفساد ١٩٩٦-٢٠٠٦

تظهر الأرقام التغيير في النقاط التي أحرزها كل بلد في السيطرة على الفساد بين عامي ١٩٩٦-٢٠٠٦. وتشير الأرقام الأعلى إلى التحسن في مستويات السيطرة على الفساد. ويبين المحور الأفقي التغيير المطلق في دخل نفط البلد للفرد (لوغاريتمي) على مدى الحقبة الزمنية ذاتها.



المصدر: من حساب البيانات عن السيطرة على الفساد الواردة في كتاب كوفمان وكاراي ٢٠٠٨، ص: ١١.

مغالطتان اثنتان

إن كان امتلاك مزيد من النفط لا يلحق الضرر بمؤسسات الحكومة بأي طريقة بينة واضحة، لماذا إذن تزعم دراسات كثيرة جداً فيها من البراعة والذكاء ما فيها - وتستند غالباً إلى تحليل بيانات إحصائية دقيقة - أن الوضع خلاف ذلك؟

يُضَلل باحثون كثر بمغالطتين اثنتين. يمكن أن تسمى أولاهما مغالطة **فلاحو بيفرلي هيلز**. إن كانت فاتتك مشاهدة المسلسل، **فلاحو بيفرلي هيلز** كوميديا تلفزيونية لاقت رواجاً كبيراً في الستينيات، وتحكي قصة أسرة محببة

لكنها ساذجة (أسرة «كلامبت») جاءت من منطقة الأوزاركس (منطقة جبلية وريفية متخلفة تقع الجنوب الأميركي) بعد أن أثرت فجأة حين اكتشف النفط في أرضها. انتقلت الأسرة إلى مدينة بيفرلي هيلز المعروفة بثرائها الفاحش وعصريتها، حيث سكنت في قصر رائع واصطدمت كوميدياً مع جيرانها المتعجرفين والمهووسين بأنانيتهم ومصالحهم الذاتية.

هنا مكمن المغالطة. فكسب أسرة الكلامبتس المفاجئ جعلهم في مثل مستوى جيرانهم ثراءً، لكن بما أنهم ترعرعوا في أحضان الفقر، فهم يفتقرون إلى ثقافة جيرانهم الجدد وإلى أسلوب الطبقة الأرستقراطية في التصرف والسلوك.[1] لو أُجريَ تحليل إحصائي للأسر المجاورة لأظهر أن الأسرة التي تملك ثروة نفطية (أي الكلامبتس) أقل ثقافة من جيرانها الذين لا يملكون مثل تلك الثروة؛ وقد يستنتج المراقبون خطأً أن الثروة النفطية تتسبب في جعل الأسر أقل ثقافة. بيد أن الثروة النفطية بحد ذاتها لم تجعل أسرة الكلامبتس عديمة الثقافة أو عديمة التحضر. كل ما في الأمر أنها جعلتها أكثر ثراءً - أي نقلتها إلى مصاف مجموعة أقران جديدة أكثر تعلماً وأوسع ثقافةً - دون أن تؤثر في تعليمها أو في أسلوبها في التصرف والسلوك. إن مقارنة أسرة الكلامبتس بجيرانها الجدد في بيفرلي هيلز يجعل مكاسبها الضخمة وغير المرتقبة من النفط تبدو كأنها لعنة. لكن مقارنة هذه الأسرة بمجموعة أقران أكثر واقعيةً - مثل جيرانها القدامى في مناطق الأوزارك - تجعل تعليمها وثقافتها وأسلوبها في التصرف والسلوك نموذجية جداً على الأرجح.

ارتكبت دراسات عديدة للنفط والجودة المؤسسية خطأً مماثلاً عبر مقارنتها ضمناً بلدان النفط حديثة النعمة والثراء بمجموعة جديدة من نظيراتها ذات الدخل المتوسط والدخل المرتفع التي تطورت مؤسساتها على مدى سنوات كثيرة. هذا يجعل الدول النفطية حديثة النعمة والثراء تبدو وكأنها تعاني جموداً مؤسسياً.

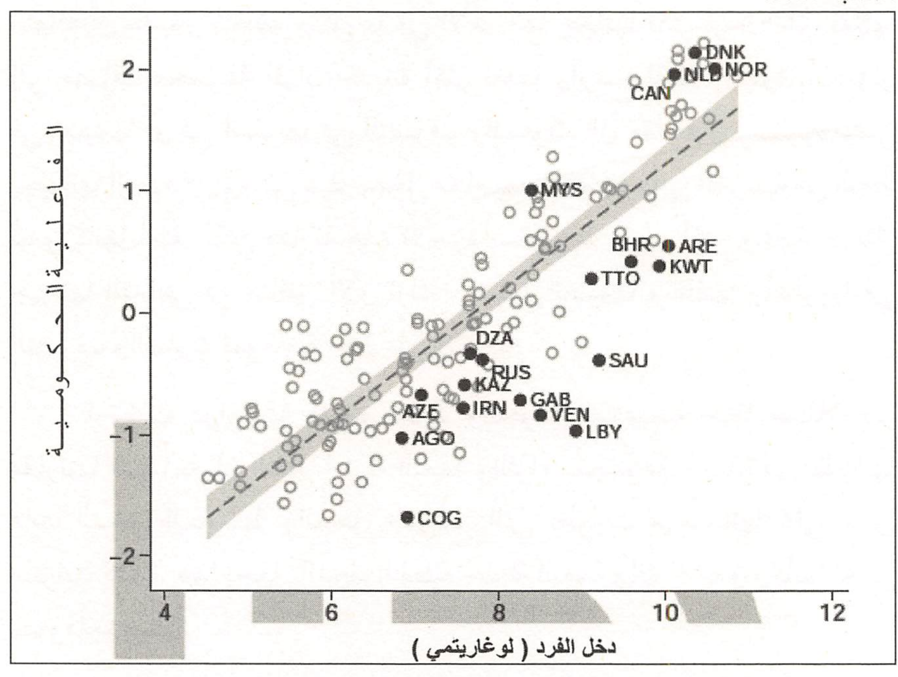
---

(١) كانت أسرة كلامبتس تحب التفاخر بأن العضو الأكثر تعلماً فيها، جثرو بودين، أتم بنجاح الصف السادس الابتدائي.

على سبيل المثال، يبين الشكل ٩-٦ أن الدول الأكثر غنىً تنزع لأن تكون ذات حكومات أكثر فاعليةً. هناك علاقة قوية بين دخل الفرد في بلد معين (على المحور الأفقي) وبين الفاعلية المنظورة لحكومته (على المحور العمودي)، وقد توصلت عشرات الدراسات الأكاديمية إلى نماذج مماثلة تربط بين دخل الفرد في بلد معين وبين فاعلية حكومته. تميل مستويات الدخل الأعلى إلى جعل الحكومات أكثر فاعلية، وتنزع الحكومات الأكثر فاعلية إلى جعل بلادها أكثر غنىً.(١) يشبه هذا قليلاً العلاقة ثنائية الاتجاه بين الدخل والتعليم في بيفرلي هيلز (وفي كل مكان آخر): الأسر الأكثر غنىً يمكن أن تبلغ مستويات أعلى من التعلم، والناس الأكثر تعلماً ينزعون إلى تحقيق مستويات أعلى من الدخل.

الشكل ٩-٦: الدخل وفاعلية الحكومة المنظورة، ٢٠٠٥.

يبين المحور العمودي النقاط التي تحرزها فاعلية الحكومة، حيث تشير الأرقام العالية إلى فاعلية أكبر. وترمز الدوائر الصغيرة الصماء إلى البلاد المنتجة للنفط، والدوائر الصغيرة المجوفة إلى البلدان غير المنتجة للنفط.



المصدر: بيانات فاعلية الحكومة المنظورة مستمدة من كوفمان وكراي ٢٠٠٨.

(١) انظر، على سبيل المثال، لابورتا وآخرين ١٩٩٩؛ وأدسيرا وبوا وباين ٢٠٠٣.

لنلاحظ وضع البلدان التي تنتج على الأقل ألف دولار للشخص الواحد دخلاً من النفط (أشير إلى كل بلد برمزه المؤلف من ثلاثة أحرف اختصاراً). يقع معظم هذه البلدان تحت الخط المتقطع في الرسم البياني، وهذا يشير إلى أن حكوماتها عديمة الفاعلية بصورة غير عادية إذا ما قيست ببلدان تحقق مستويات الدخل ذاتها. وإذا دققنا النظر في دخل بلد بعينه، بوسعنا أن نستنتج بسهولة أن إنتاج النفط ينزع إلى التقليل من فاعلية الحكومات.

لكن ثمة تفسير أكثر اعتدالاً: قد يرفع النفط مستويات دخل هذه البلدان لكن دون أن يؤثر في فاعلية حكوماتها. إن ارتفاع أسعار النفط العالمية، أو استثمار احتياطي نفطي جديد يمكن أن يجعل بلداً ما أكثر غنىً دون أن يساعد في تعزيز جودة حكومته أو الإضرار بها - تماماً كما زاد العثور على نفط دخل أسره الكلامبتس دون أن يؤثر في رفع مستويات أفرادها التعليمية والثقافية. لو حصل ذلك، لكنا لاحظنا عدم وجود رابطة مباشرة بين دخل بلد معين من النفط وبين جودة حكومته - لكن مع ذلك يبدو أن النفط ما ينفك يرتبط بانخفاض جودة أداء الحكومة عندما ندقق في دخل بلد معين، لأن مقارنتها ببلدان ذات مستويات دخل مماثلة تظهر أن جودة الحكومة في بلاد منتجة للنفط متدنية بصورة غير طبيعية. إن مجرد كون النفط يرفع بسرعة دخل بلد بعينه دون أن يتمخض عن زيادة سريعة موازية في فاعلية حكومته لا يعني أن النفط قد أضر بالحكومة - بل يعني فقط أنه لم يمد لها يد العون بالطريقة التي افترضها الباحثون بسذاجة.[1]

(١) يمكن أن ينظر إلى مغالطة فلاحو بيفرلي هيلز بوصفها ضرباً من ضروب انحياز ما بعد المعالجة: يبدو النفط متناسباً تناسباً عكسياً مع الجودة المؤسسية عندما ندقق في الدخل، لكن بما أن النفط يؤثر في الدخل، فإن إدراج الدخل في النموذج يتمخض عن تقدير منحاز للتأثير الحقيقي للنفط. أشار مايكل ألكسيف وروبرت كونراد (٢٠٠٩) إلى نقطة مماثلة في تحليلهما الإحصائي للنفط والمؤسسات، وبينا أنه بمجرد أن ينجلي تأثير النفط في الدخل على النحو الذي ينبغي، لا يعود النفط مرتبطاً بانخفاض الجودة المؤسسية. وقد أورد زافيير سالا-آي- مارتين وأرفيند سوبرامانيان (٢٠٠٣) هذه الحجة أيضاً، إلا أن أليكسيف وكونراد جزما بأن معالجتهما استناداً إلى الاقتصاد القياسي غير ملائمة ولا تفي بالغرض. كما أشار مايكل هرب (٢٠٠٥) إلى أن مشكلة من هذا القبيل تخلق مظهراً زائفاً يوحي بأن النفط يعوق الديمقراطية، لكن ألكسيف وكونراد وجدا أن النفط يبقى مرتبطاً بقدر أقل من الديمقراطية حتى بعد تعليل تأثير النفط في الدخل وانجلائه.

قد يكون الباحثون ضللوا أيضاً بمغالطة الأعباء غير الملحوظة. تخيلوا أستاذاً جامعياً في منتصف العمر يمشي بخفة ورشاقة صعوداً نحو قاعة محاضرات، متبوعاً بمساعده التدريسي وهو يمشي بسرعة أبطأ منه بكثير. قد يستنتج الذين يرونهما أن الأستاذ في حالة أفضل من حالة مساعده. إلا أن مساعد الأستاذ يحمل في حقيبة الظهر كمبيوتر الأستاذ المحمول ثقيل الوزن، وجهاز عرض، وخمسة كتب مدرسية. حقيبة الأستاذ نفسه التي يحملها هو فارغة إلا من قطعة طبشور. الأستاذ ومساعده كلاهما لائقان جسدياً بالقدر ذاته، لكن الحمل الأثقل وزناً أبطأ سير مساعد الأستاذ. مع ذلك، ولأن الناس لا يستطيعون أن يلاحظوا الاختلافات في أعبائهما، يستنتجون استنتاجاً مغلوطاً فيه يفيد بأن الأستاذ أكثر لياقة من مساعده.

لدى تفحصهم فاعلية الحكومة، غالباً ما يرتكب الباحثون الخطأ ذاته: نستنتج أن الحكومات ذات الأداء المنخفض لا بد من أن تكون «ضعيفة المؤسسات»، بصرف النظر عن الاختلافات في الصعوبات الملقاة على عواتقها. لقد نسينا أن ننعم النظر في حقيبة الظهر.

عندما تدير الحكومات المتمولة من النفط شؤون إيراداتها بطريقة رديئة، غالباً ما يلقي المراقبون باللائمة على ضعف الحكومة المؤسسي. يفترض هذا الأمر أن إدارة موارد الإيرادات المتقلبة ليست أكثر إرهاقاً من إدارة التدفقات الضريبية الأكثر سلاسة. لكن وضع سياسات متسقة لمواجهة التقلبات الدورية قد يكون أكثر إرهاقاً مما ندرك. ربما لا تكمن المشكلة في أن مؤسسات الدولة النفطية ضعيفة بصورة استثنائية وفي أنها بحاجة إلى مؤسسات طبيعية؛ قد تكون مؤسساتها طبيعية بالفعل، إلا أنها تحتاج إلى مؤسسات قوية بصورة استثنائية.

حتى البلدان التي ليس لديها ثروة موارد، والتي تمتلك إيرادات أكثر ثباتاً، تعاني صعوبات في الحفاظ على سياسات مالية تصمد في وجه التقلبات الدورية. كثير من الدراسات توصل إلى أن السياسات المالية في العالم النامي، في الدول النفطية والدول غير النفطية على حد سواء، تميل إلى مسايرة التقلبات

الدورية بدلاً من مواجهتها. عائدات النفط غير المستقرة تجعل استدامة سياسات مواجهة التقلبات الدورية أكثر صعوبة.[1]

لغز فشل السياسة:

لماذا تجد الحكومات أن الحفاظ على سياسات مواجهة التقلبات الدورية أمر صعب للغاية؟ دعونا نرجع إلى نموذجنا الأساسي للسياسات النفطية، الذي يصور حاكما يريد البقاء في السلطة، ومواطنين يرغبون في تحسين مستوى رفاههم وخدماتهم الاجتماعية، وإيرادات نفط تتدفق إلى الحكومة. لتنفيذ سياسات ترمي إلى مواجهة التقلبات المالية، ينبغي على الحاكم أن يجري مقايضة زمنية - إثارة استياء المواطنين اليوم من أجل جعلهم أفضل حالاً في المستقبل.

يميز الباحثون أربع مجموعات من العوامل التي يمكن أن تؤثر في ترجيح احتمال عقد هذه المقايضات- عوامل يمكن أن تؤثر في الدول الديمقراطية في وتلك الخاضعة لحكم استبدادي، وفي القادة الحكماء والقادة الحمقى، وفي الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء. للأسف، تؤكد هذه الدراسات أن تحقيق هذه المقايضات قد يكون بالغ الصعوبة حتى إن جعلت المواطنين أحسن حالاً على المدى الطويل.

عدم اليقين بين الحكام

أحد العوامل يتمثل في المدة التي يعتقد الحاكم أنه سيبقى فيها في منصبه. تخيلوا وجود حكومة لدولة منتجة للنفط يرأسها زعيم حكيم يرغب في

---

(١) كاتا وساتون ٢٠٠٢؛ ومناسي ٢٠٠٦؛ وتالفي وفيغ ٢٠٠٥؛ وأليسينا وكامبانتي وتابيليني ٢٠٠٨؛ والزتزكي وفيغ ٢٠٠٨. ارتكب بعض دراسات النفط والمؤسسات خطأ ثالثاً: حاججت تلك الدراسات في أن النفط يلحق الضرر بقوة الدولة، إلا أنها تقيس قوة الدولة بمجموع مبالغ الضرائب التي تحصلها. انظر، على سبيل المثال، تشودري ١٩٩٧؛ وتييس ٢٠١٠؛ وبيسلي وبيرسون ٢٠١٠. كما يبين الفصل الثاني، تقلل إيرادات النفط بالضرورة اعتماد الحكومة على الإيرادات الضريبية عبر زيادة إيراداتها غير الضريبية. لمجرد كون بلد غني بالنفط يجمع قدراً أقل من الإيرادات الضريبية لا يعني هذا في ذاته أن حكومة ذاك البلد ضعيفة أو عديمة الفاعلية.

تبني سياسات مالية ترمي إلى مواجهة التقلبات الدورية. إن أريد لهذه السياسات أن تكون فاعلة ومجدية ينبغي الحفاظ عليها في السنوات المقبلة، بحيث تكون أي فوائض تتراكم وتتجمع أثناء الطفرة متاحة زمن الأزمات الاقتصادية. بيد أن زعيمنا ليس بوسعه أن يلزم من يخلفونه في الحكم باتباع المسار الذي يريد أن يخطه. فالسياسات والمؤسسات التي ترسي قواعدها الحكومة الراهنة يمكن أن تلغيها الحكومات المستقبلية. إن إدراك الزعيم بأن الأموال التي يودعها في الصناديق الاحتياطية يمكن أن تبدد على المحسوبية والفساد من قبل خليفة له أقل منه شعوراً بالمسؤولية يمكن أن تجعله يفضل استخدامها من فوره في مشاريع يعتقد أنها أكثر استحقاقاً. كلما ازداد اعتقاده بأنه سيفقد السلطة قريباً، يتعزز حافز الحاكم لإنفاق المال بسرعة.

على نحو مماثل، يتأثر الحاكم الجشع أيضاً بتوقعاته بشأن أمد بقائه في السلطة. تخيلوا وجود قائد يحرك قراراته المالية بأسرها توقه إلى البقاء في السلطة ورغبته في تحقيق ثروة شخصية وحصر استخدام الأموال الطائلة في شراء الولاءات وفي الفساد. وافترضوا وجود عوائد هامشية على المحسوبيات والفساد تناقص باطراد، مما يعني أن الحاكم سيكون أفضل حالاً إن هو وزع منحه وعطاياه على عدة سنوات، بدلاً من إسباغها دفعة واحدة. إن اعتقد الحاكم أنه سيتم استبداله سريعاً، يكون بذلك قد فقد أي حافز للاحتفاظ بفوائض الميزانية من أجل استخدامها في المستقبل.

تشير هذه الأمثلة إلى أن القادة السياسيين الذين يكونون أكثر أمناً في مناصبهم، يزداد احتمال كبحهم جماح الإنفاق أثناء حقب الازدهار الاقتصادي؛ فيما يكون القادة الذين يشعرون أنهم أقل أمناً أقل كبحاً لجماح الإنفاق.[1] هذا لا يعني بالضرورة أنه يتعين على الحكومات الاستبدادية أن تكون ذات سياسات

(١) هيرشمان ٢٠٠٩. لمناقشة العوامل التي تؤثر في الأفق الزمني لرجل السياسة، وتؤثر بالتالي في معدل الإنفاق المفضل لديه، انظر ليفي ١٩٨٨. استخدم ماكارتان همفريس ومارتن ساندبو ٢٠٠٧ نموذجاً رسمياً لاستكشاف الحالات التي يمكن أن تؤثر في احتمال كبح الإنفاق بتفصيل أكبر.

مالية أفضل من السياسات المالية للحكومات الديمقراطية. يمكن فعل أمور كثيرة ومهمة لمنح القادة الديمقراطيين آفاقاً زمنية أطول وتشجيعهم على كبح جماح الإنفاق.[1] في كتابة الفيدرالي، استخدم ألكسندر هاملتون هذه الحجة لشرح مزايا وجود رئيس (دولة) بوسعه أن يترشح لعملية إعادة انتخابه:

إن أي رجل جشع يتفق له أن يشغل منصب رئيس دولة، وينظر بقلق إلى الوقت الذي يجب عليه حكما التخلي عن كل المزايا المالية لتي نعم بها، سوف يشعر بميل طبيعي قوي - ليس من السهل على رجل مثله مقاومته - لتحقيق أفضل فائدة من الفرصة التي نعم بها ما دامت قائمة، وقد لا يتورع عن اللجوء إلى أكثر الذرائع فساداً لجعل الحصاد وفيراً بقدر ما هو آني؛ على الرغم من أن الرجل ذاته، إن كانت احتمالات التقدم والنجاح المتاحة أمامه مختلفة، قد يقتنع بالعلاوات العادية التي تدفع لمن كان في مثل موقعه، وقد يكون غير راغب في المخاطرة بالتعرض للعواقب التي تترتب عن إساءة استخدام الفرص التي أتيحت له، لكن إن كان الاحتمال الماثل أمامه يوحي له بأنه يدنو من نهايته المحتومة التي لا مفر منها، فمن المحتمل أن يتغلب جشعه على حذره واحترامه، أو على خيلائه، أو على طموحه.[2]

منذ عهد أكثر قرباً، بين ماكارتان همفريس ومارتن ساندبو أنه عندما تكون الحكومة الغنية بالموارد عرضة لمزيد من المحاسبة، يقل احتمال إنفاقها المفرط لأي من الفوائض.[3] ويؤكد ألبرتو أليسينا وفيليبي كامبانتي وجويدو تابليني بالحجة والدليل أن الفساد هو العامل الحاسم بين الدول الديمقراطية: الدول الديمقراطية في العالم النامي التي يكون الفساد فيها أكثر استشراءً تكون سياساتها المالية أسوأ من السياسات المالية للدول الديمقراطية التي تعاني قدراً أقل من الفساد.[4]

---

(١) أليسينا وكامبانتي وتابيليني ٢٠٠٨.

(٢) هاملتون وماديسون وجيه [١٧٨٨] ٢٠٠٠، رقم ٧٢.

(٣) همفريس وساندبور ٢٠٠٧.

(٤) أليسينا وكامبانتي وتابليني ٢٠٠٨.

اختيار الحكام

الطريقة التي يتم اختيار الحكام بها يمكن أن تحدث فرقاً أيضاً. لنفترض أن بلد نموذجنا بلد ديمقراطي، وأن الحكومة تتلقى عائدات نفط ضخمة عشية الانتخابات. يتعين على الناخبين الاختيار بين مرشح حكيم يرغب في كبح الإنفاق ومرشح جشع يريد أن ينفق العائدات الكبيرة من فوره. للمنافسة على أصوات الناخبين، يتعين على كل مرشح أن يجمع أموالاً من أجل حملته الانتخابية، والذي يجمع أموالاً أكثر من الآخر يرجح فوزه في الانتخابات. لجمع هذه الأموال، يطلق كل منهما وعوداً برعاية مستقبلية لمؤيديه.

في ظل هذه الظروف البسيطة، المرشح الأكبر استعداداً لتبديد موارد الحكومة على المحسوبيات سيكسب ميزة على خصمه حيث يكون بوسعه أن يعد بتقديم إعانات حكومية أكبر للكتل الانتخابية. حتى في البلاد التي لا يوجد فيها محسوبيات، قد يكون للمرشحين الذين يطلقون وعوداً أكثر سخاءً لجماهير الناخبين - لإنشاء طرق جديدة، ومدارس، وتوفير فرص عمل - ميزة على منافسيهم الأقل إطلاقاً للوعود. يمكن أن تحدث الديناميكية ذاتها في الدول الاستبدادية. يوضح مايكل هيرب أنه في بعض الممالك الشرق أوسطية، يتعين على الراغبين في ولاية العهد رشوة أفراد آخرين في الأسرة الحاكمة بوعود في أن يهبوهم من أموال النفط وأن يعينوهم في الحكومة تمهيداً لوصولهم إلى العرش.[1] البلاد الغنية بالموارد تواجه أحياناً مشكلة الاختيار غير الملائم: المنافسون الذين يعدون بقدر أقل من كبح الإنفاق قد يحلون في نهاية المطاف محل القادة الذين يفضلون مزيداً من تقييد الإنفاق المالي.[2]

يمكن توضيح مشكلة الاختيار غير الملائم باستعراض واحدة من أكبر فضائح الفساد في تاريخ الولايات المتحدة - فضيحة «تيبوت دوم» التي هزت إدارة الرئيس وارن هاردينغ أوائل عشرينيات القرن الماضي.[3] تعد الولايات

(١) هرب ١٩٩٩.

(٢) لإلقاء نظرة أكثرة تفحصاً ودقة على هذه الديناميكية، انظر كوليير وهوفلر ٢٠٠٩.

(٣) التقرير اللاحق مستمد من ماك كارتني ٢٠٠٨.

المتحدة بين كبار منتجي النفط في العالم حالة شاذة: معظم احتياطياتها البترولية البرية مملوكة من قبل القطاع الخاص، وتخضع لتنظيم وإدارة الولايات المختلفة، لا الحكومة القومية. لكن في عام ١٩٢٠، كانت حقول النفط الأكثر قيمة وغير المستغلة في الولايات المتحدة- وفي العالم ربما- تقع في أرض تملكها الحكومة القومية وتخضع لسلطتها القضائية. كان حقل «تيبوت دوم» في وايومنغ، إلى جانب عدد من الحقول الأصغر حجماً في كاليفورنيا، قد وضع جانبا للاستخدام الحصري لسلاح البحرية في الولايات المتحدة في أوقات الطوارئ القومية. وعلى الرغم من أن قيمة هذه الحقول كانت تقدر بمليارات الدولارات الأمريكية (وفقاً لقيمة العملة في الوقت الراهن)، فإن إدارة ويلسون التي مكثت في الحكم من عام ١٩١٣ حتى أوائل عام ١٩٢١، قاومت الضغوطات التي مارستها جماعات ضغط شركات النفط لإطلاق تلك الحقول للاستخدام التجاري.

كان الحزب الجمهوري مرشحاً قوياً للفوز في الانتخابات العامة سنة ١٩٢١، وقد تنافس عدد من المرشحين للفوز بترشيح الحزب. هاردينغ كان أحد أقل المرشحين إلهاماً، وهو عضو مجلس شيوخ مغمور عن ولاية أوهايو ولم يكن يمتلك برنامجاً سياسياً خاصاً غير «العودة إلى الحياة الطبيعية.»[1] أظهر إحصاء أصوات مندوبي الحزب عشية اجتماع الترشيح أن هاردينغ كان يحتل المرتبة السادسة وبفارق كبير يفصله عن باقي المرشحين الأوفر حظا. صحيفة وول ستريت جورنال قدرت نسبة حظوظه بـ ١/٨، فيما قدر كاتب العمود الرياضي رينغ لاردنر حظه بالترشيح بنسبة ١/٢٠٠.

مع بدء انعقاد مؤتمر الحزب الجمهوري، حاول عدد من مسؤولي قطاع النفط الأثرياء رشوة المرشحين الأساسيين وعرضوا عليهم تبرعات ضخمة لقاء حصولهم مستقبلاً على حقول النفط المكرسة لسلاح البحرية. رفض معظم

(١) حسب ويليام مكادو، وزير الخزانة في عهد وودرو ويلسون، خلفت خطابات [هاردينغ] انطباعاً بأنها مجموعة كبيرة من العبارات الرنانة تتحرك في مشهد كبير بحثاً عن فكرة. أحياناً كانت هذه الكلمات المتعرجة تقبض فعلاً على فكرة تائهة وتحملها باحتفالية المنتصر، فتبقى سجينة وسطها إلى أن تموت من العبودية والإرهاق. نقلاً عن مكارتني ٢٠٠٨، ص:٤٣.

المرشحين العروض، بيد أن هاردينغ - الذي كانت حملته الانتخابية تعاني نقصاً حاداً في الأموال- وافق من فوره على الصفقة. مع حصوله المفاجئ على عدة ملايين من الدولارات، كان هاردينغ قادراً على شراء مايكفي من دعم المندوبين للفوز بالترشيح، وبعد تلقيه مزيداً من المبالغ النقدية من مسؤولي شركات النفط المتلهفين، فاز في الانتخابات العامة بأغلبية ساحقة. لدى تسلمه مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة، عين هاردينغ ألبرت فول، المرشح المفضل لقطاع صناعة النفط الذي دعمه في الانتخابات، في منصب وزير الداخلية. وسرعان ما منح فول مؤيدي هاردينغ عقودا ذات قيمة عالية جداً وبدون مناقصات لاستثمار حقول نفط البحرية الأميركية. إن استعداد هاردينغ لبيع أصول الحكومة كنوع من المحسوبيات، بدل ادخارها للاستخدام المستقبلي في الحالات الطارئة، ساعده على الانتصار في الانتخابات.

دور المواطنين

خيارات المواطنين المفضلة مهمة أيضاً، بخاصة في الدول الديمقراطية. إن كان المواطنون واسعي الاطلاع وفهموا فوائد السياسات الرامية إلى مواجهة التقلبات الدورية، يفترض أن يجد الحاكم عندها أن من الأسهل عليه العمل على كبح الإنفاق.

لكن حتى إن كان جمهور الناخبين حسن الاطلاع، قد يدفع المواطنون باتجاه إنفاق أسرع وتيرةً في ظل بعض الظروف. إن كان السكان منقسمين انقساماً حاداً في فرق متنافسة - ربما على أسس إثنية أو مناطقية أو طبقية - فقد يفضل مؤيدو الحكومة الراهنة توزيعاً فورياً للمكاسب الكبيرة أياً كانت، خوفاً من أن تفضل الحكومة اللاحقة فريقاً منافساً لهم وتستثنيهم من الغنائم.[1] وحتى إن لم يكونوا منقسمين، فإن تفضيل الناخبين سياسة كبح الإنفاق تبقى أقل رجحاناً أيضا عندما يرون أن الحكومة فاسدة أو عديمة الكفاية، خشية إهدار أو اختلاس الفوائض المالية التي لم تصرف بدل ادخارها للمستقبل.[2]

---

(١) همفريس وساندبور ٢٠٠٧.

(٢) أليسينا وكامبانتي وتابليني ٢٠٠٨.

بطبيعة الحال، ليس هذا خوفاً غير عقلاني فقد أهدرت حكومات عديدة وما تزال مكاسبها المالية الضخمة. من ثم قد يكون الاستخدام غير المجدي للأموال الطائلة نبوءة تحقق ذاتها: لأن الجمهور يعتقد أن أية فوائض مالية سوف تبذر وتبدد، لذلك قد تضطر الحكومة إلى إنفاقها من فورها - حتى إن أدى ذلك إلى التبديد الشديد للأموال الذي يتوقعه المواطنون. بيد أن الاستخدام الرشيد والحكيم للأموال الطائلة - مصحوباً بما يكفي من الشفافية - يوجد أيضاً دارة من التغذية الراجعة الإيجابية: عندما يعتقد المواطنون أن حكومتهم سوف تدخر الأموال الطائلة وتستثمرها بروح المسؤولية، قد يصبحون أكثر صبراً بشأن تلقي الفوائد الناجمة عن استثمار الأموال.

دور أسواق الإئتمان

تتحمل الحكومات القسم الأكبر من المسؤولية في الإنفاق المفرط في سرعته، لكن أسواق الائتمان تلعب دوراً أيضاً.

ثمة قول شائع بأن البنوك تقرضك مظلة عندما تكون الشمس ساطعة وتستردها عندما ينهمر المطر. ويعكس القول المأثور هذا الطريقة التي تعمل بها أسواق الائتمان والتي تنطوي على مفارقة: أصحاب المصارف ومديروها يمولون فقط الزبائن الأيسر حالاً - حتى إن كانوا أقل احتياجاً للتمويل - لأنه يرجح تسديدهم الأموال التي يقترضونها.

ينسحب النمط ذاته على المستوى العالمي عندما يكون المقترضون حكومات: عندما تزداد إيرادات حكومة بعينها، تزداد معها قدرتها على اقتراض المال. للأسف، يعني هذا أن الحكومات ترى من الأسهل اقتراض المال أثناء الأوقات الجيدة اقتصاديا، وأصعب عندما تكون الأحوال الاقتصادية سيئة- مما يعزز سياسات التقلبات المالية الدورية.[1]

لقد فاقم المنطق المتخلف للأسواق الائتمانية المشكلات الاقتصادية لكثير من الدول المنتجة للنفط في ثمانينيات القرن العشرين. عندما ازدادت

(١) كاتاو وسوتون ٢٠٠٢؛ وكامينسكي ورينهارت وفيغ ٢٠٠٤.

إيراداتها النفطية في السبعينيات، ازدادت كذلك جدارتها الائتمانية. وبما أن قيمة صادراتها كانت تنمو بسرعة، فقد اعتقدت البنوك الدولية أن هذه الحكومات ستكون قادرة على خدمة ديون قروض ضخمة، فعرضت على الحكومات قروضاً من هذا القبيل بشروط سخية. ثمة دراسة أجراها عرفان نور الدين عام ٢٠٠٨ توصلت إلى أنه بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠، ازدادت أعباء الديون على البلدان المنتجة للنفط طرداً مع زيادة إنتاجها من النفط.

أحياناً يكون اقتراض المال من قبل حكومات البلدان المنتجة للنفط معقولاً من الناحية الاقتصادية. قد تمر سنوات بين يوم اكتشاف حقل نفط ذي قيمة كبيرة وبين يوم بدء حصول الحكومة على إيرادات مجزية منه. في حال اقتراض الحكومة أموالاً لقاء الإنتاج المستقبلي، يكون بمقدورها التوسع بوتيرة أكثر سلاسة وبتقدم بطيء يمكن أن يتكلل بالنجاح، ويكون بوسع شعبها أن ينعم بفوائد الثروة النفطية عاجلاً. في البلدان الفقيرة، حيث تكون الحاجة ملحة للطعام، والتعليم، والخدمات الصحية، يمكن للقروض التي يتم الحصول عليها لقاء إيرادات مستقبلية أن تنقذ أرواح بشر.

لكن ينبغي على الحكومات أن لا تقترض مبالغ تتجاوز قدرتها على التسديد، وقدرة الحكومات التي تعتمد على النفط في تسديد مستحقات قروضها تعتمد إلى حد بعيد على سعر النفط المستقبلي. في أواخر سبعينيات القرن العشرين، كان أصحاب المصارف ومديروها ومسؤولو الحكومة الكبار يعتقدون أن الظروف الأساسية التي نجمت عنها أسعار نفط قياسية سوف تستمر إلى أجل غير مسمى، وعليه ستتوفر حكومات الدول المنتجة للنفط على ما يكفي من الإيرادات لخدمة القروض الضخمة.

عندما انهار سعر النفط بعد عام ١٩٨٠، أصبحت حكومات البلدان الثمانية الأساسية المصدرة للنفط- المكسيك وفنزويلا ونيجيريا والغابون وجمهورية الكونغو وترينيداد والجزائر والإكوادور- مشلولة بسبب الدين؛ وأرغمت جميعها على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة.[1] وقد

---

(١) بعد صدمة النفط الأولى في عام ١٩٧٥، عانت حتى إندونيسيا، التي تمكنت من إدارة إيراداتها المتواضعة بمزيد من التعقل والتدبر، مشكلة انفجار الدين (بريسنان ١٩٩٣).

ساعدت إمكانية الحصول على قروض الائتمانية سهلة وميسرة هذه الحكومات في تسريع وتيرة الإنفاق العام عندما كانت الأسعار مرتفعة، مع وجود قروض واجبة السداد عندما كانت الأسعار منخفضة- الأمر الذي جعل اقتصاداتها أكثر، لا أقل، تقلباً.

من الناحية النظرية، قد تساعد الديمقراطية في كبح جماح الاقتراض الحكومي، لأن دافعي الضرائب قد يكونون أكثر قلقاً من قادتهم السياسيين لجهة صحة بلدهم المالية على المدى الطويل. لكن دراسة نور الدين خلصت إلى نقيض ذلك: لقد عانت الدول الديمقراطية المنتجة للنفط مشكلات قروض أسوأ من تلك التي عانتها الدول غير الديمقراطية المنتجة للنفط.[1] مرة أخرى تثبت الديمقراطية أنها أقل عوناً للاقتصاد مما نأمل ونصبو إليه.

دراسة النفط والنمو الاقتصادي مليئة بالمفاهيم الخاطئة، إذ تزعم كتب ومقالات كثيرة أن الثروة النفطية تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وإلى إبطاء النمو الاقتصادي، وإلى تراجع التنمية البشرية. إلى ذلك، تركز هذه الدراسات عادة على الحقبة المضطربة الممتدة بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ وتقع فريسة لبعض المغالطات الشائعة.

إن نظرة أكثر دقة وتفحصاً للبيانات تشير إلى أن دول النفط قد نمت بالمعدل ذاته الذي نمت فيه الدول الأخرى تقريباً - وهذا يؤشر إلى أن النفط لم يكن ضاراً عادة، إلا أنه لم يؤد، من ناحية أخرى، إلى الازدهار الاقتصادي الذي كنا نأمل به. يصف كولير- وقد أحسن الوصف- المتاعب الاقتصادية للدول المنتجة للنفط بأنها: «فرصة ضائعة على الأغلب.»[2]

أحد الأسباب الكامنة وراء هذه الفرص الضائعة يتمثل في فشل دول نفطية عديدة في توفير فرص عمل جيدة للنساء، الأمر الذي نجم عنه تباطؤ النمو السكاني في تلك الدول. ثمة سبب ثان يتمثل في فشلها في الإبقاء على سياسات مالية ملائمة- لا لأن الدول المنتجة للنفط كانت تعاني ضعفاً غير عادي، بل

---

(١) نور الدين ٢٠٠٨.

(٢) كولير ٢٠١٠، ص: ٤٤.

لأن موازنة تقلبات إيرادات النفط أمر بالغ الصعوبة. مع ذلك فإن فشل هذه السياسات لم يكن عادة بسبب المؤسسات الحكومية الضعيفة أو السيئة، إذ يبدو أن معظم دول النفط لديها مؤسسات طبيعية نسبياً. تكمن المشكلة في أن دول النفط بحاجة إلى مؤسسات قوية بصورة استثنائية لكي تنجح في التغلب على مشكلات حجم الإيرادات وتقلباتها.

الفصل السابع

أخبار جيدة وأخبار سيئة عن النفط

من بين كل المشاريع المريبة وباهظة التكلفة والتي تستجلب الإفلاس للسواد الأعظم من العاملين فيها، ربما لا يوجد ما هو أكثر تدميراً من استكشاف مناجم الفضة والذهب الجديدة.. لذلك تبقى أقل المشاريع التي يتعين على المشرع الحكيم الراغب في زيادة رأسمال أمته منحها أي قدر من التشجيع الاستثنائي.

آدم سميث، ثروة الأمم

يحلل هذا الكتاب بيانات نصف قرن من الزمن ليقدم تفسيرا عاما للأبعاد السياسية والاقتصادية للثروة النفطية. ولم يعثر الكتاب على دلائل كثيرة تدعم المزاعم الخطيرة الواردة في أدبيات لعنة الموارد- بأن استخراج النفط يبطئ النمو الاقتصادي لبلد بعينه، أو يجعل الحكومات أشد ضعفاً أو أقل فاعلية.[1] على بعض الجبهات، مثل تخفيض معدل وفيات الأطفال، مثلا، ثمة دلائل على أن الدول النفطية العادية تفوقت على جاراتها من الدول التي لا نفط لديها.

لكن هذا الكتاب يبين أيضاً أن الدول المنتجة للنفط في العالم النامي عانت

(١) كما أشرت في موضع سابق من هذا الكتاب، وهذا إقرار مني بارتكاب أخطاء، لقد دعمت بعض دراساتي السابقة كثيراً من هذه المزاعم.

سلسلة من الاضطرابات السياسية منذ أممت صناعاتها النفطية في سبعينيات القرن العشرين. فمقارنة مع دول مماثلة لا نفط لديها، كانت حكومات الدول النفطية أقل ديمقراطية وأكثر سرية وتحفظاً؛ وقدمت اقتصاداتها للنساء فرص عمل أقل، وقدرا أدنى من النفوذ السياسي؛ وغالباً ما اتسمت بقيام حركات تمرد عنيفة؛ كما عانت إضافة إلى ذلك ضرباً من الاعتلال الاقتصادي الأكثر خبثاً وخفية؛ وفيما حققت تلك الدول نمواً اقتصاديا مماثلاً في معدله للبلدان الأخرى تقريباً، كان ينبغي أن تنمو بوتيرة أسرع. ويرجع بطء نموها هذا إلى عاملين اثنين على الأقل: فشلها في تزويد النساء بمزيد من الفرص الاقتصادية، مما أدى إلى نمو سكاني بوتيرة سريعة بصورة استثنائية؛ وفشلها في إدارة حجم إيراداتها النفطية وتقلباتها بتعقل وتدبر- لا لأن حكوماتها ضعيفة ضعفاً غير معهود، بل لأن المهمة شاقة على نحو غير مألوف.

قبل السؤال عن كيفية قلب هذه المتلازمات، اسمحوا لي أن أعود قليلاً إلى الوراء من أجل إنعام النظر في بعض التضمينات الأوسع نطاقاً التي تنطوي عليها هذه المتلازمات.

الجيولوجيا والتنمية

على مدى قرون، أشار فلاسفة غربيون- ومنهم نيكولو ماكيافيلي، والبارون مونتيسكيو، وآدم سميث، وجون ستيوارت ميل- إلى أن الأمم تتشكل بقوة وفقاً لجغرافيتها. وكثيراً ما حاججوا في أن الظروف الجغرافية المؤاتية لها عواقب غير مرغوب فيها. حسب ما قاله الفيلسوف الفرنسي جان بودين في القرن السادس عشر:

أبناء المناطق الموسرة والتربة الخصبة هم في الأغلب مخنثون وجبناء ومبذرون؛ بينما على العكس من ذلك، تجعل البلاد القاحلة أبناءها بالضرورة قنوعين معتدلين، فتراهم نتيجة لذلك مقتصدين حذرين وكادحين مكافحين.[1]

في السنوات الأخيرة، أولى علماء الاجتماع اهتماماً جديداً بالطرق التي تتأثر بها التنمية الاقتصادية لبلد بعينه تبعاً لسماته الجغرافية، بما في ذلك

(١) بودين [١٦٠٦] ١٩٧٦.

تموضعه بين القارات، وموقعه المناخي، وبيئة الأمراض المستوطنة فيه، وإمكان وصوله إلى البحر، وقربه من الأسواق الكبرى.[1]

يبين هذا الكتاب كيف يمكن لسمة جغرافية أخرى- نعمة النفط التي وهبتها الطبيعة لبلد معين- أن تؤطر بقوة تقدمه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فالبلدان التي تتوفر على ثروات نفطية ضخمة غالباً ما تكون حكوماتها أكبر حجماً وأفضل تمولاً من جاراتها الفقيرة بالنفط، وهذا يمنحها قدرة متزايدة للتخفيف من حدة الفقر والاستثمار في التنمية. وإذا ما استخدمت هذه البلدان إيراداتها النفطية استخداماً جيداً فلا بد من أن تعود عليها بنمو اقتصادي أسرع ومزيد من التحسينات في مجال الرفاه الاجتماعي.

بيد أن استخراج البترول سيجعل اقتصاداتها أكثر تقلباً، وسيرهق كاهل حكوماتها بمهام إدارة الإيرادات، وهي مهام مرهقة بصورة غير عادية، وسيجعل سوق عملها ينزع إلى تأمين فرص عمل للرجال دون النساء، وهذا سيسبب نمواً سكانياً أسرع نسبياً، وسيمنح السياسيين عديمي الكفاية القوة لترسيخ دعائم حكمهم وبقائهم في السلطة. إن عثر على النفط أو الغاز قرب السواحل أو في منطقة سكانها مهمشون أو يعانون استلاباً ما، فإن هذا سيزيد أيضاً خطر اندلاع صراع عنيف في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط.

قد يبدو هذا وكأنه قدرية جغرافية، لكنه ليس كذلك فعليا. بينما قد تكشف لنا الجغرافيا عن أمور كثيرة تتعلق بالفرص والعقبات التي سوف تواجهها البلدان الغنية بالنفط على حد سواء، فإنها لا تشي لنا إلا بشيء يسير عن حسن أو سوء استجابة هذه البلدان. واستجابتها أمر حاسم بالغ الأهمية، فالحكومات ليس بوسعها أن تحدد مناخ بلدانها أو إمكانية وصولها إلى البحر، أو أن تقرر أن يكون جيرانها أكثر ازدهاراً. لكن يمكنها أن تقرر حفر الآبار تنقيباً عن النفط، وأن تحدد الكميات التي ترغب في استخراجها، وأن تقرر ما يجب القيام به حيال الإيرادات.

---

(١) انظر كروسبي ١٩٨٦؛ ودياموند ١٩٩٧؛ وساكس ومالاني ٢٠٠٢؛ وأسيموغلو وجونسون وروبنسون ٢٠٠١؛ وساكس وورنر ١٩٩٧؛ وفوجيتا وكروغمان وفينابلس ٢٠٠١.

اختلاف الدخل المتأتي من النفط

ميدان الاقتصاد السياسي مبني على رؤية تفيد بأن سياسة بلد ما تتشكل بقوة تبعاً لاقتصاده. على سبيل المثال، تبين الدراسات أن زيادة دخل الفرد في بلد معين مرتبطة بالتحسينات التي تطال كل بعد تقريباً من أبعاد صلاحه على الصعيد السياسي، بما في ذلك فاعلية حكومته، وخضوعها للمساءلة، وإعطاء النساء حق الاقتراع، والتخلص من العنف السياسي.[1]

لكن علماء الاجتماع نادراً ما يميزون بين أنواع الدخل المختلفة، مفترضين أن لها جميعاً التأثيرات المفيدة ذاتها. يوضح هذا الكتاب أن مصدر دخل بلد ما هو أمر بالغ الأهمية: فبينما الدخل الناتج عن قطاعات التصنيع، والخدمات، والزراعة لبلد معين له تأثيرات عظيمة الفائدة عموما، فإن الدخل المتأتي من أصول تملكها الدولة، مثل احتياطيات النفط، له عواقب سياسية شديدة الاختلاف.

من الممكن دفع هذه الحجة بعيداً جداً. خلافاً لتيري لين كارل ودي مايكل شيفر، أشك أن لكل قطاع أساسي من قطاعات الاقتصاد بصمة سياسية مميزة - وما عثرت عليه لا يعدو كونه مجرد دليل ضئيل على ذلك.[2] زعمي أنا أكثر محدودية: ثمة اختلاف حاد بين الدخل الذي يتدفق من قطاع البترول المملوك للدولة الذي يضع سيلاً ضخماً من الإيرادات المتقلبة والمبهمة تحت تصرف الدولة، وبين الدخل المتأتي من معظم الموارد الأخرى المنتشرة انتشاراً واسعاً عبر القطاع الخاص.[3]

---

(١) لابورتا وآخرون ١٩٩٩؛ وبويتش وباين ٢٠٠٣؛ وليبست ١٩٥٩؛ ولوندريجان وبول ١٩٩٦؛ وإبستاين وآخرون ٢٠٠٦؛ وإينكيليس وسميث ١٩٧٤؛ وإنجلهارت ونوريس ٢٠٠٣؛ وفيرون وليتين ٢٠٠٣؛ وهيغر وسامبانيس ٢٠٠٦.

(٢) كارل ١٩٩٧؛ وشيفر ١٩٩٥.

(٣) يعتقد أنه يمكن أن يكون لأنواع أخرى من الإيرادات غير الضريبية، مثل المساعدات الخارجية، التأثيرات ذاتها، لا سيما عندما تقارن بحجم الإيرادات البترولية وسريتها وعدم استقرارها. انظر بروتيغام وفيجيلستاد ومور ٢٠٠٨؛ وريسون ٢٠٠٩.
رزيورسكي وآخرون ٢٠٠٠.

التمييز بين دخل النفط والدخل غير النفطي ينطوي على مضمونين اثنين مثيرين للدهشة. يمكن أن يعد أولهما أخباراً طيبة: الدراسات التي تفشل في التمييز بين دخل النفط والدخل غير النفطي تستخف بالفوائد السياسية للدخل غير النفطي. إذا كان لإجمالي دخل بلد معين تأثير محايد في سياسته، لكن دخله النفطي ضار، فهذا يعني أن لدخله غير النفطي تأثيراً مفيداً تحجبه التأثيرات الضارة للنفط.

على سبيل المثال، يختلف علماء السياسة في الرأي بشأن إذا ما كانت البلاد الأكثر ثراء أرجح احتمالاً في التحول من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. وفقاً لدراسة رصدت الأحداث والتطورات أجراها عام ٢٠٠٠ كل من آدم برزيورسكي، ومايكل ألفاريز، وخوسيه شيبوب، وفرناندو ليمونجي، لم يكن لمستويات الدخل الأعلى تأثير على احتمال التحول الديمقراطي، واقتصر تأثيرها على احتمال بقاء الدول الديمقراطية ديمقراطية.[١] لكن التحليل فشل في التمييز بين دخل النفط والدخل غير النفطي، الأمر الذي يعني أن تأثيرات دخل النفط المناهضة للديمقراطية ربما تكون حجبت تأثيرات دخل النفط المؤيدة والمساندة للديمقراطية من بين كل الأمور الأخرى.[٢]

القراء المعنيون بالشأن الإحصائي يحتمل أن يكونوا لاحظوا هذا التأثير الحاجب في التقديرات اللوغاريتمية الواردة في الملحق ٣,١ (انظر الجدول ٣,٧): بداية يبدو أن الدخل الإجمالي (الدخل [لوغاريتمي]) لبلد ما غير مرتبط باحتمال وجود تحول ديمقراطي فيه (العمود واحد)، تماشياً مع الحجة التي ساقها برزيورسكي وزملاؤه؛ لكن ما إن نتحكم بتأثيرات دخل النفط المناهضة

(١) بريزيورسكي وآخرون ٢٠٠٠.

(٢) للإنصاف، سلمت هذه الدراسة باحتمال أن لا يفضي النفط إلى الديمقراطية بإسقاطها من مجموعة البيانات سبعة بلدان شرق أوسطية غنية بالنفط. لكن بياناتها مع ذلك تركت دولاً نفطية أخرى كثيرة - مثل الجزائر، وأنغولا، والغابون، ونيجيريا، والمكسيك، وفنزويلا، وترينيداد، وإيران، والعراق، وإندونيسيا، وماليزيا، والاتحاد السوفياتي - دون التحقق من ثرواتها النفطية والتدقيق فيها. من أجل الوقوف على تحديات مهمة للعمل الذي أداه برزيورسكي وزملاؤه، انظر بويتش وستوكس ٢٠٠٣؛ وإبستاين وآخرون ٢٠٠٦.

وكروغمان ١٩٨٧؛ وماتسين وتورفيك ٢٠٠٥.

للديمقراطية (العمود اثنان)، حتى يتبين لنا أن لمتغير الدخل (لوغاريتمي) تأثيرات قوية مساندة للديمقراطية. على نحو مماثل، يبدو أن للتغييرات التي تطال الدخل الإجمالي تأثيراً ضئيلاً أو ليس لها تأثير مطلقاً على المشاركة النسائية في القوى العاملة (انظر الجدول ٥ , ٤، العمود واحد)؛ لكن بعد أن نأخذ في الحسبان التأثيرات السلبية لدخل النفط (العمود اثنان)، نرى أن لدخل النفط (لوغاريتمي) تأثيراً ذا دلالة إحصائية ويعتد به على عمل النساء. في الفصل الخامس من الكتاب، تبين أن تأثيرات مستويات الدخل المرتفعة على صعيد الحد من الصراع أقوى مما كان يبدو الأمر عليه في البداية، بمجرد أن نتحكم بتأثيرات دخل النفط المؤججة للصراع (انظر الجدول ٥ , ٤، العمودان واحد واثنان).

يشير هذا إلى أن الأخبار السيئة المتعلقة بدخل النفط هي أيضاً أخبار جيدة فيما يتعلق بالدخل المتأتي من مصادر أخرى، مثل قطاع التصنيع، والخدمات، والزراعة. ولم يقدر الباحثون المزايا الإيجابية - سياسياً - للدخل غير النفطي حق قدرها.

المضمون الثاني، على أي حال، هو الأخبار السيئة: المرض الهولندي هو أكثر إضراراً مما يعتقد معظم المراقبين. على الرغم من اسمه المنذر بالخطر، يحاجج كثير من خبراء الاقتصاد في أن المرض الهولندي لا ينطوي على أي ضرر.[1] إن الثروة النفطية لبلد بذاته قد تزاحم أنشطته ومشاريعه الأخرى، مثل قطاعي الزراعة والتصنيع، إلا أن هذا لا يشير إلى أن الاقتصاد كان يمكن أن يكون أفضل حالاً بدون نفط - فقط لأن اكتشاف النفط قد يرفع مستويات الدخل بمقادير أقل من التي كنا نتوقعها بسذاجة، حيث إن الأرباح المتأتية من بيع النفط ستتوازن جزئياً من جراء انخفاض المنافسة من بضائع أخرى قابلة «للمتاجرة».

بيد أن المرض الهولندي يكون حميداً حصرا إذا كان للدخل المتأتي من النفط العوامل الخارجية أو الموضوعية ذاتها التي يتوفر عليها الدخل الناتج عن الزراعة والتصنيع الذي يحل محله. يبدو أن هذا غير صحيح، لأنه في حين أن

---

(١) كروغمان ١٩٨٧؛ وماتسين وتورفيك ٢٠٠٥.

الدخل الأعلى غير النفطي مرتبط بالتحسينات التي تطال سياسة بلد ما، فإن دخل النفط الأعلى مرتبط بقدر أقل من الديمقراطية، وبقدر أقل من المساواة بين الجنسين، وبمزيد من العنف والتقلبات الاقتصادية.

لا يزال ممكناً أن يجعل اكتشاف النفط بلداً ما أفضل حالاً بطرق أخرى- على سبيل المثال، عبر زيادة مخزون الخيرات العامة للمجتمع، كاستخدام بلدان شرق أوسطية عديدة ثروتها النفطية في تمويل مشروعات أدخلت تحسينات بسرعة غير عادية في مجالي الصحة العامة والتعليم. مع ذلك تبقى الخسارة في قطاعي التصنيع والزراعة أكثر إثارة للقلق مما يعتقد الباحثون عموماً، بخاصة بالنسبة لسياسة البلد. المرض الهولندي يمكن أن يكون مرضاً خطيرا على الرغم من كل شيء.[1]

لعنة النفط جديدة

يروق لعلماء الاجتماع أن يعتقدوا أنهم يجدون في طلب معرفة حقائق عن العالم تتجاوز حدود الزمان والمكان. مع ذلك، تبقى إنجازاتنا شديدة التواضع، فنحن عادة لا نعرف إن كانت الأنماط التي نلاحظها في مكان وزمان محددين يمكن أن تنسحب على أماكن أخرى في أزمنة أخرى.

أشارت دراسات سابقة إلى أن لعنة الموارد كانت موجودة منذ زمن طويل، وقد عانت منها كل من إسبانيا في القرن السادس عشر وفنزويلا في القرن العشرين.[2] هنالك أوجه شبه واضحة بين لعنة النفط في الوقت الراهن والعلل المتعلقة بالموارد في الماضي، مثل استجابة حكومة البيرو الكارثية لازدهار تجارة ذرق الطيور في القرن التاسع عشر (والتي ناقشناها في الفصل السادس). لكن بوصفها ظاهرة عالمية، يبدو أن العلل والأمراض السياسية الناجمة عن

(١) في ورقة شهيرة، كان بول كروغمن (١٩٨٧) أول من أشار إلى نقطة ذات صلة: إذا كان ثمة عوامل إقتصادية إيجابية خارجية تفرزها الصناعة (من وجهة نظره، تحسن الإنتاجية عبر «التعلم بالعمل»)، ولكن ليس استخراج المعادن، فقد يكون للمرض الهولندي آثار ضارة بعيدة المدى على نظام الرعاية الاجتماعية.

(٢) كارل ١٩٩٧؛ ورايت وزيلوستا ٢٠٠٤؛ وهابر ومينالدو ٢٠٠٩.

إنتاج النفط والغاز اقتصرت على مجموعة محددة من البلدان (وهي مدرجة وموضحة أدناه)، وعلى حقبة ما بعد عام ١٩٨٠ على حد سواء. قبل عام ١٩٨٠ تقريباً، كان ثمة ارتباط عالمي ضئيل، أو لم يكن هناك ارتباط على الإطلاق، بين الثروة النفطية وبين تراجع الديمقراطية أو انخفاض مشاركة النساء في العمل أو زيادة حركات التمرد أو تحقيق الدول النفطية نمواً اقتصادياً سريعاً ولافتاً.

كانت الأحلام الرومانسية التي تدغدغ مشاعر العالم المنتج للنفط في خمسينيات القرن العشرين وفي ستينياته وسبعينياته ضئيلة، حيث كان عدد قليل من الشركات العالمية يتحكم بإمدادات البترول العالمية فيجهز على معظم أرباحها ويستأثر بها.

البلدان النامية التي أمدت العالم بالنفط لم يكن لها رأي تقريباً ولم يكن صوتها مسموعاً فيما يتعلق باستخدامه، وما تلقته كان مجرد جزء من ريع النفط. المفارقة أن عائداتها من النفط كانت قليلة نسبياً ومستقرة، وكانت إدارة تلك العائدات أسهل، كما كانت العواقب المترتبة على ذلك سياسياً أقل.

لم تظهر المشكلات التي تقض مضاجع البلدان النامية الغنية بالنفط حالياً إلا بعد التغيرات الجذرية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي عندما سيطرت الحكومات المضيفة على صناعات بلادها البترولية فارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية. جعلت هذه الأحداث الحكومات المتمولة من النفط أكبر حجماً وأكثر ثراءً من أي وقت مضى، الأمر الذي منح الحكام الاستبداديين القوة لمقاومة الضغوطات المطالبة بالديمقراطية التي اجتاحت بقية أرجاء العالم في الثمانينيات والتسعينيات، وأتاحت للرجال فرصاً أكثر بكثير من الفرص التي أتاحتها للنساء، وشجعت الجماعات المحرومة من حقوقها في المناطق المنتجة للنفط داخل البلدان ذات الدخل المنخفض على حمل السلاح. دمر التأميم في الوقت عينه آليات استقرار الأسعار التي ثبتتها ورسختها شركات النفط العالمية، مستهلاً حقبة جديدة من تقلب الأسعار نجم عنها طفرات غير متوقعة في الإيرادات وإفلاسات وأزمات اقتصادية على صعيد موارد الحكومات المالية.

يساعد ظهور هذه العلل بعد الثمانينيات في تفسير سبب أن بعض أقوى

الاعتراضات على فكرة لعنة الموارد جاءت من قبل مؤرخين درسوا التنمية المستندة إلى النفط والموارد المعدنية في حقبة سابقة.[1] كما أنه ينسجم مع دراسة جديدة مهمة أعدها كل من بولين جونز لونغ وإريكا وينثال عن الدول الخمس الغنية بالنفط من جمهوريات الاتحاد السوفياتي (روسيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان) سابقا. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الثروة النفطية تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة فقط عندما يكون للدولة دور مهيمن على الصناعة البترولية. وتحاجج الدراسة في أنه عندما يكون للقطاع الخاص، لا سيما المستثمرين الأجانب، دور مهيمن، يرجح أن يكون للحكومات مؤسسات مالية أقوى، بما في ذلك أنظمة ضريبية أوسع نطاقاً، وميزانيات أكثر استقراراً وشفافية.[2] لسوء الحظ، في الغالبية الساحقة من البلدان المنتجة للنفط منذ عقد السبعينيات، كان دور الحكومة مهيمناً- وهذا يساعد في تفسير جزء كبير من لعنة النفط التي شرحت في فصول سابقة من الكتاب.

إن كانت ملكية الدولة جزءاً من العلة، فقد تبدو الخصخصة جزءاً من العلاج. إلا أن بعض الأدوية أسوأ من الأمراض التي توصف لعلاجها، وسأشرح لاحقاً السبب في احتمال ألا تكون الخصخصة الكاملة علاجاً مناسباً لمعظم البلدان المنتجة للنفط في العالم النامي.

الاختلافات بين دول النفط

لا تؤثر الثروة النفطية في كل البلدان بالقدر ذاته.[3] وبينما يؤكد هذا الكتاب الاختلافات الواسعة بين الدول النفطية والدول غير النفطية، فإنه يبين أيضاً أن الأنواع المختلفة من الدول المنتجة للنفط عرضة أنواع مختلفة من العلل.

---

(١) رايت وزيلوستا ٢٠٠٤؛ وهابر وميناالدو ٢٠٠٩.

(٢) جونز لونغ ووينثال ٢٠١٠.

(٣) تكاد هذه ألا تكون رؤية جديدة. فقد أظهرت دراسات مهمة عديدة كيف «تتأثر سياسات الثروة النفطية بالواقع السياسي المحلي وتتأطر بالموروثات التاريخية» (سميث ٢٠٠٧، ص: ٧) جاعلة البلدان أكثر أو أقل عرضة للإصابة بلعنة الموارد. انظر على سبيل المثال، ييتس ١٩٩٦؛ وفانديوالي ١٩٩٨؛ وبيلوسو وواتس ٢٠٠١؛ وسميث ٢٠٠٧؛ وأوميجي ٢٠٠٦؛ ولوي ٢٠٠٩.

عندما عثر على النفط في بلدان كان يحكمها مستبدون، ساعدهم ذلك على البقاء في السلطة، نظراً لأنه كان بمقدورهم إخفاء حجم إيرادات نفط الحكومة وتوزيعها. وينسحب هذا النموذج على جميع مناطق العالم إلا واحدة: أمريكا اللاتينية. في نصف الكرة الأرضية الغربي، لم تساعد ثروة النفط والغاز الحكام المستبدين على البقاء في السلطة، مع الاعتراف بأن أسباب ذلك غير واضحة. يحاجج دانينغ في أن المستويات المرتفعة جداً لعدم المساواة في المنطقة يمكن أن تقدم تفسيراً لذلك.[1] لكن ثمة تفسير بديل، إذ يمكن أن يعزى السبب إلى خبرة أمريكا اللاتينية السابقة بالديمقراطية، وإلى وجود نقابات عمالية أقوى، مما جعل أمر حفاظ الحكومات على سرية إيرادات النفط أكثر صعوبة.

عندما يعثر على النفط في دول ديمقراطية، فإن تأثيره يعتمد على قوة الرقابة والضوابط القائمة سابقاً على فرع السلطة التنفيذي. في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تكتفي بفرض قيود ضعيفة على السلطة التنفيذية، مثل روسيا أو العراق أو فنزويلا، بوسع حاكم متمول من النفط أن يلغي أنظمة الضوابط والتوازنات التي تقيدها عادة، مما يؤدي إلى تأكل المؤسسات الديمقراطية. في الدول الغنية ذات البنيان الديمقراطي الراسخ، قد تساعد زيادة دخل النفط في إعادة انتخاب أصحاب المناصب الرفيعة، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن دون تعريض المؤسسات الديمقراطية العريقة والقوية للخطر.

يمكن أن يحد البترول من الفرص الاقتصادية والسياسية المتاحة للنساء في بلاد لا تستطيع النساء العمل فيها بسهولة في قطاع الخدمات والقطاع الحكومي، اللذين تصدر عنهما معظم الوظائف وفرص العمل في الدول الغنية بالبترول. للأسف، هذه حال شائعة بخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما البلدان التي تمكن النساء من العمل في قطاعيها الخدمي والحكومي المزدهرين، أو تلك التي تجد طرقاً أخرى لاجتذاب النساء إلى القوى العاملة، كما هي الحال في المكسيك وسوريا والنرويج، فيفترض أن تكون محصنة ضد

(١) دانينغ ٢٠٠٨.

هذا التأثير. ويمكن أن يساعد البلاد في تجنب هذه المشكلات تكريس حصص مجزية للنساء في الوظائف المنتخبة، ما دام لهن ما يكفي من النفوذ السياسي لإزالة العوائق التي تحول دون مشاركتهن في القوى العاملة.[1]

يمكن أن يؤدي استخراج النفط والغاز إلى صراع عنيف أيضاً، لكن في ظل ظروف معينة فقط: عندما يكون بلد ما فقيراً نسبياً؛ أو عندما تجري على الأقل بعض عمليات إنتاج النفط أو معالجته قرب الشواطئ، في منطقة يقطنها أناس محرومون أو تهيمن عليها عصابات إجرامية؛ أو عندما يكون بوسع المتمردين بيع حقوق استغلال النفط المستقبلية في مناطقه يأملون بالاستيلاء عليها في معارك لاحقة - تأثير الغنائم المستقبلية. كما يمكن أن يكون للنفط تأثير تعويضي يحد من الصراعات، لأنه لا يؤججها إلا في البلاد الفقيرة حصرا. أما إن كان البترول من الوفرة بحيث يستطيع أن ينتشل بلداً ما من الفقر، فبوسعه أن يقلص خطر نشوب حرب أهلية. أخطر الأوضاع التي تواجهها الدول ذات الدخل المنخفض هي عندما يكون ما لديها من نفط كافياً لجعل حياة التمرد جذابة من الناحية المالية، لكنه غير كاف لجعل الحياة المدنية جذابة بالقدر ذاته.

يختلف أيضاً تأثير الثروة النفطية في النمو الاقتصادي. عندما تتقلب اقتصادات كل الدول المنتجة للنفط عبر الزمن مترادفة مع تقلب أسعار النفط، تكون الدول الأكثر اعتماداً على صادرات النفط أكثر تأثراً بالأسعار العالمية، ويكون تأثرها أكثر وضوحاً سواء أكان ازدهاراً أم إخفاقاً. ويبدو أن النجاح الاقتصادي طويل الأمد للدول الغنية بالنفط يعتمد جزئياً على نجاحها في اجتذاب النساء إلى القوى العاملة، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض معدل الولادات وانخفاض الطلب على العمال المهاجرين، وبالنتيجة انخفاض النمو السكاني؛ كما يعتمد النجاح الاقتصادي جزئياً على قدرة الحكومة على الحفاظ على سياسة مواجهة التقلبات الدورية التي تخفف من حدة الازدهار والإخفاقات. الدولتان النفطيتان الأكثر نجاحاً على الصعيد الاقتصادي في

(١) كانغ ٢٠٠٩.

السنوات الخمسين الماضية - عمان وماليزيا - انتهجتا أيضاً أنجع السياسات الهادفة إلى مواجهة التقلبات الدورية عندما انهارت أسعار النفط في الثمانينيات وفي التسعينيات من القرن العشرين. للأسف، لا يسهل على الآخرين محاكاة استراتيجياتهما. لقد عوضت كل منهما عن تراجع الأسعار بزيادة الإنتاج - وهي الاستراتيجية الوحيدة الممكنة للمنتجين الصغار الذين يتوفرون على احتياطيات نفطية غير مستغلة والذين ليسوا أعضاء في أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط).

إلى ذلك، البلدان التي تتبنى النماذج الأكثر شيوعاً للسياسات الرامية إلى مواجهة التقلبات، مثل سداد ديونها، وتأسيس صناديقها المالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز النمو في القطاعات غير البترولية، سوف تكون أفضل استعداداً لتحقيق نمو مستدام.

لانتهاج هذه الأنواع وأنواع أخرى من السياسات الهادفة إلى مواجهة التقلبات الدورية، ينبغي أن يكون الساسة قادرين على التخلي عن الفوائد السياسية قصيرة الأمد للإنفاق الفوري في سبيل الفوائد طويلة الأمد للنمو المستدام. هذه المقايضات أسهل تحقيقاً وإنجازاً عندما يعتقد أصحاب المناصب أو حزبهم أنه من المرجح أن يبقوا في السلطة وقتاً يكفي لتمكينهم من جني أرباح مستقبلية؛ وعندما تكون الحكومة أكثر تقييداً بسبب المراقبة والمحاسبة؛ وعندما يكون المواطنون على علم بما يجري ويثقون في الوقت عينه في حكومتهم، وعندما لا يكونون مقسمين إلى فرق متنافسة بشدة تسعى إلى إقصاء بعضها بعضاً عن الفوائد المستقبلية.

بمعنى من المعاني، ينبغي أن تكون هذه المؤهلات مشجعة، إذ لا تتضرر البلدان بسبب الثروة النفطية إلا في ظروف محددة فقط - وبعضها حصري إلى حد بعيد. لكن هذه المؤهلات محبطة أيضاً، بسبب ما أسميته في الفصل الأول «المفارقة في الثروة النفطية»: البلدان الأكثر تعرضاً للعنة الموارد هي أيضاً البلدان التي تعاني أكبر قدر من العجز الاجتماعي والاقتصادي - أي البلدان ذات الدخل المنخفض، والأقليات المحرومة، والمؤسسات الهشة نسبياً،

والتي لا تتيح إلا قليلاً من الفرص للنساء. حيث تشتد الحاجة للثروة النفطية إلى أقصى الحدود، تقل إلى أدنى الحدود احتمالات الاستفادة منها، وللأسف معظم البلدان القائمة على تخوم البترول - بعض الدول في إفريقيا، وحوض بحر قزوين، وجنوب شرق آسيا التي بدأت مؤخرا، أو أوشكت أن تبدأ، تصدير النفط والغاز - على وشك أن تواجه هذه المعضلة المحيرة.

تفهم الشرق الأوسط

غالباً ما يتجنب علماء السياسة منطقة الشرق الأوسط في أبحاثهم الدولية الموسعة، وكثيرا ما تتناول دراسات مَعلَمِيَّةٌ عديدة في التنمية السياسية كل مناطق العالم باستثناء الشرق الأوسط.[١] قد يعكس هذا اعتقاداً شائعا بأن الشرق الأوسط المسلم فريد في نوعه، فهو منطقة تتبع مساراً تاريخياً فريداً ولا يمكن مقارنته بباقي مناطق العالم. بطبيعة الحال، الكثير من الأمور المتعلقة بالشرق الأوسط مختلفة ومميزة، لكن عندما يصرف علماء الاجتماع النظر عن المنطقة لكونها غريبة ومختلفة، فهم يفوتون فرصة نادرة لتعلم دروس أعم وأشمل عن التأثيرات التي يمكن أن تتركها الثروة النفطية على السياسة والاقتصاد والبنية الاجتماعية.

تبدو المنطقة الشرق أوسطية وكأنها تتحدى نمطين عالميين اثنين: لقد أصبحت منطقة أكثر ثراءً دون أن تصبح ديمقراطية، ودون أن تحرز تقدماً كبيراً في حقوق المساواة بين الجنسين. وينحي مراقبون عديدون باللائمة في كلا النمطين على تقاليد المنطقة الإسلامية.[٢]

هل يمكن أن يفسر الإسلام حقاً شذوذ الشرق الأوسط وخروجه عن القياس؟

---

(١) انظر، على سبيل المثال، أودونيل وشميتر، ووايتهيد ١٩٨٦؛ دياموند، ولينز، وليبست ١٩٨٨؛ برزيورسكي وآخرين ٢٠٠٠؛ أسيموغلو وروبنسون ٢٠٠٢،٢٠٠١.

(٢) انظر، على سبيل المثال، ميدلارسكي ١٩٩٨؛ فيش ٢٠٠٢؛ دونو وروست ٢٠٠٤.

ليس من السهل فك التشابك بين تأثيرات الإسلام وتأثيرات النفط، نتيجة للمصادفة الجغرافية الغريبة: يوجد معظم بترول العالم في بلدان ذات أغلبيات مسلمة، لا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، بل في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى أيضاً (نيجيريا والسودان وتشاد)، وفي جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا وبروناوي)، وفي حوض بحر قزوين (أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان). في الواقع، يوجد بلدان أخرى ذات أغلبيات مسلمة ولا تملك من النفط إلا قليلاً، أو ليس لديها نفط على الإطلاق (مثل الصومال وتركيا وأفغانستان)، وبلدان يشكل المسلمون فيها أقليات ولديها كثير من النفط (مثل أنغولا وفنزويلا والنرويج). إلى ذلك، في عام ٢٠٠٨، قامت البلدان ذات الأغلبيات المسلمة - وتشكل ٢٣٪ تقريباً من الدول السيادية في العالم - بتصدير ٥١٪ من نفط العالم، وتربعت على ٦٢٪ من احتياطياته. وبما أن حصتها من الاحتياطيات تفوق حصتها من الصادرات الراهنة، فإن دور البلدان ذات الأغلبيات المسلمة في أسواق البترول العالمية سيتعاظم بالتأكيد في العقود القادمة.

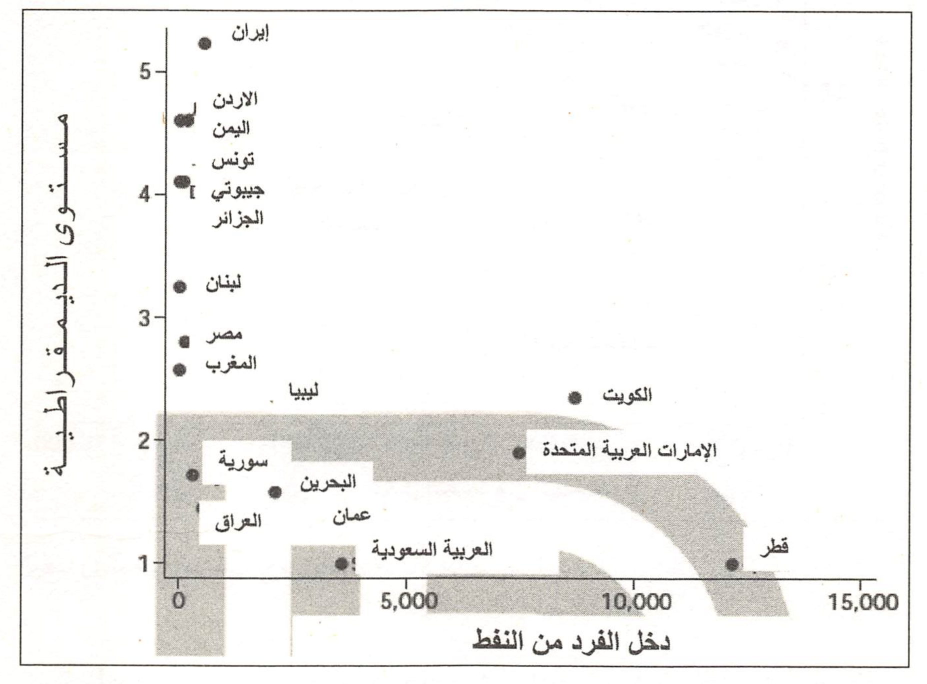
يمكن أن تعلل الثروة النفطية قسما كبيرا من النقص الشديد على صعيدي الديمقراطية وحقوق المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط. وتتمثل إحدى طرق تقدير دور النفط في هذا السياق بإلقاء نظرة فاحصة على الاختلافات بين دول الشرق الأوسط المسلم، فعلى الرغم من أن هذه البلدان السبعة عشر تعتبر عادة كتلة واحدة لا تمييز بينها، إلا أن ثمة اختلافات واسعة بين دولها على صعيدي المساءلة الديمقراطية وحقوق المساواة الجنوسية على حد سواء. وبما أن كل هذه البلدان ذات أغلبيات مسلمة، فلا يمكن أن يفسر الإسلام هذه الاختلافات بسهولة.

تمتلك البلاد الشرق أوسطية كميات مختلفة من الثروة النفطية، وثراوتها النفطية ترتبط بقوة بمستويات المساءلة الديمقراطية وحقوق المساواة الجنوسية. يقارن الشكلان ١,٧ و٢,٧ بين معدل ثروات هذه البلدان النفطية على امتداد السنوات العشرة الأخيرة وبين معدل النقاط التي أحرزتها على

مقياسي الديمقراطية وحقوق المساواة الجنوسية.[1] بشكل عام، البلدان التي تمتلك كميات أقل من النفط والغاز تتمتع بقدر أكبر من الحريات الديمقراطية وحقوق المساواة الجنوسية، في حين أن الدول التي تمتلك كميات أكبر من النفط والغاز لديها قدر أقل من الديمقراطية وظروف أسوأ للنساء. المشهد الذي يشف عن وجود قدر أكبر من الديمقراطية في مصر وتونس- وهما دولتان من دول المنطقة فقيرتان بالنفط - يشحذ هذه التناقضات.

الشكل ١,٧: النفط والديمقراطية في الشرق الأوسط (١٩٩٣-٢٠٠٢)

مستوى الديمقراطية في بلد ما هو معدل النقاط التي يحرزها تبعاً لمؤشر نظام الحكم، وهو مؤشر يتدرج من ١ إلى ١٠، ويغطي الحقبة الواقعة بين عامي ١٩٩٣-٢٠٠٢. الأرقام الأعلى تشير إلى حكومة أكثر ديمقراطية.[2]*



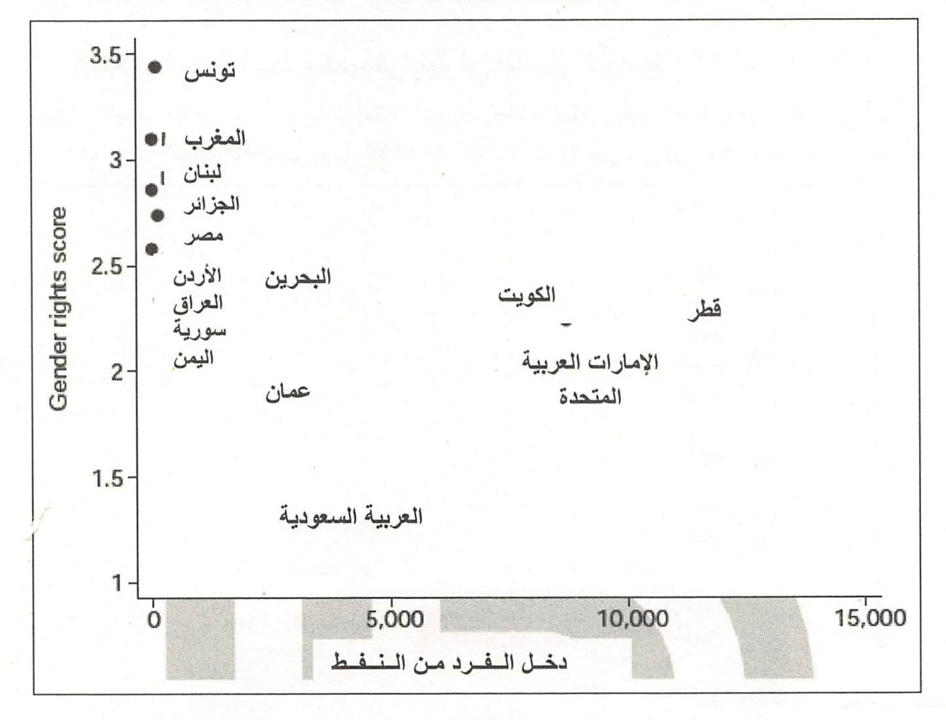
المصدر: من حساب البيانات الواردة في كتاب مارشال وجاجيرس ٢٠٠٧

(١) مقياس الديمقراطية مستمد من قاعدة بيانات نظام الحكم الذي ورد شرحه في الفصل الثالث من هذا الكتاب؛ سامينا نظير ولي تومبيرت أعدا مؤشر حقوق المساواة الجنوسية ووضحاه توضيحاً تفصيلياً.

(٢) ملاحظة: ورد في شرح الرسم التوضيحي ٧-١ أن مؤشر نظام الحكم يتدرج من ١ إلى ١٠، بينما يبين الرسم التوضيحي ذاته أنه يتدرج من ١ إلى ٥ إلى ذلك وجبت الإشارة (المترجم).

الشكل ٢,٧: النفط وحقوق المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط (٢٠٠٤)

النتائج على مقياس حقوق المساواة بين الجنسين هي مزيج خمسة مقاييس ترتيبية لحقوق النساء، تتضمن «عدم التمييز وحق الوصول إلى العدالة»، و«الاستقلالية والأمن والحرية»، و«الحقوق الاقتصادية وتكافؤ الفرص»، و«الحقوق السياسية والمدنية "، و"الحقوق الثقافية والاجتماعية". كل بلد يتلقى نقاطاً تتدرج من ١-٥ لكل مقياس ترتيبي، حيث تشير أعلى الأرقام إلى حقوق أكثر للنساء. يعتمد المؤشر متوسط النقاط المحرزة لكل بلد وفقاً للمقاييس الخمسة جميعها.



المصدر: المعلومات مدرجة في جدول مستمد من بيانات أعدها كل من نظير وتومبيرت ٢٠٠٥.

أقل من نصف دول العالم التسعة والثلاثين ذات الأغلبيات المسلمة موجود في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن حتى في العالم المسلم الأوسع نطاقاً، يبدو أن للثروة النفطية تأثيراً معوقاً للديمقراطية. على الأقل ستة بلدان ذات أغلبيات مسلمة صنفت مؤخراً بوصفها بلداناً ديمقراطية وهي: تركيا، ومالي، والسنغال، وبنغلادش، وجزر القمر، وإندونيسيا. البلدان الخمسة الأولى لديها قليل من النفط أو ليس لديها نفط على الإطلاق؛ فقط إندونيسيا لديها بعض

الثروة البترولية. لكن دخل إندونيسيا من البترول كان قليلاً للغاية - تسعة وستون دولاراً تقريباً للفرد - عندما حقق هذا البلد تحولاً ديمقراطياً عام ١٩٩٨.

يساعد الدخل المتأتي من البترول في تفسير السبب الذي يجعل الشرق الأوسط يبدو مختلفاً عن باقي أنحاء العالم. لا يعني هذا أن التقاليد الإسلامية قليلة الأهمية. حتى بعد أخذ النفط في الحسبان، كانت البلاد ذات الأغلبيات المسلمة أقل ديمقراطيةً، كما كانت الفرص التي أتاحتها للنساء أقل من الفرص التي أتاحتها لهن مثيلاتها من الدول غير المسلمة.(١) في الحقيقة، سنبقى نبالغ في تقدير تأثير التقاليد الإسلامية في الحياة السياسية للبلدان الإسلامية في كل من الشرق الأوسط وبقية دول العالم على حد سواء إلى أن نأخذ في الحسبان اقتصاداتها القائمة على النفط، على الرغم من أنها بدورها تستند إلى تعطش العالم لمواردها الطبيعية.

لا يعني هذا أن الحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط محكوم عليها بالفشل، بل يؤكد التحديات التي تواجهها، إذ لا يوجد بلد لديه القدر ذاته من النفط الموجود لدى ليبيا، أو البحرين، أو عمان، أو الجزائر، أو العراق واستطاع تحقيق انتقال ناجح من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي في أي وقت مضى. حاول البعض تحقيق هذه النقلة إلى الديمقراطية، ففي ستينيات القرن العشرين، أطيح بملكين في العراق وليبيا عبر انقلابين عسكريين، وفي عام ١٩٧٩ أفضت الثورة الإيرانية إلى إسقاط الشاه. لم يؤد أي من هذه الثورات إلى تحقيق ديمقراطية مستدامة. البترودولار الذي أدى إلى تقوية الحكام المستبدين أفضى أيضاً إلى إضعاف منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. نحن نعلم من تحولات ديمقراطية أخرى - كتلك التي حدثت في إندونيسيا، والمكسيك، ووسط أوروبا - أن هذه المجموعات لعبت دوراً حاسماً في تحقيق تحولات ناجحة إلى الديمقراطية.

قد يبقى العراق حالةً استثنائية، فلديه أحزاب سياسية تعمل في العلن، وقدر معقول من حرية الصحافة، وانتخابات لها أهميتها، لكن البرلمان العراقي

---

(١) انظر الملحقات المدرجة في الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

حتى الآن ما يزال عاجزا عن تمرير قانون جديد للنفط - بعد أربع سنوات من المحاولات - وتبقى مسألة النفط تخيم على قضية الحكم الذاتي المتقلبة للأكراد والتي لم تصل بعد إلى حل، في حين استطاع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي البقاء في السلطة بعد هزيمة حزبه في آذار/مارس عام ٢٠١٠، وما يزال يعمل بدأب على مركزة السلطة. إن الحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط تعج بالنساء والرجال الشجعان؛ وسوف يحتاج هؤلاء المزيد من الشجاعة والإبداع للتغلب على التحديات التي تفرزها ثروات بلادهم النفطية.

ما الذي ينبغي فعله؟

لعنة الموارد إلى حد بعيد هي نتاج الخصائص غير العادية للإيرادات البترولية. وما لم تكن البلدان غنية لتوها وتمتلك مؤسسات قوية عندما بدأت تنتج النفط - مثل النرويج أو كندا - فيمكن أن تتسبب الثرة النفطية بمشكلات اقتصادية وسياسية عميقة. لحسن الحظ، يمكن فعل الكثير لتغيير هذه الخصائص، مثل الحد من حجم الإيرادات النفطية، وجعلها أكثر استقراراً وأكثر شفافيةً، وحتى تغيير مصدرها. في حين أن الإصلاحات الأكثر أهمية يمكن إجراؤها فقط من قبل الحكومات المتمولة من النفط ذاتها، فإن الجهات الدولية الفاعلة مثل الحكومات الأجنبية، وشركات الطاقة، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية بوسعها أن تلعب دوراً حاسماً.

لإصلاح حال إيراداتها، تحتاج مختلف البلدان أنواعًا مختلفة من السياسات. فالتدابير المجدية في بعض الأوضاع سوف تكون عديمة الفائدة في أوضاع أخرى. بدلاً من اقتراح حل واحد يناسب جميع الحالات، سأعرض قائمة تتضمن طرقاً من أجل أن تبدل البلدان حجم إيراداتها النفطية، واستقرارها، وسريتها، وحتى مصدرها. وأناقش أيضاً أهمية إصلاح سياسات الإنفاق. طبعا بعض هذه الأفكار مطروح منذ وقت طويل؛ بعضها الآخر جديد ولم يخضع لاختبار، لكن ليس أي منها ترياقاً. مع ذلك، إذا ما مزج المناسب منها وعدل محلياً، يمكن لهذه الفكر أن تساعد البلدان في البحث عن أفضل السبل للاستفادة من ثرواتها الطبيعية.

إضافة إلى تقليل العواقب السياسية السلبية للموارد الطبيعية إلى أدنى حد ممكن، يتعين على البلدان أيضاً محاولة تحقيق الحد الأقصى الممكن من النتائج الاقتصادية الإيجابية. الكتب المهمة والممتازة التي ألفها مؤخراً كولييه، إضافة إلى همفريز وساكس وجوزيف ستيغلتز، تعالج هذه المسألة بقدر كبير من الدراية، ويمكن أن تقرأ هذه الكتب إلى جانب الاطلاع على المناقشة المدرجة أدناه للتزود بخارطة طريق أكثر اكتمالاً للتحديات التي تجابه دول النفط والفرص التي تتاح لها.[1]

تقليص حجم الإيرادات النفطية

تساعد عائدات النفط الضخمة في إبقاء الحكام المستبدين في السلطة، وتشجع حركات التمرد، وغالبا ما تتبدد في الإنفاق على بيروقراطيات مرهقة وكبيرة الحجم. السؤال الأول الذي ينبغي أن يطرح على الإصلاحيين هو: هل ترغبون في تقليص حجم هذه الإيرادات؟ ثمة أربع طرق على الأقل للقيام بذلك. الطريقتان الأولى والثانية هما أكثر ملاءمة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي لديها بيروقراطيات ضعيفة؛ أما الطريقتان الثالثة والرابعة فجدواهما وفاعليتهما أكثر رجحاناً في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، والتي تتوفر على بيروقراطيات أكثر تطوراً.

بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، يتمثل الخيار الأول في ترك النفط في باطن الأرض. في وسع هذه البلدان أيضاً استخراج بترولها ببطء أكبر، بحيث لا تتجاوز الإيرادات قدرة الحكومة على إنفاقها إنفاقاً مجدياً- أو قدرة المجتمع المدني على رصد أنشطة حكومته المتنامية بسرعة.

نظراً لأن الثروة المعدنية هي أصل غير قابل للتجدد، فإن استخراجها ينتج تدفقاً نقدياً ضخماً ومفاجئاً مرة وإلى الأبد، لكنه متى نفد لا يمكن تجديده. إذا استثمر بحكمة، فيمكن أن يرفع المستوى المعيشي للأجيال اللاحقة، وإذا ما أهدر فسيضيع للأبد. إن ترك النفط في باطن الأرض شبيه بادخاره في مصرف؛

(١) كولير ٢٠١٠؛ همفريس، وساكس، وستيغليتز ٢٠٠٧.

وسوف يكسب حتى «فائدة»، حيث ترتفع قيمته مع مرور الزمن فيما تكون بقية إمدادات البترول العالمية في طريقها إلى النضوب.[1]

لا بد من الاعتراف بأن تأجيل الإيرادات الناتجة عن استخراج النفط يعد فرصة باهظة التكاليف، بخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث يكون الناس بأمس الحاجة للطعام والخدمات الصحية والتعليم. يشير كوليير إلى أن استخراج الموارد الطبيعية يمكن أن يتيح فرصة تاريخية فريدة لتحقيق نمو اقتصادي سريع في البلدان الأشد فقراً في العالم - حيث يعيش مواطنو «مليار القاع» (المليار نسمة الأفقر والأدنى تطورا في العالم). وفشل هذه الدول في الاستفادة من أصولها الطبيعية هو «الفرصة الفريدة الضائعة الأكثر أهمية» على صعيد التنمية الاقتصادية.»[2]

يسلط هذا الضوء على مفارقة الثروة النفطية: كلما اشتدت حاجة بلد ما إلى دخل إضافي - لأنه فقير ولأن اقتصاده ضعيف- ازداد احتمال إساءة استخدام ثروته النفطية أو تبديدها. بالنسبة للبلاد ذات الدخل المنخفض، تبقى المخاطر الناتجة عن استخراج النفط كبيرة، إلا أن تكاليف إبقائه في باطن الأرض كبيرة أيضاً. بلا شك، سوف يساعد القرار بالحد من سرعة وتيرة استخراج النفط في الحد من خطر التعرض إلى لعنة النفط، لكنه مع ذلك قرار لا يمكن اتخاذه بسهولة.

يتمثل النهج الثاني في استخدام عقود المقايضة: بدلاً من بيعها نفطها مقابل مبالغ نقدية، بوسع البلدان ذات الدخل المنخفض مقايضته مباشرة بسلع عامة تود في نهاية المطاف الحصول عليها. قد يبدو هذا الأمر غير تقليدي، بيد أن بلاداً عديدة- بما فيها أنغولا ونيجيريا وزامبيا وزيمبابوي- باعت بالفعل بترولاً وغيره من الحقوق المعدنية لشركات واتحادات يملكها الصينيون باستخدام صفقات المقايضة. بدلاً من تلقي الجعالات والضرائب، تلقت هذه الحكومات وعوداً بإنشاء بنى تحتية وتقديم خدمات في المستقبل.

---

(١) كما أشار هارولد هوتيلينغ (١٩٣١)، ينبغي أن ترتفع قيمة الأصول المعدنية في باطن الأرض بنسبة معدل الحسم السائد ذاتها.

(٢) كوليير ٢٠٠٧؛ ٢٠١٠، ص: ٣٧.

إن دعم شركات البترول عملياتها في البلدان المضيفة عبر بناء مرافق تابعة مثل سكن العمال، والطرق، والسكك الحديدية، وحتى الموانئ، بات عرفاً شائعاً ومعهوداً منذ أمد بعيد. بل تذهب عقود المقايضة إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث تنص على أن الشركات سوف تدفع للحكومات المضيفة عبر إنشائها وتمويلها مشاريع وخدمات لا علاقة لها بموضوع النفط بدلاً من إعطائها مبالغ نقدية. في عام ٢٠٠٦، وقعت نيجيريا عقوداً تمنح بموجبها شركات صينية تراخيص استكشاف في أربع كتل بحرية لقاء أربعة مليارات دولار أمريكي توضع قيد الاستثمار في مشاريع تتضمن وعوداً ببناء محطة لتوليد الطاقة الكهرمائية، وإعادة تأهيل سكك حديدية بالية، ووضع برامج لمكافحة الملاريا وإنفلونزا الطيور. كما وقعت أنغولا عقود نفط لقاء إنشاء طرق جديدة، وسكك حديدية، وجسور، ومدارس، ومستشفيات، وشبكة ألياف بصرية.[1] على الرغم من أن الشركات الصينية العاملة في إفريقيا كانت رائدة عقود المقايضة، فإن شركات من الهند وماليزيا وجنوب إفريقيا حذت حذوها ووقعت عقوداً لصفقات مماثلة.[2]

يشكك علماء الاقتصاد عن حق بعقود من هذا القبيل يترتب عليها عملية تسمى التجميع في رزم أو باقات، وترتبط عبرها عملية تجارية أولى (شراء حقوق التنقيب أو الاستخراج) بعملية تجارية ثانية (إنشاء الطرق والجسور). وتستخدم الشركات أحياناً الرزم والباقات من أجل كسب ميزة على المنافسين قد تكون مخالفة للقانون. في عام ١٩٩٨، مثلا، رفعت وزارة العدل في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد مايكروسوفت لإجبارها مشتري نظام تشغيل ويندوز الذي تنتجه على شراء بعض برامجها الأقل استحساناً بعد أن أدمجتها في باقة البرمجيات نفسها.

إلا أن عملية التجميع في رزم وباقات قد يكون مفيداً أحيانا إذا كانت تكاليف تنفيذ العمليات بشكل منفصل باهظة. قد تساعد عقود المقايضة الحكومات ذات القدرة المنخفضة في تجاوز عملية تحصيل الإيرادات (حيث

(١) فينس وفايمر وكامبوس ٢٠٠٩.

(٢) تشان-فيشيل ولوسون ٢٠٠٧.

يضيع معظمها في الفساد)، وتجاوز عملية تحويلها وتوزيعها إلى الوكالات الحكومية (حيث يمكن أن يضيع مزيد من الإيرادات في الفساد)، وتجاوز إعادة تخصيصها للمشاريع الحكومية (حيث يمكن أن يضيع منها أكثر على الفساد والمحسوبية، وأوجه القصور وانعدام الكفايات). قد يكون لها أيضا مزايا أخرى، إذ تحرر عقود المقايضة الحكومات من الحاجة إلى تخفيف حدة تقلبات الإيرادات، حيث تغدو مسألة تجانس الإيرادات مسؤولية الشركة؛ ويمكن أن تساعد في اجتذاب الشركات الأجنبية لإنشاء البنى التحتية في البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي لولاها لربما تجنبتها الشركات مخافة ألا تحصل على أموالها المستحقة؛ كما يمكن لعقود المقايضة أن تساعد الحكومات في جعل أمر نقض الالتزامات المتعلقة بمشاريع طويلة الأمد صعباً، ولو كان الأمر خلاف ذلك لكان من الممكن أن لا تتم تلك المشاريع.

إن عقد المقايضة ظاهرة جديدة في عالم البترول، وما يزال سجله حتى الآن متواضعاً. وفقاً لأحد التقارير عن تجربة نيجيريا:

من الواضح أنه بعد مرور ٢-٣ سنوات، لا يوجد حتى الآن شيء على الأرض لقاء المعاملة الكريمة التي تلقتها شركات النفط الوطنية الآسيوية (مقابل عقود المقايضة). أقل ما يقال: إن المشاريع جميعها معلقة، وهناك احتمال قوي بأن تلغى الصفقات كلها.. لقد استنتجت حكومة يار أدوا بأن التدابير كلها كانت عرضة للخطر منذ البداية بسبب غياب الشفافية والإجراءات المتبعة التي يخالطها الفساد.[١]

لعل من الممكن إيجاد سبل أفضل لتنظيم عقود المقايضة. على سبيل المثال، يمكن منح هذه العقود عن طريق المناقصات التنافسية، حيث يتعين على الشركات أن تضمن عروضها مشاريع مشابهة بحيث يغدو تحديد العرض الأفضل أكثر سهولة؛ كما يمكن مراقبة مدى التزام العمل ببنود العقود بشكل أكثر دقة عبر وكلاء طرف ثالث موثوق، مع وجود تدابير صارمة ضد الفساد،

(١) وونغ ٢٠٠٨.

وشفافية كاملة، واهتمام دقيق بنوعية المشاريع. في كل الأحوال، لا تزال عقود المقايضة مجرد تجارب، ولا نعرف مدى حسن أدائها.

تتمثل الاستراتيجية الثالثة في توزيع عائدات النفط على المواطنين مباشرةً. استخدمت ولاية ألاسكا الأمريكية ومقاطعة ألبرتا الكندية كلتاهما أسلوب التوزيع المباشر. يجري العمل بأقدم هذين البرنامجين- صندوق ألاسكا الدائم - منذ عام ١٩٧٧، ويعد ناجحا على نطاق واسع. يتلقى الصندوق خُمس عائدات نفط الولاية تقريباً، إلى جانب تحويلات استنسابية أخرى من ميزانيات الدولة، ويوزع سنوياً حصة من الفائدة المستحقة لجميع مواطني ألاسكا. في عام ٢٠٠٩، كانت قيمة الحصة الواحدة ألفاً وثلاثمائة دولار تقريباً. وقد نمت شعبية التوزيع المباشر لدرجة أن السياسيين «يتهافتون لاستعراض جهودهم في الدفاع عن]هذا[البرنامج أمام الجمهور.»[1]

يحاجج بعض الباحثين في أن صناديق التوزيع المباشر قد تساعد في تجنيب البلدان النامية على الأقل بعض مظاهر لعنة النفط. فوجود الصندوق يقي جزءاً من عائدات الحكومة من البترول بعيداً عن متناول السياسيين الذين لو كان الأمر خلاف ذلك لكانوا سرقوه أو استخدموه في كسب ميزات سياسية؛ ويمكن أن يساعد الصندوق في التحوط من تقلبات الأسعار، إن كان بوسع المواطنين أن يقوموا بعمل أفضل أداءً من الحكومات على صعيد التخطيط للمستقبل؛ وقد يعطي المواطنين حافزاً قوياً على مراقبة استخدام الحكومة لإيرادات الموارد، مشكلين بذلك ضغطاً مناهضاً للفساد وتأييداً للإدارة الحكيمة. صحيح أن هذا بداية سيخفض التمويل المتاح لبرامج حكومية قد تكون مهمة وقيمة. لكن بوسع الحكومات دوماً أن تسترد جزءاً من الأموال الموزعة بواسطة فرض الضرائب، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حث المواطنين على المطالبة بمزيد من المساءلة والمحاسبة.[2]

(١) غولد سميث ٢٠٠١، ص:٥.

(٢) انظر بيردسال وسوبرامانيان ٢٠٠٤؛ وسالا-أي- مارتن وسوبرامانيان ٢٠٠٣؛ وبالي ٢٠٠٣؛ وساندبو ٢٠٠٦؛ وموس ويونغ ٢٠٠٩. للاطلاع على آراء متشككة، راجع هيورث ٢٠٠٦؛ وموريسون ٢٠٠٧.

يمكن أن يجدي التوزيع المباشر نفعاً في ألاسكا، لكن هل يبلي بلاءً حسناً في بلاد منخفضة الدخل حيث يكون فساد مؤسسات الدولة أكثر سهولةً؟ قد تجد حكومات البلدان ذات الدخل المنخفض أنه من الصعب تحديد الأموال وإيصالها إلى المواطنين المستحقين بطريقة تحول دون وقوع عمليات احتيال- على الرغم من أن تقنيات تحويل الأموال الإلكترونية والمقاييس الإحصائية الحيوية الجديدة تبشر بنجاح معتبر.[١] إن لم يكن النظام المالي لبلد ما متطوراً بما فيه الكفاية، فقد يواجه المواطنون مشكلات في ادخار حصصهم لاستخدامها في المستقبل. أضف إلى ذلك أن من غير الواضح كيفية تأثير صندوق كهذا في المظالم الإقليمية، نظرا لأن الذين يعيشون في أماكن أكثر قرباً إلى مصادر النفط قد يطالبون بحصة أكبر. كذلك قد يؤدي منح مبالغ مالية أكبر لأناس من منطقة معينة إلى هجرة مفرطة من قبل الباحثين عن حصص مربحة.[٢]

ينبغي أيضاً أن يعترينا الشك حيال السياسات التي تتوقف على إيجاد صناديق متخصصة، بما فيها صناديق التوزيع المباشر، حيث إن اللجوء إليها كثيراً ما يتوقف على الاعتقاد بأنها ستكون أفضل أداءً من باقي الأجهزة الحكومية في تحصين إيرادات الدولة ضد سوء الاستعمال. لكن لماذا ينبغي أن يكون صندوق التوزيع المباشر أفضل إدارةً وأقل فساداً من باقي أجهزة الحكومة؟ ماذا لو كان الصندوق عرضةً للاحتيال وإساءة الاستخدام حاله حال المؤسسات الحكومية الأخرى؟ كما يشير الفصل السادس، صناديق الموارد المتخصصة كانت أفضل أداءً من الناحية النظرية منها عملياً- على الأقل، حتى الآن.

الطريقة الرابعة لتقليص إيرادات الحكومة من النفط هي تحويل جزء من الأموال مباشرةً إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية. معظم البلدان الغنية بالنفط في الشرق الأوسط هي دول وحدوية الطابع ولها أنظمة إيرادات مركزية تماماً.[٣]

---

(١) للاطلاع على هذه التكنولوجيات الجديدة الواعدة، انظر غلب وديكر ٢٠١١.

(٢) الهجرة ليست مشكلة في ألاسكا، ويرد ذلك جزئياً إلى أن الحصص السنوية- التي تشكل ٦٪ من متوسط الدخل الإجمالي للأسرة- قليلة نسبياً. كما يرجع ذلك إلى حد ما إلى أن شتاء ألاسكا القاسي وبعدها الجغرافي يردعا المهاجرين المحتملين. نظام التوزيع المباشر قد لا يعمل على مايرام في كاليفورنيا المشمسة.

(٣) الإمارات العربية المتحدة استثناء جدير بالملاحظة.

لكن، خارج نطاق الشرق الأوسط، ثمة عدد متزايد من الدول المصدرة للنفط والمعادن تقسم إيرادات الموارد بين الحكومات المركزية والمحلية، بصرف النظر عن إذا ما كانت دولاً مركزيةً (مثل كولومبيا والإكوادور وكازاخستان) أو دولاً فدرالية (المكسيك ونيجيريا وروسيا وفنزويلا وإندونيسيا).[1]

ينبغي أن يكون للحكومات الإقليمية الحق في أموال تعوضها عن التكاليف الاجتماعية، والبيئية، وتكاليف البنية التحتية التي تتحملها جراء استضافتها مشاريع النفط والغاز،[2] مع أن لا مركزية الموراد تذهب إلى ما هو أبعد من تخفيف التكاليف. إنها تنطوي على تقاسم الفوائد المالية الناجمة عن استخراج الموارد مع الحكومات الإقليمية.

ثمة طريقتان رئيستان للقيام بذلك: يمكن أن تسمح الدول للحكومات الإقليمية بفرض ضرائب مباشرة على الصناعة البترولية؛ أو يمكن أن توزع جزءاً من إيرادات الحكومة المركزية على الحكومات الإقليمية وفقاً لصيغة ما، إما قبل تذليل المصاعب الناجمة عن تقلب الإيرادات سنوياً أو بعد ذلك.

إن لا مركزية الإيرادات قد تكون طريقة ناجعة لتقليص حجم الأموال الاستنسابية الضخمة للحكومة الوطنية، كما يمكن أن تخفف من مخاطر سعي القاطنين في المناطق الاستخراجية للاستقلال. مع ذلك، لا يوجد سبب وجيه يدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومات المحلية ستكون أفضل أداء من الحكومات المركزية في استخدام الأموال، فقد تكون الحكومات الإقليمية فاسدة وغامضة وعديمة الكفاية، حالها حال نظيراتها المركزيات الوطنية. وغالباً ما يكون لدى الحكومات الإقليمية أجهزة بيروقراطية أقل كفاءة، وأقل قدرة على إدارة تقلبات الإيرادات، وأسوأ تنظيماً للأوضاع المالية.[3] وقد يكون لإيرادات النفط في الحكومات الإقليمية التأثيرات المناهضة للديمقراطية ذاتها في الحكومات

---

(١) أحمد وموتو ٢٠٠٣.

(٢) الشعوب المحلية والسكان الأصليون الذين يعيشون في المنطقة الاستخراجية يستحقون اهتماماً خاصاً. ويجب أن تعالج بواعث قلقهم قبل البدء بأي مشروع جديد.

(٣) انظر أحمد وموتو ٢٠٠٣؛ وبروسيو ٢٠٠٣؛ وباهل ٢٠٠١. يحاجج تريسمان (٢٠٠٧) في أن الفوائد المزعومة للامركزية مبالغ فيها إلى حد بعيد.

الوطنية- كما سبقت الإشارة إليه في حالة لونغ حاكم لويزيانا، حسب الشرح المدرج في الفصل الثالث. لقد ارتبطت اللامركزية المالية بقدر أقل من المساءلة في الأرجنتين والبرازيل على حد سواء، وبقدر أقل من الإصلاح الاقتصادي والاستثمار في روسيا.[١]

يرجح أن تكون لا مركزية الإيرادات أجدى نفعاً في بلدان حكوماتها المحلية نسبياً ديمقراطية، وشفافة، وفاعلة على صعيد إدارة الميزانيات. وسوف يعتمد نجاح اللامركزية أو فشلها أيضاً على كيفية إعدادها، إذ يمكن لصناع السياسات استنباط أنظمة إيرادات تحد من التذبذبات في تقلب الإيرادات المحلية؛ والإصرار على استخدام الحكومات المحلية لإيرادات النفط من أجل تكملة قاعدتها الضريبية القائمة، لا من أجل أن تحل محلها؛ والتأكد من أن الإيرادات الجديدة ستقترن بمسؤوليات الإنفاق المرتبطة بتوفير السلع الأساسية العامة؛ والاشتراط بوجوب أن تكون كل الإيرادات المشتركة شفافة تماماً وأن تخضع حساباتها للتدقيق بانتظام.[٢]

تغيير مصدر عائدات النفط

إن كان ممكناً إرجاع عناصر لعنة النفط الرئيسة إلى تأميمات الستينيات والسبعينيات، لربما يمكن إبطال وعكس مفاعيلها بواسطة الخصخصة. الخصخصة كفيلة بتغيير مصدر إيرادات الحكومة المتأتية من النفط، مستبدلة الإيرادات غير الضريبية من شركات النفط الوطنية بإيرادات ضريبية من شركات نفط القطاع الخاص. هل يشكل هذا فارقاً؟

على الرغم من خصخصة أنواع أخرى عديدة من المؤسسات المملوكة من قبل الدولة في الثمانينيات والتسعينيات، فلم تكن الخصخصة الكاملة نسبياً

(١) فيما يتعلق بالأرجنتين، انظر جيرفاسوني ٢٠١٠؛ وفيما يتعلق بالبرازيل، انظر برولو وآخرين ٢٠١٠؛ وفيما يتعلق بروسيا، انظر ديساي وفرينكمان وغولدبرغ ٢٠٠٥. في أحسن الأحوال، تقاسم الإيرادات ذو سجل مختلط. انظر فيما يتعلق بالمساعدة لإنهاء الصراعات المحلية بيلون ونيكولز ٢٠٠٧.

(٢) لتوصيات أكثر تحديداً، راجع بروسيو ٢٠٠٣؛ وأحمد وموتو ٢٠٠٣؛ ورووس ٢٠٠٧.

شائعة في عالم البترول. فقط حكومات المملكة المتحدة (١٩٨٥)، ورومانيا (١٩٩٢)، وبولندا (١٩٩٩)، والأرجنتين (١٩٩٩) جردت نفسها تماماً من أي ملكية لما كان سابقاً شركات نفط وطنية. الأرجنتين أعادت لاحقاً تأميم بعض أصولها البترولية.

دعاة الخصخصة يشيرون إلى كم هائل من الأدلة على أن المؤسسات المملوكة من قبل الدولة غير مجدية اقتصادياً،[١] بينما يشير المتشككون إلى أن شركات النفط الوطنية مختلفة عن أنواع المؤسسات الأخرى المملوكة من قبل الدولة على نحو يمكن أن يجعل الخصخصة صعبة.[٢] ويجادلون أيضاً في أن حجم شركات النفط العالمية وتطورها المالي يجعلان من الصعوبة بمكان على الحكومات فرض ضرائب وتنظيم العمل، بخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.[٣]

حتى سجل الحكومات الأميركية المتعاقبة كئيب وقاتم حين يتعلق الأمر بتنظيم شركات النفط الكبيرة. فقد فككت الولايات المتحدة مصلحة إدارة مواردها المعدنية عام ٢٠١٠، بعد سلسلة من فضائح الجنس والمخدرات، وبعد تفجر كارثة حفارة الآبار «ديبوتر هورايزون» التابعة للشركة البريطانية للبترول في خليج المكسيك التي كشفت النقاب عن مدى رداءة التزامها بالمعايير الأساسية للسلامة وحماية البيئة. الخصخصة قد لاتكون أكثر من استبدال حكومات كبيرة تعمل في الخفاء ولا تخضع للمساءلة بشركات خاصة كبيرة تعمل أيضا في الخفاء ولا تخضع للمساءلة.

قد يكون للخصخصة تأثيرات متواضعة داعمة للديمقراطية، لكن من المهم أولاً توضيح ما لا تستطيع الخصخصة تحقيقه. لن تعيد الخصخصة حقبة ما قبل السبعينيات حيث كانت إيرادات النفط أصغر وأكثر ثباتاً. وقبل السبعينيات

---

(١) انظر، على سبيل المثال، بوردمان وفينينغ ١٩٨٩؛ وديونيتر ومالاتيسيا ٢٠٠١؛ وإلر وهارتلي وميدلوك ٢٠١٠. جادل جون جيمس كوين (٢٠٠٢) أن ملكية الدول تسببت في إفريقيا باعتماد الحكومات سياسات تجارية تحمل في طياتها عوامل فشلها وإحباطها.

(٢) أهروني وأشر ١٩٩٨.

(٣) ستيغليتز ٢٠٠٧.

كانت إيرادات النفط قليلة نسبياً لأن الأسعار العالمية كانت منخفضة بالمعايير التاريخية، فيما تجاوزت حينها الاكتشافات الجديدة حجم الطلب العالمي الذي كان مايزال متواضعاً أيضا، ولأن شركات النفط العالمية كانت قادرة على الاحتفاظ بقسم كبير من الأرباح لنفسها. كلا الظرفين تغيرا، ولن يكون بوسع الخصخصة أن تعيدهما إلى ما كانا عليه. لو أن الخصخصة أدت إلى صناعة أكثر جدوى وفاعلية ومن ثم أكثر ربحية لكان بإمكانها حتى أن تزيد عائدات الحكومة من البترول.

كما لم تستطع الخصخصة أن تجعل أسعار النفط أكثر استقراراً. ظلت أسعار النفط شديدة الاستقرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل السبعينيات، وذلك بسبب احتكار الأخوات السبعة عملية تحديد الأسعار، وبسبب نظام بريتون–وودز لأسعار صرف العملة الثابتة على حد سواء. كلا الأمرين انهارا في الستينيات وأوائل السبعينيات، ولن يكن بوسع الخصخصة أن تجعل الروح تدب فيهما من جديد.

وأخيراً، قد لا تحمل الخصخصة البلاد الغنية بالنفط على تبني صيغ ضريبية معززة للديمقراطية. في كثير من البلدان المنتجة للنفط ذات الدخل المنخفض، لم تتمخض الخصخصة إلا عن تحول متواضع نحو فرض الضرائب بدل الاعتماد الكامل على الريع. فلدى معظم هذه البلدان شركات نفط وطنية عملت عن كثب مع شركات نفط عالمية عبر إقامة مشاريع مشتركة أو عبر عقود تقاسم إنتاج، وحصلت بالفعل على جزء كبير من عائدات نفطها عبر الضرائب وحقوق الملكية وأنواع أخرى من الرسوم.

بعض البلدان ذات الدخل المتوسط، مثل ليبيا والمكسيك والمملكة العربية السعودية، لديها شركات نفط وطنية تدير منشآتها بنفسها وهي أقل اعتماداً بكثير على الشركات العالمية. يفترض أن تؤدي الخصخصة في هذه البلدان إلى تحول أكبر بكثير نحو الإيرادات التي تعتمد على الضرائب. لكن علينا أن نتذكر، كما في الفصل الثالث من هذا الكتاب، أن الضرائب تعتبر قوة تدفع باتجاه الديمقراطية فقط عندما تزيد الاعتراف العلني بإيرادات الحكومة. الخصخصة

في قطاع الصناعات النفطية قد تستبدل ببساطة الإيرادات غير الضريبية بفرض ضرائب على عدد قليل من الشركات الكبيرة، متعددة الجنسيات غالباً، وعليه لا تزود المواطنين إلا بقدر ضئيل من المعلومات المتعلقة بحجم الإيرادات الحكومية.

مع ذلك، في بعض الحالات، قد تعزز الخصخصة الكلية أو الجزئية مساءلة الحكومة عبر جعل أمر إخفاء الدولة إيراداتها أكثر صعوبة. يبين الفصل الثاني من هذا الكتاب كيف يستخدم عدد كبير من الحكومات شركات نفطها الوطنية لإخفاء (وإساءة) استخدام أموال البترول. يمكن أن تساعد الخصخصة الكاملة أو الجزئية في تقليص ذلك إذا كانت الشركات أكثر شفافية - على سبيل المثال، إن أدرجت علناً في بورصات الأوراق المالية التي تجبرها على الإفصاح عن ميزانياتها، والالتزام بمعايير المحاسبة المعترف بها دولياً. حتى إن بقيت الحكومة صاحبة المصلحة وصاحبة غالبية الأسهم في شركات النفط المخصخصة جزئياً، كما هي الحال في البرازيل وكولومبيا وماليزيا والنرويج، فإن إدراجها علانية في بورصات الأوراق المالية يمكن أن يكون خطوة إلى الأمام نحو قدر أكبر من شفافية الإيرادات.

ستعثر بعض الحكومات على طرق وأساليب أخرى لإخفاء إيراداتها النفطية، لكن هذا من غير المحتمل أن يلغي فوائد الإدراجات العلنية. تبقى مصائد الفئران مفيدة على الدوام حتى وإن أفلت بعض الفئران.

استقرار إيرادات البترول

يلحق عدم استقرار إيرادات البترول الضرر باستثمارات القطاع الخاص، وبسياسات الحكومة المالية، وفي نهاية المطاف بالنمو الاقتصادي في الدول النفطية. تحاول حكومات عديدة حل هذه المشكلات عبر إحداث صناديق استقرار مالي تودع فيها فوائض الإيرادات عندما تكون الأسعار مرتفعة، ويمكن السحب منها عندما تنخفض الأسعار. ويلفت الفصل السادس من الكتاب الحالي النظر إلى السجلات الرديئة لهذه الصناديق المالية، فلطالما انتهكت

الحكومات القواعد التي وضعتها هي ذاتها لإيداع الأموال وسحبها من هذه الصناديق إلى حد جعل فوائدها تبدو تافهة وغير جديرة بالاهتمام.

هل توجد سبل أفضل للحكومات لتحقيق استقرار عائداتها النفطية؟ يفترض أن بعض السياسات التي سبق ذكرها تؤثر في استقرار الإيرادات. استخراج النفط بوتيرة أبطأ، مثلا، يحد من اعتماد الحكومة على عائدات النفط، الأمر الذي يقلل بدوره من تأثير تقلبات الأسعار في الميزانية العامة للحكومة. وعقود المقايضة، إذا ما صيغت على النحو الذي ينبغي، يمكن أن تحول خطر تقلبات الأسعار من الحكومات إلى الشركات التي عادة ما تكون أفضل أداءً على هذا الصعيد. والتوزيع المباشر يمكن أيضاً أن يجعل الأسر مسؤولة عن بعض جوانب التخفيف من حدة مشكلات الدخل. أما النتائج المترتبة على تطبيق اللامركزية والخصخصة فأقل وضوحاً، ويتوقف كثير منها على أسلوب بنائهما وتنظيمهما.

إن أي خطة ترمي إلى تحقيق الاستقرار بحاجة إلى ثلاثة عناصر: وسيلة للحد من إنفاق الحكومة عندما تكون الأسعار مرتفعة؛ وطريقة لزيادة الإنفاق عندما تكون الأسعار منخفضة؛ وآلية للربط بينهما، بحيث تكون الأموال التي تقتطع من الميزانية أوقات الرخاء مكافئة للأموال التي تضخ فيها زمن الشدة.

الصناديق التي يرجى منها تحقيق الاستقرار تجمع العناصر الثلاثة جميعها بطريقة ذكية اقتصادياً لكنها غير ملائمة سياسياً. إذ يتوقف تمويلها الأولي على سلوك سياسي إيثاري – بل حتى انتحاري – من قبل ساسة يتعين عليهم تخفيض الإنفاق في أوقات الرخاء، عندما يكون الاقتصاد متيناً ويغلب على المواطنين اعتقادهم بأنه لا ينبغي عليهم تقديم التضحيات. حتى إن تلقت الصناديق أموالاً وقت الرخاء، فلن يكتب لها البقاء ما لم يمارس كل حاكم لاحق نكران الذات نفسه، وذلك بعدم المساس بالفوائض المالية إلى أن تدعو الحاجة لها أوقات الشدة. ويمكن أن يدار الصندوق من قبل هيئة حكومية مستقلة اسمياً تتمسك بموجب القانون بالتطبيق الصارم للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإيداعات والسحوبات. بيد أن الساسة الطموحين الذين يتوفرون على حوافز قوية يعثرون

عادة على طرق ووسائل تمكنهم من التلاعب بالفوائض المالية بنقلها من مكان إلى آخر، إما بواسطة تغيير القواعد المعمول بها أو عبر تغيير الموظفين المشرفين على صناديق الفوائض المالية، أو باقتراض الأموال لقاء المدخرات.(١) حتى الحكام الحكماء بعيدو النظر نادراً ما يتمكنون من جعل خلفائهم في الحكم يلتزمون بمسلك الانضباط المالي.

في ظل ظروف معينة، يزداد الاحتمال في أن تجدي صناديق الاستقرار المالي نفعاً: عندما تكون مستويات الفساد منخفضة وتدار الحكومة من قبل حاكم مستبد حكيم ومعزول سياسياً - أو، بدلاً من ذلك، من قبل قائد منتخب ديمقراطياً تكون سياساته خاضعة لأنظمة ضوابط ورقابة قوية؛ وعندما يكون الجمهور على اطلاع واسع على مجريات الأمور، وثيق بسياسات الحكومة؛ وعندما يكون الناخبون في الدول الديمقراطية قليلي التأثر نسبياً بالحملات الانتخابية الداعية إلى زيادة الإنفاق. ولا واحد من هذه الشروط يمكن تحقيقه بسهولة.(٢)

بدلاً من ذلك، يمكننا محاولة تصميم آليات للاستقرار المالي أكثر توافقاً مع الحوافز قليلة التبصر التي تحرك السياسيين عادة. يحقق القادة السياسيون الفوائد التي يصبون إليها عندما يزيدون الإنفاق ويتضررون عندما يتعين عليهم إنقاصه. وتفشل صناديق الاستقرار المالي لأن الجزء المؤلم من الاستقرار (تخفيض الإنفاق) هو شرط مُسَبّق طوعي وضروري في آن معاً بالنسبة للجزء النافع سياسياً (زيادة الإنفاق). التصميم الأفضل يدرج الجزء النافع سياسياً أولاً ويجعل الجزء الضار سياسياً إلزامياً، أو يجعل تجنبه على الأقل أكثر تكلفة. ونظراً لأن زيادة الإنفاق تسبق زيادة المدخرات، لا يمكن الوصل بين الجزأين

---

(١) أيفرت وغلب وتالروث ٢٠٠٣. للوقوف على بيان تقليدي حول كيفية حصول ذلك لهيئات التسويق الزراعي في إفريقيا، انظر بيتس ١٩٨١.

(٢) نوقشت هذه الشروط بعناية في الفصل السادس. في كتابه الرائع استحضار المستقبل (٢٠٠٩)، يعرض وليام آشر جرداً لاستراتيجيات أكثر تفصيلاً ترمي إلى تبني سياسات طويلة الأمد في بيئات تثير تحديات سياسية جمة. للوقوف على معالجة متبصرة للأبعاد الدولية لتقلبات سوق النفط، انظر جافي والجمل ٢٠١٠.

بواسطة صندوق استقرار مالي- لأن الصناديق تدير الفوائض لا العجوزات المالية- بل بواسطة قرض.

أعرض فيما يأتي طريقة قد تجدي نفعاً: عندما تكون أسعار النفط منخفضة، يكون في وسع حكومات البلدان المنتجة للنفط أن تقترض أموالاً من مصارف أجنبية، أو من حكومات، أو من مؤسسات مالية دولية بغية تحقيق الاستقرار في ميزانياتها، إضافة إلى تحفيز اقتصاداتها. يوضح الفصل السادس أن دول النفط في الماضي كانت تستعمل القروض وفق التقلبات الدورية - أي تقترض عندما تكون أسعار النفط مرتفعة بدلاً من الاقتراض عندما تكون الأسعار منخفضة - جاعلة اقتصاداتها أكثر، لا أقل، تقلباً. لتشجيع الاقتراض الرامي إلى مواجهة التقلبات الدورية، بوسع البنك الدولي أو المؤسسات المالية الدولية الأخرى توفير تسهيلات ائتمانية خاصة للبلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية، بحيث تمنح القروض فقط عندما تنخفض الأسعار العالمية دون معيار محدد.

وينبغي أن تكون الميزة الرئيسة لهذه القروض طريقة تسديدها، التي يجب أن تستند إلى السعر الراهن للنفط. يتعين على الحكومات أن تقتطع عائدات عدد محدد من براميل النفط كل شهر بغرض تسديد ما يترتب عيها لدائنيها، وصولاً إلى دفع قيمة القرض كاملةً. بذلك لن تتغير قيمة القرض بفعل تقلبات الأسعار، ما يتغير هو معدل التسديد فقط. إن بقيت الأسعار منخفضه، يتم تسديد القرض ببطء وتكون كلفة الحكومة قليلة نسبياً من الإيرادات السابقة؛ وإن ارتفعت الأسعار، سترتفع معها قيمة براميل النفط المكرسة لتسديد الدين والتي تباع شهرياً، فيرتفع بذلك المعدل الذي يتم تسديد القرض على أساسه. مثل هذا «القرض المقوّم بالنفط»، الذي تقدمه جهة خاصة تمنح تسهيلات حصرا وقت انخفاض الأسعار، بوسعه أن يعزز الإنفاق عندما تشح الإيرادات، وأن يحد منه عندما تكون العائدات وفيرة.

خلافاً لصندوق الاستقرار المالي الذي يحتفظ بفوائض يمكن أن تسرقها الحكومة التي أنشأته في أي وقت، تبقى القروض الأجنبية ملك حكومات

وبنوك أجنبية، الأمر الذي يجعل التخلف عن تسديدها مكلفاً. في الواقع، استفادت أنغولا من القروض المقومة بالنفط على مدى عقود من الزمن دون أن تثير صخباً يذكر.[١] على الرغم من أنها كانت تدفع أقساط تأمين متواضعة على هذه القروض - لأن المقرض يأخذ على عاتقه كلفة إدارة تقلبات أسعار النفط - فقد وجدت مصارف تجارية وحكومات أجنبية في آن معاً مستعدة لتقديم هذه القروض.[٢]

يسهل حل مشكلة الاستقرار المالي في بلد يحكمه محاسبون مطبوعون على حب الخير ويهدفون إلى النفع العام لا إلى الربح الشخصي. في العالم الواقعي، تصبح الخطط الرامية إلى تحقيق الاستقرار عادة عديمة الفائدة بسبب سلوك القادة السياسيين الرامي إلى تحقيق المصلحة الذاتية. قد يساعد التصميم المؤسسي الأفضل في جعل سياسات تحقيق الاستقرار المالي أكثر استدامة على الصعيد السياسي وأجدى نفعاً في نهاية المطاف.

رفع السرية عن عائدات النفط

عالم النفط بمعظمه مخفي من المشهد العام. في كثير من البلدان، لا يعرف سوى القليل عن العقود التي توقعها شركات النفط؛ وعن مكافآت التوقيع، والضرائب، وعوائد الحقوق، والرسوم، والمدفوعات الأخرى التي تقدمها للحكومات؛ وعن عمليات شركات النفط الوطنية؛ وعن تدفق إيرادات النفط إلى داخل الحكومات؛ وعن كيفية إنفاق هذه الإيرادات في نهاية المطاف.[٣] تساعد هذه السرية الحكام المستبدين على البقاء في السلطة، وتعرقل الوصول

---

(١) فينس وفايمر وكامبوس ٢٠٠٩.

(٢) يمكن للحكومات أن تستخدم خططاً وإجراءات أخرى للتحوط ضد التقلبات. في عام ٢٠٠٨، دفعت الحومة المكسيكية ملياراً ونصف المليار دولار أمريكي لتأمين نفسها ضد هبوط أسعار النفط. وعندما هبطت الأسعار عام ٢٠٠٩، حصلت الحكومة على كسب غير مرتقب قدره نصف مليار دولار أمريكي. إلى ذلك، يستتبع شراء بوالص تأمين ضد هبوط الأسعار أيضاً دفع نفقات جديدة أثناء ازدهار الأسعار؛ الأمر الذي يمكن أن يكون صعباً على الصعيد السياسي. لمناقشة التزامات الديون المرتبطة بأسعار السلع الأساسية، انظر أيضاً فرانكل ٢٠١٠.

(٣) جيليس ٢٠١٠.

إلى حلول للحروب الأهلية القائمة على النفط، وتجعل وضع حد للفساد أمراً أكثر صعوبة. الشفافية وحدها لا تستطيع حل كل هذه المشكلات، لكنها تساعد في حلها.

اكتسبت الشفافية في الآونة الأخيرة اهتماماً لافتا للنظر في الدوائر السياسة، على الرغم من أن دعاة الديمقراطية أدركوا أهميتها منذ عهد طويل. في عام ١٨٢٢، كتب جيمس ماديسون في إحدى المراسلات الشخصية الآتي:

إن أية حكومة شعبية لا توفر المعلومات للشعب، أو تتيح سبل الحصول عليها، ليست سوى مقدمة لمهزلة أو مأساة؛ أو ربما لكلتيهما معاً. المعرفة سوف تحكم الجهل إلى الأبد: والشعب الذي ينوي أن يصبح حاكم نفسه عليه أن يتسلح بالقوة التي تمنحها المعرفة.[١]

تشير دراسات أجريت مؤخراً إلى أنه عندما تكون الحكومات أكثر شفافية، يرجح أيضاً أن تكون أقل فساداً، وأكثر تحقيقاً لمستويات أعلى من التنمية البشرية، وأقوى انضباطا ماليا، وذات مزايا أخرى كثيرة.[٢] من الصعب معرفة إذا ما كانت الشفافية تتمخض عن كل هذه النتائج، لكن معظم المراقبين يعتقدون أنه بعد أخذ كل الأمور في الحسبان، فإن الشفافية تحسّن أساليب الحكم والإدارة.[٣]

حتى إن كانت فوائد الشفافية صعبة القياس، فإن لها ميزة عظيمة. معظم السياسات الأخرى التي نوقشت سابقاً في هذا الكتاب - من عقود المقايضة إلى استخدام القروض المقومة بالنفط - قد تكون مفيدة، لكن فرضها قد يكون مكلفاً أيضا ويحمل شيئاً من خطر الإخفاق. تطبيق الشفافية رخيص التكلفة ولا يحتمل أن يسبب ضرراً.

تبدأ الشفافية بالكشف عن المعلومات، لكنها لا تنتهي عنده. يجب أن

---

(١) نقلاً عن بيوتروفسكي ٢٠١٠، ص: ٣١.

(٢) بيليفر وكوفمان ٢٠٠٥؛ حميد ٢٠٠٥.

(٣) فونغ وغراهام وويل ٢٠٠٧؛ بيوتروفسكي ٢٠١٠. للاطلاع على رأي متشكك، ويجادل بعقلانية في أن الشفافية ينبغي أن تستكمل بتدابير أخرى، انظر كولستاد وويغ ٢٠٠٩.

تكون المعلومات الصادرة عن الحكومة كاملة ودقيقة، الأمر الذي يعني وجوب إخضاعها لفحص مدققين مستقلين، وإعلان نتائج تدقيقهم على الملأ. كما تجب إتاحة المعلومات على نطاق واسع وبتكلفة ضئيلة أو بدون تكلفة، وينبغي عرضها بصورة يكون في وسع الناس العاديين فهمها.

توفر الصحافة الحرة وجماعات المجتمع المدني واسعة الاطلاع ضروري لتحويل المعلومات المتاحة للجمهور إلى أداة مفيدة لتحقيق إدارة أفضل للموارد. حتى هذه الجماعات يمكن أن تواجه مشكلات في تقويم وثائق الحكومة وسياساتها، فثمة أبعاد تقنية عديدة لإدارة الموارد لا يعرفها إلا المطلعون على بواطن الأمور وليست معروفة على نطاق الجمهور الأوسع. هذا يجعل الثقافة العامة عنصراً ضرورياً وأساسياً في الشفافية.

في عام ٢٠٠٩، وضع فريق من خبراء السياسة الدولية «ميثاق الموارد الطبيعية»، وعرضوا فيه مبادئ توجيهية للمواطنين والحكومات الراغبة في تحقيق أقصى قدر من الاستخدام النافع لموارد بلادها الطبيعية. ليس الميثاق وثيقة ملزمة بل معيار يمكن أن تصبو لتحقيقه كل البلدان، غنيها وفقيرها. ويتضمن الميثاق اثني عشر مفهوماً أساسياً تقدم بمجلها مبادئ توجيهية تتعلق بطائفة واسعة من القضايا، بما فيها: هل ينبغي استخراج الموارد أم لا، وكيفية التفاوض بشأن العقود، وطريقة التخفيف من حدة التكاليف الاجتماعية والبيئية، وكيف ينبغي استخدام الإيرادات. صمم الميثاق باستخلاص أفضل المعارف المتاحة والإعلان عنها، ليطلع عليه واضعو السياسات، وليساعد المواطنين في معرفة إذا ما كانت حكوماتهم ملتزمة بالمبادئ المعترف بها دولياً - وفي حال عدم التزامها، ما الذي ينبغي أن يتغير.[١]

تم إحراز تقدم كبير على صعيد شفافية قطاع النفط منذ عام ٢٠٠٠،

---

(١) أعد الميثاق فريق مستقل من الأكاديميين والمحامين والممارسين، وقد أشرف على تنظيم الفريق مجموعة من خبراء الاقتصاد هم بول كولير، وأنتوني فينابلس، ومايكل سبنس، وكنت عضواً في الفريق الفني الذي صاغ الميثاق. للحصول على مزيد من المعلومات عن الميثاق، انظر الموقع الإلكتروني:

http//www.naturalresourcecharter.org

بفضل العمل الرائع للمنظمات غير الحكومية في عشرات البلدان الغنية بالموارد. تشمل المجموعات الرئيسة: الشاهد العالمي (Global witness)، وهي منظمة غير حكومية تتخذ من لندن مقراً لها، وقد لفتت الانتباه منذ عام ١٩٩٠ إلى دور الموارد الطبيعية في الصراع والفساد حول العالم؛ وهناك أيضا شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية رعت حملة تحت شعار «أعلن عن ما تدفع»، وهي حملة تشجع الشركات في القطاع الاستخراجي على الكشف عن ما تدفعه للحكومات، وتشجع الحكومات على الكشف عن ما تتلقاه من هذه الشركات: كذلك «معهد مراقبة الإيرادات» (Revenue watch Institute)، وهو معهد غير ربحي متخصص في السياسة والأبحاث وتقديم المنح، استهل عمله عام ٢٠٠٢، ويشجع على استخدام النفط والغاز والثروة المعدنية لخدمة الخير العامة. في عام ٢٠٠٢، أطلق رئيس الوزراء البريطاني توني بلير «مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية» لتشجيع البلدان الغنية بالموارد على جعل إيراداتها كاملة الشفافية. في عام ٢٠٠٧، أصبحت مبادرته منظمة تتشكل من عدد كبير من أصحاب المصلحة وتتخذ من أوسلو مقراً لها، وقد بلغ مجموع أعضائها ثلاثين بلداً عام ٢٠١٠.[١]

على الرغم من وجود هذه المبادرات، ما يزال قدر كبير من عالم البترول محوطاً بالسرية. بين الدول الثلاثين التي كانت أعضاء في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية عام ٢٠١٠، ثلاث دول فقط (أذربيجان وتيمور الشرقية وليبيريا) أجيزت بوصفها «ممتثلة كلياً» لمعايير شفافية المنظمة. ست دول أخرى – أنغولا وبوليفيا وتشاد وغينيا الاستوائية وساوتومي وترينيداد – خرجت من المنظمة أو عُلقت عضويتها بسبب عدم امتثالها لمعايير الشفافية. ثمة دراسة

---

(١) لمزيد من المعلومات عن هذه المجموعات انظر المواقع الإلكترونية:
www.golbalwitness.org
www.publishwhatyoupay.org
www.revenuewatch.org
www.eiti.org

كما بينت في المقدمة، تلقيت منحة من معهد مراقبة الإيرادات لإتمام هذا الكتاب والعمل ضمن هيئة المعهد الاستشارية.

أجراها «معهد مراقبة الإيرادات» عام ٢٠١٠ وتناول فيها واحداً وأربعين بلداً من البلدان المنتجة للنفط والغاز والمعادن - بعضها أعضاء في منظمة مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وبعضها ليسوا أعضاء - وتوصلت إلى أن ثلاثة أرباع البلدان التي تناولتها الدراسة قدمت معلومات «جزئية» أو «شحيحة» عن إيراداتها المتأتية من الموارد.[١]

على الرغم من إحراز هذا التقدم، فحركة الشفافية أمامها كثير من العمل. لا يمكن للشفافية أن تحل بعصا سحرية مشكلات البلاد الغنية بالموارد، لكنها على الأرجح الطريقة الأكثر بساطة وأماناً لتحقيق تحسينات في هذا المضمار.

إنفاق الإيرادات بحكمة

حتى إن أضحت الإيرادات أصغر حجماً، وأكثر استقراراً، وأكثر شفافية، يبقى لزاماً على البلدان أن تقرر طريقة إنفاقها. إن أنفقت بحكمة، يمكن أن تسهم في تحقيق تحسينات مستدامة على صعيد الرعاية الاجتماعية، وإلا فإنها يمكن أن تختفي في ثنايا سحابة من الهدر والفساد.

كل البلدان، سواء أكانت تتوفر على ثروة من الموارد أم لا، تواجه قضايا مشابهة بشأن الإنفاق الحكومي. كثير مما جرى تعلمه من الدول غير النفطية فيما يتعلق بالسياسات المالية المناسبة يمكن تطبيقه أيضاً على دول النفط.[٢] البلاد الغنية بالموارد لديها أيضاً بعض التحديات الحاسمة: فحكوماتها تشكل الجزء الأكبر من اقتصاداتها؛ وإيراداتها أقل استقراراً، الأمر الذي ينزع إلى جعل إنفاقها أقل استقراراً أيضا؛ علاوة على أنها تعتمد على إيرادات موارد ستختفي في نهاية المطاف. كل هذه العوامل تجعل اتباع سياسات إنفاق صحيحة بالنسبة للدول المنتجة للنفط أمراً بالغ الأهمية.

قضية الإنفاق الحكومي في اقتصادات البلدان الغنية بالنفط معقدة

---

(١) معهد مراقبة الإيرادات ٢٠١٠.

(٢) للوقوف على خلاصة مدروسة لهذه الدروس، انظر مهمة عن النمو والتنمية ٢٠٠٨.

وتتجاوز نطاق خبرتي ومعرفتي.[1] دعوني ببساطة أوجز القرارات الأساسية التي تواجهها البلدان وأذكر بعض النقاط الحاسمة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان.

يتعين على البلدان المنتجة للنفط أن تتخذ قرارين رئيسين واضحين بشأن كيفية توزيع إيراداتها. يتمثل الأول بتحديد مقدار المال الذي يجب أن يدخل في الميزانية السنوية، ومقدار المال الذي يجب أن يوضع جانباً من أجل استعماله مستقبلاً - لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير، والتعويض عن نضوب النفط على المدى الطويل.[2] ويتعلق القرار بقضايا عملية، مثل كم الأموال التي يمكن أن يستوعبها الاقتصاد في أية فترة زمنية دون أن يتسبب بتوسع البيروقراطية المفرط، وزيادة الهدر والفساد؛ وبقضايا أخلاقية، بما فيها كيفية موازنة احتياجات الجيل الراهن مع حقوق الأجيال المستقبلية.

تتباين توصيات الخبراء في هذا المجال. على سبيل المثال، خلصت دراسة غلب للدول المصدرة للنفط أثناء حقبة ازدهار الأسعار التي امتدت بين عامي ١٩٧٣-١٩٨١ إلى أن البلاد كان ينبغي أن تدخر ٨٠٪ تقريباً من إيراداتها الإضافية؛ وجادلت في أن فشل هذه البلاد في الادخار يفسر انهياراتها الاقتصادية الكارثية عندما هبطت الأسعار بعد عام ١٩٨٠.[3] تحذر دراسات أخرى من أن البلاد ذات الدخل المنخفض يمكن أن تؤذي نفسها بالإفراط في الادخار، لأن أفضل استثماراتها طويلة الأمد تكون داخل اقتصاداتها - في صحة مواطنيها وتعليمهم إضافة إلى البنية التحتية التي يمكن أن تساعد في نمو قطاعاتها غير النفطية.[4]

القرار الثاني هو مقدار المال الذي يدخل في الميزانية ويجب أن يخصص للاستهلاك أو يوظف للاستثمار في رأس المال المادي والبشري. كلما كان البلد

---

(١) للاطلاع على أحدث المناقشات حول القضايا البارزة في هذا السياق، انظر همفريز وساكس وستيغليتز ٢٠٠٧؛ وغلب وغراسمان ٢٠١٠ نص ميثاق الموارد الطبيعية، وهو متاح على الموقع الإلكتروني: www.naturalresourcecharter.org.

(٢) كيف يدخر المال وأين - محلياً أم وراء البحار - أمر بالغ الأهمية أيضاً.

(٣) غلب وزملاء مشاركون ١٩٨٨.

(٤) كولير ٢٠١٠.

أشد فقراً، ازداد عدد المستفيدين من توسع حجم الاستهلاك، فعندما لا يستطيع الناس أن يأكلوا، لا يكون ثمة معنى للادخار من أجل المستقبل. لكن على الحكومات أن تكون حذرة حيال زيادة الاستهلاك. اثنان من الأساليب الأكثر شيوعاً في البلدان المنتجة للنفط ينطويان على تأثيرات جانبية مؤذية: تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة دخل الأسر، لكنه أيضاً يجعل تدبير موارد الحكومة المالية أكثر اعتماداً على النفط، ومن ثم أكثر تقلبا وإبهاماً؛ وزيادة إعانات الوقود مفيدة للطبقات الوسطى والعليا على حد سواء وبشكل يفتقر إلى التجانس، كما أنها تزيد انبعاثات الكربون.

سواء أكانت البلاد تملك نفطاً أم لا، يعد توظيف مستويات عالية من الاستثمار ضروريا من أجل تنمية طويلة الأمد. وفقاً لتقرير أعدته لجنة النمو والتنمية، «لا يوجد بلد حقق نمواً سريعاً ومستداماً دون أن تواكبه معدلات مؤثرة ومهمة من الاستثمار العام- في البنية التحتية والتعليم والصحة.[1] «إن كانت البلدان المنتجة للنفط راغبة في أن تفيد الأجيال المستقبلية من استخراج الموارد الطبيعية المتوفرة حاليا، فعليها أن تستثمر قسماً من إيراداتها أكبر حتى مما تستثمره البلدان الأخرى.

قد يكون لقرارات الحكومة الاستثمارية أيضاً تأثير قوي في التفاوت بين الجنسين. يوضح الفصل الرابع من هذا الكتاب أن حكومات البلدان الغنية بالنفط تستثمر عادة في اقتصاداتها عبر بناء بنية تحتية جديدة توفر فرص عمل للرجال دون النساء؛ وعندما يتأثر الاقتصاد بالمرض الهولندي، فإن الشركات التي تجتذب النساء بصورة طبيعية للالتحاق بالقوى العاملة - لا سيما في شركات التصنيع الموجه للتصدير - سوف تصبح عديمة الربحية. أما إذا استطاع اقتصاد نفطي مزدهر توفير أنواع أخرى من الوظائف للنساء، فلن يكون لأي من هذه الأمور أهمية: يستطيع الرجال الحصول على فرص عمل جديدة في قطاعي البناء والبترول، في الوقت الذي تتمكن فيه النساء من الحصول على فرص عمل جديدة في قطاعات أخرى.

(١) لجنة النمو والتنمية ٢٠٠٥-٥. انظر أيضاً هاوسمان، وبريتشت، ورودريك ٢٠٠٥.

لكن كما يوضح الفصل الرابع، في بلدان عديدة - بخاصة في الشرق الأوسط - تحرم النساء من الحصول على فرص عمل في قطاع الخدمات المزدهر وبذلك تبقى خارج إطار القوى العاملة. تستطيع الحكومات أن تتصدى بسهولة لهذه المشكلة عبر وضع بعض استثماراتها في قطاعات تجتذب النساء إلى القوى العاملة، مثل قطاعي الصحة والتعليم - وهي مهن توظف عادة نسبة أكبر من النساء - وأن توظف النساء بزخم أكبر في وظائف وأعمال حكومية.

تحقيق مستوى معين من الإنفاق على البناء أمر قيم. ينبغي أن تكون إحدى الأولويات في البداية توظيف استثمارات ترمي إلى إزالة الاختناقات من التنمية، بحيث تصبح الاستثمارات اللاحقة أكثر جدوى وفاعلية. يدعو كولير هذهِ الاستراتيجية «الاستثمار في الاستثمار» - مع التركيز على المشاريع التي تساعد في تقليل الكلفة وزيادة جدوى الاستثمارات المستقبلية. يستلزم هذا استهداف الاختناقات في البنية التحتية والاختناقات البيروقراطية على حد سواء، مثل نقاط الضعف في قدرة الحكومة على تقويم مشاريع جديدة والإشراف عليها، والروتين الحكومي الذي يعوق استثمار القطاع الخاص. هذه الإصلاحات صعبة التطبيق عندما تكون الإيرادات مزدهرة، إذ إن الساسة يكونون شديدي الانشغال في إنفاق الأموال الضخمة. الاستراتيجية الأكثر حكمة تتمثل في الاضطلاع بالإصلاحات قبل بدء الاستخراج، أو عندما تنخفض الأسعار، بحيث تكون المكاسب المستقبلية أفضل استخداماً.

سبق أن أوضحت السياسات التي تساعد في تقييد الإنفاق. اعتماد معدل استخراج أبطأ وتيرةً أو توزيع الإيرادات مباشرة على المواطنين كفيل بإزالة الأموال النقدية الضخمة من أيدي الحكومة، والحد من قدرتها على الإنفاق الزائد أثناء ازدهار الأسعار وتدفق الأموال. يمكن لعقود المقايضة أن تساعد في ربط الحكومة بمشاريع استثمار كبرى يمكن أن تفتقر في أحوال أخرى إلى الاستقرار المالي، أو القدرة الإدارية، أو الإرادة السياسية لتنفيذ مشاريع من هذا القبيل. في حال حصول الحكومات على قروض تهدف إلى تحقيق الاستقرار عندما تكون الأسعار منخفضة، وعندما تكون أقساط تسديد القروض مقومة

براميل النفط، يمكن أن يساعد هذا في الحد من الإسراف في الإنفاق عندما ترتفع الأسعار.

شفافية الإنفاق الحكومي يمكن أيضاً أن تجدي نفعاً. معظم مبادرات الشفافية المرتبطة بالموارد تركز على كيفية تجميع الإيرادات، لا على كيفية إنفاقها. للأسف، بعض البلدان، مثل أذربيجان، أضحت نماذج لشفافية الإيرادات في الوقت الذي أبقت فيه نفقاتها مبهمة وغامضة. ثمة دراسة أجريت عام ٢٠١٠ توصلت إلى أن أربعاً وسبعين حكومة من الحكومات الأربعة والتسعين التي شملها المسح لديها ميزانيات وطنية أخفقت في الوفاء بمعايير الشفافية والمساءلة الأساسية.

البلدان المنتجة للنفط والغاز كانت أكثر البلدان غموضاً. الجزائر، والكاميرون، وغينيا الاستوائية، والعراق، والمملكة العربية السعودية لم تنشر تقريباً أية معلومات عن ميزانياتها.[١]

قد تكون شفافية الإنفاق أكثر أهمية من شفافية الإيرادات: كلما ازداد المواطنون معرفة بكيفية توزيع أموالهم، قل احتمال تبديد الأموال في الفساد. ما يبعث على السرور ويقتضي الشكر أن عدداً متزايداً من المنظمات غير الحكومية في العالم النامي تتبنى قضية الميزانية وشفافية الإنفاق. وفقاً لمنظمة شراكة الميزانية الدولية:

في الهند، جمعت منظمة لصغار المزارعين والعمال، مازدور كيسان شاكرتي سانغتان، معلومات متفرقة عن الميزانية من أجل تعرية الفساد، مثل جداول الرواتب والمدفوعات المزورة عن أعمال لم تنفذ مطلقاً.

في أوغندا، وإذعاناً لإلحاح «شبكة ديون أوغندا»، وهي منظمة ترصد الإنفاق المحلي، حدد المسؤولون الحكوميون أعمالاً كانت دون مستوى المعايير المطلوبة في بناء المدارس، وأشاروا إلى دلائل تثبت فساد مسؤولين محليين.

---

(١) شراكة الميزانية الدولية ٢٠١٠، انظر أيضاً تقريرها المتاح على الموقع الإلكتروني www.internationalbudget.org

في الفيلبين، استخدمت منظمة غير حكومية تسمى «منظمة مراقبة الحكومة» معلومات تتعلق بالميزانية لمراقبة تسليم الكتب المدرسية، وبناء مدارس جديدة وغيرها من البنى التحتية، وتوزيع أموال مكرسة للإغاثة من الكوارث. بالعمل مع غيرها من المجموعات، قلصت جهود هذه المنظمة بصورة جوهرية كلفة الكتب المدرسية وحسنت نوعيتها وواقع تسليمها.[1]

على الرغم من أن قضية الإنفاق الحكومي معقدة جوهرياً، فإن خطوات بسيطة محددة يمكن أن تساعد في تحسين نوعية البرامج الحكومية، مثل استهداف مشكلة المساواة بين الجنسين، والاستثمار في الاستثمار، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

ما الذي يتعين على مستوردي النفط عمله؟

تبدأ لعنة الموارد انطلاقاً من البلاد المستهلكة للنفط، إذ إن أموالها هي التي تغمر الدول المنتجة. ما تستطيع الدول المستهلكة القيام به لتغيير الطبيعة غير الضريبية لهذه الإيرادات قليل نسبياً، ولا يحتمل أن يكون لذلك تأثير كبير في استقرار الإيرادات أيضاً. الجهود متعددة الأطراف التي بذلت في حقبة الستينيات والسبعينيات بغية استقرار أسعار السلع الأساسية في العالم تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باءت بفشل ذريع بكل ما في الكلمة من معنى، ولا يحتمل أن تبذل محاولة جديدة على هذا الصعيد في المدى المنظور. التأثير في طريقة إنفاق دول النفط إيراداتها هو أشد صعوبة، وجهود البنك الدولي بعيدة المدى التي امتدت بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٨ لإجبار حكومة تشاد على إدارة إيراداتها النفطية بشفافية وإنفاقها على برامج ترمي إلى الحد من الفقر انتهت أيضاً إلى الإخفاق وباءت بالفشل.[2]

مع ذلك يمكن أن تؤثر البلاد المستوردة في حجم الإيرادات التي تتدفق إلى حكومات البلدان المصدرة للنفط وفي سريتها. ينبغي أن يحظى تقليص

(١) منظمة شراكة الميزانية الدولية ٢٠٠٨. انظر أيضاً رينيكا وسفينسون ٢٠٠٤.

(٢) فرانك وغيسنيت ٢٠١٠.

استهلاك النفط واستيراده بالأولوية، وهذا لن يكون سهلاً على الصعيد العالمي: إن استمرت القوانين السارية والسياسات القائمة حالياً دونما تغيير، فإن طلب السوق العالمية للنفط وأنواع الوقود السائل الأخرى سيرتفع من ١ ,٨٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٧ إلى ١١٠ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٥؛ كما سيرتفع طلب السوق على الغاز الطبيعي من ١٠٨ تريليون قدم مكعب إلى ١٥٦ تريليون قدم مكعب. يتوقع أن تأتي ثمانية وأربعون بالمائة من هذه الزيادات من خارج نطاق أوروبا وأمريكا الشمالية، وبخاصة من الصين والهند.[١] يمكن أن يطرأ تغيير حاد على هذه الأرقام تبعاً لتغييرات على صعيد السياسات، وتغييرات على صعيد التكنولوجيا، وتبعاً لتحسينات غير متوقعة يمكن أن تطال الاقتصاد العالمي أو تراجعات غير متوقعة يمكن أن تصيبه. إلى ذلك، أكثر الجهود إصراراً ودفعاً في سبيل توفير تقنيات للطاقة البديلة ستستغرق عقوداً ليكون لها تأثير.

بدلاً من ذلك، يمكن أن يحد مستهلكو النفط من إيرادات أكثر الدول النفطية استحقاقاً للوم والشجب والتوبيخ، وذلك بكونهم أكثر انتقائية في اختيار الجهات التي يشترون منها حاجاتهم من النفط والغاز. يشير الفيلسوف ليف وينر إلى أن لدى البلاد المصدرة للنفط معدلات عالية من الفساد والحكومات غير الديمقراطية، والقادة السياسيين الذين يسرقون فعلياً عائدات موارد تعود ملكيتها إلى مواطنيهم. ويشير هذا ضمناً إلى أننا عندما نشتري نفطهم، فإنما نشتري بضائع مسروقة. يجادل وينر في الآتي:

تتدفق هذه السلع عبر نظام التجارة العالمي وتحت غطاء قواعد وقوانين هي أكثر بقليل من مجرد غطاء للسرقة والاختلاس.. إن نظام التجارة العالمي يكسر القاعدة الأولى للرأسمالية في نقل البضائع المسروقة، ويفعل ذلك على نطاق هائل. الأولوية في إصلاح التجارة العالمية لا تكون باستبدال «التجارة الحرة» بـ «التجارة العادلة»، بل بإيجاد تجارة حيث يوجد حالياً سرقة.[٢]

هل يمكن أن تؤدي العقوبات إلى وجود نظام حكم أفضل في دول

(١) إدارة معلومات الطاقة ٢٠١٠.

(٢) وينر ٢٠٠٨، ص:٢.

النفط؟ الحملة ضد «ماسات الصراع» - أي تجارة الماس التي استخدمت لتمويل الحروب الأهلية - كانت مجدية إلى حد يثير الذهول. في منتصف التسعينيات، جمع ما مقداره ١٥٪ من تجارة الماس العالمية من ماسات الصراع، التي ساعدت في تمويل حروب في ست دول إفريقية. في عام ٢٠٠٦، لم تعدّ ماسات الصراع تشكل أكثر ١٪ من تجارة الماس العالمية، والصراعات الستة جميعها انتهت - جزئياً بفضل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبفضل تحالف غير عادي بين حكومات، ومنظمات غير حكومية، وتجار ماس أساسيين عملوا عبر ميثاق دولي عرف باسم «عملية كيمبرلي».

العقوبات التي فرضت على دول منتجة للنفط كانت أقل فاعليةً، فالدول التي تتوفر على ثروات نفطية وأصبحت منبوذة لاحقا في حقبة الثمانينيات والتسعينيات، مثل إيران والسودان وبورما وليبيا، استطاعت بيع ما يكفي من البترول لإبقاء أنظمتها في السلطة. حتى العقوبات الدولية التي أقرها مجلس الأمن قد تكون غير كافية، فقد بدا أن القيود الصارمة التي فرضها مجلس الأمن على مبيعات نفط العراق بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣ كانت قليلة التأثير في سياسات صدام حسين أو في التخفيف من شدة إحكام قبضته على السلطة. إن الطلب القوي على مصادر جديدة للبترول يجعل العقوبات المستهدفة أداة سياسية ضعيفة نسبياً.[1]

في الحد الأدنى، يتعين على مستوردي النفط الكف عن تمويل الصراعات، بمنع مواطنيهم قانونياً من شراء نفط عبر امتيازات تباع من قبل جماعات متمردة أو وكلائها. التمرد في الكونغو برازافيل عام ١٩٩٧ ومحاولة

(١) يقترح وينر (المرجع نفسه) طريقة مثيرة للاهتمام لجعل العقوبات أكثر فاعلية: بوسع مستوردي النفط في الوقت ذاته الكف عن شراء الموارد من البلدان شديدة المناهضة للديمقراطية وفرض رسوم على الدول الأخرى التي تواظب على الشراء منها. المال الناجم عن تحصيل هذه الرسوم يوضع في صندوق إئتماني، ويكون مستحق الدفع للحكومة المنتخبة ديمقراطياً التي تحل محل النظام المستهدف. وليام كايمبفير وأنطون لوفبنرغ ووليام ميرتنز (٢٠٠٤) يخالفون هذا الرأي ويجادلون في أن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تتمخض عن نتائج عكسية تشدد قبضة الحاكم المستبد على السلطة.

الإنقلاب عام ٢٠٠٤ في غينيا الاستوائية كلاهما موّلا من قبل مستثمرين أملاً في الفوز بعقود نفط من حكومات يقودها متمردون. واليوم يسرق المتمردون والعصابات الإجرامية كميات كبيرة من نفط دلتا النيجر، ومن ثم يشحنونه إلى ما وراء البحار. إن فرض حظر على هذه الأنواع من عمليات الشراء يساعد في منع وقوع أعمال عنف مستقبلية.

قد تستطيع البلدان المستوردة للنفط أن تكون ذات تأثير أكبر عبر الالتزام بمعايير الشفافية. الأموال التي يرسلها المستهلكون إلى دول النفط تساعد في تمكين حكومات هذه الدول، والكشف عن المعلومات المتعلقة بهذه الأموال يساعد في تمكين مواطنيها. في معظم البلدان الغربية، يمكن للمواطنين معرفة مصادر ملابسهم، وسياراتهم، وحواسيبهم عبر رؤية رقع توصيف المنتج. إن كانوا يشترون سلعاً ذات قيم عالية يتاجر بها دولياً، مثل البن أو النبيذ، فغالباً ما يستطيعون تحديد المقاطعة أو التلال التي نمت فيها. لكنهم لا يعرفون شيئاً عن مصدر البنزين الذي يشترون. بإمكان شركات الطاقة تبديل هذا بـ «الإعلان عن ما يضخون» - أي الكشف عن بلد منشأ النفط الذي يبيعون والذي يفترض أن يساعد في جعل المستهلكين على علم بالنتائج المترتبة على مشترياتهم. كما يفترض أن يساعد هذا أيضاً في تشجيع شركات الطاقة لتكون أكثر انتقائية في معاملاتها ويساعد أيضاً في تحسين الظروف في البلدان التي يعملون فيها.

على شركات الطاقة العالمية أيضاً أن تكشف عن كل المدفوعات التي تقدمها لحكومات البلدان المنتجة للنفط. حتى الآن، تمكنت الشركات من تجنب هذه الكشوفات - وقد مكنت بذلك حكومات البلدان الغنية بالنفط من الحفاظ على سرية مواردها المالية. في تموز/ يوليو ٢٠١٠، اتخذت الولايات المتحدة خطوة مهمة نحو الشفافية عندما أقر الكونغرس تشريعاً، يعتبر جزءاً من إصلاحات دود-فرانك لوول ستريت ومن قانون حماية المستهلك، بهدف إجبار الشركات المدرجة في بورصة نيويورك على الكشف عن هذه المدفوعات.[1] ينبغي أن تحذو باقي الحكومات حذو الولايات المتحدة.

---

(١) للوقوف على تحليل قانوني للقانون الجديد، راجع فيرغز ٢٠١٠.

بوسع الحكومات المنتجة للنفط التي ترغب في أن تبقى مبهمة وعديمة الشفافية بيع نفطها دوماً لشركات من بلدان أقل شفافية، مثل الصين وماليزيا وروسيا. لكن حتى في هذه البلدان، تبقى الإصلاحات ممكنة. هيئة معايير المحاسبة الدولية التي تتخذ من لندن مقراً لها حددت جملة معايير للمحاسبة العالمية. أكثر من مائة وعشرين بلداً حالياً تطلب من الشركات العاملة في أراضيها استخدام هذه المعايير أو تسمح لها باستخدامها عندما تصدر بيانات مالية. في الوقت الراهن، تسمح المعايير لشركات النفط والتعدين بتجنب الكشف عن مدفوعاتها لحكومات معينة. واعتماد الإصلاحات التي تجلب مزيداً من الشفافية لتجارة النفط قد يكون له تأثير بعيد المدى.

منذ أن حدثت موجة تأميمات النفط في السبعينيات، أضحت البلدان المنتجة للنفط أقل ديمقراطية، وباتت الفرص التي تتيحها للنساء أقل، وأمست الحروب الأهلية أكثر تواتراً، وصار النمو الاقتصادي أكثر تقلباً من باقي أرجاء العالم، بخاصة في العالم النامي. بيد أن الجيولوجيا ليست قدراً محتوماً. أصبح النفط لعنة لأن الإيرادات التي يولدها للحكومات كبيرة وضخمة بصورة غير طبيعية، ولأن هذه الإيرادات لا تتأتى من فرض ضرائب على المواطنين، وتتقلب على نحو لا يمكن التنبؤ به، وسهلة الحجب عن تدقيق عامة الناس. معظم هذه السمات يمكن تغييرها - من قبل المواطنين، والحكومات، والمؤسسات الدولية، وحتى من قبل المستهلكين في البلدان المستوردة للنفط. إن عواقب الثروة النفطية تختلف اليوم عما كانت عليه في الماضي، ويمكن أن تتغير مرة أخرى في المستقبل - نحو الأفضل، ربما.

References

Abidin, Mahani Zainal. 2001. "Competitive Industrialization with Natural Resource

Abundance: Malaysia." In Resource Abundance and Economic Development, edited by Richard M. Auty, 147–64. Oxford: Oxford University Press.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." American Economic Review (5): 1369–401.

———. 2002. "Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution." Quarterly Journal of Economics 117 (4): 1231–94.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, James A. Robinson, and Yunyong Thaicharoen. 2003. "Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms: Volatility, Crises, and Growth." Journal of Monetary Economics 50 (1): 49–123.

Acemoglu, Daron, Simon Johnson, James A. Robinson, and Pierre Yared. 2008. "Income and Democracy." American Economic Review 98 (3): 808–42.

Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. 2005. Economic Origins of Dictatorship and Democracy. New York: Cambridge University Press.

Achen, Christopher H. 2002. "Toward a New Political Methodology: Microfoundations and Art." Annual Review of Political Science 5:423–50.

Achen, Christopher H., and Larry Bartels. 2004. "Blind Retrospection: Electoral Responses to Drought, Flu, and Shark Attacks." Unpublished paper, Princeton University, Princeton, NJ.

Adsera, Alicia, Carles Boix, and Mark Payne. 2003. "Are You Being Served? Political Accountability and Quality of Government." Journal of Law, Economics, and Organization 19 (2): 445–90.

Aharoni, Yair, and William Ascher. 1998. "Restructuring the Arrangements between Government and State Enterprises in the Oil and Mining Sectors." Natural Resources Forum 22 (3): 201–13.

Ahmad, Ehtisham, and Eric Mottu. 2003. "Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues." In Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries, edited by Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, 216–42. Washington, DC: International Monetary Fund.

Alesina, Alberto, Filipe Campante, and Guido Tabellini. 2008. "Why Is Fiscal Policy Often Procyclical?" Journal of the European Economic Association 6 (5): 1006–36.

Alesina, Alberto, Nouriel Roubini, and Gerald Cohen. 1997. Political Cycles and the Macroeconomy. Cambridge, MA: MIT Press.

Alesina, Alberto, and Enrico Spolaore. 1997. "On the Number and Size of Nations." Quarterly Journal of Economics 112 (4): 1027–56.

Alexeev, Michael, and Robert Conrad. 2009. "The Elusive Curse of Oil." Review of Economics and Statistics 91 (3): 586–98.

Alnasrawi, Abbas. 1994. The Economy of Iraq. Westport, CT: Greenwood Press.

Ames, Barry. 1987. Political Survival: Politicians and Public Policy in Latin America. Berkeley: University of California Press.

Amin, Sajeda, Ian Diamond, Ruchira T. Naved, and Margaret Newby. 1998. "Transition to Adulthood of Female Garment-Factory Workers in Bangladesh." Studies in Family Planning 29 (2): 185–200.

Amnesty International. 2000. "Oil in Sudan: Deteriorating Human Rights." Report AFR 54/01/00ERR. London: Amnesty International.

Anderson, G. Norman. 1999. Sudan in Crisis. Gainesville: University Press of Florida.

Anderson, Lisa. 1995. "Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach." In Political Liberalization and Democratization in the Arab World; Volume One, Theoretical Perspectives, edited by Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, 77–92. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Anderson, Siwan, and Mukesh Eswaran. 2005. "What Determines Female Autonomy? Evidence from Bangladesh." BREAD Working Paper No. 101. Department of Economics, University of British Columbia, Vancouver.

Anker, Richard. 1997. "Theories of Occupational Segregation by Sex: An Overview." International Labour Review 136 (3): 315–39.

Arellano, Manuel, and Stephen Bond. 1991. "Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations." Review of Economic Studies 58 (2): 277–97.

Arezki, Rabah, and Markus Brückner. 2010. "Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions." Unpublished paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ascher, William. 1999. Why Governments Waste Natural Resources: Policy Failures in Developing Countries. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

———. 2009. Bringing in the Future: Strategies for Farsightedness and Sustainability in Developing Countries. Chicago: University of Chicago Press.

Aslaksen, Silje. 2010. "Oil as Sand in the Democratic Machine?" Journal of Peace Research 47 (4): 421–31.

Aspinall, Edward. 2007. "The Construction of Grievance: Natural Resources and Identity in a Separatist Conflict." Journal of Conflict Resolution 51 (6): 950.

Assaad, Ragui. 2004. "Why Did Economic Liberalization Lead to Feminization of the Labor Force in Morocco and De-Feminization in Egypt?" Unpublished paper, University of Minnesota, Twin Cities.

Assaad, Ragui, and Melanie Arntz. 2005. "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes under Structural Adjustment: Evidence from Egypt." World Development 33 (3): 431–54.

Auty, Richard M. 1990. Resource-Based Industrialization: Sowing the Oil in Eight Developing Countries. Oxford: Claredon Press.

———. 2003. "Third Time Lucky for Algeria? Integrating an Industrializing Oil-Rich Country into the Global Economy." Resources Policy 29 (1): 37–47.

Bahl, Roy. 2001. "Equitable Vertical Sharing and Decentralizing Government Finance in South Africa." International Studies Program Working Paper Series. Georgia State University, Atlanta.

Bailyn, Bernard. 1967. The Ideological Origins of the American Revolution. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Baldez, Lisa. 2004. "Elected Bodies: The Adoption of Gender Quota Laws for Legislative Candidates in Mexico." Legislative Studies Quarterly 29 (2): 231–58.

Balzer, Harley. 2009. "Vladimir Putin's Academic Writings and Russian Natural Resource Policy." Problems of Post-Communism 53 (1): 48–54.

Barma, Naazneen, Kai-Alexander Kaiser, Tuan Min Le, and Lorena Viñuela. 2011. Rents to Riches? The Political Economy of Natural Resource-Led Development. Washington, DC: World Bank.

Barnett, Anthony, Martin Bright, and Patrick Smith. 2004. "How Much Did Straw Know and When Did He Know It?" Observer, November 28.

Barrett, David B., George Kurian, and Todd Johnson. 2001. World Christian Encyclopedia: A Comparative Survey of Churches and Religions in the Modern World. New York: Oxford University Press.

Barro, Robert J. 1997. Determinants of Economic Growth: A Cross-country Empirical Study. Cambridge, MA: MIT Press.

Basedau, Matthias, and Jann Lay. 2009. "Resource Curse or Rentier Peace? The Ambiguous Effects of Oil Wealth and Oil Dependence on Violent Conflict." Journal of Peace Research 46 (6): 757–76.

Bates, Robert H. 1981. Markets and States in Tropical Africa. Berkeley: University of California Press.

Bates, Robert H., and Da-Hsiang Donald Lien. 1985. "A Note on Taxation, evelopment, and Representative Government." Politics and Society 14 (2): 53–70.

Baud, Isa. 1977. "Jobs and Values: Social Effects of Export-Oriented Industrialization in Tunisia." In Industrial Re-adjustment and the International Division of Labour. Tilburg, Netherlands: Development Research Institute.

Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani. 1987. The Rentier State in the Arab World. Vol. 2, Nation, State, and Integration in the Arab World. London: Croom Helm.

Beck, Nathaniel, Jonathan N. Katz, and Richard Tucker. 1998. "Taking Time Seriously in Binary Time-Series Cross Section Analysis." American Journal of Political Science 42 (4): 1260–88.

Bellver, Ana, and Daniel Kaufmann. 2005. "Transparenting Transparency." Washington, DC: World Bank.

Besley, Timothy, and Torsten Persson. 2010. "State Capacity, Conflict, and Development." Econometrica 78 (1): 1–34.

Bevan, David L., Paul Collier, and Jan Willem Gunning. 1999. Nigeria and Indonesia. New York: Oxford University Press.

Bhattacharya, Rina, and Dhaneshwar Ghura. 2006. "Oil and Growth in the Republic of Congo." Washington, DC: International Monetary Fund.

Bhavnani, Rikhil R. 2009. "Do Electoral Quotas Work after They Are Withdrawn? Evidence from a Natural Experiment in India." American Political Science Review 103 (1): 23–35.

Birdsall, Nancy, and Arvind Subramanian. 2004. "Saving Iraq from Its Oil." Foreign Affairs 83 (4): 77–89.

Blattman, Christopher, Jason Hwang, and Jeffrey Williamson. 2007. "Winners and Losers in the Commodity Lottery: The Impact of Terms of Trade Growth and Volatility in the Periphery, 1870–1939." Journal of Development Economics 82 (1): 156–79.

Blattman, Christopher, and Edward Miguel. 2008. "Civil Wars." Journal of Economic Literature 48 (1): 3–57.

Blaydes, Lisa. 2006. "Electoral Budget Cycles under Authoritarianism: Economic Opportunism in Mubarak's Egypt." Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.

Blaydes, Lisa, and Drew A Linzer. 2008. "The Political Economy of Women's Support for Fundamentalist Islam." World Politics 60 (4): 576–609.

Block, Steven A. 2002. "Political Business Cycles, Democratization, and Economic Reform: The Case of Africa." Journal of Development Economics 67 (1): 205–28.

Blundell, Richard, and Stephen Bond. 1998. "Initial Conditions and Moment Restrictions in Dynamic Panel Data Models." Journal of Econometrics 87 (1): 115–43.

Boardman, Anthony, and Aidan Vining. 1989. "Ownership and Performance in Competitive Environments: A Comparison of the Performance of Private, Mixed, and State-Owned Enterprises." Journal of Law and Economics 32 (1): 1–33.

Bodin, Jean. [1606] 1967. Six Books of a Commonwealth. New York: Barnes and Noble.

Boix, Carles. 2003. Democracy and Redistribution. New York: Cambridge University Press.

Boix, Carles, and Susan Stokes. 2003. "Endogenous Democracy." World Politics 55 (4): 517–49.

Bolton, Patrick, and Gérard Roland. 1997. "The Breakup of Nations: A Political Economy Analysis." Quarterly Journal of Economics 112 (4): 1057–90.

Bordo, Michael David. 1975. "John E. Cairnes on the Effects of the Australian Gold Discoveries, 1851–73: An Early Application of the Methodology of Positive Economics." History of Political Economy 7 (3): 337–59.

Bornhorst, Fabian, Sanjeev Gupta, and John Thornton. 2009. "Natural Resource Endowments and the Domestic Revenue Effort." European Journal of Political Economy 25 (4): 439–46.

BP. 2010. "BP Statistical Review of World Energy." London: British Petroleum.

Brady, Henry, and David Collier, eds. 2004. Rethinking Social Inquiry. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Brand, Laurie A. 1992. "Economic and Political Liberalization in a Rentier Economy: The Case of the Hashemite Kingdom of Jordan." In Privatization and Liberalization in the Middle East, edited by Iliya Harik and Denis J. Sullivan, 167–88. Bloomington: Indiana University Press.

———. 1998. Women, the State, and Political Liberalization. New York: Columbia University Press.

Brautigam, Deborah, Odd-Helge Fjeldstad, and Mick Moore, eds. 2008. Taxation and State-Building in Developing Countries: Capacity and Consent. New York: Cambridge University Press.

Brennan, Geoffrey, and James M. Buchanan. 1980. The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution. New York: Cambridge University Press.

Bresnan, John. 1993. Managing Indonesia: The Modern Political Economy. New York: Columbia University Press.

Brewster, Karin, and Ronald Rindfuss. 2000. "Fertility and Women's Employment in Industrialized Nations." Annual Review of Sociology 26:271–96.

Brollo, Fernanda, Tommaso Nannicini, Roberto Perotti, and Guido

Tabellini. 2010. "The Political Resource Curse." London: Centre for Economic Policy Research.

Brosio, Giorgio. 2003. "Oil Revenue and Fiscal Federalism." In Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries, edited by Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, 243–72. Washington, DC: International Monetary Fund.

Brumberg, Daniel, and Ariel Ahram. 2007. "The National Iranian Oil Company in Iranian Politics." Unpublished paper, Baker Institute for Public Policy, Rice University, Houston.□Brunnschweiler, Christa, and Erwin Bulte. 2008. "The Resource Curse Revisited and Revised: A Tale of Paradoxes and Red Herrings." Journal of Environmental Economics and Management 55 (3): 248–64.

Buchanan, James M., and Roger L. Faith. 1987. "Secession and the Limits of Taxation: Toward a Theory of Internal Exit." American Economic Review 77 (5): 1023–31.

Buchanan, James M., Robert Tollison, and Gordon Tullock. 1980. Toward a Theory of the Rent-Seeking Society. College Station: Texas A&M University Press.

Bueno de Mesquita, Bruce, Alastair Smith, Randolph M. Siverson, and James D. Morrow. 2003. The Logic of Political Survival. Cambridge, MA: MIT Press.

Buhaug, Halvard, Scott Gates, and Päivi Lujala. 2002. "Lootable Natural Resources and the Duration of Armed Civil Conflict, 1946–2001." Paper presented at the thirty-sixth annual Peace Science Society meeting, Tucson, AZ, November.

Bulte, Erwin, Richard Damania, and Robert T. Deacon. 2005. "Resource Intensity, Institutions, and Development." World Development 33 (7): 1029–44.

Bunyanunda, Mac. 2005. "A Comparative Study of Mining Laws." Unpublished paper, University of California at Los Angeles.

Burns, John F., and Kirk Semple. 2006. "US Finds Iraq Insurgency Has Funds to Sustain Itself." New York Times, November 26.

Burns, Nancy, Kay Lehman Schlozman, and Sidney Verba. 2001. The Private Roots of Public Action: Gender, Equality, and Political Participation. Cambridge, CA: Harvard University Press.

Cashin, Paul, and C. John McDermott. 2002. "The Long-run Behavior of Commodity Prices: Small Trends and Big Variability." IMF Staff Papers 49 (2): (2002): 175–99.

Catão, Luis, and Bennett Sutton. 2002. "Sovereign Defaults." Washington, DC: International Monetary Fund.

Caul, Miki. 2001. "Political Parties and the Adoption of Candidate Gender Quotas: A Cross-national Analysis." Journal of Politics 63 (4): 1214–29.

Cederman, Lars Erik, Simon Hug, and Lutz F Krebs. 2010. "Democratization and Civil War: Empirical Evidence." Journal of Peace Research 47 (4): 377–94.

Cederman, Lars Erik, Andreas Wimmer, and Brian Min. 2010. "Why Do Ethnic Groups Rebel?" World Politics 62 (1): 87–119.

Chan-Fishel, Michelle, and Roxanne Lawson. 2007. "Quid Pro Quo? China's Investment-for-Resource Swaps in Africa." Development 50 (3): 63–68.

Charrad, Mounira. 2001. States and Women's Rights: The Making of Postcolonial Tunisia, Algeria, and Morocco. Berkeley: University of California Press.

Chattopadhyay, Raghabendra, and Ester Duflo. 2004. "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India." Econometrica 72 (5): 1409–43.

Chaudhry, Kiren Aziz. 1989. "The Price of Wealth: Business and State in Labor Remittance and Oil Economies." International Organization 43 (1): 101–45.

———. 1997. The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Cheibub, José Antonio, Jennifer Gandhi, and James R. Vreeland. 2010. "Democracy and Dictatorship Revisited." Public Choice 143 (1–2): 1–35.

Chernick, Marc. 2005. "Economic Resources and Internal Armed Conflicts: Lessons from the Colombian Case." In Rethinking the Economics of War, edited by

Cynthia J. Arnson and I. William Zartman, 178–205. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press.

Chhibber, Pradeep. 2003. "Why Are Some Women Politically Active? The Household, Public Space, and Political Participation in India." In Islam, Gender, Culture, and Democracy, edited by Ronald Inglehart, 186–206. Willowdale, ON: de Sitter.

Choucri, Nazli. 1986. "The Hidden Economy: A New View of Remittances in the Arab World." World Development 14 (6): 697–712.

Christian Aid. 2001. "The Scorched Earth: Oil and War in Sudan." London: Christian Aid.

Cingranelli, David L., and David L. Richards. 2008. "Cingranelli-Richards (Ciri) Human Rights Dataset." Available at http://www.humanrightsdata.org.

Colander, David C. 1984. Neoclassical Political Economy: The Analysis of Rent-Seeking and Dup Activities. Cambridge, MA: Ballinger Publishing Company.

Colgan, Jeffrey. 2010a. "Changing Oil Income, Persistent Authoritarianism." Unpublished paper, American University, Washington, DC.

———. 2010b. "Oil and Revolutionary Governments: Fuel for International Conflicts." International Organization 64 (4): 661–94.

Collier, Paul. 2007. The Bottom Billion. New York: Oxford University Press.

———. 2010. The Plundered Planet. New York: Oxford University Press.

Collier, Paul, V. L. Elliot, Havard Hegre, Anke Hoeffler, Marta Reynal-Querol, and Nicholas Sambanis. 2003. Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy. Washington, DC: World Bank.

Collier, Paul, and Benedikt Goderis. 2009. "Commodity Prices, Growth, and the Natural Resource Curse: Reconciling a Conundrum." Unpublished paper, Center for the Study of African Economies, Oxford.

Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 1998. "On Economic Causes of Civil War." Oxford Economic Papers 50:563–73.

———. 2004. "Greed and Grievance in Civil War." Oxford Economic Papers 56:663–95.

———. 2009. "Testing the Neocon Agenda: Democracy in Resource-Rich Societies." European Economic Review 53 (3): 293–308.

Collier, Paul, Anke Hoeffler, and Mans Söderbom. 2004. "On the Duration of Civil War." Journal of Peace Research 41 (3): 253–73.

Collier, Paul, Frederick van der Ploeg, Michael Spence, and Anthony Venables. 2009. "Managing Resource Revenues in Developing Economies." Oxcarre Research Papers. Oxford: Oxford: Department of Economics, Oxford University.

Commission on Growth and Development. 2008. The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development. Washington, DC: World Bank.

Corden, W. Max, and J. Peter Neary. 1982. "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy." Economic Journal 92:825–48.

Cotet, Anca, and Kevin K. Tsui. 2010. "Resource Curse or Malthusian Trap? Evidence from Oil Discoveries and Extractions." Unpublished paper, Muncie, IN.

Coughlin, Con. 2002. Saddam: His Rise and Fall. New York: HarperCollins.

Crosby, Alfred. 1986. Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe, 900–1900. New York: Cambridge University Press.

Crouch, Harold. 1978. The Army and Politics in Indonesia. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Crystal, Jill. 1990. Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. New York: Cambridge University Press.

Daude, Christian, and Ernesto Stein. 2007. "The Quality of Institutions and Foreign Direct Investment." Economics and Politics 19 (3): 317–44.

Davis, Jeffrey, Rolando Ossowski, James Daniel, and Steven Barnett. 2003. "Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources: Experience and Fiscal Policy Implications." In Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries, edited by Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, 273–315. Washington, DC: International Monetary Fund. de Soysa, Indra. 2002. "Ecoviolence: Shrinking Pie or Honey Pot?" Global Environmental Politics 2 (4): 1–34. de Soysa, Indra, Erik Gartzke, and Tove Grete Lin. 2009. "Oil, Blood, and Strategy:

How Petroleum Influences Interstate Disputes." Unpublished paper, University of California at San Diego, La Jolla. de Soysa, Indra, and Eric Neumayer. 2005. "Natural Resources and Civil War: Another Look with New Data." Conflict Management and Peace Science 24 (3): 201–18.

Desai, Raj, Lev Freinkman, and Itzhak Goldberg. 2005. "Fiscal Federalism in Rentier Regions: Evidence from Russia." Journal of Comparative Economics 33 (4): 814–34.

Dewenter, Kathryn, and Paul Malatesta. 2001. "State-Owned and Privately Owned Firms: An Empirical Analysis of Profitability, Leverage, and Labor Intensity." American Economic Review 91 (1): 320–34.

Diamond, Jared. 1997. Guns, Germs, and Steel. New York: W. W. Norton.

Diamond, Larry. 2008. The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies throughout the World. New York: Times Books.

Diamond, Larry, Juan J. Linz, and Seymour Martin Lipset. 1988. Democracy in Developing Countries. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Donno, Daniela, and Bruce Russett. 2004. "Islam, Authoritarianism, and Female Empowerment." World Politics 56 (4): 582–607.

Dube, Oeindrila, and Juan Vargas. 2009. "Commodity Price Shocks and Civil

Conflict: Evidence from Colombia." Unpublished paper, Harvard University, Cambridge, MA.

Duncan, Roderick. 2006. "Price or Politics? An Investigation of the Causes of Expropriation." Australian Journal of Agricultural and Resource Economics 50 (1): 85–101.

Dunning, Thad. 2008. Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes. New York: Cambridge University Press. Egorov, Georgy, Sergei Guriev, and Konstantin Sonin. 2009. "Why Resource-Poor Dictators Allow Freer Media." American Political Science Review 103 (4): 645–68.

Eifert, Benn, Alan Gelb, and Nils Borje Tallroth. 2003. "The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil-Exporting Countries." In Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries, edited by Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, 82–122. Washington, DC: International Monetary Fund.

Elian, Gheorghe. 1979. The Principle of Sovereignty over Natural Resources. Amsterdam: Sijthoff and Noordhoof International Publishers.

Eller, Stacy, Peter Hartley, and Kenneth Medlock. 2010. "Empirical Evidence on the Operational Efficiency of National Oil Companies." Empirical Economics 39 (3).

Energy Information Administration. 2010. "International Energy Outlook." Washington, DC: Energy Information Administration.

Engel, Eduardo, and Rodrigo Valdés. 2000. "Optimal Fiscal Strategy for Oil-Exporting Countries." IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.

Engels, Friedrich. [1884] 1978. "The Origin of the Family, Private Property, and the State." In The Marx-Engels Reader, edited by Robert C. Tucker. New York: W. W. Norton.

Englebert, Pierre. 2009. Africa: Unity, Sovereignty, and Sorrow. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Englebert, Pierre, and James Ron. 2004. "Primary Commodities

and War: Congo-Brazzaville's Ambivalent Resource Curse." Comparative Politics 37 (1): 61–81.

Entelis, John P. 1976. "Oil Wealth and the Prospects for Democratization in the Arabian Peninsula: The Case of Saudi Arabia." In Arab Oil: Impact on the ArabCountries and Global Implications, edited by Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, 77–111. New York: Praeger Publishers.

Epstein, David L., Robert Bates, Jack Goldstone, Ida Kristensen, and Sharyn O'Halloran. 2006. "Democratic Transitions." American Journal of Political Science 50 (3): 551–69.

Fearon, James D. 2004. "Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer Than Others?" Journal of Peace Research 41 (3): 275–303.

———. 2005. "Primary Commodity Exports and Civil War." Journal of Conflict Resolution 49 (4): 483–507.

Fearon, James D., and David D. Laitin. 2003. "Ethnicity, Insurgency, and Civil War." American Political Science Review 97 (1): 75–90.

Firger, Daniel. 2010. "Transparency and the Natural Resource Curse: Examining the New Extraterritorial Information Forcing Rules in the Dodd-Frank Wall Street Reform Act of 2010." Georgetown Journal of International Law 41(4): 1043–95.

First, Ruth. 1980. "Libya: Class and State in an Oil Economy." In Oil and Class Struggle, edited by Petter Nore and Terisa Turner, 119–42. London: Zed Press.

Fish, M. Stephen. 2002. "Islam and Authoritarianism." World Politics 55:4–37.

———. 2005. Democracy Derailed in Russia. New York: Cambridge University Press.

Frank, Claudia, and Lena Guesnet. 2010. "We Were Promised Development and All We Got Is Misery: The Influence of Petroleum on Conflict Dynamics inChad." Bonn: Bonn International Center for Conversion.

Frankel, Jeffrey A. 2010. "The Natural Resource Curse: A Survey." NBER Working Paper. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Frankel, Paul. 1989. "Essentials of Petroleum: A Key to Oil Economics." In Paul

Frankel: Common Carrier of Common Sense, edited by Ian Skeet, 1–71. Oxford: Oxford University Press.

Frederikssen, Elisabeth Hermann. 2007. "Labor Mobility, Household Production, and the Dutch Disease." Unpublished paper, University of Copenhagen.

Freedom House. 2007. "Freedom of the Press." Available at http://www.freedom house.org/template.cfm?page=16.

Freeman, Richard B., and Remco H. Oostendorp. 2009. "Occupational Wages around the World Database." Available at http://www.nber.org/oww/.

Friedman, Thomas. 2006. "The First Law of Petropolitics." Foreign Policy 154: 28–39.

Fujita, Masahisa, Paul Krugman, and Anthony Venables. 2001. The Spatial Economy: Cities, Regions, and International Trade. Cambridge, MA: MIT Press.

Fung, Archon, Mary Graham, and David Weil. 2007. Full Disclosure: The Perils and Promise of Transparency. New York: Cambridge University Press.

Gaddy, Clifford G., and Barry W. Ickes. 2005. "Resource Rents and the Russian Economy." Eurasian Geography and Economics 46 (8): 559–83.

Gaidar, Yegor. 2008. Collapse of an Empire: Lessons for Modern Russia. Translated by Antonina W. Bouis. Washington, DC: Brookings Institution Press.

Galloy, Martine-Renée, and Marc-Éric Gruénai. 1997. "Fighting for Power in the Congo." Le Monde Diplomatique, November.

Gandhi, Jennifer, and Ellen Lust-Okar. 2009. "Elections under Authoritarianism." Annual Review of Political Science 12:403–22.

Gassebner, Martin, Michael J. Lamla, and James R Vreeland. 2008. "Extreme Bounds of Democracy." Unpublished paper.

Gause, F. Gregory, III. 1995. "Regional Influences on Experiments in Political Liberalization in the Arab World." In Political Liberalization in the Arab World, edited by Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, 283–306. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Gauthier, Bernard, and Albert Zeufack. 2009. "Governance and Oil Revenues in Cameroon." Oxcarre Research Papers. Oxford: Oxford: Department of Economics, Oxford University.

Gelb, Alan, and Associates. 1988. Oil Windfalls Blessing or Curse? New York: Oxford University Press.

Gelb, Alan, and Caroline Decker. 2011. "Cash at Your Fingertips: Technology for Transfers in Resource-Rich Countries." Center for Global Development, Washington, DC.

Gelb, Alan, and Sina Grasman. 2010. "How Should Oil Exporters Spend Their Rents?" Working Paper. Washington, DC: Center for Global Development.

Gerring, John, Strom C. Thacker, and Rodrigo Alfaro. 2005. "Democracy and Human Development." Unpublished paper, Boston University.

Gervasoni, Carlos. 2010. "A Rentier Theory of Subnational Regimes." World Politics 62 (2): 302–40.

Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit. 2007. "International Fuel Prices 2007." Eschborn, Germany: Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.

Gillies, Alexandra. 2010. "Reputational Concerns and the Emergence of Oil Sector Transparency as an International Norm." International Studies Quarterly 54 (1): 103–26.

Gleditsch, Kristian Skrede. 2002. All International Politics Is Local: The Diffusion of Conflict, Integration, and Democratization. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Gleditsch, Kristian Skrede, and Michael D Ward. 2006. "Diffusion and the International Context of Democratization." International Organization 60: 911–33.

Gleditsch, Nils Petter, Peter Wallensteen, Mikael Eriksson, Margareta Sollenberg, and Harvard Strand. 2002. "Armed Conflict, 1946–2001: A New Dataset." Journal of Peace Research 39 (5): 615–37.

Goldberg, Ellis, Erik Wibbels, and Eric Mvukiyehe. 2009. "Lessons from Strange Cases: Democracy, Development, and the Resource Curse in the U.S. States." Comparative Political Studies 41 (4–5): 477–514.

Goldman, Marshall I. 2004. "Putin and the Oligarchs." Foreign Affairs 83 (6): 33–44.

———. 2008. Petrostate: Putin, Power, and the New Russia. New York: Oxford University Press.

Goldsmith, Scott. 2001. "The Alaska Permanent Fund Dividend Program." Unpublished paper, Anchorage.

Gould, Eric D., Bruce A. Weinberg, and David B. Mustard. 2002. "Crime Rates and Local Labor Market Opportunities in

the United States: 1979–1997." Review of Economics and Statistics 84 (1): 45–61.

Greene, Kenneth. 2010. "The Political Economy of Authoritarian Single-Party Dominance." Comparative Political Studies 43 (7): 807–34.

Grogger, Jeff. 1998. "Market Wages and Youth Crime." Journal of Labor Economics 16 (4): 756–91.

Guriev, Sergei, Anton Kolotilin, and Konstantin Sonin. 2010. "Determinants of Nationalization in the Oil Sector: A Theory and Evidence from Panel Data." Journal of Law, Economics, and Organization.

Guriev, Sergei, and William Megginson. 2007. "Privatization: What Have We Learned." In Annual World Bank Conference on Development Economics: Beyond Transition, edited by Francois Bourguignon and Boris Pleskovic, 249–96. Washington, DC: World Bank.

Haber, Stephen, and Victor Menaldo. 2009. "Do Natural Resources Fuel Authoritarianism?" Unpublished paper, Stanford University, Palo Alto, CA.

Haggard, Stephan, and Robert R. Kaufman. 1995. The Political Economy of Democratic Transitions. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Halperin, Morton H., Joseph T. Siegle, and Michael W. Weinstein. 2005. The Democracy Advantage. New York: Routledge.

Hameed, Farhan. 2005. "Fiscal Transparency and Economic Outcomes." IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.

Hamilton, Alexander, James Madison, and John Jay. [1788] 2000. The Federalist Papers. New York: Signet.

Hamilton, James. "Understanding Crude Oil Prices." 2008. Energy Journal 30 (2): 179–206.

Hamilton, Kirk, and Michael Clemens. 1999. "Genuine Savings Rates in Developing Countries." World Bank Economic Review 13 (2): 333–56.

Hamilton, Kirk, Giovanni Ruta, and Liaila Tajibaeva. 2005. "Capital Accumulation and Resource Depletion: A Hartwick Rule Counterfactual." World Bank Policy Research Working Papers. Washington, DC: World Bank.

Hansen, Susan B. 1997. "Talking about Politics: Gender and Contextual Effects on Political Proselytizing." Journal of Politics 59 (1): 73–103.

Harbom, Lotta, Stina Högbladh, and Peter Wallensteen. 2006. "Armed Conflict and Peace Agreements." Journal of Peace Research 43 (5): 617–31.

Hartshorn, Jack E. 1962. Oil Companies and Governments. London: Faber and Faber.

Hartwick, John M. 1977. "Intergenerational Equity and the Investing of Rents from Exhaustible Resources." American Economic Review 67 (5): 972–74.

Hassmann, Heinrich. 1953. Oil in the Soviet Union: History, Geography, Problems. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hausmann, Ricardo, Lant Pritchett, and Dani Rodrik. 2005. "Growth Accelerations." Journal of Economic Growth 10 (4): 303–29.

Heal, Geoffrey. 2007. "Are Oil Producers Rich?" In Escaping the Resource Curse, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs, and Joseph E. Stiglitz, 155–72. New York: Columbia University Press.

Hegre, Håvard, Tanja Ellingsen, Scott Gates, and Nils Peter Gleditsch. 2001. "Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816–1992." American Political Science Review 95 (1): 33–48.

Hegre, Håvard, and Nicholas Sambanis. 2006. "Sensitivity Analysis of Empirical Results on Civil War Onset." Journal of Conflict Resolution 50 (4): 508–33.

Heilbrunn, John. 2005. "Oil and Water? Elite Politicians and Corruption in France." Comparative Politics 37 (3): 277–96.

Herb, Michael. 1999. All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle East. Albany: State University of New York Press.

———. 2005. "No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy." Comparative Politics 37 (3): 297–317.

Herschman, Andrea. 2009. "The Politics of Oil Wealth Management: Lessons from the Caspian and Beyond." Unpublished paper, University of California at Los Angeles.

Hertog, Steffen. 2007. "Shaping the Saudi State: Human Agency's Shifting Role in Rentier-State Formation." International Journal of Middle East Studies 39:539–63.

———. 2010. Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Heston, Alan, Robert Summers, and Bettina Aten. n.d. "Penn World Table Version 6.1." Philadelphia: Center for International Comparisons, University of Pennsylvania.

Heuty, Antoine, and Ruth Carlitz. "Resource Dependence and Budget Transparency." New York: Revenue Watch Institute.

Hibbs, Douglas. 1987. The American Political Economy. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hiorth, Finngeir. 1986. "Free Aceh: An Impossible Dream?" Kabar Seberang 17:182–94.

Hirschman, Albert O. 1958. The Strategy of Economic Development. New Haven, CT: Yale University Press.

Hjort, Jonas. 2006. "Citizen Funds and Dutch Disease in Developing Countries." Resources Policy 31 (3): 183–91.

Hoffman, Philip T., and Kathryn Norberg, eds. 1994. Fiscal Crises, Liberty, and Representative Government, 1450–1789. Stanford, CA: Stanford University Press.

Horton, Susan. 1999. "Marginalization Revisited: Women's Market Work and Pay, and Economic Development." World Development 27 (3): 571–82.

Hotelling, Harold. 1931. "The Economics of Exhaustible Resources." Journal of Political Economy 39 (2): 137–75.

Hudson, Michael. 1995. "The Political Culture Approach to Arab Democratization: The Case for Bringing It Back in, Carefully." In Political Liberalization and Democratization in the Arab World; Volume One, Theoretical Perspectives, edited by Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, 61–76. Boulder, CO: Lynne Rienner.

Human Rights Watch. 2004. "Some Transparency, No Accountability: The Use of Oil Revenue in Angola and Its Impact on Human Rights." Human Rights Watch, New York.

Humphreys, Macartan. 2005. "Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution: Uncovering the Mechanisms." Journal of Conflict Resolution 49 (4): 508–37.

Humphreys, Macartan, Jeffrey Sachs, and Joseph E. Stiglitz. 2007. Escaping the Resource Curse. New York: Columbia University Press.

Humphreys, Macartan, and Martin E. Sandbu. 2007. "The Political Economy of Natural Resource Funds." In Escaping the Resource Curse, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs and Joseph E. Stiglitz, 194–234. New York: Columbia University Press, 2007.

Humphreys, Macartan, and Jeremy Weinstein. 2006. "Handling and Manhandling Civilians in Civil War." American Political Science Review 100 (93): 429–77.

Hunt, Shane J. 1985. "Growth and Guano in Nineteenth-Century Peru." In The Latin American Economies, edited by Roberto Cortes Conde and Shane J. Hunt, 255–318. New York: Holmes and Meier.

Huntington, Samuel P. 1991. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press. Ilzetzki, Ethan, and Carlos A. Végh. 2008. "Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?" Unpublished paper.

Inglehart, Ronald. 1997. Modernization and Postmodernization. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Inglehart, Ronald, and Pippa Norris. 2003. Rising Tide. New York: Cambridge University Press.

Inkeles, Alex, and David H. Smith. 1974. Becoming Modern. Cambridge, MA: Harvard University Press.

International Budget Partnership. 2008. "Open Budget Survey 2008." Washington, DC: International Budget Partnership.

International Budget Partnership. 2010. "Open Budget Survey 2010." Washington, DC: International Budget Partnership.

International Crisis Group. 2001. "Aceh: Why Military Force Won't Bring Lasting Peace." Brussels: International Crisis Group.

———. 2006a. "Fuelling the Niger Delta Crisis." Brussels: International Crisis Group.

———. 2006b. "The Swamps of Insurgency: Nigeria's Delta Unrest." Brussels: International Crisis Group.

———. 2007. "Venezuela: Hugo Chavez's Revolution." Brussels: International Crisis Group.

International Labor Organization. 2007. "Data on Saudi Arabian Labor Force." Available at http://laborsta.ilo.org/.

International Monetary Fund. 2007. "Russian Federation: 2007 Article IV Consultation." Washington, DC: International Monetary Fund.

———. 2008. "Islamic Republic of Iran: Selected Issues." IMF Country Report. Washington, DC: International Monetary Fund. Isham, Jonathan, Michael Woolcock, Lant Pritchett, and Gwen Busby. 2005. "The Varieties of the Rentier Experience: How Natural Resource Export Structures Affect the Political Economy of Growth." World Bank Economic Review 19 (2): 141–74.

Iversen, Torben, and Frances Rosenbluth. 2006. "The Political Economy of Gender: Explaining Cross-national Variation in the Gender Division of Labor and the Gender Voting Gap." American Journal of Political Science 50 (1): 1–19.

———. 2008. "Work and Power: The Connection between Female Labor Force Participation and Female Political Representation." Annual Review of Political Science 11:479–95.

Jaffee, Amy Myers, and Robert Manning. 2000. "The Shocks of a World of Cheap Oil." Foreign Affairs 79 (1): 16–29.

Jaffee, Amy Myers, and Mahmoud El-Gamal. 2010. Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold. New York: Cambridge University Press.

Jamal, Amaney, Irfan Nooruddin, Michael L. Ross, and Michael Hoffman. 2010. "Fertility and Economic Development in the Muslim World." Unpublished paper, Princeton University, Princeton, NJ.

Javorcik, Beata Smarzynska. 2004. "Does Foreign Direct Investment Increase the Productivity of Domestic Firms? In Search of Spillovers through Backward Linkages." American Economic Review 94 (3): 605–27.

Jensen, Nathan, and Leonard Wantchekon. 2004. "Resource Wealth and Political Regimes in Africa." Comparative Political Studies 37 (9): 816–41.

Jodice, David A. 1980. "Sources of Change in Third World Regimes for Foreign Direct Investment, 1968–1976." International Organization 34 (2): 177–206.

Joekes, Susan P. 1982. "Female-Led Industrialization: Women's Jobs in Third World Export Manufacturing—the Case of the Moroccan Clothing Industry." Unpublished paper, Institute for Development Studies, Sussex, UK.

Johnston, David. 2007. "How to Evaluate Fiscal Terms." In Escaping the Resource Curse, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs, and Joseph E. Stiglitz, 56–95. New York: Columbia University Press.

Jones, Bryan, and Walter Williams. 2008. The Politics of Bad Ideas: The Great Tax Delusion and the Decline of Good Government in America. New York: Pearson Longman.

Jones Luong, Pauline, and Erika Weinthal. 2010. Oil Is Not a Curse: Ownership Structure and Institutions in Soviet Successor States. New York: Cambridge University Press.

Kabeer, Naila, and Simeen Mahmud. 2004. "Globalization, Gender, and Poverty: Bangladeshi Women Workers in Export and Local Markets." Journal of International Development 16:93–109.

Kaempfer, William, Anton Lowenberg, and William Mertens. 2004. "InternationalEconomic Sanctions against a Dictator." Economics and Politics 16 (1): 29–51.

Kaiser, Kai. 2010. Rents to Riches. Washington, DC: World Bank.

Kalyvas, Stathis. 2007. "Civil Wars." In Handbook of Political Science, edited by Susan Stokes and Carles Boix, 416–34. New York: Oxford University Press.

Kalyvas, Stathis, and Laia Balcells. 2010. "International System and Technologies of Rebellion: How the End of the Cold War Shaped Internal Conflict." American Political Science Review 104 (3): 415–29.

Kaminsky, Graciela, Carmen Reinhart, and Carlos A. Végh. 2004. "When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies." NBER Macroeconomics Annual 19:11–53.

Kang, Alice. 2009. "Studying Oil, Islam, and Women as If Political Institutions Mattered." Politics and Gender 5 (4): 560–68.

Karl, Terry Lynn. 1997. The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States. Berkeley: University of California Press.

Kaufmann, Daniel, and Aart Kraay. 2008. "Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?" World Bank Research Observer 23 (1): 1–30.

Keen, David. 1998. "The Economic Functions of Violence in Civil Wars." Adelphi Paper. London: International Institute of Strategic Studies.

Kell, Tim. 1995. The Roots of Acehnese Rebellion, 1989–1992. Ithaca, NY: Cornell Modern Indonesia Project.

Key, Valdimer O. 1949. Southern Politics in State and Nation. New York: Knopf.

Kilian, Lutz. 2008. "The Economic Effects of Energy Price Shocks." Journal of Economic Literature 46 (4): 871–909.

King, Gary, and Langche Zeng. 2001. "Logistic Regression in Rare Events Data." Political Analysis 9 (2): 137–63.

———. 2006. "The Danger of Extreme Counterfactuals." Political Analysis 14 (2): 131–59.

Klare, Michael. 2006. "America, China, and the Scramble for Africa's Oil." Review of African Political Economy 33 (108): 297–309.

Kobrin, Stephen J. 1980. "Foreign Enterprise and Forced Divestment in LDCs." International Organization 34 (1): 65–88.

Kolstad, Ivar, and Arne Wiig. 2009. "Is Transparency the Key to Reducing Corruption in Resource-Rich Countries?" World Development 37 (3): 521–32.

Kotkin, Stephen. 2001. Armageddon Averted: The Soviet Collapse, 1970–2000. New York: Oxford University Press.

Krasner, Stephen D. 1978. Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Kretzschmar, Gavin, Axel Kirchner, and Liliya Sharifzyanova. 2010. "Resource Nationalism: Limits to Foreign Direct Investment." Energy Journal 31 (2): 27–52.

Krueger, Anne O. 1974. "The Political Economy of the Rent-Seeking Society." American Economic Review 64:291–303.

Krugman, Paul. 1987. "The Narrow Moving Band, the Dutch Disease, and the Competitive Consequences of Mrs. Thatcher: Notes on Trade in the Presence of Dynamic Scale Economies." Journal of Development Economics 27:41–55.

La Porta, Rafael, Florencio Lopez-de-Silanes, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny. 1999. "The Quality of Government." Journal of Law, Economics, and Organization 15 (1): 222–79.

Lake, David A., and Matthew Baum. 2001. "The Invisible Hand of Democracy: Political Control and the Provision of Public Services." Comparative Political Studies 34 (6): 587–621.

Lallemand, Alain. 2001. "June 1997 Civil War: Lissouba Needs Weapons and Money." Le Soir, July 7.

Landes, David S. 1998. The Wealth and Poverty of Nations. New York: W. W. Norton.

Le Billon, Philippe. 2001. "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts." Political Geography 20:561–84.

———. 2005. Fuelling War: Natural Resources and Armed Conflicts. New York: Routledge, 2005.

Le Billon, Philippe, and Eric Nicholls. 2007. "Ending 'Resource Wars': Revenue Sharing, Economic Sanctions, or Military Intervention?" Inernational Peacekeeping 14 (5): 613–32.

Leite, Carlos, and Jens Weidmann. 1999. "Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth." IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.

Lerner, Daniel. 1958. The Passing of Traditional Society. New York: Free Press.

Levi, Margaret. 1988. Of Rule and Revenue. Berkeley: University of California Press.

Levin, Jonathan V. 1960. The Export Economies: Their Pattern of Development in Historical Perspective. Cambridge, MA:

Harvard University Press.

Levy, Brian. 1982. "World Oil Marketing in Transition." International Organization 36 (1): 113–33.

Lewis, John P. 1974. "Oil, Other Scarcities, and the Poor Countries." World Politics 27 (1): 63–86.

Lewis, Peter. 2007. Growing Apart: Oil, Politics, and Economic Change in Indonesia and Nigeria. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Lewis, W. Arthur. 1955. The Theory of Economic Growth. Homewood, IL: R. D. Irwin.

Libecap, Gary D. 1989. Contracting for Property Rights. New York: Cambridge, University Press.

Lipset, Seymour Martin. 1959. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." American Political Science Review 53 (1): 69–105.

Livani, Talajeh. 2007. "Middle East and North Africa: Gender Overview." Washington, DC: World Bank.

Loayza, Norman V., Romain Ranciere, Luis Serven, and Jaume Ventura. 2007. "Macroeconomic Volatility and Welfare in Developing Countries: An Introduction." World Bank Economic Review 21 (3): 343–57.

Londregan, John B., and Keith T. Poole. 1996. "Does High Income Promote Democracy?" World Politics 49:1–30.

Lowi, Miriam R. 2009. Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared. New York: Cambridge University Press.

Lubeck, Paul, Michael Watts, and Ronnie Lipschutz. 2007. "Convergent Interests:

U.S. Energy Security and the 'Securing' of Nigerian Democracy." International Policy Report. Washington, DC: Center for International Policy.

Lujala, Päivi. 2009. "Deadly Combat over Natural Resources: Gems, Petroleum, Drugs, and the Severity of Armed Civil Conflict." Journal of Conflict Resolution 53 (1): 50.

———. 2010. "The Spoils of Nature: Armed Civil Conflict and Rebel Access to Natural Resources." Journal of Peace Research 47 (1): 15–28.

Lujala, Päivi, Nils Petter Gleditsch, and Elisabeth Gilmore. 2005. "A Diamond Curse? Civil War and a Lootable Resource." Journal of Conflict Resolution 49 (4): 538–62.

Lujala, Päivi, Jan Ketil Rød, and Nadja Thieme. 2007. "Fighting over Oil: Introducing a New Dataset." Conflict Management and Peace Science 24 (3): 239–56.

Maass, Peter. 2009. Crude World: The Violent Twilight of Oil. New York: Knopf. Maddison, Angus. 2009. "Historical Statistics of the World Economy, 1–2008." Unpublished paper, Groeningen, Netherlands.

Magaloni, Beatriz. 2006. Voting for Autocracy: Hegemonic Party Survival and Its Demise in Mexico. New York: Cambridge University Press.

Mahdavi, Paasha. 2011. "Oil, Monarchy, Revolution, and Theocracy: A Study on the National Iranian Oil Company." In Oil and Governance: State-Owned Enterprises and the World Energy Supply, edited by David G. Victor, David Hults, and Mark Thurber. New York: Cambridge University Press.

Mahdavy, Hussein. 1970. "The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran." In Studies in Economic History of the Middle East, edited by M. A. Cook, 428–67. London: Oxford University Press.

Mammen, Kristin, and Christina Paxson. 2000. "Women's Work and Economic Development." Journal of Economic Perspectives 14 (4): 141–64.

Manasse, Paolo. 2006. "Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions— a View from Mars." Washington, DC: International Monetary Fund.

Manzano, Osmel, and Roberto Rigobon. 2007. "Resource Curse or Debt Overhang?" In Natural Resources: Neither Curse nor Destiny, edited by Daniel Lederman and William F. Maloney, 41–70. Washington, DC: World Bank.

Mares, David, and Nelson Altamirano. 2007. "Venezuela's PDVSA and World Energy Markets." Unpublished paper, Baker Institute for Public Policy, Rice University, Houston.

Marshall, Monty, and Keith Jaggers. 2007. "Polity IV Project, Political Regime Characteristics 1800–2004." Available at http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm (accessed March 1, 2008).

Matland, Richard E. 1998. "Women's Representation in National Legislatures: Developed and Developing Countries." Legislative Studies Quarterly 23 (1): 109–25.

Matsen, Egil, and Ragnar Torvik. 2005. "Optimal Dutch Disease." Journal of Development Economics 78 (2): 494–515.

Maugeri, Leonardo. 2006. The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource. Westport, CT: Praeger.

McCartney, Laton. 2008. The Teapot Dome Scandal. New York: Random House.

McCullough, David. 2001. John Adams. New York: Simon and Schuster.

McFaul, Michael, and Kathryn Stoner-Weiss. 2008. "The Myth of the Authoritarian Model." Foreign Affairs 87 (1): 68–84.

McGuirk, Eoin. 2010. "The Illusory Leader: Natural Resources, Taxation, and Accountability." Unpublished paper, Trinity College, Dublin.

McPherson, Charles. 2003. "National Oil Companies: Evolution, Issues, Outlook." In Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil-Producing Countries, edited by Jeffrey Davis, Rolando Ossowski, and Annalisa Fedelino, 204–15. Washington, DC: International Monetary Fund.

Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jorgen Randers, and William W. Behrens III. 1972. The Limits to Growth. New York: Universe Books.

Melhum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik. 2006. "Institutions and the Resource Curse." Economic Journal 116 (1): 1–20.

Metcalf, Gilbert, and Catherine Wolfram. 2010. "Cursed Resources? Political Conditions and Oil Market Volatility." Unpublished paper, Tufts University, Boston.

Michael, Robert T. 1985. "Consequences of the Rise in Female Labor Force Participation Rates: Questions and Probes." Journal of Labor Economics 3 (1): S117–46.

Midlarsky, Manus. 1998. "Democracy and Islam: Implications for Civilizational Conflict and the Democratic Peace." International Studies Quarterly 42:485–511.

Miguel, Edward, Shanker Satyanath, and Ernest Sergenti. 2004. "Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach." Journal of Political Economy 112 (4): 725–54.

Mill, John Stuart. [1848] 1987. Principles of Political Economy. Fairfield, NJ: Augustus M. Kelley Publishers.

Minor, Michael S. 1994. "The Demise of Expropriation as an Instrument of LDC Policy, 1980–92." Journal of International Business Studies 25 (1): 177–88.

Moghadam, Valentine. 1999. "Gender and Globalization: Female Labor and Women's Movements." Journal of World-Systems Research 5 (2): 367–88.

Mommer, Bernard. 2002. Global Oil and the Nation State. New York: Oxford University Press.

Montaner, Carlos Alberto. 2008. "Why Did Venezuela Surrender to Chavez?" Miami Herald, January 8.

Moon, Seungsook. 2002. "Women and Democratization in the Republic of Korea." Good Society 11 (3): 36–42.

Moran, Theodore. 2007. Harnessing Foreign Direct Investment: Policies for Developed and Developing Countries. Washington, DC: Center for Global Development.

Moreno, Alejandro. 2007. "The 2006 Mexican Presidential Election: The Economy, Oil Revenues, and Ideology." PS: Political Science and Politics 40 (1): 15–19.

Morgan, Edmund S., and Helen M. Morgan. 1953. The Stamp Act Crisis: Prologue to Revolution. New York: Collier Books.

Morrison, Kevin. 2007. "Natural Resources, Aid, and Democratization: A Bestcase Scenario." Public Choice 131 (3–4): 365–86.

———. 2009. "Oil, Nontax Revenue, and Regime Stability." International Organization 63:107–38.

Moss, Todd, and Lauren Young. 2009. "Saving Ghana from Its Oil: The Case for Direct Cash Distribution." Working Paper. Washington, DC: Center for Global Development.

Myers, Steven Lee, and Andrew E. Kramer. 2007. "From Ashes of Yukos, New Russian Oil Giant Emerges." New York Times, March 27.

Nam, Jeong-Lim. 2000. "Gender Politics in the Korean Transition to Democracy." Korean Studies 24:94–113.

Nazir, Sameena, and Leigh Tomppert. 2005. Women's Rights in the Middle East and North Africa: Citizenship and Justice. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers.

Neary, J. Peter, and Sweder van Wijnbergen. 1986. Natural Resources and the Macroeconomy. Cambridge, MA: MIT Press.

Nooruddin, Irfan. 2008. "The Political Economy of National Debt Burdens, 1970–2000." International Interactions 34 (2): 156–85.

North, Douglass C. 1955. "Location Theory and Regional Economic Growth." Journal of Political Economy 63 (2): 243–58.

———. 1990. Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Nurske, Ragnar. 1958. "Trade Fluctuations and Buffer Policies of Low-Income Countries." Kyklos 11:141–54.

O'Ballance, Edgar. 2000. Sudan, Civil War, and Terrorism, 1956–1999. New York: St. Martin's Press.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Lawrence Whitehead. 1986. Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

O'Loughlin, John, Michael D. Ward, Corey L. Lofdahl, Jordin S. Cohen, David S. Brown, David Reilly, Kristian Skrede Gleditsch, and Michael Shin. 1998. "The Diffusion of Democracy." Annals of the Association of American Geographers 88 (4): 545–74.

Oakes, Ann, and Elizabeth Almquist. "Women in National Legislatures." Population Research and Policy Review 12 (1): 71–81.

Okruhlik, Gwenn. 1999. "Rentier Wealth, Unruly Law, and the Rise of the Opposition." Comparative Politics 31 (3): 295–315.

Olken, Benjamin. 2009. "Corruption Perceptions vs. Corruption Reality." Journal of Public Economics 93 (7–8): 950–64.

Olson, Mancur. 1993. "Dictatorship, Democracy, and Development." American Political Science Review 87 (3): 567–76.

Omeje, Kenneth. 2006. "Petrobusiness and Security Threats in the Niger Delta, Nigeria." Current Sociology 54 (3): 477–99.

Osaghae, Eghosa. 1994. "The Ogoni Uprising: Oil Politics, Minority Agitation, and the Future of the Nigerian State." African Affairs 94:325–44.

Ostby, Gudrun, Ragnhild Nordås, and Jan Ketil Rød. 2009. "Regional Inequalities and Civil Conflict in sub-Saharan Africa." International Studies Quarterly 53 (2): 301–24.

Özler, Sule. 2000. "Export Orientation and Female Share of Employment: Evidence from Turkey." World Development 28 (7): 1239–48.

Palley, Marian Lief. 1990. "Women's Status in South Korea: Tradition and Change." Asian Survey 30 (12): 1136–53.

Palley, Thomas. 2003. "Combating the Natural Resource Curse with Citizen Revenue Distribution Funds." Unpublished paper, Washington, DC.

Papyrakis, Elissaios, and Reyer Gerlagh. 2004. "The Resource Curse Hypothesis and Its Transmission Channels." Journal of Comparative Economics 32 (1): 181–93.

Park, Jihang. 1990. "Trailblazers in a Traditional World: Korea's First Women College Graduates, 1910–45." Social Science History 14 (4): 533–58.

Park, Kyung Ae. 1993. "Women and Development: The Case of South Korea." Comparative Politics 25 (2): 127–45.

Pax Christi Netherlands. 2001. The Kidnap Industry in Colombia: Our Business? Utrecht: Pax Christi Netherlands.

Pearce, Jenny. 2005. "Policy Failure and Petroleum Predation: The Economics of Civil War Debate Viewed 'from the War-Zone.'" Government and Opposition 40 (2): 152–80.

Peluso, Nancy, and Michael Watts. 2001. Violent Environments. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Penrose, Edith. 1976. The Large International Firm in Developing Countries. Westport, CT: Greenwood Press.

Piotrowski, Suzanne, ed. 2010. Transparency and Secrecy. Lanham, MD: Lexington Books.

Posner, Daniel N., and Daniel Young. 2007. "The Institutionalization of Political Power in Africa." Journal of Democracy 18 (3): 126–40.

Prebisch, Raul. 1950. The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems. Lake Success, NY: United Nations.

Przeworski, Adam. 2007. "Is the Science of Comparative Politics Possible?" In The Oxford Handbook of Comparative Politics, edited by Carles Boix and Susan Stokes, 147–71. New York: Oxford University Press.

Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, José Antonio Cheibub, and Fernando Limongi. 2000. Democracy and Development: Political Institutions and Well-being in the World, 1950–1990. New York: Cambridge University Press.

Quinn, John James. 2002. The Road Oft Traveled: Development Policies and Majority State Ownership of Industry in Africa. Westport, CT: Praeger.

Radon, Jenik. 2007. "How to Negotiate Your Oil Agreement." In Escaping the Resource Curse, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs, and Joseph E. Stiglitz, 89–113. New York: Columbia University Press.

Ramey, Garey, and Valerie Ramey. 1995. "Cross-country Evidence on the Link between Volatility and Growth." American Economic Review 85 (5): 1138–51.

Ramsay, Kristopher. 2009. "Natural Disasters, the Price of Oil, and Democracy." Unpublished paper, Princeton University, Princeton, NJ.

Razafindrakoto, Mireille, and Francois Roubaud. 2010. "Are International Databases on Corruption Reliable? A Comparison of Expert Opinion Surveys and Household Surveys in sub-Saharan Africa." World Development 38 (8): 1057–69.

Regnier, Eva. 2007. "Oil and Energy Price Volatility." Energy Economics 29 (3): 405–27.

Reinikka, Ritva, and Jakob Svensson. 2004. "Local Capture: Evidence from a Central Government Transfer Program in Uganda." Quarterly Journal of Economics 119 (2): 679–705.

Revenue Watch Institute. 2010. "2010 Revenue Watch Index." New York: Revenue Watch Institute.

Reynolds, Andrew. 1999. "Women in the Legislatures and Executives of the World." World Politics 51 (4): 547–72.

Risen, James, and Eric Lichtblau. "Hoard of Cash Lets Qaddafi Extend Fight against Rebels." New York Times, March 9, 2011, 1.

Roberts, Adam. 2006. The Wonga Coup. London: Profile Books.

Robinson, Geoffrey. 1998. "Rawan Is as Rawan Does: The Origins of Disorder in New Order Aceh." Indonesia 66:127–56.

Robinson, James A., and Ragnar Torvik. 2005. "White Elephants." Journal of Public Economics 89:197–210.

Robinson, James A., Ragnar Torvik, and Thierry Verdier. 2006. "Political Foundations of the Resource Curse." Journal of Development Economics 79 (2): 447–68.

Rosenblum, Peter, and Susan Maples. 2009. "Contracts Confidential: Ending Secret Deals in the Extractive Industries." New York: Revenue Watch Institute.

Rosendorf, B. Peter, and James R. Vreeland. 2006. "Democracy and Data Dissemination: The Effect of Political Regime on Transparency." Unpublished paper, Yale University, New Haven, CT.

Ross, Michael L. 1999. "The Political Economy of the Resource Curse." World Politics 51 (2): 297–322.

———. 2001a. "Does Oil Hinder Democracy?" World Politics 53 (3): 325–61.

———. 2001b. Timber Booms and Institutional Breakdown in Southeast Asia. New York: Cambridge University Press.

———. 2003. "Oil, Drugs and Diamonds: The Varying Roles of Natural

Resources in Civil War." In The Political Economy of Armed Conflict, edited by Karen Ballentine and Jake Sherman, 47–72. Boulder, CO: Lynne Rienner.

———. 2004a. “Does Taxation Lead to Representation?” British Journal of Political Science 34:229–49.

———. 2004b. “What Do We Know about Natural Resources and Civil War?” Journal of Peace Research 41 (3): 337–56.

———. 2004c. “How Do Natural Resources Influence Civil War? Evidence from 13 Cases.” International Organization 58:35–67.

———. 2005a. “Booty Futures.” Unpublished paper, University of California at Los Angeles.

———. 2005b. “Resources and Rebellion in Aceh, Indonesia.” In Understanding Civil War: Evidence and Analysis, edited by Paul Collier and Nicholas Sambanis, 35–58. Washington, DC: World Bank.

———. 2006a. “A Closer Look at Oil, Diamonds, and Civil War.” Annual Review of Political Science 9:265–300.

———. 2006b. “Is Democracy Good for the Poor?” American Journal of Political Science 50 (4): 860–74.

———. 2007. “How Mineral-Rich States Can Reduce Inequality.” In Escaping the Resource Curse, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs, and Joseph E. Stiglitz, 237–55. New York: Columbia University Press.

———. 2008. “Oil, Islam, and Women.” American Political Science Review 102 (1): 107–23.

———. 2010. “Latin America’s Missing Oil Wars.” Unpublished paper, University of California at Los Angeles.

Rosser, Andrew. 2007. “Escaping the Resource Curse: The Case of Indonesia.” Journal of Contemporary Asia 37 (1): 38–58.

Rutland, Peter. 2006. “Oil and Politics in Russia.” Unpublished paper, Wesleyan University, Middletown, CT.

Sachs, Jeffrey, and Pia Malaney. 2002. “The Economic and Social Burden of Malaria.” Nature 415:680–85.

Sachs, Jeffrey D., and Andrew M. Warner. 1995. “Natural Resource Abundance and Economic Growth.” Development

Discussion Paper 517a. Cambridge, MA: Harvard Institute for International Development.

———. 1997. "Fundamental Sources of Long-run Growth." American Economic Review 87 (2): 184–88.

Sala-i-Martin, Xavier, and Arvind Subramanian. 2003. "Addressing the Natural Resource Curse: An Illustration from Nigeria." IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.

Salamé Ghassan. 1994. Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World. London: I. B. Tauris Publishers.

Sambanis, Nicholas. 2001. "Do Ethnic and Non-Ethnic Civil Wars Have the Same Causes?" Journal of Conflict Resolution 45 (3): 259–82.

———. 2004. "What Is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition." Journal of Conflict Resolution 48 (6): 814–58.

Sandbu, Martin E. 2006. "Natural Wealth Accounts: A Proposal for Alleviating

the Natural Resource Curse." World Development 34 (7): 1153–70.

Sapiro, Virginia. 1983. The Political Integration of Women. Urbana: University of Illinois Press.

Sarbahi, Anoop. 2005. "Major States, Neighbors, and Civil Wars: A Dyadic Analysis of Third-party Intervention in Intra-State Wars." Unpublished paper, University of California at Los Angeles.

Schroeder, Jana. 2002. "Oil, Politics, and Scandal in Mexico." World Press Review, February 21.

Schultz, Heiner. 2006. "Political Institutions and Foreign Direct Investment in Developing Countries: Does the Sector Matter?" Unpublished paper, University of Pennsylvania, Philadelphia.

Schumpeter, Joseph A. [1918] 1954. "The Crisis of the Tax State." International Economic Papers 4:5–38.

Scott, James C. 1976. The Moral Economy of the Peasant. New Haven, CT: Yale University Press.

Shafer, D. Michael. 1983. "Capturing the Mineral Multinationals: Advantage or Disadvantage?" International Organization 37 (1): 93–119.

———. 1994. Winners and Losers: How Sectors Shape the Developmental Prospects of States. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Shapiro, Ian. 2005. The Flight from Reality in the Human Sciences. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Shaxson, Nicholas. 2005. "New Approaches to Volatility: Dealing with the 'Resource Curse' in Sub-Saharan Africa." International Affairs 81 (2): 311–24.

Singer, Hans W. 1950. "The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries." American Economic Review 40:473–85.

Sjamsuddin, Nazaruddin. 1984. "Issues and Politics of Regionalism in Indonesia: Evaluating the Acehnese Experience." In Armed Separatism in

Southeast Asia, edited by Joo-Jock Lim and S. Vani, 111–28. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.

Skocpol, Theda. 1982. "Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution." Theory and Society 11:265–83.

Smith, Adam. [1776] 1991. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. New York: Prometheus Books.

Smith, Benjamin. 2007. Hard Times in the Land of Plenty. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Smith, James. 2009. "World Oil: Market or Mayhem?" Journal of Economic Perspectives 23 (3): 145–64.

Snyder, Richard. 1992. "Explaining Transitions from Neopatrimonial Dictatorships." Comparative Politics 24 (4): 379–400.

Spengler, Joseph J. 1960. Natural Resources and Growth. Washington, DC: Resources for the Future.

Stern, Jonathan P. 1980. Soviet Natural Gas Developments to 1990. Lexington, MA: Lexington Books.

Stevens, Paul. 2008. "National Oil Companies and International Oil Companies in the Middle East: Under the Shadow of Government and the Resource Nationalism Cycle." Journal of World Energy Law and Business 1 (1): 5–30.

Stevens, Paul, and Evelyn Dietsche. 2008. "Resource Curse: An Analysis of Causes, Experiences, and Possible Ways Forward." Energy Policy 36 (1): 56–65.

Stiglitz, Joseph E. 2007. "What Is the Role of the State?" In Escaping the Resource Curse, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs, and Joseph E. Stiglitz, 23–52. New York: Columbia University Press.

Suni, Paavo. 2007. "Oil Prices and the Russian Economy: Some Simulation

Studies with Nigem." Helsinki: ETLA, Research Institute of the Finnish Economy.

Talvi, Ernesto, and Carlos A. Végh. 2005. "Tax Base Variability and Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries." Journal of Development Economics 78 (1): 156–90.

Tarbell, Ida. 1911. The Tariff in Our Times. New York: Macmillan Company.

Tavares, José, and Romain Wacziarg. 2001. "How Democracy Affects Growth." European Economic Review 45:1341–78.

Tetreault, Mary Ann. 1985. Revolution in the World Petroleum Market. Westport, CT: Quorum Books.

Thies, Cameron G. 2010. "Of Rulers, Rebels, and Revenue: State Capacity, Civil War Onset, and Primary Commodities." Journal of Peace Research 47 (3): 321–32.

Thomas, Duncan, Dante Contreras, and Elizabeth Frankenberg. 2002. "Distribution of Power within the Household and Child Health." Unpublished paper, University of California at Los Angeles.

Tornell, Aaron, and Philip R. Lane. 1999. "The Voracity Effect." American Economic Review 89 (1): 22–46.

Transparency International. 2008. "Promoting Revenue Transparency: 2008 Report on Revenue Transparency of Oil and Gas Companies." Berlin: Transparency International.

Treisman, Daniel. 2007. The Architecture of Government: Rethinking Political Decentralization. New York: Cambridge University Press.

———. 2010. "Is Russia Cursed by Oil?" Journal of International Affairs 63 (2): 85–102.

Tripp, Aili Mari, and Alice Kang. 2008. "The Global Impact of Quotas: On the Fast Track to Increased Female Legislative Representation." Comparative Political Studies 41 (3): 338–61.

Tsui, Kevin K. 2011. "More Oil, Less Democracy? Evidence from Worldwide Crude Oil Discoveries." Economic Journal 121 (551): 89–115.

Tufte, Edward R. 1978. Political Control of the Economy. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ulfelder, Jay. 2007. "Natural Resource Wealth and the Survival of Autocracies." Comparative Political Studies 40 (8): 995–1018.

United Nations. 1991. The World's Women: Trends and Statistics, 1970–1990. New York: United Nations.

United Nations Conference on Trade and Development. 2009. "World Investment Report." New York: United Nations Conference on Trade and Development.

United Nations Development Program. 2002. Arab Human Development Report. New York: United Nations Development Program.

US Geological Survey. n.d. Minerals Yearbook. Washington, DC: US Department of the Interior.

Van der Ploeg, Frederick, and Steven Phoelhekke. 2009. "Volatility and the Natural Resource Curse." Oxcarre Research Papers. Oxford: Oxford: Department of Economics, Oxford University.

Vandewalle, Dirk. 1998. Libya since Independence: Oil and State-Building. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Vernon, Raymond. 1971. Sovereignty at Bay: The Spread of U.S. Enterprises. New York: Basic Books.

Victor, David, David Hults, and Mark Thurber. 2011. Oil and Governance: State-Owned Enterprises and the World Energy Supply. New York: Cambridge University Press.

Viner, Jacob. 1952. International Trade and Economic Development. Glencoe, IL: Free Press.

Vines, Alex, Markus Weimer, and Indira Campos. 2009. Angola and Asian Oil Strategies. London: Chatham House.

Walter, Barbara. 2002. Committing to Peace: The Successful Settlement of Civil Wars. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Watkins, Melville H. 1963. "A Staple Theory of Economic Growth." Canadian Journal of Economics and Political Science 29 (2): 142–58.

Watts, Michael. 1997. "Black Gold, White Heat." In Geographies of Resistance, edited by Steve Pile and Michael Keith, 33–67. New York: Routledge.

———. 2007. "Anatomy of an Oil Insurgency: Violence and Militants in the Niger Delta, Nigeria." In Extractive Economies and Conflicts in the Global South: Multi-Regional Perspectives on Rentier Politics, edited by Kenneth Omeje, 51–74. London: Ashgate.

Wehrey, Frederic, Jerrod Green, Brian Nichiporuk, Alireza Nader, Lydia Hansell, Rasool Nafisi, and S. R. Bohandy. The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps. Santa Monica: RAND.

Weinstein, Jeremy M. 2007. Inside Rebellion: The Politics of Insurgent Violence. New York: Cambridge University Press.

Wenar, Leif. 2008. "Property Rights and the Resource Curse." Philosophy and Public Affairs 36 (1): 2–32.

Werger, Charlotte. 2009. "The Effect of Oil and Diamonds on Democracy: Is There Really a Resource Curse?" OxCarre Research Papers. Oxford: Department of Economics, Oxford University.

White, Gregory. 2001. A Comparative Political Economy of Tunisia and Morocco: On the Outside Looking In. Albany: State University of New York Press.

Wick, Katharina, and Erwin Bulte. 2009. "The Curse of Natural Resources." Annual Review of Resource Economics 1:139–56.

Williams, Peggy. 2006. "Deep Water Delivers." Oil and Gas Investor (May): 2–12.

Williams, T. Harry. 1969. Huey Long. New York: Knopf.

Wintrobe, Ronald. 2007. "Dictatorship: Analytical Approaches." In The Oxford Handbook of Comparative Politics, edited by Carles Boix and Susan Stokes, 363–94. New York: Oxford University Press.

Wolfers, Justin. 2009. "Are Voters Rational? Evidence from Gubernatorial Elections."

Working paper, Wharton School of Business, Philadelphia.

Wong, Lillian. 2008. The Impact of Asian National Oil Companies in Nigeria, or "Things Fall Apart." London: Chatham House.

World Bank. 2001. Engendering Development. New York: Oxford University Press.

———. 2004. Gender and Development in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

———. 2005. "The Status and Progress of Women in the Middle East and North Africa." Washington, DC: World Bank Middle East and North Africa Social and Economic Development Group.

———. n.d. "World Development Indicators." Available at http://data.world bank.org/.

Wright, Gavin, and Jesse Czelusta. 2004. "The Myth of the Resource Curse." Challenge 47 (2): 6–38.

Wuerth, Oriana. 2005. "The Reform of the Moudawana: The Role of Women's Civil Society Organizations in Changing the Personal Status Code in Morocco." Hawwa 3 (3): 309–33.

Yates, Douglas A. 1996. The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon. Trenton, NJ: Africa World Press.

Yergin, Daniel. 1991. The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power. New York: Simon and Schuster.

Yoon, Bang-Soon L. 2003. "Gender Politics in South Korea: Putting Women on the Political Map." In Confrontation and Innovation on the Korean Peninsula, edited by Korea Economic Institute. Washington, DC: Korea Economic Institute.

York, Robert, and Zaijin Zhan. 2009. "Fiscal Vulnerability and Sustainability in Oil-Producing sub-Saharan African Countries." IMF Working Paper. Washington, DC: International Monetary Fund.

Youssef, Nadia. 1971. "Social Structure and the Female Labor Force: The Case of Women Workers in Muslim Middle Eastern Countries." Demography 8 (4): 427–39.